

ای کتاب مضبوط اور کلمہ ختم شدہ

三

سفر الی شرف آفر

مضافاً وعلم بالاشتقاق أن كل لفظ منتقل فاعياً باعتبار المنقول عنه ومضافاً
باعتبار المنقول اليك سبباً في تفاعلهم زيداً وتقدر وجه العوارب فيه باعتبار ما نقل
فكلامها وهي اسم إن دل على معنى في نفسه ولم ينسب بأحد الأربعة الثلاثة كقول
وضل أن امرئ به كذب والأول لأن دل على معنى في نفسه وفي كذب الضمير في نفسه
راجع إلى المعنى أي دل على معنى متشابه في نفسه كما يقال الدار من منتهى أحسن أو البر من
منتهى تنفيسها من غير أن يذكر ههنا في آخره لا يرجع إلى اللفظ إذ طاحل في
نفس اللفظ عبارة عن ذلك اللفظ على ما خرج حاصل الكلام إلى
اللفظ وسنذكر لاحقاً نحوه هذا إذا جعل في نفسه معنى للضمير بدل
فكلامه أن يكون في لغة السامع محل بدلاً من حرف الجر إذا بقيام بعضها مقام بعض عند
بعض الكوفيين والبعضون لا يجوزون في اللطائف ولكل واحد منها أي حجت الاسم و
الفعل والرفق وقد بين أن في ضمن التقسيم السابق للمادة على التقدير المشترك و
المميز ومعنى الجواز المزداد باعتبار الترفع والاصطلاح فلا يتعذر كون الفعل
أمرأعيًا وعلماء قالوا لا بأس منها جواز الاشتداد واليه ويجوز عوامة الكذب
إذا قيل لهم أمروا بها ولما جاز الاستناد اليه من خواص الأسماء لأن وضع
الفعل ليكون مستنداً فلا يتعذر جنيده باعتبار وجوده أن يكون مستنداً إليه وموظفاً
فمنهم من رد سؤال وجواب في نحو عوامة الكذب فانه مبتدأ مع الفعل و
نحو قوله وإذا قيل لهم أمروا بها أن أمروا مستند إليه كونه فاعلاً للفعل فاجاب عنه بأن
كل واحد منهما متناول وبأن أوله المزداد لفظاً ونحو لفظ أمروا والاستناد إلى اللفظ
لا يتحقق بالاسم ونحو سبغ بالمعدي جبر من أن تراه محمول على حذف أن مثلهما في قوله لهم
الاجترار اللفظ الجبر الوعدي فمن ردوا فزعموا وأنه من الفعل منزلة المصدر مثلهما
قوله فما تلو ما تساء فقلت الاستدلال الاصباح أجترى أي هذا البراد آخر وسوان
تسبح فعل وقع مبتدأ ثم أعيد خبره فاجاب عنه بخواتم أحدهما أن يكون محمولاً على
حرف أن كما في قوله أجتر الوعدي فإن أن فيه محذوف لأنه عطف وإلى الاستدلال
القداب عليه وشهادته الذات فلو لم يدر أن في أجتر فيكون بتقدير مصدر
لهم عطف المفرد على الجملة وتوقع مستقيم والثاني أن ينزل الفعل منزلة المصدر

علامہ اسلامی

تقریر علیہ
ابن خلدون

۱۰۰

سما على المعبد كما كان الفعل من المنزلة المصدرية قوله قلت التوبة البيت الثاني
وأما كان البيت متعينا لفعل المنزلة المصدرية مع قوله تاشأ أي تمشي تمشي
منه سوال عن منزلان ماموز لأن منقول تاشأ معقدان فجدان بحال بالمعزوف والنزول
هتزل منزلة المعزوف يكون معزوفاً مطابقاً للمسئول عنه قوله ما تاشأ فمان على لوجل
على حذف أن كان البيت الأول كان أيضاً مع تقدير معزوف على محل عليه
لأن قوله ما تاشأ سؤال عن ما تاشأ وفي الحال فاجاباً ما تاشأ في المستقبل
الحال فلا يتطابق ظاهره فذلك جملته على المصدر بدون حرفان لأن أن علم لا يجاب
وقوله كترؤي أثره أول كل شيء والمفعول قلت أثار التوبة أول كل شيء وقوله
فمن روى مرفوعاً جازعاً عن الرواية الأخرى وسونفها جزم فحينئذ يكونان معزوفاً
معزوفاً محذوفاً والمصدر حكم المفعول وسنم الأول وإن أشد اللات هلت مملوك
مشابهة الموصف نصف على أنه صفة مصدر محذوف أي محمول على جملته جملته كذا
نحو أن تامل ثم تامل البيت ومن علامات الاسم دخول حرف التوبة
لأن الفعل حرفه أن يكون لكن فلا يقبل التوبة ويجوز سجع اليربوع من ناقية وهي
جوزة بالشيء يتعقّب ساد هذا إذا قد دخل اللام على يتعقّب وسفعل مضارع
فاجاب عنه ثمانية ساد لاسم الازع ضروري الشؤ وأما المأثول وهو ما عرف اللفظ
وجز الأسكال بوجه قناب فان تسع إذا قد وعدان فان وما بعد مبتدأ لا الفعل
فخرج عن الأسكال بخلاف التعقّب فانه لا يخرج عن الأسكال بوجه قوله يتعقّب والاسم
يتعقّب وسفعل مضارع أي إلى الله يتعقّب فيه اليربوع أي دخل فيه والتأنيذ
النافع وأجابه اليربوع وأما نحو أشد الليل فكيفه اسم على أنه مردود هذا
أيضا إذا دخل اللام دخل على كل وسفعل للاستهكام قال الخليل قلت لابي الرقيش
هل كل رعبته شديدة كان وقد كها عيون الغنياء ون فقال أشد الليل والغنياء
جمع مشبون والغنيون السوء الذكر فاجاب عنه بوجس أحد هما أنه حصل اسم ولكن
شد ولا مثله لوجوفاً وبما تشدد أسماً والاسم أنه مردود إلى س من كلام النحوي
فلا يرد فمضاً ومنها أي ومن علامات الاسم دخول حرف الجر لأن الرفع المقص
والفعل لا يرفع مضاً فاليه وكذا اللفظ ونحو قوله والله بآياته مباهجاً

ومن علامات الاسم
دخول حرف
التعريف

عرف

التاء ولا تحذف فان حذف التاء جمع ما فيه التاء جمع ما لا تاء فكل كلام وان
 لم تحذف وقع التاء جسيما كمن تان وطار تان وضار تان ولم يحذف في الجمع
 حق التاء وان منع آخر الكلمة ولا منع جسيما وانما جاز في التثنية لئلا يلتبس بالجمع
 بتثنية الموصوف كخلاف الجمع فان لم يجمع الموصوف صيغة اخرى مثل طيات وقرات وضار
 ولا التاء من لغير جمع الموصوف عن جمع المذكور خلاف المتن يسمي ما ج جمع
 التاء المحذوف اليه معلا ما لا مذكور مجموع هذا الجمع هذا استثناء عن الصيغة المذكورة
 فانه قد وجد الجمع بالواو ومع انه ليس بعلم مخصوص ولا صيغة مخصوصة ما ذكرنا
 للمستثنيات فقال من ذى التاء اجرا لا يجمع بحيدوم فانه وان كان في
 لكن لم يجمع بقصد بالواو والنون لانه ليس بذى التاء وما لم يحذف الجواحر
 بخوذة وزنه فانه وان وجدته بغيره وسرد والتاء لكنه يحذف الجواحر
 الصدر لان الاصل وعده وزنه فلا يجمع ايضا وقال مقبلا اجرا من جسيما
 وشبهه فانه ذى التاء محذوف اليه لكنه ليس بمفعل لان اصلها شومنة وشبهه
 فالحذف منها التاء وسرد فجمع وقال ما لا مذكور اجرا من جسيما فانه
 ذى التاء محذوف اليه وسرد لان اصله شومنة لكن لم يذكر وسرد فلم يجمع
 ذى التاء بالواو والنون فجمع هذا الجمع يجمع اصحابه احدهما ان يكون
 المذكور يكون التثنية على القدرين ان التذكير والجمع اي انما في التثنية
 الامران فيجمع عنه ثمة لان لا مذكور مجموع هذا الجمع كنعنون فلم يجمع الملك فلا يجمع
 وتندرج فيه طية فانه لا مذكور اصلا فيصدق عليه انه لا مذكور مجموع هذا الجمع
 بالواو والنون كما جاز في شعر كعب تاعا واليا منهم كونه من المنا ياخذ التثنية
 واحمال الثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكور وقوله مجموع هذا
 الجمع يكون جالا من مولد في اي صيغة ما ج جمع ما ج جمع هذا الجمع اي ج جمع
 بالواو والنون ولو ذكره بلفظ التاء وقال ج جمع فانه يكون مجموع هذا الجمع
 في اظهر على هذا الموضع جسيما ثمة لان لا مذكور في اظهر فانه لا مذكور
 اول كنعنون جمع ثمة فانه غير الجمع فيجوز التثنية لا كنعنة او غير كنعنون جمع
 وس في الجملة او وسط الجوف الذي يثوب اليه الماء وجاز فلون على الوجهين

التاء في الجمع
 التاء في الجمع
 التاء في الجمع

ثم ذكره

التاء في الجمع
 التاء في الجمع
 التاء في الجمع

بينهم

التاء في الجمع
 التاء في الجمع
 التاء في الجمع

التاء في الجمع
 التاء في الجمع
 التاء في الجمع

اورد

اورد كسرة التاء وغيره بغيرها ويؤتى بهذا اللفظ ان فلون محذوف الوجهان ووثق
 لكن قال في الصحاح التثنية الجماعة والمجثون وانما في وتلش شايح الخ قول الكسرة
 ثبوت ايضا لان يقال المصنف في ثبوت القوم وثق فلون الوجهان مستثنان
 عن ترجم وقد مذكورون في ثبوت القوم واثبتون واثبتون واثبتون واثبتون
 المذكورة في القصور المستثنات من كونها ذى التاء محذوف اليه معلا ما لا مذكور
 انما جاز في قولهم ان المصنف في ثبوت القوم واثبتون واثبتون واثبتون
 بالواو والنون وهذا المستثنى لان المصنف في ثبوت القوم واثبتون واثبتون
 البليغ ما قول البليغ الثانية وعند الحديث ان العائنة رضي الله عنها قالت ليعلى كرم
 الله وجهه حين خذت بلغت من البليغ قال صاحب النابض هذا قولهم الرضين
 فيما ان يقال كانهما خطب بلع اي بليغ وامر بجمع اي بجمع كقولهم بليغ اي بليغ
 وسكا طيسوي ودينا قيتا بجمع السكامة اي انما بان الخطيب في بيته كاتبة
 العتلاء الذين لهم نقد وقدر وفي اعراب نحو هذا بيان احدهما ان يحكى اعراب
 على القوم ويذكر ما قيل في ان يجمع النون ادا ونوب ما قبلها يقال
 هذا البليغ ولتت البليغ واعود بانه من البليغ قالت ذلك حين جندتها لرب
 وهذا هو المراد بقوله ما قول اي ما وليد انه بئر له العتلاء وقد جعل النون معتقبة
 وبلغم التاء بجمع فذكرت جد الاربعين ويحذف عا من بجمع فانه سبعة لبعين
 سبعا وسبعا مائة وقد جاع اليه الاعراب على النون يخرج الاربعين كسرة النون
 ولم يجمع على الواو لانه لا يخلو النون معتقبة الاعراب تعين ان يكون في ذلك الجمع
 ومع ما الواو والياء فاحتمل لانه اخذ من الواو واول البيت الاول ما ذا
 يترى الشكر ما منى من اذ اذ احلة ونون الاربعين كسرة النون لان التواضع من بابي
 القصيدة مجرورة ومولود حسين بفتح السين وفتح الدال وفتح السين وفتح السين
 سبعا ايضا جعل النون معتقبة الاعراب ولولا ليل فان سبعا لان النون واللام
 لا يجمعان اوالا وتا حطت على فركه في اول الجمع واوا مضوما اي بالحق كقوله
 الفاء واما وسواي هذا الجمع للثبوت استا او صفة كسرات الا ان يكون لفظا
 اقل كقوله اجرا فانه لا يجمع والتاء فلا يقال جواوات لان مذكور وسواهم جمع بالواو

وثبتون
 التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

التثنية

وقد جعل الثمن
 الاعراب يلزم
 الياء

ينبغي

كنعنون م

كنعنون م

كنعنون م

كنعنون م

كنعنون م

كنعنون م

والنون فلو خرج الموت بالجمع الصحيح ليجل الموت مرة على المذكور او قل فعلان لشكرنا
 مكران فانه لم يجمع بالالف والناء لان يكون وسو فعلان لم يجمع جمع التبعين فلو خرج
 موثمة بالالف والناء لكان للموت مرة على المذكور ايضا او مستويا بعد المذكور
 اي لا يجمع ايضا بالالف والناء كما استوى فيه المذكور والموت فخرج لانهما كانا
 رعاية للتسوية بينهما في حال الافراد اي كما استوى بين المذكور والموت في الانفراد
 بينهما في الجمع فلم يجمع الجمع ولا المذكور لهما وقد جردت عن العلامة لما يعل على
 مستويا اي لا يجمع بالالف والناء لانهما لم يجمع في العلامة اجزا راجعا اذا
 لم يجمع كما يفهم فانها لم يجمع فيها وذلك يجمع بالالف والناء فاعلم ان مقتضى
 فلم يجمع ما خرج من الالف كما يجمع مع بالالف والناء لانهما ليس جمع المتحد في
 عن المتحد والمذكور الذي لم يجمع اي الذي ليس له جمع المستقلة فكيف يجمع في السجل
 العظم للفقير فانه ليس له جمع فكيف يجمع بالالف والناء وهو مذكورات مع نون متا هذه
 ايرا وياق البوان بكسر الباء عمود من اعمدة البيت ويخرج فكيف كان جنة ان لا يجمع
 بالالف والناء للضابط المذكور فاجاب ما يشاؤ وحذف تاء التانيث فخرج
 بين العلامة من كونها مسلمات مثلا فخرج تاء التانيث وكنت بالالف والناء لانهما
 قد دل على الجمعية وعلى التانيث فاستغنى بها عن تاء التانيث والهمزة المنقلة
 عن التانيث تبدل واو لذلك اي للخرج عن الجمع على قوله فانيث فلو لم يبدل
 واو او قبل جمع احوال لاجتماع علامتها تانيث واما الهمزة والناء والالف المتصغر
 اي للتانيث تبدل ما يكتف كالتاء الى ما اوصفه او مصدر كرجعي وذكر كى معقد
 وسمى اسم التانيث وجعل صيغة وعين فعلة وقيلة وقيلة صحيحة فخرج او يجرى كركم
 الناء اذا كانت اسما ويجوز التسكين في غير مبنية الناء على ان يعل عليه مضمة
 الناء او مبنية او مكسورة اذا كانت العين صحيحة ساكنة فاما ان يكون في
 الاسم اوزع عز فان كانت في الاسم في جمع فخرج فيه العين كركم ات مع الميم
 مرة وعز فبات وكسر ات مع الواو والسكين وخروج حركي العين فخرج الناء فخرج
 في عز فبات بعين الواو وبكسر كسر ات بكسر السكين ابتداء حرك الناء هذا
 اذا كانت لا اذ مضومة او مكسورة فاما اذا كانت منبوعة الناء فخرجت

حظفت في قوله الموت اي الجمع

فخرج ان يكون في عينها للتخفيف كما في كرات وعز فبات وخرج ان يكون لالناء
 الناء وخرج تسكين العين في غير منبوعة الناء في عز فبات وكسر فخرج فبات وكسر
 يسكون العين ايضا واما منبوعة الناء فلا يجوز تسكين العين فيه لوجود الفتحة في
 العين والمضمة وهذا كقولهم في كيت وعز فبات وكسر بالفتحة ولا يجوز فتح
 جمل بالفتحة لما ذكرنا والاى وان لم يكن اسما صحيحة العين بل ما ان يكون صفة او
 اسما غير صحيحة العين فهي تنبأ على السكون اي حكمه ان يجمع العين على السكون
 انما في الفتحة فلانها انتقل من الاسم لدالتها على الذات مع الموت ففتحت لفتحة
 حركات الاسم فانه خفيف يتبدل الحركة واما في القفل فتشغل الحركة على حرف العلة وان
 انتقل الياء او الواو والناء بفتحات وحركات وبهذه الالف والاصل ويجوز ان يجمع
 راجع معا وبه فاما يجمع في لغة هذيل واخر رقيق لم يجمع فكيف يجمع اوردته على
 انه يعقل العين وكان جنة ان يكون ساكنة فاجاب ما لم يجمع الالف لغة هذيل دون
 غيرهم اي هذا لا يعتد به فيفتي ذكرنا من الفتحة اي هو اخير بفتحات يجمع ويخرج
 الى الفتحة والمخوف اليه قد يرد وقد لا يرد اي الاسم الذي عزه كسر وسنة ويخرج
 حابرة بعض الصور مودة العز كسرات وخرج بعضها غير مودة العز كسرات
 فتولد قد يرد فاعلم يرجع الى لفظ العز اي ما جوف عن قد يرد العز منه وقد لا يرد
 هذا اي الجمع بالواو والنون والالف والناء يسميان جميع الصحيح واما بتفصيله
 عطف على قوله واما بالبيان آخرة عطفا على جميع الصحيح لفظا او تقدير كركم
 وفعل اي التغير بتسليم لانواع التغير قد يكون لفظا كركم وقد يكون تقدير كركم
 فان صفة المفرد كصفة بريد وصفة الجمع كصفة اسيد واما في التغير بتسليم لانواع التغير
 لان التغير قد يكون بزيادة حركة كسنتيف وسنتيف وقد يكون بزيادة حرف كركم
 وركم وقد يكون بتقصا حرك كاسيد واشد وقد يكون بتقصا حرف كركم
 وقيل وقد يكون بزيادة حرف وحرك كركم وكركم وقد يكون بتقصا حرك كركم
 وكركم وقد يكون بزيادة حرف مع نقصا حرك كركم وكركم وقد يكون بزيادة حرف
 من انواع التغير فلفظ التغير يشتمل هذه الصور ويخرج رقيق من التغير اي هذا
 النوع الذي غير صيغة وهو اي جمع التغير انما لا يخلط اي لا يكون لجمعه لانا

جوف

الاسم

لائی

| | |
|---|---|
| 1 | 2 |
|---|---|

التصخير

محرم الافعال

کتابخانه
اسم پسر سیدنی
مقدمه

الالف ياء لانكسار ما قبلها كفتحة في متحرك وتندغم في الياء الاخيرة فيقال
 جردنا بالتشديد وجوز ان يقال جردنا جودنا فاما ان حذف الالف من جردنا
 لزيادتها في نفس المثال جودنا لم يقل الياء اعلال فاض وانما ان قصير او لا
 على جودنا بالتشديد كحذف الياء صخرى وقال صخرى وانما حذف المتصورة
 دون المدودة لان المتصورة نزلت من الكلمة منزلة للراء كاللام من جردنا
 بخلاف المدودة فانها لما زادت على حرف شبيهت بكلمة اخرى فحذفنا
 كما قيل في الجليل اول الف ونون مضارعان اي لا تحذف ما قبل الف ونون
 ثم ذكر امثلة المستثناة على التعريب فقال جردنا جردنا ليجوز افعال وجردنا
 ليجوز ما قبل الف باليت متصورة ومدودة وشكر ان لم يجر ما قبل الف ونون
 مضارعان ثم ذكر على ورود المستثنيات حارج عن الاوزان الثلاثة
 مما قطع على الالفات اي الف افعال والنون الثالث والالف والنون
 اما الف افعال كما حال لو ورد على اصل وزن النقص فيقول جردنا لم يعلم
 انها متصورة مفعول كمال مصدر افعال ومجترج وميراجال جمع مثل وانما الياء
 الثالث فللمها قطع على القيمة المرفوعة للثاني فلو قلت ياء كما هو متفق
 النقص فالتصغير الدالة على الثالث لا تعارهاج ياء وانما الالف النون
 فحذفنا على انها حقيقة لمضارعها لاني الثالث ولو قلت ياء كما هو متفق
 النقص فالتصغير الدالة على الثالث لا تعارهاج ياء وانما الالف النون
 مجترج الميم فليس على فعل وفعل وفعل وفعل فان اوله تركب من متصور
 بيان كذا ليس على الاوزان المذكورة لان اولها متصورة ومجترج ليس متصورة
 الا واول بل جارت متصورة الا واول ملحقا بآخره الف مجرورة وثناء والذياء
 اللتان اما اذا فرادوا فبدأت بالنقص قبل الالف وكانت ياء النقص ساكنة
 فان قلت ياء فرادوا والذياء آخرها ونحو ما قبل الالف وادخلت ياء النقص
 في الياء المتعلية عن الالف فصارت ذياء وكذا ثانيا وانما اللذان والذياء فزادوا قبل
 الآخر ياء فاجتبت ح ياء الذي والتي فادغموا ياء النقص فيها وزادوا ايضا
 في آخره الياء ففتح ما قبل الالف لكن كان قيا سدا ن بين اللذان والذياء كسبه

بالتحسين
 كما حذف ياء جود

مفتحة

وجعل للميم

الذائر والاء ففتحها ليكون على نحو ذائر ففتح ما قبل ياء النقص ليكون
 الياء قبل ياء النقص متحرك ثم رجع الى امثلة الثلاثة للنقص فبين ان كل
 واحد تصغير لما اذا فاعل ففعل لما هو على ثلاثة كيف كانت اي كيف كانت
 الاحرف الثلاثة منصوبة الاول ومنوعتها او مكسورة تمام الاحرف الثلاثة
 للعين من الغم والنع والكسر والسكون فيصغر جميعا على ففعل ويجوز ان يولد
 ايضا من قول كيف كانت احوال الا جردت من كونها اصلية او زائدة مجرول
 ومفتحة اما رجول مجرول من اصلية وراوا ايضا بول نحو الا مثله الا انما علم
 للثاني باعتبار حركة الفاء والعين ونظم سكون العين وانما مفتحة فقال لما
 قد زائد او اصل مفتحة على وزن ففعل فحذف العين ففتح مفتحة على وزن
 ففعل ففتحت مصر للثاني وان لم يكن كل حرفا اصليا او على حرفين لكن بعد حرف
 مجرول فتفتحت ففتحت في هذا ما هو في قولنا فتفتحت فتفتحت ففتحت ففتحت
 اصلية ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 العين اذا اصل من ففعل فتفتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 سببها اما اذا كان طرا او فاعلا بصيرا انما الحرف فواضعا اما الحرف ففتحت ففتحت
 مفتحة مشابها للحرف وشبهه بالحرف مانع من النقص ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 اذا اصل من ففعل ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 اربعة احرف كيف كانت باعتبار الحركات والزيادة والاصلية مجرول
 ومجترج ومفتحة بالجمع على التثنية على خطه كدابة اما جردت فتفتحت ففتحت
 المجرة ومجترج ومفتحة ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 الميم في مجرول واما حديث فتفتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 مشتق على الجمع من التثنية وهما ياء النقص والاول من حوزي الا ودام
 اعتذر عند جواز هذا النوع من الجمع بين التثنية لانه على جردت وسموان يكون
 اجدا التثنية مدغما والآخر مدغما كدابة ولما قال في الجمع ونون بالياء والعين
 واللام مجرور العد كما في امثلة النقص علمنا ان ففعل فتفتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت
 كجذر لوف زائد مجرول وفتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت ففتحت

احرف
 الالف

اي فتفتحت فتفتحت
 لما هو على حرفين

اسم الفتح

والاصالة

المذكور قبل او على الشراي فيقول بعضهم لما هو على اربعة اجوف ولا يسموا اكثر
 من اربعة اجوف بخبرهم ليس فانه يرد الى اربعة اجوف كما ان عليه بقوله بعد
 وذلك بالرد الى الاربع كما سياتي وجاز فيليل ايضا الى لا يسموا على الاربعين
 اربعة اجوف كما جاز في فعليل ايضا عوض عما حذف عنه فيقال في فرزوق فرزوق
 وفرزوق ايضا وحيث يكون الرابع مدة بخلافه في فريار فالياء في فريار يدل على
 واصل دمار فيجوز ان يقال ويبرر على فعليل لا يمكن الانسان بالمدلة عليها
 ياء من غير استكراه فلذلك يسمونه الا ان يكون الرابع مدة فانه يجب ان يقال
 اي يجب ان يقال فعليل بخبرهم وذلك بالرد الى الاربع الى ان يكون فعليل
 لما هو اكثر من اربعة اجوف بالرد الى الاربع اما حذف حرف الخامس فيقال
 في جرس جرس او حذف ما هو زائد كيم جرس فيقال في جرس حذف الم او
 حذف ما هو زائد كالزال في فرزوق فانه يشبه التاء التي هي في
 الزوايد فانه يقال بعد حذف فرزوق من طان لا يحذف اصله مع وجود الزايد
 بخبرهم في مخرج اي ان يرد الى الاربع يحذف حرف فيسقط فدان لا يحذف
 مع وجود الزايد لان الزايد ولي بالتحذف فيقال في مخرج وجع حذف الميم
 الزايد ولا يقال مخرج حذف الميم كما في جرس فالزايد بالزايد في قوله مع وجود
 الزايد ما لا يباين التاء والعين والقام لان من حروف الزوايد قيم جرس على
 هذا الوجه لانه متماثل للقام في فعليل فلذلك جاز ان يحذف الاصل وهو السين
 مع وجود هذا الميم لانه اصله ايضا ليس بزايد ولا زائدا من غير مطلق
 في مطلق اي ويشترط ان لا يحذف زائدا من غير مطلق كما لم يمتنع في مطلق لانه على
 انه لا عمل مع وجود غيره كالتون في مطلق فيقال مطلق يحذف النون الميم
 فان لم يمتنع النون ايضا من غير مطلق على الوجه فان نون الاستعمال يدل على لزوم
 الكلمة فهو من غير مطلق ليس مرادهم اصل الاقادة بل اقادة مختصة بذلك
 الاسم فان الميم اما يدل على التا عليه في اسم الناعل في نحو مطلق ولم يمتنع
 في سائر تعارض الكلمة بخلاف النون فانها لا يمتنع في جميع تعارضها من
 انطلق ينطلق وانطلق ومنطلق ايضا فلما كانت الميم اثبت والزيم للكلمة

اجوف
 على
 اربعة

جاز
 فعليل

عليه

الزوايد
 فرزوق

عن هذه الاثبات والقرن بالاقادة ولا غير من غير يردى حذف الى ما
 لا يمتنع مع ما لا يردى حذف اليه فيخرج الى استخراج لوجود فعليل في
 دون فعليل اي اذا وجدنا في كل واحد منها غير من غير المعنى المذكور
 بعد ما اذا حذف يردى حذف الى ما لا يمتنع ان لا يحذف ما يردى حذف
 الى ما لا يمتنع ويشمل يخرج في استخراج فان السين والتاء زائدا في
 لوجود ما في تصريف الكلمة من نحو استخراج واستخرج واستخرج لكن لوجود
 حذف التاء ومثل استخراج لم يكن له ينظر فيحذف السين دون التاء ولا اصله
 اخر على الاعرف لمزيد اي يشترط ان لا يحذف اصله غير اخر في اذا حذف
 حذف من الخامسة مثلا فاعرف والاشهر ان يحذف الحرف بالآخر لان المثال
 انما يحصل عنده وقبل انما يحذف الزايد كالميم في جرس او ما يشبه الزايد
 كالزال من فرزوق لانها يشبه التاء في قرب المخرج والتا ومن الذوايد ولا يحذف
 لتمام التا حيث ان لا يحذف للتصريف التا حيث لا زائد على البقية بل ينظر
 بما هو على التا اربعة اجوف دون غيره اي ان كان الاسم ثلثا مجردا لانه في
 منظره التاء المتدرفه فيقال في جرس خمسة خلاف الرابع من نحو عقرب فانه
 يقال فيه عقرب بغير تاء وانما ينظر التاء لان التصغير في الوصف والتا حيث
 في الوصف وانما ينظر في نحو السلاحي لاستعمال الكلمة فان الحرف الرابع قام
 مقام التاء ومما هو عريس وعرب فعدد في ووزية اما عريس فانه يصح
 عريس فكان حذان يقال عريس فعرش شاذ وقوله في التصغير عريس ان
 كان مكره عرسا بضم العين وسكون الراء وموطنهم الوليد فانه قد جاء مكررا
 ومثلا فلا يمتنع جمله على السدود بل قد يكون مصغر المذكر فلما يكون شاذ
 وان كان مكره العرس بكسر العين وسكون الراء وهو امراء الرجل ولونه
 الاسد فهو موت فتنظير شاذ فينتج ان منظره في الاستعمال جاء لا يمتنع
 وكذا عرس بضم عين شاذ او قياس عربية وانما قد يردى ووزية فها
 مصغر اقدم ووزاء ولعل ما بينهما باعتبار كونهما لسين للجهتين وكان
 حتما ان يقال قديم ووزية تيم تاء كعقرب ومع التاء شاذ ولجركا

في استخراج لوجود فعليل في
 دون فعليل اي اذا وجدنا في كل واحد منها غير من غير المعنى المذكور
 بعد ما اذا حذف يردى حذف الى ما لا يمتنع ان لا يحذف ما يردى حذف
 الى ما لا يمتنع ويشمل يخرج في استخراج فان السين والتاء زائدا في
 لوجود ما في تصريف الكلمة من نحو استخراج واستخرج واستخرج لكن لوجود

لأنه لا يشترط الوصل مع ما إذا كان الاسم في أول جملة وصل كأمم فلان
جملة الوصل مع النقص لأن شرط النقص أن يحرك أوله بالفتح ومنه الوصل لا يمكن
بحركها مع حركة أول الاسم للاستغناء بحركتها عن الوصل فحتماً أن تحذف الحذف
ونعم ما بعده فيقال مرقى وتحرك ثانية لا يشترط الثالث ثانية بل تزود إلى الأصل
أن وجدوا لا يشترط واوا تحريكاً وتنب وتضروب إلى الثالث وأن كانت
فلا يمكن أن يشترط النقص لأن شرط النقص أن يكون ثانية تحركاً كفتل وفتل
فتل وفتل ولا يمكن تحريك الثالث لكونها ساكنة بل إما أن يكون للثالث أصل أو لا
كان له أصل يزود إلى أصله فيقال في ثوب لأن أصل ثوب وثاب يقال فيه
ثيب لأن أصل ثيب وإن لم يكن له أصل يتقلب واوا فتضرب في النقص
فإن ألف ضارب لا أصل له قطب واوا واية ولا يمكن تحريكه فحتماً أن يزود إلى
ما قبله الحرك من حروف المد أو اللين فتحركها وسواء الواو والياء والواو
أو الياء ليشغل الياء مع ياء النقص فذلك قال ضروب دون فيث فتقول ثوب
مثال لما أصل الله واو وثيب مثال لما أصل الله ياء وضروب مثال لما أصل
الله ولا ثالث طرفاً أو طرف بل يتقلب ياء لا غير نحو عيشة وعيش أي لتحرك
ثانية لا يشترط الثالث ثالثاً طرفاً كعصا أو طرف كعناق وإنما جعل الثالث ثالثاً
فرع لتحرك الثاني في النقص لأن انقلابها فرع ياء النقص لأن انقلابها إما يكون
معدوداً ياء النقص ويساكنة وإما يكون ساكنة إذا تحرك الثاني في الأصل
سكن الثاني لم يكن وزود ياء النقص بعدد لا جماع الساكنين فتكونها فرع تحرك
الثاني أو لم يحرك الثاني لم يثبت ياء النقص فالتالي الثالث الثالث فرع ياء
النقص ويا النقص فرع تحرك الثاني وفرع النقص فرع كذلك كان انقلاب الثالث
ثالثاً فرع تحرك الثاني فخصية تصف عصا والثالث في ثالثاً طرفاً ولا يمكن ثبات
الثالث في النقص مع وجود ياء النقص ليليا يلتقي الساكنان بل لا بد من قلب الثالث
ياء أو لو قلبت واو لزم أيضاً قلبها ياء لأن الواو والياء مجتمعان في الأصل
ساكنة فكان قلبها ياء من الابتداء هو الوجه وسوسه قوله بل يتقلب ياء لا غير
وعشيق مثال تصف عناق وسوس الاني من أول المد والمعد والثالث في ثالثاً طرفاً

انقلاب

فرد

فغير قلب الثالث ياء واو غايمة النقص فيه نحو عيش وكذا الواو أي وكذا الواو
يتقلب ياء إذا وقعت ثالثاً طرفاً نحو عيشة في تصف عروقة فإن الواو وقعت
ثالثاً فوجب قلب الواو ياءً فإن يقال فترية بخلاف ما إذا لم يكن الواو ثالثاً
كما سبقت وجعل فانه لا يجب قلب الواو إلى الياء بل يجوز انقلابها نحو عيشة
وجزئول وإن كان انصبة أن قلب الواو إلى الياء وإن يقال استند وحذف للثالث
قال إلا أن يكون طرفاً قد أخرج الألفاء نحو عيشة وجزئول وإن كان في
القلب وإنما وجب القلب أن طرفاً دون ما إذا كان وسطاً لأن الطرف محل
النقص والتقرب دون الوسط والبدل اللزيم وسواء كان على الأبدال بأقرب
لا يزود إلى الأصل كايه التكسير نحو عيشة وقيل في تحريكه فاعلم لما كان النقص
المتحرك يجب فيه ردة الأشياء إلى أصولها وذكر هذا البحث وسواء في البدل
المتحرك لا يزود إلى أصله لأن على الأبدال بأقرب في النقص أيضاً وكما يدل في
بدل في النقص أيضاً نحو عيشة تصف عيشة والثاني في بدل من الواو وإنما يدل الواو
بأنه لكونها معصومة واستقبال النقص على الواو والنقص لو قيل فيه أيضاً
لوجب أبدالها أيضاً لكون الواو فيه معصومة فعلة الأبدال بأقرب في النقص
قد الأبدال وكذا في قول تصف قابل وأصل قال اسم فاعل من القول فانه
الواو ومنه لما ذكر في الأعلام وهو وقوع الواو مع حركة بعد مدة وهذه
علة بأقرب في النقص أو لو قيل قول لو قيل الواو أيضاً مع حركة بعد الياء
فوجب قلبها مع كايه المكسر وفيه نظر لأن جهة أن يقال قول بالادغام لأن
قولك قول اجتمع فيه الواو والياء وسبق أحدهما بالساكن فالتالي
الواو ياء واو غايمة فغير قول بالستند مع أنهم يقولون بالهمزة نحو قولك
في تعليل أن يقال إنما يدل في المكسر وسواء لكون الأبدال في الأشياء فرعاً
على الأبدال في الأفعال فعلة الأبدال يعود الأبدال في الفعل وسواء في
العلة موجودة في المكسر في النقص مع قول كايه التكسير أيضاً أي كما أن الله
اللازم في المكسر لا يزود إلى أصله فلو عجز على تحريكه لم يزود في الج إلى أصله
علة الأبدال في التكسير أيضاً وسواء لكون الواو معصومة بخلاف عدم اللزيم

فان

أيضاً

الباء فانه ينشئ على جاز من غير حذف فيقال في النسبة الى خفيف جئني و
 الى صبور صبورني وانما لم يحذف الباء والواو ولم تبدل اللين والفتحة
 فتحة في الجوز والرباعي عن الباء فرقا بين اليائين الا ما كان مضاعفا او
 محصل العين نحو سدي وطولي هذا استثناء من قاعدة والفتحة يعني اذا
 كان كل واحد منهما مضاعفا وممثل العين فانه لا يحذف فيدغم الباء فتدغم
 اذا حذف منه الباء لم يجر فيحذف الياء ولا يزال الاكسرة لانه لو جاز
 الباء فاما ان تدغم الدال في الدال او لا تدغم فان لم تدغم وقيل سدي
 جاء الثقل وان ادغم وقيل سدي التنوين بالنسبة الى شدته لزم من
 الحذف احد الجوزين تركوا الحذف رأسا وقيل سدي وكذا في الثقل
 العين نحو طولي لا يحذف عن الباء فيه ويجب ان يقال فيطوي اذا لم يحذف
 الياء وقيل طولي فاما ان يقل او لا يقل فان لم يقل جاء الثقل ومثناه
 الواو المتحرك مع فتح ما قبله وان اعل وقيل طالي التنوين بالنسبة الى الطال
 وكذا المضاعف والممثل العين من فعول كالجوزة والفتحة وقيل ما
 ذكر ومن كل فعل نحو جئني اي حذف الباء من نحو كل فعله مضوم الاول
 نحو جئني فيحذف منه الباء ثم يحذف الياء ايضا او لو قيل جئني بالنسبة
 بالنسبة الى فعلة وما في النسبة الى فعيل بدون الباء وكان الموت أثقل
 فحذف فيه دون المذكور ومن كل فعيل وقيل من الممثل اللام نحو غوي
 ومضوي اي حذف الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضوم الفاء
 من غير تاء فيهما من الممثل اللام نحو غني فانه اذا نسب اليه وحذف الياء
 الاولى وبقيت الاخرة وقيل غني كان مستثلا من ذكر ما بالضرورة لو
 الكسرين مع الياءات فقلبوها الواو وايمو فصا وغنوي فكسره النون
 وكان موازنا لغيري مع كونه مستثلا على حرف العلة فيبدل الكسرة
 فتحة فيقال غنوي وكذا في فعيل كقصر لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا
 مستثلا فحذف الياء وقلبت الياء واوا فعيل قصوي وكذا
 الياء المتحركة من كل مثال قبل آخر ما ان نحو سدي في سدي

ان يثبت

مؤخر

اسم تبت

لوقيل على الاصل سدي كان مستثلا فحذفت الياء المتحركة وانما لم
 تحذف الياء الساكنة مع انها اولي بالحذف من حيث ان التكن
 كانت لوجوه اخرى ان المتحرك اقرب الى الطرف فالتوقف فيه اولى وانما
 ان المتحرك أثقل فحذفنا اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سدي
 بكسر الباء لكان ايا ان تكتب الياء التا كما هو على التنوين الاعمال اولا
 فان قلبت حصل التنوين بالنسبة الى ساد مثلا فان لم تكتب كان مستثنا
 لوجود علم الاعمال فلما كان حذف الساكن بين امتناع وليس طروجه وقالوا
 ممنوع في تعميمهم على التعويض فرقا بين مهم من مهمه ممنوع اسم
 فاعل من مهم اذا نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون المهم زيادة
 مفيدة دون الواو فيقال مهم مهم فجب قلب الواو ياء واذا ما فيه فيغير
 مهم واسم التاقل من مهمه الجب مهم ايضا فاما ان لا يحذف الياء المتحركة
 في الصور من فتحا لثبات علة كما ذكرنا وحصل الثقل وان حذف
 فيها جاء التنوين فحذفت الياء المتحركة من اسم فاعل من مهم دون مضوم
 مهم لان ياء التنوين قد حذفت منه حرف وهو الواو والمتحرك في مهموم
 فلو حذفت منه الياء لكان اجماعا بالكلية فكان الماسيلا نقوض في
 النسبة الى المضمر ياء عن الواو المحذوفة لتحصل الفرق بين التائين الله
 اذ لو لم نقوض وقيل مهمي كان الفرق حاصل ايضا لكن مع الاستئصال
 فبالتعويض ومنه الياء حصل الحد مع وجوه الفرق وقوله وقالوا كان جوابا
 عن سؤال مؤخر وسواء اجتمع فيه قبل آخر ما ان كان التنوين ان يحذف
 منه الياء المتحركة كسدي فاجاب بانه لو حذفت في الصور من جاء التنوين
 وقلبت الالف بالياء اورا به تنوينه والفتحة والفتحة يعني ان اذا
 كان الالف ثالثة كما لبعضا وراية كما عني متباعدة عن حرف اصلي فبها فتح
 ان يقلب الالف واوا اذ لو لم تكتب لم يكن الجاق ياء النسبة به لا جاعل
 فان قلت هذا من باب اجتماع الكسرين على جده لكونه مدغما بعد مدغمة قلت
 جدا وكان المدغم حرفا صحيحا كالف والذابة وثقوة الثوب وخروقة

ان يثبت
 ضعف من
 ركبية

خاتمة

فاما اذا كان المدغم حرف علة فلان انه على جواز اجتماع الساكنين لوجوده
 الاستتمال في العقل دون النسخ فلم يكن ابتداء الالف بحاله وكان الالف متصلة
 فيجب فيه قلب الالف بالواو الذي هو الاصل كعضوي واعتبوي ونظائره
 متصلة ولم ينفذه بقوله متصلة عن الواو كالمثلين او المتصلة عن الياء ايضا
 كذلك كما لم يجرى لونهب الياء لم يكن ابتداء الالف محتمل ان يقلب الى الياء ثم يجب
 قلب الياء ايضا واوا وان يقال مرموي وكذا في الالف الثالثة المتصلة
 عن الياء كما لم يجرى قلب الالف الى اصله ثم قلب الياء واوا ويقال رجوي فاطلق
 قوله متصلة ليحصل المتصلة عن الياء وعن الواو وكان الاولى ان يقال ايضا
 في الياء بالالف ثالثة ورابعة متصلة عن الياء كرجوي ولعله افاد
 يذكره لانه يعلم من قوله بعده والياء ثالثة ثقلت الى آخره ان اذا كانت الالف
 عن ياء لم يورثت يجب قلب الياء ايضا واوا ومع هذا كان الاولى ان يقال في
 الالف المتصلة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو اجاله على ما ذكرنا فيكون
 الحكم في الالف الثالثة المتصلة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المتصلة
 عن الياء فلا يعلم من الياء الواقعة رابعة لانه لا يتبين فيه القلب بل يجوز فيه
 القلب والجواز كما في قوله صوي فان قلت فلم جاز في الياء الرابعة جاز
 وبما القلب والجواز ولم يجر في الالف الرابعة المتصلة عن الياء الا القلب
 كرموي دون الجواز قلب الياء الرابعة كما في الجواز في الالف الكسرة
 عليها واما الالف في مرمى لوجذفت وقيل عزمي لم يبق دلالة على الالف المحذرة
 استقوط الفتح الدالة عليها او يجب كسر ما قبل ياء النسبة وهي الزائدة الرابعة
 القلب والجواز كجيتي وجيتي يي اذا كانت الالف رابعة زائدة كانت
 الساكنة في جيتي فيجوز فيه الوجهان قلب الالف واوا كجيتي لان الالف لما
 قبلها كان القلب الى الواو متصفا لثقل الياء مع ياء النسبة ولجاءت الواو
 الي الساكنة في الاستتمال وجاز فيه الحذف للحم كجيتي في جيتي لان
 يكون العين متحركة جرتي فان حكم ما وراء ذلك وفيه الجواز لا غير

فان كان الالف
 واوا او ياء
 فانه على ما
 في المتن

كجرتي فانه يتعين فيه حذف الالف ولا يجوز القلب اذ لو قيل جرتي كجيتي كان
 مستتملا لكون ما قبل العين متحركة جرتي بخلاف جيتي فان ما قبل العين كان
 وجوز الحذف بقوله فان حكم ما وراء ذلك اي ما وراء الالف وليس الالف
 الواقعة خامسة كجيتي او سادسة كجيتي فانه يجب فيه الحذف الالف
 قطعاً من غير قلب لوجود الثقل برأيه الكلمة والياء ثالثة ثقلت الى الياء
 واوا وانما اطلق ولم ينفذ بالواو والياء كما ذكره قبل من صور القلب واوا
 اصله عوي ثقلت الياء واوا لاستتمال الياء وتبع ما قبل الياء لان
 فاما اذا قلب الكسرة فيه فتح فيها اوي يكون اخر حرف علة وفي الرابعة
 والجواز كما في وقاضوي اي الياء اذا وقعت رابعة كما في جاز فيه الوجهان
 احدهما ان تحذف الياء الاصلية الكسرة بالكسرة لاستتمال الكسرة والياء
 فتقال كما في الجواز والثاني ان قلب الياء الرابعة واوا ومع ما قبله
 استتمال الكسرة والياء وتقال قاضوي وانما لم يجوز الحذف في الياء ثالثة
 حتى الاسم اللغوي على حرفين وفيما وراء ذلك الحذف كجيتي اي فيما وراء
 الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ويجوز ما يتعين في الجواز
 في النسبة الى مشتري ولا يجوز فيه القلب لاستتمال حروف الكلمة بكونها رابعة
 على الرابعة مع الواو فلذلك يتعين فيه الحذف ويجوز مستقيم في الياء السادسة
 وياء النسبة كجيتي اي اذا كان الكلمة فيها ياء نسبة في الاصل
 مستقوما الى الشافعي ثم صار علما مع ياء النسبة لعلية الاستتمال ثم نسب اليه
 بهذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يكن الخ من هذه الياء المشددة ومن
 ما وراء النسبة اخرى لوجود استتمال الياء فحذفت ياء النسبة الاولى ولحق
 بياء النسبة فقبلت يي وكذا كل ياء مشددة كرمي على الاعرف فان جاز
 ان يقال مرموي ومستمعل في الغاية فحذفت الياء المشددة الاصلية
 والحذف ياء النسبة على القول الاعرف وقال مرموي ويتعين بقوله مرموي
 بان يحذف اعمى ياء المشددة ليعين الياء رابعة كجيتي ثم يقلب الياء
 واوا وينفتح ما قبله ويقال مرموي ولما كان الحذف في مرمى اولي بخلاف قاضوي

فان كان الالف
 اي الياء
 في المتن

ياء النسبة
 اسم ثم المزمع الدوام

الاستفسار رقم
١٠٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كانه لانه لو حذف الزم حذف الجرمين بخلاف الباء واذا نسبت الى الجرم
رذ الى الواحد كمن ضي واما رذ الى الواحد لانهم كرموا ان يواظبوا على
في النسبة فيستعمل الجمع مع باء النسبة بل نسبوها الى المفرد لانه يوضح ما فيه
لان المقصود النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اقرب
كفرض في المنسوب الى الغرابين هذا اذا لم يكن الجمع جاريا بحرفي الاعلام
فاما اذا جرى بحرفي الاعلام كما بنا رذ منسوب الى ابناء رذ بن مالك
وهو دية ثم غلب على اسم بلد وانما رذ في المنسوب الى ابناء
جمع تام في الاصل ثم غلب على الغنم المشهور من الصحابة نسبت فيه الى الغنم
الجمع من عردة الى الواحد اذ لم يقصد منه من الجمع فيستعمل طائفة النسبة الى
المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع والمفرد لذلك استعمل وقال الا ان جرى
بحرفي اسما واعلام كما بنا رذ وانما رذ ونحوه من قول كاضربوا
وقصدت بهذا سوالك في قوله واذا نسبت الى الجمع رذ الى الواحد ويتر
ان شعوبا جمع شعب بالكمس وهو ما يشق من قبيل العرب والعجم
الاصل ثم غلب في الجمع فكان نسبة الى واحد وبيان ان
ما حاب مائة ما قول بان الشعوب هو الذي لا ينقل العرب على الجمع فكان
نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل فان
قلت فكان حجة ان مثل جمع الانبار رذ والانبار رذ في جمع يجرى العلم
قلت انا افرد لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا بحرفي الاعلام بل
الجارى بحرفي الاعلام فاما هو الاسم المجمع بباء النسبة فان الشعوبية مع
باء النسبة من الطائفة الذي لا ينقلون العرب على الجمع شعوبا بل باء
النسبة لم يكن جاريا بحرفي الاعلام فيكون موازنا لاضربوا ولانما ظاهرا
افرد بالذكر وقال ونحوه من قول كاضربوا وقصدت في انما
منا لان ايضا فانها في الاصل فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه
اضربوا وقصدوا وانما تشبهون في العلة وكانوا اهل حنة في
المعلم والمنسوب فان المائتين ايضا جاريا عن اليكس اذ لا ينسب الى

[illegible]

50

[illegible]

الكفاية

علاما الفصل

المجلد الثاني

الاسم ايضا كنهه ونضارته هي واما ضم المرفوع فاجز عن الظن المنسوب و
 الجوز فانتهاها بالحق ان الاسم على اللفظ كضارب وكس واما
 الثالث فنبتا بالساكنة اذ المتحركة توجد في الاسم كضاربة واما اختص
 الفعل بالبناء الساكنة لانه لما ثبت المستند اليه فمخصص بالفعل اذ الساكنة
 الحقيقية اصله ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال يجوز فعل في قوله
 قد وسيعمل وسوف يفعل في حرفي الاستقبال ولم يفعل في الواو
 وفعلوا وفعلوا وفعلت لما ورد المتصل المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت
 بحمل صورته المكتوبة اربعة اوجز افعال فعلت بضم التاء وبفتحها وكسها
 امثلة البارز المتصل المرفوع كفعلوا وفعلوا والواو ان يكن التاء لتكون
 مثال التاء الثالث ساكنة وقوله اي للفعل لانه اشبه افعال المنفوع الآخر
 بجوز وبوجه وبما هو مثل ما بين اللفظي الجوز كسب واللفظي الجوز
 كدحرج ليعلم منها ما تشبهت عنهما من ذي الزوائد كما سيجوز وانطلق واقتد
 ونضارب ونحو قوله وبما هو اي وبما البناء مختص بالفعل الماضي و
 مسكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضم المرفوع ويعلم مع الواو اي في الفعل
 الماضي ان يكون مفتوح الآخر واما يسكن لا يجوز عارضة اذ ان يكون
 مقبل الآخر كعز او رمي فان الاعلال يمنع سكونه كما بين في باب الاعلال
 والماضي ان يتصل به ضم مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لانه يؤول
 اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة اذ العاقل كالجاء من الفعل قوله المتحرك
 يجز عن الساكن المتصل في مثل ضربا فانه اتصل به ضم مرفوع لكنه ساكن فيجب
 آخر الفعل منجوحا والمرفوع اجزاء عن المنسوب بخوضه وضمه فانه لا يوجب
 التسكين لان المنسوب فضلة فلا يؤول اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة
 وهذا اما يكون في الضم فاما المظهر فلا يسكن ايضا كضرب عرو ووالفائدة
 ان يتصل به واو الضم كعزوا اذ ما قبل الواو لا يمكن سكونه لانه يؤول ساكنا
 واما يقيم لما شبه الواو والماضي اي الثاني من امثلة الفعل الثلاثة ما يقع
 في صدره الزوائد الاربع وهي الممنوع للتكلم الواحد مذكر اكان او مؤنثا و

وللفعل المفعول
 اجزا المنفوع
 خلاص

والثاني ما يقع
 في صدره الزوائد
 الاربع

والنون له اي للتكلم اي اكان مع غيره والتاء للماضي مطلقا و
 للغائب الموت والموتى والياء لما عدا في قوله مطلقا اي التاء
 سواء كان مفردا مذكرا كمتعل وشي كمتعلان او جمعا مذكرا كمتعلون
 او مؤنثا مفردا كمتعلين او مؤنثا كمتعلات او جمعا كمتعلين فقال مطلقا
 ليشمل هذه الصور كلها قوله وللغائب الموت والموتى اي التاء قد
 يكون للغائب من المفرد الموت كنهت متعل والموتى كنهت متعلان
 دون جمع الموت فانه بالياء كما يشاء في قوله والياء لما عدا اي لما عدا
 المتكلم والمخاطب والغائب من الموت والموتى فبقيت الياء للغائب
 مفردا كنهت يفعل ومتكديان يفعلان وجمعا كنهت يفعلون او جمعا
 كنهت يفعلن وقال في التعليق الياء لما عدا اولى من قولهم الياء
 الغائب لغيره قوله يفعل الله ما يشاء واسم الغائب لا يطلق على الله تعالى
 معناه ان قولنا لما عدا اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغائب من الموت
 يندرج تحته ما لا يطلق عليه اسم الغائب فالياء فيكم ومخاطب نحو يفعل
 الله هذا وفيه نظير من وجهين احدهما ان اللفظ موصوف لما يطلق عليه التاء
 لانه ومع التوضيح ان ثبت لا يثبت في اطلاق اللغة ومحتسا في الدلالة اللفظ
 لا الدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب ما شئت الصنعة
 ثبت صفة التسع والبع لله تعالى قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوا
 الغائب ولا بعد فيه اذ قد رآه الغائب عن خواصنا وان كان شأ هذا
 العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي يتعاقب في صدره الزوائد
 الاربع يسمى المضارع من المضارعة وهي المشابهة اذ يشابه اسم الفاعل
 باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الدلالة على احوال الزمان الحال
 والاستقبال ولهذا المضارعة اثنان الفعل المضارع كما فعل اسم الفاعل
 لهذه المضارعة ايضا ويسمى من الجاهز والمستقبل الاو ان يتواءم
 بضم الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشبه كمين الجاهز والمستقبل فالفعل
 المضارع مشبه فيه اي هو مجهول للاشهر كما يتول المال مشبه كمين زيد

المضارع

فلا يستقيم فيه مشترك بكسر الهمزة فالظرف وهو من الحاضر والمستقبل اقيم
 مقام الفاعل ليشترك المعنى للمفعول وهذا ظاهر انما اذا قرى منق الياء و
 الاشتراك في الشيء انما هو في تقدير الفعل المضارع مشترك اي يشترك
 من الحاضر والمستقبل وصيغة الفاعل بحيث ان يكون فاعله متقدما للشيء
 زيدا وعمر والآن ينضم المضارع بافراؤه وكأته قال ويشترك افراؤه
 في لا يظهر تعقيب قوله من الحاضر والمستقبل كما لا يظهر مشاركة زيد وعمر
 بين الدواب والنبات والمصنف لعله اختار قول الاشتراك من المذاهب
 الثلاثة اذ قيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالمشترك
 هو مشترك بينهما ويحمل ان لا يكون اختيار المذاهب الاشتراك لان الفعل
 المضارع يطلق على كل واحد من المعنيين فهو مشترك في جهة الاطلاق على
 الحاضر والمستقبل ولا يتحقق كونه حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما
 ان كان على احد ما حقيقة وعلى الآخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل
 في الاطلاق الحقيقة واللام في قول ان زيد يفعل مخلصه للمال كالتين
 او صرف للاستقبال يعني ان الفعل المضارع وان كان اصلا ان يكون
 مشتركا لكن قد يوضح ما نعين كل واحد من الزمانين كاللام او سوف و
 السين ومو ظاهر وجوب المعياره معصومه في نحو الرباعي كيدرج و
 ما يوازته من المفعولات بالرباعي كينيطر ويخمر ويخيل ومن غير ما يكلم
 ويكرم ويكرم فانما ليست من المفعولات الرباعي لاختلاف معاد ومما
 يوازته باعتبار الحركات والسكنات اذ نكرم في الحركات والسكنات
 كيدرج معصومه فما سواها اي فيها سوى المجرى الرباعي وما يوازته و
 هو الثلاثي المجرى كيدرب والزبدية كيدرج او الرباعي المزدية كيدرج
 ويخيل والسالك اي الثالث من الاشكال الثلاثة للفعل مثال الامر
 الذي على طريقة المضارع للفاعل المحاط لا يخالف بصيغة صيغة الاء
 ان منق الزيادة مما اول مشترك فيقول من قطع قطع اي صيغة الامر تؤخذ
 من صيغة المضارع للفاعل المحاط ومما ان يكون مشترك الاول او

هذا هو المشترك في جهة الاطلاق
 وهو المشترك في جهة الحقيقة
 وهو المشترك في جهة المجاز

والثالث

الاول فان كان مشترك الاول فصيغة الامر توازن صيغة المضارع بحيث
 لا يخالف بينهما الا في نوع الزيادة ومن التاء لمفعول من تضع وضع حذف
 التاء وانما لم يذكر تسكين الآخر مع انه لازم وكان في المضارع مشترك الاء
 فكان جهة ان يتولى الاء ان منق الآخر لكن لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق
 المعنيين باعتبار الحروف والحركة والسكون ليس من نفس الصيغة بل هما
 امران عارضان للصيغة اذ يقرب مشترك الآخر وساكنا فتوافقان في اصل
 الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال لا يخالف اي انت بصيغة
 الامر صيغة المضارع اذ الكلمة انما تنصل من حروف المصدر والصيغة باعتبار
 الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما مبدآن عارضتان للصيغة ايضا
 من نفس الصيغة وقد ذكر سكون آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلفظ
 انما لم يذكر صدق قول الاء ان منق الزيادة لانه اذا ذكر خلاف الكوفيين فافرة
 ليعبر الخلاف فيه فكان نوع الزيادة باعتبار الصيغة لا باعتبار مبدئ الحركة
 والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر من ليل
 يتبداء بالسكان فلما من زيادة مزة وصل كاهرب في تقرب كما قال وان
 سكن زدت ليليا يبدى بالسكان مزة وصل فتقول في تقرب اخر بقول
 مزة وصل فتقول لذة فانما وسط قول ليليا يبدى بالسكان لانه على لاهل
 الزيادة فتدعها لكونها اتم والاصل في تكريم تكريم فعلى مدحج اكرم هذا
 جواب عن سوال مقدور ومما ان تكريم مضارع للفاعل المحاط وما بعد الزيادة
 ساكن فكان جهة ان تزد مزة وصل لكن زيد مزة قطع في جواب اكرم فاجاب
 بان تكريم في الاصل مشترك الاول اذ اصله هو تكريم كيدرج فعلى هذا اكرم
 خارج عن اصله ما اول مشترك كيدرج يدرج وهو موقوف عند اجابنا والكوفيين
 على انه مجزوم واصل اللام اخطا على المضارع المحاط لما في امره المحاط
 لم تحذف اللام للثة في حرف جرف المضارع للهرب من الالباس وقد
 استعمل الاصل من توافقه ذلك فلتنجزوا اخلاف الهميون والكوفيون في
 فعل امر المحاط فذهب الهميون الى انه منى على السكون وذهب الكوفيو

من اذا اردت صيغة الامر
 على اولها ان تسبق صيغة
 المضارع للفاعل
 المحاط

هذا هو المشترك في جهة الاطلاق
 وهو المشترك في جهة الحقيقة
 وهو المشترك في جهة المجاز

باعتبار الضار المرفوع البارزة بها كقيمت واستدل على قبحها بأنها لا تنفع
والاصل في الافعال التتم وبأن الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا
لا يدل على الحدث والزمان وبأنها لو كان فعلا كان ما فيها لعدم الزوال ليس
بماض لا شئان المجهول على انه نفس الحال لا نفس الماضي والحراس عن الاول ان
عدم التتم لا يمنع في فعلية لانه يروض الانشاء اذ يقع التتم فيه وعن الثاني
بان الفعل قد يوجد في الزمان بسبب الانشاء وهذا كذلك ويدل على التتم وهو
حدث وعن الثالث انه ماض باعتبار الاصل وعروضه لانه على الحال لا ماض في
فعلية باعتبار الاصل وهو ممكن من نفس لم يجعل الجوده على لفظ صيد والاب
لكن على لفظ ما ليس بفعل كليت ولذا لم ينقلوا كسر العين الى الفاء في ليست تالم
يكن ليس على وزنه الافعال الماضية فتران اصله ليس كعلم ثم شكك البعض فيكون
هو على زنه الافعال باعتبار الاصل ثم ذكره بعده جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال لو كان فعلا معتق العين لم يكن على قياس الافعال والاصل
والانشاء التالي يدل على انشاء المقدم اما الملازمة فبقيت وبما انشاء التالي
فلا بد لو لم يقل كان حدة ان قال ليس بكسر اتياء كصيد العير وان اعل كان حدة
ان يتقلب الثالث حرف العمل للمعروف وما قبله متصرف فكان التماس لاس كتاب
فلما اتفق التسان اتفق فعلية فاجاب بفتح الملامزة وهو ان هذا الملام من الهم
الافعال المتعق لا تالم انه لو كان فعلا ما لم الزم الاعطال على ذلك الوجه او عدم
الاعطال بل ما من لوازم الافعال المتعق فذلك قال لم يجعل الجوده على لفظ صيد
ولا ب اى لما كان حاد لم يلزم ان لا يقع كصيد او فعل كتاب بل ورد على لفظ
ما ليس بفعل كليت تحت الجوده وعدم تهم ثم قدّر هذا المعنى بعونه ولذا اى وقد
لم ينقلوا كسر العين الى الفاء لانست من لو كان ليس على قياس الافعال فكان
كخوف واذا اتصل به الفاعل البارز يقال فيحدث بكسر الفاء فكان حدة ان قال ليست
بكسر الملام فلما ثبت دل على انه ليس على قياس الافعال المتعق على الجوده
ورد على صيغة الحروف كليت وعندها ومن الجامد عسى سياتى بما جازى باب
العوامل وفعلية الحروف الضار بكسيف وعسيما وعسيتم وظار افا ما جوده

فانما منه نقل لاشتركتا في معنى الرجاء والطع ومنه اي ومن الجاهل صفتا
التي وبما افعال واعمل به ولا يتيقن الا من السلائي المجرد ما ليس من افعال ولا
مطلقا للكون من مواصل الالوان وهو السواد والبيض والاراد بالتيقن ما وضع
لاشياء التيقن ولا يتيقن الا من السلائي المجرد اما لا يكون ثلثا مجزوا لا يحلوا ايا
ان يكون رباعيا مجزوا او ثلثيا ورباعيا مزجيا فيها اما الرباعي المجرد فظاهر لانه
اخذ بناء الفعل لاكن منه الاختلاف بعضه وصف الاصول وموعدته وانما في غيره
اما ان اختلاف الزيادة او الاختلاف لم يكن بناء صيغة التيقن منه وان حذف افعال
المعنى اذ لو بنى من اسخج وحذف زوائد قيل ما اخرجته وشبهه بالتيقن من
وقوله ما ليس من افعال وافعال ذكر النحويون بدل هذا مما ليس بكون ولا يقب
والصفت على هذه من العبادات اي لا يتيقن الا من السلائي المجرد الذي ليس
من افعال اصله ان يقع عنه بالفعل وافعال متخيلة عنه الالوان والعيوب لان الفعل
وافعال بالتشديد فيها مواصل افعال الالوان والعيوب قال صاحب الصلح انما
سمعت الواو في نحو الصلح في اصله وهو معدوم حذف الزوائد الالف والتشديد
يكون على ما في ذلك اصله اي احواله على هذا نحو اسودت يسود واقرع ولا يشارك
في الالوان غيره وكذلك قياس الغيب اعني واقرع في عرج وعلى وان لم يسمع
كلامه ومن امثلة احواله ابيض وبياض وابيض واللاق واصد واصد واصد
وقر وقر وقر من الاقر وهو الابيض واسود واسود واسود واشتب واشتب واشتب
وكلمات وكذا في العيوب كاعرج واعرز واعرز ونظائر وانما عدلوا عن عبارة
العداء لانهم قالوا في تعليقه انما يتيقن من الالوان والعيوب لانها لا يتيقن
الزيادة والنقصان فكما تارة لاه اعضاء الشخص الثانية كاليد والرجل فكما لا
يحي من الاعضاء لكونها امور مستقلة تامة ثم من مما يشابهها هكذا قالوه ولم
يرضوا للصفت بهذا التعليق اذ الالوان قابلة للزيادة والنقصان فان السواد
والبيضاء وغيرهما من الالوان والعيوب قابلة للشدة والضعف وكذلك قالوا
هذا اشتدائا من ذلك وبذلك يقولون للشدة والضعف هي مستعمل في التقصير
وان كان يتوصل اليه بنحو اشتدوا بلع ونظائرهما واحدا وهذه العبادات لان

في ان اللطيف والمعن ام بين الدعاء اي اللهم ارحمه وانا قد مر هذا الاصل
اعرا كما ذكرنا في ما قبله ثم ذكر المصنف رحمه الله ان الاجن والابق ان بين
ام عانه فاجن ام مأخوذ من اجن الشئ اي جعله حسنا ووصفه بالحسن
اجن اجعل حسنا ووصفه بالحسن فالباء زائدة لان اجن الشئ يتعدى
فكان جنة اجن لا اجن به ويجوز ان يكون مأخوذا من اجن الشئ اي
صار ذا اجن فمن اجن في الجس مجي بالباء للتعدي اي صر ذا اجن فعل
الوجهين صيغة الام بفتح على جاله ونقل الى انشاء التثنية واما كان هذا الوجه
اولي لان الوجه الاول وهو قولهم معنى الفعل صار ذا كذا يحتاج فيه الى الجلاء
اجدا اخر اج اخرج الامر عن وصفه الى الجرم والى ان حال الباء على الفاعل و
الثالث تجر صيغة امر المخاطب عن استئثار الظرف في الرابع انهم نقلوا في هذا
الوجه صيغة الامر الى الجرم حكوا بان الصيغة المنقولة اليها غير مارة ايضا
فينقل ايضا من الجز الى الانشاء وهذا تطويل للمسافة واما هذا الوجه الذي
اختار المصنف فسالم عن العيالات الاربعة لبقاء صيغة الامر جاله وعدم
انحال الباء على الفاعل وبقاء الهمزة المستمرة في فعل الامر وقوم المسافة
جعل الامر من الانشاء دون ان يجعل معنى الجز ثم قيل لك الانشاء فلذلك
كان اجن واليق تم جري مجرى المثل فلم يفر عن لفظة الوجه ولهذا لم يفر
في الجمله النحويه بتقدم وتأخر وفصل هذا جواب عن تقدم القول وهو ان
ان يقول عانه ما قدرتم ان يفر الصيغة نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا
يتصور ان لا يتبع بحسب الضاير فان صيغة الانشاء آت قد يتبع بحسب الضاير
بعث بعثا يجمع مع انه للانشاء ونظيره فاجا بان هذا الكلام جري مجرى
المثل وحق الامثال ان لا تتبع بل يمكن على مورد الاصل فلهذا لا يفلو
جاء مجرى المثل لم يتبع الجمله النحويه عن هذا الوضع فلم يفر فيها بتقدم
وتأخر ولا فصل الى لا يقال زيد ما اجن ولا ما زيد اجن ولا زيد اجن
ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظروف في نحو ما اجن بالرجل ان يفعل
كذا فصل بين ما اجن وان يفعل بالظروف لان الظروف يتبع فيها

بالا جتن في غير ما اجن الفعل من المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره
ونظيره من الاشاعات وقد اجر الفعل بالظرف نحو ما اجن بالرجل ان
يفعل كذا وجاز ما كان اجن ردلا للذات على المعنى هذا شبيه ابراد وهو ان
كان وقع فصلا بين ما اجن وموسى بظرف فاجاب بان يجوز للذات على
المعنى فكان مقدرا ما اجن في الزمان الماضي ونحو على الحقيقة من الطرف لان
كان بمنزلة ذلك في الزمان الماضي فندرج الى معنى الطرف بظروا واما اجن ما
اجن زيدا ولم يجس ما اصبح ابردا وما استنى او قال لان فعل التثنية لم يكن في
ذلك على الزمان صيغة كما يدل القيس والمساء عليه فلم يفر اجن مقولا للذات
على الزمان المعنى فلم يطابق كما يطابق كان معنى لخص الذي يدل عليه اصل
التثنية واما علامه الحرف فالنحو عن علامتها في علامات الاسم والفعل لما كان
اعتبار الحرف من الفعل والاسم متبعا في وموانه لا يدل على معنى في نفسه جاز
ان تكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمي وهو النحوي عن علامه الفعل والاسم
ثم انه اي ان الشان قد جرى مجرى التاليف اما على وجه الاسناد وهو مركب
الكلمتين او ما جرى مجراها تحت بند السامع ويسمى كلاما وحده لما ذكره في
الكلم قال قد اتفق بين الكلم التاليف اما اسنادا وفيه اسنادا واما الاسناد
فهو مركب الكلمتين تحت بند السامع فائدة يقع السكوت عليها وتسمى هذا التاليف
كلاما وحده وقولا او ما جرى مجراها بربده انه قد تاليف الكلام من كلمتين فقط
كزيد قائم وقد تاليف من مزدو وحده واقفه موقع المفرد نحو زيد ابوه قائم فان التاليف
من اكثر من كلمتين لكن الجمله راجعه الى المفرد اي زيد محكوم عليه بهذه الجمله فهو حكم
المفرد او الاسناد واما هو معنى الكلمتين في التندير واما ما يتعلق بالمحكوم فاجاب
عن الاسناد بل هو من مقطعات المستند فالاسناد ليس الابق المفرد بل
الجمله ومحل ان يزدان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين وقد يكون بين
ملفوظ ومفرد مخوف واقوم ونوم فان الملفوظ ليس الا اجزا الكلمتين واما الكلمه
الاخرى فمفصلة فيريد الجاوي مجرى الكلمتين بالكون ملفوظا بهما كما تقدم ونقدم
لكن كان الاو كى جديدا ان يند الكلمتين بالهم جتن بكون غير العرف فيقالو

والا فظا بلفظ الكلمتين انهما اعم من المعنيين وغيرهما فيكون المطلق قسما للقييد
لغيره اطلاق الكلمتين على التسمين على الجملة وكان الاولى ان يندلج لامة
بما يحسن السكوت عليه لم يفرج التركيب التبعي كلفظ زيد وزيد الضارب
على الصفة لا على المفعول ولعلنا انا اطلق لانه جزء من القسم في الاقسام الاربع
للجملة على ما سياتي وكلها مفردا بحسن السكوت عليه فكانه كقولنا بالمتن
المذكورة للجملة وهي اربع فعليه خروج زيد واسمها نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم
وسم طية نحو زيد يركب من الركب وان كان من كان زيد يركب فهو مركب
لمن لم يركب يد يد لم يركب وطرفية نحو ما في الدار او قد اكل زيد يعني حصل فيها
ثم شيع في تشبيه الجملة الى الاربع المذكورة ووجه الجمل في الاربع ان الجملة
اما ان تكون في اولها ظرف او ما يتقدم متاعه او لا والاولى هي الشرطية والثانية
عما اما ان يجب تقدم المسند لفظا او مقدرا على المسند اليه او لا والاولى هي الفعلية
كقائم زيد وبمهمات الامر وقائم الزيدان على المذهب المصنف والثانية الالية
نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قائم وزيد في الدار وزيدان مكرمه يركب وانما
تقدم الفعلية في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسماء الفعل والاصل في
المسند اليه الفاعل وانما تقدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى
فيها بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك وانما الشرطية فلا يكتفى فيها
بل يحتاج الى الجملتين فقد يكون الجراء اسمية وفعلية فتقدم معرفة الاسمية و
الفعلية عليها وهو الواجب تعديا للجزء على الكل وانما تقدم الشرطية على الظرفية
لان الشرطية يتحقق صورة الجملة فيها لفظا وانما الظرفية فيحتاج الى تقدير
الظرف قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم فيجوز الجملة في الشرطية المفعول
تقدمت على الظرفية بهذا وجه ترتيب الجمل على ما ذكره في الكتاب وذكر ترتيب
الاسمية متاخرين احدهما ان يكون الحرف في مفرد والثاني ان يكون جملة وذكر
في الشرطية ايضا متاخرين قنينا على ان الشرطية قد تترك عن جملتين نحو ان
يكر من الركب وقد تترك عن شرطيتين كقوله ان كان من كان زيد يركب
فهو مركب يد يد وهي شرطية وهي المقدم وتاليها جملة اخرى شرطية وهي قوله

فتم لم يركب يد يد لم يركب وانما لم يذكر الركب من الجملتين مفردا والمفرد تاليا ولما ليس
لانما ذكر الجملتين والمفردتين كان معرفة الركب منهما واضحة وذكر في الظرفية ايضا
متاخرين احدهما ان يكون الطرف ملغوظا فيه يعني نحو ما في الدار زيد والآخر ان يكون
في مفردا فيه نحو ما قد اكل زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية
زيد في الدار لان مفردا بين كون الحرف مفردا وجملة للاختلاف في تقدير متعلق
الظرف وانما الطرف في المتاخرين المذكورين في الكتاب فيمتنع كونه مقدرا بجملة
لان وقع صلة بالموصول وقوله او قد اكل زيد زيد ايضا ما قد اكل زيد ليس الطرف
ايضا صلة ويمتنع تقديره بجملة وقد يكون لا على وجه الاسماء ونحو عارف زيد
على الاضافة او زيد العارف على الوصف او ما اشبه ذلك اي من التركيبات
التبعية ولا يستعمل كلفا ولا جملة هذا ظاهر لكن في لفظ اذ في جوارزة اذ كان
جملة ان سئل وانما ان يكون على وجه الاسماء او لا يكون على وجه الاسماء
ليكون معا ولا لانه الاولى وسوقه ذكره بلفظ وقد يكون دون اياها ولكن قد
ذكر المصنف في اواخر الكتاب في بحث الحروف العاطفة وسبغى اي انما غير مكرر
اذا كان في الكلام عوض عن تكرره واشد فيه قوله فانما ان يكون اخى يصدق
فا عرف منك فبشي من غيبين والافاضل في التخصيص عدوا لا تنبيل وتفتيش فلعل
جمل قوله وقد يكون عوضا عن التكرر وان لم يكن عوض التكرر متقنا لشرط
جزاء كما قيل في البيت واعناء الجوى برعاية مبيات لازمة للكلم بعد التركيب
على انها يجب المواضع وجا عليها يرجع الى انها اختلاف او اعم حكم دون
كلم لاختلاف اشياء مبهودة فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهو الاعم
وما له الاختلاف وهو المترب وما له الاختلاف وهو العوامل وما لاجله
الاختلاف وهو المنقضى من ان الكلم اذا ركبت تعرض لها مبيات لازمة
من الاختلافات الجارية بالركبات والحروف وهذه المبيات لازمة بعد التركيب
لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او مقدرا في صلها اي حاصلها
يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء مبهودة وهي المعاني المقتضية
للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويجعل ان يريد بالاشياء المبهودة

العوامل كما قال في المنفصل وتختلف آخره باختلاف العوامل والباء قريب من
 اللام لان احدهما للسببية والآخر للعلة وبما متساويان وايضا الاشياء
 المحسوسة اعلم من العوامل من المعاني المتخيلة المنفردة فكل واحد منهما يلزم عدم
 التشبيه اما على العلة الغائية ان جعلنا الاشياء على العوامل او على الفاعلية ان
 جعلنا الاشياء على المعاني المتخيلة فان قلت الفاعل في فعله يتغير ان يكون
 هذا ناشيا عن الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت لئلا
 ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن العلة الاربع فليكن
 قد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول مبادئ اشارة على
 الصورة والكلم اشارة الى المادة والمواضع ايضا اشارة الى المادة والكل
 بالمواضع المفروقات والمنصوبات والمجوزات وقوله على ثنائيات اي على
 ثنائيات الكلم ومبادئها حيث المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الطبيعية
 والاسمية والشيطانية والظرفية لما كان لكل ما يوجد من المركبات على اربع
 من الفاعلية والمادية والصورية والغائية يعني ان الاختلاف ايضا على
 اربع اما الصورية فهي الاعراب واما المادية فهي الحروف اذ تقع في الاجزاء
 واما الفاعلية فهي العوامل على التشبيه بالفاعل واما الغائية فالمعاني المتخيلة
 وهو تحقيق حسن واما اشوق اليك الاربعه يعني الله تعالى في اربع
 وجوه الزيب من الاقسام انه لما كان اعتناء الخلق واعتناءهم بعبادته
 وهي الاعراب كان تقدم صورة الاختلاف وهو الواجب تقديرها على العلة
 على غيره ثم لما كانت الثنائيات لا يتقدم بنفسها بل يحتاج الى جمل ومادة تقوم بها
 خيل العلة المادية وهو العرب تالفا للقسام الاول لتقدم الصورة بالمادة
 واما قدم الفاعلية وهي العوامل على الغائية وهي المتخيلة وان كانت الغائية
 مقدمة في الزمن على الفاعلية لكنها في الوجود متأخرة فيراعي ترتيب الوجود
 فتقدم الفاعلية على الغائية واما ذكرنا بهذا البحث وان كان خارجا عن الصفا
 لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه القسم الاول في الاعراب ووجوه
 في الاسم الرنق والنصب والجر ويكون لفظا او متدبرا او لفظا ومتدبرا بحرف
 في الاسم الرنق والنصب والجر ويكون لفظا او متدبرا او لفظا ومتدبرا بحرف

في القسم

الاول

او حرف ان الحرف قد يكون اعرابه لفظا في الرنق والنصب والجر بحرف كونه وقد
 يكون متدبرا في جميع احواله الثلاثة بحرف كونه وقد يكون لفظا بحرف في جميع احواله
 كالاسماء الستة وقد يكون متدبرا في الطلب بحرف كونه في القوم وقد يكون لفظا
 ومتدبرا بحرف كونه فان نصب لفظا ورفع وجره متدبرا في اللفظ واللفظ متدبرا
 بحرف كونه فان رفع بالواو متدبرا ونصب وجره بالياء لفظيان فالحاصل
 ان الاعراب قد يكون لفظا في جميع الاحوال اما بحرف او بالحرف وقد يكون متدبرا
 في جميع الاحوال اما بحرف او بالحرف وقد يكون لفظا في بعض الاحوال ومتدبرا
 في بعضها اما بحرف او بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا او متدبرا يستل
 الاربع لان المتدبر بحرف او حرف وقوله لفظا او لفظا ومتدبرا يستل الاربع من لفظ
 بعده ايضا بحرف او حرف فاعراب لفظا بحرف فيما آخره صحيح او جار مجزاه هذا
 شروح في الاقسام الستة المذكورة فالاول وهو اعرابه لفظا في جميع احواله
 بحرف وهو ما آخره صحيح كرجل او جار مجزاه بين ما يكون آخره واو او ياء
 ساكنة ما قبلها كذلول وفيه فممكن بالجميع في ان اعرابه لفظا بحرف ثم ان
 كان منفع فاعرب ملحق به الف وتا بالفتح فبالفتح رفع والعرب نصب والسم
 نحو جان زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا والاضافة رفع والعرب او الرفع
 نصبا وجر نحو هذا احد ورايت احد ومررت باحد وجران سلمات ورايت
 سلمات ومررت بسلمات اجماع للرفع على وثمة الاصل هذا القسم لهذا
 القسم المذكور وهو اعراب لفظا بحرف ان هذا القسم اما ان يتم حركاته الف
 لفظا ولا يتم بل يحمل نصبه على جرة او جرة على نصبه فالسام ما يستل كما قد
 كونه منفع فاقوله غير ملحق به الف وتا بالفتح فهذا يتم حركاته الف فان لم
 منفع لم يلحق به الف وتا بفتح كانت الطلب كما ذكرنا قوله والا ان وان لم
 منفع فاعرب ملحق به الف وتا بالفتح وانما هذا المركب اما ان يكون بانفاده
 الانماف وهو غير المنفع او بانفاده غير ملحق به ان يكون ملحقا كسمات
 فذكر القسمين وقد يكون بانفاده المجرع بان يكون غير منفع في الاصل
 الحق به الف وتا كزيفات وحكم سلمات فلذلك لم يذكر مثال هذا القسم

اعرب بالفتحة رفعا والفتحة نصب وجعل الجرح النصب والمجمل بكلمات آخر
 بالفتحة رفعا وبالكسرة جرحا وجعل النصب فتحة على الجرح كما سألنا في قوله اداء للرفع
 على ونية الاصل على كونه اعرب جمع في الموضع ثم ويجمل ان يكون ايضا كونه
 اعرب غير المنصرف ايضا ثم اما الاول فلان جمع الموضع السالم فرع جمع المذكر
 السالم على ما سألنا وجه المذكر ليس له الاوجهان من الاعراب فاجاب عن العزة
 وهو جمع الموضع في كونه موحدا بوجهين ايضا على ونية الاصل وان كان لا اصل
 موحدا بوجهين وانما الثاني وهو كونه على الاعراب غير المنصرف بالوجهين فتدبر
 ان غير المنصرف فرع الفعل لما سألنا به على سألنا في الفعل وهو الاصل
 المشتبه به لم يكن فيه الكسرة فاجاب عن العزة وهو غير المنصرف على ونية الاصل
 قطع الكسرة عند وجعل تدبره من وجه آخر وهو ان سألنا غير المنصرف فرع اذ لا
 في الاسم الاثني عشر وبعض اسماء المنصرف لم يتم له العلامات الثلاث في المذكر
 السالم والموضع السالم والمثنى فلم يرب غير المنصرف بالكمالات الثلاث اذ
 للرفع على ونية الاصل في كونه غير تام العلامات وانما جعل النصب على الجرح
 جمع الموضع لكسرة على ونية الاصل ايضا وهو وجه المذكر السالم اذ قد جعل النصب
 فتحة على الجرح لان بين النصب والجرح موازنة ليست بينه وبين الرفع لانها تفتل
 في الكلام ولان لفظها يفتل وكان كثر الكثرة في المفعول كذا فيك وحررت بك او
 غير المنصرف فتدبر على غير ايضا الجرح النصب للموازنة المذكور وتام تدبر
 باب غير المنصرف واعرب تدبر الجرح في آخره الف مفعول نحو عصا او
 الى ياء المتكلم مفعول او جمل اعرب الجرح نحو علمي على رائي والاعراب انما هي
 بعضه الاول مفعول متلها ومسلم بالاعراب بهذا قسم آخر القرب بالجر
 لكنه تدبر في وهو في آخره الف متصورة سواء كانت الف تاء ثالثة كجاء او
 متقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الجرح فكذلك ما اضيف الى ياء المتكلم سواء
 كان مفعولا كعلمي او جمل موصوفات اعرب الجرح ككلمات اذا اضيف
 الى ياء المتكلم فتقال مسلماني ومسلم فان اعرب ايضا الجرح تدبر واجز
 من جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم بقوله جمل اعرب الجرح وانما كان

المضاف الى ياء المتكلم موحدا لانها استجاب البناء فيه ومن شاسته ما
 لا تكتسب مستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساب البناء من المضاف
 اليه هو مبيح والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جمع ما هو موحدا بتدبر الكسرة
 لوجهه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب لا موجب البناء وانما الثاني فلان
 الاضافة الى المفعول لو كان بوجه البناء لكانت الالف اضعف الى ياء المتكلم
 ولين جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وبما معربان بدليل مسلماني فان
 معرب بالالف حال الرفع وبدليل مسلماني نصبها وجر اقول مسلماني بغير ان بعد
 اليهم فتدبر بالفتح والكسرة يشتمل نصب المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره وانما
 رفع الجرح فلم يستدل به لان اعرب الجرح ظاهر لانه يالوا وتدبر فلما يكن قد انا
 هذا ما ظهروا لفظ المصنف يشتمل البناء المضاف الى ياء المتكلم ووجهه
 غير ظاهر سواء ذكرناه وزيفناه ولعل مراده انه اشبه لانه ارجح
 لذلك قال والاعراب انما هي من قبل والالف وبه شعر لفظ في التعليق
 والاعراب انما هي من قبل انما هي من قبل انما هي من قبل انما هي من قبل
 انه مبيح فلكونه مذهبها لا كثر من محل نظر ومذاهب وها اعرب تدبر ما فيه
 اعرب محكي جملة مفعول كانه او مفعول نحو تاء تاء وقول اهل الجرح
 من زيدا في الاستعظام من مفعول زيدا ونحو خمسة عشر على محكي ان
 جعل منه فمن يفتحه على الفتح يعني ان كل اسم كان موحدا في الاصل وحكي
 وكل الاعراب فاعرب تدبر سواء كان في الاصل جمل ونقل الى العلم ككتابة
 شر افلان في الاصل جمل دال على نسبة التاء الى الاخذ بالاط الى شخص
 وشر منقول تاء وبهذه الجملة باعتبار الجملة لاعراب لها اما اذا نقلت
 وجعلت على فكل واحد من هذه في الزا من زيدا وهو اسم علم كعبد
 فكان حجة ان يرب كما يرب بعلي بالرفع وجره فكان حجة ان يرب
 شر وصال جائز تاء تاء لكن لما كان اعرب محكي لفظ الجملة للدلالة
 على القضية في الاصل وكان شر منصوبا بالمفعولية فلم يكن اعرب
 لفظا لتدبر اعربين لفتحين على كلمة واحدة فاعرب تدبر لتدبر الاعراب

اعرب الجرح

اعرب الجرح

لفظا وكذا زيدا في من زيدا ان نصبه للحكاية النصب في المفعول ورايت فاع
مكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديره وصفا من مباحث من زيدا اعرابه الحكاية
مستوفاة ان شاء الله ٢ وحده فان قلت في الفرق بين ابن وكثير
وتجوزا من الاسماء المبنية ومن هذه حيث جعل اعرابه لكل المبنية محليا
واعراب هذه تقديره اقلت الفرق ان المبنية لا يمكن تقدير اعرابه فيها
لقيام علم البناء في الحال بخلاف المحكية بخواتمها فانها لما قبل سلا
العلمية لم يبق علم البناء فيه فكان اعرابه لازما وتقدر لفظا فيجب ان
يقرر فيه اعرابه وكذا زيدا في من زيدا معرب لا موجب للبناء وفيه اعرابه
اللفظي او تقديره وتقدر اللفظ فتعين التقدير فلذلك قال المصنف
ما فيه اعرابه محكية كما كان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبنى فان اعرابه
محكية لا متباعدة كون اعرابه فيه لفظا وتقديره مع قيام موجب البناء واما
نحو خمسة عشر اذا جعل علما فعبه وجها ان احدهما ان يرب لفظا وتقال جانها
خمس عشر بغير الرواء ورايت خمسة عشر لان علم البناء كانت نفيته حرف
العلم وانفتحت هذه العلم فجعل علما فعبه وجها في الكلمات اقره جافيا
فبينه لم يعلل فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديره اعرابه فلا تستلزم
موجب البناء لما ذكرنا واما التقدير فلانه قبل التسمية كان مبنيا و
اذا تبدل يبين ان يحكى البناء لا ذكرنا واما التقدير فلانه قبل التسمية
افعل كما يحكى اعرابه في المسولات وحكاية البناء ما نفع من اعرابه لفظا
فكان اعرابه تقديره فان قلت علم تعيين اعرابه المحكية لفظا في ما يقرأ
وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز اعرابه لفظا قلنا كان الوجه
في الصور عن ان يرب لفظا لانها موجب البناء فيها لكن في خمسة عشر
جاز اعرابه لفظا وترك الحكاية لانه حينئذ ترك بناء ال اعرابه بخلاف
تأنيدها فانها لو اعرابه لفظا لعدل من اعرابه فيحمل ان يجوز العدول عن
البناء الى اعرابه ولا يجوز العدول عن اعرابه الى اعرابه آف بغيره
الحكاية واعرابه لفظا وتقديره محركه فيما آف به مكسورا قبلها نحو ما

الفاض ومررت بالفاض بالاسكان ورايت الفاض بالفتح وجاء الالف
ايضا بهذا هو قسم آخر من الاقسام الستة للحرف وهو ما اعرب بكسر الهمزة
في بعض احواله وتقدر في بعضها كالمقصود وهو ما آف به مكسورا قبلها
واما جعله في الرفع والحركة تقديره لئلا يفسد والكسرة على الياء واعرابه لفظا
في النصب نحو راس الفاض لحنه الفاض على الياء فان قلت لو كانت الفاض غير
مستقلة على الياء لما قلب الياء في راسي الفاض لحنه الفاض كما ذكرت فليس
علمه قلب الياء والفاض في راسي استثنى الفاض على الياء بل قال المصنف وهو
كون الياء متوحدية فنيها قبلها والمقصود مقنوع كل ما قبل مكسورا
توال المئين بوجوب ثلثا وانتم في فاضي فلذلك لم يلفظ بالفتح في راسي واما
مثل بالمقصود المعرب باللام مع ان حكمه الحرف كذا ايضا في اعرابه اللفظي
والقديره نحو فاضي ومررت بفاض ورايت فاضيا لان الغرض ذكر كسر
الياء في الرفع والحركة والحرف باللام والمضاف ايضا يفتح الياء بفتح
المحلقين ساكنة لفظا واما في الكسرة فيسقط الياء لفظا فيكون السكون فلذلك
على الياء المحذوفة فاذا ان نقره بالياء لفظا فكان التثنية بالحرف الم
وقوله وجاء الاسكان ايضا في حال النصب قبل انه من احسن الفرق ورايت
محركات الياء بالفتح الفرق ايدي جوار يفتح بين الورك وقوله ولوان
واشيت بالذنية بداره وداري ما على ضم الموت المهملي لينة وقوله فاعلنا من اعرابه
لا يفسد علما كان مدفونا وكان في المثال افعا القوس بآرهما ونظيرة واما
كان الاسكان كثر ان الكلام قال المصنف وقد جاء ولم يقل وقد كان لفظا في جميع
التعليل واعرابه لفظا بحرف في الاسماء الستة مضافة الى غير ما في المعكلم ومنه
واجره وجوزا وهو وه وه وذو مال فانها بالواو ورفعا والالف تعبها و
الياء في اتي الاكلم بهذا قسم آخر من اقسام الحرف وهو ما اعرب لفظا في جميع
احواله بحرف وهو اقسام احدى الاسماء الستة بضمها كونها مضافة الى غير ما
المعكلم اقره بضمها فاما اذا كانت مفردة نحو ارج واب فان اعرابها بالواو كانت لفظا
وبقوله ال غير ما في المعكلم عا اذا اضيف الياء المعكلم نحو ارج واب فان اعرابه

الاسماء

ما لم يقدرا او يكون مبنيا كما ذكرنا غلاما واراد بالاسماء السبعة المعصية
واكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ مثل بكلمة وانما قال جوبا لان ال
انما رب زوج المرأة فيكون مضافا الى النساء اذ جوبا مضافا فرب زوجا
وانما قال في الكلمة اي اعراب يجرى على الوجه المذكور هو من مذهبنا لا من مذهب
اختلافات كثيرة بين النحاة وفيه لغتان افران احدهما اعرابها بالياء كما كانت
على حاله الاخر اذ قال الشاعر سوسى اكل الادنى فان محمد اعلنا كل شيء ما بينهم
اذ لم يقل سوسى ابيك بل اعراب بك في قوله واللغة الثانية جعلها غنة للمقصود
باعدة لاجل ما قال الشاعر ان ابا وايا ابا قد بلغت في الجدي غايته
حيث لم يقل وايا ابيها وزوى بعضهم في المثال مكره افعال لا يطلع على هذا الله
وانما اعراب يجرى مع ان اصل الاعراب بالياء كانت لتعني توطئة للفتنة
والجاء ليكون في الاصول شجر على منبأه الفروع اولها استنبط
والجاء في التكملة لتوقف معانيها على الاضافة فاعربت بجرى وف تبا ساعا عليها
بهكذا ذكره الاقوي القليل بالوقوع في امثال ذلك وفي الفتنة ويليها
اشنان وكما مضافا الى المعرف فانهما بالالف رفعا والياء نصبا وجرى قوله
الفتنة معطوف على قوله في الاسماء السبعة اي هذا النوع ايها معرب بالجر
لفظا لكن لم يمتح لها الجوف بل حل النصب فيه على الجاء كما سياتي في الجاء المعصية
قوله ويليها اشنان افرده بالذكر لان لفظ اشنان ليس معني اذ ليس
له مفرد الحق باقي الف ونون لكن لا لان معناه معن المشي واللفظ يشابه
لفظ المشي الحق في الاعراب بالجر وكذلك كلما ملحقا بالمشي لكون لفظ مفردا
لكن معناه معن المشي اذ لا يركوبه الا معن وفيه يقول مضافا الى المعرف اذ لو
كان مضافا الى مظهر لكان اعرابه يقدرا في الاحوال الثالث يقول جاني سكا
غلامك وراسته غلامك ومرت بكلا غلامك وفي الجاء المعصية ويليها
الواو عشرة واخوانه فانها بالواو رفعا والياء نصبا وجرى وانما قال
ويجيء بالواو لان لفظها ليس جعلا بل معناه الجاء وعشرون واخوانه ال
كذلك ان ليس جعلا بل هو ملحق بالياء المعصية وانما اعراب المشي والجاء المعصية

لان الاعراب بالجر وف فرع الاعراب بالكونت والمثنى والمجموع فرعا لاجل
فما سبب ان يسمي النوع للنوع وانما تعين كل واحد في فعلته المذكورة
الكلمة المشبهة ووضعت من لفظ هذه الجواش حل لفظ الكتاب فلذلك لا يجرى
في اللفظ في التعليلات وحل النصب على الجاء فيما ذكرنا من المواضع بين النصيب
والجاء واعرابه يقدرا جري في الجاء المذكور اي الجاء المعصية مضافا مضافا ساكنا
بعده نحو جاش جاش العوم وراسته صالى العوم ومرت بصالى العوم بهذا
قسم آخر من انقسام السبعة وهو اعراب يقدرا جري في احواله الثالث فان
الجاء في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا والياء نصبا وجرى لكن الواو والياء
سقطا من اللفظ بلقاء الساكنين بعدهما وهو اللام في العوم فليجوز في اللفظ
الاعراب بالجر معطوف به فهو معرب يقدرا بالجر اذ لا اعتبار بالخط بل المعصية
اللفظ وليس في اللفظ او بالياء قوله مضافا ساكنا بعده يشعل ان ساكن
كان من نحو لام التوقف والاسم الذي اوله يمين وقيل جاني صالى انك
وراسته صالى انك ومرت بصالى انك فلم يلحق ساكنا كقولك صالى جوا
لان الواو والياء ملحوظا بهما في كان معربا بالجر وف لفظا فلذلك احرز
لذا الاسماء السبعة من ان الاسماء السبعة اذ انما ساكن بعده في ايها
يجوز يقدرا نحو هذا ابو البشر وراسته ابا البشر ومرت بابي البشر وكذا
على من السبعة ممن يجوز فيه قول من يقول دقن من قرمان كان غايلا قالي
انما قرمان وقال آرم دقن من قرمان محكا على لفظ فان اعرابه بيا معدة
وانما اظهر الالف لفظا حكا لما تليق به القابل الاول اي دقن مما تليق به
وهو قول قرمان وقوله منه اي مما حكى من الفتنة وانما قال دقن يجوز لانهم
ذكروا في الاستفهام عن النكرة بلفظ من وان فيه لغتين النصيب حذف النكرة
بعدد والحق الطامة من كما اذا قال جاء رجل فيقول منوا واذا قال راي
رجلا يقول منا على ما سياتي واللفظ النصيب اعادة النكرة بان قال من
رجلا قيا ساكنا حكا في الاعلام فيمن زلوا على هذه اللغة قول بعضهم المثل
قرشيت فقال لست بقرشيت وقول آرم عدى قرمان فقال دقن من

وقام تحت سبائتي بغير انشاء الله تعالى واعرابه لفظا وتقدرا بحرف
الثنية اذا اضعفت ولا فاعلا ساكن بعد نحو هذا ان توب انك ورايت توب
توبك ونظرت الى توبك انك انك الياء فيها وفي الجمع فاعلا الياء
المكلم نحو مولا مسلتي ورايت مسلتي وعررت مسلتي فالياء في الرفع متحركة
عن الواو وحلاهما ان يحذف الياء في النصب والجر هذا قسم آخر من الارتفاع
السمي وهو ما اعراب بلوف لفظا في بعض الاحوال وتقدرا في بعض كما مثل
به فان فوكك نحو ابنتك في الرفع اعرابا بالالف والثالث ساكن فبالسكون
بعدها فهو معرب تقدرا بالالف بخلاف النصب والجر فان اعرابها بالياء
والياء باقية لفظا وان كسرت المسكون بعدها فاعرابها بالياء واللفظ وهو
ظاهر وقوله في الجمع مضافا الى ياء المكلم اللام في الجمع للجهل اي الجمع
المذكور نحو مسكون فانه اذا اضعفت الياء المكلم تحت قلب الواو ياء و
كسرها قبل الياء فظاهم ان حال الرفع لا واو فيه لفظا لانقلبا ياء واما في
حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغية في ياء المكلم والواو فاعرابها
يخرج الياء عن حقيقة وسكونه فالياء الساكنة التي بها الاعراب باقية لفظا
واما وجوده اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجر
واما اعراب المضارع لثلاث همة الاسم في الحركات والسكنات فان يرفع
موارن لغيره ولا شئ اك في الارتفاع احوال والاستقبال ولو فوف
موقفة فلهذه المناسبات اعراب الفعل المضارع لكن احيى المضارع بالاسماء
في الرفع والنصب دون الجر بل ابدل عنه الجر لان الجر انا يكون بحرف الجر
او بالاسم في الارتفاع لهما في الفعل كما في والجر مينا سبب الجر لان لم اقل
من الرفع والنصب والجر عبارة عن عدم الحركة او الحرف والفتحة تنافي
واما اعراب ايضا بوجه ثلاثة لكونه تام المثبتة بالاسماء فاسمها الارتفاع
الثلاثة مثلها فالرفع كعين بالضم لفظا فيما كان آخره مجهولا غير ملحق به غير
بارز نحو يعرب ثم شرف في بيان موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بحرف
وبلوف اما الحركة فبالضم وهو ما لفظا او تدرس اما اللفظ فاما كسرت فيما كان

آخره صحيحا ليس فيه حرف ملحق به ضم مرفوع بارز وهذا الجمع انا بعد
بان لا يلحق به غير كسرت زيدا والحق بضم مرفوع كسرت به او بان يلحق به ضم
كسرت بارز كسرت بضم وانا اعراب بالضم لان اصل الاعراب ان يكون بالجر
والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا بشئ فتأ سبب ان يكون الاصل للاصل
او مقدرا عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضم تقدرا فيما كان احيى معيلا
لذلك اي غير ملحق به ضم الموصوف نحو مولا مرفوع وجره وجره عما اذا الحق
به ضم المذكور نحو مرفوعان ويومان وكسبان فان اعراب لفظا لا تدرس كما سبب
مثل سبب امثلة للمثل لان المصل اما ان يكون آف وواو او ياء او الف والواو
كان اعرابا تدرسا لان حرف العلة لا يقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعمال وحرف
عطف على قوله بالضم اي الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الغير او ياء
او ياء نحو يما تعلقان والما تعلقان وهم معلقون وانهم معلقون وانهم معلقون
لما وقع من الاعراب بالحركة لفظا وتقدرا سبب في الاعراب بالجر ولا يكون
الانطباع لان الحرف الذي به الاعراب هو المون في الافعال ولا يكون تقدرا
واما اعراب بالجر فاذ اتصل به الف الغير او واو الغير او ياء الغير كما في الارتفاع
المذكورة فان اعرابها بالتون حال الرفع ولذلك يستقط في النصب والجر كما
سبب اي واما النصب فتدليكون بالضم لفظا فيما احيى غير الف ولم يصل به الغير
بحرف يرفع ويحيى ويرى ويحيى ويحيى النصب قد يكون بالحركة لفظا وقد يكون
بالحركة تقدرا اما اللفظ فهو في آف غير الف ولم يصل به الغير واجز به عما اذا الف
نحو كسرت فان نصبه وان كان بالفتح كسرت تدرس واجز عما اذا اتصل به الغير نحو
مرفوعا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف التون واللام في الغير للجهل اي واو الغير
وياء والفتحة كسرتون وتعلقان ومثل بالضم وبالمثل بالياء والواو
فان قوله مينا آف غير الف يصدق بان لا يكون آف معكلا كسرت او معكلا بالواو
والياء وهذا الاعراب فاعرابه لانه بحركة لفظا وتقدرا والاسكان في المصل نحو
حي طلي محمد امين روي واولا فاعراب لا ادرى بها من كلامه ولا من خبره في كلامه
نحو ولا يحسب مرفوعا ولا يستدل لانه ويروي عن ثنائي محمد اسكون الياء

جاءت النسخة وهو نطقها وكذا في الاسماء المستكنة في جال النصب كما في قوله ولو
أنه وايش ونظيره كما سبق ولا أثر من قولهم زنى له أي زنى له وزجر أي
لا زجر الناقه من كلامه وأعيان نصيبها معنى لا ارجح ضعتها وأعيانها بل ألقها
وأخذ نيلج تلاقى من عدا الله عليه وسلم والشر لا عيش من قصدته
أولها لم يقص علينا ليله أرقدا وبنت كلبات السليم مستهدا أو تدرأنا
الف بحولن خشنا فخرج من النصب اللفظ بالكون ثم مشيخ في النصب التقريري و
ذلك فيما آخ الف بحولن خشنا أو أمانا مثل به مع الحاق الف دون قوله لن خشنا
صح التمثيل به أيضا لأنه أظهر في الثبوت الثالث لفظا بخلاف لن خشنا فاقطع
بلا فاء ساكن وجنبه لا يظهر الثالث لفظا فلذلك مثل به وبالجزم في الأفعال
بحولن يفعلا وأخواته قولته وبالجزم عطف على قوله بالفتح أي النصب فيكون
بالفتح أما لفظا وتقدرا كما ذكرناهما وقد يكون بحرف علامة الرفع وهو في الأفعال
المنتهية المذكورة التي اتصل بها الف الفم أو آوة أو ياء كما ذكرت في بحولن لفظا
فإن نصبه بحرف النون وكذا أخواته بحولن تفعلا ولن تفعلا ولن تفعلا كما كان في
المضارع بسمائية الاسم وكان الاسم معربا بالحركات وبالحروف وكان أصلها
بالحركات هي المضارع على ذلك المنهاج فأعرب بالوجه في المفرد بحولن يفعلا
في الاسماء بخزير والوب بالحروف فيما ألحق به الف المذكور على قياس الحس والمجموع
في الاسماء فيفعلون كزيدان ويفعلون كزيدون وكذا الباقى وتفعلون أيضا
بالحروف ولن لم يكن منه ولا مجموعا ككونه مبتدأ لهما في الاسماء من جنس
منه كما في تفعلون كمنفعلان وتفعلون فشا كنهما في الاعراب بالحرف وأما الهم
فقد يكون بالاسكان فيما آخ صحه ولم يتصل به الفم بحولن يفعلا ويجوز أن
المنتهية بحولن يفعلا أصلها آخ بحولن يفعلا ولم يزم ولم يفسد في
الوزن ولما كان الجزم عيان عن القطع فالقطع بالحروف إما حركة أو حرف أو لا
فما آخ صحه ولم يتصل به الفم بحولن يفعلا فان جزمه بالاسكان وهو قطع
الحركة عنه وأحرز بقوله صحه عن الفعل فان جزمه بحرف الواو والياء والألف
كلم يغير ولم يزم ولم يفسد كما ذكرنا وأحرز بقوله ولم يتصل عما إذا اتصل به الفم المذكور

والمعنى

والمعنى

وهي الأفعال المنتهية فان جزمها بحرف الحرف الذي كان علامة الرفع وهو النون
كلم يغير وأخواته وهو الفم أو آوة أو ياء كما ذكرناهما وقد يكون بحرف علامة الرفع وهو في الأفعال
المنتهية المذكورة التي اتصل بها الف الفم أو آوة أو ياء كما ذكرت في بحولن لفظا
فإن نصبه بحرف النون وكذا أخواته بحولن تفعلا ولن تفعلا ولن تفعلا كما كان في
المضارع بسمائية الاسم وكان الاسم معربا بالحركات وبالحروف وكان أصلها
بالحركات هي المضارع على ذلك المنهاج فأعرب بالوجه في المفرد بحولن يفعلا
في الاسماء بخزير والوب بالحروف فيما ألحق به الف المذكور على قياس الحس والمجموع
في الاسماء فيفعلون كزيدان ويفعلون كزيدون وكذا الباقى وتفعلون أيضا
بالحروف ولن لم يكن منه ولا مجموعا ككونه مبتدأ لهما في الاسماء من جنس
منه كما في تفعلون كمنفعلان وتفعلون فشا كنهما في الاعراب بالحرف وأما الهم
فقد يكون بالاسكان فيما آخ صحه ولم يتصل به الفم بحولن يفعلا ويجوز أن
المنتهية بحولن يفعلا أصلها آخ بحولن يفعلا ولم يزم ولم يفسد في
الوزن ولما كان الجزم عيان عن القطع فالقطع بالحروف إما حركة أو حرف أو لا
فما آخ صحه ولم يتصل به الفم بحولن يفعلا فان جزمه بالاسكان وهو قطع
الحركة عنه وأحرز بقوله صحه عن الفعل فان جزمه بحرف الواو والياء والألف
كلم يغير ولم يزم ولم يفسد كما ذكرنا وأحرز بقوله ولم يتصل عما إذا اتصل به الفم المذكور

والمعنى

الاعراب

والمعنى

بمن وكذا خركي الى غير ذلك مثل بل الى كين ثم استثنى الفعل المنصوب للمفصل
 فانه قد يلحق نون يا اتصل به دون الجوزي فقال خركي ولا يقال غلام من محافضة
 للفعل فوجه عن الكسرة الذي هو اني للتحالف الاسم فانه لا يفتح فيه الجر فوجه
 قبله اي قبل المنصوب المنصوب فانضم به رجع الى فاعل اتصل الزاج على المنصوب
 وانما قال ما لم يسل الفعل نحو خركي والجر كان في الاسم كدتي وانما قال كدتي
 صاحب المنصوب من اني الجر الكسرة ولم يزل من الجر او الكسرة اما الجر فلا في المعنى
 اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخل ويجوز ان الفعل ليس موجبا
 لدخول الجر الذي هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول الجر الكسرة
 عنه وانما لم يقل من الكسرة لان في هذه العبارة تنبيهنا على عدم اتصال الكسرة لان الكسرة
 اخو الجر وقد ثبت اتصال الجر فليقتض الكسرة للاتصال المذكور فان قلت لعل الكسرة
 ايضا قد يدخل الفعل في قولك لم يفرج الرجل فلم يدخل اذا اتصل به الفعل المنصوب
 نحو ضربني وبنفس قلت لان الفعل المنصوب كالجوزي من الفعل لا اتصال وعدم استعماله
 فلو دخل الكسرة لان لا اذا خلافت لم يفرج الرجل فان الرجل اسم مستقل لا يحتاج
 الى الفعل المنصوب فالكسرة لا يربطه عاوض فقيس من الكسرة اللازم دون الكسرة العاوض
 قلت دخل الكسرة انت فترى مع اللزوم فلم يكن الكسرة اللازم معنوعا عنه قلت
 ليس وزان فترى لو جوز لان الالف في فاعل فهو كالجوز من الفعل فالكسرة
 كانه لم يدخل على اخر المضارع لان الالف على كالجوز من الفعل فالكسرة كانه وجب
 ان يكون لان آخر الفاعل الذي هو كالجوز خلافت فترى فان الالف من منصوب
 المنصوب ليس كالجوز من الفعل فلو دخل الكسرة على الفعل كان دخل على آخر الفعل
 لان المنصوب ليس كالجوز وجاز فيهما مع نون الاعراب ومع ان واخواتها الا ان
 مع ليست ضعيف لا يربط السكون اي جاز في نون الوقاية اذا اتصل بالفتحة
 نون الاعراب كانه الاصل الجوز المذكور نحو نعلان ونعلان الى آخرها لان
 اذا قلت في نعلون بعد ما اتصل به الفعل المنصوب نعلوني لم يدخل الكسرة على الفعل
 بل على النون وهو غير متعلق بما نعلوني محافضة على فتح النون وجاز نعلوني
 نون الوقاية وكذلك يجوز الوجهان في ان واخواتها ومن ان وكان ولكن وعل

لا يفتح

لانه استثنى ليست وجده وانما جاز الحاق النون فيها فالحق فله على فتحها
 لانها شبيهة للفعل الماضي ففان عن الكسرة كما جئت الماضي عنه وانما جاز فتحها
 فانها ليست افعلالا ولو هو النونات فلو لم يفتح نون الوقاية لاستثنت وانما
 لعل فلان في بعض لغاتها لفتح فالحق اللام بالنون وانما ليست في حرف النون فيه
 ضعيف او لا يجمع فيه النونات ففتح الاخر مسجى الحق من الكسرة من وجود
 استثنى النونات ولا يفتح حرفه في سعة الكلام بل قد جاء في الفعل كونه كونه
 له اذ قد وافق بعض ما في ولا كذا في الجوزي لانه لذن وقط وقد مر عن
 ابناء على السكون وجاز الحرف وهو ضعيف اي الفعل المنصوب على اتصال
 به نون الوقاية كما ذكرنا خلافا للمفرد الجوزي ونحوي فانه لا يلحقها نون الوقاية
 لعدم اتصال دخول الكسرة على الحرف والاسم ثم استثنى اسماء وجوزنا اتصال
 بها في مجرور الحقت با واخر نون الوقاية ايضا نحو لذن وقط وقد مر عن
 فانها اسماء مبنية على السكون فلو لم يفتح على سكونها با دخول نون الوقاية وكذا
 حرفان ومما من وعن الحق بها نون الوقاية فقل متى وعن بالفتحة كما في
 سكونها جاز الحذف وهو ضعيف فانه لذن قد مر من لذن عند التثنية
 النون على اذ عام نون لذن في نون الوقاية وقوي تخلفها على حرف نون الوقاية
 وانما قد قد جاء الحذف في ايضا في الشعر نحو ليس الا نام يا بني الماخذ قد
 من غير الحقيقين قد اي جئت وانما من وعن جاز حرف نون الوقاية عنهما
 ايضا في الشعر ومما فيها السائل عنه وعن لست من قيس ولا يفتح وانما قد
 قد ذكر في الصحاح قلبي وقط وقالوا لم يأت في الاستثنايات فترى
 انشأه الجوزي فقال قلبي والراب الى المرفوع المنصوب انما جئت هو وجاز
 الواو اي من هو نحو فتيانه يشرى رجله قال يابل لمن رجله الملاءم
 اي بفتحة هو يشرى اي يبيع ورجو الملاءم اي سهل الجنب املسه وعبد البعير
 هو من اسمان يكملها ونحو الكوفيين الهاء من اسم واحد والواو والياء
 اشتباع للحركة بفتحة الاسم واستثنوا باليتين ولم يذكر المصنف الا جاز
 جاز الواو والياء ومن غير تنبيه على الخلاف فكانه الكسرة جاز فيهما على انها

جاء اذا قال ليس

جاء

عند زيدا كذا

انتم زيدا قد علمت

جاء

من الكلمة كما هو مذموب البقمين وذكر ابو محمد السمرقاني في شرح ابيات
 الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن الاخفش بالله من تحت وانشد
 معينا آخر بالراء وهو والعاقبات تدور وينا آخر بالهم ومما اذا قام شعاع
 والقصيدة لا منه قال ابو محمد الاعرابي انها للشيخ الهلالي واوولها وجوه
 بها وجد الذي شكل نضوه بمكة يوما والزمان في قول من يابن من ان الليل
 ويوم تغل بالشراب جنون اتي صاحبته بعد ما ضل سبيله تحت سلافة عامر وسكون
 فقال اجلا رجلا ورجلا معا فقال لكل السبيل فيقول فقال اجلا في
 منزل والعاقبات تدور في شكل من خيل الجناة وفيه اذا قام بيتهم الرب
 الى قوله فبقية شري رجلا قال قال من رجل زحل للامام في قوله وكذا البيت من
 اى وجار حذف الباء من هي جودار ليلع اذ من هو الامام من اذ من واوول
 هل تعرف القادر على ان يتركه الله وهو موضع الى من وانت الى ان
 هذا عطف على قوله انا نحن وهو الخا مس هو المفعول المنفصل اياي انا
 اياه الى انا من واما الى انا من وهذا ظاهر واللواحق ما يعرف ودار
 على احوال الرجوع اليه على اسند المذاهب وهو اياه واما الشواهد مما
 لا يقيد به وكذا اللواحق بان اجماعا اختلف النجاة في اياه ولواحقه على
 اقوال سمعة فذهب سببونه وجمهور البقمين الى ان الاسم للمفعول اياه
 ما ينفصل به بخروف تدل على احوال الرجوع اليه من المصنوع والمخاطب والعا
 وذهب الخليل الى انها اسم مفعول وما بعد ما مضاف اليه وذهب الخليل
 والسير الى ان اسم مفعول مختص امر بالاضافة وذهب الزجاج الى ان
 اسم ظاهر مختص بالاضافة الى المفعول وذهب قوم من الكوفيين الى ان
 ما بعد اياه واما دعائه لهما فذهب الخليل في قول آخر الى ان اسم مفعول
 الكلمة بجماعها اسم مفعول وذهب الخليل في قول آخر الى ان اسم مفعول
 منات الاسم المظهر وكل من الاقوال مستندات مذكورة في كتب اللغاة
 بين النجاة حجة الجمهور وجان احد ما اتينا به في المفعول المنفصل في
 الدلالة على المفعولية نحو ما اكرمني الالهة وما اكرمت الالهة واذ

هذا البيت من تحت
 والعاقبات تدور
 وينا آخر بالهم
 ومما اذا قام شعاع
 والقصيدة لا منه
 قال ابو محمد الاعرابي
 انها للشيخ الهلالي
 واوولها وجوه بها
 وجد الذي شكل نضوه
 بمكة يوما والزمان
 في قول من يابن من
 ان الليل ويوم تغل
 بالشراب جنون اتي
 صاحبته بعد ما ضل
 سبيله تحت سلافة
 عامر وسكون فقال
 اجلا رجلا ورجلا
 معا فقال لكل السبيل
 فيقول فقال اجلا في
 منزل والعاقبات
 تدور في شكل من
 خيل الجناة وفيه
 اذا قام بيتهم الرب
 الى قوله فبقية
 شري رجلا قال قال
 من رجل زحل للامام
 في قوله وكذا البيت
 من اى وجار حذف
 الباء من هي جودار
 ليلع اذ من هو الامام
 من اذ من واوول هل
 تعرف القادر على
 ان يتركه الله وهو
 موضع الى من وانت
 الى ان هذا عطف
 على قوله انا نحن
 وهو الخا مس هو
 المفعول المنفصل اياي
 انا اياه الى انا من
 واما الى انا من
 وهذا ظاهر واللواحق
 ما يعرف ودار على
 احوال الرجوع اليه
 على اسند المذاهب
 وهو اياه واما
 الشواهد مما لا يقيد
 به وكذا اللواحق
 بان اجماعا اختلف
 النجاة في اياه
 ولواحقه على اقوال
 سمعة فذهب
 سببونه وجمهور
 البقمين الى ان
 الاسم للمفعول
 اياه ما ينفصل
 به بخروف تدل
 على احوال الرجوع
 اليه من المصنوع
 والمخاطب والعا
 وذهب الخليل
 الى انها اسم
 مفعول وما بعد
 ما مضاف اليه
 وذهب الخليل
 والسير الى ان
 اسم مفعول
 مختص امر
 بالاضافة
 وذهب
 الزجاجة
 الى ان اسم
 ظاهر مختص
 بالاضافة
 الى المفعول
 وذهب قوم
 من الكوفيين
 الى ان ما
 بعد اياه واما
 دعائه لهما
 فذهب الخليل
 في قول آخر
 الى ان اسم
 مفعول الكلمة
 بجماعها اسم
 مفعول وذهب
 الخليل في
 قول آخر الى
 ان اسم مفعول
 منات الاسم
 المظهر وكل
 من الاقوال
 مستندات
 مذكورة في
 كتب اللغاة
 بين النجاة
 حجة الجمهور
 وجان احد ما
 اتينا به في
 المفعول
 المنفصل في
 الدلالة على
 المفعولية
 نحو ما اكرمني
 الالهة وما
 اكرمت الالهة
 واذ

من استعملهم بحرقا فها لان الفاعل انما ف اذا امتنع اضافها
 نفس حرقه ما بعد ما كان في انت انتا وانتم فان اللواحق بان جوف اجماعا
 ذكره وانما لانها لازمة للنصب وليست ظرفا ولا مصدر في مفعول ولو
 كانت اسما مطلقا لما كرت النصب بالاستعارة وهي اسما وليست مطلقا
 فتبين ان يكون مفعول ومن قال انه مفعول مضاف قال انه جاء اضافته الى الظاهر
 في قول العرب اذا بلغ الرجل السنين فآياه واما الشواهد في الخبر من
 الجمع في الكبر واذ انت اضافته الى المظهر جاز اضافته الى المظهر فاجاب
 المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف اليعس اذ المظهر لا يجمع اضافته
 كما سبنا من القسم الثاني في العرب اى من لا تقسم الاربعه التي هي عليها
 الكتاب وهو العلة المادية للاختلاف الحكم صنعان معرب ومن للنص
 المبين يتعين المعرب واما قدم المبين لان اضافة المعنيات مضبوطة
 فعدا ذاك ما سبنا واذ يتعين المبين كان ما عدا معربا ولم يكن قيدا للمعرب
 او لا يتعين ما عدا ما من المعنيات ونظيره ذكر الاعراب القندري ومواجهه
 ليعتبر ان ما عدا معرب لفظا لا مكان فعدا واحسان القندري دون
 اللفظ وهو اى المبين انواع لفظها اى من الانواع الحروف برمتها الزمة فلفظ
 من الجمل بالية والجمع وجمع ورتام وقال وضع اليه الشئ برمتها او بجملة
 ان رجلا وضع الى رجل بجمع الجمل في فقه قيل ذلك لكل من وقع شيئا بجملة
 منها الافعال الماضية والامر بجمع اللام اخر زعماء اللام بجمع فانه معرب
 مجزوم فلا كبح زعمه واما قال في الحروف برمتها دون الباقي لان الحروف
 مبني الاصل لا يوجد مدس معربا بخلاف الافعال فانها تنقسم لانيات موقوت
 الاصل كالماضي والامر بجمع اللام مبني في الاصل لان الاعراب انما ينزل على
 الحكم تميز المعاني الواردة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة كقولهم
 لم يكن مورد الهمة المعاني فلم يكن معربة اصلا بخلاف المضارع فانه وان لم
 يقع مضافا اليه ولكنه مشابه لاسم الفاعل فاعرب مثله كما ذكرنا ومما اورد
 انواع المعنيات المضارع متصلا بغيره نون جماعه النساء او نون التاكيد حصة

الاعمال النحوية وانما كانت الحروف
 المعنوية والامر بجمع اللام
 مبني الاصل لا يوجد مدس معربا
 بخلاف الافعال فانها تنقسم
 لانيات موقوت الاصل كالماضي
 والامر بجمع اللام مبني في
 الاصل لان الاعراب انما ينزل
 على الحكم تميز المعاني
 الواردة عليه من الفاعلية
 والمفعولية والاضافة كقولهم
 لم يكن مورد الهمة المعاني
 فلم يكن معربة اصلا بخلاف
 المضارع فانه وان لم يقع
 مضافا اليه ولكنه مشابه
 لاسم الفاعل فاعرب مثله
 كما ذكرنا ومما اورد انواع
 المعنيات المضارع متصلا
 بغيره نون جماعه النساء
 او نون التاكيد حصة

ساكنة او متحركة مع غير الالف مكسورة معها ضم اثنين كانت او متحركة
 معها وتبين نون التمرح ان المقام مع موب كما ذكرنا لكن اذا اتصل به نون
 التاكيد او نون جاعة الموت صار مبنيا اما نون التاكيد ونون جاعة مثل
 نعمين فانه لو ادب كان اما بالركات او بالوقوف ولا يجوز ان يكون اعرابا بحروف
 لانه ليس من مواضع التعراب الحروف ولا يجوز ان يرب بالركات اذ لو ادب
 على ما قبل النون لالتبس من هو له اذ لو فتح الباء في مثل نعمين لم يعلم انه للمرة
 او لجماعة المذكورين ولو ادب على النون كان اعرابا على ما شبه النونين و
 اما نون جاعة النساء مثل النساء فيمن فله اعراب لو ادب كان اعرابا بحروف
 على فميس اعراب الفعل فانه بحروف وتو ادب بحروف كان بالنون و
 يلزم الجمع من النونين ثم قسم نون التاكيد الى الضمة والفتحة اما الضمة فلا يكون
 الا ساكنة بحرفين ثم ينزلون التثنية فاما مفتوحة او مكسورة فالمتحركة
 مع غير الالف بحرفين ثم ينزلون او تفتح ثانيا واما كسرت مع الالف فتشبهها بالمتحرك
 التثنية لوقوع النون فيها بعد الالف فتولد مكسورة معها اي مع الالف ثم
 ذكر ان الالف تكون في موضعين من الاثنين اولى في جاعة النساء ولما
 كان يلزم من ضم جاعة النساء لوالحق به نون التاكيد المشددة الجمع من النونين بحرفين
 فيؤمن اجلبت الالف من نون التاكيد وتبين نون ضم جاعة النساء للساكنة
 نونان وهو من قوله او متحركة معها اي بين نون التاكيد وتبين نون التمرح
 نون جاعة النساء فتولد في اثنين ثم كانت مبنيا اي سواء كانت الالف ضم
 اثنين او متحركة ولا يلحق اب نون التاكيد الا ما قبلها من معنى الطلب كالام
 والنهي والاسمعيان والتمني والوعظ والقسمة التاكيد يلقى بالطلب لان
 ما يطلب يقصد تاكيده ليؤكد ويحصل دون البرائة قد وجد وجعل فلاننا
 التاكيد واما اختلف بالمستقبل لان الطلب اذا يتعلق بالم يحصل بعد الحصول
 وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواضع الطلب وقال كالام
 يجوز ضم نون زيد او اخرين ايضا والتمني نحو لا تفرين والاستثناء بحرفين ثم
 والتمني بحرفين تفرين والوعظ نحو الا تنزلن والقسم نحو والله يمل تفرين و

نحو التثنية لوقوع النون فيها بعد الالف فتولد مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف تكون في موضعين من الاثنين اولى في جاعة النساء ولما كان يلزم من ضم جاعة النساء لوالحق به نون التاكيد المشددة الجمع من النونين بحرفين فيؤمن اجلبت الالف من نون التاكيد وتبين نون ضم جاعة النساء للساكنة نونان وهو من قوله او متحركة معها اي بين نون التاكيد وتبين نون التمرح نون جاعة النساء فتولد في اثنين ثم كانت مبنيا اي سواء كانت الالف ضم اثنين او متحركة ولا يلحق اب نون التاكيد الا ما قبلها من معنى الطلب كالام والنهي والاسمعيان والتمني والوعظ والقسمة التاكيد يلقى بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليؤكد ويحصل دون البرائة قد وجد وجعل فلاننا التاكيد واما اختلف بالمستقبل لان الطلب اذا يتعلق بالم يحصل بعد الحصول وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواضع الطلب وقال كالام يجوز ضم نون زيد او اخرين ايضا والتمني نحو لا تفرين والاستثناء بحرفين ثم والتمني بحرفين تفرين والوعظ نحو الا تنزلن والقسم نحو والله يمل تفرين و

انما اضطر

وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب ظاهرا لان القسم انما يكون على ما
 يطلب وجوده وحصوله بحرفي مجزأ اي بحرفي القسم الشرط المؤكدة فاما
 نحو انما تدين واما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانما المؤكدة
 بالفتحة مثل على ما يقصد تركه فلا شتم له على التاكيد اشبه القسم فالكلام
 بالنون مثلا فلذلك قال وبحرفي مجزأ ويجعل ان يقال ان فعل القسم والبرائة
 لا لم يكونا واقعيين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه يقع
 الطلب من حيث انها في حالين والقسم سواء في حالين متشابهين لما فيه من الطلب
 والاحاطة بالحال والقسم لذلك شبه الضمير وهو اشتراك على وقتك في
 التثنية كقول الشاعر بحسبه الجاهل بالعلمك شيئا على كرسية متعيا اي
 ما لم يعلم وانما جاز في التثنية مع عدم الطلب فيه على التثنية لصورة التثنية
 ما بحرفي مجزأ اي بحرفي التثنية كقول الشاعر زنا او قتلت في علمي تفرين
 من حيث ان رب التثنية والفتحة شابه التثنية والعلم فلذلك قال وما جاز
 بحرفي مجزأ وما قبلها مع ضم جاعة الكولر مضوم ومع الحاطة مكسورة وما عداها
 مفتوح شتر في بيان حركات ما قبل النون وبيان مواضعها فالمقدمة اذا
 اتصل بالفعل ضم جاعة الكولر بحرفين لان الاصل يفرين فالحق نون
 التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالفتح والواو والنون الساكنة بحرفين
 الواو والكسرة بالفتحة الدالة على الواو فتصل تفرين مضومة الباء والمكسورة
 اذا اتصلت بالفتحة النعل ماء الحاطة بحرفين تفرين انت اذا اصله تفرين فاستفت
 النون اذا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالفتح والواو والنون
 مخدرة الباء الكسرة بالفتحة الدالة عليها فتصل تفرين بكسر الباء وانما
 المفتوحة مبنيا عدا الصور من بحرفين تفرين انت وتصل تفرين زيدا فان اصله
 تفرين انت فلما اتصل به نون صار مبنيا ولا بد من حركة ولا يمكن
 ولا كسر لئلا يلتبس لموضعها فتعين الفتح والمراء بقوله ما قبلها اي ما قبل التمرح
 آخر النعل او العوض ببيان حركات آخر الفعل والافلاقة يدخل منه الحذف
 ونون جاعة النساء بحرفين و يفرين بآن فتولد فيما عدا ما مع فيما عدا التثنية

نحو التثنية لوقوع النون فيها بعد الالف فتولد مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف تكون في موضعين من الاثنين اولى في جاعة النساء ولما كان يلزم من ضم جاعة النساء لوالحق به نون التاكيد المشددة الجمع من النونين بحرفين فيؤمن اجلبت الالف من نون التاكيد وتبين نون ضم جاعة النساء للساكنة نونان وهو من قوله او متحركة معها اي بين نون التاكيد وتبين نون التمرح نون جاعة النساء فتولد في اثنين ثم كانت مبنيا اي سواء كانت الالف ضم اثنين او متحركة ولا يلحق اب نون التاكيد الا ما قبلها من معنى الطلب كالام والنهي والاسمعيان والتمني والوعظ والقسمة التاكيد يلقى بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليؤكد ويحصل دون البرائة قد وجد وجعل فلاننا التاكيد واما اختلف بالمستقبل لان الطلب اذا يتعلق بالم يحصل بعد الحصول وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواضع الطلب وقال كالام يجوز ضم نون زيد او اخرين ايضا والتمني نحو لا تفرين والاستثناء بحرفين ثم والتمني بحرفين تفرين والوعظ نحو الا تنزلن والقسم نحو والله يمل تفرين و

شبهات

نحو التثنية لوقوع النون فيها بعد الالف فتولد مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف تكون في موضعين من الاثنين اولى في جاعة النساء ولما كان يلزم من ضم جاعة النساء لوالحق به نون التاكيد المشددة الجمع من النونين بحرفين فيؤمن اجلبت الالف من نون التاكيد وتبين نون ضم جاعة النساء للساكنة نونان وهو من قوله او متحركة معها اي بين نون التاكيد وتبين نون التمرح نون جاعة النساء فتولد في اثنين ثم كانت مبنيا اي سواء كانت الالف ضم اثنين او متحركة ولا يلحق اب نون التاكيد الا ما قبلها من معنى الطلب كالام والنهي والاسمعيان والتمني والوعظ والقسمة التاكيد يلقى بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليؤكد ويحصل دون البرائة قد وجد وجعل فلاننا التاكيد واما اختلف بالمستقبل لان الطلب اذا يتعلق بالم يحصل بعد الحصول وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواضع الطلب وقال كالام يجوز ضم نون زيد او اخرين ايضا والتمني نحو لا تفرين والاستثناء بحرفين ثم والتمني بحرفين تفرين والوعظ نحو الا تنزلن والقسم نحو والله يمل تفرين و

آخر الفعل مفتوح وانما الحلق لان المفتوح ونون جاء الفاء ما قبل النون فيها
 الف والالف لا تقبل الحركة فعمل الله في غير الالف لتقبل الفتحة والمختلطة
 مواضع التثنية الالف لا يقول امر بان واخر بيان لا اجعل
 على حرف جلا فالنونس في كل موضع يقع فيه التثنية يقع فيه التثنية الا
 بعد الالف نحو امر بان واخر بيان يسكون النون فيهما لا جاعا التثنية
 غير جده لان جده ان يكون مدغما ما قبله مدة ومهنا لا ادغام وانما جود
 في امر بان في المختلة واخر بيان لان اجعل التثنية في على جده لوجود
 الادغام مع مدة ما قبله فان قلت يرد عليه امر بان فان اصله امر بان
 انقل به نون التثنية فكان جده انما هو امر بان لانه اجتمع الساكنان فيه
 جده نحو نون التثنية وكذا امر بان في امر بان وشيخ ان لا يحذف الواو
 الياء كما حذف الالف في امر بان واخر بيان قلت نون التثنية بمنزلة
 كلمة منفصلة مع الف البار فكان قياسه ان يحذف الواو والياء في صورتين
 لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وجده ان يكون في كلمة واحدة وانما
 فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان الفاء في النسبة بينهما
 في الحذف لان الالف لو حذفت من المفتوح لا يفتش بالمعز عند الوقف و
 في نون جاء الفاء لو حذفت الالف لزم الوقف فيما قرئته وهو اجتماع
 النونات مع حذو الالف واستعمال الواو والياء وانما حذو النون
 فانما جود لانه في كلمة واحدة وجوز نون الفاء التثنية وان لم يكن على
 جده جلا للمختلطة على التثنية ولان الله الذي في الالف بمنزلة الحركة في
 المدد كقراءة من قرأ مجيئ ساكنين الياء وصلها وهو مدني وحكمها
 اي وحكم النونين مع الف البار اذا لم يكن الالف حكم المنفصل فان لم يكن
 فكما فصل لما قرع من بيان اتصال النونين بالافعال الصحيح شيخ في
 بيان اتصالها بالافعال المعتكدة وان اطلق في اللفظ ولقد التفت بالاشارة
 اذ لم يقل الذي المعتكدة وقد مثل فيما قبله بالصحيح فالنقل المعتكدة ان
 يكون مع الالف للتثنية والوجه الموت من الالف المحبلة كما سبق فان كان

وهو مدني

مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمقل قول امر بان واخر بيان
 واربعان واربعان واخر بيان واخر بيان فلذلك قال اذ لم يكن
 الالف بالرفع فكان تامة اي اذ لم يوجه الالف واللام للفتح اسب
 الالف المذكورة في اول الباب في قوله منها اي مع الالف وانما ان
 يكون مع غير الالف سواء كان خبر اثنين او مجملية وهو مورد القصة
 اي هذا النوع الذي مع غير الالف ايا ان يكون مع الف البار او لم يكن
 فان كان مع الف البار حكم النونين حكم الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الف
 البار حكم النونين حكم الكلمة المنفصلة وهو الف التثنية ولذا يقال اي و
 لا ذكرنا ان حكمها حكم المنفصل تارة وحكم المنفصل اخرى يقال هل ترون
 وهل ترون وهل ترون كما يقال ولا تسو الفقل ولا تحس النون ولم يرد
 الحس في حكم النونين او لا مع الف البار فقال هل ترون نعم الواو
 واصل ترون على خطاب جاء المذكور في الف بارز وهو من جملة المذكورين
 في النونين حكم الكلمة المنفصلة فكما يقال لم تروا النون مع الواو لا لتقاء
 التثنية يقال هل ترون نعم الواو وانما مثلنا بالجارم ليستط النون
 مع الكلمة المنفصلة ولذلك مثل المصنف بقوله تعالى ولا تسو الفقل بينكم للموت
 لاجازته فانه يقال هل ترون الف عدم موجب حذف النون وكذا هل ترون
 بكسر الياء واصل ترون على خطاب الموت وفيه خبر بارز وهو الياء وكما
 يحذف النون مع الجازم اذا انفصل به الكلمة المنفصلة مثل لم تروا النون بكسر
 الياء يقال هل ترون ايضا بكسر الياء ومثل بالكلمة المنفصلة بقوله ولا تحس
 النون مع الجازم ليستط النون اذ لا يقال هل تحس النون كما ذكرنا وكذا
 هل ترون في هذه الصورة يمكن ان يقرأ على خمسة اوجه اوجه الفاء في
 المنقط من فوق ينقطن ومن الزاي على خطاب المذكورين من غزا والياء في
 بقى التاء والزاي من غزا على خطاب المذكورين ايضا والثالث تغزيت
 بقى التاء ايضا وكسر الزاي من غزا والخطاب للموت والمنزول تغزيت
 بقى الياء المينوط من تحت ينقطن ومن الزاي من غزا والفم يرجع الى المذكورين

حكم الفصل

بفتح الالف

الزاي

الغائين والخاصين يغزى بغير الياء والراء ايضا من اغزى واظم للمذكورين
 الغائين ايضا لكن الثاني مكررا باعتبار الياء والراء لان الاول فيه ايضا ضم
 بارز للمذكورين وكذا الخاص مكررا باعتبار الياء والراء للمذكورين اذ الرابع ايضا
 للمذكورين منه حمزا ووزن المذكورين فالصوت فاعث باعتبار الياء والراء الى ثلاثا
 ومن الاولى والثالثة والرابعة فبعضه الثلثة ينبغي ان يقر عليها لئلا يكتفى بالاولى
 فاصلة تغزى فكلما يحدف الواو او الواو المتصلة في قولك انتم انتم
 الجس قال هل تغزى وكذا الثالثة اذ اصله انت بالياء تغزى فاذا اتصل
 به الكلمة المنفصلة يقال هل تغزى الجس فكذا يقال هل تغزى وكذا الرابعة
 المثلثة المذكورة اصل الرجال يغزى فاذا لا فاه الكلمة المنفصلة يقال
 الرجال لم تغز الجس فكذا يقال هل تغزى فقولوا لا تنسوا الضل في مقابلته
 ثرونا وقوله ولا تحسن العزم في مقابلته هل تغزى وقوله لم تغزوا الجس في الجوه
 الثلثة في مقابلته هل تغزى على الوجوه الثلاثة وتنفيد المثلثة الثلاثة بالنون مخدة
 ومثله يقال زين واخمين واغزون كما قال ربا واحسبا واغزوا ما فرغ من
 حكم النون مع الياء البارز في حكمها مع الياء المتصلة فقولوا زين اصله
 على خطاب المذكور من تركي فان الامر منه قال يغز منه حصة حكم النون في حكم
 المنفصلة وهو ان التثنية فلو اتصل بموكر ان التثنية لو دت الياء
 يقال ربا فيقال بهما زين وكذا اخمين اصله اخمين للمذكور المذكور فاذا اتصل
 به الكلمة المنفصلة ومن التثنية يقال اخسبا فيقال اخمين وكذا اغزون
 اصله اغزون للمذكور المذكور فاذا اتصل به التثنية يقال اغزوا ليرد الواو وكذا
 قال اغزون فكل واحد من الاثنية يرجع الى واحد بالترتيب والحمزة اذ
 سكن بعد احدث للفصل عنها ومن النون نحو اخمين في القوم واصلها من
 ونظيره قول الشاعر لا تهين الفهم علك ان تروح يوما والدم قد رفق
 لا تهين والاقبال لا تهين لان المعنى على النون وانا جدت النون ولم يجر كالمهم
 كما جرت النون بالهمزة الا انما سكن نحو اخمين الله كسبه النون النون
 للفصل عن نون الحنية وعن النون وكانت الحنية اولى بالحدف لان النون

والنون

واصل على الاسماء فله مرتبة على النون الواو على الافعال فقولوا جندت اتي
 يجب منه الحدف بخلاف النون فانه لا يجب منه الحدف بل يجوز فيه الكسب والحدف
 ومن الوقف فهو المحذوف نحو بول مع بول مع اذا وقف على التثنية نون
 خفيفة فاما ان يخط ما قبلها او يتكسر او يفتح في الاولى يحدف النون لان
 النون في الاسماء اذا انقطع ما قبلها او انقطع لم يبدل بل يحدف فكذا هذه النون
 يحدف في الوقف لمساواة هذه النون النون في كونها نونا ساكنة بل هي
 آتية الكلمة فقول في الوقف على اخمين على خطاب المذكورين اخمين واغزوا
 وفي الوقف على اخمين على خطاب الموصوفين اخمين فيرد الياء وكذا في
 الوقف هل تغزى يا قوم هل تغزى يا قوم فيرد الواو لان الواو انا جندت
 لسكونها وسكون النون ويروى نون الاعراب لزوال موجب الياء والفتحة
 ما قبلها فتقبل النون كالنون وروى اذن في اذ وقف على ما قبله نون خفيفة
 مع فتح ما قبله كقولك اخمين يا زيد فاذا وقف عليها فيبدل النون الحنية فيقال
 لا تنس ما قبلها فتقول هل تغزى هل تغزى انت في الوقف هل تغزى كالنون في
 المنصوب نحو رايت زيدا والنون اذن فانه في الوقف تتقبل النون اذ
 ومنها في ومن انواع المبنى الاسماء المبينة ومن التي تناسب ما لا تليق لاصلها
 او وضع للعرض التركيب والفاويدة الهيبة من غير حرف من قوله ما لا تليق لـ
 اصلا مبني الاصل وهو الماض والافريز الدائم والحروف فانها وضعت
 في الاصل بحيث لا تليق لاصلها انواع المفردات واسماء الافعال بين نوعان من
 التركيبات والكلمات وبعض الظروف واسماء الافعال بين نوعان من
 الاسماء المبينة فذكرتها بقوله او وضع للعرض التركيب والفاويدة الهيبة من
 تعرف من بها قسمين من اسماء الاصوات احدى ما صوتت به الياء
 التي يجر بها الياء في السماع او تليق في التركيب كجاء الجمل وجل لجر
 النون على ما سبق ان شاء الله فانها ليست مناسبة لمبنى الاصل بل
 وضع للعرض التركيب الاصل والافرا وضعت من الاصوات لتأدية هيئة
 الصوت من غير تعرف كحاق كجاء لصوت التراب فانها تحكى على ما صدر

كلا صوتي

عند الالف

من غير ولا تفرق فيه اصلا واورد المصنف في التعليق على قوله او
 وضع للوضع المركب فقال فان قلت الوضع من وضع الحكم المركب لا يستلزم
 وضعها لانه لا يدرى ولا يمنع الغاية فيها غير مركبة لا يستلزم استغناءها من اجل
 افا دلتها المستويات لا يستلزم الدور لتوقف افا دلتها على العلم بكونها متحققة
 بها غير مستوية الغاية اليها والغير لا يستلزم ترجيح لحد المستويين على الآخر
 وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها نفسها ابتداء واجاب بان هذا
 الشبهة من التي غرت من حكم هذه الاسماء وانما هي اسماء افعال فان قيل
 استدعاء للاختصاص ثم قال ومن قال انها ليست باسماء افعال فقد رتب
 ان الهماء لم تصدح لفظها العقلا ثم قال هكذا ذكر بعض الايدى وورد ان افعال
 هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يكون بالطبع والالام يكن من قبيل الكلام والالافوض
 لان هذه الالافادة اما ان يكون في نفس الكلام فيكون في مثله ذلك على طلب
 الاستدعاء ولا يلزم على طلب الالافعال وح يكون اسم فعل او يكون لا على
 سبيل الاستعمال وح يكون في فاعله ما هو موضوع بعض هذه من كلامه
 في نظر اما التزام الدور في متوجه لان غير ان الغرض من وضع الكلام الغاية
 لكن لا يمنع الغاية فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افا دلتها على
 العلم بها نفسها ابتداء قلت لا ثم ذكر وبما انه ان من كون الالافاظ متحققة
 بالمعاني كونها موضوعه لها وح تسليم ان افا دلتها موقوفة على وضعها لكن لا
 ان وضعها يتوقف على افا دلتها بل اطلاق الالفاظ لادارة المعنى بل وضعها
 يتوقف على تصور اصيل المعنى واصل الالفاظ لا على افا دلتها وانما قوله في الالافاد
 الثاني افا دة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا على افا ان يكون بالوضع او
 بالطبع قلنا نعم وانما بالوضع قوله لا على افا ان يكون الالافادة في نفس الكلام
 من على الاستعمال او لا على الاستعمال قلنا نعم وانما على الاستعمال
 قوله فيكون في مثله ذلك على طلب الاستدعاء ولا يلزم وح يكون اسم فعل
 قلت نعم فانما يدل على طلب قيام في نفس الكلام من غير مخالفة للشيء وانما يكون
 اسم فعل لو كان المقصود طلب الاستعمال من الشيء وكونه مخالفا له وليس

الاستدعاء

فانك اذا قلت

فانك اذا قلت اطلب وطلبت قد طلبت فام بالمعنى من غير مخالفة
 لشخصه فلا يكون امر اقولنا في يدل على طلب فام بالمعنى حصول الاستدعاء
 من الغير لا يكون مخالفا مطلقا من الاختصاص فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف
 بل فان المخاطب به حتى فانه يمكن من طلب الالافعال وح لا يلزم ان مخالفا به الغير
 اطلب الاستدعاء منه حقيقة وانما جعل كل واحد من التسمين الاخرين فيها للتميز
 بالامكان لاداء لان المراد بالاسم الوجه الذي سبقت من كونها متفنية للغير
 وبوجه وهذا ان التسمين انتمى فيها لكل المعاني سبقت ففقد كونها متفنية للاول
 ثم كل واحد من التسمين مع كونه تسمية للآخر باعتبار ان لهما لهما حكمه العبد
 فقط والآخر وهو غير متساو ليس حكمه صوت بل هو تصرف لاجل افا دة العلم
 فكانا تسمين باعتبار ان احدهما حكمه للصوت والآخر ليس حكمه للصوت لكن
 حيل قسما لما وضع للوضع المركب في نظر اكل واحد منهما في موضوع لغرض
 فمن هذه الحجة لم يكونا متفنين بل لا ذكرنا فلما ذكرنا ان لم يوجد لها حالة الالافاد
 هذا قسم الاسماء المتعينة فان بنا لا قد يكون لازما وقد يكون عارضا والالافام
 ان لا يوجد لاجل الاعراب لفظا كالغرات والالافام الاشتراك والعارض بنا
 واحد له اعراب في حالة دون اخرى نحو لا رجل فانه مبني اذ وقع اسم لامرور
 فذلك جائز رجل والاصل فيه السكون ليس الاصل في البناء اللازم السكون
 لانه لما لم يكن لهما عشرة ثمة بعضها عن بعض والاصل علم الحركة ففهم
 به ما هو الاصل الا ان يعطى الى الحركة العناء الساكنين كقولك منذ فانه لو لم يحرك
 الحرف الاخر المتحرك كان على غير حده وانما لم يحرك الحرف الاول مع حصول
 المقصود به لان التغير بالآخر اليقن او ابتداء سبقت لفظا وجعلها او الا ان
 يعطى الى الحركة ابتداء سبقت انما لفظ كقولك كزيد اخوك اذ جعلنا الكاف اسميا
 فلو لم يحرك لم يابدأ بالسكون وهو محتمس وانما جعلنا فاما كاديه كافت الغير نحو كركل
 فان الغير من حيث انه اسم مستقل غرضه للتقدم فهو في حكم ما فتح تقدم من حيث
 انه متعول والمنعول على الجملة قد تقدم فلو لم يحرك لم يابدأ بالسكون محلا
 هذا من قولك كما وقد تسميت على ما لا يحسن او اريد بيان حرف اللين بكونه ان

فانك اذا قلت

أمكن نحو يوسوس فانهما يباينان الحركة فكان اصلهما التكون في الواو والياء
 فكان في الياء بينهما باجوزة فان الواو والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف في
 ومن فانه لم يمكن تحريك الالف فلذلك قال ان امكن او عجز عن انما وجب في الياء
 واللام فان الالف فيها لا تارة في الالف المرجوع اليه في الوقت في انما بالمد
 جتمعا بالمد مقول عنه اي عن حرف الكسرة في ان الحركة للياء والياء في
 اللتين في وقتي كما شفع عن ونايب عنه والاصل في حركة الساكنين الكسرة لان الكسرة
 لتلك سبب العدم والتكون تحرك الحركة فكان الكسرة اوسع به فلا فعل عن
 الكسرة الا لو جاز كما سياتي وهو قول الالف اختلفت فحين لم يكسرها لم يجره فيجوز
 او ايسر كذا فانه في الدال لا يباع حرف الهم او بعض نحو قيل وعقد فان الهم
 فيه قوة فكان فيما اتفق حذف الحذف اليه في ذلك التقصير بالقوة او
 فليس في قوة نحو في وقفا اما نحن فقد يذكر للتفصيل كقول الملك نحن فعلنا وقد
 يذكر للكثرة على ما هو متفق عليه وعلى التدوير في قوة القوة للتفصيل او للتكثير
 كذا في قوله فانه في الالف المستمرة كقول ما فعلته فانه في زمان من الالف
 الماضية في قوة للعلوم فالقوة تشابه القوة التي فيها فلذلك بين على
 القوم فيها على تلك القوة والافعال في الالف في القول قبل ذلك في الالف لم
 يوجد له جاز اعراب فصار في فكون قسما للارزوم وشاكر لا رجل ويا زيدا فانهما
 قد وجدان معينين وهو الكسرة وقد وجد ان متفقين فصارا عارض لا وجد
 لهما جاز اعراب ويفضل بالجوهر في الاول اي في فصل العارض في الاول
 هو الالف بسبب الحركة فيها بل كره على ان يضافه عارض من الاول اي ما هو
 لازم البناء اسماء الاصوات فيمن لم يجهلها جوعا في ان بعض جهلها ووقفا
 على نوم توقف ولائها على من في نفسها في زمن زمان والثاني دخول
 التنوين على كثر منها كفا في وخرج وجب وده ولما يرا لزمتها الحكاية
 سواء لزمتها الحكاية اولم يلزمها كما سياتي في قولها الحكاية في صوت الضم
 كسرة الحاء على اصل النفاة الساكنين ولطلب منها سبب في اوله ومبني في قول
 في بعض كسرة اي علامة لذلك المراد بها ويرى لطلبها ايسر في الجاية ويرى

سبب

عنه

طوله

في قولهم لا رجل
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا

اسماء
 الاصوات

الضم

وكلها في فانه في المعنى وهو مثل نعمت عند الشكر في ثيل الشئ ومبني كسرة
 الهم والصاد المشددة في اللغة المشددة وتعل فيها ايضا فتح الصاد والياء
 باللسان والياء في الالف ومغناه في الحاجة مع اطاعة قال الشاعر
 مسالمتها الوصل فالت مين وحركت في راسها بالثقف في صوت مبتغيا
 بالمد على وجه الاطاعة وكما صوت الحيوانات في الحوادث المحكية لصوت
 الغراب كسرة القاف وطرق ينح الهاء وكسرة ناع كسرة القاف ومبني
 وقع الحمار بعضها على بعض وجب حكايه وقع السيف والاخر ان مثالا للام
 المحكية للحيات اولم يلزمها عطف على قول لزمتها ومن لزوم الحكاية انها في
 الاصل اصوات ينبغي ان يحكى تلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها كانت
 حكايه كقولك قال الرجل وني فانه حكايه لقوله وتارة يكون نفس الصوت لا
 حكايه كقولك جث عند زجر الجمل وني عند النبح واليا طبع وفاق ومبني فهو
 الاصوات المحكية فان خوفاني صادر عن الغراب ليس فيها حرف مبني
 قال انها كسرة يحكى بل هي صوت جرد ليس كسرة وكذا ايضا ما ليس عن ماصو
 به السخنة عند ردة في الحاجة بل شديد ما يحرك به شفتاه وليس المراد ان تلتفت
 لسم وهاهنا مشددة مشددة في حكايا الاصوات التي يتقدم بها او يتوحد او
 يبعث او كالتن زجرها البهايم والسيارات والطيور او تدعى او تسكن لولا تنوع
 المقدم والمنعج واوه تنعج البهائم وتشدد الواو ونحها وسكون الهاء
 التوحد واليا في النبح وما جرى مجراها كذا في التكرار وحسن وبش عند النبح
 ايضا وبجول وجبت في قولهم لزجر الباء وجول لا جليت كسرة الباء وجبت لا
 مشيت تنعج الباء لزجر الجمل وعل من في قولهم عدس مالف وعل من انا في
 انبت وهذا الجمل طلق فاعيد من سكون السين زجر للنبع وده في قولهم
 ده فلامه ذكر الزجر في الدال وذكر في مثاله ان ده تنعج الدال وكسرة
 كسرة فانه تنعج في العرب واصدان كان المرنون يلقى واوه فلا يتوحد في
 له ذلك اي ان لم تنعج لان فانه لا يفرق ايداه صار مثله كل ما لا يقدم عليه
 الرجل وقد جاز في جنة من قضاء ديني قد جاز اوجاهه طلبت لولا ما لا يفرق

كفا في م

صوات

نوع

في قولهم لا رجل
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا

المقصود
 ما جاز ان يشلا للظلم
 في قولهم يا زيدا
 حقه قبله في ذكره

في قولهم لا رجل
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا
 في قولهم يا زيدا

تأخر ما وقد ذكر في معنى وجوه آخر ومنه ان ما لم يلزمها الحكاية خرج للصحة
 بالاجازة وتشتبه وساء وما دعا للجار على الشرب من قولهم اذا وصفت لشار
 على الزد منه فلا تقل له ساء والرد منه نكرة في خبره يستلزم فيها الماء ثم الرجل
 تعلم ما يصنع اي كل الاء ولا تكون منه شي فاعله اذا ارادت رشفه ومنه يرفع
 وهو سكن لصغار الابل هذه اي ما لم يلزمها الحكاية يحل ان يحل من اسماء
 مثلا وفي منتهى مدح واوة معنا توجت ووايا معنا نجت وكذا في
 والحكم منها مدرسي بحل الاء بحلاف في المحل اذ لم يحل اسم مفعول مع الاء
 الحكيم كقولك ان في معنى ليس في معنى ليس مجرد الصوت الذي لا يستلزم
 اسم فاعله كونها غير متحركة الخوف حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا
 ذلك الصوت وقع عند معنى لم وضاد فهو لفظ جلي به الصوت فيكون معنيا
 فلتقدر في بحل الاء بحل اسماء الحسية حيث يقدر في بحل الاء بحل
 اذ لم يحل الصوت من لا يستلزم اعرابا كونها اصواتا مجردة لا يستلزم اسم
 الكلمة فلا يستلزم اعرابا كونها في واقع في التركيب فلا يستلزم اعرابا
 اذ لم يحل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فاعله اعراب بحل اسماء الالف
 على ما سبقت ومنه اي ومن الاول وهو ما لم يلزم ساء اسماء الالف كقول
 زيدا واحوا كنهات الشئ وحتميل الزيد ويلد زيدا وفعال التي تسمى اللام كنز
 وسند كثر في بحث الاسماء الفاعلة في اوام الكتاب حيث قال ومنه اسماء
 الافعال وتعمل عمل مستبها الى آخره ولا يحل لها من الاء بحل على ما في موقع
 موقع ما لا يحل له ومنه في المحل بالابتداء على راي واعنا في غنا الفعل
 في ما عدا دليل اقام الزيدان من اخلاص في موضعها من الاء بحل اسم
 لها من الاء بحل لان كل واحد من الافعال في تسميته به للموضع ليس الاء
 فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاء بحل ايضا وهذا صنعت لكونه
 واعنا في غنا الفعل في آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له
 غير ما عدا من اعراب دليل اقام الزيدان فانه واقع موقع ايقوم الزيدان وقع
 هذا فلا يمنع فام من الاء بحل هو مبتداء والزيدان فاعله في ما ذكرنا في

لا يشارك
 في الاء بحل

اي كونه كرم

ان اعراب فام لفظ لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا
 لكونها مبتدئة فيستحق اعراب المحل لكونها اسما والاسم لابد وان يكون له اعراب
 اما لفظا او مجازا قال والنصب على المصدر او جندى من ذكر في محرويد
 زيد انه من موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مستندا
 الى فاعله قيا ساء في الصفة الرافعة لها عليها نحو اقام الزيدان لان الرفع
 يوجب الاء بحل ظاهره او يقدر عند امتناع الظهور ويرد عليه ان فاعله غير
 وهم شرطوا في الصفة ان تكون رافعة لظاهر واحدا والمصنف انما في
 موضع نصب على المصدر لان المبني لما تقدر اعرابه لفظا حكم على موضعها
 ودليل نصها على المصدرية معناه اورد زيد اي امله فيرويد واقع موقع
 ارواد فهو كسيتا زيدا كنه مصدر لفظي ورويد من المصدر ولذلك جاء في
 في بعض الوجوه نحو زيد زيدا اي ارواد زيد هذا من كلامه لكن اذا جعل منصوبا
 على المصدرية اما مضافا او غير مضاف وتقدر له فعل حيث لا يكون كسيتا في
 انتصاه على المصدر بعل مجرد لان ان سول كان اصدا اورد زيد اورد
 اي امله املها لانه حذف الفعل وصار المصدر قيا مضافا متضمنا معناه فصا
 اسما للفعل فانتصاه على المصدرية باعتبار الالف المنقول عنه كما ذكرنا في
 فعل التبع وهو انه اذا نقل لفظ الى شيء آخر فمعناه بحسب المنقول اليه اعراب
 بحسب المنقول عنه وهذا غاية تقريره ومبهرجه انه يجوز وللبحث فيه مجال
 ومنه اي ومن اللازم البناء ما ينشأ على فعال اما عين الامر كمال لا يرفع
 انزل او معدول عن المصدر المحرف لاجازة معدول عن النجدة وهو مصدر
 معرفة ويحتاج من قولهم ركبت فلان يحتاج من معدول عن الهمزة ومعناه
 ركبت الباطل فلان فلان اذ لم يقض في طريق مقصوده ونحوها معدول
 عن المجردة وجاز معدول عن المجردة او من الصفة بحقيقة بالبناء نحو انا
 فان مضافا بحقيقة او غير محضة لفظا للكان المرتفع قال في موضع من طراد
 اي من مكان عالي وهو معدول عن الصفة وهو طامر اصله من الطور وسوء
 الوثوب ولا تختص بالبناء كما في المثال وقطاط اصله من القط وهو القطيع

ارواد
 فاما
 فلا يشارك في الاء بحل

في الاء بحل

معدول تقن فاعلم بيقن فاعلم ومن صدق ولا يخل فاعلم بيقن فاعلم ومن معدول
 من البالي واصلة من البالي من الرطوبة الى لا يضيئه من مدى وجها ومن
 فاعلم من الاعلام الى او معدول من فاعلم غلاما من المعدول ان يكون كلام
 اسم امره واصلة من الجذم وهو القطع وقطاع اسم امره ايضا من القطع و
 هو قطع الشئ باطراف الاسنان وعزاسيه قولهم كانت عرا بكميل وعزاسيه
 اسم بيرة وكذا الجمل واصلة منها بقرتان انتطعا فاعلم بالانطاج وقهر شلا
 لكل منسأ وبش من اجدهما با راء الآف ووجهها فعال شئ اللام طام لكونه
 واقعا موقع من الاصل والماغة فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا
 مثله وفي ان وزنه ايضا فعال كهمو ومنه اي ومن الاول وهو اللانم البناء
 المهمات كما سبق ذكرها ومنه المهمات اي ومن اللانم البناء ايضا المهمات
 المهمات وهي ما كان متصفيا للانشاء الى غير المهمات والمخاطبة من غير اسم
 ان يكون سابقا في الذكر الله بوله الى غير المهمات والمخاطبة اح ارضي الله
 والمخاطبة فان نحو انا وانت في بناء الموضوع فلا مهمات فيه بل المهمات
 فاجزعه بقوله من غير اسم انا الى آخره فان المهمات الغائب يشترط ان يكون
 سابقا ومهمنا بحث وسوان النفس للانشاء اما ان يزيد بحسب الوضع او
 بحسب الاستعمال بغير انه يصح ان يترتب به الانشاء فاعلم الاول لان ان
 هذه المشابهة بل الانشاء مخصوصة باسماء الانشاء بخود واخواته وان
 الثاني فكل اسم جاز ان يترتب به الانشاء من الموصوف باللام والعلم وغيرهما
 وليس من المهمات قطعا فاعلم لفظ ان المهمات اسم تقدير مشير الى اسم
 الانشاء والموصولات وظاهر كلام النجاة ان المهمات مستتر كلفظ من
 اسماء الانشاء والموصولات فلا يشترط جنيدها به وقد مر من قبلها قال
 صاحب المنفصل هو مشابها اسماء الانشاء والموصولات وقوله من غير اسم
 ان يكون سابقا المهم يكون مرجع الى غير المهمات والمخاطبة اي المتضمن
 ان لم يشترط ان يكون ذلك التمسك عليه في الذكر فهو منهم وما قال من
 غير اسم انا ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الانشاء قد يكون لسابق

من البالي واصلة من البالي من الرطوبة الى لا يضيئه من مدى وجها ومن
 فاعلم من الاعلام الى او معدول من فاعلم غلاما من المعدول ان يكون كلام
 اسم امره واصلة من الجذم وهو القطع وقطاع اسم امره ايضا من القطع و
 هو قطع الشئ باطراف الاسنان وعزاسيه قولهم كانت عرا بكميل وعزاسيه
 اسم بيرة وكذا الجمل واصلة منها بقرتان انتطعا فاعلم بالانطاج وقهر شلا
 لكل منسأ وبش من اجدهما با راء الآف ووجهها فعال شئ اللام طام لكونه
 واقعا موقع من الاصل والماغة فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا
 مثله وفي ان وزنه ايضا فعال كهمو ومنه اي ومن الاول وهو اللانم البناء
 المهمات كما سبق ذكرها ومنه المهمات اي ومن اللانم البناء ايضا المهمات
 المهمات وهي ما كان متصفيا للانشاء الى غير المهمات والمخاطبة من غير اسم
 ان يكون سابقا في الذكر الله بوله الى غير المهمات والمخاطبة اح ارضي الله
 والمخاطبة فان نحو انا وانت في بناء الموضوع فلا مهمات فيه بل المهمات
 فاجزعه بقوله من غير اسم انا الى آخره فان المهمات الغائب يشترط ان يكون
 سابقا ومهمنا بحث وسوان النفس للانشاء اما ان يزيد بحسب الوضع او
 بحسب الاستعمال بغير انه يصح ان يترتب به الانشاء فاعلم الاول لان ان
 هذه المشابهة بل الانشاء مخصوصة باسماء الانشاء بخود واخواته وان
 الثاني فكل اسم جاز ان يترتب به الانشاء من الموصوف باللام والعلم وغيرهما
 وليس من المهمات قطعا فاعلم لفظ ان المهمات اسم تقدير مشير الى اسم
 الانشاء والموصولات وظاهر كلام النجاة ان المهمات مستتر كلفظ من
 اسماء الانشاء والموصولات فلا يشترط جنيدها به وقد مر من قبلها قال
 صاحب المنفصل هو مشابها اسماء الانشاء والموصولات وقوله من غير اسم
 ان يكون سابقا المهم يكون مرجع الى غير المهمات والمخاطبة اي المتضمن
 ان لم يشترط ان يكون ذلك التمسك عليه في الذكر فهو منهم وما قال من
 غير اسم انا ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الانشاء قد يكون لسابق

المخالفات
 المبهمات

الذكر كقولك جازي رجل وذا عالم اشارة الى الرجل فقد سبقت في الذكر ولكن
 لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من اشترط السبق الشئ ولهذا الشئ كان ثابتا
 لا يشترط انا واما ما يتعلق بالمعنى فليس في الذكر قطعا معنى ذلك من غير
 لا يشترط قطعا ان كان اي النفس للانشاء بحيث يستغنى عن قصد في اسم
 الانشاء بخود الذكر وما في وذي وذا بالوصل اي بالوصل بالياء نحو
 من وذي والسكون نحو وذا للموت وكذا تنقبتا اي تنقبتا المذكور والنسب
 منها بمن قال فان كان مع الاحوال الثلاثة رفعها ونصبها وجرها وعلية
 ان هذا ليس اذ ان في احد الوجوه من انها لا تتغير من كعب فانهم يكون
 النسب التنقية بجملتها في الاحوال الثلاثة وذكر في توجيه الاء على في هذه اللغة
 جوه اجد ان ان شئ نعم وهذا من حذاء وسأجد ان جوه وانا دخل اللام على
 هذا الوجه في الخبر على التشبيه بصورة ان فكأنه ان صورة والاقوى ان
 قد بعد اللام حذاء آف والتقدير لها ساجد ان ليرحل اللام على الحذاء في
 الجمل من هذا ان اولاه قد دخل اللام على جز المسند ايضا من غير ان قال الشا
 ام الجليس لخوض شئ والثاني ان اسم ان في الشان اي انه هذا ليس
 والآخر ان اللام كما سبق والثالث ان في لفظ والتقدير انها اي ان النسب
 وذا من مبتدأ وساجد ان جوه واما من قول دان وذي ليس مما يحسن فيه
 الظاهر هذا الكلام تنقبت ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسماء الانشاء اذا
 اختلفت النوايا في معرفة كذا تسمى بعضهم ومواساة لتمام على البناء فليس
 وسبب تسميها بخلاف آخره باختلاف العوامل بخلاف مسلمان وراسل
 ومرت مسلمين فلما لا ان الاختلاف حصل باختلاف العوامل بل ان
 مدسوع لتنقية المرفوع وذي لتنقية المنصوب والمجروود واللام بالمعنى
 لهما جميعا اي الخي المذكور والموت وقد مر قوله ان اولاه بالمد والعم في
 الشواذ والاعطف على قوله ان كان بحيث يستغنى ان لم يكن بحيث
 من التنقية من الموصولات والنسب مبتدأ جوه سميت صلة التي هي الموصولة
 بها اي بالنسب ومن اجدي الجلي الجزية اجر زان عال بالجل الصدق والكلب

غيره

عالم

نقص من العلم بغير الوجه

فما يجوز

لا

لاستقام

الذكر

واللام وغير ذلك وانما لم تقع في الجزئية جملته لان الذي وضع وصلة الى وصفه
بالجمل كذا لا يوصف بغير الجمل الجزئية لا يوصل بغيرها ايضا ولا بد منها اي في اجرة
الجمل من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات ليمس الجمل بالموصولات ولا يملك
اجتمعا عنها كما في الصفة وان يكون معلومة للمخاطب اي لا بد من ان يكون
معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي تقدم لا يستعمل الا اذا كان اصل القدر
معلوما بالاستقراء سميت صلة وجها اما تسميته الصلة فلما يكون وصل
واما تسميته جثوا فلان الصلة قد تنوع جثوا في الكلام اي وفيها كقولك
ابوه منطلق زيد وجئت اي الصلة في نحو جاء بعد اللذان والتي ايها الموصوف
البيان عن اللذان بوصف للتي عنده اي بعد الخطبة التي من شأنها كيت
وكيت قال الجمل اذ في قوله بالتي يموت بعد القيا والتي اي اذ في قوله
عن ثوبتي ونتم اسم موضع وهي اي الموصولات الذي وقد وضع وصلة
الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل كذا لا تنوع صفة للمعارف فاذ انوعت
بدخول الموصولات مع الوصف بها هكذا ذكره النجاة وفيه بحث وهو ان
جاء زيد الذي ضرب اما ان يكون الصلة بنفس الصلة او الموصول مع الصلة
لا جاز ان يكون الصلة صفة لان الصلة لا يحمل لها من الاعراب فيتعين ان
يكون الصلة هو الموصول مع الصلة فيلزم ان يكون الموصوف موصوفين
لا بجملتي والتي لموتيه وقد حقا اي الذي والتي تحذف الياء من مع تناء
ما قبلها نحو جاني الذي فعل بكسر الدال للدلالة على الياء المحذوفة وجر ما قبلها
اي وقد حقا تحذف الياء مع حذف جر ما قبلها نحو الذي يكون الدال
قال كالدترتي زينة فاصطيدا والزينة جثة فيجوز لصيد الاسد وجدها
راسا والاجرة اي عنهما باللام اي تحذف الياء والدال والاكتماء عنهما
باللام اي نحو الذي بكسر الدال هو مثال الاول والذي يستكون الدال مثلا
للثاني والصارف زيدا اي الذي ضرب زيدا ومثال الثالث واسم
الفاعل هما على الخصوص عن الفعل وهو مع الرفع بجملة واحدة صلة
للام بهذا جواب عن سوال متقدروا ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل

واللتيام

صلة

مع معمول وهو مفرد صلة للام من الذي وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان
اسم الفاعل بهما اي جازي كونه صلة من الفعل فيكون الصلة جملة تقديرها
قوله على الخصوص اما ان اريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرها
فان اراد تقديرها لم يخص هذا الموضع فان اقام الريدان ونحوه جملة عند الفعل
تقديرها وان لم يكن صلة للموصول وان اراد الثاني وهو انه جملة حقيقة فهو مع
لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعنا نفس الجملة عليه وتعلل بغير
انه لو كان جملة ليج السكون عليه لكن لا يقع اذ لو سكنت على اسم الفاعل مع فاعله
من غير تقديرها او صاحب او جاز لم يكن لان اسم الفاعل لمن اعراب فاذا لم
يخدم عامل لفظا او تقديرها لم يكن له اعراب لالفاظ ولا تقديرها وهو فاسد وكذا
الت والت والصارف زيدا بعد هذه امثلة التي وحقها كما ذكر في الدوا
الترتيب وحقها بما ليس من هذا الباب بل انتم اللغات اي من الذي
ليس من باب من اللذان لما توفرت من كونه جملة اخرى باختلاف العوالم
هو كلام روي في النهاية كما سبق في اسماء الاشارة والاولى والاول
خبر قوله فيما بعد جمع المذكر كس من الباب اي الاول ليس من باب المنسبة
اللائمة المنوثة المذكورة وكذا الذوات في لغة بني عيل ومن كناية قال فاليوم
بين الذوات صبيحا العتيا جازا اخرى يوم النخيل غارة مناجاة الذوات عند من
يستعمل بالواو في الرقع ليس من الباب ايضا لتوهم الاعراب فيه جمع المذكر
خبر للام وما بعده وجاهد في النون اي من المشيخ جازي كسب ان عن
الذات مثلا الملوك ونكاحا علما اي اللذان تحذف النون ويجوز خصمهم
حاضرا على احد الوجوه اي كالذين حاضروا وقيل الذي مفرد جازي وهو صفة
لموصوف مفرد وقد حذفت الفاعل ان خصمهم خصوص الذي حاضره وقيل
الذي مصدرية كان على ما سبقت في بحث العوالم ان شاء الله تعالى
في آخر الكتاب وهو قوله انت فينا الذي ترعين اي انت فينا وعينك على
خصم كخصمهم واللا في مبتدأ مع ما بعده خبر قوله جمع الموت واللواي بناء وما
فيها واللاي بمن وبآء بعدا واللاي بناء من غير آء واللاي بيا مخلصه بعد

مقدم

ومن المشيخ

ممثل خصم الموت

مخرج اللسان

الثالث طبع الموصوف في الماضي وما بعده وما نطف على الذي ولا يقع بعده
 ما لا يوصف بها لا يقال استمررت الكتاب ما تعلم من الذي تعلم ويكون موصوف
 ايضا اي ما قد يكون موصوف ايضا كما وقعت موصولة اما بقدر تفصيل لما الموصوف
 اي قد يكون موصوف بمفرد نحو هذا ما كثر في عند اي هذا است عند الذي راو
 بحلة اي او يكون موصوف بحلة نحو هذا ما كثر في النفوس من الامر له فوجه على
 الفعل اي رب من كثر في النفوس من الامر والشعر لانه ابن الفيل
 وقبله في النفس عند كل قبله ان في الصيغة المثال لا تفصيل لما الموصوف
 ككشف عما في اجنابا فوجه اي انكرا في كل المثال اي انكرا في كل
 كل مثال الدابة ولا يتبع للاستنباط اذا قيل ان ما كثر في النفوس لا يقول
 رب على الجمل نحو هذا ما كثر في النفوس لا يقول رب على الجمل نحو هذا ما كثر في النفوس
 جمل لرب على باب الكثرة وهو كونه في مكنونه وفي داخله على الجمل وان في ان
 كثره لا بد من مفعول له وتذكره شيئا من الامم لكن حذف الموصوف واقامة
 القصة التي هي خارجة ومقتضى ضعيف ومنه اي وما وقع ما فيه موصوف بحلة
 قوله رب ما قلت وليس ما فعلت اي نعم شيئا قلته وليس شيئا فعلت والموصوف
 محذوف وليسف بمفعول لان شرطه ان يكون فاعله موقفا باللام او ضم
 من انكرا مفعول نحو نعم راجلا زيد وكثرة اي وقد يكون ما كثر في نفوس من
 في صلة ولا صفة نحو نعم اي في نفوس من هذه هي التي تسمى تامة لعدم احتيا
 الى صلة وصفة ومقتضى من الاستنباط اي وقد يكون ما مقتضى من الاستنباط
 نحو ما كثر في نفوس اي اي شي تكل والجراء عطف على الاستنباط اي
 قد يكون ما مقتضى من الجراء نحو ما كثر في نفوس من هذه هي التي تسمى تامة لعدم احتيا
 من غير الاستنباط محذوف وتسمى هذه جارية وشروطها باعتبار انها تستدعي شرطها
 وحزاة والهاء اي الف ما يصيب الجوف اي تحذف في حال كونها استنباطية
 مع الجواز في حروف الجارة اي الكثرة الشاع حذف الف وقدرها انما
 في من قراء ما يتسألون بالثبات الف وفي قول جبران على ما قام يستعين
 لهم كتحذير من في الدان نحوهم وهم ولم تحذف الفانها في الاستنباط ككثرة

الاستنباط

الاستنباط والعلية اي نصيبا الطلب استنباطية في نحو قول اي ذوب
 قال ابو ذؤيب قد رمت المدينة ولا تملكها صحح كفي الجحيم اهلها لا اقام
 فقلت له اي ما قيل منك رسول الله صلى الله عليه وسلم اي نصيبا الطلب
 حال كونها جارية اي ايها ما تحبها تصنع اصنع والاصل ما ما فعلت انما كرامة
 اجتماع المثلين على ما صحت ومن عطف على ما اي الموصولات الذي وما
 ومن ومن كما من ان من كافي وجوبها المذكورة فالموصولة كذا جاتي من
 عرفت ولا استنباطية نحو من عندك والجرائية نحو من ياتن اكرمه الا انها لا
 تصح غير موصوفة ولا موصولة ربي من لا تصح تامة بخلاف ما فلذلك استنباط
 وروى فلان يافعا على من في ثبات حيث البش محمد ايانا موقعا ومجروا
 قد جات من موصوفة في البيت اذا كان غير مجرور اصبحت بخلاف المرفوع فان
 من جيبين جاز ان يكون موصولة تحذف صدر الصلة اي على الذي هو موقعا
 ويجعل على تقدير الرفع ان يكون من ايضا موصوفة وفي غير موصوفة محذوف
 والمستدرك جزم مجرور المحل صفة فلان فلا يتبع في الرفع ان يكون موصولة
 فتولد مرفوعا انما يصح الاستنباط على كونها موصوفة بناء على هذا الا
 وان المطلق الاستنباط لا يخص اي من من يعلم ولم يقل من يعلم لكونه اشبه
 اذ قد يطلق على الباري تعالى ويستعمل لهذا العلم دون لفظة العقل ومع اي من
 على الواحد والاثني والجمع والمذكر والمؤنث فالمراد كما سبق والمقتضى
 كقول النور ذوق تعالى فان عاين من لا يحوش فلان من ياتن يا ذوق يصفى
 والجمع كقوله ومنهم من يستحقون البك والتائب كقوله ومن يفتن
 لله ورسوله وتعمل اجالها سذكر الاول والتائب الثاني ولعلها مذكورة في
 على هو الكثرة ومجوز ان يحل على المعنى نحو من من يحسنه جاز ربك ومن يفتن
 جاز ربك ومقول من جازوا ربك ولم يحسنه اخر للفظ ومن يحسنه جاز
 جاز اما الصورتان الاوليان مجوزان لما لم لان الاولى وقعت الحذف
 الاستنباطية فيها صلة والثانية وقعت الحذف الفعلية صلة وفيها موصوف غايده
 الى من جملة على الحق لا موصوف وكذا الصورتان الثالثة وهي من جازوا ربك

عند موصوف

موصوف جاز

لا تحذف

ما كثر

لان اللفظ اقر من المعنى لانه وحده في الجمل عليه اول

عند موصوف

اي من هي جواريتك جلا على المن ايضا بقيت التصورات ان احدهما من
هي اجرة جارتك والآخرى من هي جرس جارتك فقال يمنع الاواليا
وجازت الثانية اما اعتبار الاولى فلان امر ليس موثقا في اللغة فلا
يصح امره موثقا لا يجوز ان يقال منه اجبر بل يجب ان يقال جبر او قوله
لم يجز للفظ اي لم يجز للفظ الجبر فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل
الفاعل كما ذكرنا واما الاخرى ومن هي جرس فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا
لان جرس مذكور كما لا يجوز منه جرس الثانية بل بعيدا عما ذكرنا
في التعليق وهو قوله اذ ليس بين جرس وجرس في اللغة والبناء والالها
ونحوه وجره ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لاننا قلنا ان ما ذكره
فرق بين جرس وبين امر لكن الكلام في كون هذا الفرق مؤثرا في الجواز
والمنع اذ لو صح ذلك لما زعم السمع منه جرس بل جرس كما كان بعد
مجسمة وليس كذلك وان ارادوا جازبا بغيره قالوا بل وهو من هي جرس
مجسمة اي شئ فجاز ايضا في من هي امر هذا التأويل وعلى كل حال لا ينبغي
ان يجوز التصور كلها جلا على المن نادرة وعلى اللفظ اخرى من هي امر
عنده على الاطلاق لجواز هو امر على اللفظ ومن امر على المن لا على
اللفظ واجاز الكسائي وقوعها اي وقوع من صلتها زيادة وانشد
ان الزيادة بساكنة المجدد عليا والاعشيرة والابوون من عدا
اي الاثرون عددا اي الكثرة عددا وعددا تصب على التخمين زائدة
والمقدور انما هي بعد عددها عند جره هذا جواب عن استدلال الكسائي
لان من في البيت صلة لكن جاز ان يكون موصوفا وعددها مصدر
مخذوف وهو تقدير الفعل مع المصدر منصوب المحل صلة لمن اي انسانا
تعد عددا ويحتمل ان لا يقدّر الفعل ويحتمل عددا مقدرين المنقول اي
عددها فليكون صفة مفردة ولا حاجة الى اخذ الفعل ولا لقان من
موصوفين موصوفين اي لا لقان موصوفين حال كونها موصوفين
اي لا توصف من الموصولة بصفة ولما الموصولة ايضا بصفة بخلاف

لغة

الذي فانه يوصف بالعرف باللام نحو حررت بالذي الكرمه الطريف
صفة للذي مع صلتها ولا يجوز ان يقال حررت من الكرمه الطريف ولا
بالكرم الطريف على ان يكون الطريف صفة لمن مع صلتها او لكان
صلة هكذا ذكره والفرق ان لفظ من وما اشبهه بالجوف من الذي
فجاز وصف هذا دون ذلك اما اول فلان لفظ من وما كل واحدهما
مركب من حرفين فوضعه وضع الجوف وجعل هذا فعلا لئلا يما جلا
الذي فان وضعه ليس وضع الجوف لانه مركب من كلمين حرفين و
اما ما قلنا الذي فانه صورة اللام للتعريف وان كان حرفا من الكلمة
عند من هو اشبه بالاسماء صورة من لفظ من وما وانما قلنا فلان
لفظا معينها جاء في ما مر من خلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا
فانه الفرق بينهما ولا يخفى عن الجواز فلو كان اي من وما مقلبا اي
مثل الذي نحو طرب الى ما عدل نفسه والى من عدل نفسه بحر نفسه
فيها تأكيد لما ومن مع صلتها كما جاز تطرقت الى الذي الكرمه نفسية
الموصول مع صلتها وانما جازنا كيد من وما موصولين ولم يجوز صفيا
موصولين كما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبهه بالحرف من الذي
لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجلة تأكيد لفظ وهو تكثير
نفس اللفظ في الجلة نحو تأكيد الجوف ولا يجوز وصف الجوف
واذا استعمل بها اي من الوقت عن نكرة فاعلى اي الوقت فربما
اي كثر ذلك الاسم الذي هو نكرة في لفظ الاكثر كما بينها من جوف
المداد كما ان في ذلك اللفظ الواقع في لفظ الاكثر مذكرا واحدا فاذا
قال جئت رجل قال المستعمل متواذ قال رايت رجلا تقول المستعمل
متواذ اذ قال حررت رجل تقول المستعمل متواذ اذ قال اخص بالوقت
لان زيادة جوف المد واليس على الكلمة على خلاف الاصل فجاز في
الوقت لان الوقت محل تعين كثره كما هو مذكور في بابيه وانما اشتر
بان يكون المستعمل عن نكرة لان احتياج النكرة الى التميز بالاستعمال

من وجه

قوله كذا

من اجتناب المعرفة فكان زيادة الحروف للدلالة على القيمة التي بالكثرة
من غير والاى وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون متين او مجزا مذكرا
او مفردا مذكرا او متين او مجزا متين اي الوقت علامة اي
علامة كل واحد على حسب احواله من الاعراب يبينها على حال الذات
والاعراب يبين في المتين المذكور والحق المذكور اذا قال القائل جاني رحلان
للمستعمل الوقت ان يبين علامة يدل على حال ذات المتين وعلى اعراف
فاذا قال منان دل بتثنية على ان ذات المسئول عنه متين وبالف
على ان المتين المسئول عنه مرفوع وكذا المتين الموصوف والحق المذكور فاذا
قال جاني رجال قال متون واذا قال رائي رجال قال متين فاذا
قال جاني امرأتان يقول المستعمل متان او متان يسكنون التون
فقد دل على ذات المتين الموصوف بتثنية الموصوف وعلى اعراف بالالف
وكذا في النصب والجر يقول متين فان عدرا جميع الدلائل لما
في الموصوف واحدا او مجزا اقيم على الاولي اي على الدلالة على حال
الذات فاذا قال جاني امرأة فتقول منه فقد دل بالحق بالالف على
ان المسئول عنه مؤنث ولم يكن الدلالة على اعراف لكونه في الوقت والمعرف
وكذا في جرح الموصوف اذا قال جاني امرأتان يقول المستعمل متان يسكنون
النساء فقد دل على ان الذات المسئول عنه مؤنث ولم يكن الدلالة
على اعرافها لكون الحركة ممتنعة في الوقت وانما اقيم على دلالة الذات لانه
اتم واقتوى وانما لم يذكر المصنف كون التون والنساء كنه مع انه شرط
لان المفروض كون المستعمل واقفا والوقت محب فيه سكونه لا في موضع
من لا يزيد على حروف المد واللين في الاحوال كلها في موضعهم من لا
يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستعمل عنه مذكرا كان او مؤنثا
او متنا او مجزا فاذا قيل جاني رجال فتقول متون وفي رجالا متنا ورجل
متنا وكذا لو قال جاني امرأة او نساء فتقول المستعمل الوقت في كل
واحد منهما في الرفع متون في النصب متنا وفي الجر متنا فاكوا وللحق والالف

للمصنف والنساء للرفع فقد دل على اعراف المسئول عنه دون احوال الذات
والواصل لا يبين اي لا يبين من حال نحو من يافق فاذا قال جاني امرأتان
فتقول المستعمل من يافق من يافق زيادة علامة من حروف المد واللين في
الثانية لما ذكرنا من ان الحاق العلامات بغير فيليق حال الوقت دون
غيره وقد جرح شذوذ من قال انون يافق فقلت متون انهم لا يافق
وصلا ويحرك التون عما قال الجن قلت عواطلا ما احد الشذوذ من
اشاء علامة المد في الوصل والثاني يحرك التون والتون محبان يكون
سكنة في الوصل ويحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيمويه
ضرب من متنا بالاعراب بهذا اعتذار عن الشذوذ الثاني ما جاز ان يحرر
يحرك التون على القياس وهو ان يحرك سيمويه ان يستعمل من موبيا كما
الفتاى تقول ضرب من ورائت منا ومررت لمن فمن هذا الاعتبار اذا
يجتمع في السلسلة قال متون كسبون فيجوز ان يكون متون في البيت جرتها
قياسية كبركة تون مسلمون وهذا البيت ذكره سيمويه على الشذوذ
في هذا القسم وفيه نظر لان البيت ان يكون في لغة الزاكر تارة مستعمل
واصل في يكون بهذا ذا ولا تعلم في البيت ان المستعمل في لفظ
الزاكر تارة بل لا يحل لفظ الزاكر قبل الاستعمال بل المذكور هو انون ولا
يستعمل الشخص عادة بغيره ولو كان تارة في لفظ الجن واستعمل الرجل
كان محال الاستشهاد وهو مرفوع معلوم ولكن ان حجاب عنه بان المعلوم
ان الحاق العلامة بلفظ المستعمل لا يكون الا اذا كان المستعمل عنه مذكرا بالاستقراء
فاستدلوا بالحق العلامة في لفظ المستعمل على ان المستعمل عنه مذكرا في لفظ
الزاكر بالا سيمويه المعلوم من اللغة وانما المعرفة بغير العلم بغيره وكذا
العلم في بغيره ويحتمل على لفظ الزاكر في الحاقه من اذا كان الموصوف في لفظ
الزاكر واستعمل عنه من فاما ان يكون المعرفة على او غير علم فان كان في
فجده ان يعاد تلك المعرفة بعد من وتعرض في الاحوال الثلث بلا خطاء
بين بن قيم وحجافيه فاذا قال الزاكر جاني الرجل فتقول المستعمل من الرجل

متون

المعرفة

بغير المد واللين

واذا قال رأيت الرجل وعرفت بالرجل فقال ايضا من الرجل بالرفع
وانا العلم فمعه مضافان احدهما ليس فيه وهو الرفع ايضا مطلقا في الارجاء
الثالث والثاني لما ذكره وهو حكمه لفظ الزاوي فاذا قال جاء زيد فيقول
المستقيم من زيد بالرفع واذا قال رأيت زيدا فيقول المستقيم من زيدا
بالنصب واذا قال عرفت زيد فيقول المستقيم من زيدا بالجر هذا هو المذهب
المشهور وكل ايضا جواز حكمه جميع المعارف والمعرفة بعد من قياسها
الاعلام وكل ايضا جواز حكمه المعارف بعد من حكمه التكررات فيقال
منزوتنا ومن وقوله ترفع ظاهره ان الرفع واجب في الوصل والوقف
ولذا ذكرنا بعد ذكر الوقف والوصل في التكررة وانما جرم في العلم بالحكمة
عند اهل الجاهل دون سائر المعارف لان العلم يتوقف على احوال متغيرة
المتغيرات بالعلم الواحد فكان فيه ليس مثل التكررات فتصير حكمها للعلم
ان المسئول عنه ما هو وانما لم يمتدح علامته في التكررات فرقا بين المعرفة
والتكررة وانما لم يعكس لان الاكراه لا يستلزم عن التكررات والحاق العلم
اخضر من الاعادة المستقيم عنه فكان الاخضر الذي بالاكراه وهو التكررة والمستقيم
بها اي من عن صفة العلم في غير تقديره بلام التعريف وبعينها بياء النسبة
الحاق العلامة في المن والجموع شيخ اذا ذكر علم محجاة زيد واستقيم عن
صفة فطرية ان يصدر لفظ من بلام التعريف ويطبق بالرفع بياء النسبة فاذا
قال جاء زيد فيقول المستقيم المن من الترتيب المستقيم واذا كان من او
مجموعا فيلحق علامة النسبة والجر فلو قال جاني الزيدان قال المستقيم المنان
واذا قال جاني الزيدون قال المنون ومن النصب والجر يقول المنين المنين
هذا اذا استقيم عن صفة العلم المنسوبة كما تترس والتفت انما اذا لم ينسب
كسائر الصفات نحو العالم والكريم فداجا والمدة فيه ايضا المن فاذا قال رأيت
زيدا جاز ان يقال المن اي العالم وغيره والاكرون على ان الاستقامة بالجر
وغيره مخصوص ما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفة المنسوبة اعم منه
والبلغ من غير كونها فرعية الى التفاضل في الانسان ولان فيه بياء نسبية

ولا تلتزم في الصفة المنسوبة اظهر من دلالة على غير المنسوبة وانما الحق
بن علامة الاعراب مع قيام على البناء فيها لان بياء النسبة تلتزم عن حكم البناء
بدليل نقلها الى اعلام الى التكررات الصالحة للوصف ولهذا المن دخلت اللام
في اولها وهذا الثاني والمقدبر يحسن في ثم ولذلك قيد بقوله من ثم وودو
الطائفة المذكور الموت في محو لا يحسن للعلم وانا عارضة ومحرم في ذواته ووطوب
يعن ان دوجي في الذي ومن التي قابليت الاولى مثال لا ستوار في الذي
والثاني لا ستوار في التي واول البيت الاول ليس لم ترفع بعض ما يستقيم
ويروى ما قد صنعت وسواظهر ليوا في صيغة نكرة لانه لا يملك المفرد وانما
رواية الجرح فيد خالط واجدا من الجرح من ليس لم ترفع انت بعض الذي صنعت
مع جرح لا يحسن من الانهاء قال اني لشيء اى ترفع لى لا ترفع للعلم
الذي انا عارضا اى اخذ العلم منه وهذا ما نزل في التخرت اى اخذ العلم من
العلم على ارتدوا وترقى كسب ايضا وذا من الذي صفة للعلم الذي هو علم
امر للعلم الذي انا عارضة واما اول البيت الثاني فان الماء اى من
ويجوز في ذواته ووطوب في ذواته من التي صفة للعلم ومن موصوفه
اي يترى جرحها والتي طوبها ومنهم من يقول في الموت ذات مضمومة و
يوجدان في كل حال ومن بعضهم يمان ذواته ووطوب وانا ان ذواته
ومولاء ذواته ترفع بياء في الارجاء الثالث من المذهب المشهور
ان ذواته لا ترفع في المذكر والمؤنث والمن والجر حال زيد ذواته
والزيدان ذواته بان والزيدون ذواته بان واللفظ مذكور في الارجاء
كلها وعلى المصنف وجب احدهما في الثاني مائة قد ترفع ويال ذات
مضمومة لانها بمن التي وانا قال مضمومة لانها لم ترفع الا مضمومة في الرفع
والنصب والجر وتلك ايضا عن بعضها اعم يجوزون فيه التشبه بجوهريان في
ترفع في المذكر المن اي اللذان ترفعها وانا ان ذواته ترفع في المن
اي اللذان ترفعها وفي الجرح للمذكر والمؤنث مولاء ذواته ترفع اي مولاء
الذين ترفعهم او اللاتي ترفعن وقال بقاء في الارجاء اي رفعها ونسبها

هذا ايضا من المذهب المشهور

فولان

ووجه آفاق القصة للبناء فلا يخلف باختلاف حال الموصوف وهذا ان
 يدخل قول القائل والتشبيه والجمع على ذويهم انها ليست بالحق
 في نحو اذمبت بذي سلم يعني ان ذويهم عن ذي سلم قوله اذمبت بذي سلم
 ما ذكرنا لان ذي يوجب في كل حال نحو اذمبت بذي سلم واذا مضاف بذي سلم
 واذا مضاف بذي سلمون هكذا ذكره وفي هذا الكلام نظر لان لفظ يمتنع
 يكون التثنية من ذي الطائفة ومن ذي في اذمبت بذي سلم يعرف بهذا ان
 بالقيم المذكورة في هذين الوجهين المختلفين ومنه مستقيم لان التثنية ان
 يكون على الوجه المشهور وعلى الوجهين المختلفين اما على الوجه المشهور
 حاصل لفظ ومن اما اللفظ فلان الطائفة ذو بالواو وفي المثال وهو اذمبت
 بذي سلم ذي بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى يطلب التمييز جهة اخرى
 واما الحق فلان ذو الطائفة عن الذي او التي وذي في بذي سلم فمن جهة
 كما سذكر في تشبيه ما اذا لم يكن اشتراك فلا يحتاج الى التمييز واما على الوجهين
 المختلفين فالتمييز ايضا ظاهر اما من ذكر المذكر ومن ذي فظا ذكرنا واما في
 التثنية والمجوع فاعلم انه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا ظاهر كلامه في الفرق
 بينهما هذا التثنية المنقول في هذين القولين وجنبه لا يوجب على المذهب المشهور
 الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا يوجب اي وبهذا التثنية وليس كذلك فان
 على المذهب المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا التثنية فكان جديرا
 يقول وبهذا يوجب عند القائل هذا التثنية انها ليست بذلك مع ان الفرق قد
 حاصله ايضا كما ذكرنا ذو ولفظ ذو يوجب صاحب فصار كل لفظ ذو الطائفة
 من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ان كل واحد منهما يؤصل بفعل فانه ذكر في
 المنفصل ومما يضاف الى الفعل اية وقد وثق قولهم اذمبت بذي سلم فقال في
 الفرق بينهما هذا لكان بهذا يتوقف على ان ذوي بذي سلم جاء ايضا وهو
 مضاف الى فعل نحو هذا ذو سلم لكنهم يمتنعوا في مضاف الى فعل في صاحب
 اللاح اليه ولم يمتنعوا ونوعا بالواو وكيف وقد نقل عن الجواسي المصنف ان
 تحت قوله اذمبت بذي سلم ان هذا ساقى في قياسي فينا كذا الاشكال

في قوله اذمبت بذي سلم
 في قوله اذمبت بذي سلم

في قولهم بذي سلم معنى صاحب والفعل يتقدم المصدر اي بذي سلم مثل اذ
 المراد بذي اما الاسم اي بالام الذي هو صاحب سلامتك او الوقت اي
 بالوقت الذي هو صاحب سلامتك وقال ابن الحاجب في شرح المنقول
 واختار هذا كثير من النحاة لما قد من التشبيه من انزوف لاضافة
 الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه لانه قد يورد ويقال ذو من صاحب
 كيف جاء زائفة الى الفعل مع اشتراطهم ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان
 فتدبره بمن الزمان دفعا لهذا الايراد فكأنه في المعنى زمان مضاف الى فعل
 وهذا هو الموصول الآخر في قولهم ما ذا خاصة اي بعد ما عند سبويه
 اجعل لان له قولين احدهما ان ذا من الذي فاصنعت معناه اي من الذي
 صنعت والآخرة ان ما ذا منزلة كلمة واحدة ومعناه اي من صنعت وطبقا
 عند الكوفيين في ذلكندم اسم اشتركة من الذي ولم يشرع بتقديم ما عليه
 كل اسم اشتركة عندهم في الموصول وتقدرون قوله وما تلك بيمينك
 بتوليد ما التي بيمينك نحو ما واصنعت من اي من الذي صنعت هذا مثال
 لما وقع في موصول على احد قول سبويه وعلى مذهب الكوفيين والاسم
 في جوابه الرق من قال في جوابه جز بالرق ليطابق الجواب السؤال او لو
 نصبت نصبت لفعل فيكون الجمله في الجواب فعلية وفي السؤال اسمية فلا
 يطابقان ومن اي من صنعت هذا مثال للقول الآخر لسبويه وهو
 ان ما ذا منزلة كلمة واحدة فيكون ما ذا منصوبا منصوبا لصنعت مقدا
 ما لجملة فعلية وجوابه النصيب اي من النطاق الجواب السؤال ونحو ان
 وهذا تحليلي فليكن مع سبويه محتمل ان يوجه على غير الموصول بهذا جوابا
 عن احتجاج الكوفيين بان هذا في البيت عن الذي اذمبت بذي سلم فقال في
 جاز ان يكون بين الذي والتقدير الذي تحليلي فليكن فاجاب المصنف بما لا
 يتعين للاستدلال اذ هذا في البيت يجوز ان يكون اسم اشتركة لا محذور
 وح هذا مبتداء وطلب خبره وتحليل خبره وقعت حالا اي هذا في حال كونه
 محمولا على طلب وجعل الزحاح قوله في ذلك هو الضلال البعيد على انه

شرح الجواب

الذي منصوب المحل يدعوه بعده ليكون ما بعده جملة ابتداءية فيصح اللام و
 الحسن انه على اصله وما بعده جملة محكية للكا فربوم القامة وانما
 قدسرا في سبب اللام فتعصف اللام في الآية فيها نوع غرض لان مقبول
 يدعونه ان يكون مؤدوا ولا يدخل اللام فذكرنا فيه اقول لا اجدا ما ذكر
 الرجاء وهو ان ذلك عن الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعوا
 يدعوه الذي هو الضلال البعيد ولهذا الوجه ذكر الآية في الكتاب على ان اسم
 الاشارة جاء في الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعده
 وهو قوله لمن قرء اقرب من نفعه جملة ابتداءية فاللام صحيح في موقعه داخل
 على الجملة الابتدائية ولا اشكال فيه الا على اسم كاشفة عن الذي على
 مذهب الكوفيين والقول الثاني وهو الاحسن الذي اخبره المصنف ان
 اسم الاشارة وهو ذلك باق على اصله وهو مبتداء وهو الضلال البعيد
 ثم ذكر ان ما بعده جملة محكية للكا فربوم القامة عن قول
 الكا فربوم القامة لمن قرء اقرب من نفعه تبين المولى وليس العصب فاللام
 داخل على الجملة الابتدائية ومن مع صليته مبتداء وخبر الجملة القسمية وهي
 تبين المولى كانه قال لمن قرء اقرب من نفعه والله ان تبين المولى فانما
 دخل اللام لان يدعوه عن قول وجاز ان يحكى بعد القول جملة ابتداءية
 اللام ولا اشكال فيه لاني اللام ولا في اسم الاشارة اذ هو في على
 اصل من الاشارة فلذلك كان احسن وقد عطف تأخير اللام الى ما بعد
 من واصله يدعونه في قرء اقرب وهذا القول يحكى عن الرجاء ايضا
 زكية ابو علي بان اللام يكون حينئذ من جملة الموصول واصله الموصول
 لا يتقدم عليه فلذلك قال فتعصف وتعتسف ظاهر وتحمل ان يكون يدعوا كانه
 يدعوه المذكور اذ لا في قوله يدعونه دون انه لا يقر ولا ينفذ ولمن قرء
 اقرب مبتداء وليس المولى خبره وتحمل ان يكون على يدعوه قبل يدعوا
 للاول ان يدعوه لمن قرء اقرب من نفعه يدعوه لانه يدعوه المذكور عليه
 ليكون خبرا في يدعوه الكا فربوم القامة بعبارة تبين المولى وليس العصب

هذا هو الوجه
 في قوله لا يكون
 يدعوه المذكور
 في قوله لا يكون
 يدعوه المذكور



وان عطف على الموصولات السابقة ومن كان في وجهها فالاستنائية
 نحو ايمهم حم والجرائية ايمهم يا س اكرمهم والموصول اقرب ايمهم فام والموصول
 يا ايمهم الرجل ولا يكون بآية ولا حذو لكن وليست من الباب المأمور
 بخذوه صدر الجملة نحو ايمهم استدعين قراء بالقسم لم يثبت ان من باب
 المبيات اللازمة في اوجها الا اذا كانت موصولة حذف صدر صليتها
 انما عرفت ان استنائية ومشرطية وموصولة تامة الصلة وان وجدت فيها
 على البناء من نفس حرف الاستنائية او حرف الشرط او اجتنابا الى الضم
 لان اياها اذا كانت لازمة للاضافة وجب لها التحليل فكانت واقعة على البناء
 فوحيت الى اصل اقربها اما اذا حذفت صدر صليتها فيسببية لان الموصول
 والفصلة كسكن واحد واذا حذفت صدر الصلة كان من حرف من الكلمة فلم
 يستحق الاعراب نحو قوله ثم تترعن من كل شيع ايمهم اشدعين قراء بضم
 الباء واما على قراءة التبع فهو الشواذ فهو مقبول كسكن فاعلى
 اصله واما في القراءة المشهورة ويومهم ايمهم فالعذر لتر عن ايمهم هو انه
 فلا حذفت صدر الصلة عا د مبيات فلذلك ضم وقول التحليل با وساعة على الجملة
 بقدر القول ضعيف فلما نصار اليه في سورة الكلام عن قال التحليل في الآية
 انها ليست موصولة بل استنائية مرفوعة على الابتداء واشد خروا وتندد
 القول ليكون الجملة الابتدائية محكية والعذر لتر عن من قال فيه ايمهم اشد
 استعصفت المصنف بقوله فلما نصار اليه في سورة الكلام عن ان الحكاية وانما
 القول على خلاف الاصل فلا نصار اليه في السهم اذ لا يعرف ان يقال لا من
 التاسع سدر لا من من قال فيه التاسع تحذف الموصول ويعطف الصلة
 وظاهر انه في غاية الضعف كقوله الحذف وكذا قول يونس بالعليل اذ لا يعرف
 تعليل الموتر من الافعال عن قال يونس انا هم في الآية على التعليل
 علمت ايمهم خرج واما جاز التعليل فخرج ايمهم من خواص افعال العلوب لان
 النزاع عبارة عن التبرؤ والتبرؤ سبب العلم فكانه قال ليقرب اس لتعلمين ايمهم
 اشد وردة المصنف بان لا يعرف تعليل الموتر من الافعال وكذا اذ بان الموتر

م م

لتعلمين

علم المصنف

ما ليس من افعال القلوب وتسميه النجوى افعال الجوارح والنوع من
 افعال الجوارح فلا يجوز معه التعليق لكن على التأويل الذي ذكرنا وهو
 النزاع هو التميز الذي هو صفة العالم فلا يميز بغيره ان النزاع من افعال
 الجوارح بل هو من افعال القلوب على وجه التجاوز لظلاله لا من السبب على المستند
 فقيه نظر وقوله اني كن بوجه ان من كما لا يكون صفة فاعى كذلك لكن ان جاء
 صفة على المخرج والذم بجواز اني رجل اني رجل اي كما بل في الرجلية كان صفة
 وفاء العذر ان لم يذكر في من انما لا يكون صفة بل ذكر في وجوه وقال ان
 كن اني باني في الوجه المذكورة في من ولم يلزم منه ان لا يكون اني صفة بل
 غاية ان لم يذكر ان اني صفة كان الاول ان يذكره ايضا دفعا لهذا
 ولا يلزم من الاعمال المستقبل دون الماضي وقد خلقت كذا ان لا يتصل
 اياها الفعل المستقبل فلما يقال خرجت ايتهم في الدار ولكن يقال لا من ايتهم
 فيها او ساخر وفيه تعليق ان سبيل الكسائي عنها قال اني خلقت
 كذا يعني اني وضعت كذلك وهو معنى قول ابن السراج ان ايا بعض لما ايضا
 اليه منهم مجبول واذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل
 وزال الغنى الذي وضعت ان له والمستقبل ليس كذلك قال المصنف وهو
 قول الكسائي انما خلقت كذا فكانه قد خرج من وضعا للثمن الذي يباع في الماضي
 ودون المستقبل بانها خلقت كذا والمستقبل منها اي باني عن فكرة وهكذا
فانها بذكرها وانما ايرادا ونسبة وحمل واعاها حكاية ويجوز لادارة
في الاحوال ويستط الحرك والتشويش وقفا من اذا قيل جاء رجل فقول
 المستقيم في حال الوصل اي وفي رايت رجلا انا وفي مرت رجل اي في
 التشييع في الزرع ايان وفي النصب والجرايم وفي الحج اتون دفعا وان
 نصبا وفي الموت اية قيطا من المستقيم لفظ التذكير في الامور كلها
 ويظن انها ايضا في الاعراب على طرق الحكاية دفعا ونصبا وفي ايان ايا
 يمكن فمقدور الاعراب على محله فاذا قيل رايت رجلا فقول المستقيم ايا اي
 ايا الرجل فاعى نصبه على الحكاية لفظا لحكاية لفظ الذكر ورفع مقدور

لا يتعدى

وكذا في الجرح لو قال اني جرحه لفظا لحكاية لفظ الذكر ورفع مقدور
 الابداع ولم يرب لفظا لما خرج من ان الحكاية قبيح من الاعراب للفظ كما
 اخضع بالكتابة والاستثناء لما ذكرنا في منا ومنوعين وانما لم يشترط في ايا
 الوقت كما اشترط في من في الحاق الزيادة ايت بها لانها موصلة في اصلها بعين
 الحركات بخلاف من فاعى لا يتصلها فمحل عوض حركتها حروف المد واللين وانما
 في ايا لفظ الذكر بالركات الثلث في حال الوصل ولم يكن في من في حال الوصل
 لاعتد المذكورة ومن يقول اني لاعراب بالحركات وبالجوف وون من ومنهم
 من جواز افراد في الاحوال كلها اي تقول انا وانا واني كلمة من قول من
 ومنا ومن في الاحوال كلها لان الحركة منها بمثابة الحروف فاعا رايت
 رجلا فيقول المستقيم اني فلان اياي الا التفرقة في الاعراب خاصة دون سائر
 الاحوال ويستط الحرك والتشويش وقفا من اذا وقفت عليها كان ام كانا
 على الاسماء الموصولة فان وقفت على الموضع والجور وسكنت يا اي وان وقفت
 على المنصوب وقفت ايا بادل الالف من التشويش وان وقفت على التشويش
 المجموع اسكنت النون وقفت ايا بيا وابتون وايتن وايتن وان وقفت على
 الموت قلت ايا وقلت ايت وان وقفت على المجموع بالالف والياء اسكنت
 التاء وقفت اياث لان هذا هو الوقت على سائر الاسماء الموصولة ولما كان
 يقول قول ويستط الحرك والتشويش وقفا انا ان يتصل بالياء وهو قول ويجوز
 الافراد في الاحوال او يقول المستقيم بها عن فكرة وصلا على ما هو الظاهر فيمكن
 وقفا في متا بيا وصلا فعلى الاول فيه سؤال ان احداهما ان لا يكون حكم المطابقة
 في حال الوقت في الاستثناء عن التكرار المذكور والاني انما كان شيئا ان
 تقول ويستط الحرك والتشويش في حال الرفع والجور ويدل التشويش في حال
 النصب وعلى الثاني وسواء يتصل بالاول لكون متا بيا وصلا فيه سؤال
 احدا ان لا تعلم فيه المطابقة في حال الوقت اذ لم يذكر الاستط الحرك والتشويش
 فيه والثاني كان ينبغي ان يقول فيستط الحرك والتشويش في حال الرفع والجور
 فيكون النون في اليشية والحج والتاء في ح الثالث والتاء والثالث ان لم

جرح الجوارح

لا بد ان التنوين الناف في حال النصب مع انه شرط في حال الوقف ولكن الجواب
 عند ما جد وجوه الجواب الاول اننا نحذر التقدير الاول والجواب عن السؤال
 الاول انه ذكر ان ان كان في ذلك الاطلاق فيعلم انه كما يجب المطابقة في من
 وقفنا على ما ذكره يجب ايضا المطابقة في ان وقفنا وانما ذكر المطابقة وصلنا
 لانه تنزه بها عن من قد ذكر ما تنزه به وترك المشرك اعتدادا على الاطلاق ان
 حكم حكم من والجواب عن الثاني ان المراد ان يستطع التنوين ان لا يوجد لفظا في
 الوقف والفتحة والجواب انما هو انما هو معلوم من باب الوقف على المنصوب
 المتنون والجواب الثاني اننا نحذر التقدير الثاني وهو ان يستطع بالاول فيكون
 وقفنا على قوله وصلنا والجواب عن السؤال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة
 في الوقف قد ذكره في من وقفنا وان كان ومن الثاني انه لا قال ويستطع الحكم
 منه علم انه يسكن آخر المنزه ويسكن ثوب المتن والمجوع ويسكن تاء الجمع والخالف
 والهاء فكانه قال ويستطع الحركة حيثما كانت منفردة او مشددة او مجعولة
 كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الناف في ما لم يذكر اعتدادا على باب الوقف
 اذ هو معلوم فيه ولا شك انه كان الاول ان يذكره والجواب الثالث ان
 قوله ويستطع الحركة والتنوين عايدا الى الكلامين المذكورين كليهما في حال
 الوقف يستطع التنوين والحركة مطلقا سواء دعي المطابقة او جوزا لا فساد
 فان استطع الحركة والتنوين في الوقف لازم على التقديرين وانما ترك ذكر المطابقة
 وترك تسكين التنوين والهاء وترك ذكر ابدال التنوين الناف في ما لم يذكرنا ولا
 يحسن ان في الكلام تسامحا مع هذه الاعتبارات وفي المنزه الزم لاداء وان
 كان علما بجواب زيد لمن قال رايت زيدا نقادنا عن التي لا يثبتها لفظا كما هو
 عن الحكاية في الاستنباط عن النكرة مستحب في الحكاية في الاستنباط عن المنزه
 وحكم في المنزه الوقف لغيره في الاجزاء كلها فتقال لمن قال رايت زيدا اني
 زيدا لمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل اني الرجل ومن قال رايت عبد
 الله قال اني عبد الله بالرفع وقولنا ديا اني اجزا من قولهم ثنا وثننا فلان
 من كذا اني ثنا ما وانزوي عنه فقال ثنا في الاسوة الغلبة ثنا وثننا

على الوقف في المنزه والعلم ايضا اني انما وجب الوقف اجزا عن التي لا يثبتها
 وما ذكر بعد من المنزه والعلم لوقيل اني زيدا او زيدا على الحكاية بخلاف تخمين
 زيدا فانه لا يظهر الخالف بينهما لفظا لان من جئت وانى تنوب وانما اجد المعرفة
 بعد اني ولم يثبت النكرة لان الاستنباط عن المنزه اقل لان النكرة من الحكاية
 الى الاستنباط عنها لانها بها فروع في الاختصاص في النكرة فلم تعد فيها رعاية
 للتحقيق فيما هو الكبر ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته من له اسم واحد
 لان الموصول مع صلته مع فاعلا ومنعولا ومضافا اليه فمعرفة كلها من احكام
 المنزه فلا يوصف ما وصف منه ولا يولد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة بهذا
 لو ازم الافراده وكونه بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول قبل تمام صلته
 ولا يولد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال ما وصف منه ثم
 من موصول لا يقع موصوفا بمجرى وما فاعلا لا يوصفان اصلا وان كانا بعد
 تمام الصلة فلا حاجة الى التبعيد امتناعا وصحة بكونه قبل تمام الصلة اذ يثبت تمام الصلة
 ايضا لا يوصف فهو خارج عن البحث وانما امتنع الوصف والتاكيد والاول
 قبل تمام الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة حرف الكثرة لا ترى في زيد
 فهو لا يميل الوصف ولا التاكيد ولا ابدال ومن ثم اني ومن اجل ان لا يولد
 الموصول قبل تمام الصلة لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار اذ قولك كسيت
 الدار صلة للذين فنزعت اجمعين تأكيد قبل تمام الصلة فلا تقدم عليه وهو
 صحيح وبالصواب اجمعين زيدا كذلك اني لا يجوز ان زيدا موصول ضارفين فهو
 من تنية الصلة فلا تقدم اجمعين عليه وجاز اجمعين اني في المثال المذكور جاز
 اجمعين بالرفع لانه تأكيد للمفرد ضارفين وهو هم اي الذين خبر يوم اجمعين
 فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الاخر من الصلة وهو زيدا
 يجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم يجوز قولك مررت بالذين
 اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تأكيد ايضا من الموصول قلت لو جئنا
 اجمعا ان اسم الناف على اذ كان موصوفا لا يعلل بتبعه عن شبهة الفعل كذا
 يعمل اذ كان موكدا ايضا لا يقال الفعل لا يكون موصوفا قطعا وقد يكون

ومحكم الموصول
 يقول مع صلته من له
 اسم واحد

بمعنى الموصول

فاما تقول الفعل انما يكون مؤكدا بالبناء للفظ وهو كقولك لا تأكلوا من ثمره
كل واجمعين وهو الميث والثاني ان اجمعين جند اما ان يكون تأكيدا للضار
مع اللام او بدون اللام وكلها عتق اما الاول فلانه يلزم تأكيدا للموصول
فان صلتة وهو متع لانه واما الثاني وهو التاكيد بدون اللام فهو قاسم
وجمعين اجدهما ان التكرار لا يؤكد عند الجمع بين اي باجمعين والثاني ان
الصلة وحدها لا تجعل لهما من الاعراب فلا يمكن تأكيدا بمجرى لفظا وهذا من غير
النحو وفيه بحث وذلك ان لفظا رب مختلف آخره ما خلاص العواويل فيكون
موبا وهو كمال لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لهما
اعراب بالاعلية مثلا ولا يكون فان كان مع ان الضارب ايضا فيكون
فاعلا ويلزم ان ثوب به من الموصول مع انه في الراي من زيد وان لم
يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجر من الكلام فاعلا او متعلا او
مضافا اليه فوجه التخصيص ان احدهما انه نظر قولهم في الابن غير انه كالمكرر
اعراب الا ان جعلت الى الاسم الواقع مع بعده ان حتى الاعراب ان يكون
للمحل الالاء من غير والثاني ان لفظا ضارب مشا به لفظ الرجل فلما جعل اللام
منه لجزء من التكرار واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة فله
كل اللام وان كانت من الذي فاقم في الاعراب لفظا على ما دخل اللام واما
اعرب الضارب مع انه لم يزل الراي من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما
مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له كونه من الموصول فاستعمل
الاصلي دون الجرادة العارضة بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانها لا تجعل
لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون لهما اذا كانت من المفعول
او الحال او الصفة ونحوها ولا يجوز نحو الذي الذي كان ابواه راجعين فيه
منطلق حتى لا يجدهما بجر طاهر او مقدر انما لا يجوز لان المذكور في المثال هو
وما مبتدأ وكل واحد منهما مجازي الى صلة وجه فمطلق اما ان يكون خبرا
للموصول الثاني او الاول فان كان الثاني كان الموصول مع صلتة وجه
جملة واحدة صلة للموصول الاول والموصول الاول الى قولك منطلق منه

فاما تقول الفعل انما يكون مؤكدا بالبناء للفظ وهو كقولك لا تأكلوا من ثمره
كل واجمعين وهو الميث والثاني ان اجمعين جند اما ان يكون تأكيدا للضار
مع اللام او بدون اللام وكلها عتق اما الاول فلانه يلزم تأكيدا للموصول
فان صلتة وهو متع لانه واما الثاني وهو التاكيد بدون اللام فهو قاسم
وجمعين اجدهما ان التكرار لا يؤكد عند الجمع بين اي باجمعين والثاني ان
الصلة وحدها لا تجعل لهما من الاعراب فلا يمكن تأكيدا بمجرى لفظا وهذا من غير
النحو وفيه بحث وذلك ان لفظا رب مختلف آخره ما خلاص العواويل فيكون
موبا وهو كمال لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لهما
اعراب بالاعلية مثلا ولا يكون فان كان مع ان الضارب ايضا فيكون
فاعلا ويلزم ان ثوب به من الموصول مع انه في الراي من زيد وان لم
يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجر من الكلام فاعلا او متعلا او
مضافا اليه فوجه التخصيص ان احدهما انه نظر قولهم في الابن غير انه كالمكرر
اعراب الا ان جعلت الى الاسم الواقع مع بعده ان حتى الاعراب ان يكون
للمحل الالاء من غير والثاني ان لفظا ضارب مشا به لفظ الرجل فلما جعل اللام
منه لجزء من التكرار واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة فله
كل اللام وان كانت من الذي فاقم في الاعراب لفظا على ما دخل اللام واما
اعرب الضارب مع انه لم يزل الراي من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما
مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له كونه من الموصول فاستعمل
الاصلي دون الجرادة العارضة بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانها لا تجعل
لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون لهما اذا كانت من المفعول
او الحال او الصفة ونحوها ولا يجوز نحو الذي الذي كان ابواه راجعين فيه
منطلق حتى لا يجدهما بجر طاهر او مقدر انما لا يجوز لان المذكور في المثال هو
وما مبتدأ وكل واحد منهما مجازي الى صلة وجه فمطلق اما ان يكون خبرا
للموصول الثاني او الاول فان كان الثاني كان الموصول مع صلتة وجه
جملة واحدة صلة للموصول الاول والموصول الاول الى قولك منطلق منه

اي اخر

منه ففتح الخ آخر طاهر او مقدر وان جعلته خبر الموصول الاول فقد اجرت
عن الموصول الاول قبل تمام صلتة لان الموصول الثاني مع صلتة غير المتع
والمعروض ان منطلق خبر الاول فالوصول الثاني ليس له طاهر اظنا يكون
جملة طاهر الموصول الاول به فلا يصح ان يخرج منه بطلق اذ لم يتم قولك حتى
لا يجدهما معناه ان المذكور لا يجدهما فلا يجوز هذا الكلام حتى يحكي الآخر بجر طاهر
او مقدر وموصول جائز التام اليه الشارب جاءه السائلين واره الضارب
اجاه زيد فلو جيت للقيام بشارع قبل من جاء ذكر لم يجوز لان الكل في صلتة طاهر
فاعل جائز والشارب فاعل التام والسائل فاعل الشارب والشارب
فاعل السائل وزيد فاعل الضارب فكل واحد من الوقفات في صلتة للغير
الذي سبقت فالشارب به صلتة للموصول وهو اللام من التام فلو جيت
بشارع للقيام وقلت جائز التام اليه وزير مثلا وعلته على الموصول لم يجوز
لان لم يتم صلتة بعد فلا يقطع عليه وكذا سائر التوابع لو قلت جائز التام
اليه الكرم وعلته صلتة للموصول لم يجوز لانه صلتة للموصول قبل تمام صلتة
وهو واضح واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المخطئ درهما العايش
وارة احوك سوطا بسم بكرة او احوك احوك الله الكرم الاكل طهارة علامه
فالبدل الاول وهو ضم للموصول تاجر وهو العايش مع صلتة والذي بعده
هو بكرة يدل الذي قبله اي قبل التام وهو المعطى وهكذا على الترتيب فاما
بدل للمكرم وخالدا يدل للشاتم وعبد الله يدل للضارب والاي وان لم
يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا بكرة على بشر وجعلته بدلا من المعطى فاما
بدل تمام الصلة اي لزم الابدال من الموصول وهو المعطى قبل تمام صلتة لان
تمام التام في واره بشر فقد ابدلت عن المعطى قبل تمام صلتة وكذا سائر التوابع
فمفعول الضارب مفعول الكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم
والمعطى مفعول المكرم ومفعولا مخطئة انهم المتصل به ودرهما والشاتم فاعل
مخطئ وفي واره متعلق بالتام واحوك فاعل التام وسوطا مفعول الضارب
والضارب مفعول الكرم في قوله الكرم الاكل فلا يجوز ان تقدم البدل من الضارب

وطفه

بشر

الذي هو الموصول الاول على اسم من المبدلات الباقيات ولان الاول
كلها لانها كلها في صلة الفاعل فان قلت يشترط من الباقية من غير ان يمتنع الياء
وسوفا يفسر من تحتها بل من تحت الفاعل وهو اجنبى وقع بينهما قلت يشترط
من اجزاء الصلة لانه بدل عن الموصول مع صلة والموصول مع صلة ثم عند
اخره فهو ليس بجنبى وقع من اجزاء الصلة اذا اجزاء الصلة قوله احرى فان
قلت لم احرى وقع سوفا بهذا الموضع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل وهو مشروط
بمن يبدل وسوفا قلت بهذا اجنبى معناه وما في هذه من اجنبى ان يمتنع
تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان تقدم الموصول على المفعول المطلق
اول لانه اقرب الى المفعول ولذلك اقامته مقام المفعول او اوجز من استبداد
المفعول ولان المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ويجوز ان يكون اللفظ
المصدر فانه تأكيد ما يستحقه لفظ الفعل الثالثة انه يمتنع الفصل بين اجزاء
الصلة باجنبى الرابع ان مفعول المطلق اصل في المصنوعات كما في المفعول
فانه ان يندرج على البدل وسائر التوابع اشارة للتقديم الاول على الفروع اذا
ثبت بهذا مفعول لو تقدم سوفا على الفاعل ايمتنع التقديم الثانية ولو وقع من
الموصولات لم يحز التقديم الثالثة ولو وقع من الابدال او بعد ما لم يحز التقديم
الرابعة فثبت ان اجنبى مواضع هو كذا الذي استثنى في اولى المجرور
من الجائز والاربع من ان وقع به الفصل بين البدل والمبدل قلت الفصل بينهما
واجب كذا كما جاء في مواضع من الترمذى كقولهم قد كان كذا في رسول الله استبداد
جسده لمن كان برحوا الله واليوم الآخر وكقولهم اذ يقول المؤمنين ان يكفينا الله
قبل ان اذ بدل من اذ قدوت مع تحليل الايات بينهما وتطابقهما وتقسيمها
للمنية ومن ان التوابع على ثلاثة اقسام قسم مدلول الثاني من مدلول الاول
او مصداق على سبيل واحد من الصلة وعطف الياء بالاولى كذا في هذه المسئلة
حيث ان لا تحذف الفصل بينهما وبين متبوعاتها ولا يجوز وقسم مدلولها من التوابع
كالعطف بالمجرور فلا يستبعد فيه الفصل للمعارضة الظاهرة وقسم واقع في
الترتيب وهو البدل فان قسمه مدلول مدلول الاول كبديل الكل من الكل

او

تتبع

اختار
في قوله
فان قسمه مدلول مدلول الاول كبديل الكل من الكل

وقسم مدلوله من غير التبع كبديل التبع والاستعمال والخطا فيجوز الفصل فيها
من الاول كابدال المسئلة واستعمال الفصل فيها لا يفسر كبديل الكل فالبديل
على الجمل لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنوعة احرى سوفا وقوما لغير الانفا
والتعدي في المثال ولذلك احرى قوله اكرم الاكل طعامه غلامه عن قوله الفاعل رب دوما
لانه اذا هذا هو كسب الفاعل عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز الفراء الذي
نفسه بحسن احوك والذين اجعلون بحسن احوك والذي ورد جاريا من احوك
والجاء للمحذوف دون الموصول من قوله الفراء المحذوف الثالث مع ان الظاهر
يشترط ان يكون نفس في المثال الاول تأكيد للذي قبل فام صلة وكذا احوك
تأكيد للذي قبل فام الصلة وكذا ورد عطف على الذي واما عطفها على المثال الثاني
للمحذوف دون الموصول من المثال الاول فتدبر الذي يمتنع بحسن
تأكيد لم هو المحذوف وحسن خبر هو الجمل صلة للذي والذي مبتداء واهو كذا
وكذا في المثال الثاني التدبر الذي هم اجعلون خبره بحسن فاجعلون تأكيد
لهم المحذوف وكذا في المثال الثالث التدبر الذي هو ذمة فاذن عطف
على هو المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان السامع في كل واحد منها
للمحذوف دون الموصول ولا يجوز ان الفراء المحذوف مع الفعل والظرف
لا يابس حيث لا يابس فيتمتع المتبوع من لو قبل الذي ضرب احوك او الذي
في الدار احوك لم يجوز ان يقال فيه قد حذف صدر الصلة بتدبر الذي هو ضرب
الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل
والظرف صح بالاستعمال ان يكون صلة من خرجت فلو جاز ان المحذوف
لا التبع اي لم تعلم حيث ان الصلة جملته تعلية او استية هذا اذ لم يكن محذوف
تابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلاً يقول الذي نفسه ثم قلت
احوك او الذي نفسي في الدار احوك او يقول الذي وزيدنا ربا احوك ولا
وزيد في الدار احوك فكان التباس يمتنع ان يجوز لان هذه التوابع قرينة
دار على المحذوف ومع هذا لم يجوز ايضا مع وجود القرينة طرد الفاء في
قوله فتتبع المتبوع من اذا كان المحذوف متبوعا ان لا تابع فيتبع اي يلحق به

بشرط
بشرط

فتتبع

شرح المسئلة

المنع لما ذكره تابع فلما زاد بالمتيقن الذي لا يابح ويجعل ان يزيد بالمتيقن الاصل
 وبالمتيقن بالفتح والصوره التي ذكر فيها التابع مع قوله تدل على المحذوف هو
 الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف قوله لا يوجد القريه
 يكون فرعاً فتمت المتيقن اي تابع الاصل وهو ما وجد في القريه الفرع وهو ما
 لا يوجد في القريه في المنع وانما في المصنف بهذه العبارة لان فيه عيباً وهي
 ان المتيقن صار تابعاً ومنه ان ومن المتيقن اللذان ما تضمن من حرف الاستيناف
 او الجزاء بخلافه مثلاً فانه ليس متيقناً بحرف وهو الفرع الاستيناف متيقن
 بل متيقن الاستيناف الذي هو من حرف الاستيناف غير ان المتيقن ان المتيقن
 من الضابط لا متيقن للاستيناف ايضاً ومن حرف الاستيناف مع
 ذلك فهو موجب لذلك استينافاً وانما ارب للزوجه الاضافه كما ذكر وكما
 وان للكان استينافاً وجاء هذا المثال لا يتيقن سبب الطرف فانه يتيقن
 معنى الاستيناف بخلافه كما يتبين وقد يتيقن من الجواب الذي هو من الطرف و
 هو ان يجوز ما تضمن اصبح وكذا من قد يتيقن من الاستيناف بخلافه عندك و
 قد يتيقن سبب الجواب بخلافه ياتى اكثر من ذلك اي وهو طرف للكان خاصه
 وقد يتيقن الاستيناف كما في زيد وقد يتيقن الجواب بخلافه ياتى يخلص اجلس و
 للزمان كذلك سبب ان من طرف للزمان وهو كذلك اي قد يكون استينافاً بخلافه
 من المثال وقد يكون جواباً بخلافه ياتى اخيراً وان سبب متعلق اي من من سبب
 يكون للزمان استينافاً كقولهم اياك فربما اي من ارساء ولم يات جواباً
 فذلك قيده بالاستيناف وكيف للجمال استينافاً بحوليت زيد الساعه فانه
 سوال عن الجواب اي اصبح ام رخصت وجمعا من الجواب هو متيقن للاستيناف
 عن الجواب وانما اي للجمال استينافاً وجاء بخلافه ومن وان اكل القدر
 اي كيف اكل الطرب وجاء بخلافه فأتوا جمل ان سبب اي على ان جالب
 شئت ولم الاستيناف متعلقاً بالمتيقن وهو عطف على اني وكذا في المتيقن
 الجواب سبب الاستيناف متعلقاً بالمتيقن متعلقاً على حرف الاستيناف والفرع
 يوجد فيها هذه العلة ولان بن الجواب بالاستيناف متعلقاً بكونها متعلقاً وكونها

فانه

وضع الجواب ولها اي وكيفية وجهها اي استينافاً بخلافه صدر الكلام
 اما الاستيناف فظاهر لان الاستيناف صدر الكلام وكذا الجزاء لمتيقن سبب
 الاستيناف في التكرار ان رب متيقن لانه التثليل فلذلك وجبت لها هذه
 الكلام فان صدرها الجواب من المتيقن لهما الصدور صدرها الجواب بها هذا
 جواب عن سوال صدره وهو ان لم اذا كان لها صدر الكلام فلهذا وان صدرها
 الجواب وان حال كذا فيما اشترت فاجاب بان المن الذي اوجب له الصدور
 هو الاستيناف بغير قبل الجواب لان الجواب بالجواب وهو من اذا قلنا بكم
 اشترت فصدر الاستيناف قبل الجواب والصدور اي اشترت فالاستيناف لم يستند
 عليه سبب ولو صدر الاستيناف بعد الجواب لربطت بصدوره وانما اخفى هذا الصدور
 بالجاء دون غيره لما ذكره وهو ان الجاء يتصل بالجواب ويخبره لصدور اتصال الجاء
 بالجواب كما انها كلمه واحدة بخلاف المنصوب والرفع او ليس بها اتحاد الجاء
 بالجواب ومجملها اي مجمل الجواب ان صدرها الجاء كما ذكرنا وانما اي وان لم تستند
 فالواجب بعد ان قد فعل او جازى جازى من جازى اسم الفاعل واسم المفعول والفرع
 فان استند الى الفعل او جازى جازى الى جازى الى جازى او متعلقها فارجح بالاستيناف
 بخلافه بطل جاك فان بعده فعلاً وسواء مستند الى جازى او لولدت كرجل جازى
 كان مستند الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجل سبب الدار فان فيه الطرف الجازى
 بخلافه الفعل هو الصدور كم رجل حصل في الدار فهو ايضا مستند الى جازى فارجح
 بالاستيناف والفعل بعده او الجازى جازى جازى قوله او متعلقها اي متعلق كم ولو قال او
 متعلق لرجل الغم الى المتعلق اي او متعلق الفاعل كان اشبه كما قالوا في الاخير سبب
 سبب التثنيه متعلق بغيره متعلقه ولو المراد او متعلق غيره وانما كان اشبه لان
 هو كم رجل جازى غلامه فالظاهر مضاف الى الفاعل متعلقه والفرع عائد الى كم فهو لفظ
 متعلق بالغير لانه وان لم يستند الى الفعل والجازى جازى الى جازى ولا الى متعلقه
 فان كان ان الفعل واقفاً عليها اي على كم فالنصب بالمفعول بخلافه جازى فان
 الفعل واقع على كم لم يستند عليه بشئ فهو مفعول فليصحب على المفعول وان كان
 الفعل واقع على كم ولم يستند عليه بشئ فهو مفعول فليصحب على المتعلق وان كان

ومنه وضع الجواب
 بالاستيناف

بغير الجواب

واقعا على جرحا يحكم رجل خربة او شغلها يحكم رجل خربة غلامه فالوجه ان
 جاز ان ينعيبكم على المغفولة ايضا راعى شرط التفسير لان الفعل مستعمل في
 كم رجل خربة خربة وكم رجل امت خربة غلامه وجاز ان ينعيبكم بالاشياء و
 الفعل بعد خرب ولا ينعيب السامعي انما كان الفعل واقعا على الفاعل او مستعمل
 ذكرنا من تقدير صاحب بعد ان بعدكم كما قررنا في المثال سيعي تقولكم رجل خربة
 خربة سيعي شرط التفسير ولا تقدير السامع قبلكم كما سدرسي زيدا خربة قبل
 رعاية لصدرية كم والاول وان لم يكن الفعل واقعا على كم ولا على خربا ولا على
 متعلقا فلا بد من ان يكون اي كم طرعا يحكم يوم خربة او مصدر يحكم خربة خربة
 وان كان اسما مفردا اي وان كان الواقع بعد اسما مفردا فالرفع بالابتداء
 ان كان مكررا ولم يكن طرعا يحكم غلامكم ذاهب والاول وان كان طرعا فاعلم
 اي يرفع بالجره يحكم يوم سفعول فان سفعول مبتدأ وكما يوم جرحه هذا فعل
 المتن ويحتاج الى الاخصار في الاقسام الى بيان وذلك ان تقول جرحه هذا
 الواقع بعدكم اما ان يكون فعلا او جارا مجزا من اسم الفاعل ويجوز من الاسم
 المتعلق والرفع واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي فاعلم ان
 الاسم العامل لابد من فاعل فيكون سفعول كما اي مع فاعل وهو المراء بالترك
 ههنا فاذ لم يكن الفاعل بعد فعله ولا اسما فاعلم ان اسما مفردا ان جرحه
 يحكم رجل وكما غلام غلامكم ويجوز وهو مستعمل قوله وان كان اسما مفردا في متعلقه
 الا وهو الفعل او الجرح جرحه فان كان فعلا او جارا مجزا فانما ان يكون الواقع
 بعدكم مستند اليه اولا فان كان الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن
 مستندا اليه فيكون كم اما ان يكون مفعولا به للمذكور او مفعولا به لشرط
 التفسير واما ان يكون مفعولا به لغير زمان او مكان واما ان يكون مفعولا
 مطلقا وهو المصدر يحكم خربة خربة فهذا من قوله فلا بد من ان يكون طرعا او
 مصدرا اذ لا يمكن المفعول مع ولا المفعول له ولا غيرهما من الملحقات بالمفعول
 وهو ظاهر فيمكن ان يكون مصدرا او طرعا فتقول وان كان اسما مفردا فاقسم
 ان ان كان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جارا مجزا فحينئذ يتعين ان يكون اسما مفردا

المصنف

فرفع بالابتداء ان لم يكن طرعا ويجوز ان كان طرعا فلهذا لم يبين لغة المتن و
 هذا حكم اسماء الاستفهام والشرط الا ان الشرط لما ليس بعده الاسم من ان اسماء
 الاستفهام واسماء الشرط مثل كم سيعي وجرحه الاعراب فانه تارة تقع مجزوا واقعا للاستفهام
 كقولهم هذا الفرس والشرط كقولهم فورا او فتره للاستفهام فتره قبل الطار
 لعل يطلع صدره وتارة تقع منصوبا اما الاستفهام كقولكم من خرب اي اي
 رجل خرب او من خربة ايضا راعى شرط التفسير والتقدير اي رجل خرب اي
 خربة والشرط يحتمل قرب خرب او من يفره اخره وتارة تقع مفعولا للاستفهام
 كقولكم من عندكم اي اي رجل عندكم والشرط كقولكم من يفره اخره على ان من
 مبتدأ فهو في الاجرام مثلكم الا انكم منع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم
 لان الشرط متعلق فعلا وحكمها اي حكمكم في جرحه او عود الكناية الى الفعل او مضافا
 حكمكم من متركب على لفظه وموت على معناه وكلاهما لا يفراده والتفسير والمفعول
 كم رجل جرحه رائية ورايته وكما امرأة رايته ورايته قال الله ٢ من مملكتي
 السموات لا يعني شيئا عنهم شيئا ومعه اي ومن اللازم البناء ما التزم فيه
 الاشارة الى الجرحه كاد واذا رايتمين او كما تدس فلهذا عطفها لان الجرحه
 حيث ثم جرحه مبتدأ فالتفسير اذ واذا البناء من المضاف اليه واما الزم البناء
 فيها لانه ام الاشارة لهما الى الجرحه واما الزم ايضا فهما الى الجرحه لانهما وضعوا
 للدلالة على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة في الاصل لا يكون الا في
 جرحه وقد قيل بناء اذ بان وضوء وضع الحروف وقد قيل بناء اذ انقضت
 حرف الشرط وتعلق ببناء ايضا بالاصحاح الى اليك الحروف فاذا رايتم لسا
 منى وبصاف الى كلها الجرحين الاستفهام والتعظيم يخرجكم اذ ريد قيام في الاستفهام
 والرفع مفردا واد قام ريد في التعظيم والتعليل ما في واد مفعول ريد في التعظيم والتعليل
 مضارع والمضارع المضي لان اذ موصوفه لما في واد ريد مفعول في الجرح الاستفهام
 ايضا لكن الجرح فيه فعلية واما اخر هذا المثال مع ان جرحه ان يفر من يقول اذ ريد
 قائم لانها جرحان اسميان لانه كان يفران يفرق من قوله اذ ريد مفعول واذا
 قائم مع ان كل واحد منهما جرح اسمية والجرح فيه فعلية فلا راد في الفرق بينهما اخر
 عن لفظها ومن اذ ريد قائم واسم اذ ريد قائم لان الجرح من معان الاسم وما في

متعلقا به
 فعلها

جرحه

والكوفيين يقولون فاداهوا بما هو يرجع الى الزبور ومن الى العنبر وانما
لم يجر فيه الا ارفع عند سيبويه لانه خبر المبتدأ وهو موقوف فاذا ازيل فاعلم
بحرهما النصب وان جاز في قيام النصب لان انتصابه كان على الجائز ولا
يستقيم تقدير الجائز مع النصب الثاني وهو من فلذلك تعين فيه الرفع على الجائز
فعل هذا العامل في اذا تمنى المفاجأة الذي تضمن الطرف المكسرة اياه لا تشر
المعروف في الاصل ان يكون عاملا في الطرف واما الكوفيين فاما جازوا
الثانيان بالرفع المنصوب وهو اياه لان المفاجأة تدل على الوجدان ولما هو
عقل وعما واداهوا ما معنول وجدت مع المفعول الاول محذوف باب ضم
الفصل والهاء عدا من وجدته هو اياه اياه وحدث ووجه التكلف فظاهر
فذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي عكس هذا في المفارقة التي جرت من
الكسائي وسيمور فعمل هذا يكون الابح مذهب الكسائي وروي بعضهم ان اذا
جرف مفاجأة عقد وقوع الجمل بعد ان ان اذ ليس باسم بل هو حرف فلا عمل له
من الاعراب فليس مضى في الجمله بعدا وهذا مما نرى ان الجرف في قوله فاذا
السبق محذوف وبنينا عليها مملكا مستعارة من بنينا فان اصله من واستعنت فحي
فصا وبنينا او مصلها بالهزلية يعني بنينا اصله من الخفت بها ما مر منه من الظروف
الزمانية فخر لقوله بنينا وبنينا اي بما من الظروف الزمانية اللازمة للاصا وبنينا
الجمله الاسمية والعامل فيها اي من بنينا وبنينا الجواب اذا كان محذورا من كلتي
المفاجأة وبما اذا واداهوا اي وان لم يكن محذورا منها فمن المفاجأة للمعينة
بما من اذا واداهوا اي ذلك المعنى يعني ان بنينا وبنينا فان زمانها من مقتضات
من الجازاة فلا بد لهما من جواب والجواب اما ان يكون معاد واداهوا ولا يكون
فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب فلاما في فيه لان الجواب لم يجر وحسب
ما تضمن العمل فيا قبل الجازاة وان كان معادا واداهوا فاعمل ليس الجواب
للمانع السابق لانه مجرور عند عمل العامل مع المفاجأة الذي تضمنه اذا واداهوا
فعل هذا لا يكون وجودا واداهوا فاعمل من عمل الجواب في بنينا وبنينا لان ما بعد
اذا واداهوا مجرور بها واداهوا منصوب بمفاجأة متقدرا قبلها ومفاجأة الجواب

م

الجواب والعامل في بنينا وبنينا فيبنينا لا يتوجه ما ذكره المصنف في توجيه قول
الاصح وهو انه اذا وجد اذ واداهوا لم يقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف
لان العامل لما فيه بنينا ليس المضاف اليه بل فعل المفاجأة المتقدرا قبلها
حيث للكان عطف على بنينا وبنينا اي هو ايضا من الظروف اللازمة للاصا
الى الجمله واما الترم ايضا فانه الى الجمله لان وضعه للكان النسبة والنسبة اصلها
ان يكون في الجمله ووجه بنينا اجتنابا الى تمثيها ومن الجمله فاعمل
لاجتنابا الى الترم وضاف الى كلفا الجملتين من الاسمية والفعلية لانه كما
لكان النسبة والنسبة تستدعي جمل والجمله قد تكون اسمية وقد تكون فعلية
ففيها ايضا فيها الى كل واحد منهما وقد استند ايضا منها الى الطرف الاول الذي حيث
شبهت طالعا وتمتدحى يعني كالشباب ساعدا واخلت فيه فعمل اذ
لان عدا ساعدا ايضا في الجمله وقد اشتمت وقيل معى على بنينا جملدا
اقم اجواله واداهوا الى المفعول مع الحكم عليه بالبناء في اتم اجواله لا توجد
البناء قياسا على قوله من لادن حكم علم فان اتم اجواله ان يكون جازا
وقد لا يجر اذا دخل على عذوة فلما يجب طرد الحكم الذي ثبت في اتم الاجوال
جميع الاجوال ومنهم من يرجع سبيل على انه مبتدأ محذوف جزء وهو حاصل
جال ونذكر بجزء مبتدأ ويرب جت وكما بين جن وهو عطف على حيث لانه
ايضا من الظروف اللازمة للاصا في الى الجمله ومن لوقوع الشئ لوقوع غيره
ولا يضاف الا الى الجمله الفعلية لعمتها يرون من الجازاة والعامل الجواب
اما اجتناب ايضا فانه الى الفعلية لما فيها من معنى الجازاة واما لم يعمل لما فيها من
معنى الجازاة بل قال لعمتها يرون الى الجازاة لان لما في قولك لما جيتن الكرتك
ليس من الشرط جيتن لانه ليس من الاستقبال حتى يكون معناه ان جيتن الكرتك
بل هو في الماضي ومعناه او تعنت الكرتي في زمان محكم فكان جيتن ان يقال
فيه من الجازاة ولكنه لما كان متعنتا لمتعنته وقوع لعم لوقوع امر آخر اشتمت
الشرط والجازاة لانه ايضا تعنتا امر آخر فلما اشتمت كاي في اصل التعنت قبل غلا
الجزئية والافليست من جيتن الجزئية والعامل في لما هو جواب كما كان العامل

بشرح الجواب

في الظروف المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو الحواب على الصحيح وليس من الباب
 كلها وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة من الحقايق لا انها كل اضيف
 الى المصدر الساتر متشدد لظرف منصوب على الطرفية وميل بالكرة منصوب
 حينئذ ان كل ما يتوهم فيه انه لم يمتد لانه فيكون ايضا من الظروف اللازمة للجملة
 المتضمنة لمن الحقايق فترفع بهذا التوهم وقال ان كل ما لم يكن من كل وما وكل
 ليس لظرف وما يحمل الوجهين اجماعا ان يكون مصدرية نحو كلما قلت قلت
 كل قيام اي كل زمان قيام كل والمصدر يند متشدد لظرف منصوب على الطرفية
 نحو انما يتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر يند متشدد لظرف باعتبار
 جود المضاف فكلما مبهما ما مصدرية وتقدر زمان فيكون كل مضافا الى المصدر
 والآن ان يكون ما مكررة موصوفة بغير حين والكرة موصوفة بالجملة بغير
 بغير لفظ فيلزم من الجمل من الصلة الى الموصوف كقولهم والتفوا يوتيا لا يجب
 نفس عن نفس شيئا اي لا يحزني فيه حزن الجار والمجرور كونه معلوما في
 التقديرين يكون كل طرفا بالكتساب الطرفية من المضاف اليه لان المضاف
 لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف بالجملة
 لكن المضاف اليه في الوجهين مصدرية بجملة والراء يتوهم ليس من الباب
 ليس من باب الظروف اللازمة للمضافة الى الجملة اذ هو على ما قررنا
 مضاف الى المفرد على الوجهين وانما توهم اضافته الى الجملة من حيث انه مضاف
 الى ما مصدر او موصوفة وما واحدا على الجملة على التقديرين فتوهم اشتراط
 من هذا الوجه وليس كذلك لان الجملة من صلتها وليس مضافا اليه لكل جملة
 على تقدير ان يكون كل ما كلمة مركبة متفككة من كل وما ولكن ان يقال ان كل ما
 بجملة كلمة مفردة مثل لما ويلزم كونه جملة بعدا فيكون من الظروف اللازمة
 للمضافة الى الجمل مثل لما فتقول كلما قلت قلت معناه كل زمان قلت قلت
 فيه فتكون معناه من لما بزيادة التكرار المأخوذة في وضعه ومنه اني والراء
 وهو اللان من البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقدرا مع قرب معناه من
 معناه لعل وعن والكاف ومنه ومنه يعني انه قد جاء اسماء مبنية على

الظروف

لفظ الحرف ومن نحو على فانه قد يكون اسما يدخل في فب الجمل عليه كقولهم
 في تنويع الحرف نوتشا من على فان لفظ لفظ على حرفا يجوز على الفرس و
 هو نظام وتقدرا اي الف على حرفا ولا يتدبر لها اصل من واو او يا هكذا
 الف على اسما مبنيا لا يتدبر لالفظها ايضا اصل والراء اشارة الى الحاق
 في شرح الكافية في باب حرف الجر حيث قال وكذلك الف على التي للفعلية
 اصلها عن واو والراء للاسم والحرف لا اصل لالنها فافترقا واما قال
 مع قرب معناه من معناه اي مع قرب معناه اسما من معناه حرفا ولم يترك
 مع ان معناه من معناه في ان كليهما من العلول لان الحرف مشروط في ولا لانه
 على معناه لانه ان الغرم والاسم لا يشترط في دلالة ذلك بل قد يشترط في
 استعماله ان يكون مع الفرف فلو قال مع ان معناه معناه لشم اتمها في
 المعن واشترط الدلالة باقتران الفرف في اصل الوضع متساويا فان فلذلك
 قال مع قرب معناه من معناه وكذلك عن فانه عن ايضا اسما نحو من عن
 يمين مرة واما في وقد يكون حرفا وهو لفظها وتقدرا بها واحدا
 معناه قريب من معناه لان فيها معنى المجاورة وان افرقا في اشتراط
 الدلالة بانضمام الغم اليه وكذا الكاف اسما نحو يعين عن كالمز والمتم
 فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقدرا ومعناه قريب من معناه لانها من
 الحاملة وكذا امد ومنه اذ قد يكونان اسمين مع اول المدة او ابتداء المدة
 على ما سبقت وقد يكونان حرفين ولفظها اسما مثل لفظها حرفا لفظا و
 تقدرا ومعناه بها قريب من معناه بها ومنه ان ومن الاول وهو اللان البناء
 كلمات حانها نظام الضبط اي لم ينف الضبط بها اي لم يكن اذ خالها
 تحت ضابط واحد فلا بد من عدة اي عدة تفصيلا ومنه الان ومنه اللان
 الذي مع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول التوملة بالالف واللام
 ومنه على بناءها على ما ذكرنا في التسمية اول ومنه اي اول شئ والراء
 ابقرة من لا يستعمل الان من غير الالف واللام بل وقعت في ابتداء
 الوضع مع الالف واللام وقال ومنه بناءا يعني ان الان لم يستعمل

منه اللان

اللام كان اللام في حرف الكلمة فلا يكون حرف تعريف ليس فيه لفظ
 حرف التعريف فقلد له تعريف بالحرف فهو متضمن للحرف والاسم اذا
 تضمن من الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا ارجع
 في تعريف اللام لفظا وهو في الحرف معرفة فاما ان يكون علما لجنس الزمان
 الجاهل لانه متضمن للام التعريف فذلك قال المصنف على ما ذكرناه
 على غير ما نحن عليه من بناء على الكسبيج اختلف في امس منهم
 يورث معرفة فيقول معنى الاسم المراك ومضى امسنا فعلى هذا
 لا يكون من الباب ومنه يشبه على الكسبيج معرفة وعلة بناء تعينه على
 الحرف التعريف كما ذكرنا في الاثر وفي عوض اي ومن الكلمات
 اللامزة للبناء فظ وعوض وبما للزمان الماضي والمستقبل على سبيل
 الاستقراء وهو من اللب اي يظ للزمان الماضي وعوض للزمان
 المستقبل يقال لا اقبله عوض واستحق عوض من عاصه يعوضه
 عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فمما وعوضا عنه
 وانما بنينا لتضمنها من لام التعريف لانها موضوعان لاستقراء
 الزمان فيما معرفتنا من حيث المعنى فيقتضيان اللام وقيل انما بنينا
 لتضمنها معنى من الدلالة على الاستقراء وقيل بنينا لتضمنها معنى المصنف
 اليه لكونه عوضا عما يقضي اي دهر الداهرين وكون قط مع
 المضى ولا يستعملان الا مع البس قال الشاعر وضيق لبان ندى
 نسا يا سيم داج عوض لا تنفك البس لما نقش عليه الخلق وقيل
 لمعنى بعد حاجت عيون كثيرة الى ضوءه في بناء بحرف شئت
 لمعزورين مصطلبا لها فبات على البار الندي والخلق وصيغ بار
 البس اي بات على هذه البار الجود والخلق لان الجود والخلق
 لا تفرق وضيق لبان اي ما احدهما احدهما واحدة على طرقت
 المثل وتباين اي حالها على انه لا يفرق احدهما صاحبه ما يفرق
 قل هو الراد اي حالها عند الراد وهذا صنيع القوي والارحم

الاسود

الاسود والذاجي الشدة السوداء وقيل هو الليل اي حاله ليل وقيل
 هو الرجم اي طالع الندي والخلق في الرجم قبل ولادة وقيل هو الدم وكل لان الراد اذ كانت
 واسم الخلق محمد العزيز وهو من بن بكرين وابل والبناء المكان المرسى شئت ان
 تفرق كل النسا لمعزورين اي من اصابها القدر وهو الراد وعوض من اسماء
 الدهر والحق انهما حالها يتفرقان اي اذا كان قلت البيت يدل على اسما وعوض
 في الضيق ولا يدل على انحصار الاستقراء فدمع ان طالع لفظ هذا لا يستدل
 به على انها لا يستعملان الا مع اللب ايضا هذا استدلال على عوض دون قط انه
 قال لا يستعملان قلت استدلال على ان يستعمل في الضيق واما ما انحصار ردة طالع
 اليا بالاستقراء فلا يدمع الاستدلال من ضمة الاستقراء وهو ظاهر واما
 قط فذكرنا ان لا يستعملان الا مع اللب ايضا هذا استدلال على عوض دون قط انه
 عوض لانه اقل في الاستعمال من قط فذكرنا ذلك وفيه لغات اما قط فبعض
 لغات فتح التالف مع طالع مستدرة ومنها على التتابع الفرة الفرة مثل
 مديا بهذا فعل اخر من مديا مديا وقط بنى الفات مخففة الطاء مضوية
 قط بالتتابع الفرة الفرة في المخففة ايضا واما عوض فبعض ايضا ومنه يربس ولا
 عطف على قط وعوض وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحرف كقط فخل
 الباقى عليه وفيها لغات مما تدل على الدال وسكون النون ولا يسكون الدال
 وحذف النون ولديهم الدال واللام في هذه اللغات متشابهة ومنها لادن فخ
 اللام وسكون الدال وسكون النون وفيها كذلك بحذف النون وقد سمي بها
 بالنون يسكونها وكونها آخرة امثل النون ولذلك اسم التشبيه بصفت
 بها الحرف غدوة جاذبة بخولدن غدوة من الاذكيتها واخر بعبية منصوص من
 المثل فالص من لادن غدوة مشبهة بعبارة رب زيدا وما ذكره من التشبيه بغيرها
 نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصا بها بغدوة فاما اختصا من غدوة بنصبها
 فليس من متضمن التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل هو للاستعمال المحض لانه اذا ورد
 ولحق فليس الظل ونقص اي انهم وانزوي وظل فالص اذ انقص والظلمة
 بنيتها يرجع الى التامة ومن وما الموصوفان عطف على لادن من تمامها شيئا

قوله الداهرين

الاول منزلة الجزء والثاني متضمن الحرف بهذا يقتضيه ظاهر كلامه وفي نظر
 لان قولك جاد عشر لانه ان الثاني منه متضمن حرف العطف فانك اذا قلت
 زيد جادى عشر او قلت عشر فلست تتقدم رائد واحد وعشرة او ثلث عشرة
 وهذا ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال ان اصل جادى احد عشر لان المراد به
 واحد من احد عشر لانه عشرة فحذف احد عشر من احد عشر متضمن لواحد العطف
 اذ الاصل واحد وعشرة فلما حذف احد عشر بقى تحت لوا والعطف باحدا
 الاصل بهذا وجه غير متضمن الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم وكذا جادى اخر
 الى التاسع عشر وجادى اسكان البناء اى من جادى عشر وان كان التام
 فتم لكونه مبنيا كاجد عشر وخمسة عشر لكن سكن البناء فحذف لا يستعمل الاصل
 الحركه على البناء واجادى من توال خمس حركات فيها موكا كالباء الواحدة كما
 فى ياقين عشر يسكنون البناء والاضا وودخول اللام فيها اى فى تحت الحرف
 لا يخلان بالبناء خلافا لما خفى فى الاضا فبقي عند الاخيرين موضع
 فى الاضا فاذا قلت خمسة عشر دون اللام لان الاضا تتوكل المضاف
 اليه لفظا ومعنى وحرف التعريف يؤثر فى المن لا ف كانت الاضا فى المن
 التاثير بقوله لا يخلان بالبناء جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضا
 واللام متعلقان عن شبه الحرف فكان جتما ان يوحى الارب لما دخلت
 فقال لا يخلان بالبناء من ان على البناء كون الاول منزلة الجزء والثاني
 متضمن الحرف العطف والموجب ان قايا ان سواء وجدت الاضا واللام او
 او لم يوجد وكذلك اى كالعشرة مع القيت فى ان اللام مبنيا بقوله وتو
 ل جميع بعض اى فى قيته قبح بامها متاقرين ومتقدمين من جادى
 وياض اى ملك عيش منى لانه من الجزء من الكلية وبعض يقتضيه لواحد العطف
 اذ التقدرو وتوفا فى حقيق ويض وتنته كنه كنه اى ميا كانه اى كنه من
 اللام وكنه من المنسب وكل واحد بك صا حيه ان يما وده ومجزة
 اى بول صوة ونجزة اى انكثت وتوسع فمن لم يبع اليها مجزة وقيل
 لقيته مجزة مجزة مجزة فيجوز الثالث اذ الوين كرم امرج كرم من لقيته

هذه هي الالف الجارية
 في قوله جادى عشر
 في قوله جادى عشر

فى لفظ الكتاب تناسل لانه يوم ان بناء صوة متعديان لانه لفظ اليها الثالث
 وهو جادى بيت بيت اى مينا متعديا الى بيت او ملحقا ببيت فالجزء الثالث
 منى لقيته للحرف وهو اللام او الى ووقع من اى من هذا ومن هذا
 ثالثا من يتقن للواو وانك صباح مساء اى صباحا ومساء وعوم يوم
 يوما ويوما وتفرقا استرا تفرقا استرا وبغرا اى متفرقا فى البلاد من شرق
 عليه ضيقه اى تقيت وتقيت وتفرق بالبحر بالبحر وسقط ومن يلقى
 التما وسدود مديراى شذرا ومذرا اى متفرقا من الشذرو وهو الشرق ومن
 التقدرو وهو الشرق ايضا واليم فى موز يدل من البناء وجمع جادى اى
 خذوا ومذرا اى منقطعين متفرقين من الخلف وهو القط ومن قولهم هو مذرا
 نيش التبر وغيره وترتو البلاد حيث بيت اى حيث ومينا من استجاء
 واستبث اى استجيت واستبث لان تقن الثاني لى الحرف ظاهر بهذا
 على البناء قوله وتوفا فى حقيق بعض الى آخر ومنه جادى فى لغة المبنى
 هو مينا لانه كانه فى الاصل بالعطف حيث استعمل مينا لما قاله ما عرفت
 جديته قوله فى لغة المبنى هو مينا احرار عن خزما على مثال قرطاس فانه
 معرب مطلقا وعن خازبا زينة الاول وهم الثاني فانه يعطى فى مثال الاول
 واعراب الثاني وعن خازبا زينة الاول وهم الثاني اما كنه الاول
 فلا البناء الساكنين واما كنه الثاني فليكنه يعطى وعن خازبا زينة الاول
 وكنه الثاني فانه مضاف كما يقول يعطى بالتقنين فمن اضاف وعن خاز
 با زينة فانه معرب غير معرب فالمبنى من اللغات هو خازبا زينة كنهها
 وخازبا زينة فاجزا مبنيا فى مدين المالكين ويحل المصنف لى
 خازبا زينة وجمعا وهو كانه فى الاصل بالعطف لانهما وجد مبنين ولا على
 لى الثاني الا تقية للحرف ولا تقية للحرف مينا فقال هو ملحق
 باعرف التقى فقه حقيقة كنه عشر فتولد منه اى وما بين فيه الحرف ان
 ومنه العايات اى من التميم الثاني وهو جادى بناء عارض العايات وهو
 ماصل البناء فيه ان ينفق بمضا فام يزل المضاف اليه لفظا لانه هذا

الطبع

هذه هي الالف الجارية
 في قوله جادى عشر
 في قوله جادى عشر

هذه هي الالف الجارية
 في قوله جادى عشر
 في قوله جادى عشر

وج

اشارة الى علتها فان قولك من قبل من كان قطع عن الاضافة وهو ما
هو محتاج الى جوه آخر فيكون مثابها لثبوت في احتياج الى العطف فان كان
سواء كان ظرفا لثبوت من قبل ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقية
الجهاب نحو من وسواء وقدام وخلف ومعلقة اول ودون ومن على وفيه
ان كل لغات ومن من ضال ومن غلابة ومن غلابة بالركامات الثلث على
الواو وكلها بمن واحد او غرطت اي سواء كان ظرفا او ظرفا لثبوت
لا غير وليس غرطت وكل بمن جسا اى الالة اي الا ان كل من القسم الاول
وهو ما لم يتاوه ومنه اي ومن القسم الثاني وهو ما يتاوه عارض ما اضيف
الى باء المكمم حين يري بياوه احر ارض القول الاخر وهو ان المضاف
باء المكمم مبروت ومنه اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى الفعل نحو هذا يوم
ينفع ونظايره تسمى علتها بها لان الاضافة الى الفعل توجب كسها السواء
للمضاف اذ الجملة من حيث هي حلة لا اعراب لها واذا كان ما يضاف على
اخر من اسماء الزمان فمن يتيه كسها ويخبره في كل جناس فان بعضه
يؤثر وقول من عذاب يومه يوم ومعلقة اي ومثل ما يضاف الى اذ
في البناء مثل ما وعر من ما وان من ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية
كقولك قيامك مثل قيام زيد او يضاف الى ان المصدرية نحو قيامك مثل
ان قام زيد وكذا الفاعل اذا اضيف الى ما وان كقولك قيامك في ما قام زيد
وغير ان نطقت في قوله لم ينع الثوب منه غير ان نطقت جماعة في غصون
ذات او قال وانما من غير ومثل تشبها لهما بالظروف المضافة الى الفعل لان ما
وان يستلزم ان الجملة تشبها بما اضيف الى اذ بن ايضا ما اشبه الظروف
والكوفيين اجاروا بناء غير عن الاطلاق اي سواء اضيف الى محقق نحو
نفعني غير قيام زيد او الى غيره كقوله ان قام لانه بمن الا فالحق في البناء
اي ومن العارض بان من الثاني ومنه اي ومن القسم الثاني ما يتيه
من المنق بل نحو لا رجل ومنه اي ومن القسم الثاني ايضا لآل او ان
قوله طلبوا ضللتا ولات او ان فاجبتا ان ليس حين بياه بمن لم يجعل

هذا هو الوجه في
الوجه في قوله
من قبل من كان

هذا هو الوجه في
الوجه في قوله

جرب من لا المشابهة بليس زيدت عليها ناء التانيث كما زيدت على زيدت
وخص بالرجوع الى الاجيان هذا المذهب الجليل وسنورد بعد ذلك
انها نافية للخص زيدت عليها ناء وحقت بفتح الاجيان وانما كسر او
ان تشبها لهما باه في قوله تبيك عن ظلامك ام غر وباعية وانما كسر او
ان زمان قطع عن المضاف اليه وغوص التثنية لان الاصل ولات
او ان ضل هذا عند من لم يجعل لآل جرب في قاما من جلد جرب في قاما
مجرور وجرب اي طلبوا ضللتا وليس لان او ان ضل فاجبتا ان ليس
الحين وجمع او ان كزمان واذا منه هذا ما بين من التثنية من استوفينا
القسم المين من الاسماء وما عداه مبروت وهو ان المبروت على نوعين
الاسم المفعول والعلة المصارع والاول وهو الاسم المفعول اما ان يكون
حركات الاعراب مع التثنية ويستعمل المنع من من شاة ان استوفينا
ان يستوفينا بالفعل ليدخل المرفع باللام فيه ولا يستوفيا مع التثنية
من ان لا ياتي بالركامات ولا يوجد فيه التثنية وليس المراد ان لا يوجد فيه
هذا المجموع وهو الحركات والتثنية فان استغناء قد يكون بانتفاء الحركات
مع وجود التثنية فيه وهو مرفع اذ قطعاً ويكون بالفتح في اي من
مال الهمزة اذا قلت ررت باحد فخر المنع مبرور ولكن في قوله
الكسر على ايدل عن الكسر فيفتح في مضاف ولا مرفوع باللام حال من غير
يكون ان يكون مفتوحا حال كونه في مضاف ولا مرفوع باللام فاذا كان
او عرف باللام فلا يكون مفتوحا حال كونه في مضاف ولا مرفوع باللام
ما حركه وبالفاء وانما دخله الكسر في حال الاضافة والتثنية باللام
لان امتناع الكسرة كان بسبب ذهاب التثنية للعطف وبهذه النسخ
ذهاب التثنية للعطف بل باللام والاضافة في ال موجب منع الكسرة
الكسر وانما كان بفتح لان المراد من التثنية ثبوت الثمان وهو كونه كاسم
بحيث لا يشبه الفعل وفي المنع هو ما يشبه الفعل فبها تنافي خلاف
الكسر فان منهزمه لا ياتي في غير المنع بل يتيه الكسر ذهاب التثنية للعطف

الاستوفاء
فراهم

المعنى

هذا هو الوجه في
الوجه في قوله

ولذلك اذا اضطررنا الى ادخال التنوين اعاد الكسر ولولم يكن
 تبعاً لما اعاده لان الكسر والفتح سولوا في الشعر بعد دخول التنوين و
 يسمى في المنصرف اسم يسمى هذا النوع الذي لا يستوفى في الحركات التنوين
 في المنصرف واسباب من الحرف عشرة المشهورات منها تسعة وهذا
 المنصرف الف اللاحق نحو ارجى اذا سمي برفاءه في منصرف للعلمية والف
 اللاحق المشابه لالف التانيث فعدة سببا آخر فكان عشرة وهذا
 يتوقف على ورود اللفظ بعد التسمية في منصرف فان من لا يعرف الف
 اللاحق ولا بعدة شيئاً يمنع ذلك فانه ليس فيه الا سبب واحد
 ان الاسباب التنوين والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف
 والمج والتركيب والتج والالف والتنوين المضارعان لالف التانيث
 واللف اللاحق وسبب كل واحد ما يتعلق به من الشرط ومن اجمع
 في الاسم ان كان منها او واحد يقدم مقامها كالج والحق التانيث يسمى
 وزن اللفظ ادنى جازة لانه عطف واحداً على اثنين فالمتقدم من اجزائه
 في الاسم يختص واحد الا ان يقول هذا الواحد في الاثنين فكذلك اطلاق
 وحيد في ذكر الاجتماع معه وهو مكلف وانما اعر التانيث لان الاصل في
 الاسم الحرف وانما من حيث اتمته الفعل فاعية التانيثان تعوية لجهة
 المشابهة لتمكن له معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف والقوة
 والباب الاستغناء فالقوة شرط ان لا يكون بحرف ولا اضافاً وانما
 اشترط ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللفظ
 والاضافة تدخل الممتنع من التعريف في حكم الحرف فلا يكونا مانعاً
 من الحرف ولا يلزم المفعول ولا العلم للزوم لبايها هذا جواب عن سوال
 معذور فان المفعول والمفعول تعريفهما نفس الحرف ولا باضافة فينبغي ان
 يكون معزاً في من الحرف فاجاب بايها لانه لا مانع للبناء ومن الحرف
 فرع الاعراب فاذ لم نوحوا الاعراب لم يأت بحيث من الحرف وعذبه
 وانما قال بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللفظ والميم ونحوها

التعريف

الذي وايضا والذي اعراب من الهمزات ان كان مصافاً كات واية فانه
 يقال انهم وانهم فلما اسكال في انه لا يعبر تنوينه لانه جعل بالاضافة
 التنوين الاضافي غير معز في من الحرف وان كان معزداً في وان لم يكن
 مصافاً لانه في مثله قوله ان كان مصافاً فقد قبل بغيره ولا اسكال ايضاً
 ان يكون منصرفاً بل اسكال لعدم وجود السببين وقيل يعزبه ومن حرف
 موزنة لان الضميمة كانتا موضوعاً للتانيث وان كان بالتانيث في ال
 يعزبه ان نحو اى واية موزنة اما ان تنصرف لعدم وجود الضميمة والماية
 مقبل فيمنع من تنصرف والتانيث فكان موضوع سؤال وهو ان يقال
 يثبت ان منها تنويناً وتانيثاً لكن لا يثبت بالتاء والتانيث بالتاء وطه
 العلمية وهو غير علم فكان ينبغي ان لا يثبت تانيثه بالتاء فاجاب بان الحرف
 لزوم التانيث والكروم يكون لظرف ان احدهما العلمية والتانيث كقولهم
 كانتا موضوعاً للتانيث فكانت وجوز لزوم التانيث باعينا والوضعية كما في
 العلمية واعز لزوم وان كان بالتاء لان التاء جنيده كالجزء من الكلمة
 فالعلمية هو التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي لئلا يثبت فيه العلمية و
 قيل لا يسوغ حذف تنوينه لانه موقوف وسطاً معذراً كان في حكم المتساقط
 مثلي وهذا قول الاخفش هذا مقابل لقوله الاول القابل بغيره ومن حرف
 موزنة فان هذه ليست التنوين اذ يقول اية صاحبك بلا تنوين وهذا العلم
 يقول موزنة من النوع من الحرف لكن لم يثبت حذف تنوينه مع انه موزن في نفسه
 لانه وقع التنوين وسطاً في التقدير فكانت تسمى هم التنوين كما سمي في مكانه
 لا يثبت من التنوين فقول وسطاً معذوراً في غير موزنة في التقدير مضياً
 فالعلمية الواقعة اذ الظاهر ان كانه ليس على الاطلاق وسطاً تقديراً اذ هو
 وجنيده يلزم احد الاخرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة حتى يكون التنوين
 وسطاً وهو في سبيل ما لان تقدير المضاف اليه فيكون التنوين اذ هو لا
 وسطاً بخلاف غير ممكن فان التنوين فيه وسطاً ظاهر او فيه بغيره لانها
 موزنة ومعز من الحرف فانك اذا قلت اية صاحبك بلا تنوين فكذلك قلت

بغير الحركات

اية امراته صاجبتك لمكون في القدر مضاف الى تكره فيكون تكره وانما
 اذا قدرتها ايضا في الوجود وموان يتقدم ذكر نساء ثم قلت اية
 صاجبتك ان ايتهم فصل انها مؤن ولاصل انها مؤن من التكره جنيته
 لوجهين احدهما انها مضافه والثاني عدم شرط اعتبار التأني وهو قوله
 فاجد الاخر من لازم اما فيه فبأن قدر مضافا الى تكره او منه عدم
 ان قدر مضافا الى معرفة وقد ذكره في التعليق واما اجمعيه فيحصل بان
 التاكيد اصلا فالوصفه مقدره فيه ولا اثر للتعريف لانه بالاصافه قد
 ومنه بجمله اصلا فلا استحالة في ان اجمعيه من غير انما في اختلاف في
 فعلا لاجتماع تعريف بان التاكيد اصل موصوفه للعلمية فبذلك
 التاكيد ووزن الفعل قال اجتمع للتعريف التاكيد في اصلا في
 مرفه للوصفيه المقدره ووزن الفعل لان اجمعيه من الاجتماع فهو
 الاصل وصف كاجز اذ هو متعلق بالتاكيد لا بالانحراف على موصوفه لفظا
 كما يحوي الا على موصوفه فذلك قال فالوصفه مقدره فيه قوله ولا اثر
 للتعريف جواب عن سؤال مقدر وموان بعضه قال هو مؤن لان القدر
 اجمعيه نحو كلمه فاجاب بان هذا القدر مضافا بالاضافه والتعريف الاضافه في
 معتبره لتسبب شرطه وزن الفعل والوصف المقدر فالقوله لفظا في العلميه
 يعني ان التعريف قد يكون بالجر وقد يكون بالعلميه وقد يكون في التاكيد وقد
 يبين ان التعريف بالجر والاضافه لا يميز وكذا في المقدمات من المقدم والمبني
 وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اوجب من الكيفيات مختلف فيكم كاسبق فالله
 يقطع ما عتقاه من انواع التعريف هي العلميه واما ما عداها فاما ان لا يميز
 اصلا او يميزه لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهي العلميه يكون الاسم
 معلقا على شيء بعينه غير متناول ما استعمله انما قال معلقا ولم يقل موضوعا
 ليشمل الاعلام العاليه كالجواهر والصنعت فانها ليست موضوعين في الاصل لشيء
 معين ولكنها صاير علميه بعلميه الاستعمال غير متناول الظاهر ان غير متناول
 يكونه جزا بعد ان يكون الاسم معلقا في متناول ولا يكون مجرورا صفة

واما اجمعيه

التعريف
 بـ
 بـ
 بـ
 بـ
 بـ

لان التأني وعدم التأني من عوارض الاسم لا المدلول فله بعينه منه
 لشيء اي من معين والمراد بالتعيين الاسم من الشخص فيدخل تحت التعريف
 كلها فاجز ما سوى العلم بقوله في متناول ما استعمله واجر زبده بعينه
 من الكبريات فان مدلولها غير معين بالوصف الشخصي كان لفظي او مجس
 عينيا كاسماء او من جنس كاسماء او من رتبة كاسماء او من رتبة كاسماء
 لانواع العلم اي العلم قد يكون لشخص كعلمه وكنس وعلم الجنس اما ان يكون
 عينيا كاسماء للاسما واسم من واسم الموصوفه الى اسم الحدث كسباجان فانه
 اسم للتعيين ورويه فانه علم لشيء الكلمة والاسم الوقت كذره وكبره فانها
 علمان لعدوه يومك وكبره ولذلك امتنع من التعريف العلميه والتاخير في
 الجنس مشكل من اصلا لان مدلوله غير متعين وعاء الجواب انه واحد اسماء
 فيها احكام العلميه فقدرها فيها العلميه لغزورة لكل الاحكام كالعدل في
 اسماه ونعت مبتدأ وذو الحال وفيه من غير واسم عنه الاسم والاضافه
 وهذه كلها تتقدم في تدبر العلميه فيها فبذلك علميه بتدبره اي علم العلميه
 من الاسماء سماء اذا الطابق على المقدر من الاسماء فانما يطلق لانه مؤن
 لانه يكون موضوعا للمحقيقه المعقوله والحقيقه موجوده في العز وسماء العز
 والاه على مجروره معدوده في الاعلام على راي مجرسيه ضعف علميه فبذلك
 مبتدأ فلا بد من تدبر التعريف فيه ولا تدبر فيه الا العلميه فجعلت علميه
 العدد المخصوص فلذلك كان غير منصرف قوله على مجروره اي على مجروره العدد
 على راي اشياء الى ما ذكر الشيخ ابن الحاجب وهو انه قد وقع في بعض نسخ
 النسخ فالتاويل في الاعلا دسنة صنعت ثلثه فقدر علميه كما تنبأه قال ما عدا
 ان عدا في اسماء الاعلام ضعيف اذ يورد الى ان يكون اسماء الاحكام
 كلها اعلاما اذا جعلت مبتدأ والتاويل المذكور وكذا الاشياء التي تورد
 اي وكذا الاشياء التي تورد بها معدوده ايضا في الاعلام كاسماء العدد
 نحو اتموكل الفعل علم لكل ما يوزن به نحو اجمعيه واسمويه وايضا وغير ذلك الا
 ان فيها موصيلا لا رعا ما يستعمل فيها من كل الاشياء وزا لافعال

المؤن

اسماء العدد

في
 في
 في
 في
 في

خاصة حكم ما مثل به اس حكمه حكم موزونة كما اذا قلت استعمل حكم كذا
 فلما لفظ استعمل حكم موزونة نحو استخرج فلما ان موزونة مبني على الشدة
 كذلك استعمل وبما مثل به ١٢ ايضا اي لزم الافعال بالسنن وزنا للاسما
 او للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو
 كاسماء من مال الجنس وزنه بالافعال فهو ينقسم قسمين احدهما ان يكون موضوعا
 لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لاسم الجنس بعينه بل الجنس ما يحل
 موزونا به كالعطشان وسكران وفيهما فلفظ فعلان علم جنس كاسماء الا
 ان شلر فلفظ لا يكون على كسما بالاعلام المنكرة فلهذا الموضع
 ما يوزن به حكم نفسه في العلم ويزن ان كان فيه سيمان فعلان
 حكمه ثم قد ولا حكمه ثم قد نحو فعلان الذي موزونة فعلا لا يمتنع او فعلان
 موزونة فعلا يمتنع بمثل مثال لما وجد فيه سبب منع العلم فتقول فعلان
 مبتدأ والذي موزونة فعل صفة ولا يمتنع فيه وكذا فعلان مبتدأ والذي
 موزونة فعلا صفة وبنوعه فانه فلفظ فعلان في الموضعين فيمنع لان
 فيه العلمية والالف والنون فلحكم نفسه لاجل موزونة او موزونة في الاول
 فيمنع وبسبب كسران وموزونة في الثاني فيمنع وبسبب كسران فلهذا حكمه
 لاجل موزونة وبما والذيل على علمه فعلان في الموضعين كونه مبتدأ وهو موزون
 بالذي او كل فعل اذا كان صفة لا يمتنع بمثل مثال الذي لاجل نفسه في العلم
 وكان ما قبله وهو فعلان مثلا لما حكم نفسه في بول العلم وانما كان افعلا
 قولنا كل فعل منم فالانه مكره مدخول كل عليه فلم يوجد سبب منع العلم فذكر
 انهم ف الموضع لجنس ما يوزن به قسمان فيمنع فلفظ فعلان في المثال المذكور
 ومنع فلفظ في قولنا كل فعل والاي وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن
 به بمثل مثله لقوله فان كان موضوعا فلفظ فعلان ان كان كناية عن موزونة وان
 لم يكن اي وان لم يكن كناية عن موزونة كان موزونة مذكورا موزون ما يكون
 لجنس ما يوزن به فليسان احدهما ما يكون كناية عن موزونة والثاني ما لا يكون
 كناية عن موزونة فلهذا حكم المثال اي حكم موزونة كما يقول هو الفاعل اي الذي

كناية عن موزونة

فلفظ الفاعل لجنس موزون عا لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الزان محتيا
 ولا تسمى عنه اسمها باللفظ الزان ويقول المثنى كان فعلة لم قلنا هو كناية
 ديار بكر ولم يخلع ولم يصب برهني احب سمعت الدولة المشاهة قوله ولم يخلع
 بل فلفظ استعمل ما لها لكونها مذكورة بل كمن يتعلم فلفظ فعلة حكمه موزونة
 موزونة مثنى من العلم للعلمية والثاني فلفظ فعلة مثنى والعلم الثاني هو
 قوله وان لم يكن كناية عن موزونة وجنيد يكون موزونة مذكورا مذكورا على ما هو
 مستعمل النماء وهو محتمل في ان حكم نفسه او حكم موزونة فذلك قال وهو ان
 هذا الذي كناية عن موزونة وذكر موزونة مذكورة بالاول وهو ما حكم
 نفسه على احد المذهبين وبالثاني من وهو يلحق بالثاني وهو ما حكم موزونة
 لاجل نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني من الذي ليس كناية وذكر موزونة
 معه فلفظ مذهبها ان احدهما ان حكم موزونة والثاني ان حكمه نفسه قوله ولا
 كالمثل اذ هو الموزون وكان الاول ان تقول حكم المثل بل لان الموزون
 هو المثل كما ذكره في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونة وبما ان المثال هو
 الموزون وعلى المذهبين يقول وزن فلفظ فعلة موزون اما على الاول اي
 على المذهب الاول وهو ما حكمه نفسه فلفظ العلم اي يكون فيمنع على الاول
 فلفظ م قد نظر الى حكمه نفسه ومنع م قد للعلمية والثاني فلفظ وبما على الثاني وهو
 لاجل موزونة فلفظ اي موزون من يكون ايضا فيمنع كما ان موزونة
 وسو فلفظ فيمنع وعلمه اي عكس المثال المذكور في انه فيمنع فلفظ
 على وزن فاعلا مضافا على التماس من لفظ مضافا على لفظ من موزونة على المذهبين
 اما على المذهب الثاني فيمنع لاجل موزونة فلفظ لان موزونة وهو مضاف
 فيه التماس وبما على الاول وهو ان لاجل نفسه فلفظ التماس لانه دون
 لا طراوه في المثال من على الاول كان حجة ان لا يمتنع لان في مضافا على العلمية
 والثاني فلفظ فيمنع مضافا من العلم فاعلم ان التماس بان التماس في المثال
 الونين من كناية مضافا في آخره بان سكونه فيمنع ان يكون في آخر
 مضافا ايضا بان سكونه فلفظ التماس بين الونين في جميع الارجاء

موزونة

وليس متوهم للتمكن من وجوب حرف الكثرة لقوله لا لفرادة في المثال على قوله
 فالشئون كلها سلة ان لنا اعم الماهيات في هذا الشئون ايضا لان هذا الشئون
 مطرد في جميع صور المثال اي الموزون فذلك روي الماهيات فيها فان قلت
 كان يفيق ان شئون ايضا كما توفى مناهة لهما بل موزونة ايضا وهو اصح
 الشئون في مناهة انما دخل لفرادة في صورة موزونة وهو متضاد او مناهة
 لم يفيق من وزنه الا منصف فاختلاف الفعل فان موزونة قد يكون منصف فاف
 كما يصح وقد يكون غير منصف كما علم ونحوه اذا شئ بر فالشئون في الفعل في مطرد
 جميع صور موزونة وفي مناهة الشئون مطرد في جميع صور موزونة او صور
 كلها منصف وظهر الخلاف في قولهم وزن اصح الفعل او الفعل بالشئون من اذا
 قلت وزن اصح الفعل فافعل حكمه اما ان يكون حكم منصف فيكون ملا شئون لا في صيد
 فعل لا ملا يكون في شئون وان كان حكم موزونة وهو اصح كان منصف
 ان موزونة متوهم والتايب قد يكون بالتاء لفظا وشروط العلمية سواء في
 والموت كفاية اي التايب قد يكون بالتاء وقد يكون بالالف اما الذي بالتاء
 قد يكون التاء لفظا وقد يكون تذكرا اما الذي في التاء لفظا فشرط العلمية
 للعلم التاء اذ لو لم يكن على كذا ربه لم يكن التاء فيه لانه اذ غلبت وحيث علم
 العلمية ليكون التاء لازما فيكون القول وهذه مستغلة اذ لو لم يعرف العلمية
 لكان حق ضاربه ان يكون متوهم من العلم لوجود التايب والحدس ان اذا
 وجد التاء مع العلمية في اسم احتسب من العلم سواء كان الموت كفاية او لا
 كفاية ولو مثل مطرد كان اذ لا لفرادة فاما ما مضاه ولفظ متوهم لفظا
 وكان التمثل بالمدرك اول وكان حجة ان يثل بها ويقول كذا لفظا او تذكرا
 فيما جاوز التلاشي وشروط العلمية ايضا لشماد وزيف وان كانا بالرجلين
 ما لا يكون التاء في لفظا بل يكون تذكرا فاما ان يكون فيما جاوز التلاشي او
 في التلاشي فان كان فيما جاوز التلاشي فشرط العلمية ايضا كسعاد وزيف واما
 لرجلين معي اذا شئ رجل بزييت اوسبعا فهو غير منصف وان فالتايب
 المعنوي لقيام الحرف الرابع فام حكام التاء فكذا ههنا اوفي تلامي يترك الاوسط

التايب

وشروط ذلك اي مع كونه لموت العج في اللغة العليا من خود غزو وشدة
 اشياء امة منصف في اللغة النصف لان سكوت الاوسط قابل اخر السنين
 بين الاصب واجر فهو منصف فاختلاف ما اذا كان منها العج كما وجودها
 من منصف فانها متعاقبان من العلم لان سكوت الاوسط وان قابل اخر السنين
 فيمن سببان اخر ان لان في مناهة اسباب العلمية والتايب والحيث
 قلت جاز ان قابل سكوت الاوسط العلمية فاذا زالت زال احسب العلم
 ايضا لانها مشروطان بالعلمية فاجواب انه اذا قابل العلمية استقطت بالعلمية
 في منصف العلم لا وجود العلمية والمعلم في تايير العج والتايب وجود العلمية
 لا كونها ممتدة في منصف العلم فسكون الاوسط فيسقط تايير العلمية لا وجودها
 وشروط التايب والعج وجود العلمية لا تايير في قول في اللغة العليا ان اما
 شئ ما العج في اللغة النصف فاما في اللغة الاخرى وهي التايب في منصف
 عند فلا يشترط فيه العج ولا نظر الى متا ومه السكون بل ينع وجود السنين
 ان يكون متوقفا عما يغلب في اسماء الذكور للفرق بين استثناء من الظاهر
 ساكن الاوسط فانه يشترط فيه العج اما ان يكون متوقفا فانه لا
 يشترط فيه العج نحو زيد فانه يغلب في اسماء الذكور فاذا شئ بر موت فقد
 قدل عن حصة التذكير الى فعل التايب فالحجة لكونه ملابسا ساكن الاوسط فابها
 وعارضا هذا التمثل فيمن السنين فيمن العلم من انما اعني تايير التايب
 سكوت الاوسط فيمن السنين فيمن العلم بهذا التمثل الحاصل من العدول
 فاما موهبة من تسمية الذكور بغير العج وقوله للفرق اي انما اعني تايير العج
 فيها هو متوقفا عما يغلب في اسماء الذكور دون ما لم يكن غالبا فيها للفرق بين
 المتقول عن التايب في الذكور وبين المتقول عما هو ليس غالبا فيها لفرق
 مثال لما وجد فيه العج مع سكوت الاوسط ولقد اعني امة هذا حال لما يغلب
 تسمية الذكور فانه اذا شئ بر امة يكون غير منصف وان وجد فيه سكوت
 الاوسط لمحا رضة تثل العدول عن التايب سكوت الاوسط فيمن السنين
 هو العلمية والتايب فيمن العلم واما ما مضاه ففها اي في اللغة العليا

فيمن السنين
 فيمن العلم

لغز ان الشرا وهو العرفية وم السكون فيه احد السنين فلذلك انهم
 عرفات لما ان ما ليست للثانيات واحتضا حيا بح الموت باين لغز
 التاء معرف قدم العلم وعرفات مبتداء ومنصرفه من ان عرفات
 منصرف لانه لم يوجد في الا العلمية وانما تانيها في غير اولها كان التاء
 والتاء اما ان يكون لغزا او قدرا اما اللغز في معتد به لان ما ليست
 للثانيات ولذلك لا يتقلب في الوقف واما قدرا فانه انما قدرا التاء اذا
 لم يوجد في لغز وعرفات مخصوص بح الموت وما يكون بح الموت لا يمكن
 قدرا التاء في كسلا فلهذا ذكره وقد نظر لان جميع الموت بالالف
 والتاء لا قدرا في التاء اما ان لم يكن جمعا فلا سلم انه قدرا التاء و
 ثم قد ذكر في عرفات وعرفه سواء في التسمية فبدل على ان ليس بح الموت
 وقد يكون بالالف قسم لقوله في اول الثاني قد يكون بالتاء معصورة
 ومعدودة كسرى ومجرأة وانما للزومها وبناء الكلمة عليها تلت منزلة
 السنين من انما كانت الف الف مقام السنين لان في ثانيا ولزوم
 ثانيا فكانت تانيان وقوله وبناء الكلمة عليها فغير لمس اللزوم فان التاء
 لم يكن الكلمة عليها ليس جوة الكلمة في اصل وضها بل نظرا ونزول
 بخلاف نحو يسمي فان الكلمة ثبتت على الف لا يتقلب عنها في لازم فان
 قلت انما يقوم مقام السنين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم تعد لزوم
 سببا قلت لم يقل في سببا بل قال تزلت منزلة السنين ومهما كان
 الثاني سبب واما لزوم الثاني فغير لانه سبب لانه في ايضا او الاصل
 ان لا يلزم الثاني الكلمة حيث لم كان فرعيا واللزوم لكونه فرعيا
 علم اللزوم سببا في الاسباب التي اخرجت لكون كل واحد منهما فرعيا
 فان قلت ما الثاني بالتاء اذا وجد مع العلمية قبل ان يلزم الثاني فخطا
 للكسائي فان الكسائي رأى المحذف اقرب مكان ينبغي ان يقال نحو فاعلى
 فيه ثلثة اسباب العلمية والثاني ولزوم الثاني لكونه علم طلب الجواب
 عنه من وجهين احدهما انه لم يغير اللزوم في التاء لكونه مستثنى عنه لوجود

كاشفة

السنين وهو العلمية والثاني فلم يحج الى قدرا للزوم بخلاف الثاني
 والثاني ان المعبر في الف الثاني لزوم بناء الكلمة عليها اي لزوم لانتك
 بحال ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذه التاء اذ لو حدثت العلمية لا تنقل اللزوم
 بخلاف الثاني الثاني فان لزوم حاصل بالوضع لا بالبناء ام ان يغير اليه
 لذلك لم يقع المصنف على قوله للزومها بل بنى الكلمة عليها فلهذا
 من اللزوم وكونه من الكلمة يخرج بالزوم ما قد التاء من غير علمه وخرج بناء
 الكلمة عليها لزوم التاء مع العلمية واما وزن الفعل فغير ان يكون مختصا بفعل
 لشدة لان هذا الوزن لا يوجد في الاسماء الامم لا القدرا اسم موضع وجميع
 اسم بقل او جمعا للعلمية كسبب اسم موضع بالشم وبقال هو اسم مدينة ثبت
 المقدس بالثانية او اخرجت كسرة وكسرى الفعل ان شئت لا يغير للوزن
 الفعل وقد وجد المصنف تمسبا للعلمية فغير نظرا او يكون اوزنة لزيادة
 اي لزيادة الفعل بوزن كاسر هذا قسم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن
 الفعل لغيره الا انما احتضا به بالنقل او يكون لغيره من زوايد الالف المضادة
 في اوله وانما قال به في اخره ان يعل فان اوله زيادة من زوايد الفعل
 قابل للتاء ولذلك يغير وهذا التاء يخرج الوزن الى وزن الاسماء فينبغي
 عن شدة الفعل فلذلك اشترط عليها والمراد بقوله به ان لا يكون قابلا للتاء
 كاسر اذ لا يقبل التاء لان لا يوجد فيه تاء فان ارتقا لا يوجد فيه التاء ومنه
 لانه قابل للتاء وهذا الاول من قولهم او جلية لما يلزم عليه من المستحقا لولا
 الوزن في الفعل التزم في الاسم على اي الكثرة في الفعل معززة يعني ذلك بعضه
 يدل قوله او يكون اوله زيادة او يتقلب ذلك الوزن في الافعال وعرفه ان
 نحو فعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله او يكون اوله زيادة على
 تلك العبارة لوجس اجزا انه يلزم على تلك العبارة ان يكون المستحقا في
 منصرف لان بعضا على في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يحج
 الا حركات معدودة ككاسر ووافر وكسرا وباب فاعل فاعل على من علم
 اكثر من ان يحق وانما ان اكثر في الفعل في الاسم من غير فعل ككاسر

واما قدرا الفعل

يخرج

في الافعال منصوبة او مفعول
 من فعل الفعل ووزنه
 من فعل المنفصل وقد
 كسرت الفعل
 هو

في الافعال
 في الافعال
 في الافعال

أجل وأجل وغير ذلك هذا ذكره وفيه نظر لأن الفعل في الأفعال قد يكون
كاعلمنا وهو من باب فعل كسور العين وفعل مفتوح العين وقد في البيت
كما خرجته وللنقل من واحد إلى اثنين كما كتبت بالآلة وقد في التثنية كما كتبت وقد
بجئ للصيغة كما عدا الجهر وعلى الجملة فالنقل من باب الفعل التثنية وقد
هذه الأبواب في الفعل المنقل من غير معارضة إلا الأسماء فالنقل في الأفعال
أكثر من الفعل في الأسماء وهو ظاهر في الاسم قد يكون منقولاً عن الفعل كما في
عن التثنية العرف أن كان الورد ما ذكره كغلب وشكر واللام في كغلب
أوضح التثنية كما هو نحو قوله ثبت أحوالي بن يزيد علينا لهم قد يعني أن
الفعل إذا نقل عنه وصح فاما أن يكون مجرداً عن التثنية أو عن العرف فان كان
مجرداً عن التثنية فاما أن يكون على الوزن المعنى في وزن الفعل وهو الوزن
أولاً في أوله زائد من الزوائد الأربع كغلب وشكر فانه من غير كذا ذكرنا
للعلية ووزن الفعل واما أن لا يكون على الوزن المعنى في من العرف فمجرد
وقرب ونحوهما يقال كغلب الرجل إذا حش شيئاً متفاداً فلهذا وهذا التثنية
منه في عند كسور والآخرين وخالف فيه عيسى بن عمر فقد شكك بقوله انما
جلا وطلما الشايات ان جلا اسم علم فلو لم يعرفه وزن الفعل لكان من غير
وقد جاء في من غير كونه في البيت فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقاً
واجاب عنه صبيحون بان جلا فيه من وهو من باب جلا به الجمل كقول ابن زيد
ويجئنا في الفعل مجرداً عن التثنية وأجيباً أيضاً بان جلا في البيت في علم بل هو
على تعلية فالنقل من انما في رجل جلا الامور وكشها ثم حذف الموصوف و
اقبعت الصفة متبادراً مع التثنية وجئنا قد ان يجرى كما هو الحال مع التثنية
باقيا على جلبيته كما في البيت وهو ثبت أحوالي بن يزيد فان يزيد قد يكون
بلا ضم كقول يزيد المال وقد يكون مع التثنية كالمال يزيد فالبيت من المنقول
مع التثنية واللا قبل من يزيد بالفتح الدال لانه من من غير جليل للعلية ووزن
الفعل فظهر دليل على انه جليل عليه وثبت له ثلثان متافعل او كما آتت مقام
الناعل وهو التثنية المتكلم وتأتيها احوالي بن يزيد عطف بياناً للفعل و

من كلامه
عنه النقل
ظلمه

والثالث لهم فبدأوا بواجب وقول ظلم منقول لالفعل المراد من الجمل
ان يقدون ويصيحون للظلم او يثبت على الحال انما ظلمت واما العدل فهو
ان يذكر لفظ ورواؤه هكذا وقد وسوغ تام لأن كونه لسان وقلته يصدق
عليه انه ذكر لفظ ورواؤه من الأعلام وكذا في الكليات يجوز كلف ورواؤه
كذا قوله قد ضرب بمن ضارب او من ضرب قد ذكر لفظ ورواؤه وقد قيل
عليه ان على العدل دليل من العرف هذا هو العدل المستحق للتحقيق وقد
لا يستدل بالآلة ان لا يفتح العرف وهو المستحق بالعدل التقديري كقول
ما سألني عن الاول ان من العدل المحقق ايجاد وموجد وأشا ومن وثقت
ومثلت ورياع ومن العشر ومعه فانك اذا قلت جئت القوم مثلث قلنا
دليل على عدلية من العرف اذ الاصل في العدل الذي يراد به قسم الاشياء
عليه ان يكرر وسأل جاء القوم ثلثاً بلاء وثلاث في مكرور وفيه يفتوح لأول
فعله انه معدول عن المكرر للفتوح وكذا حكى غيره وهذا هو الاول وهو انه
معدول عن السمع علماً لانه ليس قناس التوثيق مثله من الأسماء ووجه كون
العدل فيه محققاً لا مقدر ان سجد كان اسم جنس في الاصل وتعرف اسماء بالخاص
اما بالعام او بالاضافة والمنفرد من انه معزوف متكرر فقناس تعرف بالعام فلما
ورد في معرفة بالعام علم انه معدول عن الموت بالعام وهذا العدل لا يتوقف
على من غير من غير كنهين ثم لما ورد في الاستعمال عموماً من العرف وكسبه
سوى العدل قدرة عليه ليلا يلزم منه من بسبب واحد تعلية مقدره
لا عدلية وجعل علماً كائين عند من يورث قال الشيخ انما الجاهل لو حصل جرمياً
لغنى حرف التثنية لم يكن بعيداً كائين ومثله امس فيم يورث ويغير التثنية
في الاجوال التثنية رفعا ونصفاً ورواؤه يورث فان من من عند للعلية
والعدل اذ اصله ان تعرف بالعام كما هو قناس مثله كقول لعدا واثبت
عدا امسا وآخرة عما يراحتل السعال حسناً فان امس معنوم من العرف
لا يفتح في حال الجمل للعلية والعدل وفي حال الرفع معنوم من قول سمع
امس بالهمز وقت امس بالهمز وخرجت اول من امس بالهمز يعني ان يفتح

العدل

من كلامه

والا الوصف

والا الخ

فما وافقوا اليها في بناء الالاء لعل علم لم يوافقهم فيها في الالاء بل اقترنوا
 ومنعوا العلم كما في البيت وانما ادخل القوس على وبارك في قوله الشعر
 ووباء زاعل ملكك قد اورد وجهه اي ملكك ظاهرا مكشوحا واما
 فشرط ان يكون في الاصل فلا يخلو فيه الغلبة اي غلبة استعمال الاسم عليه
 ان يملكه الشرط من مرتب منسوبة اربع لغوات الوصفية الاصلية اذ
 الرابع في الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفته في المثال ووجه
 اسود اسم الحية ونحوه كما دتم للعدد وانما من العلم وان كان اسما لا يربط
 الاصل وصف وان غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا يخلو فيه الغلبة وجه
 منح قوم اخل واخيل وافعل لقوم معنى الوصفية لما قيل ان الاصل ما جرد
 من الجدل وهو القوة واحكام القتل وقال هو محدود في الخلق وانه الاجل
 مأخوذ من الجلمان وهو ج مال لا يظاير ذوالوان وافعل لما قد من من الخ
 يقال منه تنق الرطل اي ساء خلقه وانه ضعيف قال ظاهرا انها اسما وميزة
 التوهمات ضعيفة ولذلك كثر في الاستعمال فاما الخ فشرط ان يكون
 بعد الذم فان اولئك او ضلها ساكن كساجد وذوات ومصايح مستح
 بعد الذم فان لفظا او تعدوا اما لفظا كساجد واما تعدوا كذوات فان اصل
 ذواته فسلن للادغام ومصايح مثال لما فيه ثلثة اجوف او سطها كمن
 فان قلت مدانيق بعد الذم فان كان ينبغي ان يقع من العلم وهو
 فكان جمة ان يذكر فيها يخرج قلت بية عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الذم
 ج فان اولئك تقع آخر الكلمة كساجد ومصايح ومدانيق بعد الذم بالصفة
 جعل للمفرد بعد الالف وسطا لخصا عن كونها طريقتين فالمراد بقوله بعد الذم
 ج فان اولئك ان يكونا واقعين طرفا لا جسد او بية عليها بالامثلة المذكورة
 والجر فان في مدانيق جسد لاطراف فانه اي ان الخ المخصوص للزوم جوي عيب
 سببين لان هذه الصفة ومن بعد الذم فان اولئك لم يرد الاخصا فكان
 جمع لا زما فقام مقام السببين لكونه جمعا لا زما جوي لزوم الخ جوي سبب آخر فكان
 غير منع من الخ ولزوم الخ وبما فرعان لان الخ فرع المفرد ولزوم الخ فرع

لعل

لعمم للزوم اذ هو وصف للشي الذي هو فرع ووصف الفرع فرع كما ذكر في
 العاشرة بالالف ان فيه تأخيرا ولزوم تأنيث ولا يلزم تأنيث الفعل واقوال
 لهما جوي الواحد في قول الناصر والقصير هذا جواب عن سوال معزز وهو ان
 تأنيث الفعل واقوال كالكس واجمال جميعا لا زما ان ايضا فكان ينبغي ان يكون
 كل واحد منهما مقام السببين لكنها ليس كذلك لكونها من جنس فاجاب بانهما
 جوي جوي الواحد كانهما ليسا بجمعين وانما جوي جوي الواحد لانها بكسر ان
 على لفظها فيقال في الكس الكسب في النقص وفي الخ الكسب وفي افعال كاجال
 واجمال في النقص وفي الخ يقال في النقص انما جوي جوي جوي الواحد
 ام المحبة فانهما لهما ليسا بجمعين فلا يرد هذا على الحقيقة ليس بواحد لان
 في الخ المحبة ان يكون بعد الذم فان فضا عدا وافعل واقوال ليس كذلك بل
 انما يرد ان على من قال السبب ج لا يظاير في الاجاد فكانه اورد على اصل
 لزوم الخ ولكن للزوم صيغة الخ الذي بعد الذم فان فضا عدا وليس للزوم
 وجده هو السبب في نورد عليه فسقط السؤال من اصله وامتنع جضا وعلا
 للضيق لكونه منقولا عن جمع جوي ايضا سوال وجواب بالسؤال اي جوي
 على للضيق مفرد وكان جمة ان لا يقع من العلم لغوات اصل الخ ثم
 كما لو سمي بسا جدرجل فانه يقع من العلم وان كان مفردا نظر الى المحبة
 الاصلية فكذلك امنا وسرا ويل اي وامتنع سرا ويل من العلم فصح انه مفرد لانه
 جج سرا ويل بقدر ما في المستعمل في المشهور سر والة فمفرد ليكون واحدا سرا ويل
 لظاير ووجوه جدرجل حكم فاض رعا ورجا على الاعرف وحكم ضوارب فضا
 وقيل نصبا ورجا بن جج جوا كما كان جمانا على مقتل اللام كعول ج عالمة و
 عول ج عالمة ومواسن ج ماشية وظاير وفسر قولان اجزما وهو الاخر
 ان حكمه على فاض في الزم والجر فضا لانه جوا كما قال هذا من وقال مرت
 جج جوا كما يقال مرت بياض من لا يفتح الا في حال النصب فيقال رأسي جوا
 كما يقال رأيت ضوارب من انه في النصب جوا لفظ في الزم والجر فضا يروي في قوله
 الثاني ان حكم جوا حكم ضوارب في النصب والجر فكذلك يقال رأيت ضوارب ووجه

لعل

بضاروت يقال راشت حوارى ومررت بحوارى بفتح الحاء فاء واو فى الرواية
 وفى النصب والولعظى ولهذا سقط اعراس ابن اسحق على الفوزوق فى قوله
 فلو ان عبد الله مولى بجوزة ولكن عبد الله مولى موالىا قيل لما قال الفوزوق
 وعنه زمان بامر مروان لم يلغ من المال الا مستحي او مختلف الجدة عبد الله
 ابن ابن اسحق الزياتى النخعي من جهة الفوزوق بهذا البيت وهو فلو ان عبد
 البيت وعبد الله مولى بن الجهم بن عمرو الجهم بن خلفاء بن عبد شمس والموسى
 الخليل الذى انتم الى قوم وموذلك ليعلمهم فاذا حالت رجل مولى كان
 اذ لم يلغ بهذا البيت ابن ابن اسحق قال فلو الفوزوق لكانت فى هذا البيت
 ايضا حين ذكرت موالى فى الخفض والمشتق من اسحق اذا استأصل بالضم
 الممكنا والحق الذى ثبت من بنية من الخلف وهو التفسير فى الخلف
 من راس اللفظ وحلقت الشئ قطعه واستأصله والتعويض بذكر من الباء
 المحذوف عند سيمور فى احدى الروايتين يكون الاسم منتزعا من العرف
 فى الامور اى فى الرواية الخارجى اذ لم ينحصر الحذف بعد الثالث الخارج
 واحد وزيت بان المحذوف فى حكم الثالث بشهادة بقاء الكلمة من ان وجود
 فيه روايتان على سيمور احدى بان منتزعا من العرف والتعويض ليس للممكن كل
 متوحد من الباء المحذوف او على وجه كذا الباء ورواية اخرى منه ان الاسم منتزعا
 كما هو منتزعا لاختص والتعويض للممكن وغلط مرقد بان شرط هذا الجمع ان يكون
 بعد الفتح فان مضاعفا ولم ينحصر بها بعد الحذف الخارج واحد بعد الفتح
 هذا بان المحذوف فى حكم الثالث بشهادة بقاء الكلمة لان الباء لم تكن رتبة
 حكم الثالث لما كثر الراء فلا حكم بثبوت الباء فى حكم بقاء الكلمة فينبغي ان يكون
 بثبوت فى منع العرف لانه حكم لفظي مشبه ومثله اى وصل فخر اعراس
 فقال اعيش فان فيه الوجهين كما فى حوارى وجه حكم فخر فخر رعا ورا
 وحكم ضوارى نفسا فقال هذا اعيش ومررت باعيش اورانت اعيش كما
 قال رايت افضل والوجه الثانى ان حكم حكم ضوارى نصبها ورا فيها رايت
 اعيش ومررت باعيش وفى العرف وعد رايت مثل حوارى فانه قد يقال

العين الخفا
 الا حارب

انه منصرف لان الباء المحذوفة فى حكم الثالث اذا اصل اعيش بوزن
 وقد يقال انه منصرف لان الباء المحذوفة جدا فاستمر اعراس رتبة الفعل لان
 اعيش بوزن كليب صورة فهو منصرف وبحجاب بان المحذوف فى حكم الثالث
 بشهادة بقاء كلمة الشئ واما التركيب فمشرط بانه العلمية لانه بولد العلمية
 يحصل الاخر ارجح من الكلمتين فيصير ان بانه كلمة واحدة يوجب ما عاين اجد
 عطف ما اذا لم يكونا مترجمين كضارب زيد وعشرون درهما فانهما كلمتان
 غير مترجمين فلم يكن لهما اعراب واجد فامتنع ارجح انما يحصل بالعلمية فلذلك اشترطت
 وان لا يكون باصافه لان الاضافة ترجع اعراس اعراب باللفظ واخرها
 للمضاف اليد وان كان بعد التسمية فلم يوجد فيها امتزاج جعلها كلمة واحدة
 يستحق اعرابا واحدا وهو العرف بان بفتح القاف ولا اسناد لان الاسناد
 يقتضى استنباط الاسم على الخارج الاول فيكون بحكمية فينتزعا اعرابا فيه
 ومنع العرف من المرباط بعد ان يكون من اسمين اى شرط التركيب ما ذكرنا
 بعد ان يكون التركيب من اسمين ارجح اعراس نحو اسم علم فانه لم ينعثر بركبية
 بين اسم وجوف لانه لشدة اتصال الحرف به ينزل منزلة اجد وحرف الكلمة
 فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا وشرا وجوب تايده اى تايده التركيب لان
 الشئ من متعلق الحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الشئ الحرف لكان متعلقا
 شرط الوجوب اذ ليس الشئ متعلقا بالحرف ومنع علم فخر اعراس مع
 العرف والامتناع على التبع من ان خمسة عشر لما تضمن الشئ الحرف العطف
 قبل العلمية حاز فيه وجهان اجد ما علم اعتبارا فمضاد اذ حال العلمية لا يرا
 تضمن الشئ الحرف فهو محسوب ممنوع من العرف كمتعلق والشئ ان يقال
 لما تضمن الحرف قبل العلمية فتقبل العلمية فمضاد اعتبارا فمضاد اعتبارا
 للمنفوق عنه وكما روى المنقول عنه من اعراب روى ايضا البناء فلم
 يجب تايده واما الوجه الثانى كون الكلمة من عروض الربية وشرطها علمية
 التعجيبة والزيادة على الطائى او تحول الاوسط كما برامع فى الزيادة على
 العلمى وكل اسم ابن نوع علمي في حرك الاوسط واما اشترطت العلمية

واما التركيب
 فاشترطت العلمية

واما الجحد

بفتح الحاء

العجبة لانه لو لم يكن علما في العجبة وتعلل الالعوبة خفت على لسانهم فا دخل اللام
 والاضافة بخلاف ما كان علما فانه غيبا اضافته وا دخل اللام عليه من لا يحسن
 عليه احكام العجبة فيقول ام العجبة وشبهه طبع العجبة احد اللام من الزيادة
 على الثلاثة او يحرك الاوسط لانها يوجب ان الثقل بخلاف الثقلان الساكنين كما
 ويكون منصف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الاوسط فيه خفة تقابل الجذب
 فيكون منصف فان قلت قلت فلم اعربت العجبة في ماء وخروجي حجب من غيرهما
 شبه طرما وهو يحرك الاوسط فلم اعربت في نوع قلت العجبة هناك ايضا غير معينة
 كونها سببا ما نفا من المرف بل اعربت لزوج ام الثاثة والثقولة لا ولابد
 من كونها غير كونها سببا موثرا في منع المرف واما الالف والنون فلان كانا
 في اسم غريبة فسمي طالعانية حقيقة للزور وجرعنا وان كانا في صفة فسميا
 فعلا وتعلل وجود فعل بعد ان كانت على فعلان حقيقة للمضارع فسميا
 يعين على الوجوه لانه انتم في فعلان ووجدت فعل كسكروا واما من منع
 على الوجوه لانه فقدت فعلا وانتم في فعل واحد من مختلف في فعل اعتبار
 فعلا من منع من المرف وعلى اعتبار وجود فعل منصف اذ لم يوجد في قول
 بعد ان كانت اس فعل على فعلان اس في المذكور حقيقة للمضارع من ان الالف
 والنون مضارعان لانه الثاثة في جوا لانها زائدة وان زائدة في آخر
 الكلمة وتكون ما قبلها مفتوحة وتكون اول الزيادة من مدة وهذه الوجوه لبيان
 اصل المضارع وذكر المصنف لتجسس المضارع وجها آخر وهو ان المذكور واحد
 منهما محال بالصفة لموتة فعلا مذكور وموتة فعل وانتم مذكور كما في قوله
 جركم فمكون مذكور واحد منهما مينا محال لموتة حقيق للمضارع ومنها وهذا
 قولهم ان فعلان وفعل مضارعان ايضا من حيث ان مذكور واحد منهما محال
 لموتة في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان موتة ومذكور في الصيغة متساويان
 لا يختلفان في الوجود والبقاء وعدم التباين بخلاف فعلان وفعل ما هما مختلفان
 صيغة كما ان جركم واحد مختلفان صيغة ولذلك قال المصنف للمضارع ومنها
 واما الف الالحاق فمن الف بالحق الاخر وجزا لاللتاثة وشبهها العلمية نحو

واما الالف والنون

فية

واما الف الالحاق

ارجل اذ اسمى به ويدل على انها لم تاتي عن اوطاة تسر الف الالحاق بالث
 بلحق اكثر الكلمة لاللتاثة ولا يرد بالالحاق منها ان يلحق بلام باصل ما بالث
 فبعض في الالحاق فانها الف حقت آخر الاسم ونسبت لثاثة بدل جمع
 ونسب في الكلام سدا من اصل بلحق بهذا بل المراد بالالحاق ما قسما به ففعل
 لو سبب بغيره كان غير منصف للعلمية والالف الالحاق لانه بالعلمية استبعدت
 الثاثة باعتبار دخول التاء كما ان ارجل اذ اسمى به لا يدخل التاء فيشبه الف
 الثاثة وقوله وجزا اس من الف فردة هكذا نقل عن الجواس من المصنف و
 جعل الف الالحاق سببا نظرا لانه يتوقف على استعمال من العرب ممنوعا من العرب
 والافعال لانهم منعوه ولذلك لم يذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمع العرب
 ما رطل عندهم بعد التسمية ليس فيه الاسباب والافعال ان يكون ممنوعا وهذا
 الاخر ان من ان الف الالحاق والالف والنون للمضارع وانما لا يقدرا
 اصلين بل ما قرعا الف الثاثة بهذا في الف ارجل فاهم لان سببية يتوقف
 على شبهة ثاثة الثاثة اما في الالف والنون فبغير نظر لان النونين ذكر والاف
 فرج على المرفيد عليه كما ان الثاثة فرج على التذكير وكذا في غير ثاثة فرعية من
 هذه الجهة لكن ذكروا بوجه التقوية معنا رعاها لالف الثاثة لان فرعية يتوقف
 على هذا السبب بخلاف الف ارجل فان فرعية يتوقف على هذا السبب ويجوز
 حرف في المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين من الفعل من كذا وما عسكوا
 بطلحق النونين من غير مدعي ان في المنصرف جازم في ضرورة الشيق
 مطلقا من في كل بناء نحو قول الشاعر عمت بها وخشا عليها بواقع بالث
 وقد وجش اصبحت لم يرتفع واما جازم في لا يعرف لانه مودة الاصل
 وهو المرف وستش ما في آخر الف الثاثة المقصورة كجلى فانه لا يجوز
 حرف اذ لا ضرورة الى حرف لانه اذ حرف ادخل عليه النون وبسبب طراف
 فيودى الى التاني بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة بلحق اليه
 المقصورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلما يجوزون
 حرف الفعل من كذا للملازمة من الدلالة على الفاصلة فصا ربه للمضاف

ويجوز حرف غير المنصرف
 للضرورة مطلقا
 خلافا للكوفيين
 الفصل من كذا
 البراءة والبره
 هو النون والوسن

ارجل

جركم

واما كل قوم ان قوتوا ازايج الناس لم ينج
 فكذلك جات لا قوتوا وكون على الناس بالاج

...

تغیر احادیث

يتم فلما ان العلم وجدته مع وزن الفعل بعد التكم لا يبق الاسم واحد
 وهو وزن الفعل فان لم يبق الاسم بعد التكم فممنه ف ايضا اعتبار
 للوصفة الاصلية فالحال راجع الى ان الوصفة الاصلية بعد الحكم بوزنها
 بالعلمية تمل من جهة ام لا فان لم يبق سببها ولم يبق الاختصاص والاكتمال
 ان لا يلزم سببها باب جائز لما يلزم من اعتبار المصنف ومن لم يكن واحد
 هذا جواب عن ايراد علي سببها وهو ان باب جائز بين كل ما كان مصنف في كل
 فعل على يمين ان يفتي من العلم في حال كونه علم الوصفة الاصلية والعلم
 فاجاب بان لا يلزم لان الوصفة الاصلية متضادة للعلمية فلا يمكن اعتبار
 المتضاد من في حكم واحد وهو من العلم فكل ما اذا انكر العلم الذي كان
 وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفة الاصلية لا ارتفاع ما يضاف له وهو العلم
 فان قلت لا ثم ان الوصفة الاصلية متضادة للعلمية في حال الذي لان العلم
 الوصفة الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان
 وصفا في الاصل فمما غير متضاد من كما ان نحو الحسن علما اذ دخل فيه اللام
 باعتبار الوصفة الاصلية فالحال كونه علم اعتم فيه الوصفة الاصلية
 فلذلك اذ دخل فيه اللام فلم يبق بعينه الوصفة الاصلية والعلمية ثم لا يكون
 سببا لفتح العلم واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفة
 لكن الاعتبار الوصفة ليس بمتضا ان يكون مع العلمية في ادخال اللام
 فدخل اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفة والعلمية ومنه العلم في
 فيه اعتبار الوصفة مع العلمية وهذا انما يقع اذا سلم التساوي بين
 الوصفة الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعنا من اصل فلا يكون
 هذا الفرق في الجواب وقاية من مذهب سببها انما علمنا بالاستقراء
 اعتبار الوصفة الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل
 هو الا ان اسم جنس علم كاشوف للجهة وادهم القيد واما ان كان الامر
 علما وكان وصفا في الاصل فلم يمتد اعتبارها فلا يكون من دليل وعلم
 بانه واما بعد تنك العلم فقد رجع مسا وبالصورة التي هي والادهم العلم

تنبيه على ان الوصفة
 لا تكون الا بالعلم
 والوصفة الاصلية
 لا تكون الا بالعلم

المتضا من في حكم واحد وهو من العلم فكل ما اذا انكر العلم الذي كان
 وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفة الاصلية لا ارتفاع ما يضاف له وهو العلم
 فان قلت لا ثم ان الوصفة الاصلية متضادة للعلمية في حال الذي لان العلم
 الوصفة الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان
 وصفا في الاصل فمما غير متضاد من كما ان نحو الحسن علما اذ دخل فيه اللام
 باعتبار الوصفة الاصلية فالحال كونه علم اعتم فيه الوصفة الاصلية
 فلذلك اذ دخل فيه اللام فلم يبق بعينه الوصفة الاصلية والعلمية ثم لا يكون
 سببا لفتح العلم واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفة
 لكن الاعتبار الوصفة ليس بمتضا ان يكون مع العلمية في ادخال اللام
 فدخل اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفة والعلمية ومنه العلم في
 فيه اعتبار الوصفة مع العلمية وهذا انما يقع اذا سلم التساوي بين
 الوصفة الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعنا من اصل فلا يكون
 هذا الفرق في الجواب وقاية من مذهب سببها انما علمنا بالاستقراء
 اعتبار الوصفة الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل
 هو الا ان اسم جنس علم كاشوف للجهة وادهم القيد واما ان كان الامر
 علما وكان وصفا في الاصل فلم يمتد اعتبارها فلا يكون من دليل وعلم
 بانه واما بعد تنك العلم فقد رجع مسا وبالصورة التي هي والادهم العلم

وطريق تنك العلم انما هو
 لا يبعد عن قوله المتضا

تنبيه على ان الوصفة
 لا تكون الا بالعلم
 والوصفة الاصلية
 لا تكون الا بالعلم

والبناء والذوال صار اسمين متوازيين متساويين كما يدخل فيه كل من شئت به
فخرج عن العلية ولم يقيم على قوله ان يتاوهل المستحق بالاسم لانه لا يلزم منه التعلق
بكونه فرجاً من التعريف العلمى الى التعريف اللغوى وانما يكون مكره اذا اريد
واحد من المستحقين فذلك قال يتاوهل بواحد من الالهة لستاه به ولم يقل بالمتنوع
ولذلك لم يقل بهذا الزيادة شئت من ذلك الزيد كان معناه ان المستحقين هما
الالهة اسم من ذلك المستحق الا انه يكون معرفة وذلك في صفة لهذا المقترن بالحق
الاوله واجد من المستحقين والثاني ان يكون صاحب العلم اسم مستحقاً مشهوراً
من المعاني فيجعل من ذلك الجنس الدال على ذلك الجنس كقول فرعون موسى فاعلموا
مشهوراً بالعلم فكانه اريد كل منصف بالعلم اى كل عالم متبطل موسى اسم
عادل حتى قال في الاول باعتبار التسمية وهو كونه مستحقاً وفي الثاني باعتبار
الانصاف بالحق الذي فيه اذ ليس المراد بقوله كل فرعون موسى كقول
فرعون موسى موسى وهذا المثال ان ورد في استنباط الرب فبما ذكره
على انه يجب ان يقال لا حاجة الى التكرار بان يكرر المثال كما قيل في الاخير المثال
وفي القضية ولا حاجة الى ان المراد بالمثل بنية ولا مثل اى حسن فيجعل المثال ان
يكون المقدر لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان هما لهما وللحكمة اى التكرار
بل يكرر المضاف وهو المثل ولعل صاحب المنفصل انما يذكر الكون الثاني
على هذا الاحتمال ولم يذكره وارداً في استعماله والتقسيم لا يحل بسبب الالوهية
والجسم ووزن الفعل ما خلا صدره من الزوائد لانه الصيغة كالجند بعد اعادة
وتشديد المستحق لمساواة من يقسم المستحق لمساواة وحقيقة تقسيمه اسم
مختلف اجماعاً وتعليل لان الصيغة المذكورة كانت محفوظة في الثاني من حيث
الاستدلال عليها وفي الاول مجعولة لا يمكن ان يفرق بين التقسيم لا يحل
من الاسباب الا ما سئلت اما الوصف فانه لا يحل التقسيم على زيد وصفا
الى وصف فاذ قلت صورته تقسيمه ضارب فضا رب كان وصفه وصورة
يدل على جنسه في ذلك الوصف والحيارة وصف آخر فلا يحل من الوصف كما
قال ضارب حية وكذا التاميم لا يحل به التقسيم وهو واضح وكذا التاميم مثل

والنقص لا يحل
بسبب الالوهية
والجسم

بملك لو قيل بملك كان التركيب باقياً كحال اما الجند فبانه اذا
لوصف الجند لم ينجح بالتقسيم عن وزنه الاصل المستعمل في الجند فينبغي ان يصف
الجند بهذا التقسيم فبانه نظير الالف والنون ان كان في حكمة فبانه ان التقسيم
لا يحل لانه مثال شك ان فيبقى الالف والنون كحال وكذا ان كان في الاسم
كشمان وعمران وقرؤنا اذ يقال في التقسيم عشان وقرؤنا فان التقسيم
لا يحل بالزينة لبقاء الالف والنون كحالهما فقول لا يخرج الصيغة عن التسمية
المذكورة من انما اخل التقسيم بها لا يخرج الصيغة عن العمل كما جاء اذا صير
قيل اجيد لم يبق وزن فعال وكذا الجند مجعولة لا يبق وزن فعال وكذا وزن
الفعل الخاص بضم وزنه فانه لا يبق ذلك الوزن ثم استثنى من وزن الفعل فقال
ما خلا صدره عن الزوائد من اذ كان في اوله احد الزوائد كما خرفه فانه يقال
تقسيمه اجماعاً وتعليل فانه يقال في تقسيمه تعليل فبانه كالمكثبات باقية بحقيقة
من حيث يمكن الاستدلال عليها من ان حروف المكثبات هي النون والميم والهمزة
الراء باقية واختلفت الحركات فبما هي كون الصيغة مجعولة من حروف
باقية بخلاف وزن الفعل الخاص بضم فانه في التقسيم يعال خصيصاً بخلاف
وان كانت باقية ايضا لكن كان في الاصل مدغماً ومن الضا في حصة ويسمى
التقسيم صيا ومثلاً بينهما ياء التقسيم فالصيغة المدغمة لم يبق حالها فذلك قال
من اى الصيغة في الاول اس وزن الفعل الخاص مجعولة لانها مثلكه وقد كانت
مدغمة فكانها مجعولة ولهذا قال اخل التقسيم بالعدل والجميع ايضا مجعولة
اذا قيل مجعولة لم يبق جميع حروف النونات الالف وكذا اذا قيل اجند لم يبق
الالف في حروف الاصول غير باقية فخرجت الصيغة ولكن ان يقال ان الجند
وتعليل بعد التقسيم انما امتنع من فهمها لانها بوزن الفعل ايضا فان الجند
كما سطرنا وتعليل لتبطل انت بعد التقسيم بما على زنه فليس في التقسيم ما اخل
بوزن الفعل لانه لا يخل في الفعلين الى فعلين آخر من فاجد كان بوزن اعلم
اجيد بوزن ان يفرق التقسيم لان المثال الاسم بهذا الوصف هو علميون و
مقيون مع احتمال ذلك في ملكها ولهذا قيل في حرف او يرمع حرف علمه

بجدة

خلق ما كان كل بالعلمة كالسنة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار
 فقالوا هذه طليح لان المصغر كان جعل المصغر جزا لان جعله وصفا له محضا
 التضمين حينئذ وخرجه قوله خلق هذا البراد وجواب اما البراد فهو ان لم يكن
 ان يكون التضمين يعني ان كل بالعلمة ايضا لان التضمين جعل الاسم وصفا
 ولذلك جاز عليته وان لم يجر في كلام غلامون وفي كذا في بالواو والنون
 ومصغره وموثر في بالواو والنون لان بالواو والنون اما يكون
 للعلم او للصنع وعلمه وفي ليس يعلم ولا صنع فلم يجر بالواو والنون اما
 اذا ضمهما رتبة وصفتين كما رجبها بالواو والنون ولان التضمين جعل
 الاسم وصفا قالوا اد وخرج دار ضم فيه واما اذا ضمها وقيل اد وخرجها
 يجمع فيها لوزن الفعل والصنع فثبت ان التضمين يجمع الاسم من الاسمية
 الى الوصفية فكان خلقه ما كان كل بالعلمة لان الوصفية تصاد العلمة كما
 ان التسمية ايضا نقل الاسم الى الوصفية كما هي قاجاب بانهم لم يفرقوا
 بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمة فقالوا طليح في منصف العلمة والثاني
 وكذا طليح السبعين وغاية يفرقوا ان العلمة كانتا وردت على المصغر
 لان التضمين ورد على العلمة فكل طليح مصغرا ولا قيل طليح لم كان جعلوا
 طليح بعد التضمين جزا او علمة فثبت ان التضمين جعله علمة الوصف كذا جعل
 هذا الوصف علما فقد زالت كل الوصفية نظرا في تعليمها فلكل اعترفت
 العلمة بعد التضمين وهو ما في قوله لان جعله وصفا محضا يعني ان التضمين
 طليح الملم وصفا لكل لما طرات العلمة على الوصفية لم سبق على الوصفية كما
 فكانه اخرج عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم يجر بالعلمة ولا
 يجر على انه جعل والمصنف لم يجر عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر جزا
 وما ذكرناه توضيح للمسئلة لا يفسد فيها ولكن ان يحاط به بحجرات اخرى
 هو ان التضمين لا عمل منها بالعلمة فلو كان ان التضمين علمة الوصف فليكن
 وصف للعلم او لغيره وصف مطلقا الاول سلم والثاني محض فعل جلا
 اذا قلت في زيد زيد فعنه انه علم جية فالعلمية باقية وانتم اليها شبيها

جاء

ان كان

العلم

وصف الحقائق فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فليس العلم
 لايت في العلمة بل كان علما مطلقا نصا وعلما موصوفا بصفة فقولك
 طليح في التضمين مطلق ومعناه طليح الحق بالعلمة باقية بحالها وهذا كما
 ويمكن تنزيل قوله لان جعله وصفا له محضا عليه ومعناه ان المصغر جعل المصغر
 جزا لان جعل المصغر وصفا محضا لان لاجل التضمين ان لم يجعله وصفا محضا
 لو وضع التضمين له معناه انه علم موصوف بالتضمين فالعلمة ما جعل بالعلمة بل جعل
 العلم موصوفا بصفة زائدة ليس الحقائق فلما ان قولك كلام معناه اذا ضم
 كلام جية فالذات باقية وانضم اليها صفة الحقائق فلما انضم هذه الصفة
 مع جية بالواو والنون هذا غايه تنذر هذا الكلام والله اعلم والكلام
 بها في اوائل السور فمن جعلها اسما لها ما لا يبين فيه الاعراب منها كجيم
 والحمل ليس الا ولما ما سمي فيه الاعراب بان يكون اسما فورا كص وكو
 او اسماء علة في مجموعها على رتبة مفرود كاسين بوزن فاسيل وكذا طاسين
 مع جعلها واحدا كذا راجحة فاسم في الاعراب والحكاية مع من العرب للعلمة
 والثانية وعنده قوله يذكر في ج والوجه ساج فهذا لما جيم قبل التقدم
 يعني ان كلمات المتبقي الواقعة في اوائل السور اختلف فيها فقال بعضهم انها
 جوف خلت من كلمات فلم معناه انا الله اعلم والمقصود معناه انا الله
 اعلم وافضل وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه لا يكون فعل هذا
 قسمين تسمى لاسمات في الاعراب كجيم بعض فيبين كونه محكما لا في الاصل
 الاعراب والا لكان اسما او احدا كذا مر في كلمات ولا يجوز ان يكتب كذا
 كجيم في كلام العرب فانه لا يكون له اعراب فلو كان كجيم محكما وقسم تسمى
 فيه الاعراب وهذا على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اسما فورا كص وكو
 والثاني ان يكون اسما محضا على رتبة مفرود كاسين فانه رتبة فاسيل وكذا
 جيم والثالث ان يكون اسما لا يوازيها مفرود بل جعلت فتم له اسم واحد
 كاسين من فاتها فتم له وكذا راجحة فهذه الاقسام الثلاثة يجوز فيها الكلام
 ويجوز فيه الاعراب مع من العرب للعلمة والثانية السورة كما جاء في قوله

والكلام المتبقي
 او بالاسم
 فاسمها

علم الحقائق

يدركون جايته والرجوع شام فلهذا لما جايته قبل التقدم فاعرب جايته وتقدم
 الفاعل والشعور لما قبل مجيء طيحه السجادة وموسمها ابن ابي الحسن اسم
 وقيل واشتت قواهم بآيات ربه قليل الاذي فيما ترى العين فليس
 البيت وبعد شكك في ان لا يوجب قنطرة في حصرها للبدن وللمرأ
 الاواب فيه فلا لو فوذي الركب ووجود السنين في الفم واما الحكماء
 لما كانت كلمات حتمنا ان يوقف عليها ولا يوقع الرقيب بل بعد
 كقولك ثوب غلام جارية فاستثنى ذلك الحكم الذي كان قبل الرقيب
 ثم المحبوب كما نوه عن الاسم المتكسر والفعل المضارع اما ان يثبت الاواب
 سبيل الاستعداد او على سبيل التبع لوجه والمستند اما مرفوع او منصوب
 او مجرور او مجزوم فلهذا بيان ذلك المرفوع موصوف الاسم انما هو الفاعل
 وهو ما كان مستند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه اي نحو قام زيد من
 فعل للبيان للمستند اليه فان قلت طام هذا يقتضي ان يكون الفعل مستند اليه
 لا يستقيم لان الفعل مستند الى مستند اليه قلت الضمير اليه لورج الى التمام في
 لزوم ذلك وهو ان الفعل مستند الى نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى المفعول
 او الموصوف ومما اى هو المستند الى ذلك الفعل فالفعل مستند اليه المستند
 الى الفاعل لا الى نفسه فقول من فعل بيان للمستند اليه وهو المفعول
 او شبهه بين الاسماء المنقلة بالافعال كما سمى الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وافعل التفضيل والمصدران افعلا وكذا الظروف وتبع عن الفعل
 لا يشبهه فقول او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو بين الفعل كالظرف او
 يندرج فان اخرج لم يصدق قوله في الحال ان الفاعل فيها الفعل او شبهه
 وان لم يندرج كان حجة ان يدرك منها ايضا ومعناه قوله مقدما عليه
 عن نحو زيد قرب فان الفعل مستند اليه ولكنه ليس مقدما عليه فليس فاعلا
 وهذا انما يقع اذا سلم ان قرب مستند اليه زيد وقدمت عليه مستند
 فيه لا اليه وقوله اي طام انه تأكيد للتقدم لان مفعول المستند اليه
 مستند اليه والفعل يتقدم عليه لكن لا ابدا في المفعول قد يتقدم على الفعل

في قوله مستند اليه
 في قوله مستند اليه
 في قوله مستند اليه
 في قوله مستند اليه

نحو رنا

نحو رنا من وان اردنا بالاسناد اليه لا جازية من حيث المنه
 في خبر المستند اذا قدم على المستند يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس يتقدم
 عليه اذا جازية خبر الخبر ولا يكون الا بالاسناد او المستند لا مستند لان يعلق
 الفعل بالفاعل على جهة الاسناد وهو المفعول فاذا استند الى الفاعل فلهذا حصل
 بالاسناد والتقدم به فثبت الحجة فلو استند الى من اقوله بالاسناد
 لكونه تام كما ان المضاعف اذا اضيف الى شيء في كل الحال لما يضاف اليه
 اقدم ولا يعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يعلق
 ونسبة الفعل الى المفعول على جهة التعلق والعلقات تختلف بحسب المصدر
 والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فلهذا كل تقدير للمفاعيل
 بحسب تقدير العلاقات ولم يتقدم الفاعل اذ يعلق بالاسناد واحد سواء استند
 الى الواحد او الى الاثنين او الى الجماعة وقولهم قام الزيدان فالسند اليه يجمع
 لال واحد منهما من قديم ان تقول قام الزيدان ان الفاعل ليس واحد
 فاجاب عنه بان السند اليه يجمع لال واحد منهما وبينا ما ذكرناه وهو
 ان جهة الاسناد من الزيدان لا تختلف فيها متي ان في اسناد الفعل
 اليهما معا فهو قوله فترك قام الكثير فان الفاعل واحد قطعا وان كان
 افراد متعددة فالفاعل واحد وموارد متعددة بخلاف المفعول والمفاعيل
 ان المفعولات لما كانت متعددة في المنه لم تكن التبع عنها باسم الفاعل
 واحد فتعدت المفعولات بخلاف الفاعل فالكثير اذ اختلف قام زيد يمكن
 ان يجمع عنها بل يخط واحد لاسم واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع التبع
 بلفظ واحد كذا في الجمع فلهذا تقدمت في قوله وان كان في التبع عنها بلفظ
 واحد وهو الرجلان فلم يوقع الفاعل معهود العلم الاحتياج اليه ووثقت
 المفعولات متعددة للاحتياج اليها واما قوله انما رجلان فاعلا واما
 في قوله خلف الزميل زاد في من روي البيت لا في من يجر وقيل
 كان في قوله من من خص اذا عرفت ان مقتضاها ان مقتضاها من
 تعلات الولد في ان يقتضيه والاسماء المسماة تعد الاعيان سبعا

الفاعل

ول

في قوله مستند اليه
 في قوله مستند اليه
 في قوله مستند اليه

وذا

الشيء

الافعال

الافعال

الافعال

الشيء

الشيء فقال انت الشيء افي في شعره اي يدى الشيء من انه يقدم لثان في
 خلقها واداه فعلان على رجلى الانسان وراى في قوله تعالى ما كنت على ظم الشعر
 وفي رواية خلف الجفينة وبما كنا نسا من الكفل والكتاب من جنى اي شعره
 والجنى في قوله من جانيه فيم كالجاني والظفر المكان المرتفع الذي في شعره
 فاداه لثان للروية عاقر الفاس من ايدى الانسان واليه والرجل الذي
 ورجل يراى ولم يجعلها متعوضين لتوايى لان اليمين في المعنى موايى
 كالرجلين فليها على المعنى كانه قال توايى رجلا ورجلا ورجلا ورجلا
 روى اشارة الى الارواية التي ذكرها ابن السيرة افي وهو يدبر فقد قيل
 ان الفاعل لما لم يتم عن المفعول بالذات بل بالوضع للكون الفعل مما يستوي
 فيه الطرفان بحيث يتعكس عكسا سواء رجع الاسمين معا بعدة على
 الثانية فيهما معا لما كانت يجمع كل واحد منهما على البذل وذكر البذل
 واداه من ويران الفعل وهو توايى ذكره بعد فاعلان من غير
 عاطف بينهما فالفاعل لا يتقدم لفظا فاعلان الفعل واجدا واسما فان
 الفعل على قسمين قسم يرفع الفاعل عن المفعول بالذات وهو في بناء الفاعل
 كقولك ضارب زيد فان فاعلا متعولا لفظا وهو في المعنى فاعل لازم
 ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انها موايى لان اي حسان يوتاى للبدن
 فكذلك البدان ايضا موايى لانها فليس اليهم بينهما بالذات لاسباب
 الطرفين في نفس الفعل اليها اذ يتعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد
 يجمع بالنعكس ان قال ضارب زيد فيتميم انهما فاعلان في الجند اذ
 يقع ان يكون كل واحد منهما بدل عن الآخر في الفعل فاعلان في الطرفان لهذا
 التوهم من كانهما فاعل واحد في قوله تعالى وللعول به الى قوله اي سيرة
 سائر ان قال ان ارتفاع يدا في البيت ليس على وجه الفاعل لهذا الفعل
 المذكور بل يحتمل وجودا اجدا الفاعل من تحريك التثنية في الاحوال البيت
 مجرى الواحد وسم كانه في قوله تعالى رايته الزيدان ومرت بالزيدان واداه
 الزيدان في قوله البيت ان يكون يدا في يد يدا فهو منصوب على المفعول

الشيء

تصور الاستاد

تصور الاستاد

للافاعل والثاني ان تقدم فعل افي اي توايى يدا والثالث ان يكون
 خبر مبتدأ محذوف بدل عنه ما قبله وهو توايى رجلا كما في ساطع
 هذا الرجلان موايى لان في قوله تعالى يدا اي الموايى يدا
 فهو خبر مبتدأ محذوف فليها الموايى قال وللعول به الى قوله
 مخرج للمساخ ولا يكون اي الفاعل لا بعد الفعل لان تصور الفعل مما
 يستعمل تصور الاستاد وتصور الاستاد ما اليه الاستاد اي ما يستعمل
 تصور ما اليه الاستاد وهذا لانه لان الفعل منزه البعث المحقق بزمان
 والحدث من فيفتقر الى ما يقدم عقلا فذكر بعده الفاعل ليتم به اللفظ
 متضمن الطبع فاذا تقدم الفعل ما لولا فاعلان فان كان معرفة او
 ما جرى مجرا لم يكن الابداء لفظا وتعدوا ولا يجوز فيه التمدد واليد
 يجوز زجرج وان كان معرفة لم يكن مبتدأ لفظا ولا مستوفى لانه
 والتاخر مجزوع جاني اي ما جاني الادل وان لم يصح للفاعل وذلك
 الصاير من المنفصلة سائر غير الاراء كما اصاب وانت حرت كما ذكرنا
 الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكره تيسيرا لبيان مواقع الفاعل عن مواقع
 المبتدأ فقال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصح للفاعل فيقدم التاخر
 او لا يصح فان صح فان كان يكون اي المتقدم معرفة يجوز يدج او جاريها
 اي مجرى المعرفة كما فضل منك فح فاعلان لفظا معرفة او جاريها
 لا يكون الا مبتدأ لفظا وتعدوا ولا يجوز تعدوا سائر ذلك الاسم وتقدم
 الفعل اذ لو قدم عليه الفعل والمفعول في انه يصح فاعلان فالنفس بالفاعل اما
 لفظا فلا لان الفاعل لا يتقدم على الفعل واما تعدوا فاعلان لا يمكن تعدوا
 لانه ليس بالفاعل من ان المبتدأ المتقدم لفظا على الخبر يجوز يدج او جاريها
 تاخره وهو لا يجوز تعدوا سائر من مبتدأ لفظا وتعدوا فان لم يكن معرفة
 بل معرفة محضة اي غير محضة بشئ من المنفصلة الا بالتشبيه بالفاعل على
 تعدوا سائر فمجرد ان تعدوا هذه الجملة وهو التشبيه بالفاعل على تعدوا
 لفظا يجوز جلاء فانه لا يمكن ان يكون مبتدأ لفظا واما من حيث التمدد فهو

فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح عمله مبتداء موحدا لما جئنا به لا مبتداء
 اصلا بل انما يقع كونه مذكورا لانه في الفعل فاعله المبتدأ هو مبتدأ الفاعل وان لم
 يصلح للفاعل وذلك في القياس المنفصل كما انما جئنا به فان هذا القياس لا يصلح
 ان يكون فاعلا لا مبتدئا لان الفاعل لا يتقدم الفعل فلا موحدا لان الفعل فاعله
 وهو الفاعل المنفصل به يجوز فيه الا انما انما يكون ان يكون مبتدئا لفظا وتندرج
 ان يكون مبتدئا لفظا وفاقا تقديره ما يحسب ما يقتضيه من المعنى وهو الموحدا
 ان يكون التقدير ما ضرب الا انما وما ضرب الا انما وتولم انما يقتضيه انما
 من قبل الثاني ان الثاني من الامر وهو ان يكون مبتدئا لفظا وفاقا تقديره
 لان المعنى لم يجر منه الا انما يحسب فم المعنى من الفعل من حيث الفعل اي صادرة
 وهو ان يجر يده على جرحه لفظية فيخرج ذنبه ليم بها فاحده والاصل انما
 الفعل اي اصل الفاعل ان يجر يده ولا ينفصل بينهما فاعله لان كالمعنى من الفعل
 يدل على ذلك اسكان اللام في نحو ضرب ذكرا ذكرا على ان الفاعل كالمعنى من الفعل
 الاول بهذا وبما ان اربع حركات متوالية لا يجوز في كلمة واحدة فلو قيل
 ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية فاما كالمعنى الواحدة فلو
 لم يكن الفاعل كالمعنى لم يسكن اللام كالمعنى يسكن في ضرب كالمعنى حركات الاربعة
 لان المنعول فضله ليس بجرح والفاعل جرحه ووقوع احوال الفعل بعده في
 بطلان واخره هذا هو الثاني من ان الفعل في بطلان علامته ربح الفعل
 فهو لم يجر يده فلو لم يكن الفاعل وهو انما يقتضيه كالمعنى من الفعل
 يتبع فاصلا بين لام الفعل وما هو لم يجر يده وكذا في اخره جرحه فلو لم يكن
 ورد العين في نحو قولنا واللام في رما تامين يقول هذا هو الثالث من نحو قولنا
 فدا العين لا لتداء السكاسك فدا اتصل به خبر الفاعل على نحو قولنا فدا
 ردت الواو ويجوز ما بعده جرحه اصلية لا اتصالا به كالمعنى فدا فدا لانه لفظا
 فان حركة اللام عارضة فلم يجر يده الواو لعدم اعتداد الحركة العارضة في السكاسك
 فيدل على ان الفاعل كالمعنى فالحركة لا جرحه اصلية لا عارضة ولذلك ردت اللام
 في رما تامين يقول بين المشهورين فدا لانه لفظا فاما من ردت اللام فمذنبه

منه
ال

ان حركة الباء كالمعنى لان اتصالها بالفتحة التي هو الفاعل وعنده وجوه
 لثبوت الفعل وجوبها بالفتحة ورب ارجون بهذا هو الرابع من اذكر الفعل كان
 جرحه ان لا يثنى الفاعل ولا يجر كالمعنى كالمعنى كالمعنى كالمعنى كالمعنى كالمعنى
 الفعل مذكورا فاما لاد بالفتحة التي هي الفاعل مثنى اي مذكور في الفاعل ايضا
 وهو الفاعل الثاني بل ان ثبوت الفعل وكذلك الجرح في رب ارجون اصله ارجح
 ارجح فلما فصل الفاعل عن الفعل جرح الفاعل ايضا وهو الواو في ارجون وان كان
 المحاط مذكورا في الصورين وهذا يدل على ان الفاعل كالمعنى من الفعل فيلزم
 من قصد ثبوت الفعل وجوب ثبوت الفاعل وجوب وان كان المحاط واحدا وانما
 الفعل لما جرح في نحو رب ارجون بهذا هو الخامس من ان الفعل من حيث هو فصل
 لا يتطرق اليه الثاني فاما انما لان الفاعل موحدا والفاعل كالمعنى من الفعل
 وتامية ثابتة الفعل فذلك قيل جرح وان كان الفعل مذكورا وتم لهما من الحركة
 واحدة وجرح هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذكرا من جرح وهو الفعل
 من لكمة واحدة وذلك لم يجر ثابته ذولا ثابته ولا جرح ولا ثبوت ولا وضوح
 ولا تاكيد ولا الحظ عليه لشدة الامتزاج بالفعل فمثنى اليه حكم الفعل فعا كالمعنى
 جرحه ولا يمكن ان يقال ان ذاهو الفاعل والرجل صفة لانه يقال جرح الرجلان
 وجرح الرجلان فدل على ان المحب باللام ليس بصفة لانه لاشارة والفاء النظم
 معد في باب ثبوت هذا هو السابع من الادلة وتندرج في احوال العلوب اذا
 توسطت او تافرت يجوز ثبوت ميم وزيد ميم ثبوت فكموا بالفاء الفعل
 الفاعل ولولم يكن الفاعل كالمعنى لم حكموا بالفاء فاما لان الفاعل ليس عارضا
 من ثبوت والفاء وجوب الفعل وزيد ميم من نحو قولنا فكموا بالفاء ولو ردت ياء
 قوم وجرح انما كالمعنى هذا هو الثامن وتندرج في حكموا بان كانا زائدة
 وان كان الفعل وهو كان واحدة لانه لو كان الفاعل كالمعنى لم يجر يده
 الفعل فكموا بزيادة ثبوت جميعا والثبوت جميعا يجوز ما صيغت كالمعنى واصبحت
 عارضا وتندرج في المزة كالمعنى وعاجز في اصيغت من مثل هذه الكلمة وهو اني
 كنت لانا وكنت كذا بين اخره من الامور الما صيغت كالمعنى كالمعنى والشيوخ والكهنة

منه
ال

منه
ال

منه
ال

منه
ال

الحاج من عجز الرجل اذا تمسك مقبدا على الارض من اليك فيسبب الا كان ح
فاعد وهو كمن قالوا كمن الفعل لما الحظ به النسبة مما عا
بهذه هي المادة التي ذكرها المصنف على ان الفعل على كالجاء من الفعل ولكن
يدكر ليلاني آخر ان احدهما تأكيد المفعول المفعول المتصل بمتصل نحوفت انا و
ليلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجاء والثاني اتصال الكاف في نحو كرمك
ان لا يتصل الا بما حل فلو لم يكن الفاعل وهو كاء الغير كرمك من الفعل لم يتصل
الغير المتصل المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية موحا هذا الامر
والاصل ان يلى الفعل من اذا تحت ذلك الاصل فاذا قدم على الفاعل غيره كان
ذلك الغير في التقديم موحا ومن ثم اني ومن اجل ان ذلك الغير في التقديم موحا
جاء تحت علامه زيد لان الغير راجع الى زيد المتقدم وتسميه لان الاصل ان
يلى الفاعل على الفعل فلا يلزم احدا قبل الذكر واحتج عليه في ان جاز تحت علامه
زيد لان الغير راجع الى المفعول وهو زيد المفعول لفظا وتندرج فيه احدا قبل
الذكر فذلك احتج وامن في اجار الاضمار قبل الذكر كما سياتي واما نحو قوله
جزى رب عني عدي بن حاتم جاءء الكلام العاويات وقد قيل يجوز على الفاعل
او على ان الغير المصدر بهذا مستدلان في حق وهو ان الغير في التقديم الى العدي
المذكور آخر المنصوب بالمفعوليه فهو مثل عرب علامه زيد في التقديم جزى رب
عدي عديا واحاب عنه بوجهين احدهما انه يجوز على ضرورة الشعر والكلام
سعة الكلام والثاني انما لا سلم ان الغير يرجع الى العدل بل الى المصدر المذكور
عليه لفظ الفعل اي جزى رب الجراء ويجب تقديم اي تقدم الفاعل على المفعول
اذا اتى الاغراب فيها لفظا والقرينة نحو رب موسى عيسى اي اذا اتى كواكب
فيها لفظا وانتم القرينة واتساع الاغراب لفظا يندرج تحتها في المعنى وما
اغراب تندرج في اللفظي فالاول يجوز في هذا قال والثاني كقرب موسى عيسى
شروط فيه اتساع القرينة والقرينة قد يكون لفظية وقد يكون معنوية كما للفظية
ان يدكر عقيب احدهما خارج من التوافق ذال على اغراب المتبوع نحو رب موسى
الفاعل بالنعيب عيسى الطرف برف الطريف والمعنوية كالكثير من موسى ولله

الكثير من الصنم واما وجب تقدم الفاعل معنا لانه لو لم يجب تقدمه لكان اما
ان يجب تأخره او يجوز الاخران وكلاهما ممنوعان اما وجب تأخر الفاعل على طاعة
الزمان محالة الاصل من ضرورة واما جواز الامر من فلانة بوجوب اللسان
المفروض ان لا قرينة ولا اغراب محتمل الا كان جزم متصلا نحو رب زيد اعط
على اتساع اي يجب تقدم الفاعل اذا كان غير متصلا لان اتصاله مع من تأخر
وتأخره عطف على قوله تقديم اي ويجب تأخر الفاعل اذا كان المفعول غير متصلا
وهو اي الفاعل غير متصل نحو ربك زيد فانه يجب تقدم المفعول بهما لان
اتصاله مع من تأخره وانما قيد بقوله وهو غير متصل لان الفاعل اذا كان
متصلا ايضا فلا يجب تقدم المفعول بل يجب تقدم الفاعل المتصل نحو ربك اذا
اتصل به اي بالفاعل غيره اي غير المفعول اي غير راجع الى المفعول نحو رب زيد
علامه فلهذا يجب تقدم المفعول ايضا اذ لو اشر لزيم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا
واذا اردت ضم الفاعل على المفعول باللفظ والاستثناء فالاول تقدم الفاعل
وفي عكسه تقدم المفعول نحو ما ضرب زيد الاعم وما ضرب زيد الاعم هذه المسئلة
ذكرها الشيخ ابن الحاج وغيره من صور تقدم الفاعل حيث وقع المفعول بعد الا
ومن صور تأخر الفاعل حيث وقع الفاعل بعد المفعول كما ضربت زيد الاعم
المذكور انه يجب تأخر المفعول اذ لو تقدم كان اما بدون الا ومع والفتيان
مقتضيان اما الاول فانه ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضربت زيد كان الحق
في الفاعل وقد كان في الاول الحق في المفعول ولو تقدم مع الا وقيل ما ضربت
عرا زيد فذلك يمتنع لانه يجوز ان يكون الحق في الواثنين بعد الا وبما الفاعل
والمفعول معا اي ما ضرب احدا بعد الا عرا زيد ساء على جواز تعدد الاستثناء
المعنى وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب عرا الا زيد فانه يمتنع تقدم الفاعل
اذ لو تقدم لتقدم مع الا وبدون الا وبما مقتضيان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان
الاول في الصورة الاخرى وهو ما ضرب عرا الا زيد والاول تقدم الفاعل في
عكسه الاول تقدم المفعول واما قال الاول ولم يقل بالاجوب لجواز ان يتقدم
مع الا فينبول في الصورة الاولى انما يتقدم الاعم زيد ويكون الحق فيما يلي الاقطا

بعض الامور

دون الاخرى فلا يلحق وهذا انما يقع اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المنفرد
 فالجواب ان يكون المسند متبعية على جواز تعدد الاستثناء المنفرد فان جاز
 ما ذكره ابن الحاجب وان لم يجز فالجواب ما ذكره المصنف وهو انه لا يجوز
 تقدم مع الاخر وان يقتضى الجمع في المنفرد ففعل كذا كان محتملا ان يكون
 الجمع في الطرفين كان تأخير اول لبيان هذا الاستثناء بناء على جواز
 التعدد فانه اذا اقر لم يتبع الجمع الا في المنفرد وحده فلذلك كان اول واما
 تعدد الاستثناء المنفرد فلا يقتضى من حيث التماس ان يجوز ان يقال ما لم
 احد احد الا يزيد انما لم يذكر المشتق منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون
 استثناء منفردا لكن الكلام في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلننظر
 وجد الاستعمال ام لا وان لم يجرى وان تقدم التام في الاول وتقدم المنفرد
 في الثاني واجب مع انما يجوز انما يعرف بزيادة وانما يعرف بزيادة لان التأخر
 يلحق بها محلا ثم من انما فعل الجمع فيهما كما هو تقدم المنفرد واما التأخر
 فكان الجمع في المؤخر وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا
 وحدهما والامر بان الجمع بينهما من وقوعه بعد الاضواء فقدم وانما يكون
 الجمع فيما وقع بعد الاضواء فلما يلحق ان لم يجوز تعدد الاستثناء المنفرد ولعل ان
 الحاجب انما حكم بالوجوب في ما والا جلاله على انما طرد الباب وهو ان التام
 انما جاز ان يكون التام على غير ما استعملنا انما يرد لان يقال قوله او مستثنى
 اذا فصل بينه وبين عامله بالانفصال او قد جاز قوله قد غلبت سلبا وجاز
 ما قلنا انما يردس الا انما قطعه ان القاء على احد طرفيه وما جاز ما
 الآخر انما الراد الجاهل الراد انما يرد عن اجسامهم انما او مثلي هذا مثال لما
 فصل بين التام على ومن عامله بالانفصال او قد جاز لا يرد عن اجسامهم
 انما او مثلي والذات انما على الرجل ان يحمي كما يقال جازي الجملة انما
 عليها ان يحمي لانها اذا امرت جازي وقصبت جازي او امرت العاقل فقلت
 على قوله فصل بين يكون التام على غير ما استعملنا اذا امر العامل بخواتم
 فعل كذا فافعل كذا لان اذا التمس فليس معنى فعلا والتقدير اذا لم تفعل فكذا

الزيادة في قوله

الحجة بان يحمي

الفعل صار الفاعل المستر بارزا ولا عامل متصل به فيكون منفصلا فلم يفعله
 المذكور منسب للجملة او جازي الفعل على ما هو في موضع يلحق به انما
 يجب كون التام على منفصلا اذا جازي الفعل على غير من هو في موضع اللام
 كما ذكرته فان يفهم جاز ان يكون لزيد وان لم يجر له عمالا يلحق بزيد
 مستديم بها فانه وان جازي الفعل على غير من هو لا يجب فيه ابراز الفاعل لانه لا
 التماس ان يفهم يتبعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان التماس ان يفهم بها
 لا يلحق بل يقتضى ان يكون الفعل للزيدين فلما يجب فيه ابراز الفاعل والتمس
 ذلك في الصفات مطلقا او سواء كانت في موضع يلحق او لا يلحق كجواب
 رديها رتبة هي فانه جازي على غير من هو له وليس فيه التماس وكذا حيث يلتبس
 نحو زيد عرصة رتبة هو والفاعل هو زيد ومستديم صارت بها هي في التماس
 مستديم وانما التماس في الصفات مطلقا ولم يلزم في الفعل الا في موضع التماس
 على ما ذكره لان الصفات تنفصل في القوة عن الافعال فلما يلزم من كل فعل
 صارت بها رتبة عليه فحل هذه مع ضعفها ولان اكثر الافعال صارت بها
 بارزة فيعرف بها من هو في خلاف الصفات فانه لا يتصل بها مضافا وزوا
 يكون مستمر فلو يلزم في الافعال مطلقا له وزوا يرد في اكثر خلاف الصفات
 اعلم ان ظاهر هذا الفعل ان الاثر اذ يجب في الفعل ايضا في موضع التماس
 وظاهر نقل النجاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الفاعل مطلقا والخلاف من الزعم
 والكوفيين انما هو في الصفات اذا جازي على غير من هو له الا ان يكون قد
 على شرطه التمس كجوابه ليس كل ذي دين فوفى غرضه وعن مطول من قوله
 وقوله وان امرأتك امرأتك ودودك من الارض مومة وبيداء سحابة
 المحمودة ان سميت وعادة وان تعلين ان المانع موقوف يجوز على العمارة
 استثنى ما بعد ابراز من المصنفات ما اخر على شرطه التمس كما في البيت
 وجه الاستدلال ان مطول ومعين موقفا ان اخر بها فاعمل التام وهو
 معني كما هو مذهب الجمهور كان مطول جازيا على عزة لفظا وهو للجمهور
 اذ المطول هو الزعم كان جازي ان يجر الفاعل فيقال مطول هو واعلم

نحو زيد عرصة رتبة هو والفاعل هو زيد
 العوارض بغيرها ما

مستديم

هو امر
 قديم

في جملته

لا انا على شيء من التعظيم بعد اذ لو كان الاصل محطول غريبا عن قريبا
 فحدث اعتدا على التعظيم بعد اذ لو كان محطول غريبا وحقيقه يكون
 مثل منبذضا وبغلا حيا وليس مما جرى على من من له لذكر الناعا على بعده
 فالغرم المحذوف كانه محذوف لشبهه به التعظيم فكان لم يجر على من من له
 فلذلك لم يجر في الغرم وفي البيت احوال آه وهو ان يكون عزه متبذاه وبغيا
 متبذاه تانيا ومحطول خربها مقدما عليه ومعنى خرب تعذر احوال من الغرم
 في محطول فالمتعذر وعزته غريبا محطول معنى فالصفات في التعذر جازا
 على الغرم لا على عزه فلذلك لم يجر في الغرم وهو احوال ظاهر وقوله وان اراء
 متبذاه وخبره محمول على الضرورة وهذا البيت استشهد به الكونيين على
 ان الصفة جرت على من من له من غير ابراز الغرم وبيانه ان محذوفه خرب
 فهو جاز على اراء ومن في المعنى للمراءه فكان التماس ابراز الغرم وان
 فقال المحذوف انت فاجاب بان محمول على ضرورة الشره ولكن ان يقال
 للجواب ان قوله ان يتجس في جاز ان يكون متبذاه ومحذوفه خرب فمقدما
 عليه اي ان اراء اخرى التي لا يستحق مثل محذوفه بكل وحقيقه محذوفه يكفر
 خرب الاستحبابه مقدما عليه والجله خرب ان قد جرت على من من له ومحذوفه خرب
 جديدة فقال انت حقيق ان ينيل كذا وزيد حقيق به ومحذوفه به اي حقيق له
 وكان حده ان ينيل الى الذات فيقال زيد حقيق بالاستحبابه لان كونه
 حقيقه بزيد ونظر ذلك ما استشكل من قوله ان حقيق على ان لا يقول من اراء
 ثم تشدد البناء من على وتول بناوطات احدا انه على الطلب كنوله و
 شق الوطاج بالبناء على الخرج والآخر الثاني ان ما لم يكن قد لزمه وانما كان
 المراد حقيق على ترك القول ان اكون ايا قايده ولا يرضى الا بشي ناطقه به
 وانسرى عن سرى والمعنى ان اراء اخرى التي لا ينيل منها المراءه ورايه ووجه
 مبراهه ان من اراءه وبيده شق اي قايده صفتت وجب عليك ان يتجس
 وتبينه وان تعلم ان المعاني موقوف على بيت الصلوات والخرجات موقوف
 صاحب توفيق من الله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون

فالصفتان
 جاز

الشق
 بالبناء

انا على غير انا منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكنا فقال انا لازم وهو
 اربعة افعال الفعل وتعليل واقتل فعل ام وتعليل لا يملك فان يرد الالف
 لا يستند الى مظهر ولا الى مظهر بارز بل اذ قلت الفعل انا فهو ما كمل المستكنا
 الفعل لان الفعل ال على المستكنا مستند اليه بدليل فام الكلام عذبه فتولانا تايده
 وكذا في بقية الارب او غير لازم وهو فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا
 يجوز فعل وتعليل المذكر الواحد الغائب وفعلت وتعليل المؤنث الغائب وت
 الصفات اي وغير لازم في الصفات الحاربه على ما من له يجوز يضارت واما
 لم يكن لازما في المذكورات لانه يستند الى المظهر والمتصل البارز بخبره ان فعل
 زيد وفعل زيد وما فعل الا به وما فعل الا به ونظا يرد وكذا زيد يضارت غلا
 وفي الصفات فانه يستند الى المظهر ايضا ومنفصلا بارزا عطف على قوله ومنفصلا
 يعني انما على المظهر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وسوقها
 عذرا ما ذكرنا من فعلت للمتكلم المفردة وفعلنا في الجمع وفعلت للمفرد المذكور
 فعلت للمفرد المذكر وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلين وتفعلين وتفعلين
 واقتلو وتقتلون واقتلن وتقتلن واقتلن وتقتلن واقتلن وتقتلن واقتلن
 وان لم يجر له ذكر كوا اذا كان غلا فائين اذا نصبت غلا اي ما يحسن عليه فكان تايده
 اي اذا ما كان يحسن عليه من الحال غلا فائين غلا نصبت على الطرف فالعالم
 كان واذا جعل كان ناقصة فقد هو الخ والعامل فيه من الاستغناء اذ
 كان الحال مستقرا في الغد واما قال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع غلا على
 الناعية كان وحقيقه لا يكون الناعا غرا ومن هذا القسم الذي يجر
 فيه الناعا لتعززه في النفوس قوله لو كان ما ينفي التراء عن النبي اذا جعلت يوما وضاق بها الصدور
 اي النفس اي اذا حرجت النفس والتعززه في النفوس عند الموت وتزدد التيقن
 اي اذا حرجت النفس وضاق بها اي بالخرجه والشره النفس اي لا ينفي الشره
 عن المراءه اذ اجاء اجله ومنه قوله لا تخطي بينكم من قراء بالنصب اي الامر و
 من قرا برف بينكم فهو فاعل تخطع والناعا على قد ظهره والبين هو الوصل اي بين
 حكم واما من قرا بالنصب فاعل تخطع غير لانه الكلام عليه وتقرره في النفوس

واستكمل

من غرضه

غرض الدار

ان يعطى الامر بغيركم وفي الفعل فلم يخلت ان لم اخذ الرجال اسمي اللحية ان يخلت
 اللحية اطرافها والرجولية ومن كان في الفاعل غير اسمته الموت او با ورا القليل
 غير حقيقيا كان الموت او غير حقيق لزم الماء في فعله كونه موقعا في الموت
 المستمرة والهمذان فاما في الشمس والثابت فيها حقيق والشمس طلعت في
 الثابت التي الحقيق من ان الفعل اما ان يثبت في مظهر او غير فان استدل ان
 موت او موتين لزم الماء سواء كان الموت حقيقا او غير حقيق من ان الفعل
 مذكورة ان لا يقرن به الماء فان كان الفاعل مرفعا فالزم الماء لان الفاعل
 كالمرفوع من الفعل فلهذا لقي الماء بالفعل ولا يثبت الفاعل وانما يثبت في
 في المظهر كما سبقت في المرفوعة وانما المرفوعة في الماء برفعا فيها وفي كان
 في الفاعل مظهر او غير مظهر لم يلزم الاخذ حقيق في الفعل من الاداميين كجوزف
 بهذا هو القسم الثاني من اذا كان الفاعل موقعا في حقيق لم يلزم الماء ايها
 على ظهور لفظ الموت كقولهم الشمس لم استبين ما ذكره فاجز عن غير حقيق
 فانه لا يلزم الماء وقال بلى الفعل امر اذا وقع فيها فاعل كالمستبين
 وقال من الاداميين لزم ازاء غير حقيق الماء فان الموت وان كان حقيقا
 بلى الفعل لكنه ليس من الاداميين فلم يلزم فيه الماء وقوله زفت المرأة مثال
 لتسبح لفتوة فانه حقيق بلى الفعل من الاداميين وجاز لفظ الشمس لكون الموت
 غير حقيق وحين العاصي اليوم امر لكون الموت لا بلى الفعل وان كان حقيقا
 بلى وقع فيها فصل وسار الماء لكون الموت من فم الاداميين وان كان
 المحار في الصور الثلاث لكون الماء دلالا على ثابت المستند اليه على
 وهذا بخلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاج في الاستناد الى غير الحقيق فانه
 بقوله تعالى وحي الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على
 غير المحار ويجوز ان يخل لفظ المصنف وان كان في الخبر وعلى صورة الفصل
 نحو سار الماء لعل على قول لفظ الشمس ليلامع مخالف لما ذكره ابن الحاج
 ويجوز لا يثبت انما لها متناول واولا فلا يميزه ووثيق وذهبا هذا امر اذا
 اذ الفعل وهو ان يثبت مستند الى غير الارض فكان حجة ان يقال ان يثبت كما ذكرنا

الحقيق

في الموت

من الفاعل

بوجوده

في الشمس طلعت فاجاب بانه متناول وما ودا ان الارض من المكان
 وهو مذكور ويروى ولا ارض اقبلت انما لها فعل فلهذا الهمزة من انما لها
 الى التاء ليستقيم الوزن وحينئذ لا اشكال فيه وعكسه انما كسب فاجتبر
 من ما ذكرنا في البيت موت لم يثبت انما لها بالفعل المستند اليه وهو
 مذكور وهو الكتاب التي انما بفعله على عكس تا ودا وهو ان الكتاب
 عن الصيغة هو موت فلهذا قال انما كسب ان حقيق فاجتبر في الموت
 الحقيق ما يزاى ذكر في الحيوان وغير الحقيق ما يرجع الى الاصطلاح كما ثبت
 الشمس والنار والقدر فانه لا معنى لتأنيدها لانه ليس بايزاء ذكر في الحيوان
 بل تأنيدها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل الزوف وهذا الحد اثنى
 حد الموت الحقيق بمعنى ان لا يكون فرق بين تأنيث الادام وغيره لان
 كليهما حقيق فلهذا تأنيث الادام اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه
 الاصل المقصود في المحاطات وسائر الحيوانات تصح كانه انما
 غير الحقيق قسم غير الحقيق الى قسمين احدهما ما في لفظ شئ يدل على ما يثبت
 وتأنيدها فلهذا بعد ذلك ومنه ما ليس كذلك وهو ان ما في لفظ شئ يدل على
 تأنيده ان يكون جمعا فاجز بالواو والنون مذكرا كان واحدا او مؤنثا
 حقيقا كقوله وقال تسوء وتولد فقال اذا اكل الموهبات بنا وطلتها
 جم لان تأنيده غير حقيق وفي غير الحقيق يجوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه
 وفي لفظ ما يدل على تأنيده وهو كونه جمعا واستثنى منه ما جم بالواو والنون
 فانه لا يجوز قالت المسياسون مع انه جم لان لفظ التذكير وصفا بخلاف
 الرجال والمسلمات فان لفظ جم التذكير موضع للذكور واما الالف والتاء
 في موضع اللاتيانه ويكون عطف على يكون جم ان وهو ان يكون في
 آية ما يثبت في الوقت قبل فانه في آية شئ يدل على تأنيده وقال
 فلهذا اجاز ان لا يثبت كالتثنية والتثنية وتجمعها والتثنية
 ان او يكون في آية الف رابدة اما مقصورة رابدة والوزن تغل بضم
 الماء وفتح العين كسبع موضع فربس الدائمة او سكوتها ان يكون العين

متاويله

والنوع الحقيق

بغيره

كسرى وجعل او فعل بفتح الفاء والعين مطلقا اسما كذا في لؤوضه وورد
 لغيره مشق او صنف كجوز ويشك في حال جازي ان سمي وانه يشك
 ان جنيته المشق او فعل بفتح الفاء او كسرا وسكون العين كسكول
 ورضوى ودجوى وسوى وكرى اذا لم يكن الالف للالحاق بحرف زرع
 فعل بفتح الفاء وكسرا اذا كان الزما للالحاق كعلق ومغزى فمن فيها
 او ثوق ذلك عطف على رابعه باليسبب الذي فيه اللالحاق فيجوز ان يكون
 فوق الرابع وليست ملحقة به فيجوز ان يكون الالف في قوله ان يكون
 الالف فوق الرابع وليست للالحاق تكون للتأنيب الالف نحو تعس في قايه
 ليس والاع الثاني واما زيدت الالف فيها لتحق بآيات الخفية في
 السبعة كما ذكره في الصحاح وليس اللالحاق على هذا هو المصطلح في التعريف
 في التعريف بل هو ما ذكره في باب من العرف في نحو اظن وطلب انها ليست
 للتأنيب لحوق الفاء كعلينا ومرت الاسم استعلا نحو علق ومغزى وكجوز
 فان مر بها دليل انها ليست للتأنيب واما معدودة عطف على قوله ان
 مقصورة والوزن في فعلها وفعلها سكون العين والفاء منتهية فان الفاء
 للالحاق كعليا ووج باء وجه التثنية ومزاة في اللزوجة اليه ومن يابس
 كذا كل ايس في آخر من يزل على تأنيبه فيخرج الى ان يسمع بضم الفاء
 او في صفة او في فعله وذكر الائمة الثلاثة على التثنية نحو اوصى في قصص
 ان تأنيبه علم من بضمه واربع مبعثرة الوصف ان تأنيبه علم من بضمه
 بالهوت وابتعد الارض في فعله ان علم التأنيب من الحاق الفاء بفعل
 وحج الفاعل ورافعة مفعول كمن قال من فعل تعدرا او حقيقا زيد اربا
 كقول زيد لمن قال وعلة قوله تعالى يبيح له فيها بالجزء والاصل رجال كثر
 من مؤخر الفاء اي يبيح رجال الوافق ورافعة للجمال جميعا او تعدرا
 تقسيم لقوله من فعل ان تتلطف به حقيقا كما اذا قال من فعل مقبول زيد اي
 فعله زيد وقد يكون تعدرا بدلالة الحال كمن طاف بطلب ضاربا من غير
 تلطف منه تقول من ضرب فيقول زيد كانه قال من ضرب فيقول زيد ويح

جنيته
 مشق
 كسكول
 كجوز
 ويشك
 في حال
 جازي
 ان سمي
 وانه
 يشك
 ان جنيته
 المشق
 او فعل
 بفتح
 الفاء
 او كسرا
 وسكون
 العين
 كسكول

ذكر كونه

او في

هذا وورد قوله تعالى يبيح فيمن قراء مقصوره الباء لانه لما قال يبيح كان مقصورا
 سائلا من يبيح فيقول رجال من يبيح تعدري للفتن ويلزم ذلك ان افاد
 الالف او الفاء اي ذلك الفاعل بفتح الفاء واذا الباء او استيف
 لودات سوار لطيف وان دو لونية لانا ما اذا تعدر بفتح الفاء زيد لان بفتح
 وخرتها على الفعل وكذا اذا التهم لونه وكذا التو وان لانها في فاعله فاستدعيها
 فعلا وقيل ان الفاعل يبيح مفعول خشن عند الحنفية ومنه ولو انهم صروا
 ان لوحيه لان ان المفتوح يدل على التثنية فكانت كالمنتهية في قوله واما
 قال ومنه وكالمفسر واخرجت فجاء لان ان المفتوح ليست بمنتهية في الحنفية
 لوحيه اخرها ان المفعول ليس عينه بل مفعوله وهو مفعول فكان كالمفسر و
 الثاني ان ثمة المنتهية ان تقع بعد الفاعل كما في الصور المذكورة وبها انهم
 صروا فاعل فعل محذوف وليس فاعله المنتهية لكونه فاعلا ولذا دل على
 التثنية الدال على المفعول مفعول كالمفسر والفاعل اذا كان عاملا ثم وحي
 وبما يلحق العام والذم العام استاء التزم ان يكون مفعول المنتهية
 منصوبه المراد بالذم العام والذم العام لانها لا يدلان على خصوص المفعول
 التي بها المفعول او الذم بل يدلان على اصل المفعول او الذم وليس المراد منه المفعول
 المطلق الدال على المفعول او الذم من كل الجهات فلفظ المطلق اول من لفظ العام
 في هذا الموضع قوله التزم ان يكون ان الفاعل مفعول المنتهية انكره منصوبه
 فاعل ثم وحي قد يكون مفعولا قد يكون مفعولا على ما سبقت في المظهر ثم ان
 بضمه لانها قد تنكره منصوبه كما هو مقتضى التمس موصيا باسم مفعول مفعول
 مما ليس له يبيح مخصوصا بالذم او الذم اي ثمة المفعول ان ذكر كونه غير
 المخصوص بالذم او الذم وهو اسم مفعول اما ان ثمة مفعولا لانه لسانه
 او حجة مبتدأ محذوف على ما سبقت في جازي ذلك المفعول في الافراد والفتنة
 والمجهر والتذكير والتأنيب وكونه بحيث يصدق عليه فاعل ثم وحي ان يكون
 مفعولا من مفعول في المعنى عبارة عن ذلك المفعول ان جازي ثمة او مفعولا
 على مفعول كما ذكرنا او مفعولا مفعولا بلام الجنس او مفعولا اليه اي الى المفعول

والتفاعل اذا كان
 نعم ويشي

فاعل المفعول

موصيا بالخصوص اي شرا المفعول ايضا ان يوضح بالخصوص مدعا او مالا
 الموقوف والمضاف لا يدلان على تعيين المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا
 لتعيين والاول اسم الموقوف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المفعول
 العام او الذم العام فتعريفه بزيادة تعميم للمفهوم ولانه عبارة عن المجهول
 الذي يمتنع في المفعول او الذم تعريف باعتبار ذلك العهد الذي يمتنع في ذكر المخصوص
 شحنا لذلك المجهول في الذم بحسب الجنس كونه رجلا او نر هذا مثال لما يكون
 الفاعل مفعولا ومفعولا مفعولا موصيا باسم موقوف وهو زيد المخصوص
 بالمفعول او بمصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مفعولا موصيا بالعام الجنس
 المصاحب او بمصاحب التعميم وهذا مثال للمضاف الى الموقوف وهو
 المخصوص وفي الموقوف نحو تحت امة بهذا مثال لما يكون الفاعل ايضا
 مفعولا لكنه موقوف فلذلك فتمت موقوف وصحت او بمصاحب او صاحب المفعول
 بعد هذا مثال للفاعل المظهر الموقوف باللام او المضاف الى الموقوف
 انما قال نعم او نعمت بن نحو زيد في الفعل وتأنيده وانما جاز التذكير والتأني
 مع ان الفاعل هو المصاحبة لان التعديل في التمجيد فهو باعتبار الوضع
 ليس بزيادة كونه الحيوان حتى يقال ان تأنيده جليل ولا يجوز ان يكون
 كناية كناية عن هذا لان التمسك بالوضع للموقوف بالعام من ان يكون
 من الحيوان او غيره وكذا صاحبه التعميم فان صاحبه بحسب الوضع الذي
 ذات موصوف بالصفة سواء كان حيوانا او غيره فلم يمتنع جليل
 ما قسم بحسب الوضع وفي التسمية والجمع بن رجلين او الرجلان احوال ونحو
 رجال او الرجال احوال بن وقد يكون الفاعل انما مفعولا مفعولا مفعولا
 بن رجلين احوال او جمع مفعولا بن نحو رجلان احوال وقد يكون الفاعل مفعولا
 باللام انما مفعولا بن الرجلان احوال او جمع مفعولا بن رجلان احوال
 بنحو اني الحاق الف التسمية واداء الجمع مفعولا بن رجلين ونحو رجلان
 وهو شاذ عند الاكثر بن وجمع الجمع من الفاعل المظهر والتسمية تاليد المخصوص
 الزاد زاد ابيك زادا واوله زود مثل زاد ابيك مفعولا بن اذ كان الفاعل

الفاعل ظاهر مفعولا فلا يحتاج الى تعيين بل الذي ذكر المخصوص فقط كما يقول بن العز
 زيد فذكر التسمية وهو قوله زاد ابيك التسمية بزيادة تأكيد على ان يكون
 زادا مفعولا بن زود ومثل زاد ابيك مفعولا بن زاد ابيك مفعولا بن زاد ابيك
 التعديل بن زود زادا مثل زاد ابيك ثم قال نعم الزاد زادا ابيك فحينئذ لا يكون
 الجمع من الفاعل والمفعول وهو لاجل ظاهر وحده ابيك ونحو حذف المخصوص
 اذا كان معلوما كونه العبد في الموت نحو لول الله الكلام عليه وانما
 بالابتداء على راي والحق بزيادة مفعولا مفعولا وعلى راي نعم ذكر
 في ارباب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مفعولا مفعولا قبل جرة والتقدير
 زيد بن الرجل وانما استغنى عن العائد الى المفعول لان الظاهر عبارة عن
 ذلك المخصوص فاستغنى به كما تمام المظهر مقام المفعول قول لا اري الموت
 تسبق الموت من تعقيل الموت في الغنى والغنى او الكسب ان المخصوص
 مفعولا مفعولا كانه لما قبل بن الرجل تسبق وقيل من المفعول فقبل زيد ابي
 هو زيد فالكلام على هذا جملان وعلى الوجه الاول جمل واحد وجمل واحد
 مجزئ بن وهو مفعولا بن الاشارة وهو ان ابيهم المفعول بن ومن ثم لم
 يات فيهم الا ابيهم سوغوا قول التسمية بن جمل واحد ابيهم مفعولا بن على المفعول
 وانما من القياس المخصوص بالفاعل مفعولا بن ان جمل واحد بن بن
 انشاء المفعول وفي التسمية وكما ان فاعل بن قد يكون مفعولا باللام او مفعولا
 فلما يكون بن جمل واحد وكما يكون مفعولا مفعولا كذا في جمل الكسب التوق ان
 بن اذ كان فاعله مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا ابيهم مفعولا مفعولا
 بن مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا
 التوق في الموقوف باللام فان الموقوف باللام بن فاعل ومفعولا الفاعل
 فالكسب لا يتبع مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا
 مجزئ الا مثال ومفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا
 الاقتصار على المخصوص وترك التسمية وجاز في جمل ان ترك التسمية و
 يقال جمل زيدا ولا يقال بن زيدا وجوب التوق ان ابيهم ان لفظ اخطم

س والعز احكم

انك امر

فهم ما اراد

فما استغن عن التميز بخلاف الغير تفصيلا للظاهر على الغير والثاني الامتناع
 التماس المخصوص بالغا على فاعله اذ اقلت ثم زيد لم يعلم ان زيد فاعله او
 مخصص وفي هذا زيد التماس اذ فاعله وزيد مخصص بالمفعول هكذا في
 فيه نظر لان زيد لا يصلح ان يكون فاعلا لزيد لان شرط ان يكون مفعولا
 بالتمام وكان الاول ان يقال لو قيل ثم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعله
 وشا جازم في حين كون الفاعل مظهرا ومفعولا في ذكر المخصص وفي اولى
 المخصص مفعول متا رجلا زيد وشا الرجل زيد وشا صاحب الرجل زيد
 اذا توجع العلان ان اسم واحد منهما الما بحجة الباعية والمفعول المفعول
 بحوزته وسنت في الواحد منهما الما بحجة الباعية والآخر المفعول المفعول
 مفعول واحد منهما لا في واخرا بالعموم افعال الثاني لان الاول والكوفون
 افعال الاول كما في الاول ان يقول اذا توجع العاملان لم يكونا اشياء فان
 التماس قد يكون من الفعلين ومن الاسمين ومن الاسم والفعل والتماس
 ذكر الفعلين لان اصل العمل ان يكون للفاعل وانما قال بغيره لان الاسم
 الواحد لما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما فيكون
 الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى الاقربية وهذا الخلاف انما
 يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما لم يجر زيدا خرجت واكرمت فيتحقق
 ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا فاذا وقع بينهما لم يجر
 خرجت زيدا واكرمت فيتحقق ايضا ان يكون مفعولا للاول لان الاولية
 ومما في القرب مقتضا وان على ان الواو مانع من افعال الثاني فيقتضي
 الاول فثبت ان شرط التماس ان يكون الاسم الواحد مفعولا فيهما والآخر
 المفعول والكوفون على جوار افعال كل واحد من الفعلين وان اختلفوا
 في الاختصاص فاجاز بالعموم افعال الثاني للقرب والكوفون افعال
 الاول للاولية ويلزم كل واحد من القريتين مخالفة قاعدة ان المفعول
 فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعوا واما الكوفون فيلزمهم
 الفصل بين العامل ومفعول الاول وعلى مفعول باجنس وهو الفعل الثاني

واذا توجع العلان
 الى اسم واحد
 من المخصصين

سبب

فان اعمل الثاني اخر الفاعل في الاول على وقف الظاهر ولا يحد خلافا
 للكسائي منع على مذهب النعمان وقال ان اعمل الثاني فالفعل الاول
 انما ان مخصص فاعله او مفعولا فان امتنع فاعله فلا بد من اضراره فيه ويطعن
 الغير على وقف الظاهر افرادا وشبهة ومما ذكره او تاخرا لا يضره عند
 ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي رأى الحذف اقرب
 من الاضمار قبل الذكر ونظم الخلاف في التفتيش والرجحان فاما وقد اقول
 اذا كانا مفردين فلا يظفر بالخلاف في اللفظ فان جوفام وقد زيد الغفلان
 مفردان لفظا سواء اعمل الاول او الثاني انما اذا كان في التفتيش ورجحان
 فظفر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اخر في الاول مثنى جوفام وقد اقول
 وان كانا عكسا فالكسائي جوفام وقد اقول والفرق لا يجر افعال الثاني
 لا مخصصية الحذف الفاعل او اضراره قبل الذكر لكن لما ورد عن القريتين
 كلام القسيمي ولم يكن الحكم بغيره فلا بد من الزام احد الارضين ايا الحذف و
 الاضمار وقد جاء افعال الثاني في قوله جوفام واستشبهت بكون مفعول
 وحذف المفعول ان استغن عن كوفيت وجرى زيد هذا عطف على قوله
 اعمل الفاعل من ان امتنع الاول الثاني اخر في وان امتنع المفعول فاما ان
 يكون المفعول مستغن عنه ان يكون في افعال القلوب فيجوز حذفه لانه فضل
 كما ذكر من المثال واللا ان وان لم يستغن عنه الظاهر ان المفعول مخصص
 وحسب زيدا مطلقا لا متنازع الاقتصار على احد المفعولين ما حسب
 وان اعمل الاول اخر الفاعل في الثاني هذا انتم على مذهب الكوفيين نحو
 قوله جوفام اذا لم يجر عن كل جوفام الى الطليل ولم يقتضيه نعت البيت للذكر
 الرتبة وقبله فاقبل الحب والاكباد تاشبه فوق الشجر اسيف من اجسامها
 من اذا رحت البيت وبدد رضى فاحط والاقادير عابله فانصنع والويل للرجل
 ان جوفام اذا اتخذت التفتيش عن جوفام ولم يجر من المقتضي ان الضايف في جوفام
 المذكور في الابيات فاحط فانصنع ان فتقوت الجوفام وجال المقتضي انه
 يدعو بالويل والحب لافاته من الصيد بسبب احطاه وبجره عاده الحب الجوفام

شكك

جوفام
 جوفام
 جوفام

ختمت ختماً لبيان بطونها والوحد اختفت ناشئة من بغير من سدة
 العكس والشئ اسيف اطراف الضلوع فما طلق الطين تحت تعطلت و
 ختمت من وجه قلبه وجيباً رخت مرت في الحلق والقليل في امة العكس و
 النقص القليل يقال قطع في امة اس قتل عطشه بالبرق وهم المفعول من عطش
 للقليل انتفجج فوقع ومن الجوع من الماء القليل وانتفجج فوقع فاعمل
 رخت اي احدثت في الحلق قصت اي حتى اذا انتفجت واحدثت فخرج من
 الماء قليلاً في كل طيفعة من جوفها وخرجوه وتلك النقب لم تقبل العكس اي
 لم يشرق رياً ووجد الاستسها وان رخت ولم يقصص موجهان النقب اي رخت
 النقب ولم يقصص النقب القليل فقد اعمل الاول واهم الناعل في الثاني
 وهو النون بين مني راجع ال النقب والمفعول ايضا على المختار اي وقع
 المفعول على المختار اي وان اعمل الاول اهم الناعل في الثاني واهم المفعول
 ايضا على المختار وانما كان افعال المفعول هنا احسن من حذفه لانه لا ياتي
 في الاخر قبل الذكر لان المذكور آت في تقدير التعميم نحو جعل قاسمك جود
 اذ الحذف هنا لا يطبق من قبلك واوله اذا لم يمسك ليعود اذ اكره حذف
 الاول وهو شغل اي حزن واهم المفعول وهو الفصل الثاني وهو استساك
 طبق الشئ اذا اصابت الفصل فاما ان المصروف شغل مجازاً في حيز
 الاصابة في الكلام وانما لم يطبق لان الاضمار بينهما ليس قبل الذكر فالحذف
 فالحذف لا يحسن هنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه يعين الحذف للزوم
 الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئاً آخر وهو انه لو حذف
 المفعول من الثاني لحذف الجاء وهو ايضا فيلزم حذف الجاء والمجوز ومما
 ولهذا اي ويكون افعال المفعول في الثاني احسن من حذفه لوان اعمل الاول
 قبل آتوس اقترع على طرا او باوم اقترعوا كناية على افعال الناس اذ لو اعمل
 الاول لزم ترك الاضمار وهو افعال المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني
 لم يلزم فيه حذف اذ المفعول من الاول جيبه بحذفه فلذلك كان حجة
 البصر بين وهاوم بين جزوا فلو اعمل الاول لزم ترك فيها كان احسن ان

اسود بملو

مشتبه

تأثيرهم

عالم

قال اقترعوا اقترعوا الا ان منع كان فبطمه نحو جيبين وجيبتهما منطلقين
 الزيدان مطلقاً بهذا الاستسها من قول والمفعول ايضا اي بغير المفعول
 على تقدير افعال الاول الا ان منع مانع من اضراره فبجيبه الطهارة
 المثال اعمل الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان بالثاني عليه للفعل الاول و
 مطلقاً مفعول الثاني والفعل الثاني مفعول ايضا مفعولاً ثانياً وكما للثاني
 اضراره لكن لم يكن الاضمار اذ لو اضر مطلقين لاقتم مقامه اياهم مودا ومن
 لاجاز ان بغير المفعول لانه لا يطابق المفعول الاول لمجيبتهما مع انها مبتدأ و
 خبر في الحثية ولاجاز ان بغير المفعول لانه يرفع المطلقاً يرفع المفعول الثاني الى الخبر
 وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الظاهر لانه ثاني مفعول افعال المفعول
 ولا يجوز الاقتصار على احد على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يكون
 كل واحد في الواقع بعدهما وبهذا ليس كذلك اذ لفظ مطلقاً لا يصلح ان يكون
 مفعولاً ثانياً للفعل الثاني لكونه مودا لو كان المفعول في الثاني متناً وكذا
 منطلق لا يصلح ان يكون مفعولاً ثانياً لمجيبين للاختلاف بينهما فلما جيب عنه
 بان الاضمار قد يأتى على المعنى المقصود وان اختلفا في اللفظ بين التنازع
 في الذات الموصوفة بالانطلاق والفراده وتشتبه بحذف الجاء كما قيل في
 قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارد لانه ما عتبار الذات الموصوفة
 بالواردية مذكراً كان او مؤنثاً وهذا الجواب انما يصح اذا اورد في المثال
 مثل هذه الصورة لبيان ما ذكر فاما اذ لم يرد في الاستعمال فلا يحتمل ان يضر
 والتجمل في الجواب عن هذا الاشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم الموصوف به مفعولاً
 التوجه اليه اي الى المفعول الاستسها وبها اي من التعليل وان كان
 محمداً واقعاً بعد الحذف ليس الا ان اختلفا رفعاً ونصباً فان نصباً
 الثانية لان ما اطلق لان اضرار الاسم مع الحذف متعذر واهل به بدون
 طمس والاهل مستثنى عن المفعول ان يكون متصلاً او منفصلاً فان كان
 متصلاً فقد استوى الفعلان في الاتصال بقول رخت واكرمت وقرنت
 اكرمت وقرنت واكرمت وكل واحد مبتدأ بغيره فلا تنازع وان كان منفصلاً و

المستثنى

فصل في...

وهو الذي قد عرفت بقوله وان كان مقرا واقعا بعد الالف فقال فالحذف ليس الا
 امر يجب فيه الحذف مع الالف وتعليله قوله فان الالف والاسم مع الحذف متعذر
 الي آخره وبما انه لو جعل على التنازع ولا جعل على الحذف فكل واحد على ما يراه
 المنفصل كان اما ان يغير الالف او يغير فالاظهار معناه لان الالف اذا ما
 يكون مع الحذف او بدون الحذف والاول متعذر لان الحذف لا يغير وكذا الثاني لانه
 فليس كان الاول ان يقال لو لم يمتدح حرف كرم فساد المعنى اذ يلزم من الفعل
 عن المفعول والمقصود ان يحذف الحذف في المعنى لا في اللفظ ومنه ان الالف ليس على ما ذكره
 ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون محجوبا على الحذف ان حذف الاسم مع الالف
 استغناء عنه بذكره مع الثاني فلو جوز ايضا الالف والماء حرف كان المعنى
 نفس ذلك الفعل عن المفعول فيحتمل ان يحذف الحذف في اللفظ فيكون محجوبا على الحذف
 ويحتمل من الفعل عنه بناء على يجوز الالف ومن حذف الحذف فيحتمل ان الالف
 حينئذ وكذا الظاهر لانه مستغن عنه بذكره آخر وفي التعليل نظير ان يكون
 مستغن عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام من امور غلاة الالف وقدره
 يعني ان الحذف والالف ظاهر وقد ذكرنا ان التنازع لا يحذف فكان جده ان
 يعين الالف وحشيده قوله ان الالف تحذف اي ان الالف تحذف المفعول اي رفعها
 نحو ما عرفت الا ان كان وما شئت الالف لوما اكرم من الالف وما عرفت الالف
 اي ان تحذف الالف من الالف اي ان الالف تحذف الالف اي ان الالف تحذف الالف
 في حذف الالف اما الالف فلا ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلا
 احدهما مرفوع والآخر منصوب ولا يدل احدهما على الآخر بخلاف ما اذا كانا
 مرفوعين فان لفظ المذكور يعينه لفظ المرفوع فان كان الحذف لفظا عليه
 لقابل ان يقول هذا لا يخص بالغير فان الظاهر لكل ايضا فاذا قلت ما عرفت
 اكرم الالف فهو دابر ايضا من الامور الثلاثة والظاهر ان الالف تحذف الالف
 مع الحذف معناه وبدون الحذف فليس وليهم انما ذكرنا في المفعول فتمت الالف
 المدعى ان التنازع لا يكون في المفعول لانه ان يكون متصلا او منفصلا بغير
 بعد الالف والفتحة بالظان بخلاف الظاهر فان لم يكن التنازع بدون وقوعه بعد

بما عرفت الالف
 اي ان تحذف الالف
 في حذف الالف
 اي ان الالف تحذف الالف

الالف واما ان يرفع جوابه في الظاهر اعتمادا على قولهم المفعول المنفصل في المفعول
 لا استقلال كل واحد منهما وايضا قوله ان الالف تحذف في نظر لان الاختلاف
 بالرفع والنصب في المفعول لا يمنع من كونه الالف على الآخر ولكن الجواب عنه
 بان الاختلاف في المفعول منع من الدلالة اذ صيغة المفعول المرفوع نحو انما
 وهما متعارفان فيكون في الصيغة المنصوبة نحو انما فلان المرفوع على
 المنصوب وبالعكس بخلاف الظاهر المرفوع والمنصوب فان جوبهما فيهما
 وان اختلفا في الادب وقوله ولو ان ما استغنى لادى معيشته لكان لم يطلب قليل من المال
 ليس منه اي من باب التنازع اذ لم يورث في الفعل الاول لانه ما وجد اليه
 الثاني والا كان الاخر انما في سبيله ليس لادى معيشته وبان القليل من
 المال يكفي لادى من امتناع الشئ لا امتناع غيره هذا الكلام ظاهر للفتحة
 العبارة اذ في نسا يلى من وجس احدهما ان عدم السعي لادى معيشته
 لا ينافي من عدم السعي ومن كون القليل كافيا والثاني ان اللاتم من
 سبيل لو ان لا يكفي القليل فلا يكون احدهما كافيا في القليل يكفي بل ما
 لا يكفي بل الجواب دفع استدلال الكوفيين ان مال ان لم اطلب عطف على
 كفايته فهو في سياق جواب لو فيلزم من ادائات للطلب فيلزم ان ينشئ الطلب
 في السعي لادى معيشته ونشئ الطلب القليل من المال وصاحب الالف
 استدل به على ان مال الاول بناء على ان الاول في لم اطلب لئلا يكون
 المعنى كفايته قليل من المال في حال كونه في طلب له فلما لم يمتد اشياء
 الطلب المتناقض لعدم السعي لانه ليس جوابا فلما لم يمتد اشياء ويمكن
 ان يجاب عنه من وجس بانه وان اجل لا يمتنع بل جاز العطف فلما كان
 الاستدلال على جديتهم وبان ظاهر الالف والعطف لاسيما وقد دخل على
 المضارع المعنى الذي وقع جالا وجهه ان يمتد بعضهم متعين ان يكون جالا
 بدون الالف وعند بعضهم يجوز الالف في جميع جانب العطف اذ لم يمتد
 احدا صلا وقوله لما في لو من امتناع الشئ لا امتناع غيره معناه ان المذكور
 بعد لونه طارحوا بامتناع فان كانا متيقنين بكونا متيقنين وان كانا

بما عرفت الالف
 اي ان تحذف الالف
 في حذف الالف
 اي ان الالف تحذف الالف

متعدين كانا متعدين لان امتناع الفعل اثبات واعتناع الاثبات
 وحاصل سيموري على افعال الثاني وان كان سأل الفعلين ليس على
 العطف قوله وتعدري تعني به سبعة نفس الخليم ومثلها اجيبا وقيل
 يا صاحبي ترقنا غيرة وقيل الخليل بن ابيكاه رجل سميان اهل طويل
 مشهور صابر النظم ولامه سميانه تومثلها اي ومثل السميانه اي
 جعل الخليم ذاصنوه وعشق كمال حسنها في ما كان ان اقام به والعمر
 به يرجع الى المتزل وجه الاستدلال ان ارضي وتضمن متوجها الى سميانه
 فترقنا على انه فاعل لغرض فقد اعمل الثاني والمصنف اشار بقوله وان
 كان سأل فعلن الى ان الفعلين المتنازيعين عند سيموري يكون بينهما
 العطف كحرفين والكرم زيدا ولم تعطف احد الفعلين على الآخر في البيت
 فهو اشارة الى منه الاستدلال به والمتنوي الى خلاصة اي الفعل المتعدي
 لا ملأه مفاعيل قيل لم يح في هذا الباب اي في باب التنازع فتمت الجواب
 واجازة غير من ان كواغلت واعلني زيدا منطلقا اجاز بعضهم
 التنازع قد قاسا على الفعل المتعدي لا اثنين والى واحد ومعنى
 الجواز لعدم التنازع فيقول على افعال الثاني اعلت واعلني زيدا
 منطلقا على حذف المفاعيل الاول وعلى افعال الاول اعلت واعلني زيدا
 زيدا منطلقا ما يح من مفاعيل الفعلين ويجعل المفعول فاعلا باسناد
 الفعل اليه اذ ان لم يفعل بان ثم اوله ما صياح كسر ما قبل آخر ليل
 يكتسب لواقعة على احد ما هذا شروع في باب المفعول لما يسمي فاعله
 اذ في جري الفاعل في حكم الاستناد اليه كما ذكره صاحب المنقول ايضا
 وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما ذكره المصنف فاما افرو
 ما عتبار ذكر كسر ايله وهو ان يثنى له الفعل من غير صيغة الفعل ليعتبر
 فعل الذي يثنى فاعله عالم يسمي فاعله وذلك بان يقيم اول الماض ويكنى
 ما قبل آخر يعني بحرف الامان اذ لو اقم على ثم اول الماض فاعله
 فيه التباس مثلا لو تم اول الماض من اقرب ثم ابابا واقتم على

اصيب انصبي ما يثبت
 سبعة
 في كسر وادان

انهم كانا متعدين لانه امتناع الفعل اثبات واعتناع الاثبات
 المحمول للمعكم من اقرب انا اذ اوقع منصوبا كجئت من انا اقرب انا
 لواقعة كسر ما قبل الآخر بدون ثم الاول لحصل التباس ايضا اذ نحو
 علم لوم يقر اوله وكسر ما قبل آخره وقت عليه التباس صيغة الماض كجئت
 للمخاطب وكذا في قوله لوقال دحرج وكذا استخرج وكذا اطلق وقسم التباس
 مع همه الوجه كجئت اطلق فانه يكسر ما قبل الآخر ويعم الاول فسرط ان يقيم
 الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو يقيم واقتم على الامر من وقيل اطلق
 ووقف عليه فلو سقط سطر الاول وصل في الارجح وقيل وانطلق لاكتسب
 الماض المحمول باللام المخاطب ولو قرع الثالث لا رتق اللبس والثاني مع
 التباس اي يقر الحرف الثاني مع التباس اذ اوقع في الاول مثل يكرم اذ لو
 ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يقر الثاني كان صيغة تكريم ومن صيغة المضارع
 للموت الغائب من كرمت تكرم فليكتسب صيغة الماض المذكور بالمضارع والو
 ولما في الحرف الثاني وقيل تكرم ارتق اللبس وكذا في ما قبل لوم يقر التباس
 كان الصيغة تجايل مضارعا من جاسفت من تجايل فليكتسب الماض المحمول
 بالمضارع المستعمل الفاعل فعلا للفس بها على الجاهل التباسين وهو ضم
 الثالث وضم التباس ومعل العين بالياء في الاقصر ودجاء الاسماء و
 الواو في مجرد التباس وفي الفعل وانفعل يعني اذ كان الماض مفعل العين
 واويا ويايا قوله فاما ان يكون ملابيا مجرد الكمال وابع او انفعل كخاء
 وانفعل كاتفا فاذ ان صيغة المحمول منها فالافع ان يقرع بالياء فيقال
 قبل وسع واجتبه وانقيد واصل مع بيع استغلت الحركة بالياء فسكنت فيق
 يا تسانك مضموم ما قبلها وهو مشتعل فاما ان يقر الحركة او الحرف فكان
 غير الحركة اخذ من التيف الحرف فكتسبت الياء ليمت التباس فصارت بالياء
 واما قبل فاصلة قول استغلت الحركة على الواو فسكنت وكان قياسه ان
 قال قول يقر الاول فكتسبت الواو على الياء في كسر الاول وقيل الواو
 ياء جملا لا نقل وهو الواو على الاخف وهو الياء لان الباب واحد وكذا

فليكن في الواو
 ان كان في الواو
 فان كان في الواو

في باب التنازع

اجتهاد اصل اجتهاد وكذا اتقيد اصل اتقيد فغير وقد مثل مع فاعول معاملة
 فكان الالف فيهما ايضا الباء الخالصة نحو اجتهاد واتقيد وجاء فيها وجان
 آخر ان احدهما الالف في اسماء الفاعل نحو اتقيد الكسرة في قولهم مع اي
 لا يذكرون خالصة لانه ما قبل الباء ولا كسرة خالصة عنها على الاصل الذي
 كان مضموما فيه فالاشياء نظرا الى الجنتين والوجه الثاني قلب الواو او هو
 كقولهم يجرع ويمنع ضعيف لانه قبل الياء وهو الالف على الواو وهو
 الالف وعليه جاء ليت شيئا بايوع فاشترى وقيل ليت وما يتبع شيئا
 ليت وبالياء تحسب الفاعل واستعمل مع ان المفعول العين في باب الفاعل
 واستعمل في الالف في الالف فقط دون الالف ودون قلب الواو وهما
 اقيم في الفاعل واستعمل في استعمل وانما تتبين في الالف لان اصله
 يسكنون الفاء وكسر الواو وقيل ذكر الواو في الفاء الساكنة فالتسوية
 الواو بالفاء واستعمل في الالف في الالف لان ما قبل
 حرف العلة فيها ساكن فليسا موازين يبع خلف اجتهاد واتقيد فان
 ما قبل حرف العلة فيها متحرك فمع مثل مع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها
 ساكن وهو الفاعل واستعمل في الالف في الالف وبالصحيح في الالف
 عطف على قوله بالياء يمين يا عدا المذكورات من المفعول العين فيجب فيه
 حرف العلة يمين غير قلب مثل قوم ويقوم وبين وبين وبين وبين وبين
 عاقون ونعاون فان المفعول فيها يمين حرف العلة صحيح من غير قلب
 ويقوم وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين وبين
 في الجملة ان حرك ما قبلها ساكن فلو استعمل الحرك من الواو والياء لا
 لفت ساكنان لان الفروض ان ما قبلها ساكن وقم اوله مضارع
 مع فتح ما قبل آخره حرف اللين لا فتح من اوزان الماضي المجرى
 في الماضي فاشبه ما ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره ليعمل في التثنية من
 قرب اقرب بغير الاول وجنيد يلقيس بصيغة المجرى للماضي من اقرب
 يقرب اقربا فان صيغة مجزولة في الماضي اقرب ايضا فليبين المضارع

شايبه

في الالف في الالف
 في الالف في الالف
 في الالف في الالف
 في الالف في الالف

بالماضي ايضا مثلاً نحو انطلق واما لو اقم على فتح ما قبل الآخر لصار
 فلو وقف عليه ووقع في الالف سقطت الهمزة نحو وانطلق فيلنفس المضارع
 بالماضي الموقوف عليه فتح اوله لذلك ولذا لم يكن ما قبل آخره مضموما
 فنقلت مفعول العين الفاعل في الماضي نحو يجرع ويمنع فاعول
 ويمنع مثل حرك العين لاستعمالها في ما قبلها فانكسرت الواو والياء
 الفاعل فيهما قبل الفعل والفتح ما قبلها بنقل الحرك اليه فانما انتقلت
 العين الساكنة ما قبل آخر مفتوحا وكذا مفعول اللام وان لم يذكره نحو
 يجرع ويمنع بل انتقلت الالف في الالف لكون الواو والياء متحركين مع
 فتح ما قبلها ويستعمل في الالف المفعول الذي جعل فاعلا مفعول بالماضي
 فاعلا في مفعول فعل لم يذكر فاعلا لفظا ويعين المفعول به المفعول
 اليه يعرف اذا كان في الكلام معن اذا وجد المفعول به الذي يعين
 اليه الفعل بنفسه لا حرف معين ان مقام هو مقام الفاعل لانه اقرب
 الى الفاعل ولانه في المعنى قد يكون فاعلا نحو ضارب زيد عرثا فان الفاعل
 لفظا هو المفعول معن وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معن نحو فلو ولد
 فليته جركب لسبب ذلك الحرك والكلام من السواء هذا ايراد وجوه
 الالزام التي ثبتت بتدريج الكلام بنفسه والآخر بالباء فكان اقامة
 المفعول به مقام الفاعل او اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من
 السواء وقيل الكلام ليس مفعول سبب بل مفعول ولدت وجر ونصت
 على النداء او على الهم وقيل الكلام نصب على الهم وفتح لان فليته او
 فليته على الروايتين وجوا وكلاما ثلثة واذا لم يكن في المفعول بالماضي
 في الكلام فالمستند اليه اما المجرور وحرف الجر او المصدر واحد الطرفين
 على السواء معن لانه في اقامة احدهما مقام الفاعل في الماضي نحو يجرع
 على اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقية او سبب شد
 على اقامة المصدر او يوم الجملة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او
 اقام الائم باقامة ظرف المكان مقام الفاعل ولا يجنبين وهذا المصدر

في الالف في الالف
 في الالف في الالف
 في الالف في الالف
 في الالف في الالف

والجزم من الزمان اما المصدر فاما وصف لان المصدر المطلق مستقار
 معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فائدة بخلاف ما اذا وصف
 فانه يتعبد بالوصف لانهم من من مطلق الفعل فكان في تعبد فائدة
 وكذا الجزم من الزمان يستحسن وصفه ليند فانه لو لم يوصف لم يكن
 ذكره فائدة فاما تعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون
 في ذكر الجزم فائدة لم يكن في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه
 لا حاجة الى الوصف لكونه مقيدا بنفسه اذ الفعل لا يتغير من مطلق الزمان
 المعين الوقت وكان في ذكره فائدة لم يستند من لفظ الفعل وبخلاف الجزم
 من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان
 ولا يدل على المكان فذكر المكان حال لا يتغير من اطلاق لفظ الفعل بحسب
 الوضع واجازة سميومر وقيد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل
 يعني ان قام وقيد فعلا في الزمان فلا يقع بناء ما لم يستمر فاعلم فيه التيسر
 منقول به تمام مقام الفاعل واجازة سميومر بالاسناد الى المصدر
 لان اصل قولك قام فعل القيام وقيد فعل التعود فلو ثبت منه المجهول فكان
 قيل فعل القيام وفعل التعود فهما وان كانا مصدرين كانهما مفعول بهما
 باعتبار هذا التقدير ومنه اي وما وقع المصدر مقام الفاعل للملح قد جعل
 بين الفعل والزمان لان بين الرفع والظرفية لتمام مقام الفاعل فتبين ان
 يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير وقيد فعل
 الجيولوج واوقع وطاهر هذا انه لا يصلح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا
 بل انا تمام اذ لم يكن لازم الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل الفعل ان صح
 اخ الحسنة طعنة او نور الاسدي في وب طعنة في جنبه لترض جوازا
 قلته امراته وكان يكرهها فترها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال شيخ
 الكليل فقال نعم عا قليل وكان ذلك يستحقه فترها لانا والله ليس قوت
 لا قد منك قبلي ثم قال لها يا ولستك التفت بهل تملكي فقا وبك فاذ
 هو لا تملك فقال في ابيات انهم باهر الجرم لو استطيعه وقيد من الغير الزمان
 مستند

مستند

صحت

مستند

وقيل ان المصدر والظرفين آيا يستند اليهما لما استمر فيها اي في المصدر و
 الظرفين من الاستمرار والاف اي يخرج من المفعول به في قولهم قربت من
 واليوم فانه قوسين بينهما واسناد الفعل اليها مجازا في قولهم
 شاعر في اسناد الفعل الى المصدر اي استمر الشعر ونها رصام في اسناد
 الفعل الى الزمان اي صام النهار وعرفه ناطرة الى موضع كذا في اسناد
 الفعل الى المكان اي نظرت الفوق يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انهما يستند
 اليهما لكونهما من مفعولات الفعل كالمفعول به فقال بعضهم انما يستند اليها
 لوجوه اخرى احدها انها في الاستماع تجري في المفعول به كما ان كل واحد
 منها مفعول به كما قال اليوم فقه ولم يقل قته وكذا قوسين بينهما
 ولم يقل برت فيها وكذا حذرت فترتها كان القرب مغرب فلهذا الاستماع
 الثلاثة في حكم المفعول به فاما يستند اليه الفعل لكونها مفعول لهما على الاستماع
 والوجه الثاني ان الفعل يستند اليها مجازا اي كل واحد منها يحل فاعلم في
 التقدير ويستند اليه على طرق الجواز لان للفعل ملامسات شتى فتلا بسبب المصدر
 والزمان والمكان والسبب ونحوها ولهذا يجوز ان تحتجرى الفاعل
 فكان كل واحد منها فاعل على جهة الجواز فالحاصل ان كل واحد منهما اقيم
 انما على لانها مفعول به على الاستماع او فاعل على الجواز كما ذكرنا فتكون
 واسناد الفعل عطف على ما استمر او يستند اليها لما استمر من الاستماع
 ولا اسناد الفعل اليها مجازا ويستند الى الثاني من باب عطية وان كان
 الاول اولى لان فيه فاعلية ما لكونه اخرا ولا يستند اليه اي الى الثاني
 في باب عطية لانه في المعنى خبر ومستند فلا يبقى ابقاء موقع المسند الذي وقيل
 يستند اليه اي الى الثاني في الثاني عند من الالاسيس مح اعطى ودرهم
 رديا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطى من خالدا وعلم اخوك زيدا يعني اذا كان
 المفعول الثاني من باب عطية معرفة فلا تمام مقام الفاعل لانه لا يلقى
 اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا او بخلاف ما اذا كان الثاني نكرة
 نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا يسلك

مستند

ع

م

فصل في

وفى

والالاس في اعطى شئ اخلد اظام لان كل واحد يتبع ان يكون مفعولا
اول يمكن ذكره وهو يتبع ان يكون على المنع هو الالاس من وليس كذلك
فان على المنع على ما ذكره كون المفعول الثاني جزءا فلا يكون جزءا عنه وهذا
المعنى يتبع ان لا يجوز مطلقا ارتفع اللبس اول من يتبع على المنع عند هذا
الفاعل هو خوف اللبس فلهذا كل فرق والثالث من باب اعطيت ثم في الثاني
من باب اعطيت لانه في المعنى هو المفعول الثاني من باب اعطيت فانه هو
الجزء ايضا فما سواه بخلاف الاول والثاني من باب اعطيت فانه يقع اقامتها
مقام الفاعل اما الاول فلكونه غير مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى
بمعنى ولا جزوا اما الثاني من باب اعطيت فانه يحكم عليه كالأول من باب
اعطيت في المعنى فقام مقام الفاعل لانه يحكم عليه ايضا ولا يستعمل
المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فيقول انما لم يتم مقام الفاعل لانه
في المعنى على غاية فلو اقيم لهم من هذه العلية ولا يتبع المفعول له والفاعل
لانها اذا اقيمت مقام الفاعل فيهم وتوقع الفعل عليه وفيه خلاف العلة فانه
لانهم من هذه العلية بعد اقامته مقامه لان نصيبه هو المشعر بعلية فاذ
اقيم مقام الفاعل وزعم لم يفهم من هذه العلية ولان المفعول له قد يكون على لا فاعل
متعدد ما يعتبر المجموع ان يكون على للاجتماع لا لكل واحد منها فلو اقيم
مقام واحد كان الفعل الاول انما ان يفهمه اول لا يفهمه فان اقر فيه كان
علة لذلك الفعل والمفروض انه على للمجموع لا لكل واحد وان لم يفهم
فيه لزوم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقر مقامه فيخلو عن الثاني
ونزله واذا انفرد اقامته مقام الفاعل في بعض النعمان متبع اقامته مقام
مطلقا والاسباب فليقل في العربية كثر واما المفعول معه فلا مقام مقام
الفاعل لوجوه من احدها ان مفهومه مصاحبه الفاعل في بعض النعمان فلو لم
حينئذ مقام الفاعل على ثبات معنى المصاحبه والثاني انه لما ان مقام مقام
الفاعل مع الواو ويدون الواو والشئان بالظان لان مع الواو والظان
توهم عطف الاسم على الفعل واما بدون الواو فغا سدا ايضا لان المفعول

ومنها المبتدأ
والجواب

معد لا يكون الآمن الواو ومنها اي ومن انواع المرفوع المبتدأ والخبر اما
المبتدأ فيقول بالاشارة الى على الشئين احدهما الاسم الجرد عن ملازمة المفعول
اللفظية من حيث هو اسم للاشياء وله نحو زيد قائم وحسبك درهم
سمعت الناس يتبعون عينا فقلت لصديق ابعثني فلانا وجدنا في
كتاب من يسمي الحق بالركض المعاد بين المبتدأ باصطلاح النحاة من
ما شئت ان اللفظ من الشئين احدهما الاسم الجرد الآخر وقوله للاشياء
التي يتعلق بالجزء الذي هو لاجل الاسناد اليه لا يوجد لانه كان حكمه حكم
الاصوات التي جعلها ان يتبع بها غير متفرقة فالعبرة هو التجرد لاجل الاشياء
اليه والمراد من ملازمة العواطف تأثره لا وقته بالحق ليدخل ما لا عام
فيه لفظ ولا معنى بخبر قائم وحسبك درهم فانه مجرد عن تأثر الخارج من
حيث المعنى في المبتدأ اذا لم يكن مجردا عن تأثره في لفظ لانه مجرد
ان يكون مجردا عن تأثر المعنى للعواطف اللفظية وكذا سمعت الناس
يتبعون فانه من حيث المعنى ليس موثرا في المبتدأ وكذا في وجدا الحق
وقوله من حيث هو اسم قيد للتجديد انما يفهم التجريد للاشياء لان
المبتدأ اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني لم يفهم فيه التجريد للاشياء
التي اذا المبتدأ وهو المبتدأ في القسم الثاني لكونه اسما معقضا للتجريد للاشياء
اليه وصيغة اسم تامة وطلال هو لما بين ابن بركة ابن موسى
الا شعري مدح الشاعر واما البيت الثاني فوجدنا فيه معنى علقنا
علينا هذه الجملة والبيت للرباع مقارن من عار الفرس اي انقلت
وذهب بهنبا وهدنا من مسيرنا واغارة صاحبه فهو معار اي اخفى
الحيل بالركض ان يكون فيضطاد اهباب الجبال وبعض الناس
يخلو من العار وهو خطا كذا قال في الصحاح والثاني الصيغة
على احد حروف الاستفهام والفقير رافعة لظاه او ما جرى مجراه اي
يجري الظاهر نحو قائم او قائم احوال بخلاف انما يان احوال فانه
نحو وفي قائم احوال سلع الام ان هذا هو القسم الثاني من المبتدأ

ومنها المبتدأ
والجواب

طريق
الاسم
فوق
الاسم
فوق

مبتدأ

فالصفة احرار عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول ونتم ما في الصفة ان يكون
 معقدة على احدى في الاستنباط والنسب احرار لان يكون معقدة كوزيد
 خا رب اخوه فالصفة كذلك معقدة احدى في مفهومها لا مبتدأ وشم طه
 ان يكون رافعة لظاه او ما يحوي بحسب الظاهر من المعنى المنفصل نحو اقام
 انما يعنى انقوما ان انما فانها غير رافعة لظاه ولكنها رافعة لمعنى منفصل
 يحوي بحسب الظاهر نحو اقام اخواك في الاستنباط وما في اخواك في النسب
 فالصفة والحرف فيهما اما ان يكونا مطابقين في الافراد وفي التنسب او غير
 مطابقين وذلك انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا يمكن تنسب الاول و
 افراد الثاني بوجه ما فان تطابقا في التنسب يعنى ان لا يكون رافعة لظاه
 بل يكون الثاني مبتدأ والاخر مقدم نحو اقام ان الزيدان الا انهما
 اكلوني الم احيث واما اذ كان الاول مفردا والثاني متعين فلا يمكن جعله
 جرا مقدا لانه لا يطابق المبتدأ فيتعين ان يكون الصفة مبتدأ واما
 وهو فاعلا يستند مستند الخ واما اذ كانا مطابقين في الافراد فيجوز ان
 يكون مبتدأ والصفة جرا مقدا وجاز ان يكون الصفة مبتدأ وما بعده
 فاعله يستند مستند الخ فلذلك قال صانع هذه الامم ان واما شرط الالقاء
 على احدى الخ فيكون الصفة في التقديم فعل فان اقام الزيدان من
 استقوم الزيدان فلم يستند عليهما لم يصلح وقوع الفعل عامدا فتم
 الاعتماد على احدى الخ فيستقيم كونه جملة يصح السكون عليها من غير افتقار
 الى تقدير الخ وهو معنى قولهم ان يستند مستند الخ لا معنى انه حرف في مستند
 مستند بل معناه انه مستحق ان يذكر الخ ومثل باخواك لا بالزيدان ويجوز
 من المعارف لتتم الصفة متممة من غير حذف التنوين ولا يحكمه لا البناء
 الساكنين وهو التنوين والالف واللام فلما اخواك لا يحتاج الى كسر
 الفاء والتاكين او يحكمه فلذلك اختار التمثيل معرفة متعين مضافا لظاه
 يلزم فيه البناء الساكنين وما نحن بهذا فانه وان كان كذلك في التمثيل
 لكنه مبني بالتمثيل بحرف اولي وبحث العوائل سنا في القسم الثالث

بعض

الفهم

من الكتاب واما قيد المجرمون العوائل اللفظية بدخول المبتدأ الخ من
 الاوائل المثلث وكوكبان واخوانها وان واخوانها لانها التي يتوض
 للدخول على المبتدأ والخ ولما يجره من العوائل اللفظية لما لم يكن غرضه للدخول
 على المبتدأ والخ لم يسم طوا التجرد عنها لظهوره واما الخ فهو المجرور المبتدأ
 ال ما مقدم لظاه او مقدرا ان يسم ما في الخ ايضا التجرد عن العوائل اللفظية
 وان يكون مستندا الى ما مقدم بين يكون المستند اليه مقدا ايا مقدا لظاه نحو
 زيد قام او مقدا مقدرا بحوقاق زيد فان المبتدأ مقدم مقدرا ويدخل في
 التقديم القطعي كوزيد يغرب لان يغرب مستند الى امره وهو مع الفهم مستند الى
 زيد فمستند اليه مقدم لظاه وموزيد والاصل في المبتدأ المستند اللفظي
 لان احدى التنديس واجب قطعيا فاما التقديم اللفظي قد يكون وقد لا يكون و
 الاصل ان يكون واما كان الاصل لانه محكوم عليه ولا يتيقن بالكلية على
 لو جئنا احدهما لوجدنا تقدم المحكوم عليه اذ كان فاعلا لزم القياس
 باب المبتدأ باب الفاعل والثاني وهو مقدم الالتم اول والالتم في
 باب المبتدأ والفاعل ذكر الفعل ومما من قاعدة المعاني والبيان لان
 الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الفرض التجرد والحدوث قدم
 واذا كان الفرض الثبات والدوام لم يثبت بالفعل او لا ومن قد اس ومن
 اجل ان التقدم كان الاصل جاز في دارة زيد لان الفهم راجع الى زيد لوقوع
 لفظا مقدم تقدرا واحتج صاحبها في الدار لانه يعود الفهم صاحبها الى الدار
 المتأخرة لظاه وتقدرا ايضا كونه جاز من الخ وان يكون معرفة عطف على قوله
 التقدم اس والاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الاصل في الحكم عليه
 ان يكون معرفة والمعارف خمس العلم قصديا كان كوزيد وعوا واولها
 بحاوي عن العلم والصنع وما علب من ان يتقدم العلم فتبين احدهما
 ما يكون بالوضع وهو المستند بالصدق والثاني ما يكون بالاستعمال وهو المذكور
 سنا الفاعلية لم يكن في اصل الوضع علما ثم صار في الاستعمال علما نحو المثل
 المذكورة فان النسخ مثلا اسم لكل شيء عمده الخاطب والمخاطب ثم صار علما على

واما الخ

والخ مقدم المبتدأ والاسم من كذا الفعل

والعوارف خمس

عيد

مبتدأ

التي بالاستعمال وكذلك الصنع غلبت بالاستعمال فيكون من قبيل وما غلب
 من الشأ به يعين بعد التخصيص فان البيع والصنع ايضا من الاسماء البانية
 التي غلبت في الاستعمال على بعض المشتقات ومنها ان وما غلبت من الشأ به
 الدبران والعيون والتمالك والشرى لانها غلبت من بين ما يوصف بهذه
 الاوصاف ومن الدبور والعقود والسنوك والثروة وما لم يعرف بالاشياء
 اما من هذا النوع من الغالبية فيكون باعرف كالمشتري والمريخ والكلوكيين
 الوجبة وهو الاسم او الترخيم معلومين فيها على التخصيص كما في ثناء
 العيون والتمالك لانه من السنوك وهو العلو ومن العلو ثناء طام وكذلك
 الثريا من الثروة وهي الكمية لانها كوكبية فتمت الثروة فيها معلوم على
 الاسم او الترخيم الكوكبيين والجنم والمفر عطف على العلم اي ومن المعارف
 المجهول والمفر والداخل على اللام اما التعريف العهد كوكب من رجل فالرجل مكرم
 او الكرم مجرى في قسم اللام الى قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف
 الجنس فالاول ما قيل به وذكر العهد باعتبار احدهما باعتبار الحكم عليه
 من غير اعتبار الفعل منه والثاني هو باعتبار الفعل المدلول عليها بانها
 الفعل وهو قوله والكلمة مجرى او الجنس هذا هو القسم الثاني نحو التعريف
 من المرأة اي هذا النوع من ذلك النوع لان كل فرد فرد من الرجل من
 من المرأة وهو اي هذا النوع من واحد وكل ما فرضت من اعتباره فهو
 فرد من حيث ان له الحقيقة النوعية بهذا كانه ايراد وجواب فالأيراد ان يقال
 لما كان المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار
 الوجود الخارج فان الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما
 وضع له فلا يكون حقيقة فيه فاجاب بان لا تطلق باعتبار انه موضوع لرب
 باعتبار ان الحقيقة النوعية تصدق عليه وهذا كما ترى لانواع الارباء والكنية
 لانه قد سلم انه خارج لان الحقيقة في الفرد الخارج والسائل لم يدع الا انه مستعمل
 في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احد هؤلاء ايضا حقيقة غلام
 زيد وبنا الانسان لان المضاف متحد بالمضاف اليه فياخذ حكمه في التعريف

في التعريف
 في التعريف

كما في تعريف في الثاني في قولهم سقطت بعض اناجيل هذا هو النوع الخاص
 من المعارف ومن شرط في الاضافة ان تكون حقيقة احرار عن الاضافة للعلم
 بخوضا رب زيد فانها لا تعيد التعريف كما سبقت ومثل مثالين ووجه الفرق
 بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والاخر مضاف الى الموقف باللام وايضا
 احدهما اسم من مضاف وهو العلم والثاني اسم من مضاف وهو المثال
 ومعلوم لان المضاف على ان يكون الاضافة شيئا للتعريف اي ان المضاف متصل
 بالمضاف اليه ومخرج به فياخذ حكم تعريفه كما فياخذ حكم تائيد وفي هذا التعريف
 شي وذلك ان اخذ التعريف من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستبراء
 بخلاف اخذ حكم التائيد من المضاف اليه فانهم استغفروا على ضعفه ووروده
 في كلمات متعددة مثل المثال الذي ذكره قوله مولانا اشارة الى المعاري
 التائيد ومن العلم والمجهول والمفر والموقف باللام فعلى هذا لا يتدرج
 تحت المعارف بالنقل المضاف الى المضاف الى احد هؤلاء لانه ليس احدا
 لارب ولا مضافا الى احد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاول
 ان يقال والمضاف الى الموقفة يستل الجمع ولا ينوع تنكره اي تنكير المبتدأ
 الا اذا خصص بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه بالوصف لفظا نحو واصل يسه
 عنده فان المبتدأ تكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديره نحو تحت
 في الاناء وسحب في الارض وان دعيه في الرماح يعني بالتقدير
 ان تقدير المبتدأ وصف كما في المثال اي تحت من اللين في الاناء فمن اللين
 صفة مقدرة لشيء يعبر به سياق الكلام وكذا التقدير في المثال الثاني اي
 فخر آخر والمثل الاول اصيل في الجالب محلب فتارة تخطي تحلب في الارض
 وتارة تصيب محلب في الاناء فيجوز ان يتكلم فخطي مرة وتصيب مرة
 يقال تحت اللين اذا خرج من موضعه محمدا والمصدر السخيت بالفتح والسخت
 بالضم الاسم والمثل الثاني فيجب في الرضا بالخارج ترك الغائب الربا
 ما تشبهه الدابة يقال قطع الطين رباكم اي جالته يقال للصابون ان
 غير فلم يعلق في الجبال فاقسم على ما علق فيها او من عطف على قوله تقدير

في التعريف
 في التعريف

كما في قوله رجل مريض فان معناه كثر من الرجال بهذا الوصف انما
 قد ذكر كثير وهو من كمال ان الوصف يتدرج لظنكم كما يتدرج تحت
 فعله فمما آخر او يكون فاعلا من قدم للتخصيص نحو كل اراخيا ولدا
 هذا عطف على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص ايا بالوصف او يكون في
 المعنى فاعلا وانما قد تم على الفعل الذي وقع في الازالة التخصيص كما
 في المثال رثمت الثاق ولذا رثما ورثا اذا اجتمعت اصل المثال ان يشر
 الملقب بقتلة رثم له امة بعد اخوة الذين قتلوا وكان صاحب سبعة
 اخوة فاعا رثمهم ناس من استبح بينهم وبينهم ثوب وبهم في القتل
 منهم ستة وبقي بينهم وكان محققا وكان اصغرهم فارتادوا عليه فلو
 وما يدرون من قتل هذا الجسد عليكم برجل ولا في فيه فتركوه وكان امة
 قد اجتمعت فقال الناس في ذلك واكثروا عليها فقالت لكل اراخيا ولدا
 اي ما اراخيا ولدا لولا لكل اي انا اجتمعت لتكلم اولادها ولما كان
 المعنى ليكون المبتدأ نكرة انه فاعل في المعنى ثم ما في الخبر ان يكون
 جملة فعلية يمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال ولما يكون الخبر بها الاجمالية
 فعلية وقولهم ثم امة ذئاب فقال امة ادا جلد على الهيرودس الناب
 السبع يغرب في ظهور امارات الشتم ومحاك ووجه التخصيص فيه انه
 في المعنى فاعل لانه فيهم من السباق ان المعنى ما امة ذئاب الاشهر و
 قد يذكر لوجه تخصيصه ايضا ووجه آخر وهو ان النور للفظ فموسى
 المعنى كما لو وصف اي شئ عظيم امة ذئاب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف اي
 بهذا شئ وما اكرم زيد امة ذئاب جعل ما نكرة ثم موصوفة بحمل الاسم من
 ان قوله ما اكرم زيد في التخصيص بحمل الاسم من احدهما ان يكون المبتدأ في
 المعنى فاعلا اي ما اكرم زيد الاشئ والاشئ ان تدرج وصف ثم المبتدأ
 اي شئ عظيم او شئ من الاشياء وانما قال فيمن جعل امة اراخيا عن النورين
 الا من احدهما ان ما في ما اكرم زيد موصولة والجملة محذوف اس للذين
 اكرم زيد حاصل فاجتمعت اجتمعة موصوفة والاشئ ان يبين الاستهتام

او ذكرك

اي شئ اكرم زيد فكون التخصيص حاصل ايضا لما تضمنته من الاستهتام
 كما في قوله رجل في الدار امارة او مصدر متنسبا الى الفاعل رفع
 لغرض الثبوت نحو سلام عليك قوله او مصدر عطف على فاعلا اي
 وذلك التخصيص ايا بالوصف او يكون فاعلا او يكون المبتدأ مصدر
 متنسبا الى الفاعل نحو سلام عليك او اصل سلبت سلبا عليك
 وانما حذف الفعل ورفع المصدر لكون الجملة اسمية فيحصل به غرض
 الثبوت بخلاف النعنة فانها للمحدث وللثبوت والاولى واما
 قال متنسبا الى الفاعل ولم نقل مضافا لان المصدر في المعنى انما
 يخصص بانتمساب فعله الى الفاعل لانه مضاف او لو فرض مضافا
 لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفع لغرض الثبوت بل هو في
 الابتداء جملة اسمية لا معدولة عن الفعلية ولما يكون الا في الدعاء اي
 لم يرد هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل لم
 ولذا ما استهتبا من الازمنة او مصدرا بمنى الاستهتام بياؤها
 ام مبصلة اما عطفها نحو رجل في الدار ام امة او بعد ما كان كم
 الاستهتامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او يكون اي يكون
 الامتداد مصدر اسمية الاستهتام اما التحقيق فطام اذا ذكر البنية
 في معادتها وهو ام المتصلة واما التقدير كما في كم الاستهتامية فانك
 اذا قلت كم فلانا اشترت كان التقدير اشترت فلانا اشترت ام تفتش
 ونحوه وهو في معنى الهمزة ولم او نكرة متناول كل واحد واحد على
 سبيل الاستدراك نحو ثمة من جادة وما اخرج منك وشئ مرغوب
 فصيل ريان وكل شاة برجلها مخلقة فان المعنى كل مرة ثمة من جادة
 وكلما اخرج منك فانه نكرة في سياق النفي فيمن جميع افرادة فهو
 نفي في العام وكذا المثال وهو شئ مرغوب ولعل تقدير اليوم فيه ان معناه
 شئ الاشياء المرغوب اليها فصيل ريان فالاشياء فيها عموم وشئ مضاف
 اليها فالتقدير شئ كل مرغوب اليه فالتكس العوم من المضاف اليه واصل

التقدير

سبيل

المشي ان الناقه لا تكلمه قدرا لا على ولد او على بر ومو جلد خو العيش
 ثم يعطى عليه الناقه اذ مات ولدا فاذا كان الضعيف زمان لم يتركه فبقى
 اربابها من غير لبن يغرب للبيضاء اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة
 واقل من قال وكذا كل كلب من سلبه وكان ولا ام البيت بعد ثم وكان
 يدعي انه يباح الله تعالى وكان يظن بكلمه من الخمر وكان علماء العرب يقولون
 انه صدق من الصدوقين فلما خضعت الوفاة فخرج قبيلة اياها فقال لهم اسمعوا
 وحيث الكلام كلين والامر بعد البيان من رستد فاستمعوه ومن عوى
 فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فاقربسها مثلا وجر الخصم من
 المذكور ظاهرا او مقبلا عليه الطرف جرح الحرف الدار رجل هذا ايضا عطف
 على قوله مكره والتقدير او يكون المبتداه مقبلا عليه الطرف جرح الدار رجل
 تقدم الطرف بجرحه الجرح للمبتداه جرح الدار رجل فانه اشبه الناقه على سلبه
 الحكم عليه في ان يكون مكره كالتا على قال سيبويه وقد يكون مكره على
 غير هذا كالحواشي في الجرح لا قبل وهو شاذ يعني قد يكون المبتداه مكره على غير
 باب ثم امره ان ياتى وسلام عليك لانه ليس يعني الناقه وليس معنى اللفظ
 بل المعنى مخرجها لانه لا عوجاج فيه وموشة على ما قال سيبويه ذكره
 وقدره في الحواشي ايضا وقيد نظر لانه ذكر ما جرح الناقه قد اندعا
 بالبيت ولا بعد سلبك الجرح قال الاثنان يعلفان مكان ويد في مكان يبار
 امتلا السبابة فانه احسن لا يثنى فيه وقيل الامة اللين والضعف
 من سرته شيم الا ان شيمه اى لما ضعف فيه فعلى هذا معنى الدعاء كسلا م
 عليك وغيره وحي الجرح ان يكون مكره لان الاحبار ربما يكون معلوما كالحا طبع
 غير مفيد وقد يجان من موثقت معا اذا كان الكلام مفيدا حوات انت من
 ان يكون الجرح مكره اذا كان الكلام مفيدا حوات انت لان انت الناقه
 غير له الوصف كانه قال انت الناقه الضل الكرم ويجوز كل واذا لم يكن مفيدا
 لم يجز يجوز زيد اذا لم يرد الثاني غير الذات كما في الاول فان قلت انت
 الكهنا ومحمدتين هذه المشابهة فانه لا يفيد ظاهرا فاجواب انه يستعمل للرد على

مكره

الجرح

منكرا لا تهمته او الناقه او الفرس يورث الحياط بانه غير مفيد اى انا
 اعتقد بهذا اختلاف الحياط والجرح يكون مكره اذ لا عن ضم المبتداه
 اخوك ومقتضا له ان يقره في رده مطلق بدليل ابراره في كوزيد الجرح
 هو هذا اشارة الى اختلاف من الكوفيين واليعربيين فان الكوفيين يقولون
 الجرح لا يعلو عن ضم ويقدرون الجرح بالمشق فزيد غلامك معنى غلامك
 زيد اخوك معنى مواخلك ومنه اكل معنى والدك ويستدلون عليه بان
 ذات الجرح لا يكون عن ذات المبتداه وعند اليعربيين لا يحتاج الى هذا
 التكلف لان ظاهرا انه غير مشتق ومعنى جرح الجرح المبتداه انهما قصدان
 على ذات واحدة لان عن هذه الذات عن تلك الذات كما هو محقق في
 الجرح ان في محقق الجرح والوضع واستدلوا الكتاب على كون الجرح مقصفا
 للضم ابراره في زيد الجرح اكله موسى انا ابره لان الاكل جرح على غير
 له ومو الجرح فجب ابراره الضم وانما لم يزم كان مستثناة فدل على ان الجرح
 كان مقصفا للضم ولكن ان يقال الجرح اذا كان مشتقا عن الفعل فلا بد ان
 يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضافا لمشتق الجرح ويكون ان الجرح
 احدى الجمل الا ربع يجوز زيدا غلامه في الفعلية او زيد قام رجل محدث مع
 في واره هذا ايضا فعلية لكن الضم العائد الى المبتداه ليس في نفس الفعل
 ولا الناقه بل في متعلق ضمة الناقه عن شية ما ان يكون في الجملة ضم مرجع
 الى المبتداه اما في نفس الجملة كالمثال الاول او في متعلق الجملة كالمثال الثاني
 ورياء به فانه هذا مثال كون الجرح جملة اسمية مستقلة على ضم في نفس تلك
 الجملة او زيد غلامه جارية زوجها ابنه امراته توارثا متعلقا ضمة
 تحشية مبتداه باسم ومووجه اى ساجح معنى الثامن اى عن المبتداه
 ان من ونسبتهن وهكذا الى الاول اى في كل جملة ضم مرجع الى المبتداه
 فما حصل المعنى زيد ضمت صفه ابرامه ابن زوج جارية غلامه ساجح
 وزيد عندك او المثال يوم الجمعة هذا في الظرفية مكانا كعندك وزمانا
 كيوم الجمعة ومنه اى وما وقع فاقسم من الكرام لان المقدر محض

مكره

والجرح مكره في الحياط
 عند ضم المبتداه

وكلمة الجرح احدى
 الجمل الاربع

ج

زيدا

الجرح

للدلالة على الذات ودال على الجرم لا شئاً لشيء الشرط فهو عند التفكير
يرجع الى المبتدأ والجمله شرطية وبعضهم على أن الجرم بها الجراء وحده
والشئ ما من صلة المبتدأ فمكون المبتدأ متوكل من ياتين والجرم الكرم فان
قلت كان حق الجرم ان يرتفع وهو محذور من هنا قلت لا انه لو كان جرم
لكان مرفوعاً لان ذلك اذا لم يكن المبتدأ متصفاً للشرط وهذا متوكل
قولهم الذي ياتين فله وجرمهم اذ جرم المبتدأ لا يدخل التاء لا يقال زيد فعل
وانما جاز دخول التاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فقلت الفرق ان من هو
للشئ طية والذي ليس موضوعاً للشئ طية بل قد يتبين الشرط وقد لا يتبين
فما زلنا جرم مع من دون الذي وخوار ما يكن فاني اترك ما يقصد الاول
ومسوان الجرم ليس الجراء وحده او لو كان لا فهو الجراء لكن فيه جرم راجع
الى المبتدأ وهو حال عند قول على ان الجاء وحده ليس جرم او قل ان
يقال متدبره فاني اترك فيه من اي حال يكن فيه فاني اترك اي قيد
ولابد في الجمله الواقعة جرم اي جرم الى المبتدأ المتصل الارتباطاً
بين الجرم والمبتدأ ولا يكون الجرم اجنبياً عن المبتدأ الا اذا كان محصوراً
الثان كقول هو الله احد فان هو مبتدأ اي الثاني والله واحد
جمله واقعة جرم الله وليس فيه جرم الى الثاني فالتحقق فيه ان الجملة
هي ما من مرفوع وهو القصة او الثاني كما قلت الثاني هو هذه
وهذه الجملة فالمبتدأ والجرم يكونان هو مرفوع في هذه الصورة او كما
اي الجملة الواقعة جرم مبتدأ على جنس يندرج فيه هو اي المبتدأ المحذور
ثم الرجل الظلام يوم ان الرجل مشى على كفة وفيه فيكون المبتدأ هو
الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقرب المظهر مقام المظهر
لا ارى الموت يسيئ الموت شئاً يقتضي الموت والعين النعيم او
محو اما المثال لما قال ليدرك هذا عطف على قوله يجوز يندرج الرجل
الجرم وهو قوله فلما قال مشى على ما يندرج فيه المبتدأ لا يندرج في
في سياق الشئ فيتم فيندرج جرم المبتدأ نقل الجرم في المقصود بهذا

فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين

بهم

هذا البيت على انه حذف التاء لضرورة الشعر والبيت قائم المثال لا يقال
لديكم ولكن سيرا في عاشر المواكب اي انا ذكر كمال المثال والبيت في المثال
مذكور مع التاء في السبع ولعل تميزه بما تقدم من المقصود او يكون التاء سبعة
من الساج ومن غير اي ومن اجل انه لابد في الجمله الواقعة جرم اي جرم
اي لا جرم في الجرم يرجع الى المبتدأ وهو على ان الفرس كان يتبع عوده الى ارضه
وقد حذف العائد او كان معلوماً كما حذف الجمله راساً في قوله والملاي لم يحضر
ان عشرين مائة اشهر ليدل بالما قبله عليه وهو قوله تعالى واللاي من من الجفر
من نسيانكم ان اذ بتم فعدت مائة اشهر ودل اي الحذف المعلوم بحال الكرم
بستين اس الكرم عند لان القيمة في الطرف راجع الى الكرم ومن يتبع على الحال
من الكرم الذي في الطرف والعالم فيه هو الطرف وانما جاز تسمية على الطرف
وهو العالم المعنوي لكون الحال ايضا طرفاً وقد يقع في الطرف بما لا يسع
في غير ذلك جاز كل يوم كل ثوب وان يكون محملاً للصدق والذب عطف على
قوله ان يكون نكرة اي وحق الجرم ان يكون نكرة وان يكون محملاً للصدق
الذب ويجوز ان يجرى به ما دل بنا وليس احدهما ان يجرى التوكيد اي زيد
في حقه اذ في الثاني ان يكون المعنى زيداً مودعاً به واذا كان المبتدأ ضم
الثاني او القصة فانه لا يكون الاحتمال لان الجرم متضمن للشأن والقصة الجرم
من جملة ومقبول الجملة جملة وسعيد الجرم لفظاً يجوز هذا اجلو كما مضى عن ان
قد يتعد لفظاً ومنه يجوز زيداً رب كانت وقد يتعد لفظاً لا معنى كجوز هذا جرم
حاصف لان الجرم وان تعد لفظاً فهو متحد معنى لانها في لزمه وقد يورد في
هذا المثال ان كل واحد من الجرم من اما ان يكون فيه جرم او لا يكون في واحد
منها غير او يكون في احدهما دون الآخر فاني لم يكن في واحد منها فيه لم يستم
لان الجرم مشترك فلا يخلو عن غير وان كان في احدهما دون الآخر فمما سلكنا
وان كان في كل واحد منها غير يلزم منه التناقض الحاصف وهو ان هذا الجرم
حلو باسره وحاصف اسره وهو فاسد وجوابه اما بما كان في كل واحد منها
غيره قوله يلزم منه التناقض فلما لا نسلم انه معناه ان له الكلمة وله الكلمة

واذا كان المبتدأ ضم
الشأن او القصة
فالجزم كلفه الاجل

فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين
فان قلت الذي ياتين

وموافق بين الطرفين لان كل واحد منهما جازم في حقه حتى على هذا الشرط
 المحلولة على المحلولة ولم يخصص على المحلولة فقد تضمن كل واحد منهما ما اعتداه
 الحق ونفسا ايضا غير آخر باعتبار صدرهما من غير ولا حسماء لوجوه القاء
 فيه اي في غير المستند لان القاء اما للعطف او للجرامة ولا مجال للعطف لانه
 ليس التوضيح اشبه اكل الجزم حكم المستند واما الجرامة فطالما انما اذ انصد
 المستند باما او تضمن معنى الشرط وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او
 مكررة موصوفة باحد ما او موصوفة بموصوفة موصولة اي باحد ما او اسم
 من اسما الشرطية والجرامة بما لا ينطق اليه الجرم بحولما زيد فتنطق او الياس
 او كل رجل او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم ومن ياتني فله كذا ذكر
 الاصل على الترتيب واما ان ترد صدر المستند باما عن تضمن المستند اشق الم
 لان في صورة اما ليس نفس المستند متضمنا للشرط بل انما هو المنفصل وذلك في
 سبب قوله مما يمكن من حق واما دخل القاء في الجرم اما زيد فتنطق
 آتاهن الشرط على ما ذكرناه وكان حق القاء ان يدخل على زيد لانه دخل في
 الجرامة اذ التقدير مما يمكن من حق فزيد ينطق ولكنه اراد وان لا ينطق
 وفي الشرط والجرامة فقدم بعض ما في جرم الجرامة ليعرف فصلا بين القاء ووجوه الجرائم
 ومثال الاسم الموصول بفعل قوله الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول بالجرامة
 الذي في الدار فله درهم ومثال الموصوفة باحد ما كل رجل ياتيني فله
 درهم وكل رجل في الدار فله درهم ومثال الموصوفة بالموصول باحد
 نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم
 من الاسما الشرطية قوله من ياتني فله كذا وقوله يقول والجرامة بما لا ينطق
 اليه الجزم من لا يكون فعلا مضاعفا نحو من ياتني اكرمه فيقتضي فيه الجزم الجامة
 ولا يجوز القاء لان قال من ياتني فاكرمه الا على تأويل كونه جملته اسما موصولا
 والجرامة مما لا يتصرف اليه الجرم يدخل فيه المحلولة الاسمية نحو فله درهم والجرامة
 المطلوبة من امر نحو فاكرمه او فليكرم عي وعلى ام القايه او من نحو فاكرمه
 وقوله تضمن المستند معنى الشرط امر اذا تضمن المستند الموصول في

صرح الشرط والجرامة كليهما فلا يقتصر الى جرم آخر واما اشترط ان يكون الصلة او
 الصلة فعلا او ظرفا لان المستند مقدور بهما والشرط يستدعي فعلا ومن فعل
 فلا يجوز الضارث فكمم وقد دخل اي القاء في الآخر اي في المثال الآخر او في
 الجرم الآخر من الجرم اي في اول الجرم الآخر او اول الجرم اي في اول الجرم
 الاختلاف السابق ذكره بين قد سبق ان الجزم من ياتني اكرمه هو الجرم او
 مجموع الشرط والجرامة فان كان الجرم المحقق فقد دخل القاء في اول الجرم وهو
 الآخر وان كان الجرم هو الجرم فقط فقد دخل القاء في اول الجرم وليس
 بامتناع اي اذا دخلت ليت ولعل على ما يتضمن الشرط محوليت لعل الذي ياتني
 فلا يدخل القاء في جرم مما ياتني لان الجرم هو الجرم بولست ولعل بيا فله درهم
 وان عند سببها اي هو ما في من دخول القاء في جرم قيا لان القاء ان
 يدخل على الشرط فكان التماس ان يدخل على ما يتضمن الشرط ايضا كذا في المثال
 واراد خلافا لمخوفه تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
 فلهن عذاب جهنم وقد يمنع الوجه القياس ايضا فان انما لم يدخل على الشرط
 العرف لان لشر ما صدر الكلام وان ايضا صدر الكلام بخلاف ما يتضمن
 الشرط فاما لا نسلم ان له صدر الكلام فلهذا كان الذي ياتيني فله درهم
 ويجوز تقديره اي تقدم الجرم على المستند للامتناع بذكره نحو من ياتني فله درهم
 امته ام فعلت اي قيا مل وقعود لان الامتياز في الاصل للتميز بين
 المستويين وبمنا فوج عن معنى الاستعظام والسؤال فيق اهل من الاستعظام
 والتميزان مقدران مصدرين وبما فتننا على الاستعظام وسواجه مقدم
 مرت بجرم سوا فله والعدم اذ ارفع سوا كمن اذ ارفع سوا صفة لرجل
 يعني مستوفى يكون هو كذا المستمكن في سوا واما كذا ليعرف العطف عليه
 بقوله والعدم اي رجل يستوفى هو والعدم فلما يكون مستوفى اما اذا ارفع
 سوا فهو جرم مقدم وفي المثال مكررة احوال لا يطل بهذا من كلام ابن جني
 حال بهمن الملقب بنقاعة المذكور في كمال ارامها ولدا وكل اذ لا يمتنع
 ناس من اشبح اخوة الست وتركوا من قاتلوا ما تريدون من قبل هذا

في الجرم
 في الجرم
 في الجرم

يجب عليك رجل ثم انه اخرج انما في الشيخ في غار يشربون فيه فانظر
تخالف ارجس فقال له هكذا في غار فطبا لعلنا نصيب منها وفي رواية
في غار باردة فانظر ليس يخالف اقامة على في الغار ثم ذبح ابا حنيفة في
الغار فقال خ ما ابا حنيفة فقال بعضهم ان ابا حنيفة ليل في الغار فقال ارجس
مكره اخوك لا يظن بزيد انه محمول عليه لان في طبعه شجاعة فيضرب لمن يخطئ
فليس من شأنه فافوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم ان يقدم الخ
على المبتدا اذا كان اي الخ مفردا متصفا للاستفهام او ظرفا متصفا لانا
للاستفهام محتويا على خبر المبتدا فكيف زيد مثال لكون الخ مفردا متصفا
للاستفهام وهو كيف وان عرو ومن المثال مثلا لان لكون الطرف متصفا
للاستفهام محتويا على خبر المبتدا وقوله محتويا على خبر المبتدا احراز من زيد
اين علامة فانه لا يجب متا تقدم الطرف وان تضمن الاستفهام لانه خبر
محتويا على خبر المبتدا لان علامة اما فاعل اين فليس اين محتويا على خبر المبتدا
وهو زيد وان حوز ان يكون علامة مبتدا وان خبره المطلق في اي خبر
ال علامة لا ال المبتدا الاول وهو زيد في المثال فالطرف ليس محتويا على
خبر المبتدا على التقديم ومن هذه العبارة خبر من قوله انما يلزم التقديم
اذا كان الخ مفردا متصفا للاستفهام فان ان زيد قد لا يستلزم مفرد
بل الطرف على المذهب الصحيح مفرد مجله فذكر المصنف هذا قوله محتويا
على خبر المبتدا ليخرج نحو زيد اين علامة من في التوضي لكون الطرف مفردا
او مجله فان الطرف ليس فيه محتويا على خبر المبتدا الاول سواء كان مفردا
مفردا او مجله على ما اختصاه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا
كان اسما مفردا متصفا للاستفهام فكيف زيد فانه اسم مفرد متصفا للاستفهام
وليس ظرف او ظرفا الى آخره وانما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من
فان الخ وان تضمن من الاستفهام فليس مفردا فاعلا يلزم التقديم الخ فيه
لان له صدر جملته او كان اي تقدم الخ مصححا نحو الرجل فاعلا فاعلا
نكرة ومصحح كون الخ مقدما عليه وبذلك استشهد الفاعل فاعلا فاعلا الخ

مبتدا

يظن تشبيهه بالفاعل فلا يقع جند كونه مبتدا وان اصل بالمبتدا خبر متعلق اسب
لمتعلق الخ نحو على التمرة مثلها زيدا فان الخبر المتصل بالمبتدا يرجع الى التمرة
وهو متعلق بالخ لان الخ هو مجموع فوك على التمرة ومنه اصل في بطن زيدا اسم
زاده زمان فيم الزاء ومضمها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رطبا نحو
نفسه فاعطى زمان نصيبه ثم رجع زمان لياخذ ايضا مع الباس فقال صاحب
الرجل في بطن زمان زاده يقر للرجل يطلب الشئ وقد اخذه مرة فالتحق
زاده يرجع الى الزمان وهو متعلق بالخ اذ الخ هو مجموع قوله في بطن زمان كذا
اذ الخ لرجع الخبر الى ما يتاخر عنه لفظا وحكما او عن ان هذا عطف على قوله مفردا
اي يلزم التقديم اذ كان الخ مفردا او كان الخ خبر ان نحو ان زيدا قام وانما
وجب تقدم الخ لانه لو لم يتقدم للتمسك ان التي للتحقق بان معنى لعل اما اذا قلنا
الخ فلا يكون من لعل لان له صدر الكلام وامتنع ان يقدم الخ اذا كان المبتدا
مستملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاك فهو مكره فانه اذا كان
الخاء هو الخ فلا يقدم على المبتدا والاستفهامية نحو من زيد وفير الشئ الخ
هو زيد قائم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا ولم الخ خبره فاعلام اشبهت فان في
هذه الصور تضمن تقدم الخ على المبتدا لعللا يظن صدر زيدا او كانا معرفتين اي
واستغنى تقدم الخ ايضا اذا كان المبتدا والخ معرفتين ولا قرينة نحو زيد المظفر
لعللا يظن المبتدا الخ لكون كل واحد منهما صالحا لقوله مبتدا وخ اختلف قول
بنو ثابت بن ثنابنا وبنو ثنابنا بنو من ابنا الرجال الا ما عدا فان المبتدا والخ معرفتان
وتقدم الخ فانه لوجود القرينة من حيث المعنى اذ المعنى ان بن ثنابنا من ثنابنا
بنينا لان بنينا من ثنابنا او من ثنابنا ومن اي اذا كان المبتدا
والخ معرفتين ومن نحو افضل منك افضل من قائما وان كانا نكرتين لكانتا محققين
فما منه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخ فعلا والمبتدا يصلي فاعلا له لو
ما قرء او تاكيد الفاعل كما يري زيد قام فان المبتدا لو تاق كذا فاعلا فاعلا
المبتدا بالفا على واقاقت هذا مثال لما لو تاق كان تاكيدا لافاعلا عطف على
قام ابوه والكلوبى البرا حيث يضمن بجعله مبتدا اما زيدا قام ابوه فاعلا فاعلا

مبتدا

الغنا قال في سنة يومس الحكم قالست م
اشفاك انك انهم ليعلمون

۱ خواجه

مكتف
المستند
الذليل

100

۱۰۰

مذہب کی تشریح

22

10

3

اولا
الصفحة

الزبد

والراجح ان يرتفع اول وينصب فتية واول في هذا مبتدأ ثان وفية حال
 مستند مستند به المبتدأ نحو من زيداً قايماً اي اول اكونها جاصل اذ كانت
 هي فتية ولهذا الوجه ذكر البتة فانه مثل من زيداً قايماً دون الوجه الآخر
 والجر في هذه المسائل هو الطرف المضاف الى ما على في الحال المحذوف
 فالطرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العاقل في الحال ويمكن ان المقادير
 مستند بالحال مستند الى مستند اليه على ما بيناه فقول مستد اجلة لقوله المحذوف
 اي انا حذف الطرف لسند الحال مستند ومذهب اللوحيين وهو ان قايماً
 حال من فاعل من او منصوب فكلون من تارة المبتدأ والعاقل هو المصدر
 هذا يخرج الكلام عما هو المقصود ان وقوع الحدث انما هو في هذه الحال اي
 نجم وقوعه فيها ومصدره اي مصدر اللوحيين بعد ان الحدث الواقع في هذه
 الحال واقع وهذا الثاني وقوعه في هذه الحال وايضا على تقديره لا يكون
 الحال في موقع الخبر بل هو من تارة المبتدأ فلا يلزم حذف الخبر لان التارة
 كان لان خبره وقع موقعه ومستند مستند فاذ لم يكن ما مستند مستند فلا يلزم
 حذف الخبر يدل عليه هو اذ خبر من زيداً قايماً خبر من خبره قايماً اي يدل على ان
 تقديره لا ينفصل احصاء القرب في حال القيام وهذا المثال اذ يفرض موضع
 آخر في حال القيام ومن رجع انه في الجملة الفعلية كما في الزيدان فلو
 عدم استعمال الكلام بدون الحال مع الجرافت الكلام عن سنده الموضوع
 هو لاجله من انه قد ذهب بعضهم الى ان خبر من زيداً قايماً خبر له خبرت زيداً
 قايماً كما ان انعام الزيدان خبر له اي يوم الزيدان من موقع المصدر جمل فعلية
 وابطله المصنف بوجهين احدهما لو كان جمل فعلية فهو حال جاز ان حذف المذكر
 وسنكل الكلام بدون الحال كما ان في خبرت زيداً قايماً لو حذف الحال لم الكلام
 لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه يحذف عن المعنى المقصود اذ لا يلزم
 ان كل خبر متي واقع في حال القيام وخبر زيداً قايماً لا ينفصل لهذا الاستمرار
 والاخصا يدل معناه انه مصدر من خبرت في حال القيام وهو ظاهر والزمان
 المحذوف منصوب المحل بدل قولهم اخطب ما يكون الامة يوم الجمعة بالنصب
 ويجوز فيها هو مصدرها بالمصدرية انما يعود الزمان لكونه المحذوف اي اذ وقع

بارك الله

مرفوع الجمل يدل على صحة محي اخطب ما يكون الامة يوم الجمعة بالنصب مستوعفا
 من ان قوله اخطب ما يكون الامة قايماً مقدر باذ كان قايماً فاذ الجمل و
 جهين احدهما ان يكون منصوباً والثاني ان يكون مرفوعاً فذكر كل واحد
 دليله اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر من اذ منصوب فيدل ان
 عليه قولهم اخطب ما يكون الامة يوم الجمعة بالنصب في يوم الجمعة ظرف
 وقع خبره الا اخطب اكونا حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامة
 حاصل اذ كان قايماً اي حاصل في هذا الزمان فاذ منصوب المحل على
 الطرفية الطرف مرفوع الجمل على التجهية والوجه الثاني ان مقدرها المقدر
 بالزمان فكانه قال اخطب ارضه اكون الامة فعلى هذا لا يكون اذ كان
 قايماً منصوباً على الطرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذ
 مرفوع الجمل كونه خبراً عن اخطب ارضه اكونه لكونه هو هو اي اخطب الامة
 هو هذا الزمان لان اخطب الزمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود
 يوم الجمعة بالرفع لكونه خبراً عن اخطب ما يكون الامة ولما كان لفظ اذ محذوفاً
 لوجهين ولفظ يوم الجمعة نصب يتعين للطرفية ورفعه يتعين للخبر استشهد
 لكل واحد من الوجهين في اذ قايماً يدل عليه في يوم الجمعة وعند بعضهم جاز هذا
 اي مصدر المصدر بالزمان في الكل اي فيما كان المبتدأ مصدراً نحو من زيداً
 او مصداً قال المصدر كما كثر في السورين ملتوتاً ومضاً قال الملل المصدر
 لا اخطب ما يكون الامة على مصدر مضاف محذوف اي زمان من زيداً اذ
 كان قايماً اي زمان كونه قايماً وكذا اخطب ما يكون الامة قايماً مصدره اخطب اي
 اكونه اذ كان قايماً اي هو زمان قيامه فكلون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع
 الجمل خبر المبتدأ لا طرفاً فان قلت قالوا ان الحال غير له الطرف فكان يتعين
 في مسند خبر من زيداً قايماً وما بينهما عن احداً واذا كان بل يجعل قايماً حالاً من
 الخبر المقدر وهو حاصل والمصدر من زيداً حاصل قايماً اي في حال القيام
 قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الخبر من الصفة الى الموصوف
 فكذا يلزم ان يخرج خبره من الحال لانه في الحال وتوكم مقدر اذ كان مكانه

مرفوع الجمل

الحال الغير في حاصل وسوراج الى القرب والغير في قاي يارج الى زيد فلا
يكون راجعا من الحال الى حال فلا يارج الى حال فلا يارج الى حال فلا يارج الى حال
الموصوف قدروا اذا وكان ليكون طرعا يتعلق بحاصل فلا يمتنع حصيد
عدم حمل الطرف الغير كما لو قلت صليت يوم الجمعة فان الطرف لا يتحمل الغير
تختلف الحال وحده ان ما التزم في موضع الجرم غير الجرم كل رجل وصيغته و
التقدير كل رجل وصيغته متروكان تحذف الجرم لدلالة الواو عليه لان الواو
للجمعية فهي قريبة من المعادة هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الجرم انما
قد يوجد بها فلم يلزم في موضع الجرم غير الجرم بل كان الاول ان تحذف كل رجل
هو وصيغته ليكون وصيغته واقعا موقع الجرم بلزم في موضع الجرم لا في موضع
لذا ان لو لم يمتنع حذف الجرم والتزم في موضع لا يتعلق واللام لجرم الترتيب
قريبة تحذف الجرم في حذف وكذا لفظ الترتيب لانه لا يذكر الا في الترتيب ورواها
كل قريب منه والتقدير زيد اكل الجرم اكله تحذف الجرم لدلالة المنضم عليه وانما
قال قريب منه لانه لم يقع موقع الجرم وانما وقع بعد معمول الجرم وهو الجرم هكذا
في التعليل وفيه نظر لانا نقول الجرم معمول الجرم ووقع موقع الجرم وهو الجرم كما
ان في ضرب زيد قاي لفظ قاي من متعلق الجرم ووقع موقع الجرم والاول في
بيان مضادة هذه الصورة لما قبل ان قال الدال على الجرم هو عن لفظ الجرم
الا انه اشتغل بغير خلاف الصورة السابقة فان الدال على الجرم متغير للفظ
الجرم لان لفظ قاي متغير للجرم وهو حاصل واللفظ وصيغته متغير للتقدير وهو
متروكان وتحذفان معا بين المبتدأ والجرم في يوم الحد اي ايوب على تقدير
هو ايوب فيمن جعل المخصوص في المبتدأ محذوف اما من جعل المخصوص مبتدأ
والجمله قبله امتد ما فهو من باب حذف المبتدأ فقط ونحو اجنبا وكلاهما
يعني قد يكون المبتدأ مع اجنبا زيد وقد يكون الجرم مع اجنبا زيدا وقد يكونان مع
نحو انت انت كما ذكره ويكون منفصلا لا غير ان يكون المبتدأ والجرم منفصلا
لا غير ان لا يكون معرا متصلا لان الاتصال يكون معاملة لفظي والعامل
في المبتدأ والجرم معنوي ولا يمكن اتصال اللفظي باللفظي لفظي فلذلك يمتنع

فيما الاتصال اللاحق من قال لولاك ولولاي فان الكاف والياء سبغ
في الزم على الابداع عند الاخفش وان الزم محمول على الجرم وعند سيبويه
مجالها الجرم وان اللوامح المتكسرة لا ليست لزم مع معناه ظاهرا وتقرر قول
الاخفش ان الجرم قد حمل على الزم في قولهم ما انا كانت فكذلك حمل الزم على
الجرم في هذه الصورة فالواحد بلولا عند الاخفش مجرورة في محل الزم كما
ان انت في ما انا كانت مرفوعة في موضع الجرم وانما عند سيبويه فالواحد كما
مجرورة ولولا وفم وان اخض بالجرم اذ لم يوجد لولا جارة لفظه فلذلك
خصصه بالكنى اس الفم وكل واحد من المذهبين راجع من وجه مخرج من وجه
اما مذهب الاخفش فرحانه ان لولا محمول عنده على معناه المشهور
المستغنى حيث لا يختلف مع الظهور والمفرد مخرج من حيث انه يلزم
كثرة في الواو بالاصالة وانما مذهب سيبويه فرحانه في المعامل فقط
وهو لولا والتفخيرات بالواو واقعة بتبعا لاصلا ومخرج من حيث
ان لولا لم يمتد جارا والنسب الكثير لولا انت ولولا انا وهو التماس
ذكونا من ان حق المبتدأ اذا كان معرا ان يكون منفصلا مرفوعا و
هو كذلك واذا كان الجرم مرفوعا او مضارعا لهما في امتناع دخول
التعريف عليه كما فعل من كذا والنعل المضارع جازم يحل في الفصل
ادرج تحت في الفصل في باب المبتدأ والجرم لانه يتعلق بهما وقد كثر ايد
وهو كون الجرم مرفوعا او مضارعا لهما والمراد بالمعزة ان تكون معارفا
ان تقع تحت المبتدأ لا كل مرفوع لان في الفصل اعان به لفصل من كون
الجرم ااو نعتا فيخرج فوكك زيد مرفوعا الجرم وان كان مرفوعا
لا يصلح نعتا للمبتدأ فلا يحتاج الى فصل بين كون نعتا او مرفوعا ولا الظاهر
وكان حجة ان لا يفصل بين المبتدأ وبين الفعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا
للمبتدأ ولكنه على الجملة مما يفتق وهو قريب من المرفوع فاجب بالمرور على
ما لا يقع نعتا اصلا بمرفوع الزم والنعل المضارع الحق بالمعزة ايضا
لا متباعد دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو انا

في الجرم

ضمّ المؤلف الضمير

المسجد
القديم
والقبة
التي
في
الوسط
من
المنارة
والتي
في
الوسط
من
المنارة

卷之五

كن قدال الالف متصل والياء المتصل لانه اذا حاز الاتصال لم يبدل
 الى الاتصال بهذا اذا لم يلبس مثل المثال المذكورة اما اذا لبس نحو
 اعطيت زيدا عطية فلا يجوز نقوله وايلاوه الفعل فيقول في الاخر
 عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عطية ولو اوليته الفعل وثقل
 الذي اعطيته زيدا عطية لا يسمي المفعول الاول من الثاني لان التيم
 يحصل بالمتقدم لفظا فان المتقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني
 وجاز ان يذكر في المثال الثاني انما ضرب زيد عن انما في الجهم في الاسم
 الثاني لانه في الواقع بعد الا اى ما ضرب زيد الاخر فلو اخذت عن
 في انما ضرب زيدا اياه او اوليته الفعل وثقلت الذي انما ضرب زيد عن والعكس
 الجهم وصار زيد مفعول الاسم الواقع بعد الا ومع الثاني وجدة
متصلا منصوبا ايضا اى وجاز حذف الفهم اذا كان متصلا منصوبا الى
صلة اللام كان او في صلة الذي فمن جعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا
ومعنى والا اى وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا منصوبا
معنى كما هو مذموب بعضهم فهو اى الحذف ضعيف فبى اى في ذلك المتصل
 يعنى اذا كان الفهم الموضوع موضع الاسم الجهم عن متصلا منصوبا جاز
 حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا الواردت الاخبار عن زيد اقلت الذي ثم
 زيد وجاز حذف الفهم بان يقول الذي ضربت زيدا لان العائد المنصوب
 الى الموصول يجوز حذفه كذا هذا الذي بعث الله رسولا اى بعث الله
 كذا في صلة اللام في ضربت زيدا الواردت عن زيد باللام لقليل الضاربه انا
 زيد وجاز حذف هذا الفهم بان يقول الضارب انا زيد هذا فيمن جعل
 المتصل بالوصف منصوبا يمين اذا اتصل الفهم بالوصف كاسم التام على
 ضاربه وضارب اختلف فيه ان المتصل به بمل هو منصوب او مجرور
 فعند سيبويه هو مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انا مجرور
 الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثر شايح اما من جعله
 مجرورا فلو حذفه لحذف المجور والحق الجار وهو ضعيف فلذلك قاله

وهو ضعيف فيه فكان الاول ان يقول في صلة الذي كان او في صلة اللام
 فيمن جعل لان قوله فيمن جعل الى اخره فيتحقق باللام فان الخلاف
 الوصف او الاتصال به فبى كما ذكرنا ومن هذا اى وما ذكرنا من شرط الاخبار
 على الوجه المذكور يظهر انه اى ان الاخبار يمتنع فيها يستحق الصدور
 عن الثاني وكما الجهم وعبر ذلك لتعدد الباقى بهذا شروع في بيان ان
 كل واحد من الامور الاربع المذكورة شرط الاخبار فانه اذا اتفق
 واحد من هذه الامور اتفقت الاخبار عنه مستحق لصدور الكلام لم يجوز
 الاخبار عنه لان احده شرط ان يؤخذ كل الاسم ليكون جرم اعم الموصوف
 وما يستحق الصدور لا يمكن تأخره كغير الثاني ان يجوز زيد قام لا يمكن
 الاخبار عنه بهذا الفهم اذ لو قيل الذي هو زيد قام هو لزم ما قبله فبى الثاني
 وهو يمتنع وكذا في الجهم لو اخذ عنه بطل صدوريه وفبى الجهم لان
 لم يستحقه مية لا يمتنع صلة الموصول فيكون المانع فيه عدم صدور
 لا تأخره وفي التمثيل يمين الثاني ان لا جاز ان يقال يمين الاخبار
 لكونه مستحقا للفهم الموصول اذ الفهم يرجع الى المتعلق به الذي هو
 لال ملقطه يجوز ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتناع الاخبار في
 فيه الثاني جاز ان يكون لكونه مستحقا للفهم وهو المتعلق الذي هو لال ملقطه
 اما في وفيما يلزم التنكير من الحال والتيم والمغنى عن الجنس والمجور ورب
 ونحو ذلك لتعدد الاخبار وقوله وفيما يلزم تحط على فيما يستحق اى وامتنع
 الاخبار وفيما يلزم التنكير من الحال ايضا يجوز ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار
 عن الحال اذ لا يمكن وضع خبر موضوعة لان الخبر معرفة فلا يمتنع حاله وكذا الفهم
 لو قلت عندي عسرون درهما متنع الاخبار عنه وربما اذ لا يمكن وضع الخبر
 موضوعة وكذا المغنى عن الجنس كحولا رجل في الدار وكذا المجور ورب لا يمتنع
 لازم للتنكير والمعرفة فلا يمتنع موقفا ولا يمتنع على ربه رجلا شدة
 هذا جواب عن سوال مقدرو وهو ان ترت قد دخل على الخبر في ربه رجلا
 فلا تتعدوا ضارا المجور ورب فاجاب بانه شاذ لا يمتنع عليه على انه

فيمن جعل لان قوله فيمن جعل الى اخره فيتحقق باللام فان الخلاف
 الوصف او الاتصال به فبى كما ذكرنا ومن هذا اى وما ذكرنا من شرط الاخبار

يقال انه منهم من يرى من غير قصد المعين فكانه ليس بغير وان كان لفظ
 لفظ المظهر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار في
 الموصوف بدون الصفة فلما يقال في جاز رجل عالم والاخبار عن الموصوف
 فقط الذي جاء به عالم رجل لان المظهر لا يقع موصوفا وقال بدون الصفة
 لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فيقال الذي جاء به عالم
 فلم يمتنع هو الموصوف والصفة معا وفي الوصف اي بدون الموصوف
 فلما يخبر عن عالم في المثال المذكور فلما يقال الذي جاء به رجل هو عالم لان
 المظهر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه كجواب غلام زبط
 محتج الاخبار عن المضاف فقط وهو غلام لا ممتنع اضافة المظهر
 الى شيء لا ممتنع الوصف للغير وفي اضافة هذا على التماسيل
 اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط لا ممتنع الوصف بالغير اي لا ممتنع
 كون الغير موصوفا ويرجع الى قوله بالوصف اي يمتنع الاخبار في
 الوصف لا ممتنع الوصف بالغير اي لا ممتنع كون الغير صفة واذا
 يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لا ممتنع
 اضافة المظهر الى شيء فقوله وفي الوصف ايراد بدون الموصوف وان
 اطلق في اللفظ اعتما وعلى المذكور قبله وجاز في المضاف اليه اي
 جاز الاخبار في المضاف اليه فقط فيقول جاز غلام زيد في الاخبار
 عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا احتياج فيه الا اذ لم يستقل بان
 كان المجموع على كماله فقامت له ذواته وشام ابرص له ذواته اي من كماله
 الموزع فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فانه لا يمتنع له ذواته والكلمة
 على المازني جواز ذلك في التسمية والشعر مما لم يجزه واذا كان المضاف
 اليه المركب من العشرة مع ما ثبت عليها والمضاف اسم الفاعل الممتنع
 من العدد ولا يكون الامة في الاخبار اي عن المضاف اليه كجواب
 المحذوف من المضاف لذوالعلية يعني اذا ركبت العشرة مع ثبوتها وقيل
 اثنا عشر وثلاثة عشر لا تسعة عشر وجعل هذا المركب كونه ثلثة عشر مضاعفا

اليه وجعل المضاف اسم الفاعل الممتنع من العدد نحو ثلث والرابع و
 لا يكون الامة اي لا يكون الا واحدا من المضاف اليه اي لا يكون
 معنى التجميع لان ذلك مخصوص بالجمعية فاما واما اذ يقال عامر عشرة
 يعني واحدا منها ويقال عامر تسعة يعني مائة تسعة عشرة اما في صرف العشرة
 لو استثنى منه اسم الفاعل فلا يضاف الا لغير واحد منهم لا لغير التجميع لا
 يقال ثالث اثني عشر يعني مائة اثني عشر ثلثة عشر فاما اذا اضيف اسم الفاعل
 الى ما يساويه في العدد نحو ثالث ثلثة عشر فان التسعة ثلثة عشر ثلثة عشر
 يعني واحد منها ثلثة عشر فاما الاخبار عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر من هذا
 ثالث ثلثة عشر مجزأة المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثلثة عشر فيقول
 الذين بهذا ثالث عشر هم ثلثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر من
 ثالث عشر كراية اضافة اسم حجة فيه عن اسمين الى اسم آخر فوجه فيه
 ا حسمين مثلهما للظول فحذفوا الثاني من الاول ولما لم يبق غير ثلثة
 ذهب ثلث الكرامة اي على الحذف كانت ثلث الكرامة ثلثة رالت واذ
 المحذوف ولا يسوع فيه اللام اي لا يسوع في مثل ثالث ثلثة عشر الاخبار
 باللام لانه انما يكون في الفعل وهذه جملة اسمية فلا دخل فيه الاخبار
 باللام بل يعني في الاخبار بالذي كان ذكرا وكذا في كل ما اضيف الى العدد
 الممتنع هو منه من ما اضيف الى المسايي وهذا ثالث ثلثة عشر لانه لا يكون
 الا لغير واحد منهم لا لغير التجميع لان التجميع انما يكون في المضاف الى الاكثر
 نحو رابع ثلثة ايام في المضاف الى المسايي فلا يمكن فيه التجميع وحقيقته
 لا يكون معنى الفعل فلا يسوع في الاخبار باللام لما ذكرنا واما في المضاف
 الى ما دونه ولا يكون الا لغير دون العشرة فلا يمتنع لانه باوجود من الفعل
 استثنى يعني ان اسم الفاعل الممتنع من العدد اذا اضيف الى ما دونه كجواب
 ثلثة يكون معنى التجميع اي مائة ثلثة اربعة ولا يكون التجميع الا في
 دون العشرة لان لفظا يوجد منه اسم الفاعل في التجميع فان رابع
 ما حوذا من رابع ثلثة اي مائة ثلثة اربعة ولا يكون بهذا في ثلثة عشر

ثلثة عشر

لانه ليس له فعل مأخوذ من المركب من تسمى منه اسم الفاعل فهو هذا راجع
 ثلثة قال انه لا يمنع من الاضمار فيه باللام فمقول في هذا راجع ثلثة الذكر
 بهذا رابعهم ثلثة وجاز باللام ايضا نحو اربعهم بهذا ثلثة فوذكر لوجه
 التحويز ان هذا لما يؤخذ من الفعل انفسه ان ضارب مأخوذ من فعل قطع
 ويحوراج رابعه مأخوذ من الاسم وهو رابعه قطعاً لانه ليس بعن النقص
 حتى تدركه فعل واما راجع ثلثة فهو من الربيعين لانه يحمل ان يكون مأخوذ
 من اسم وهو رابعه فيكون كرايه اربعه ويحمل ان يكون مأخوذ من فعل
 وهو رابعه لانه من النقص الذي يقتضى الفعلية فقال انه اشبه بما يؤخذ
 من الفعل نحو ضارب فما يؤخذ من الاسم من يحوراج اربعه هذا حال اللام
 وقد ذكره في التعليق ايضا وقد نظر لان الاضمار باللام يقتضي ان يكون
 في الجملة الفعلية مفعول والمثال المذكور جملة اسمية فيتمتع فيها الاضمار
 باللام في يجوز ضارب مع انه مأخوذ من الفعل قطعاً فكيف في اربعهم
 يعني العدد وهو قد خرج في اول باب الاضمار ان الاضمار باللام يقتضى
 بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل
 مأخوذاً من العدد نعم لو قال ربيعت الثلثة فيجوز جنيذ الاضمار باللام
 فيه نظر الى انه مشتق من اسم الفاعل ولكن انما يقع بان اسم الفاعل
 فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل المأخوذ من غيره من الافعال قال الامام
 وجاز في القياس الثاني اثنين انا واسمهما انا اثنتان بعد
 النادرة بخلاف الضار بينهما يعني لو قلت انا ثمانى اثنتين فقد اجاز
 في القياس الاضمار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في المتن
 الذي شئ اثنين انا واما قال على القياس لانه ليس في الكلامين راجع
 بضارع منه الثاني يعني واحد واسمهما اثنين انا اثنتان يعني
 انا اثنتان لعدم النادرة لان اللذان استثنائهما لا يدون يكون اثنين
 عنهما بشئ معلوم بالكم ورة خلافاً لما لو قلت انا ضارب اثنين واخر
 عن اثنين وقلت الضاربين لم يعلم ارجلان لم لم الله وقال في التعليق

رطلان وذكر وجه الفرق لانك اذا قلت الضاربين لم يعلم ارجلان ام
 امر انا ان وهذا الكلام كما ترى مختصاً انا اولاً فلانه ذكر ان الاضمار
 في الجملة الاسمية وهو ممكن كما ذكرنا واما ثانياً فلان حق الكلام في ان
 اثنين على نحو الاضمار باللام الضاربين انا انا اللذان انا ضاربين
 انا انا وجنيذ لا يبين الفرق بين الثانيهما انا انا انا وبين الضاربين
 انا انا انا لانه لفظ اثنان ان ارد به العدد المجرد من غير اعتبار الذكر
 في المنع سواء لان اللذان انت ضاربين كما يكونان اثنين ايضا وان ارد
 به قيد المذكورة فالصورتان مفيدتان اذ اللذان استثنائهما قد يكونان
 ذكرين او ذكرين وانثى اذ كان المفرد ذكرين وكذا اللذان انت ضاربين
 قد يكونان ذكرين او اثنين وليس في اللام في الضاربين والاثنتين
 دلالة على تذكر اوتأنيث اوجاز ان تعدد اللذان اذ اللذان في المتن
 وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربين انا انا رطلان ليس
 بل جهة اثنان وجنيذ لا يبين الفرق فهو في غاية الضعف نعم لو قيل ان لفظ
 اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والاثنتين على وجه التغليب حقيقة
 فمفيد يبين الفرق اذ لو قلت الضاربين انا انا انا انا انا انا انا انا
 اذ اللام في الضاربين يحمل ان يراد به المراتان والذكران والذكر
 الاثنان فيحمل الضارب على المذكور في الاحوال الثلث فمفيد بخلاف
 الثانيهما انا انا اذ يحمل اللام الذكرين والذكر والاثنتين ويحمل اثنان
 الجم ايضا ان يكون المراد به الذكرين وذكر وانثى فلما خرج شياً فلا يفيد
 فافداً لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازاً لاحتل استثنائهما
 وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والاثنتين والمراتان ايضا باعتبار
 انهما شخصتان على وجه المجاز والله اعلم وكذا في الاسم الفاعل بدون
 معموله لتعدد احوال الفاعل وكما يقتضى الاضمار في الموصوف بدون الصفة
 ونحوه كما ذكرنا يقتضى ايضا الاضمار في الاسم الفاعل بدون معموله نحو
 ضرب عمرا ممتنع الاضمار عن ضرب فقط فلما قال الذي انجبني موعراً ضربت

في قوله
 انا انا
 انا انا
 انا انا

تعدوا اعمال الغير ومن الاسم الذي يضارع الفعل العامل على مطلقا
مع مجوله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشتبه بالفعل فكانه فعل
حقيقه ولفظ العامل محو وصفه للاسم فلما لم يصفنا ان احدهما كونه
مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا على الفعل بان يكون اسم فاعل او
مفعول او وصفه مشبهة واخر مفعول الذي يضارع الفعل عن المصدر
فانه وان عمل على الفعل لكنه يسمو الاخبار عنه مع مجوله فيقول
هو من زيد اجبت اذا اخذت عن المصدر مع مجوله وهو من زيد الذي
هو جسيم ثم من زيد او اما متعني الاخبار في اسم الفاعل يضارع الفعل
ويجوز بوجه في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان الحاضر او
المستقبل ووقوعه موقوعه فمواكف لفعل بخلاف المصدر فانه ليس جازما
على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين ووقوعه
موقوعه فان ضارب من فوكل زيد ضارب مثل ضرب في الامور الثلاثة
بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في كل الامور فكالمصدر مع مجوله كسا
الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقيد الاسم بالفاعل احراز عن اسم الفاعل
غير العامل فانه يجوز الاخبار عنه كسا بالاسماء الجامعة وقولهم
الاخبار عن منطلق في زيد منطلق الذي هو زيد منطلق قائم على الحقيقة
الموصوف السناد هو مستند بهما جوابات عن سوال مقدر وهو ان
يقال منطق في زيد منطلق باسم فاعل عامل لانه عامل في القوم المستكن
فيه فاعلا له فقد اخذت عن اسم الفاعل العامل فاجاب عنه فان منطلق
صفة الموصوف محذوف وهو انوات الموصوف بالانطلاق وكان الخ
عنه هو موصوف هذه الصفة التي سدت الصفة مستندة لا الصفة العار
وفيه نظر لانه يأتي بهذا الجواب ايضا لو اخذت عن اسم الفاعل العامل في
المظهر باعتبار العروص ايضا وكذا ان ومتعني الاخبار ايضا فيما يلي
الطريقة بخودات يوم او المصدرية كقولكم وسعدكم وسبحان الله
ومعاذ الله فانه يتعني الاخبار فيها ورفهاج الموصول لعدم صلوح

هذا هو الوجه في الاخبار
عن المصدرية كقولهم
سعدكم وسبحان الله

التي لا تترك القصد فيها وجاز ان الاخبار عن الطرف قد ما ذكر فمقول
في صليته اليوم واخذت عن اليوم الذي صليته فيه اليوم اذا جاز رفع
الطرف واعاد خبرا واسترط اطها ر في اسمها اطها واللام في المفعول
له لغوات شرط الحذف الا اذا اتسع فيه من او اخذت عن الطرف غير ما ذكر
فيسترط اطها ر في كما ذكرنا في المثال وهو الذي صليته فيه ولا يعل
الذي صليته كما يسترط اطها ر اللام في المفعول له اذا اخذت عنه فيقول
في ضربت زيدا تاو سا واخذت عن تاو سا الذي ضربت زيدا له تاو سا
اللام واذا وجب اطها ر اللام مع ان الحذف لم يكن فيه اللام لان شرط
الانصب في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ السناد مصدر فاجاز ان
باطها ر اللام بخلاف ما اذا وقع موقوعه لانه ليس مصدر فوجب اطها ر اللام
وكذا يسترط اطها ر في في الطرف لو كان عنه بالضم لان لفظ الظرف في الطرف
يدل على الزمان او المكان بحومه فاستغن عن اطها ر في بخلاف ما اذا
جعل ضمير انا في جومه لا يدل على الظرف فاجتنب الى اطها ر في الدلالة على
الظرفية قوله الا اذا اتسع بين فيسترط اطها ر في الا اذا اتسع في الطرف
بان يجوز مجزى المفعول به فمقول في سرت اليوم الذي سرت اليوم لان
الطرف كانه مفعول به على الاتساع كجواب يوم شهدناه سلبا وعامرا الى
شهدنا فيه وعن المصدر الذي لم يستند مستندة فعلم ان وجاز الاخبار عن
المصدر الذي لم يستند مستندة فاعلم ان المصدر على تبيين قد حذف فعلم
وستد مستندة نحو سقيا زيدا فهذا الجوز الاخبار عنه لانه يستند مستند
الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يستند مستندة نحو القرب حسن
الجنس القرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لا ارتفاع اليه
المذكور وهو مستند مستند الفعل وفيه في الوارد والجملة التوكيد لعدم الغاء
اي وفيه الاخبار في المصدر الذي وزوج التوكيد نحو ضربت في ما فانه
يقع الاخبار عن ضربا بان يقول الذي ضربته ضربت فانه لا فائدة في هذا
الاخبار لان المصدر قولهم من نفس الفعل فالأخبار عنه غير مفيد كما لا

هذا هو الوجه في الاخبار
عن المصدرية كقولهم
سعدكم وسبحان الله

بحسن قرب قرب لانه لا فائدة قد الا اذا وصف وقيل قرب قرب
 فكذا ايها اذا قلت قرب قرب ما سدد جارا لا خبرا عنه لانه ليس له خبر
 بل يدل على وصف لم ينم من نفس الفعل فجارا لا خبرا عنه يؤول الى
 قرب قرب سدد كما خور قرب سدد سدد واخر عن القيم في وجه رجلا
 والظاهر منه لانه دعا فهو في الام والنهي فلا يقع صلة للموصول فلا
 يقال في وجه رجلا الذي وجه رجلا هو اذا لا توصل بالدعاء كما لا توصل
 باللام وقد اجازة بعضهم نظر الى انه في صورة قرب وهو فاسد ولكن ان يذكر
 لوجه المنة ان القرب وجه المنة الى المذكور سابقا لظلال هو ممتنع
 نحو رجلا فعل هذا المنة الاخبار عنه لانه لو كان عنه بغير اسم ان فرج الى
 الموصول فيخرج هذا القرب عن وضو فكان هذا القرب مستثنى من الذي وهو
 البقيم فاذا كان عنه امتنع الاخبار عنه كما امتنع الاخبار عن القرب المستثنى
 لغير الذي خور قرب كما سياتي عقبيه وكذا في القرب الذي سيجري عنه ابي
 غير الموصول مبتدأ كان او موصوفا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه
 المسجى عما يستحقه بين او المستحق في الموصول في المجر الاخبار عن ذلك
 القرب في فصل القرب يتولد مبتدأ الى اخره بين في الموصول الذي يستحق القرب
 قد يكون مبتدأ كخورد قرب قرب وقد يكون موصوفا كوجه رجل قرب قرب وقد
 يكون موصولا كوجه الذي قرب قرب فان المسجى لهذا القرب هو الموصول
 المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا امتنع الاخبار عن المضاف الى القرب
 الذي يستحقه في الموصول كخورد غلام صالح او قربت غلامه فانه امتنع الا
 عن غلام لا ضافة الى القرب الذي استحقه المبتدأ لانك لو قلت الذي زيد
 هو غلام صالح لم يجر لانه متعلق بالمعاد والمشتل عليه وكذا امتنع الا
 عن الاسم الذي يستحقه في الموصول كخورد ابوك رجل كخورد فلو اخذت عن
 رجل كخورد وقلت الذي زيد ابوك هو رجل كخورد لم يجر لانه يمتنع بالمعاد
 فالحاصل انه اذا وجد في مسجى في الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك القرب
 ويمتنع الاخبار عن المضاف الى ذلك القرب ويمتنع ايضا عن الاسم

قرب

مطلق

او موصوفا

نعم

على ذلك القرب وقوله مبتدأ كان او موصوفا او موصولا بتصلب الخبر هو
 كان المسجى وسوغه الموصول مبتدأ او موصوفا او موصولا وكذا في
 الموصول بدون صلته لتعذر وصل القرب وخلوه عن الصلة وانما مع الصلة
 فلا يقع كالموصوف والمضافين بين يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلته
 نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده بان يقول الذي هو قام
 زيد الذي ويجوز ان امتناعه بوجهين احدهما ان القرب لا يقع موصولا وبوجهين
 قوله لتعذر وصل القرب ارجله موصولا والثاني لزوم حلول الموصول المجر
 عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان الموصول بدون الصلة لم يجر
 من الكلمة ولا يقع فيه موقع وف كلمة هذا اذا جاز من الموصول بدون
 الصلة فاما الموصول مع صلته فلا يمتنع عن الاخبار عنه كما لا يمتنع عن الموصول
 مع صفة والمضاف مع المضاف اليه وتولد كالموصوف والمضاف اليه
 بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فكما امتنع الاخبار
 عن الموصول بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصول
 والمضاف في الحالتين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صلته
 ويجوز مع صفة وكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه
 ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غير فان الذي لا
 يمتنع ان يوصل بالذي في القياس ان يكون الاخبار عن الموصول مع صلته
 سواء كان ذلك الموصول موصولا بموصول آخر او غير موصول بغيره سواء
 كانت صلته جملة مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام
 لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل بموصول آخر قال فان الذي لا يمتنع
 ان يوصل في القياس ان يجر ان يذكر صلة الذي جملة مصدرة بموصول
 آخر من حيث القياس وان لم يمتنع في الاستعمال والحاج مبتدأ الى الصيا
 والجر والثاني بصلته وجره صلة للقبلي ولا بد فيه اي في الثاني من جرح
 احد حاله اي الثاني والثاني للاول لما ذكر ان الموصول يوصل بموصول
 بغيره على كنهه وهو ان الموصول الثاني يحتاج الى امر من لانه مبتدأ وحاج

في
 الموصول
 المستثنى

الى اخره وموصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلة والجزء صلة
للموصول الاول فلا بد فيه من ضم مرجع الى الموصول الثاني وهو ضم
الى الموصول الاول وان كان الذي بعد السابق اثنين من بعد الموصول
السابق موصولين اثنين او ثلاثة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
خمسة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
ما يكون من اربعين ان اكل موصول مذكور فلا بد من صلة وجم ليس الموصول
الثاني وتصل صلة للموصول الذي سبقت كالمسئلة المحكيه عن المارسة
ومن الذي التى اللذان التى ابوها ابوها اختها اختها اختها اختها اختها
صحة ما جاء اسم مقام كل موصول بصلته في معنى من بركة الجمع الى واحد
بما انما ذكرنا ان الموصول الثاني الواجب صحة لانه من صلة وجم فلهذا
الموصول الرابع وهو التى مبتدا فلا بد من صلة وعائد وجم فصلة قوله
ابوها ابوها فابوها مبتدا وابوها جزء والجملة من المبتدا والجملة التى
والعائد هو الفهم من ابوها فتم قوله مبتدا وجم قوله اختها فالتى ابوها
ابوها اختها موصول فتصل صلة فهو مبتدا وجم قوله فتم جملة مبتدا
وجم فصل صلة للموصول الذى سبقت وهو اللذان واللذان مع صلة مبتدا
وجم قوله اخواك وعائده المحورون ابوها واللذان مع جملة تامة
تصل صلة للموصول الذى سبقت وهو التى التى مبتدا اذ قلت صلة و
جم اخية والمبتدا مع الجملة تامة تصل صلة للموصول الاول وهو اللذان
فالذى قلت بصلته وعائده هو الجزء وجم اخية فصلا ان يكون مبتدا و
جم قوله زيد قوله وامتحان صحة ان صحة هذا الحكم ان مقام اسم مقام كل
موصول مع صلة في معنى فتم قوله التى ابوها ابوها اختها فالتى ابوها
ابوها مختصين آخر من من اختها فتم الكلام الذى التى اللذان اختها اختها
اخواك اختها زيد ثم ضم اخواك مقام اللذان اختها اختها لان اللذان اختها
اخت امراة قد تكونان اخوتها فيصير الكلام الذى التى اخواك اخواك اخية
زيد ثم يتم احكام مقام التى بصلتها لان التى اخواك اخواك قد يكونان اخوتهم

الكلام الذى احكام اخته زيد ثم في الجملة الكلام واحد فان اردت الاخيار
فيما التى في المسئلة المحكيه عن الموصول الاول والثاني بصلته فكل واحد
وكذا عن جز الاول واما ما سار بها في صلة فلا تناس في ذلك الا في جز الموصول
الثالث والمتصل به من المتصل بجز الموصول الثالث وهو الكاف المتصل
اخواك لما سار به من ان اردت الاخبار في المسئلة المحكيه عن الموصول
الاول بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط بجزها بجزها
الموصول الاول هو اختها فاذا اخبرت عنه قلت الذى هو زيد الذى التى
اللذان التى ابوها ابوها اختها اخواك اختها ولا خلاف في وجه ايضا اللذان
عن الموصول الثاني وهو التى مع صلة وآفة صلة قوله اخواك فاذلت
عنها قلت التى الذى من اخته زيد التى اللذان التى ابوها ابوها اختها احكام
وجه هذا ايضا لانا اخبرنا عن التى مع صلة والفهم المحقق الذى ليس في
صلة التى من معنى من الاخبار وعندل هو في اخته وهو التى وليس من صلة
فليس التى مع صلة مشكك على الفهم المحقق للفرق بين التى الاخبار وعند قوله
عن الجزء الاول معناه يقع الاخبار ايضا عن الجزء الاول التى الموصول
الاول وهو زيد فقلت في الاخبار عن زيد الذى الذى التى اللذان التى ابوها
ابوها اختها اخواك اخته هو زيد ولا خلاف في وجه ايضا قوله واما ما سار بها في
الى آخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا تناس في الاخبار
الا عما استشهاه وانما قال ما سار به الباقي لانا قلنا يقع الاخبار عن التى
مع صلة وهو في صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول قد صح
الاخبار عنه فبقى الباقي وهذا الباقي لا يقع الاخبار عنه الا في شيئين
الموصول الثالث وما اتصل بجز الموصول الثالث وهو الكاف المتصل
فان اخواك جز اللذان وهو الموصول الثالث فلا يقع الاخبار عن اللذان مع
صلة وهو آخر قوله اختها ولا يقع عن الموصول الرابع مع صلة وهو قوله ابوها
ابوها ولا عن ابوها لانه لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن
اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلة انه مشكك

في الموصول الثالث

الغير المستحق وهو الضابط اليه في اختياره فانه مستحق للموصول قبله ومثل
 فلا يلزم الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مستحق على غيره وهو
 ما بعد اليه وهو اللذان فلا يلزم الاخبار عنه واما البواقي وكل ما كان مع
 لا يلزم الاخبار عنه بدون الضابط اليه لاننا لو قلنا مقامه مع الزم اضافته
 والمفعول ايضا واما الضابط اليه من ابوابه الى اخره فلا يلزم الاخبار عنه
 لانها ضابط مستحقه لغيره ما يفيد به من الموصول حالة الاخبار وانما في
 الاخبار عن غير الموصول الثالث وهو اخواك عن الضابط اليه مع لانه
 غير مستحق على غير مستحق للغير ولا يلزم سواء في الاخبار عنه فيمتثل
 الاخبار عن اخواك اللذان الذي اللذان التي ابوابه ابوابا اختيارها
 اخيه زيدا اخواك واخاؤك في اللذان الذي صدرت به الجمل جارة الاخبار
 ولا يلزم فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بالموصول الثالث
 هو الكاف في اخواك بان يقول الذي الذي التي اللذان التي ابوابه ابوابا
 اختيارها اخواه اخيه زيدا انت وقوله لما تقدم اشارة الى الاشتغال
 الغير المستحق للغير او كون الغير مستحقا للغير او كون المفعول مضافا فلذلك قال
 فقد كراي سبني ذكر هذه المواضع فذكرها لتعلم صح ما صح واحتجاج ما
 امتنع واما الانسان معطوفا احدهما على الثاني في جمل فقولنا في الاخبار
 عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما يشترط ان اذا قلت
 زيد وعمر وليصح الاخبار عن كل واحد من الاثنين وحده وعن كليهما اما اذا
 عن كل واحد فمتقول في الاخبار عن زيد الذي قرب منه وعمر وزيد واخا
 عن غير الذي قرب زيد وعمر وفي الاخبار عن كليهما اللذان قربا
 زيد وعمر وكذا في المنصوبين نحو زيد وعمر فمتقول في الاخبار عن زيد
 الذي قرب منه وعمر وفي الاخبار عن غير الذي قرب زيد واياه وعمر وفي الاخبار
 عنها اللذان قرب بهما زيد وعمر وقوله مع رعاية ما يشترط ان يراعى
 من الاركان الاربعة المذكورة ويلاحظ ايضا في اقامة الغير كونه مفعولا
 ومنصوبا متصلا ومنفصلا بذكره او تانيها فمتقول في قربت منه وعمر

والمضام

الاخبار عن من يد التي قربت من وعمر ومنه فينبغي ايضا ان يبرز الغير
 المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا مما اشار اليه في قوله مع رعاية ما
 يشترط واما ان جملتين معطوف احدهما على الثاني ولا علامته بينهما فلا
 يباين في الاخبار عن واحد منهما فلو قلت قرب زيد وكرم خالد فانها
 جملتان عطف احدهما على الثاني ولا علامته بينهما اي من الجملتين
 المذكورتين وقوله واما في جملتين اي واما الاسمان في الجملتين واما في
 يصح الاخبار عن واحد من الاثنين لانه يلزم خلو الموصول عن العائد اليه
 في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف عليها فلو
 اخبرنا عن زيد قلت الذي قرب به وكرم خالد زيدو المعطوف عليه فكل
 قلت الذي كرم خالد ولا عائد من الموصول وكذا لو اخبرنا عن خالد
 يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة صلة عن عائد منهما الى الموصول وهو ظاهر
 هذا ان لم يكن من الجملتين علامته اما اذا كانت بينهما علامته سمي
 العطف نحو قرب زيد وكرم خالد فعلى الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول
 عن العائد اليه وكذا لو قلت زيد وكرم عمر وفي داره او مودع لوجود العلامة
 بين الجملتين في العطف واما المبدل فمنه من اس الاخبار عنه الاول والمبدل
 هو كالموصوف ومنهم من اجاز ان اجاز الاخبار عن المبدل بدون
 ان يكون المبدل معترف المبدل الى المفعول والعلامة الطام او لا
 يمنع من الابدال من المفعول خلاف الوصف من اخلاف في الاخبار عن المبدل
 وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون المبدل فلو قلت جاء
 زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز عن زيد وحده بدون بدله وذكر في سنده
 الثاني على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
 وكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه يلزم مثل الصفة و
 الطام عند المصنف جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر في الوصف
 وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه يلزم منه كون
 المفعول موصوفا وهو متنع ولا يمنع من كون المبدل مفعولا في قوله زيد

واما المبدل

قوله

والابدال

البدال الى المفرد معناه ان البديل كان قبل الاخبار متوجها الى المفرد
فلما اخبرنا عن البديل فقط من فناء البديل الذي كان موجها الى مفرد وقتها
الى المفرد ومعنى قوله لا يخرج من البديل من المفرد ومن قوله الاو البديل
معدون لا يجوز الاخبار عن البديل فقط اي بدون البديل ولما البديل كان
اروت الاخبار عنه في كونه موت رجل اخيك قلت المارة انا رجل واحد
واستعني المارة في لا تملك حيث بالبدال الذي لا يقع الكلام الا بالبدل
ما قدرت على كل حدس فاسد اي اذا اردت الاخبار عن البديل فقط
بحرف فقلت موت رجل اخيك قلت في الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت
برجل به اخوك وبالكلام قلت المارة انا رجل واحد وبالكلام لا
الصدق وبالكلام في على الكلام التي هي عبارة عن الاخ وبالكلام في
في المعنى فقد جرت على غير من هي في فوجب ايراد الفيد وانما لم يذكر
في الاخبار والاما الكلام لانه كان اشكل من حيث احتياجه الى ايراد الفيد
تخالف الذي فانه لا اشكال في لفظ لانه لا يحتاج فيه الى ايراد الفيد ووجه
استغناء المارة ان حق البديل ان يستعمل الكلام به وبهنا الوقت المارة
انا رجل قبل ذكر البديل لم يقع اذ لا عايد من الصلة الى الموصول وهو
الكلام او الذي فقد قدرت على كل حدس فاسد اي فاسد الكلام عن العايد
حيث بالبدال الذي حق الكلام ان يستعمل بدون ذكره ولعل وجه
البديل هو المنسوب اليه في المعنى حق قال بعضهم ان البديل في حكم الفيد
فكان التعذر المارة انا به اخوك وهو مستقيم لوجود العايد من البديل الذي
هو المنسوب اليه في المعنى الى الموصول فكذا كل فلو اني لانه ام لو كان
البديل في حكم الطرح لم يجوز زيد رايته فقامه رجلا صالحا لان البديل لو طرح
لكان التعذر زيد رايته رجلا صالحا ولا في فيد مرجع الى البديل فهدر
المسئلة على عكس ذلك اذ وجه الفيد في البديل دون البديل فلو كان البديل
في حكم الطرح ليجب في ذلك المثال كان الفيد في البديل دون البديل فلو كان
المبتدأ لم يجر فالحاصل انهم يتولون الى البديل فان كان فيد في جوده

لم يكن فيد في متعده ومن اثار من قوله المارة انا رجل به اخوك نظر الى انه
المر من البديل كان لانه المنصوب بالبدل اعاد رويته حال اياه اذ
البديل ايضا في حكم الطرح فكانه قال زيد مررت وقد مررت في بعض النسخ بمكره
لانك حيث بالبدال الذي لا يقع الكلام الا بالبدل فاسد اي فاسد الكلام
فانما عرفت اننا نعلم الاستيعاب جسد لفظ التعليق مستوي بان الصبي
النسخ الاول ولا نقوض فيه نسخة اخرى اصلا فينبغي ان لا يكتب في النسخ
الاخبار عن غير كان واخراته لا يفتن كما لا يفتن عن غير البديل فاذا قلت
فاما واخرت عن الخ فقلت الذي كنت اياه او كنته فاما لان كان في المعجزة
حكم في المبتدأ ولا يفتن الاخبار عن غير المبتدأ كحرف فقام لان جاز في الاخبار
عن الخ ان يقول الذي زيد فقام في اخبارها مبهما وقد اياه بعضهم وقالوا
من كان زيد فقام كان زيد من امه كذا وكذا وكان الخ جملة من حيث الغنى
وكما لا يخرج عن قولنا من امه كذا وكذا لا يخرج عن موضع واليه اشار
في المقتضب ثم قال هو قول فاسد مردود وبطلان بان من في المبتدأ
ما من معنوي فقلت كذا معناه مع ضم الاخبار عنه والتحق انا لا نسلم ان
الخبر المردود متقد مرجح بل لو كان جملة قدرنا لا يجوز لان الاصل الافراد في
المردود الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي
بنا زعمه فعلان معطوف احدهما على الآخر في التا عليه والمنعولة فان كان
فا علما لاحدهما والمنعول محذوف فاما يتا من اس الاخبار باضا والمنعول
وان حذف حذف للفظ لا على ما حذف في الاصل والاس وان لم يحذف
للطول بل على ما حذف في الاصل يلزم احاطة الصلة بما يعود الى الموصول
يعني اذا اتينا نزع الفعلان معولا واحدا فاما ان يكون الاخبار عن الاسم
المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه فاعلا
لاحدهما والمنعول محذوف او معنول لاحدهما والتا على مخرجها الاول
هو ان يكون فاعلا لاحدهما والمنعول محذوف فاما يتا من الاخبار فبدا
المنعول نحو ضربت وضرب زيد وضربته وضربت زيد فلو اخرجت عن المتنازع

فانما عرفت اننا نعلم
الاستيعاب جسد لفظ التعليق
مستوي بان الصبي
النسخ الاول ولا نقوض فيه
نسخة اخرى اصلا فينبغي ان
لا يكتب في النسخ
الاخبار عن غير كان

واما البديل في الخبرين
لا سم

فانما عرفت اننا نعلم
الاستيعاب جسد لفظ التعليق
مستوي بان الصبي
النسخ الاول ولا نقوض فيه
نسخة اخرى اصلا فينبغي ان
لا يكتب في النسخ
الاخبار عن غير كان

فيه وهو زيد قلت في الاول الذي ضربته وضربته زيد ولا يند من الضارب
يرجع الى الموصول فان حذف كان حذف الطول الفصل كما يحذف الضارب
المفعول من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذف كما حذف في الاصل
كان لكونه فضلة ومستغن عنه ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغن عنه
فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل الطول الفصل نحو هذا الذي يبعث
الله امر به وانما وجب الضارب المفعول اذ لو لم يفر حذفه على ما حذف
في الاصل لزم اخلال الصلة عن العائد الى الموصول وقول والمفعول
محذوف يستلزم اثنين احدهما ما يحذف محذوف وضرب زيد لان الضارب
قبل الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان
الاول اضراره محذوف وضرب زيد فان الاول ضربته بضمها ولا يند
الى زيد المتقدم حق ورأي المازني ان يجعل الكلام جليتين اسميتين معطو
احدهما على الاخرى محذوف المفعول كما في الاصل فترى كلام المازني ان
الكلام كان على جليتين قبل ورود الاخرى عليه جعل الكلام بعدا لآخر
ايضا على جليتين لئلا يرب الاصل فاذا قلت ضربت وضرب زيد واخرت
عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضرب زيد فالكلام على هذا قوله
واحدة واذا اجرت باللام قلت على رأي المازني الضارب انا والضارب
زيد على ان الضارب مبتدأ وانما هو والضارب مبتدأ وزيد خبره والجملة
الثانية معطوفة على الجملة الاولى والضارب في الجملة الاولى فان علم
مستم فيه يعود الى الالف واللام والالف واللام والصلة للمتكلم لا
لزيد فقيم المفعول حينئذ مستغن عنه لان الراجح الى الموصول هو الضارب
في ضارب لا في المفعول محذوف في المفعول محذوف في الاصل قبل الاخر
للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن بهذا عندى اذا اعمل الاول والا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه يعني ما ذكره المازني حسن اذا انكر
الثاني وهو الرابع في محذوف وضرب زيد انا اذا اعمل الاول في
الرابع في محذوف وضرب زيد فلو اخرج عن زيد باللام على رأي المازني

نيل الضارب والضارب انا زيد فالضارب مبتدأ وزيد خبره والضارب
مبتدأ وانما هو والضارب مبتدأ وانما هو والضارب مبتدأ وانما هو والضارب
زيد فقد عطف على الاول قبل تمامها لان ما فيها هو الخبر المذكور او
هو زيد فالمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في الاصل لا يند عن عائد الى
الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب وذلك ان
عنه بان لان الالف واللام والصلة للمتكلم وليند كان زيد في الضارب
او لا يصلح ان يكون خبر عن الضارب لان عا رة عن المتكلم في انا لا
زيد وانما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير افعال الاول والثاني
الثاني لان اذا اعمل الاول وقبل الضارب زيد يتعين ان يكون خبره
لان اللام والصلة عا رة عن زيد وقول الضارب انا اللام والصلة
الصلة فيه عا رة عن المتكلم فيعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون
المذكور آية اخر الاول خلاف العكس وهو ضرب وضرب زيد فان انا
قبل الضارب انا للام والصلة للمتكلم فيعين ان يكون انما هو زيد
يتعين ان يكون خبر الثاني فلما يلزم العطف قبل تمام ما قلنا قلت قاعدة
الاخرى ان تصدر الكلام بالموصول ويمنع الذي اخر عنه آية الكو
نم الذي المصدر وقول المازني على تقدير افعال الثاني منجح المسئلة عن
قاعدة الاخرى لانه مصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا الجملة
عنه وهو زيد ويجعل زيد خبر عن الموصول الثاني من انما هو مصدر في
صدر الجملة الاولى قلت الاخرى عن زيد في الجملة الثانية وصدرها في
باللام واوقفنا الجملة عن خبره انا وقفتا ما بنو الجملة عن الماصلة راي
فان قلت كان حق الكلام حينئذ ان لا تصدر الجملة الاولى بالموصول لانه
خارج عن جملة الاخرى حينئذ قل صدر بالموصول قلت لو لم يصدر
قبل في الاخرى وضرب والضارب زيد لكان عطف الجملة الاسمية على
الجملة الفعلية فتصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفة عليها بجملة
اسمية رعاية للنسبة وهذا كله تكلف في المازني لان حق الاخرى

نيل الضارب والضارب انا زيد فالضارب مبتدأ وزيد خبره والضارب
مبتدأ وانما هو والضارب مبتدأ وانما هو والضارب مبتدأ وانما هو والضارب
زيد فقد عطف على الاول قبل تمامها لان ما فيها هو الخبر المذكور او
هو زيد فالمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في الاصل لا يند عن عائد الى
الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب وذلك ان
عنه بان لان الالف واللام والصلة للمتكلم وليند كان زيد في الضارب
او لا يصلح ان يكون خبر عن الضارب لان عا رة عن المتكلم في انا لا
زيد وانما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير افعال الاول والثاني
الثاني لان اذا اعمل الاول وقبل الضارب زيد يتعين ان يكون خبره
لان اللام والصلة عا رة عن زيد وقول الضارب انا اللام والصلة
الصلة فيه عا رة عن المتكلم فيعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون
المذكور آية اخر الاول خلاف العكس وهو ضرب وضرب زيد فان انا
قبل الضارب انا للام والصلة للمتكلم فيعين ان يكون انما هو زيد
يتعين ان يكون خبر الثاني فلما يلزم العطف قبل تمام ما قلنا قلت قاعدة
الاخرى ان تصدر الكلام بالموصول ويمنع الذي اخر عنه آية الكو
نم الذي المصدر وقول المازني على تقدير افعال الثاني منجح المسئلة عن
قاعدة الاخرى لانه مصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا الجملة
عنه وهو زيد ويجعل زيد خبر عن الموصول الثاني من انما هو مصدر في
صدر الجملة الاولى قلت الاخرى عن زيد في الجملة الثانية وصدرها في
باللام واوقفنا الجملة عن خبره انا وقفتا ما بنو الجملة عن الماصلة راي
فان قلت كان حق الكلام حينئذ ان لا تصدر الجملة الاولى بالموصول لانه
خارج عن جملة الاخرى حينئذ قل صدر بالموصول قلت لو لم يصدر
قبل في الاخرى وضرب والضارب زيد لكان عطف الجملة الاسمية على
الجملة الفعلية فتصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفة عليها بجملة
اسمية رعاية للنسبة وهذا كله تكلف في المازني لان حق الاخرى

باللغاة في كونهت وممن زيد اذا اخرج عن زيد ان قال الضارب انا
الضارب زيد واما ابرز للضم المستمرة في الصفة لانها للمتكلم وقدمت
على اللغاة وهو زيد فقد فت على من من لم يوجد ابرز الف لم يكون
فاعلا للصفة وحذف الراجح للظول لالا يستغنى عنه والضارب على
على الضارب وانما عنهما كج واحد وهو زيد كما لو قلت التيام والضارب
زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انا قد جعلت لهما سمة الاصل لا طائل
بكم لان الاصل كانا جليتين اما اذا ادخل الموصول صا في حكم الصيا
والصلة والموصول في حكم موز فدخل الموصول صفة بمقدور الضارب
محم من كون الاول غير مقدر بالموصول جملة كونه مقدر بالموصول
جملة فحذف لاحاج الي تقدير كج في الاول اولى الثاني اذا اعمل
وان كان الاخير عن غير المتتابع فلا فساد في الحذف مثل ضربت
ضرب من زيد اذا اخرجت عن التام في ضربت قلت الضارب والضارب زيد
انا فحينئذ حذف المفعول من الاول وهو الضارب فلا فساد فيه
لاحاج الي الاعتذار عنه ما حذف للظول لانه حينئذ مستغن عنه
في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اى وان كان المتتابع فيضم
اي لاجل الفعلين والفاعل مفعول اى في الفعل الاخر فالاحبار على ضرب
اى على ما يهبط في الاخبار ولا فساد في كونه من ومن زيد او من
ومن زيد فمن الاول اذا اخرجت عن زيد بالذي ضربت ومن زيد
فلا حذف في الكلام والاحبار جاري على طريقته وكذا اذا قلت من ضربت
ومن زيد اذا اخرجت عن زيد بالذي قلت الذي ضربت ومن زيد
حذف ايضا ولا فساد واما باللغاة فمن الاول قلت الضارب والضارب
انا زيد ومن الثاني قلت الضارب انا والضارب زيد فلا محذور لان
الفعل الموصول في الصورة الاولى هو المستكن في الضارب للموصول
الاول والمذكور في الضارب مفعولا للموصول الثاني وكذا في الصور
الثانية في الموصول الاول هو المفعول في الضارب المذكور لفظا

ومن الموصول الثاني هو المستكن في الضارب فاعل ايد ال الموصول في
الصورتين اما مفعول اما مذكور لفظا لما خلل ولا فساد لان توهم النساء
كان من الحذف فاذا لم تحذف فلا توهم فيها واصلها ولا حاجة الي ما كتبه
المازني وان كان لا يعرف بين الاخبار فيما اذا كان مفعولا لاحدهما و
الفاعل مفعول مستغن على ما ذكرنا ولا حاجة الي جعلها جليتين اسميتين وبرز الف
وجعلها كالكلمة المازني فانه لا يفرق بين الصورتين في جعلها جليتين
اسميتين معطوفين احدهما على الاخر في ظاهر هذا الكلام ان المازني انا جعل
الكلام جليتين اسميتين حيث اخرج الي ابرز الف وهو في ضربت ومن زيد
اذا قال في الاخبار عن زيد الضارب انا والضارب زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم وهو جاري على اللغاة الذي هو زيد فقد فت على من هو
فلا حاجة الي ابرز الف لم يكون في صورة جملة اسمية كما اذا قيل الضارب
هو زيد نظر لان المازني انا جعل الجليتين اسميتين وعاية للناسبة بجملة
الاخبار وعن اصل الذي كان عليهما قبل الاخبار وبرز الف ليس كونه
جاري على من هو من هذا التوهم اذ ابرز الف في قوله ضربت ومن
زيد وقال الضارب انا مع ان الضارب واللغاة كالتام للمتكلم اذ لو كان
للغاة ملحق الاخبار وعنه بقوله انا يل قد زيد هذا الف لم يكون جملة فاعل
اذا قد زيد هذا الف لم يجعلها جليتين اسميتين معطوفين احدهما على الاخر
فقد ان لا يفرق بين ما جى على من هو ل وما جى على من هو ل لكن
جعلها جليتين اسميتين وعلى ما جرى في الاخبار اذا كان المتتابع سعة
الناسبة وحذف بحرف بن واكر من زيد فاعل يقول في الاخبار وعنه بالذي
الذي ضربت واكر من هو زيد اوى المفعول بحرف ضربت واكر من زيد اقلت
في الاخبار وعنه الذي ضربت واكر من وجا وحذف العائد للظول او كان
المفعول مما يتعدى الى مفعولين فصاعدا وقد سئل عن طريقه اذا وقعت
على شراية الاخبار وضابطه قلت فيما يتعدى الى مفعولين في المتتابع
كسوت وكسان زيد جبه على افعال الثاني واخرجت عن زيد الذي كسوت

فقد كان

Handwritten signature or calligraphy.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written vertically on the right side of the page.

...

[illegible]

وكسائر جنة زيد وفي الأضار عن الجدة التي كسوت وكسائنها وزيد جنة
كذا فيها بعد من الأضار كجاءت وأعلن زيد عما قاما قلت في الأضار
عن عم الذي أعلن وأعلنه زيد عما قام وفي الأضار عن قام الذي
أعلن وأعلنه زيد عما قام وفي راعيت السم وكالم يصعب على كسائر
الصور ولا حاجة إل تعلم المسئلة بعد الوقوف على المقصود ومنها أن
ومن أنواع الزرع الجحر في باب أن ابن وأخواته كما سياتي كلها في
العوامل أن شاء الله تعالى وحكم حكمه المسئلة لأن اسمه وزه في المعنى
مستداخر إلا في مقدم إذ لم يكن طرفا لمكان زيد قائم ولا نقول أن قائم
زيد ولكن أن في الأضار زيد من ابن المسئلة زيد على المسئلة مطلقا
طرفا ولم يكن خلاف أن قائم مقدم جزء في طرف على اسم لادخول و
عمله ضعيف ولا على المسئلة الفعل على كسائنها والفعل له علان أصليا
وقوع في قاما أصليا مقدم وفوقه على مضبوطة والزمع يعكس ذلك ولما كان
أن فرعا أعطى العمل الفرع للفعل فمقدم منصوب على مرفوع فلو قدم الجحر
لكان مشابهة للفعل في عمل الأصل وهو خلاف القياس لأن القياس أن
يخلفه رتبة الفرع عن الأصل وهذه العلة توجه أن لا يقدم الطرف أيضا
لكن جحر لو جهن أحدهما أن لا يظلم الفرع في الطرف بخلاف في الطرف قائم
يثبت مقدم الفرع على المنصوب والطرف ليس كذلك بخلاف في الأضار
والثاني أن الظروف ينسج فيها بما لا ينسج في غيره ولذلك تفصل عن المضاد
والمضاف اليه بما منظور دون غيره ويتقدم مقام المنعول به ضرورة نحو
اليوم سره ويتم بتقديم الطرف كون المسئلة مكررة كحرف الأضار محل كلمات
غيره إذ لا يجوز مطلق رجل ونظا بذلك وحذف اسم الجحر في باب أن في
الجحر أن مجلا وأن مجلا ونسجت وأن من السفساف مضطربا إلى أن لنا
مجلا في الدنيا ومجلا فيها إلى الأخرة والجحر في الجحر استخرج شرجا وأن
إلى لو أن فيه استخرج الجحر هذا مثل والشرج أهم مكان واستخرج
تصغير السن حشره قاله القيس بن لقمان وكان هو وأبوه قد تولاها

١٥٠

ومنها حركه الق
لهي الجنس

م ومنه اسم
ولا يعني ليس

الاستغناء وثم منفصلا بعد ما لا يخفى وقد يكون اسم ما مفعول متعلق
 نحو ما انت او ما مورا او انا قاتلا وهذا ايضا من ثمرات نقصان
 مشابهة للمعنى فانه اذا لم يدخل المعارف لم يدخل المفعول الذي هو
 اعرف المعارف ايضا ولذلك اقمتم الزمخشري وغيره على الاول و
 لا يجوز الفصل بين اسم من اسم ما ولا وبين عامله وهو ما ولا لا
 ما لم يكن زيدا ياكل كما لا يجوز في اسائر المواضع الفصل بين العامل
 ومفعوله باجنس نحو كانت زيدا الجنى تاخذ على ان يكون الجنى اسم كانت
 لان زيد مفعول تاخذ فهو اجنس عن العامل والمفعول وهو جنس هذا
 اذا جعلت جنس اسم كانت اما اذا جعلت كانت للنشأ والقصة والجنس
 متبدا وتاخذ فيه وزيدا مفعول تاخذ فهو جازا ليس فيه فصل بين
 العامل والمفعول باجنس لان كان غير عامل في الجنى على انه اسم له و
 كذلك ثبت وذهب عن اريد لا يجوز ايضا لان قولك وذهب وقبحا
 ينشأ من مفعول وهو اجنس عن العامل ولا يخلو ما الفصل عن العامل والمفعول
 باجنس فتنوع اختلاف لكل المولدة كخرج والله ربه وكوه فانما يابل
 ان يقول ايضا ان واو القسم في الماء وهو يتعلق بفعل وهو قسم
 بالله ومفعوله مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بينهما من خرج وقاغا
 وهو زيد فاجاب بما معناه ان الجملة القسمية تتركز تأكيد الجملة فهي
 في الحقيقة غير اجنبية عنها فلذلك خور الفصل بينهما دون غير ما وقوله وكوه
 يزيد به ما يشبهه في كون التأكيد كخرج لا شك زيد وخرج يقتضيان زيد
 وكذلك في التأكيد اللفظي كخرج فيه زيد فانه وان كان فصلا لكنه جاز
 لكونه غير اجنس بل للتأكيد واما مفعول الفعل فهو المضاف اليه الواقع
 يقع وقوع الاسم موقعه اما جودا او مفعولا لا يكون عاملا فيه كجوزيد
 يهرب مثال البرد او سقيمب مثال كونه مع حرف غير عامل فان لم يهرب
 وان لم يقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد السنين لكن المراد ان الفعل
 مع السنين يقع موقع الاسم واجر ريقوله لا يكون عاملا عما اذا كان

مع حرف عامل كجوزيد لم يهرب ولن يهرب ويهرب الزيدان لان مبدأ
 الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سوال مقدرو هو
 ان يهرب في يهرب الزيدان مفعول مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ
 لا يجوز ابتداء خبرت الزيدان من غير اعتناء على الاستغناء وبقول
 فيهما فاجاب بان هذا الكلام من حيث انه كلام لا يتعين ان يكون فعلا
 دون اسم بل جاز ان يكون ابتداء الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع
 موقع الاسم على الاطلاق اي موقعه كان يقع ان يقع فانه اسم من الاسماء
 وان لم يقع خصوص اسم وكجوكاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل
 في اللفظ الفعل لزومه لفظي وهذا استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله
 وما كدت آتيا بهذا ايضا ايراد وجواب اما الابرار فيهم وان كان لم يكن
 ان يكون فعلا المرفوض وهو ان كان موضوع المقاربة وقوله فعل محقق
 غيره ان يكون فعلا مضافا رعا فلا يكون خبره اسما فكان ينبغي ان لا يروى
 الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع
 خبر الكاد فاجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما في خبر كان و
 نظائره فلذلك استعمل ذلك الاصل المرفوض في قوله وما كدت آتيا فالفعل
 واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واصل البيت ثابت الى اليوم
 وما كدت آتيا وكم مثلها فارقتهما ومن تصفوا ولما قال فيمن روى
 لانه قد يروى ولم اكل آتيا وخينيد لا استغناء فيه المنصوب هو
 النوع الاسمي ايضا انواع كما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شاع
 في المنصوب وهو ايضا نوعان اسمي وفعلية وذكر الاستغناء اولاً لانه
 اصل في الاعراب وقسم الى انواع منها المفعول المطلق وهو ما يدل على
 مفهوم الفعل مجردا عن الزمان كخربت قريبا وهذا الكد مطلقه يتبدل في
 المصدر منها كان جازيا على الفعل كخربت قريبا او جازيا كخربت
 قبيح وفيه نظرا لان المفعول المطلق يقع اقامته مقام الناعك مع انه غير
 منصوب فلو كان النصب جازيا من حقيقة لم يقع اقامته مقام الناعك

في قوله
 لا يجوز
 الفصل
 بين
 اسم
 من
 اسم
 ما
 ولا
 وبين
 عامله

في قوله
 لا يجوز
 الفصل
 بين
 اسم
 من
 اسم
 ما
 ولا
 وبين
 عامله
 في قوله
 لا يجوز
 الفصل
 بين
 اسم
 من
 اسم
 ما
 ولا
 وبين
 عامله

لاستدراكه الرفع الذي هو ضاف لحقيقته فكان الاول ان لا يجعل
 النصب جزءا من جنسه والذي ذكره المصدر من حيث هو مصدر
 من حاضره وهو المفعول المطلق الذي من شأنه ان يكون اسما فاعلم
 فاعلم فعل فذكرنا وجبنا ويستفي منها لانه لا يتعين النوع وعدله وان
 لتوكيد الفعل بحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع والمرة ويستفي
 اي معينا نوع تعين بحسب النوع او العذر نحو جلست جلست
 لبيان النوع وجلست بنوع الجمل لبيان المرة والاول وهو الذي يذكر
 لتوكيد الفعل لا يتقدم عاقله لكونه للتأكيد وحق التأكيد ان يوفق عن
 التوكيد هذا وجب من حيث يتصوره والكلام في الاستعمال انه هل
 مقدما على عاقله ام لا ولا يبين ولا يجمع كخلاف الاجاز ومنه النوع
 المرة وانما لم يبين ولم يجمع لانه الجنس المطلق وليس له مثل يجمع اليه
 ليقين ويجمع كخلاف النوع فانه يجوز ان يكون مع نوع آخر ففهم ان
 انواع يجمع وكخلاف المرة فانه يجمع انضمام المرة كقوله اليها وقد يجمع
 بالفعل غير مصدره مما هو معناه مصدر كان اما ملاقاته في
 كانت نباتا او في ملاقاة له فله لتعذر جملتها او مع مصدره
 غلات ضربات وانواعا من القرب واستدرك وهذا القرب وهو
 لا منافاة بين قوله في مصدره وبين قوله مصدر الا ان قوله
 في مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا من مركب
 اما بانفكا اصل مصدره كسوطا وانما بقاء المصدرية وانفكا
 كونه لذلك الفعل نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصحق عليه انه ليس
 للفعل المذكور وهو ان يفتي ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور
 الى المصدر والى في المصدر ومثل في المصدر بقوله ثلاث ضربات
 لان لفظ الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى مصدر فاكس حكم المصدر
 من المضاف اليه فكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا انواعا جمع
 نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجوار والمجوز وهو قوله

من القرب فاكس حكم المصدرية من صفة وكان المعنى ضربته ضربا او ضربا
 مضافا وقربا جوارا الى جوار ذلك وكذا استدرك لفظ استدرك مصدر لانه فعل
 التفصيل واصناف الى مصدر فاكس حكم المصدرية من المضاف اليه او من
 المصدر في المعنى لانه العذر في ضربته ضربا هو استدرك وكذا هذا القرب لفظ
 اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكس حكم المصدرية منه وانما سوطا
 فان اربعة الآلات التي ترمي بها فانما اربعة حكم المصدرية عليه لان الاصل
 ترمي بسوطا ترمي بسوطا ترمي بسوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف
 وان اردت المصدر من سوطا بسوطا سوطا اربعة بسوطا فلا يكون من
 القسم لانه جنس يكون مصدره حقيقته والباقي واجه وجاز وكل ان
 ترمي بالفعل مما هو موصوف به اي اربعة على لفظ الفعل كقولهم
 سوطا والدرسين كقوله يلقين ورد من الموم فترمى اليه عادت هذا والعذر
 الموالات بين القيد وهو ان يرمي احد على اثر الآلة فلفظ سوطا
 بالفعل وهو عادت مع ان يرمي من العذر وفيه الدرسين توكيد
 والموم اليه سوطا فقال منه ميم الرجل فهو موم الموم من اوردت الحق اذا
 دامت ومنه ورد فترمى وسجات فترمى اي هذا العذر يقول عادت هذا
 جدت احد الصديقين على اثر الآلة وكنت على خوف من ان يخطي رقبتي
 ولا نصيب الصديق كقولهم موم او من رعله اليه سوطا فهو موم بعد متيقن
 به وردت اية من الرسام والمرض الملقى المزعج الملقب به لصاحبه
 نسب الازعاج والتقليب الى الموت الخلق الذي ليس حاله ان يصيب
 غلب الورود الدليم من المرض توب الخلق الذي كنت فيه واراد ان يلقيني
 وتفتش على وجه الكناية ومما يرمي من المصدر مولى ما اغفلت
 شيئا ان المعنى انظر او تفكر شيئا لكثرة حذف اللفظ في التعليل عن ابي
 سعيد انه قال ما فتره من مضى الى ان ماث المرة وفتره الزجاج فقال
 معناه على كلام قد تقدم كان قابلا قال زيد ليس بغافل عن فقال الجنب
 بل ما اغفلت عنك واراد ان يبعثه على ان يوفق صحته كلامه فقال انظر شيئا

فعل هذا المصدرية ما
 ما اغفلت عنك كلام وقوله شيئا
 استدراك آخر

فعل هذا المصدرية ما
 ما اغفلت عنك كلام وقوله شيئا
 استدراك آخر

منه آتوا

عادت كذا

نورده

نظير

مصدر

دور

المعروف وهو الحق ومن الثاني وهو لفظ العتة بالعموم أكثر من استحقاق
 عتة بالتركيب وقطع اليمين من اليد معزل عن العتاس لان الثالث والكتام
 للتعريف نحو الكتاب والفرس كذا أي كذا فليمن من مستوف أو يقال لا
 العتة بفتح الهمزة ومخلاف العتاس أو وقع معنى مضافا نحو ليلك خلافا
 ليوئس فان اليا فيه عترة متعلبا وليك وعليل من المصدر أو وقع
 مضافا بغيره فيه حذف فعل لانه في المن كالمصدر المذكور فهو كالمصدر
 أحدهما مقام الفعل ومعنى ليلك اقتت على اطاعتك فانه بعد اقامة والمراد
 به الكثرة لا التثنية فقط كقوله تعالى ثم ارجع اليك من فدان المراد التكرار
 الروام أي كره بعد كره وليس المراد رجوع اليك والنظر من وهو انك
 اذا قام به وحك انضابت ثلثا فليكن ثمنه لنا وقال يونس ان الف لنا
 انقلبنا ماء لا نقابلها بالكم كالف لذي وعلى فانه مفرد واذا انقلب المعنى
 انقلبنا ما نحو ليلك وعليل ودوت لما ناسي مصدره فليكن فلي يدي
 أي دعوت مسنونا لما ناسي من الحاج فلي ناسي فاجابن ثم قال فلي يدي
 مسنونا أي اقم في طاعته اقامة بعد اقامته واكون كالشئ الذي يدي
 اكون تحت نعمته وحكمه عليه أي على يونس اذا اضافه الى مظهره ومعدله
 من الاسماء وهو المواقفة والاعانة أي استعدك اسعدا بعد اسعدا
 فهو مصدر يحذف الزوائد وحاشا قيل أي حاشا بعد حاشا والحنان الرحمة
 ود والكل من المداولة ومن المداولة قال اذا سبق برد سبق بكم مثلا
 واليك من ليس للبد لابس ونروي من كانا في لابس ومن البيت ان عادة
 العرب في الجاهلية ان يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ثم يتداولا
 على تحريمه من لا يلبس فيه ليس طلبا لتأكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا
 سبق عند البضاعة من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما والانهما
 وقيل انه في البيت في الموضع الحال أي هذا وليس في الثوب ومثله وكذلك
 هذا ذلك بالذات العجوة معناه الشجرة من الفراء والعرب اس هذا بعد
 هذا قال ثم يا هذا ذكرا وطنا وخصا وآخره نص الى غايه الترويق والتخفا

نفس

كوتش

والتحقن اللحم المكتن أي غص الطعن والغث في الخ الى الورق العاصية و
 شله تحريمه بطن فرض فرضا وتارة يسلمون فرضا أي بغيرهم ثم يا هذا اللحم
 هذا بعد هذا أي قطع بعد قطع ويطعنهم طعنا وخصا برة دما فيهم في اجوافهم
 أي يصل الى اجوافهم والدمت للتحريك وحاصل ما حذف الفعل
 فيه قياسا ويرجع الى السماع لان الضابطا العتاس على ما ذكرنا مستخرج
 من الصور المسنونة من الثوب لولا لما حصل لنا ضابطا لما حصل بعد
 سماع تلك الصور وهو من قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياسا
 لانا بعد معرفة الضابطا بنفس الصور ما لم يتيسر من مفرداته على ما سمعنا انها
 متم فاك ان وهو ما لزم التقب او معتم فلي ينصب المصدر باضمار فعل
 وهذا المصدر اما ان يكون متم فلي يكون فاعلا ومفعولا ومضافا
 كما سبق واما غير متم فهو ما لزم التقب نحو سبحان الله ومعناه الله
 وعزك الله وبفضل الله فانها لم تكن الا منصوبة فلي سبحان الله سبحان الله
 سبحان الله أي انزهت عن شريكها فهو مصدر سجع كغيره فاما قال الساجد في الام
 وجوه فليكن كما سجع السجع وكما في الاملا وقيل انه اسم للمصدر وليس بمصدر
 لان المشهور في فعله سجع بالتشديد ومصدره السجع فسبحان الله سبحان الله
 معناه الله أي اعزها الله معناه وعزك الله يعني تعظيم مصدره عزك الله
 الجيم قال سبيور انه مصدر يحذف الزوائد واصله عزك الله ثم انقصت
 السمو الى اس سالت الله عزك فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه في
 حذف زوائد التعريف عزك الله فانصب كما انصب التعريف فالمصدر مضافا
 الفاعل والله منصوب بالمصدر او بالفعل الثاني نصب المصدر وقيل المعنى
 اسالك بورك أي بورك الله أي بغيرك الله أي توفيقك الله بالنعمة
 فبورك الله من القود الذي معناه الثبات والذوام او الحفظ والحفظ
 من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال فبورك أي حافظ وهو عزك سبيور
 عزك واصله تعيدك الله تحذف زوايده والمعنى اسالك تعيدك الله أي
 بتعيدك الله أي بتوفيقك الله بالثبات او الحفظ ومنه سلامك ربنا في كل

عز توخا سيم

عز توخا سيم

وقت بربا ما تفعلك الا مضمون اي ينسلك ونزولك بارضا من كل سوء ونقص
 فهو من سجاياك يروى ما تفعلك من نعمة اي خلة اعجب من بعض الخصال
 ما تفعلك اي ما تعلق بك وتروى بالثلاثة يقال ما تفعلك كذا اي بالثلاثة
 ومع ما تفعلك ما يليك كل المضمون البيت لانه من اي الصلابة وبعده
 يحذف ون وانت رب تفعلك الدنيا والجنوز والحق الصفا وحطت
 اخطا او معطوفا عليه اي على في المضمون في نحو سبحان الله وزجاجة اي زود
 الا انه لا يلزم النصب لقوله سلام الاله وزجاجة ووجهه وسببه وزود
 اي سجايا ذات درج ذرة ومن الصبب البت للثمن التوث وقد
 تصابى وامس علاه الكرم وامس بحرة جبل فزجاجة اسم امره واذا
 بفعل تصابى نفسه اي امس جبلها اي وصلها وبعده فزود الا توثق
 وشاب ولا رجح بالبيان والشبب من عاب ففعل فلو ان في قوله
 ولكن فزجاجة من سفر لولم ينفذ قوله اي تقرب منه فمضى اي انزلها بعد
 منه سلام الاله البيت يدعو لوجه باليسق اي سلام الله وزود ووجه
 لا زالت على فزجاجة وبعده عام ينزل رزقي العباد فاجن السلام وطاب
 الشجر اي ينزل النعام لوزن العباد فزجاجة مصدر متعطف ولكنه معطوف
 على في سفر وهو سبحان الله فحكم حكم في المضمون في الانصب لفعل
 مضمون الا انه لا يلزم النصب كما جاء في البيت وفي المصدر المضمون في يلزم
 ونظر اي المصدر يكون مضافا فيه من لانه المفعول في نحو الجني
 القرب الذي مضمون فان المضاف المصدر ونحو مضمون فيه يجوز ان يضاف
 منطلق اي الجني ونحو بالمضمون ان يكون المصدر في المفعول في خلاف
 انظر فانه لو اخرج من مجرى المفعول به لكان احد مفعولي افعال القلوب
 المذكورة دون الاخر وهو جار على ما سيجي ان شاء الله تعالى ومنه المفعول
 والمفعول زود عراخ الناس اياه انا اي الاعلام اصله اعلنت فاعلى
 زود عراخ الناس اياه فاعلى زود في زود عراخ الناس فاعلى الثاني اي
 زود بالثلاثة عليه زود عراخ اياها المفعول له وحذف المفعولات الثلاثة

في قوله
 ما تفعلك
 كذا اي
 بالثلاثة
 في قوله
 ما تفعلك
 كذا اي
 بالثلاثة

الاول ثم آخر باللام عن الثاني اعلمت تفعل المفعول والمفعول زود عراخ الناس
 فاعلى مفعول والمفعول غلط عليه والبيان في موضع المفعول الاول وزود
 فاعلى كذا اي المفعول الثاني وزجاجة الناس هو الثالث واياه المفعول
 اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا بان يجعل كالمفعول به لان التوثق
 في الافعال المتعدية الى الثلاثة لا يجوز قطعا اذ ليس للفعل اربع مفعولات
 من لمحي هذا وانما المبدأ وهو المفعول والمفعول وانما في الاخبار
 منها بحر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل
 في موضع ومفعول في موضع وانما جعل الفهم في اعلى غايته في الاخبار
 مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل مفعول للام وجب ان يعود اليه في
 والعايد الى الموصول يكون غايته باعتبار لفظ الموصول فلذلك قال
 المفعول ومنها اي ومن انواع المفعول له وهو قوله الاقدام على
 الفعل مما اجتمع فيه ان يكون مقصدا وفعل للمقدم عليه قوله على الاقدام
 اشارة الى بحث تذكر منها وهو ان المفعول له في نحو قوله تاديبا مستبدا
 عن القرب فلما يكون سببا لانه الشئ الواحد لا يكون سببا في مستبدا
 ايا بوايه قد يكون سببا ومستبدا باعتبارين ومنها كذلك لان
 التاديب ليس على لوجوه القرب بل على الاقدام عليه وسببا جاعلا عليه
 ووجود القرب هو السبب لوجود التاديب فوجود التاديب مستبدا
 في الذين هو سبب الاقدام فقد تغيرت الجملة في شرط في نصب المفعول له
 امور ثلاثة مقصدا وفعل للمقدم اي لشخص الذي اقدام على الفعل
 كونه مقصدا للفعل المقدم عليه وقوله مما اجتمع فيه فيه البيان للمفعول له
 اي هو الذي هو اجتمع فيه الامور الثلاثة وانما استغنى الامور مع
 في نصبه اما كونه مقصدا فلان المفعول له على الاقدام فلما يكون سببا على
 لكونه مقصدا لكل الشخص جاعلا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك
 كونه مقصدا فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين مع اللام مفعولا له
 بخروجها للثمن لانه ليست بمن وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد

وفيها المفعول
 وفيها المفعول

في قوله
 ما تفعلك
 كذا اي
 بالثلاثة

فحو ١ باز منقول له قلت هذا ايضا راجع الى الحق او من حيث لستين
 لطلب الستين او لاختاره او لشيء اخر ويجوز لكل فالباغت ليس هو العين لما
 الحق التام به شيئا فانه في الحال ففتح كون الباغث مع في جميع الصور
 اما محيا او مقدرا او غيرا كونه فعلا للمقدم لكونه باغثا على اعدائه ومنه
 المتعارفة لان الاصل ان تعارف العلم المعلوم لهذه الامور هو
 الغيب مع ان لو انتم واحد منها انتم الغيب لا كونه منقولا له بل
 فيه ذكر التام حينئذ كما سياتي سببا لما كان محذورا واعترافا
 الكرم اذا حاره واعرض عن شتم الغير بكونه او سببا باغثا ليس له نصيب
 قصدا ان قصد الغايه محذورا كل ما في جمهوره محذورا وزعم الجمهور
 الهول من يقول الهول من انضبط للعدا من العلة قد يكون سببا لما
 كما لا يخار للغير ان اقرهوا واغترزلات الكرم لاجل ان اذخره و
 اتخذه صديقا والصور الكثرة النجاسة وكذا التكرم غلا غايته للاداء
 عن شتم الغير ان اعرض عنه لخصاله المقصود وهو كرامة النفس وعرضها
 وقد يكون العلة سببا باغثا وليس غايته مقصودا كما يقول بعدت عن الكرم
 حينما فان الجنب سبب باغث على القعود وليس غايته مطلوبة للشخص
 لا يطلب كونه جليلا خلاف التكرم والاخار فانها مطلوبة للشخص
 هو علة الاقدام شمل بهذين التسمين والبيت الاول شمل على المقصود
 له موقفة وهو اخاره وتكرره وهو كرمنا واستدل به لان الحرم لا يجوز
 كونه موقفة وكذا البيت الثاني شمل على المقصود له تكرره وهو محذورا
 وهو زعم والهول والبيت للفتاح والعامة من الرمل الذي لا يثبت
 شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشتهرة على حولها والجمهور المسيرة والهول
 ان تعلم الشئ في عينك والهول مرجع به وهو المظن من الارض واليهم
 في بركب قبل للثور الوحش وقيل لونه وهو الظاهر بدلا لما قبله من اللان
 وقد ذكر فيها الناج وهو اليم الا يفيض ان بركب الرمل ويعلمه بخاف
 من متصدده ونشأ لما لا فله من صاعدا وغيره وقيل ان الهول عطف

خلاف

على ان ركب الهول والاصل فيه السلام كدلالة محيا على التعليل فاذا
 لم يفتح فيه ما ذكرنا من الامور الثلاثة المذكورة قبل التزم الاصل فاذا
 انتم المصدره تعين التام بحوزتك للستين والستين وكذا اذا انتم
 كونه فعلا للمقدم محذورا محيا صيبك وكذا اذا انتم المتعارفة كوزت
 اليوم محيا صيبك هذا الا في محذورك ان تكررني وانك تحسن الى فان اعين
 كونه فعلا للمقدم ولم يكره لان ان وان يحذف فيها التام قياسا مستترا
 ويحذفه حال بركب الحق خوفا وطعنا متباينين هذا السار الى ايراد
 هو ان خوفا وطعنا ليسا فعلين لغا على بركب وهو ان يقال اذا لا يعلم
 عليه الخوف والطمع فكان ينبغي ان لا يتنصبا اجاب بانه متباينين
 ان بركب معناه بجهلكم راسين بالخوف والطمع عكسان لروئهم لا لارادته
 بالخوف والطمع حينئذ فعلا للمقدم على فعل الروء وهم الخاطبون كانه
 قال بركب الحق خوفا وطعنا وجاز ان ما اول على حذف مضاف الى ارادة
 خوف وطع فتكون علة بركب لان ارادة خوفهم وطعهم حاصلة للمقدم على
 الارادة وهو انهم يفعلون بركب بركب الحق ويلا خوفهم وطعهم والغالب
 عليه ان على المقصود له التكميل تحسب الاستعمال ولذلك توسم الحرم
 تكريم فلم يجوز كونه موقفة وعند الرجاء انصاف الى انصاف المقصود
 على المصدر مفعول كرم بركب تأديبا معناه كرم بركب تأديب او كرم بركب
 واو بركب تأديبا ومن مرتبة لغواة من العلة على تعدد مصدره محذورا
 ان مقدم ان المقصود له علة لانه فضلا كالمفعول به وان لم يركب
 ويجوز ان يكون مفعولا وهذا انه اراد به ان يجوز كونه مفعولا مع التام كما ستر
 التأديب كرم بركب زيدا فهو ظاهرا بكونه زوا ان اراد به ان يتنصبا مع الامور
 كرم بركب انما ان لم يمتحلي الظهور وموقوف على الاستعمال فان حذف
 الحرم الاستاء كرم بركب ومنه ان ومن انواع المنسوب المفعول فيه
 هو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يقع فيه بعد سركا ومن في محيا
 لبيان ان ايضا كانه المقصود له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ان

تصنيف

ومنها المنعول

يكون طرفا لانه مما وقع فيه الفعل ولم يتغير في وقت بل قد يكون تحت
 فيه قد يدرى ويهنا لا يدرى فيه قد يدرى وفيه القيد من غير التقييد
 مذكور كما ذكره في مسمى المنقول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واخره
 عن قولهم يوم نجح حسن قطره الزمان كل منهم وموقفه بغير ذلك ان
 يدرى كالجين واليوم والسنة والسنة بغير مثال للهم وما عداها
 ومن مظهر المكان المسمى دون الموقت ان وقتل المسمى من مظهر المكان
 في دون الموقت منه وتغير الموقت بانه الذي اشتهر باعتبار ما هو داخل
 في مسمى كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران
 والسقف والحرارة ومن اخل في مسمى الحوض وكذا السوق
 المسجد والمهم ان وقتل المسمى بانه الذي اشتهر باعتبار ما هو داخل
 مسمى كالجدران الجنب الست والفرش والبريد وهو انما عيّن مطلقا
 وكل وانما كان مسمى فان نحو فوقك وتحتك من الكلمات الست تطلق على
 المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفلى وهذه الجهة لا تدخل في مسمى
 المكان فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يصدق عليه جهتا اذا
 علا الشخص وكذلك ما يكون موقفاً يصدق بالقبض وكذا القدم والخلع
 وهذه الامور اعتبارية لا تدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فانها
 كان اسما باعتبار الامور المذكورة لا بتبدل اصلا وكذلك الفرج
 البريد مطلقا على امكانه باعتبار امر عارض وهو كونه مقرا باسمه
 ونحوه ومن امور اعتبارية لا تدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قاله
 وفيه نظر فاننا اذا اطلقنا فوق على مكان اطلقناه باعتبار امر
 ايضا في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان فجهة العلو داخل في مفهوم
 الفوق بحيث لا ينفك وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد شهد به
 رافعا لان معنى ذميت في الشام مع انه موقت وذميت لازم
 اتساقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على اختلاف اياما
 وشذوذ دخلت الدار على اختلاف فيقات بعضهم قال ان دخلت معتقد

صاحب البيان

والسهم

والدار منقول بطلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القابل فهو
 كقبت زيدا ورايت الدار وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه من غايرو
 لان مصدره الدخول وهو مصدر لازم عالما بالرجوع والصدور والرجوع
 ونحوه ولا ينعين خرج وخرج لازم فاعلى هذا يكون دخلت الدار شاذة
 الا انه مكان مسمى انتصب بتقدير في شذوذ مختلف فيه وشذوذ ذميت
 الشام متعلق عليه لان ذميت لازم اتفاقا وانما قبل مسمى الزمان في
 موقتة التصيب بتقدير في دون موقت المكان لان فاعله انما يكون محسب
 امتضاء الفعل والفعل بنفس مكانا مسمى على الاطلاق وزمانا مسمى ايضا
 وانما الزمان المسمى ليس من مضمّن الفعل فلم ينعصب به وانما المضمّن فاعله
 فيه من اظهره ان اظهره ان الا اذا اشبع فيه نحو يوم سهدا وسليما وعام
 ان شهدنا فيه وهذا مما يوكروا قلنا في المنقول له وهو ان المضمّن فاعله
 اظهره انما ايضا وجاز ذلك ان الشاع واضاهر في في المضمّن نحو
 اليوم وحده ان الانشاء يجعله كالمنقول به وفي المنقول الى واحد نحو
 اليوم من به زيدا ولا يجوز ان ذوات الثلاثة نحو اليوم ارسك زيدا ما
 اياه اذا لا تساع جعل الطرف منقول به فكان له امر مسمى عمل وهو
 ممتنع ولا تجوز الفعل المتعدي ثلاثة من ذوات الاثنين خلافاً نحو السوا
 اعطيت زيدا امر ما ان فيه فبعضهم يجوز الانشاء فيه لانه يرجع الى ثلثه
 وهو موجود وبعضهم يمنع لان الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل فكل
 عليه غير ما ورد ولذا في مظهر موقت المكان ان لا يدر فيه من اظهره
 ثم ان الطرف كما نوجبه من المسمى والموقت اما متعلق اسما وطرفا وهو
 جاز ان يعتقب عليه العوامل كالجين والسنة والشهر فانه يقال هذا
 حين ورايت حيا وعجت من حين فلما يلزم التصيب على الطرفية او جعل
 طرفا لا يزم وهو لازم التصيب نحو سهدا ذات مرة ولقيته بعد ذات بين
 بعيد فراق وذلك اذا كان الرجل فيسكن عن اتيان صاحبه زمانا ثم ياتيه
 ثم يسكن عنه بخود كل ايضا ثم ياتيه فقال لقيته بعد ذات بين وبكره ونحوه

واما المضمّن فلا بد
فمن الطوائف

وتحيى وعشاة وعشبة وعشبة ومشا اذا اردت شيئا عيني وتحيى
 وعشاة وعشبة وعشبة ليليلك ومشا ان هذه الطرق مستعمل
 وجين احدها ان يرا وكل واحد منها معين وجين يلزم تكية والثاني
 ان يستعمل ولا يرا زمان معين كما يقول لغت زيدا شيئا من الامور
 فهذا لا يلزم تصدي على الطريقة اذا يقال هذا شي من الامور او
 وتحيى من شي وعشبة وعشبة علان كذوة وكبره حين لم يلم بها والحق
 ان لم قلنا عليه وان كان معيني من ان عشبة وعشبة مستعملان على
 احدهما منع ثم فيها وجين يكونان عليين ومنع ثم فيها للعلية والثاني
 والثاني المعروف وهو اكثر من يندل للاحد الى تقدير العلية قوله وان كانا
 معينين لا ينقض العلية كما اذا قلت جاني رجل او الرجل وارادت بعينها
 جاز وان لم يكن علما فكل علم معين لا يتغير كمنسبها او ليس كل معين
 ومنه اي ومن المستعمل طرعا لا غير سموي مقصورا بقسم السنين وهو الكرم
 ويكبر ما وسموا محدودا بقسم السنين على الاعراف اي المشهور انما طرعا
 فاذا قلت فعل زيد شيئا او شيئا او شيئا مكانا وبذلك فهو موقوف
 في وعند الكوفيين بها اسمان ومستخدم قول الشاعر ولم يبق سوى
 العبد وان فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم التصاقه على طرف وجوان
 العبد لم يبق شي سموي العبد وان فسموي باق على الطريقة ومنه وسط
 الدار بالسكون فانه مستعمل طرعا لا غير اعلم ان الوسيط بالجزء اسم معين
 ما من طر في الشيء كز الدايمة والسكون اسم مفعول لداخل الدايمة مثلا
 ولذلك كان طرعا لا يجرى مفعولا وفاعلا ومفعولا وداخله عليه عرف
 الجرح ولا يجر شي من هذا في الثاني يقول في المتحرك وسط غير من طرفه و
 اتساع وسط وجلس في وسط الدار وجلس في وسطها بالسكون لا غير
 وترب منه اي من وسط بالسكون عند فانه يجر من حاصه وانما قال
 ترب منه لان عند قد دخل عليه من الجارة بخلاف وسطا بالسكون ولكنه
 لما كان دخول من قبلا كان في حكم العلم لذلك جعل طرعا ومندونا

ان كان
 العبد لم يبق شي

اي ومثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا بل انك لا تقول عندك
 واسع البرق ونقول من دونك كما تقول من عندك ولا تقول عنيست
 في عنده وقد جاز في المثل في دون كما قال وان جازي دون هذا ما سكر
 المرأة صاحبها هذا مملوكا او هذا ان حكم من يخرج الثمن قال فربما جازا
 مقصودا فرائت بآخرة ومن موضع جازي من من لم اركبها و
 اركبها فكيف يكونها واحسنت اليها فخرجت من قابل ومن اهل وقد
 اقبلت ويقل خصا من فلان من بآخرة اذا احدها قد جازت فسالت
 سوالا متينك فقلت فلانة قالت فذل لك اي وان وان ثم في و
 انكرت قلت الحكم من صخر قالت راسك عا اولا شاما سوادا
 اليوم شيئا منك وفي دون هذا ما سكر المرأة صاحبها فذمت مثلا
 قال قلت ما فعلت اخذك فمتنفس الصعدا وقالت قد علمت ان تم
 لها فتو وجها فخرج بها فذل حيث يقول اذا ما فعلنا فخرجك واهله
 فخص من الدنيا فيقول الى غير فقلت اما اني لو ادرتها لقتلها وجها
 فقلت ما فعلت من سمكها فخصها وجها لها وشتمها قال فمتن
 من ذلك قول كرم اذا وصلتنا فكم كثر بلنا ايينا وقلنا انما جيبه
 فقلت كرم بين وبينك اليس الذي يقول بيل وصل فخره الا وصل
 عانيه في وصل عانيه من وصلها خلف قال اس صخر وترك جوارها و
 ما يفتن من ذلك الا القبيح وما في ما سكر مصدره ان انكار المرأة صاحبها
 تقع في دون هذا التغير وتعمل عند الزمان ايضا في مثل قولهم عند
 الصباح تجد القوم السمر من ان عند احد ان يستعمل في المكان وفيه
 جاز مستعمل في الزمان قالوا خالدين الوليد وبعدد وتعمل من فانيه
 الكرم يفر للرجل يحمل المشد رعا الراية ومعه اي ومن المستعمل
 مع وقد جاز كان معيا فانه يفر من بين معيا واربوعلى حكم عليها بالقرية اذا
 سكرت نحو فريش معكم وسموا معكم وان كانت ربا ركب لما جازا
 النجاة فخرجت فاجتوا بوجوه اجدا فخرجت اولا فانيه

يستعمل عند الزمان
 وشبه رقتي

7
 11

بعده فليس حرف اذا الحروف الثابتة ساكنة الا واكم نحو من وعرف
 قد ونظايرا فلما لم يكن و فاعني ان يكون طرف اذا فاعني ان يكون
 دخول التنوين عليها فيقال الشاعر افيتموا بني و ب واموا ما معا
 وارحاضا موصولة لم تنقبت والثالث ما استعمل به المصنف وهو
 ايضا فتمت نحو معها ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من معها واستعمل
 على و فتمت بانها لما اسكنت اشبهت الحروف الثابتة لم يكن و فتمت
 فانها على و فتمت وليس في الاسماء الموصولة ما يكون على و فتمت
 ان السكون الوارد في البيت لفظة السور واما كونها على و فتمت
 فتمت على حد متب يوشن اذا قال لانها محذوفة وهو قوله فتمت و
 التنوين بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حذو ان يقال كان معناه
 فانزعت من معناه بالالف وقوله فتمت اي شيان وكذا ما اسما
 والبيت لم يردح بشان من عبد الملك ونظر عامله حوازا في قولك يوم
 الجمعة في جواب من سئل من سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوب في نحو
 اليوم سرت فيه وهو نظير زيد اخبرني من حيث انه اخبرني سرت يوم
 وسبقه عامله حوازا في نحو اليوم سرت ووجوب في نحو ان يوم سرت وهو
 كما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها ان ومن انواع المصنوع
 المفعول مع وهو المذكور بعد الواو يعنى مع بعد فعل او معناه
 بعد الواو ويخرج ما وقع بعد الفاء ونحوه يعنى مع لنحو المذكور بعد
 لا يعنى مع نحو زيد وعمر وقيل فانه مذكور بعد الواو لا يعنى مع قوله
 فعل او معناه لنحو نحو زيد وعمر وقيل فانه مذكور بعد الواو لا يعنى مع قوله
 مذكور بعد الواو يعنى مع وليس مفعول مع لعدم ذكر فعل او معناه واما
 عدل عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو والمصاحبة مفعول فعل لانه
 قد تم من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان و
 قوله يعنى مع اخره واول على المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن
 على العطف حكما صنعت وابتاك واستوى الماء والخشبة ولو تركت

الزود
 تنق

حديث المصنف

الثالث و فصلها لوضعها اذا العطف لا يورس المعنى المقصود بهذا
 مثال المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة الى جواب سؤال
 سواء ان الاصل العطف فلم لم يعط ما صنعت انت وايوك ليكون على الاصل
 وهو العطف وكذا واستوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصلها
 فاجاب بقوله لم يحسن اي حذو على العطف لانه لا يورس المعنى المقصود
 وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وايوك قد يكون ما صنعت انت
 وهذا وما صنع ايوك وحده فلما بينهم فيه المعية وهو المراد اذا المعنى ما
 صنعت مع ايوك واستوى الماء والخشبة اي ساوى الماء والخشبة
 ليس المراد العطف ليكون العطف استوى الماء وحده واستوى الخشبة
 وحده واستوى الماء مع الخشبة مع غير الماء اي ان المعنى المقصود ان
 الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وكذا في المثال الثالث ليس معناه لو تركت الثانية
 الماء بحيث ساوى راس الخشبة فقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن
 حذو على العطف فيها وكذا في المثال الثالث ليس معناه لو تركت الثانية
 وحده وترك الفصل وحده بل معناه لو تركت مع وحلت بينهما وبين
 يكونا معا لوضعها وهذا ظاهر ان العطف لا يورس هذا المعنى واما قال
 لا يحسن لانه كان يجوز ان جعل عاملها وبراو المعية لان العطف قد
 يكون في مقدم وفي التأخر وفي المعية ولكن لا يعنى المعنى المقصود
 العطف قال لم يحسن وكما شأنك وزيدا واكل وعمر اعطى على قوله ما
 صنعت وهو مثال المذكور بعد فعل الفعل واما كان من الفعل اذا المعنى
 ما صنعت اياك لانه الطرف وهو كل على معنى الفعل فطاهر لان الطرف
 متعنى اما على اسم الفاعل وهو ما فعل او الفعل وهو فصل على المميز
 فعل الجمل يعنى من الفعل واما قوله ما شأنك فليس كالطرف لان الطرف
 اسم لا يعنى تعنى من فعل كما في الطرف وقوله اذا المعنى ما صنعت مثل الطرف
 وهو قال لان الفعل او من الفعل من لفظ في الطرف دون الشأن والاسم
 الجوان في زيد وعمر في المثالين جملا على الحسن ان المعنى فلا يقال ما شأنك

حذو
 حذو
 حذو

من الالفعال العامة كالحصول والاستغفار والكوف وظاهراً والثاني
ان يكون ذلك المتعلق مقدراً في الطرف غير المذكور لفظاً فالحاصل ان المستغفر
انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلاثة احدها كون المتعلق متصفاً فيه والثاني
ان يكون من الالفعال العامة والثالث ان يكون مقدراً فاحرزنا بالاول
عن مثل حررت زيد فان المتعلق وهو المحرور ليس متصفاً في الجار والجار
بل هو خارج عن الطرف واحرزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اي
اكمل في الدار اذ يوجد قرينة معينة للمقدور فيها المتعلق مقدور متصفاً
الطرف ولكنه ليس من الالفعال العامة ولذلك اصباح ملا قرينة معينة في
الثاني عما اذا كان المتعلق متصفاً للطرف ومن الالفعال العامة كالحصول
لفظاً كحزب حاصل في الدار فقولنا اذا كان العامل شيئاً من خارج يعني انه
يكون العامل خارجاً عن الطرف ليس متصفاً له سواء كان ذلك العامل فاعلم ان
حررت زيداً وحضاً كجواناً ما تزد والمستغفر كحزب في الدار فان من
حاصل متصفاً في الطرف وهو من الالفعال العامة ومقدور غير المذكور
اي وانما يصح المنعول به بواسطة فبم لا يظهر لفظاً لانه محذور لفظاً الا
ما بعد نحو زيد من في المحرور كجواناً ما تزد فواسطاً عن قصد جواراً قال
قوله وغوراً غابوا عطف على محل في محذوفاً تصحبه انما يليه لفظ في المحذوف
لا في المحذوف عليه والمقصود المحل هو المحرور فقط يعني اذا قلنا حررت زيد
فلفظ زيد الذي هو محذور لفظاً منصوب محلاً فان الجار هو المتعدي للفاعل
فهو متعلق الفعل في معنى يعبر عن جاز ورت وحسب ذلك منصوب محلاً هو لفظ
فقط لا الجار والمحذور مقول النجاة الجار والمحذور في محل نصب فيه
تساجد والتحقق ما ذكره وسند اي المنعول به عامل اذا اردنا الاختصار
نحو زيداً حررت ويح وحررت ويلزم ذلك اي المتقدم في بعض صدر الكلام
نحو ان رجل حررت وقنع اي المتقدم اذا كان العامل مصدراً لفظاً نحو
زيداً احسن فلما يجوز تقدم المنعول عليه او قدس الجوان تفرّب زيدا احسن
بمقدور المصدر اي فربك زيدا او اسم فعل نحو زيداً لا تقدم عليه معمولاً

باب في المنعول به

او فعل التعجب نحو ما احسن زيداً واحسن زيداً ومضاً ما اليه اي اذا
كان العامل مضياً ما اليه فلا يجوز انما زيدا علماً ضارب وقولهم انما زيد
ضارب منقول هذا اي اذا كان زيدا معمول المضاف اليه وقد تقدم في
احاب بانه منقول وتناوبه ان غير لم لا فانه قال انما زيدا لاضارب
فهو في المنعول به معمول للمضاف اليه ويتركب من اي من المنعول به
او غير واسطه يعني يكون كل واحد منهما معاً متصفاً نحو منك في المنعول
بمعنى واسطه وحررت في المنعول به واسطه والاول لا في المنعول
لا بواسطة يكون منفصلاً اذا فصل بينه وبين عامله بالاء او معناه او
تقدم اي المنعول العامل او اخر عامله نحو ما حررت الا اياك هذا مثال لما
وقع المنعول به واسطه معاً منفصلاً وقد فصل بينه وبين عامله بالاء
لا يمكن الاتصال بالاء ونحو ما نبالي اذا ما نلت جازئاً الايجاز والاول
او رده على ان المحذوف متصفاً بعد الا فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن
مفعولاً لا محالة مستثنى مقدم اذ التعدي للايجاز ورنه ديار الكا لم تقدم
المستثنى المقدم مشبه بالمنعول فلذلك ذكره ههنا وانما حررت اياك هذا
مثال لما وقع المنعول منفصلاً وقد فصل بينه وبين عامله بالاء في التعدي
اذ التعدي ما حررت الا اياك وانما ك اعني فاسم ياجاره هذا مثال لما
تقدم على العامل وهو اعني والاصل اعنيك فلما تقدم صار منفصلاً قال
سهيل بن مالك الغزالي حين راي اخت جازئ بن لام ووقع في نفسه
منها مجلس في قبا الخبا بوما ومن شبع كلاً له فجعل يشبه يا اخت جازئ
الحضرة كيف ترين في فن تزاره اجمع يهوى حرة معطاه اياك اعني فاسم ياجاره
والاسد هذا مثال اخر عامله وهو اتي كما سائر في الجذر ان شاء الله
تعال واذ اخر منقولان في باب اعطيت وعلت جازئاً يوصلا وان فصل
الثاني وهو المختار في العائين وفي باب علقت مطلقاً اي في العائين
غيره يعني انه اذا كان المنعولان مفرق في باب اعطيت وفي باب علقت يجوز

باب في المنعول به

فاقم المظهر مقام المظهرين للشيء لئلا يظن ان المصدر مخرج اليه لا مخرج
 الفعل لازما لثبته بانه في الحذف مع رفع اللبس على قوله لا يظن
 لا انتصاب المتأخر بالفعل المظهر الذي يدل عليه قوله منها المتأخر في قوله
 على المصدر الكلام بها اس انا في الكلام بها للتنبية وتوضيح ان يكون عليه
 لا يحمي فترك يا اياك اعني لان بالفتنة والتنبية للمخاطب مستغنى عما
 لانه اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه في موضوع للمخاطب في المقام
 اياك على اعني لا اختصاص ان المصدر مخرج اليه الى المخاطب لا في قوله
 يا اياك اعني جامع لثبته في مورد مخرجيا ووضع المخاطب موضع المظهر في المقام
 المتعول على التعليل فتوكل سببها للمخاطب الى آخره على لثبته في الجواب وقوله
 تبعها ليس على الاقيم لان المظهر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر مخرج
 غير موضوع ليدل بموقعه لقوله لا لاصل يا اياك اعني قوله حذف الفعل لازما
 على ما من اس انا لم حذف الفعل لثبته بانه في قوله فلو جاز بالفعل لم يحمي
 البديل والمعدل ولما في الحذف على آخره في لزوم حذف الفعل لانه لو جاز
 بالفعل للتمس بالجم لان لفظ اعني يحمل ان يكون جم او استا بخلاف لفظ يا
 فانه مقتضى للاستا وحكي يا اياك بين ذلك الاصل كما متلفظ في الاستعارة
 على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ يعني قد جاز المتأخر في اللفظ
 المظهر اما منصوبا نحو يا اياك واما مرفوعا نحو يا انت نظرا الى اللفظ انت وجم
 فكما ان المرفوع المرفوع في المظهر اذا وقع متأخر من منصوب لفظا ومنصوبا
 في اياك نظرا الى التبع المحكي ويا انت نظرا الى اللفظ اللفظ قال يا
 افرع بن جابس يا استا انت الذي قلت عام جعنا وقيل يا انت يا
 لا مضاف ولا يجوز نصب انت لا مرفوع وهذا ضعيف لانه يا على ان
 انا مضاف وقد ذكرنا انه وجم مرفوع انه اس ان المتأخر في نصب لفظا
 كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع له ويوما تعلق به من هو من قام معنا
 نحو يا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مرفوعا غلامه ويا حسنا وجم الا
 ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قوله اسم رجل امر ازعا اذا كان ثلثة وثلثين

نحو

للعدد فانه لا ينتصب بل قال يا ثلثة وثلثون لانها مرفوعة معطوف
 احدهما على الآخر نحو يا زيد وثلثون وانتصب الاول اس المعطوف عليه
 للثبته والثاني اس المعطوف شيئا على المضاف الاول الذي قبل التثنية
 اعني متابع المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على التثنية
 بهذا جواب عن سوال مقدروا ان يقال ان ثلثة وثلثين لما صار على
 لم يجوز ان ينصب فيه الجوان المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما
 في حرف الكثرة فلا يقبل النصب فاجاب بان الاصل قبل التثنية
 يكون احدهما معطوفا على الآخر ثم نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان
 المتعول اعني يا عبد الله باعتبار المتعول عنه ومعناه باعتبار المتعول اليه
 مثل يا عبد الله سواء قال انه بعد ما جعل على لا ينبغي ان يرفع يا
 نصب الاول وجم الثاني لانها في حرف الكثرة والكواب كالجواب لان
 اعني ايضا باعتبار ما قبل النقل والتكثرة عطف على المضاف والمضارع
 اس وينصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالتكثرة اما موصوفة نحو يا
 رجلا صالحا وعود الغريم من الوصف على لفظ الغيبة لانه نحو يا ليلتي من عرس
 بهذا ايضا جواب عن توهم سوال وهو ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب
 لا يرفع اليه الغائب فاجاب بان المخاطب لما يقع مقام لفظ الغائب
 جاز عود الغريم الغائب اليه من الصفة كوصف الحامى يا رجلا صالحا ومن
 سمعها في البيت فانه صفة ليلية قوله لا في يريد ان يعود الغريم ههنا
 بالغبية ولا يجوز فيه الخطاب كما في يا قيم كلهم والفرق ان قيم وقع موقع
 انتم بنفسه واما ههنا فلم يقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة
 لان المتأخر هو التذكير مطلقا فتخصيصه بحصل بعد الوصف فيقبل الوصف
 له حكم الغيبة مطلقا او مع موصوفه لقول الاعشى لئن لا نصيب يا بعاخذ
 بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه او محلا عطف على لفظ اس ينصب لفظا
 كما ذكرنا او محلا كالمرفوع المعرفة بهما او غيرهم فانه يثنى على ما يرفع نحو
 يا زيد ويا رجل في غم البهيم ويا امها الرجل في البهيم ويا زيدا ويا زيدا

والكثرة ان
موصوفة

او عين موصوف

لوقوع موقع في الخطاب أي انما بين المتبادر المفرد المفرد لانه واقع موقع
في الخطاب وهو ثابت وفي الخطاب مفرد مفرد فاما بين ما يشابه
بالفرد من فخر عن المضاف والمضاف اليه لكونها غير مفرد من وجه المفرد
التيكون لغير معين بالمفرد والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضافا
نحو ما زيد في المفرد وما زيد ان وما زيدون في المتن والمجمل اما المفرد
فهو مبني على الظاهر واما المتن والمجمل فمضافان فيهما فقول على ما يترقى به
يشمل الثلاثة لان ما يترقى به اما ما زيد وما زيدون واما الف نحو ما زيد
واما ولو كذا زيدون ولم من المضاف لانه اما واقع موقع مع قيد لانه
فلو من وحده كان مقدما للحكم على العلة أي ان المضاف لا يقع موقع في
الامام لانه لان تعريفه بواسطة المضاف ولا يبين الا اذا كان موقع
فلو بين المضاف وحده كان مقدما لحكم البناء في المضاف على علم البناء
وهو موقع موقع العلم الذي لا يقع الا بالعلم ولا يمكن ان يقع البناء
معا لان البناء انما يكون للمفرد اذا بالافرادت به المفرد المتن وتلك البناء
على البناء وهذا العلم بعد تكميله على راي من ان العلم مفرد وما للتعريف
فيتمتع ان لا يقع دخول ما على العلم لا يستلزم تعريف المفرد والبناء
عنه يوجب ان احدهما ان المبنى هو الذي من ادمان تعريف نحو ما الرجل و
هذا المتن يستلزم لانه لا يندفع به تعريف الموقوف فلذلك ذكر المصنف الموقوف
الآخر وهو ان العلم متكرر اولاه فيدخل حرف البناء عليه فاما قال يا زيدا
فكانه قال يا مستحق للبراء والبراء والدال واما قوله سلام الله يا مظهر عليه
وليس عليك يا مظهر السلام فمبنى بعيد عن القياس بسبب ما لا يبين
فانه قد سئل عند المروءة التيست للاحوص بن عامر الانصاري بعد
فان يكون التكليم اخل انش فان تكلمها مظهرا حراما فلام البقرة فقلت
رجل قيس ابيته وذكره سنده فقال مات شامدا اكل ابن جهم الذرير
بشامدا فزوجه اياها وشتمت عليه ان لا يبينها من احد من اهلها
فخرج بها الى المدينة وكانت اخوها عند ابن قيس فربما من طريقه

اعيد بها لما لم يكن احسن فعل فحدث لهم واكرمهم ثم راج زوجها وعاد بالبر
والفخر الكبير واسم الرجل مظهر فلما رآه الاحوص الفخمة عينية وكان قيسا
واخت امة من اجل النساء فقلت له زوجته ثم الى سليلك وسليلك
زوج اخت امة امة ومنك عليه فقال واسا رال اخت زوجته باصبع
الله يا مظهر عليك يقول لكاح هذه المرأة امة عليك يا مظهر نصبت
على ان تفعل بكاحها وهو مضاف الى الفاعل وجه الاستعانة واني
مظهر امة وامر مفرد وكان ينبغي ان يفهم وقد تكرر فقال هو مظهر
القياس ثم ذكر الموقوفين واما فقال هو مظهر سبب ما لا يبين من ان
المتبادر من موقع على المقدم كما ان في الموقوف فخرج على الموقوف فكما يتبين
للضرورة يتبين ايضا للضرورة تشبيها او الدال عطف على قوله كالمفرد
المفرد اس وفتحت الفتحة بجملة كالمفرد او كالدال عليه اللام الحارة
للاستعانة او للتعجب واللام مفتوح بخلاف ما عطف عليه يعني ان البناء
اذا دخل عليه لام الاستعانة نحو ما لثم اولام التعجب نحو ما للدوام
بجر لفظا باللام وينصب محلا لانه متعول ادعوا امتدادا واللام معجزة
لان المتبادر من حكم المظهر واللام الحارة اذا دخلت على مظهر نحو ذلك
وله وكذا اذا دخل على المظهر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف
على ما فيه لام التعجب او الاستعانة فان اللام الثانية تكسر كاستبان
مشا لانه تعذر الموقوف عن الواقع موقع المظهر وهو الموقوف عليه فخرج
الى اصل حكم اللام وهو الكبير كما يقول المال لزيد فوما بين المدعو والمدعو اليه
اي انما يقع اللام في المدعو وكثير في المدعو اليه للفرق بين الدال على الفعل
واحد منهما واما ان يعكس لان المدعو هو الواقع موقع المظهر فبما سئل
منع اللام الدال عليه بخلاف المدعو اليه فانه يقع موقع المظهر فبما سئل
هو متعجب اصله وهذا مع ما استدل به قوله والفتحة بانه المدعو اليه
منها بالمدعو اليه لانه لفرق الى الخطاب اس لان المدعو يقرب عن طريق
له مناسبة بالمتكلم لوقوعه موقعه نحو ما ينفذ للمسلمين اي ادعوا

مظهر
م
ص

الله للمسلمين الاول المدعو والثاني المدعو اليه في الاصل وكذا
 في قوله المدعو والمدعو اليه كما ذكرناه ونحوه للقول وللشأن
 هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستفاعة فان الكلام في الشبان
 كلاما مدعوان ولكن اللام في المدعوف عليه وتكون المدعوف لعله
 عا وقع موقع المفعول وهو الداخل عليه باللفظ واوله شكك يا مدعو الار
 متعرب ان يكمل العبدية القواء والحمد في الدار ان يكمل من
 قراية ايتيك وبينه وبين دارة بعد من دارك وهو غيب وفي هذا البيت
 استشهدا وان احدهما ان لام المدعوف كسرة وان كان مدعوا كما
 ذكرناه والثاني قوله للفتى فانه مدعو اليه ولذلك كسر فوقه من المدعو
 المدعو اليه ان يا قوم اخف والفتى وقولهم يا للبيضة وهي التيمان
 وباللهيب وهي الدامية وباللهيبه وهي الافر والفرسان على قول
 المدعو بهذا كانه سوال وجواب فالسؤال ان يتركه الامانات في الامانة
 الثلاثة مكسورة وهي المدعو اليه وانما كسره اذا تقدمها مدعوها كانه
 للمسلمين ولم تقدم بهما مدعو فاجاب بانه ترك المدعو وهو اذ كان
 قال يا قوم للبيضة ان ادعوك لهذه الامور لتفطر واليهما وتقوم
 وعلى هذا فلام التبع حيث ما كان فالدعوان ان لم يترك مدعو
 لا فتضا يا مدعوا الا ان قال يا للفتى في اللام متعرب كونه مدعوا
 على جهة مجازية ان يا عجب احقر فهدا او اترك فلا حاجة جعيل الى مدعو
 مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا يكون
 متعرب مدعوا فان من يحمله مدعوا مما زان في اللام مع وقول بالفتى
 بالفتى ولو كسر لاف مدعوا ودخل الفم فضا كل من ليل ان اللام الحارة
 تدخل الفم فضا كل من ليل واخف كان نحو تكل فتضا والفتى شد
 وبكل من تضرع القبر واحدا القبر وهو متعرب من التضرع والفتى
 من العبد وقد نزل مع على ما نصب في القبر من الفتى من الفتى
 في القبر ومن عامة يوم فلم يقد شيئا لم يخل في قوله والفتى

في قوله

ذلك المكان فوالى العنابر يلفظ ما تترك من اجبت فقال لا بالك
 من جهة بغير المعاملات الواسع من جهة الماء والكلمة واخره
 الحق فيبعض واصغري ونعدي يا شيف ان تنقري قدر حل الصبابة
 عنك فانتمس ورفق البغ فاذ اخذرس لاد من صيدك يوما فام
 او الثالث للاستفاعة فللام ان كان داخل عليه الثالث للاستفاعة
 يا زيدا فانه ايضا ينصب محلا فللام ان لا يخ اللام مع الاستفاعة
 لتنا في اثرها اذا لست بالاستفاعة بوجوب في ما قبلها واللام
 حرة فلذلك لا يجتمعان او التوبة ان وكا الداخل عليه الف التوبة
 فافيه نحو يا زيدا والها للوقت خاصة ان انا لم يفتى اليها في الوقت
 خاصة ولا يجوز تحريك اللام ورة نحو يا رب يا ربا اياك اسأل
 واخف عفران ربا من قبل الاجل عفران اسم امارة ان اسأل يا رب
 عفران والاتصال بها قبل حلول الاجل او ما كان مبنيا قبل النداء
 كحتمنا او قدرا نحو يا فتى عزم وباجرام وبالكاع يعني اذا كان الاسم
 مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يفتى ببناء على ما كان فهو منصبت
 انيقا قسم المبنى الالفتين كحتمنا ونعدي فالتحقيق نحو يا فتى
 فان بناءه لتضن حرف العطف وهو موجب البناء كحتمنا والتقدير
 نحو يا جدام وبالكاع فانه ليس لهما علة بناء كحتمنا لانهما مبنيا كحتمنا
 الواقع موقع النزل فالكنا فيها تقديري لا حتمنا لان نزال انما بين
 ما لا يمكن له وهو فعل الامر وباجرام والكاع فلم يتضنا مع فعل الامر
 لا من الحرف بل من بناءه ما تضمن معنى الاصل فالكنا فيه تقديري لا حتمنا
 ويجوز وصف المسمى المفرد المعرنة مطلقا ان سواء تعرف قبل النداء
 كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل على الاعرف خلافا لما صحت فانه من
 وصفه فيها وحل ما ورد من نصبه على اضرار عن ومن رفعه على تقدير
 مبنيا محذوف وكان نظرا الى ان المفرد المعرنة واقع موقع المفعول والمفعول
 لا يوصف فكذا الواقع موقعه واجاز على الاعرف لانه وان

ان فعل
 الصغير
 اورد

في قوله
 في قوله
 في قوله

معرفة ما لا يوصف وهو المفعول بحججه في كل حال يعني انه لا يلزم من
وقوعه موقعه ان يحد حكمه من جهة الوجود ولم يقع فيه عن حكم الغيبة
لجواز عود العلم اليقيني بعد استئصاله على انه لا يلزم من
وقوعه موقعه ان يحد حكمه من جهة الوجود ولو كان له حكم المفعول مطلقا لم يقع حكم
الغيبة من جهة الوجود بل يقع في ذلك جواز عود العلم اليقيني اليقيني
حكم المفعول مطلقا باعتبار عود العلم في زمان لا يحد حكمه ايضا وانما
بعضه التكرار المتعدي بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف بل التكرار
قبل النداء لانه تكرر قبله فلا يوصف بالمعروف بهذا مقابل لقوله مطلقا
لان بعضهم قال المنداء هو اذا كان معروفا قبل النداء جاز وصفه كيا زيد
الطويل اما التكرار المتعدي بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعروف
فذلك يوصف حوازا وصف التكرار المتعدي بالنداء بالمعروف كيا يا فاسر
الغيب وليس يعاين والعلامة استغنائهم اياه بوصفه بما ذكره
احتناء ببناء المضاف واما العلم فلا يلزم منه احتناء من الالفاظ ولا يلزم
له الا الاشارة لم يستعمل فادانته الى الطرفين من قولك يا زيد
الطرف كانه قلت يا طرف هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم التكرار
المتعدي بالنداء اي يفرق بين المنداء اذا كان على وجه ادا كان
تكرار قبل النداء اذا جاز وصف الاول دون الثاني وعلى الفرق ان
العلم بعد بنفسه يعنى المدلول فلم يفتقر الى الصفة في الدلالة على
التعريف بخلاف التكرار فان تخصصه يفتقر الى الوصف فلو لم قبل الوصف
لزم تقدم الحكم على العلم كما ذكرنا في احتناء ببناء المضاف وبما ان
صفة انا كان الكون معرفة متخصصة وتخصيصه يحصل بالوصف فلم يقع قبل
وصفه لزم تقدم الحكم وهو العلم على علمه وهو تخصيصه وبعبارة اخرى لان علمه
صفة كونه واقعا موقع المفعول كونه موقعا ونوعه بوصفه فيلزم تقدم
الحكم على العلم وايضا لما كان تخصصه يفتقر الى الوصف كان مستغنا

اصلا

بوصفه وكان حكمه المضاف الى المضاف الذي يجب تعيينه بخلاف العلم
فان تعيينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعيين فلا يستعمل الوصف
بل وصفه بزيادة ما يحد بعد تمام الاول ولذلك اشترط العلم كانه
يا طرف اي الصفة مستغن عنه لا يفتقر الى العلم في تعيينه فكانه مناد
او لا ان الصفة في حكم تكرار العامل وقوله لا يلزم منه احتناء من الالفاظ
جاء في علمه عبارة التكرار ومن اشبه قالوا العلم يشترط ان يحدد اي يشترط
تعيين الذات ولا يحدد الوصف والصفة تعيد ولا تشترط نحو العالم فانه بعد
وصف ولا تشترط تعيين الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم بهذا
غاية من اجل التفتيش نظر لانا لان ان عين التكرار بواسطة الوصف
بل يدخل يا علم وكذا العلم لاسيما عند من قال نداء العلم بعد تكميله فادانته
تكرار ممتد يا فتى فتكرار يا رجل فليكون سوا في حوازا الوصف و
امتناعه فالمعروف من الوصف او ما هو من جهة اي في حكم المنداء
حسن الوجه فان حكمه المنداء لان اضافته غير حتمية والتقدير كحسن
وهذا الوصف اذا وقع منادى اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق
غامض ولكن الاستعمال على ما ذكره فانهم يجوزوا في حوازا صياح يا ذا الضمير
العلم نصب الضمير ورفعوا كما لو قلت يا هذا الضمير رفعاً ونصباً
اذا كان جارياً على مضمون غير مبرر جاز النصب جازاً على الموضع منه قوله
كعب بن مالك وابن سعد بن بكرم منك يا عرجاء او انصب الجوارح
جلا على موضع المنداء كما فانه منصوب والرفع اي جاز الرفع جلا على
اللفظ لان العلم لا يراه بهما شبه الرفع بهذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان المنداءات انما تجوز في الصفات على حالها لا على الناطق بها جاز
هو لا الكبرياء بالرفع ولا يجوز جلا على لفظ هو لا فكان ينبغي ان
لا يجوز رفع الوصف في يازيد الطرف نظرا الى لفظ يازيد لانه من باب
فاجاب بان علم المنداء ما كان مقرونا مع حرف النداء كان كاطراد
النا على مع الفعل فاشبه هذه الحركة لا طراد ذكره المحرر فلذلك اجماعا

او حق

الصفه على لفظ وقيل ان ذكر المنادى عارضه فاشبهه بوجه ذكر المنادى
 فلذلك اجمعت الصفه على لفظ وهذا كانه اظهر في ان عروضا متساوية
 اذ المنادى قبل النداء اسم معرف فعرض له البناء بالنداء فيكون متساوية
 فتدرك المنادى اما الاظهار فليس سببا في المنادى على لفظ فان
 هو لا ايضا كونه مطروحا مع هذا لا يوجب اجماع الصفه على لفظ فلعلمنا
 ان الاظهار ليس سببا مستقلا في اجماع الاعراب على اللفظ الا اذ اجمعت
 العروض مع التعليل بالعرض اولي للكون مستقلا بالذات لا على هذا
 العرض ومن المظاهر ان البناء حاصل على الفهم في كل منادى من
 دخل عليه حرف النداء سواء كان معرف قبل النداء كيا زيد او بالبناء
 كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكرم الخيم رعا ونصب لان الكرم الخيم
 حكم المنزلة بناء على ما ذكرنا من كون الاضافه فيه غير كنهية فهو
 حكم الانضمام والتقدير يا زيد الكرم خيمه واذا كان الوصف مضافا
 او لمضاف فالنصب ليس الا بحرف ياء زيدا الكرم هذا مثال لما كان الوصف
 مضافا وبما جدد الله الخلف بهذا مثال لما كان الوصف لمضاف في
 ان المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفه في الموصوفين اما
 اذا كان الوصف مضافا فلان حكم المنادى والمنادى المضاف
 منصوب فكذا الوصف واما اذا كان صفه لمنادى مضاف فيجب
 ايضا في الوصف لانه تابع لما ينصب لفظا ومجلا وكذا سائر التواضع
 حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا نحو زيدا الزنه والنصب اذا
 كان مضافا او لمضاف فيجب فيه النصب ايضا الا التثنيه ونحو زيد و
 من المعطوفات التي لا تفتح دخول ياء عليه فان حكمها حكم المنادى في نصب
 مطلقا مفردا او مضافا او بعد مفرد او مضاف لسائر التواضع مضافا
 الى سائر التواضع في حال الاضافه متساوي لكان يجب نصبها
 المستتر كمن البديل وهذه المصطلحات التي لا تفتح دخول ياء عليه
 بين سائر التواضع مضافه فهو ان حكمها حكم المنادى مطلقا متساوي

في قوله
 المنادى
 في قوله
 المنادى

في قوله
 المنادى
 في قوله
 المنادى

يا زيد ويا صاحب غدا اذ انك ذكر متساويين للذات الاول للمزود
 الثاني للمضاف وفي جمل زيد بدلا عن زيد نظرا لفظا لا بدلا
 مثال للمزود من المعطوف حرف الذي لا تفتح دخول ياء عليه ويا زيد و
 الله مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التواضع في البديل والمعطوف حرف
 المذكور وقال يا نعم اجمعين واجمعون الرفق على اللفظ والحمل على الحمل هذا
 مثال للتاكيد المفرد وكلمه مثال للتاكيد المضاف وذكر كلام وكلاما فغيبه
 في كلام نظرا الى لفظه ونحوه في كلام نظرا الى انه واقع بموقع الخطاب وهو
 فالفقيه نظرا الى اللفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا علام من يومئذ ويا فاعلم
 هذا مثال لعطف البيان مفردا ومضافا وجازي قوله اني واسطرا سطر
 سطر القابل يا نعم نعم اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع
 والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر يعني يا نعم نعم
 نعم او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثالث ان
 نعم الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث
 الموضع او على المصدر والثالث ان نعم الاول والثاني على ان الثاني بدل
 من الاول او توكيد لفظي ونصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر
 والتواضع ان نصب الاول ونحو الثاني بالاضافه على ان يكون المضاف
 اليه جسا كما يقال طليمه الخيم وحاتم الجود والعلمك للتخيم ونصب الثالث اما
 على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جسا والثاني علما فكانت
 خطب البعير فما را كما يقال يا حود معن يا معن يا معن يا معن يا معن يا معن
 سميع وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا معن ويا معن يا معن يا معن
 للمعطوف حرف المتفتح دخول ياء عليه فيجوز فيه نصب الخطاب ورفع الجار
 المحمل به المعطوف اي في هذا المعطوف المذكور الرفق فينبغي على ان يفتقر
 بالنداء ايضا كالاول فيهم ويا معن والنصب اس بخلاف النصب لان المعطوف
 على المنادى انما يحرم على التوضيح لاعلى اللفظ لا لعل في بيت هو لا وزيد بالنصب
 ويا ابو العباس الرفق اس بخلاف الرفق فيما بين نزع اللام عنه كالحسن فان

في قوله
 المنادى
 في قوله
 المنادى

الصفة اذا جعلت علما جازا ثبت اللام فيه ونزعه والنصف ان كان
 النصف فيها لا يصح ان يرفع اللام عنه كالمصنف مما عرفت من الشبهة اسما و
 صفة ووجه الفرق انه اذا وقع نزع اللام عنه جازا بقدر دخول في التعداد
 عليه فكان الاول حينئذ ان يترك الحركة المتبادلة واذا لم يتركها لم يمتنع ادخال
 يا عليه فكان الاول ان يجعل نفعا والاشياء على موضع التبيين هو الاصل
 قبل اخذ رالم وفي العلم كالحجرات والعباس في الزم وفي العلم كالحجرات
 والعلوم النصف لان اللام مع العلم لا ينفك من تقديره في التعداد لعدم
 التعريف ونحو الرجل لا يمكن العلم بزمانها لانها لا تعرف في معانيها
 كما شئت من الاضافة فكذلك المعاني لها وكذلك الرجل حيث لم يشترط
 ورجل كانهم كرسوا انما من علمه تعريف خلاف العلم ان الرجل اذا عرفت
 على المتبادي المضمون نحو زيد والرجل لا ينفك من تعريف اللام عنه اذا لم
 يستوفوا يا زيد ورجل لانهم كرسوا انما من علمه تعريف انما انما يكون
 مضمونا بوقوعه في المفرد ومثاله ان يكون مفردا معروفا وبهذه اذا وقع
 اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا مذكورا موقفا خلا عن علامة التعريف
 فلا يشبه المفرد فلا ينفك خلاف العلم فانما يشبه المفرد بالافراد والتعريف
 فاذا كان المعطوف علما جازا فلهذا لو وجد في صفة المفرد وهو الافراد و
 التعريف فاذا قبل يا زيد ورجل لم يخرج لعدم مشابهة للتعريف لعدم التعريف
 وفيه نظر لان الواو وسوم مقام يا فليس جازيا عن علامة التعريف وهو يا
 في المقدر خلاف ما اذا اخذ من انما عن اسم جنس نحو رجل بعد انما جاز
 لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيامه بيقوم مقامه واذا اخذت المفعول
 باسم وهو من علمين من المتبادي مع العلم انما عاين في الاول
 حركة الثاني وهو مطلقا لهما من الحركة واحدة بخلاف ما اذا لم ينع قد
 بالمضمون لخرج العلم المضاف نحو عبد الله بن زيد فانه ليس من السار
 قوله من العلمين كنه لفظ المتبادي فانه اذا وقع اللام بين علمين
 كثرة الاستعمال فاجب في طلبها للتحقق فيها هو كنه الاستعمال ونبه

بغير وجه

واذا اوصت المضمون
 باسم وهو من العلم
 في المتبادي مع
 على النصف

اللفظ

اللفظ ادنى مما سأل لانهم قالوا العلم الموصوف باسم مضاف الى علم وفي اللفظ
 اطلاقا اذا لاس من علمين جازا ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيد
 ليعرفه من علمين وليس مضافا وهذا الحكم يخص بالاضافة وانما قال و
 غير ذلك لان مثل هذا الاتباع انما جاز في كلمة واحدة كانه واما في كليهما
 فكان جهتا ان لا يخرج الاتباع فيها ولكن لما نزع لانه في كلمة واحدة لستة
 اتصال الصفة بالموصوف نزل في كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن
 القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه جعل الاول تابعاً
 والثاني ان حركة الثاني حركة الاول لان الاتباع مضاف وحركة الاول حركة
 فليس موازيا لفي الحركة الا من حيث صورة اللفظ ولو قيل في المتبادي للتحقق
 فيها كنه استعمال من في العقل بالاتباع كان اول لعدم ارتباطه بحال المضمون
 من وجه الثاني ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين في كلمة واحدة مع كون
 مضافا بخلاف ما اذا لم ينع على الشرط المذكورة من كون المتبادي موصوفا
 كونه مضمونا وكون الصفة اسما وكونه من علمين فانه اذا انشأ احد المتبادي
 المذكورة اسما في المتبادي وكذا في التعداد ويجوز العوس من الموصوف
 باسم من علمين وكذا ان الاتباع الموصوف ما ذكرناه في المتبادي حكم المتبادي
 وهذا التسمية لا يثبت الا في تميز لهما من الحركة واحدة دون حكم في المتبادي
 بموطاه ودون الاتباع لان هناك في الاول نفعا للثاني ومنها الموصوف
 باق على حركة رفعها ونصبها وما اخذ حذف منه الثبوت في التسمية تميز لهما
 من الحركة واحدة فقط والثاني قوله في حذف للتسمية كونها من الحركة واحدة و
 استغناهما سبب لحذف الثبوت وانما حذف الثبوت اذا وجد الثبوت والمذكورة
 وهو كون الموصوف موصوفا باسم وكون الاتباع واقعا بين علمين وكونه
 لآخر فانه اذا انشأ قيدا ينفك حذف الثبوت كما سأل نحو يا زيد بن عمرو
 هذا مثال لكونه من علمين في المتبادي وباريد بن ابي مثال لكونه واقعا لآخر
 علمين فلا يصح المتبادي بل ينع وهذا ارد بن عمرو مثال لكونه في غير المتبادي واقعا
 بين علمين في حذف الثبوت من الاول وباريد بن ابي مثال لكونه واقعا بين

علقين فذلك لم يحذف التنوين من الموصوف وكذا لا تحذف التنوين من ما
 اذا لم يقع اللام بعده نحو زيد ابن عمر وعلى ان زيد مستقلا او ابن عمر
 التنوين لان كونه الاستعمال فيما اذا وقع منه فانه يوجب ضمها منه
 بخلاف ما اذا كان خبرا او جورا وفي الوصف التنوين في الفروجه كجاء في
 فليس بن تعليمه يعلم من هذا ان العيون المذكورة سبب لاجتماع التنوين
 المتأخرين والوجوب حذف التنوين في خبره واخره فبأنه متعدي
 العطف والمفعول المستقر التي دخلت في العطف وعلما ما حولها من
 وهو العطف الفتح والاسناد ما فيه لالت واللام كراية اجتماع
 بل يوصل اليه بطريق نحو ما بها الرجل وما هذا الرجل وما هذا الرجل
 في الوصف منها ان في الوصف للمهم الا ان في الوصف للوجهان
 وصف في المهم نحو ما زيد الطويل فاما ذكرنا ان يحذف في الوصف الوجهان
 والنصب جلا على اللغة وعلى المحل ولذلك فبده في الاول يتولد في المهم
 عن وصف المهم وكذا في الواو اي لا تسبق في تواج وصف المهم الا في
 نحو ما بها الرجل الكرم لا تحذف في الكرم الا في تواج معرب واما حاز
 الوجهان في تواج المسمى نحو ما زيد الطويل والرجل مبرور ويدل على اوجه
 نحو ما بها الرجل دوا لغيره ان يدل على ان تابع وصف للمهم لا يجوز فيه
 الرفع وروى الرفع منها ان لو لم يكن وصف للمهم معربا بل كان مضافا
 تابع وصف اذا كان مضافا الى النصب فلما حاز الرفع دل على ان وصف للمهم
 معرب وكحل ان مبرور يدل على ان تابع وصف للمهم لا يجوز فيه الا الرفع
 بانه ان لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مخروجة لوجب فيها اذا كانت مضافة
 بدليل اخر وهذا الكلام نحو ما زيد الطويل وما زيد صاحب غر وهكذا تابع وصف
 المهم لوجاز نفسه مبرور لوجب نفسه مضافا لكنه لم يجر بدليل الرفع في ذلك
 واخره لا يولد في جبهه بالثبوت والتمكيد عضا بنها اي لا اربط وعيد مؤخر
 وان كان جدينا واميتة والتوتى التوتى والتوتى ولهذا ان وكلمة هذا
 وجبه ام وهو ان يكون اي هذا لم يرد من الاستعمال المستعمل بانفسها

ويحتاج الى
 الالف اللام
 كراية اجتماع
 علامتي التوضيح
 بل يوصل اليه
 بالفتح

في وصفه النصب نحو ما زيد الطويل ويعني ان لا يكون الوصف في هذا
 اي في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوسلا الى هذا المعاني
 اسم جنس ولكن مستقلا فاما اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا
 بل الكلام فيتعين كون هذا اسما مستقلا فاما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا
 هو المقصود بالثناء والطويل صفة بعد كون المتأخر مستقلا بنفسه
 حاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو ابن والموصوف في
 بنما ولا مستقل بنفسه هذا تعدي لقوله يعني ان لا يكون الوصف في هذا
 اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون الا بالاسم مستقلا بنفسه وكل
 امر ان احدهما لا يكون معلوما بنما نحو ما هذا الرجل لانه يعلم من هذا اسم
 تعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلان يعلم من من الاول الذات المتعينة
 الا بغير اسم الجنس اليه والاسم ما لا يكون مستقلا كما في فانه يوصف باسم
 الجنس لا بغير مستقل بنفسه او يحتاج الى المضاف اليه ان يكون عوضا عن
 اليه لقوله في معلوم بنما مبرور هذا المعنى مبرور ولا مستقل بوجه
 ان اسم الجنس لا يوصف الا بالاسم معلوما بنما مبرور الذي يتوسل به او كما
 ليس مستقلا بنفسه كما في هذا المستقل بنفسه يعني ان لا يوصف باسم الجنس
 يا الله خاصة حيث تحذف اللام للتعريف مفعلا عنها معنى التعريف استغنى
 التعريف منها يعني بغير ما علم السند واما ان كون اللام للتعريف عن اللفظ
 في اللغة وكونها لازمة وانما تكون لازمة اذا اضمحلت عنها معنى التعريف
 لاسم التعريف بنفسه لا بلفظ الكلمة اذا زائمت ونزع نحو الرجل ورجل اما
 اذا اضمحلت عن معنى التعريف عوضا فبانه لا يوصف للكلمة فذلك قال ويدل
 من اضمحلت باللفظ تعني وانما تحذف بالوصل عن كون اللام فبانه كانت
 لازمة لكنها في عوض عن التعريف فذلك كان سدا واما بعد منه قوله في هذا
 اللذان قرأنا انما ان يفسر ان سدا وانما كان بعد لانتفاء التعريف وهو
 اللذان وكونه عوضا وادكر المتأخر في حال الاضافة حاز فيه نصيب
 على حذف المضاف اليه من الاول وعلى اتمام التام من المضاف

جوهري

جوهري

جوهري

جوهري

لا يوصف

اليه وفيه الاول اي وجازم الاول نحو يا ايها الناس اني قد اتاكم بالبينات
 ان يقال ان بين الاول حذف منه المضاف اليه والعقد ياتي نحو يا ايها الناس
 لم يصب نصب الاسمين لان كل واحد منهما مضاف وجاز ان يقال ان
 بين الاول مضاف الى على وبنه الثاني مع فلان في المضاف واحد
 كرر لفظ المضاف تاكيدا وجاز ان يقال الاول مضاف من مفرد معرفة
 فيضم والثاني مضاف مضاف فيضم فيضم نحو يا ايها الناس في ووافق للتلخيص
 في شواذ غير يردني من غير مائة وبنه قوم من جاء اي لا يوفقنا في
 مكرهه لاجل توفيقه لها جاز اي المنعوه عن مائة من حتى تنفعوا في مائة
 اذا اضيف المضاف الى الياء المتكلم نحو يا غلام جاز اسكان الياء في
 في التذكير جاز في غلام فانه يجوز فيه اسكان الياء وفيه وحده ان جاز
 في التثنية في حذف الياء ايضا اجزأ الياء اسكان اذا كان قبله اسم اجزأ
 عن نحو يا فتى فانه لا يحذف فيه الياء اذا لم يسم قبل الياء لفظا لكن في
 الياء وهو في التذكير قليل اي الاجزاء الياء اسكان في التثنية في التثنية قليل
 لعله في غير الواو في الايات فانه في القرآن كثير نحو قتل دعايى وعكس
 وكف كان نكس اي نكس كان تدبر اي تدبر ونظيره كشمه امان
 غم الا و آخر نحو غلام يذبح عن غلام فهو قلبي وابدال الياء في جاز
 ابدال الياء ولا يحد في التذكير جاز يا ايها الناس وعليه حمل قوله
 السلام امين بل لا يمين زكريا اي يا بلال وقوله فمين روى اي روله بال
 و قد روى منونا ايضا ومضمونا اي يا بلال وعلى المنون قبل معناه
 تكلم العلم كانه جعل اسم العلم مستقلا والكل من يفعل مثل فعله من الاداء
 للعلم وعدم التاكيد كل من يعون موسى وقيل المضاف في جاز في الال
 وبلا لا مفعول انفق فعلا من المثل يعني المثلول كانه يملكون في قتل
 فيخرج عن الاستشهاد ويمنه وقد قال يعناه انفق بتم لاء اي بتم التلخيص
 بكلمه لايمن انما اذا نسكت فلما جاز بلا وانا نسكت اي وجاز ابدال الياء
 تاكيدا في يا ايها الناس ويا ايها الناس جاز في يا ايها الناس ولم يجوز في

اذا اضيف المضاف
 الى الياء المتكلم جاز
 اسكان الياء في
 كما في غير التذكير

في غيرهما كونه الاستعمال فيها وجاز في اي في التا الحركات الثلاث فالكلمة
 لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخت الياء والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو
 يا ايها الناس بينه الياء فيها اولان الاصل يا ايها الناس واما ما حذف
 الالف وانقبت الفتح للدار على الالف والاول اول لان يا ايها
 ايضا فلما حسن الحمل عليه بل الحمل في الياء اول منه لانه اصل الهمزة في التثنية
 فيضمه يا ايها فيضم وحكي يوسن يا ايها والاصل يا ايها واما على
 ابدال الالف من الياء في حذف الالف وفتح آف الاسمين لانه على الالف
 المحذوفة والوقف عليه بالياء عند اصحابنا لان الياء عندهم للتثنية وفيها
 الوقف عليها ان تعقب بآخرة ونحوه واحسن الكوفيين بان الهمزة في التثنية
 عليها بالياء فلو لم يكن الياء مقدرة بعد كان وقف الالف على الالف الضيف
 في مذهب البع من انه يانابث عوض عن الياء والكوفيين على انها للتثنية
 وبها الاضافة مقدرة بعد وا الحذف مذهب البع من لو حسن احدهما انها
 تعقب بآخرة ولو قدرت يا الاضافة بعد لم تعقب لانها تقع متوسطا والمتوسط
 لا تعقب بآخرة والثاني انه لو لم يكن عوضا عن الياء بل الياء مقدرة بعد لم ينع
 الجمع بين الياء وبين الياء فقال ضا ربي ولكنهم منعوا من يا ايها
 قول على ان الياء بدل من الياء وجاز الالف دون الياء نحو قولهم
 انا كما قول البيت يا ايها علك او علك كما وتولها يا ايها ابيم رابعا
 في مستغفر لاجب وانما جاز الالف دون الياء لان التا عوض عن الياء في
 الجمع بين العوض والمعوذ بخلاف الالف فان غايته ان يذكر عوضا وهو
 في حقيقته والعوض في قولها عبارة عن امارة لانه قول جازي من الورد بعد
 قمت اخذوا لم يثبت في وجهه عند واجي حوزة الغائب فقالت امها الحصى
 اولي لورثتيه من جيبك الرب على اراك الحصى بالهمزة مصدر حصى المرأة
 بالضم ان عفت واتي الرجل شخصه منه يقول يا ايها على فاعلمه واما بنية
 فقلت اي قصيدت ايتها وتعدت في البيت يروي على المدد القم وروى
 لورثتيه والمستغفر الواسع واللاجب الطريق الواضح فاعلى في مفعول

يا ايها الناس
 يا ايها الناس

لجهة الخبيثة اذا وطئ كانت لامزة ابنة فرائها تحبوا الزنا على ركب فرائها
 ما تصنعين قالت اريد اني حسان انعتقت فقالت انما الحنن اول لوان
 البيت يقرب في تركه ما يشوب ربه وان كان يحسن في الظاهر وحقوت
 اجنوة وحبيته اجنبية لغتان وعنت بالثياب فرجها وبابن ام وبابن ام
 خاصة مثل باب يا غلام وحار الفتح خمسة عشر جعل الالفين اسما واحدا
 وباب يا غلام اشارة الى كون المفادى مضافا الى يا المتكلم عن المضاف
 الى يا المتكلم يجوز فيه الوجه المذكورة والمفادى اذا كان مضافا الى يا
 المتكلم المحر فيه هذه الوجهة الا ان بابن ام وبابن ام يكونان مع جرس كانهما
 كلمة واحدة او بابن ام من ثم لا يا اخر فهو مثل باب يا غلام بخلاف باب يا غلام
 او يا غلام اتي فانه لا يجوز فيه الوجه المذكورة في باب يا غلام في قوله
 حار الفتح ايجوز فيه تلك الوجهة بزيادة حار الفتح فانه لا يجوز يا غلام
 على المشهور واللام اذ يا غلام وحار زيا ابن ام وبابن ام وبابن ام وعلة بانها
 فضا والكلمة واحدة فهما في خمسة عشر وان كان ذلك مبنيا وهذا مبرر
 والتشبيه من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المنع عليه نحو وازيد او
 ان المنع بنحو واخرناه كما سببنا سببا او او واما ما كان ينج بها انا و
 لمخصوص بالندبة واما يا ففست كل فيه المندوب والمفادى لان المندوب ايضا
 نوع من المفادى فقد علم المفادى في الالف والالفين ان المندوب اذا
 كان مفادا موزنا في الالف لولا نصب والالف ان ينج اوة الفاء
 تركه نحو يا زيدا واما الحق الالف للقلب من الصوت وسول يا غلامه و
 يا غلامه ثم يا من لا يابس اى لو قيل في غلام المذكور الغاب وفي غلام
 الموت الغابية بالالف وفي الالفين اذ صورتهما جيند يا غلاما
 بالواو ليترق بينهما فقال في غلام يا غلامه وكذا في المضاف الى حرف
 الفاء نحو يا غلامهم لو الحق آفة الالف لقل واغلامهما فحينئذ يلين نظام
 الحنن فذكر الاول بالواو ليلين الالف وكذا في غلام الخاطبة نحو واغلام
 لو الحق الالف قبل واغلامهما وحصل الالفين في غلام الخاطبة المذكور

وحكم المندوب
 عليه ويريها او
 حكم المفادى
 في الالف والالفين

نحو واغلامك فنش الموت حى بالياء وقيل واغلامك لم تنفع اللبس
 ينج اى الالف المضاف اليه نحو يا ام الموصفاة ولا ينج القينة خطاما
 ليومين فانه احراز الحاق الالف الصفة لان الصفة والموصوف كس واحد
 والالف الفوق بين المضاف اليه ومن الصفة من وجس احداهما ان الصفة
 في مندوب ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالمندوب لان المندوب
 اذا لا يذكر بدونه بخلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم موصوف متصل من
 المندوب بخلاف المضاف اليه في اى الصفة كسرا او الاسماء المنفصلة من
 المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب الالف للموصوف لان الرمي
 اقامة غنة في ذلك او طلب موافقة من الالف وبما انا محصلان يكون معلوما
 معروفا الا ان يكون متفعا بنحو واخرناه فانه لا يشبه في التعريف في فقدان
 اللام من المتعقبات للتعريف ولا يقال وارجله لان معناه ليس من مبيكنا
 بخلاف العلم فانه ربما اشبه بالجمادى سمع بذكره ينج بعده هذا كانه حار
 عن سوال محذو ذلك ان المندوب اذا كان علما ينج ان لا ينج ندبه لانه
 ليس من مبيكنا ايضا بنحو وارجله فاجاب بالحق بان استناده ليعن قد
 ينج ندبه عليه دون النكرة ونحو حذف حرف النداء الا ان اسم الجنس اسم
 الاستارة والمستغاث والمندوب لاني الاولين من وجوه الحذف لان
 في ما رجل والمخاطب معين ان يقال ياها الرجل فلوحذف يا ايضا لم حذف
 امر كثره وهو اى وبها المخير وللام التعريف وبها وان كان اصله هذا لان
 المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يخرحوف بالالف
 بالمفعول وان كان معينا فعينه اما بالعلمة او باللام والمفروض انه اسم
 فلما يكون بالعلمة والتعريف باللام انما يكون في المفادى اذا كان معادها
 ونحو فالاصل في المفادى المعين باللام اى يكون معادها ونحو وفي الثاني
 اى وكما في الثانيين وبما المستغاث والمندوب من التخصيف للمفادى
 نحو سب اعرض عن هذا وابها الرجل وبما مثالا في قول ونحو حذف
 النداء لانه لا يلين فيها وجه الحذف المذكورة ومثل اصبح ليل وانما محذوف

ولا يندب الالف
 المعروف

وكذا اسم لاشان

ونحو حذف حرف
 النداء

وأعوذ بعينك والجرس إذ حذف حرف الذاء من اسم الجنس فيها أما الجمل
 فاصلم ان أم النفس بن جركان رجلا موقعا أي انقصته النفس فخرج أم
 من طي فأنقصته وصلت تقول ياخي الفتيان أصحبت أصحبت فرف رائحة وطير
 فاذا الليل كما هو فيقول هي له أصحبت ليل فدميت مثلاً وأما وقد خفي فقتل
 يخب ب كل مضطرب جمل باقدا المال فخلصا لنفسه وأما أعوذ بعينك والجمل
 أحفظ عينك وأحذر الجمل لأن الأعرار إذا أصيبت عينه الصبيحة من لائيم
 الرجم حذف حرف الذاء في اللهم لومع الميم قطعاً عنه هذا حديث
 والكوفيون يقولون اصله الله أنا أي أقصد بناجر ويستدلون بعمل قول
 الشاعر أني أداما جئت المائدة أقول يا اللهم يا اللهم وهو عند النعمين
 شاذ إذ لم يرد في نصيب الكلام الجمل من ما والميم وحذف الميم من
 نحو الأيا أسجدوا الميم قرأ أي لا يا قوم أيا ناسن أسجدوا وأخر يقولون
 قرأ عن القراءة الأخرى ومن تشبه اللام من الألف فم أصله ان لا واليا
 من تحته الفعل المضارع أي لان لا يسجدوا أي لا يمتدون إلى ان لا يسجدوا
 ولا زيادة إلى السجدة وجنبت حذف عن الباب وللنداء أحكام أخرى من
 الزيادة والحذف واختلاف الصيغة فالاول الحذف الزيادة بألف من
 أحرف الهمزة المدية والاستعانة ويكون مجازية كحركة المنادى التي الواحدة
 فيه الف نحو يا مينا مينا ان مينا إذا وقع منادى في مستغاث بلي يا فة
 فيقال يا القسمة للذكر يا مينا مينا وفي الجمل يا مينا مينا وفي الثانية يا مينا
 في المفرد يا مينا مينا في المثنى وفي الجمل يا مينا مينا فالزيادة آت مجازية كحركة
 المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمل واستغنوا
 فانه يقال يا مينا مينا ولو كانت زيادة مجازية كحركة المنادى فيقال يا مينا
 بالواو والها بدل من الواو التي هي لام على رأي إذا اصله مينا فابدا
 الواو مينا ومن الهمزة المنقطعة عن الواو على رأي إذا اصله مينا فقلت
 الواو ومن ثم أدلت الهمزة الهمزة وأصله على رأي أي الهمزة أصله
 لا بدل على رأي بديل أنه يصير على منتهية ورأيه لغير الوقف على رأي أن

وحذف الميم

على ميم للذكر ومنتهى للثبوت وللوقت على رأي أن أنا يكون لكل الزيادة
 في حال الوقف خاصة وضعتوا الهمزة جوازاً في حال السجدة فيقال يا مينا
 وأحب جوازاً في حال الوقف على رأي أبوا الأواصل مجرى الوقف والثانية الأولى
 يظن ان العلامات لا يمكن قبل اللام ان علامات التنبيه والجمل والثانية
 على ما ذكرنا نحو مينا مينا فلو كانت العلامة أو أصله لا يمكن العلامات بعد
 اللام وقبل مينا لأن في التنبيه للذكر ومينا مينا في الجمل والثانية من الكلام
 التي تخص بالنداء الرجم وهو حذف في أم الاسم على سبيل الاعتناء و
 الاعتناء بحر البع من غير كلة والرجم أيضاً حذف من غير اعلال فيستبين
 شرطاً في شرط الرجم ان لا يكون مضافاً لانه لو وقع عن الجمل الأولى وقع
 الرجم وسط الكلمة ولو وقع عن الجمل الثاني لزم ما ليس غنا ولغنا على ما قيل
 ولا مذهباً ولا مستغناً لان المطلوب فيها مدة الصوت فلما سبها إلى
 ولا حلة لان الجمل يحكي على حالها للنداء على القصة ويكون أي الرجم
 علماً زائداً على ثلثة أحرف وأما الثانية الثانية في شرط أحد الأمرين أما تأويل
 فلان العلم مما كثر نداءه فيلحق به التحفيف ومثله فيه الزيادة على الثلثة
 لانه لو كان ثلثاً شياً وحذف منه لوجه الاسم إلى ما ليس من الثانية المتكلمة
 للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثاني إذا كان من غير الوسط فيجوزون
 في غير ما إذا شأنا الثانية إذا لم يكن علماً فلان الثانية توجب ثلثاً فثالث الرجم
 ترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم الميم ثلثاً ومثل يا صاح ترخيم صابغ
 آخر كوي ترخيم كروان من السواذ وأنا كان من السواذ لترخيمهما معاً
 العلمية وثالث الثانية ثم ان المحذوف يكون كالنائب في السجدة فيقول
 المحذوف على حركته أو سكونه إلا ان بعض الالباب كلف فيقولون في
 الأصلية أو يجعل ما بين كانه اسم برأسه الرجم وجهان أحدهما ان يكون
 في حكم الثابت لانه مراد قطعاً وإذا كان مراداً فيقولون كذا هذا هو النكاح
 والوجه الثاني انه يجعل المحذوف نسبياً منسياً ووجهاً يترخيم لا لعلال
 ومن قواعدهم ان المحذوف لا لعلال ثلثاً منسبياً ويجوز الألف على

مثل جيران

والثاني الرجم

فقال يد ويد اويد بعد حذف اليا فعل الاول يعني ما قبل المحذوف على حركة
يا جا رسة جارت بكسر الراء او على سكونه نحو قل ففقال في تخرجه يا مرفي
سكون الف اعقبيا للمحذوف الا ان ينقص الى التثنية كالتثنية نحو شاة
اسم فاعل من شاة اسم به فانه لو حذف الدال لكانت لبق قبله والساكنة
لان المدغم ساكن بعد الف فالنقص ساكنان فانه الى حركة الاصلية او اسميا
شاة بوركن فاعل ففقال يا شاة بكسر الدال فيقول الا ان ينقص استثنى
من قوله وسكونه اسمين على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول
وهو ان يكون كالتثنية يا جا ر بكسر الدال يا جا رث ويا مرفي من يام قل
يا مرفي ويا كرو ويا جرو في المثنى نحو اوى فيقولوا ويا مرفي ويا كرو ويا جرو
من يلزم قبلها يا ويا كرو ويا جرو فيقولوا ويا مرفي ويا كرو ويا جرو
معنوج فكان حينها ان تقلب التثنية انما لم تقلب لان ما بعده الف ونون
في التثنية وهو حرف التثنية واذا كان في حكم التثنية لم يلزم قلب الواو
الذي قبله الف لئلا يفتن سكتان ويا شاة رجي ان يا شاة اقصى من
والراجح الاية من الطبر وغيره حذف التثنية وبنى الالف لكن سقطت بسكون
ما بعد يا ويا طلع بنى الجاء بن يا طلع وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف متبعا
نقال يا جا ر بنى الراء ويا مرفي ويا كرو ايضا لان المحذوف متبعا فهو اسم متبوع
مخذوم آخره ويا مرفي في يافوه وحذف منه الدال فيبقى يا مرفي والمحذوف متبوع
فقالوا طرف والواو لا يثبت طرفا مع ما قبله بل تقلب يا وكسرها قبله الفا
التثنية التثنية بخلاف الالف الاول ويا جرو ايضا رعو تقلب الواو ويحذف
اصل يا جرو او يحدف يا التثنية فعل التثنية كان قياسه يا جرو او يحدف الواو
لكن قلبوا الواو ويحدف لانه واو بعد الف زائدة فحذف ان تقلب من كماله
فاعادة الاعلال في نحو ما قبل في قال ومنتقص هذا ان تقلب اليا ايضا
على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انه واو بعد الف زائدة وقد قالوا
على الاول يا جرو وكسرها الواو من غير قلبها من فلهذا قال المصنف في
اس قالوا امكلا وليس ينبغي لان مقتضى هذه العلة قلب الواو من ي

ويكره

الموضعين وقالوا ويا جرو هذه المرحمة تعرف ان سمي بها وفيه نظرا ما وجد
فهو ان التثنية ليست للتثنية بل متعلقة عن واو من متعلقة عن من متعلقة
عن الف التثنية فتعذر ان التثنية فيه فلهذا لم تعرف واما وجه النظر فلانها
يدل عن حرف تانيث ولو لم يأت في ان يعطى حكم التانيث وبنى من التثنية
وتحتمل ان يكون النظر هو انه حينئذ يكون فعلا يفتح التانيث التانيث ومتوقف
موجود كما سنده كونه يعود كل في جليوس ويا شاة اصله شؤمة فلما رجع اجسد
لام الكلمة لئلا يفتن اسم متبوع على حرفين ويا طلع اس يقول على المذهب الثاني
في يا طلع بعد حذف التثنية وجعله متبوعا يا طلع بالفتح لان فتحه انما كان كونه قبلها
التثنية فلما حذف التثنية وجعلت متبوعة لم يبق لها اثر فيفتح وقد اجازوا يا
طلع يا جرو التثنية الجاء وفتحته ومنه قوله بكسر الجاء يا امية يا صيب
ويعمل اقا سيب على الكواكب يعني ان طلع اذا رجع حذف التثنية منه وقبض الالف
التثنية يا طلع بنى الجاء كما قلت يا جعت وقد اجازوا يا طلع بنى التثنية والياء
التثنية الجاء وفتح الجاء ومنه البيت وبناه انك اذا حذفت التثنية من طلع
وقلت يا طلع بالفتح حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادي طلع او طلع رمة
فازاد وان يعرفوا بينهما والفرق بينهما بوجود التثنية فلما بدان ثبوت التثنية بعد
الرد اما ان تذكر بعد الجاء او قبله لا يمكن ان تذكر قبله لان التثنية لا يفتح جليا
ينبغي بعد الجاء والتثنية الردودة لا تكون الا ساكنة لانها لو زدت متحركة فاما
ان تحرك بالفتح او بالفتح او الكسرة فان حذفت على صورة في المرحمة فيعجز
المرحمة الى صورة في المرحمة وهو فاسد ولا وجه لكسر او لا تنتمي ايضا لانه متبوع
مفرد معرفة فلما بدان ثبوت التثنية ساكنة متبوعة بالجاء فيفتح مع من الجاء وفتح الجاء
فاما ساكنة لفرق من كثرها متبوعة عنها اذ تجل بينهما التثنية والساكنة كنه
التثنية الردودة ساكنة فيقتل حركة الجاء المتبوعة فتعذر الى التثنية الردودة
تفتح التثنية ساكنة متبوعة الجاء التثنية فيفتح التثنية الفتح الاصلية التي كانت للجاء
ثم فتح الجاء لئلا يكون ما قبل التثنية ساكنة فتعجز الصورة يا طلع بنى الجاء
والتثنية ولا يخفى وجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت وهو ان يا امية

وذكر

المراد

لم يكن غير لغت التلازم منادى منزه معرفة ففتحها ما على هذا التقدير
 لا يجوز هذا الوجود الثاني في ما صاحب فلا يصح ان لا يكون ملك اللغ في
 ما صاحب من صاحب لان تخرجه شاذ فلو لم يكن المحذوف في حكم اللفظ
 فيه الزام للترقيم الذي هو شاذ فالتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب اصل
 الشذوذ لا في غير محذوف من ارتكاب الشذوذ والزام فلا يصح والرد
 لان ترجم المسن بجلبون ما يلزم من كون الف تعلق لغير الثاني ان لا يجوز
 اللغ الثانية ايضا في جلبون لان لو حذف ما النسبة والتقدير ان
 فيبقى ما جلبون والواو متحركة متعجها قبلها فبقيا سدا ان تعلق الثاني
 يا جلبون ولا يكون الالف الثانية لانها الف متعلقة عن واو فيلزم ان يكون
 فعل بالضم لغير الثانية وهو متعجها وبقيا من مذهب الاخفش ان يكون الفعل
 للماضي المحذوف ومن هذا الفعل المذكور في قوله الحكم به كما ذكرنا من قبل
 ولان المسن بطلان لما يلزم مما ليس في انبيهم ان لا يجوز الوجود الثاني
 في المسن بطلان ان لا يلزم لغير ما بطلان وهو غير جاز او ليس في كلامهم
 فيجعل بكسر العين في الصحيح واخا ز في المعجل في نحو سبوا مني ومني ومن
 في ما ليس في انبيهم ببيان فاعل على ملوهم ترجم الى ما اسى السني الذي يلزم
 وهو ما ليس من انبيهم فان كان في آية الاسم ليا واما في حكم واحدة اى
 في حكم زائدة واحدة حذفنا نحو ما اسم وما عجم في ما اسما وما عجمان وان
 كان حذف صحة قبله مدة زائدة حذفنا ايضا ان كان الباقي الزمن في
 ما منهن والافا الصحيح لا في قوله حذفنا فيه يوجب الى الصحيح والمدة والافا حذفنا
 بالفتحة والمذكورة فاذا انتفن واحده منها انتفن حذفنا فاذا انتفن المدة قبله
 لم حذفنا مثل جعفر وان وجدت المدة قبله ولم تكن زائدة لم حذفنا ايضا
 فان آية صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان وزنه متعجل او متعجل
 فاعل او متعجل وكذا اذا انتفن كون الباقي على اكثر من فحين لم حذفنا
 كسعيد لئلا يبين الاسم على فحين والواو بالحرف الصحيح اعني ان يكون في
 علة او لا يكون فان نحو من آية حرف علة ولكنه اصل لانه لام الفعل

نعم

ايضا كمنصور لان وزنه متعجل ولو قال اصل كان اشبه لانه يوزن
 ما كان آخره معتلا وليس كذلك قوله والافا وان لم يكن قبله مدة الى
 آية في حذف الحذف الصحيح فقط وانما اقم على حذف الصحيح لانه لو حذف
 مع غيره اصل بل زائدة اقم على حذفه وكذا ان كان ما قبله في زائدة لانه
 في حكم الاصل فلا حذف تبعلا لاصل آية وانما اذا لم يكن اكثر من فحين نظام
 لانه يبين الاسم على فحين لاسيما عند من يجعل المحذوف مشتقا من هذا عند
 البهمين والنايس من سواهم لم يلب متعجها في قوله التا ايضا فيحذف
 فيه للتبسيط ان كونه في التا سبب الحذف ونظرا ايضا كان حجة ان يكون
 بعد قوله في حذف ووقع في التا قبله وفيه حجة اذ يسبق فيها قبل
 آية في التا فيقال الشطر الثاني في قوله التا ايضا قالوا يا بعل في
 كما حذف ما الثانية من الكلمة في ترجمها ووجدت جهة الشطر الثاني في
 كونه ملحقا بالاسم الاول بعد كانه كالتا وكون النسبة والتعريف وادرك
 على الاسم الاول دون الثاني فيقال خصه موت في التعريف وحين في
 النسبة كما يتبع الجزء الاول فيها في التا ونسب اليه فيقال نعم في قوله
 لا يجوز الترجم في عم الداء الا في الفرة اى في فرة البنية كما قال الجاهل
 كعب الحارم وراسب اى الحارث بن كعب ولم يستع فيه اى في ترجم عم الداء
 حيث جوزه وهو حال الفرة المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالتا
 فلا يقال جازي جازي بن كعب كعب الراي يبين ان يقع على اللغة الا في وهو
 ان المحذوف منس واليا في اسم براسه هذا مذهب المدة وعلله بان الاسم
 على هذه اللغة يبين كانه لم حذف منه شئ فكانه لم يحذف الترجم في عم الداء
 بخلاف ما اذا كان في حكم التا فان ارداه المحذوف بدل على فخر والترجم
 يكون غالبا في الداء والمصنف اختار هذا المذهب وروى مذهب سيبويه
 وما استلذه سيبويه من نحو قوله الا اصبحت جاكم برأيا واصبحت مثل ساسية انا
 فتدروا المدة اشارة الى انه قال الرواية وما عدى كجهدك يا انا وما عدى
 الكلام ضعيف والاقوى مذهب سيبويه وموانه قدجا الترجم في عم الداء

فان كان صحيحا لم يحذف لان العلة لا
 تحذف متعجها للفتحة وان كان
 آية في حذوه

لئلا التا
 في حذف
 كانه
 في حذف
 كانه
 في حذف

اصلا

اللغتين جميعا اما على اللغة الاولى فظاهر قوله واجتبت منك شاعرا اما على
 اما ما قال على اصبحت والهم مفتوح فمدل على ان المحذوف وهو التاء ثابت وزاد
 المراد ليس بشئ لان الرواية الصحيحة لا تدفعها رواية اخرى فقل الرواية
 وكيف في الاستدلال رواية صحيحة واما على اللغة الثانية فقوله وما رتبة
 اذ من تساعفنا ان اذ منة قرئت في غير النوا وجعل منسبا فلذلك رفع متبعا ولو
 كان في حكم التانيث لانيابة على النسخ واما احكام الصيغة فقولهم يا توما
 هذا حكم ام يختص بالنداء فان توما في موكب النوم فلما بدل في غير النوا رجل توما
 وكذا المعدول نحو ما فتنسب معدولا عن فاسق وما لكاع من لكع الرجل اذ النوم
 وهو الكنع ورجل لكع ولم اذ لكاع مثل مقام وبالمثل ان من اللوم فالتا
 يستعمل الا في النوا وكما طوف ما اطوف ثم اوى الى بيت فعيدة لكاع من السوء
 هذا ايراد على ان في غير النوا اذ لكاع في الليند وهو فعيدة فاجاب بانه
 ومنه قولهم يا قبيلا وليس في غير فلان والافضل فلان فلان فلان فلان فلان
 منه فان اذ لا يثبت بعد حذفها اكثر من اثنين ولقولهم في الموت يا قبيلا
 هذا دليل آخر على ان قل ليس في غير فلان لانه لو كان من غير فلان لكان يا قبيلا
 يا فلان وليس كذلك لان ترخيم جيتيد حذف التا منه لا بابيا التا وحذف الالف
 والنون من الوسط فمدل على انه في الموت حذف ليس ثم خي والمذكور والمخبر
 لا يختلفان في جواز الترخيم ومنه غاليا وقول ابن القيم في الجوهر اسهل فلان
 اي عن فلان من الهم وراى قبله بغير ايدى عجاج القسطل اذ عصبته باللفظ الموزن
 ثداف السيف ولم يترك السيف بعد ابا عصبته اي اجتمعت الحروف في اللفظ
 واللفظ احكاما اصولا الذادة الشيب جمع اشيب اي شرب الشربة الاولى
 فسكنت في تدافع كالشيخ ذوى الجم ولا فعل وتدافع مصدر لفعل خذروا
 هذه الابل تدافع اي تدفع بعضها بعضا كدافع الشيخ لما ذكر ان قل ما يخص
 اورد هذا البيت عليه بانه قد جاء في غير النوا وهو قوله عن قل فاجاب بانه
 ووزنه فعل تدفعوا والذامب عنه الواو والنقد في قوله كفتش ومنها اي ومن
 المواضع التي يغير فيها الفعل قياسا كباب الاختصاص ويكون على طريقة النوا

تساعفنا

نظم

كانه

ومنها باب الاختصاص

افعل كذا ايها الرجل وانا معك العرب ففعل كذا ولا يثبت فيه حرف النوا لان
 فعل كذا ايها الرجل يستعمل في النداء لا ارادة تخصيص المحاط وطلب اقباله عليك
 يستعمل للاختصاص المجرى من غير طلب اقباله بل للملح والاختصاص من غير كون الفعل
 كذا ايها الرجل الفعل كذا مختصا من غير الرجال فهو على صيغة النداء وليس بندا
 لذلك لا يثبت فيه حرف النوا وعلى غير طريقة اي ويكون على غير طريقة النداء يعني انه
 لا يصلح ان يكون منادى نحو عن العرب اقرس الناس اي اخبر العرب بالاختصاص
 ان يكون منادى لانه موقوف باللام وقوله يا فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 اعن فلان واخبر فلان السوء لروية والفتيات بالفتح جمع فتية ومن تجارة فتش الا
 كاللذان ومنها اي ومن المواضع التي نصب على الاختصاص ما نصب على الملح
 او الستم او الرخ او الترخ استا نحو الحمد لله الحمد بالفتب اي اخبر الحمد والرخ
 والحمد لله مثل الملك اي اخبر اهل الملك وحالة الجلبعين قراء بنصب جازا اي
 اذم جازا واما من قراء بالرفع فهو في الحمد وهو امر اذ وعرفت المسكين
 اي اترخ المسكين والغالب عليه الترخ اي الغالب على ما نصب على الملح
 ونحو التوبيخ وقول بكرة في قوله ويا وى الى السوء عطل وسعنا واصبع
 مثل السعال وقيل فيا وزاد مرصدا فلان اي ابن الدخ لاطي كاللحي اي اورد
 الجرس مرصدا اي مكانا يرصد به الصائد الوحش فلان اي ابن الدخ من الصا
 وقيل لعل يدان الدخ لانه يمين بالليل للصيد لاطي حال من ابن الدخ اي
 ملصقا بالارض ليخفى عن الصيد وسعنا فتعصب على الرخ السعال في سعال
 وهو اخذ العنان والمراد به وضع ومن الكثرة الارضاع اوجع فترخ
 فاشيع الكثرة ومنها اي ومن المواضع التي يغير فيها الفعل قياسا للحدود وهو
 اما منصوب بنقد سوان كذرا اما بعده نحو اياك والاسد وما زار اسك وصيبر
 اي نوح راسك عن السيف ونح السيف عك ما ترخ ما زان واصلا ان كوام
 المازني اسرجه القسيه فلم يقصر في ثقت ابروعه ليقفل في الحال المازني
 دون ايمه فقال له فغيب ما زار اسك والسيف فلعله ساء ما زان يا سيم ايمه
 قبل انه ترخ ما زان وفيه شذوذا ان ترخ ما ليس يعلم وحذف حرف قبل بالفتية

ومنها ما نصب على
 الملح او الستم
 او الترخ
 الساكن

ومنها الجهر

وانا اتركهم شذوذ من لان اسمك كذا ومو ما من ان تنفصل ان
الاسم والاسم ان يملأ وانا ذكر النفس ولم يقل انك لان التفاعل واللفظ
لا يكونان جزمين لشئ واحد الالف افعال العلوب فتعذر لفظ النفس لكون اللفظ
مظهر الالحاطية غير الحذف الفعل تحذف المضارع فاعرب الجوز وبارك في
فصار حرا منفصلا وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الالف وان
ولا تقول اياك الاسد لا منعنا تعذر ولفظ العطف بين يستعمل الجوز
وحسن احدهما حرف الجوز حرف التوكيد لفظا واحدا على اسم نحو اياك من الاسد
وقد يكون داخلا على ان مع ما جاز نحو اياك من ان تحذف والشافى ان تذكر حرف
العطف اما داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع جاز نحو اياك وان تحذف
وقد تحذف حرف الجوز من ان فتقال اياك ان تحذف ان من ان تحذف ولا تحذف من
الاسم فلا يقال اياك الاسد ان من الاسد واما حذف حرف الجوز من ان وارجو
من الاسم لان ان مستطال بصلته فاسم تخفيفه تحذف حرف الاختلاف الاسم
فانه لا طول فيه قوله لا منعنا تعذر حرف الجوز والعطف معناه انه لا يجوز اياك
الاسد لانه ان يكون المحذوف حرف الجوز او حرف العطف وكلاهما منعنا فانظر
خبرته

خبرته

والشافى ان يذكر المحذوف مكررا نحو الاسد والاسد والجواز المحذوف والعنى

العنى والطريق الطريق ان احذر الاسد والجواز المحذوف واحذر ايضا
وحل الطريق وانا لم يترك حرف العامل في هذا القسم لانه مكرر في قوله بآخر ما
وانا اذا اردت لم يكون لم يلزم حرف عاملة ومما ان ومن المواضع التي فيها
الفعل فمما اذا اعرأ ويكون مكررا ايضا قوله اياك اياك ان من لا اياك
الى اللفظية بصلته ان الزم اياك تحذف الفعل ومما ما يفهم ان يفهم اما بلفظ
او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع بعد مستعمل عنه او متعلقه او من
المواضع التي يفهم فيها الفعل منصوب بفعل عاملة بلفظ ان يفهم فافهم عن المنصوب
ومن يفهم بوجه الى العامل ان المنصوب الذي يفهم عاملة قوله وهو الفاعل راجع الى المفعول
المفعول عليه بقوله ان يفهم لانه دل على المفعول او قوله اياك بلفظ الآخرة والفرق
بعده راجع الى ما في ما يفهم ان واقع بعد الاسم الذي يفهم عاملة وهو العامل ان يستعمل
عنه ان عن ذلك الاسم يفهم او متعلقه ان متعلق غيره لانه لم يستعمل باجدهما
فاعلا فافهم ولا يكون متناك مفردا فافهم فانما يكون منفصلا اذا استعمل
فهم او متعلقه كجوز افعاله مثال فافهم الفاعل افعاله رت به مثال فافهم
فان حرت به ليعن جاز وزنه او حرت فافهم مثال فافهم الفاعل افعاله رت به مثال فافهم
فان حرت بالعلم من لوازم الالف الشبه فافهم المنصوب بلفظ ان حرت وحرت
ه انفت كل واحد يروح الى واحد على ترتيب المذكور والرفع بالابتداء اجود عند عدم
علا فافهم وجود اقوى منها كما في غير الطلب واذا اللهاجة اي الرفع في زيادة
ونظيره اجود لانه لا يحتاج فيه الى اخبار بل هو مبتدأ ما بعده جاز وانا يكون
اجود في صورتين احدهما اذا لم توجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد خبر من غير كلام
او يفيض النصب كجمل فعلية وكجوبا والشافى ان توجد قرينة النصب وقرينة الرفع
لكن قرينة الرفع اقوى كاتما مع غير الطلب نحو حرت زيدا ما في قد قرينة النصب
عند المحذوف الفعلية او يفيض ان صدر هذا ايضا كجمل فعلية واما قرينة الرفع لانه
بعده المرفوع غالباً فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا نصبة
غالبية وترك النصب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كجمل الكلام في كل قرينة
النصب ولي من قرينة الرفع فالرفع اقوى وعنده من الطلب احرا اعا اذا ذكرنا

ومما الاعزاء

ومما ما يفهم

فصل الثاني
في معرفة حال
المتكلمة حال
فيما لا نصب
كجمل القسم او
معناه او لفظه
معناه

المتكلمة حال
فيما لا نصب
كجمل القسم او
معناه او لفظه
معناه

مع الطلب نحو انما زيد فافتره فانه يخرج النصب لان الطلب لا يتبع خبر الاسم واما
فتره النصب ومن الجمل الفعلية واذا التناجاة من قرآن الرزق ايضا لا تتبع النصب
الاسمية نحو زيد واذا عر وبم يكر ونحوها والنصب عند العطف على جملة فعلية
للتناجى نحو لعلتم التوم واما ردت به فالجواب فيه نصب زيد ليعتذر قيل ويكر
عطف الفعلية على الفعلية ويحصل التناهي بخلاف لعلتم التوم واما عر وعود
به واذا عر الله به عر فانه كذا فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان التام
الطلب واذا التناجاة فتره من الرزق مما اقول من قره النصب وبهذا مثال
لا يوجد فيه قره اقول من قره الرزق وفي موقع هو الفعل اولى هذا عطف على قوله
العطف اي كذا النصب عند العطف وفي موقع هو الفعل اولى كالمواقع بعد ذلك
والاستخدام وحيث وفي التام والى هذه المواضع بقدر الفصل فيها اولى من هذا
الاسم كوما زيد او ازيد اخر به فان التبع والاستخدام قريداً للفعل فيقدر الفعل
اولى واذا قدرت الفعل على النصب وحيث زيد كذا فالكلام ارجح كذا لان
حيث هنا التام وهو يطلب فعلا وزيد اقره مثال التام ولا يفر به مثال التام
مثل ازيده يجب به فالرغ ليس لان لا يجوز الا الرزق لما ذكره الضابط توم ان
هذه الصورة مما يجوز نصبه ايها را على شرط التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مستعمل
بغيره فتره هذا التوم وقال بحسب الرزق هنا ولا يجوز النصب وسبب اقره
الضابط انا ذكرنا ان شرط التفسير ان يستعمل عن العمل فيما قبله بغيره او متعلقه ومنها
لم يستعمل الفعل عنه عن العمل بالغير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاعلا
لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالتعليل ليس هو العمل
بل كونه رفعا والرفع لا يعمل فيما قبله فليكن يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو ان
شاعلا عليه نصبه لا يستعمل عنه بقوله مستغلا عنه بغيره او متعلقه اسميه وان
يكون اللام عن العمل فيما قبله هو العمل او متعلقه وبهذا ليس اللام عن العمل فيما
استعمال بالغير او متعلقه بل كونه رفعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
ليس من اربس من باب ما اقره عالمه على شرط التفسير مع ان ظاهره انه اسم
فعل مستعمل عنه متعلق غيره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب

الاسم كوما زيد او ازيد اخر به فان التبع والاستخدام قريداً للفعل فيقدر الفعل اولى واذا قدرت الفعل على النصب وحيث زيد كذا فالكلام ارجح كذا لان حيث هنا التام وهو يطلب فعلا وزيد اقره مثال التام ولا يفر به مثال التام مثل ازيده يجب به فالرغ ليس لان لا يجوز الا الرزق لما ذكره الضابط توم ان هذه الصورة مما يجوز نصبه ايها را على شرط التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مستعمل بغيره فتره هذا التوم وقال بحسب الرزق هنا ولا يجوز النصب وسبب اقره الضابط انا ذكرنا ان شرط التفسير ان يستعمل عن العمل فيما قبله بغيره او متعلقه ومنها لم يستعمل الفعل عنه عن العمل بالغير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاعلا لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالتعليل ليس هو العمل بل كونه رفعا والرفع لا يعمل فيما قبله فليكن يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو ان شاعلا عليه نصبه لا يستعمل عنه بقوله مستغلا عنه بغيره او متعلقه اسميه وان يكون اللام عن العمل فيما قبله هو العمل او متعلقه وبهذا ليس اللام عن العمل فيما استعمال بالغير او متعلقه بل كونه رفعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس من اربس من باب ما اقره عالمه على شرط التفسير مع ان ظاهره انه اسم فعل مستعمل عنه متعلق غيره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب

لقد كانا في القابض السرة عند المدة وحلما في عند سببهم اي فيما ينسب عليك من الزنا
والزنا اسم ابتداء فاجلدوا فان قلت اذا كانا فامره انه ادخل في الظاهر فانما
خرج هذه الصورة قلت بقوله مستغلا عنه بغيره او متعلقه من سرة ان يكون المخرج
هو الاستعمال بالغير او متعلقه بل اللام عند المدة كون القابض السرة ما وما بعد
لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا اللام على فاشتا عن العمل بالقاء لاستغلا عنه بغيره او متعلقه
واما عند سببهم فاما حلما في الزانية والزاني مبتدأ فيه وحذوف وهو من كتاب
او فيما ينسب عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فقد تم هذه الجملة ثم لما كان الحكم
محكما ابتداء جملة اخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا وكل واحد منهما فاما حلما في مستغلا
فلا يعمل احد منهما في الاخرى فاما عن العمل ليس استعمال بالغير او متعلقه فقط والمادة
مستغلا عنه بغيره او متعلقه ان لا يكون اللام عن العمل الا بهذا الاستغلا فقط وهذه
الصورة ليس فيها اللام هو هذا الاستغلا فقط على المذهب وعذوف ليس المستعمل
نحو قوله تعالى انا كل من حلما في سرة فاجلدوا على قوله وفي موقع هو الفعل اولى
اي كذا النصب في مواضع اخرى عند العطف على جملة فعلية والثاني بان يفر
في موقع هو بالفعل اولى والثالث عذوف ليس المستعمل بالصفة فاما لو قلنا كل
لما في حلما في محله لانه من احد هما ان يكون مجزوا صفة ليس وموقع مراد اولى
ان المراد ان الشئ المخلوق له هو بقدره وان لم يكن مخلوقا له والثاني ان يكون
خلقنا مرفوع المخلوق الكل شئ وعند الحق المقصود اي كل شئ هو مخلوق له بقدر
اما اذا نصبناه فكون السبب انا خلقنا كل شئ بقدر قوتين الحق المقصود فكل
ان الرزق يحمل لوجهين مقصود وفي مقصود والنصب عين المقصود فهو ارجح ويستعمل
اي الرزق والنصب في مثل زيد قام وعمر والوجه عند اولى دارة لان الجملة
دات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة فعلية وانما ذكره
اوتي دارة ليلابور عليه انه لا يبع عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط لا المحطوف
في حكم المحطوف عليه وفي المحطوف فيه مرجح الى التام وليس في الجملة الثانية خبر مرجح
الى التام الاول وهو زيد فذكر خبره خبر اولى مع العطف بعد الخبر الى التام وجب
النصب اذا وقع بعد كلمة لا يلحقها الا الفعل كالتام والحق في نحو ان زيد اقره بغيره

الاسم كوما زيد او ازيد اخر به فان التبع والاستخدام قريداً للفعل فيقدر الفعل اولى واذا قدرت الفعل على النصب وحيث زيد كذا فالكلام ارجح كذا لان حيث هنا التام وهو يطلب فعلا وزيد اقره مثال التام ولا يفر به مثال التام مثل ازيده يجب به فالرغ ليس لان لا يجوز الا الرزق لما ذكره الضابط توم ان هذه الصورة مما يجوز نصبه ايها را على شرط التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مستعمل بغيره فتره هذا التوم وقال بحسب الرزق هنا ولا يجوز النصب وسبب اقره الضابط انا ذكرنا ان شرط التفسير ان يستعمل عن العمل فيما قبله بغيره او متعلقه ومنها لم يستعمل الفعل عنه عن العمل بالغير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاعلا لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالتعليل ليس هو العمل بل كونه رفعا والرفع لا يعمل فيما قبله فليكن يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو ان شاعلا عليه نصبه لا يستعمل عنه بقوله مستغلا عنه بغيره او متعلقه اسميه وان يكون اللام عن العمل فيما قبله هو العمل او متعلقه وبهذا ليس اللام عن العمل فيما استعمال بالغير او متعلقه بل كونه رفعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس من اربس من باب ما اقره عالمه على شرط التفسير مع ان ظاهره انه اسم فعل مستعمل عنه متعلق غيره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب

لغو وهو ما يتغير لم يتغير محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما قاعدا او
شبهه والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه لا مطلقا
وقد ذكرنا ان الطرف اللغوي ان يقدم على العاقل المعنوي والحال اذا
كان ظرفا يكون مستقرا نحو جاء زيد على الفرس اي حاصله على الفرس فانما
قلت في الداركل وجه على ان كل درهم جلد في الدار حال اي كائنا في الدار
فما حاصل طرف مستقرا ان يقدم على العاقل المعنوي كما جاء زعم الطرف
اللغوي عليه ولا يقدم اي الحال صاحبها الجور على الاصح نحو حرب جالس
اختلف في مقدم الحال على ذي الحال الجور واكله البسم على مقدمه وقد اخذوا
بعض النحويين وجوزوا ان حاله عن معول فعل لفظي مجاز القوم في التسمية
والتأنيخ فكما يجوز التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب كما في التقديم
على الجور ووجه المنع انه لم يسه عن الفصحى مقدمه ووجه من مناهى منع
من التقديم على الجور وهو ان حال الجور في المنه صفة لصاحبها فيتم
في المنه لفظ الجور فلما ان المعول الجور لا يستقيم عليه فتم معول الحاد
بان لا يستقيم عليه وهذا المعنى لا يوجب في المرفوع والمنصوب فلهذا كل
الا ان يكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على الجور والما لصورة الظرف
ايضا ولا يجزى المحو مطلقا اي يجوز تقديم الحال على ذي الحال الجور ومطلقا
اي ظرفا كانت الحال او غيره في قول تعالى وما ارسلناك الا كلمة للذكر
احسن من جواز مقدم الحال على ذي الحال الجور وما لا بد فان كانت حال من التام
وهو الجور اي ما ارسلناك والتا لك لفظ كعامة اي ارسلناك لتكلم
الناس عن الشرك ويحمل ايضا ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اي
الا ارسلناك كافة شئ مله لجميع الناس ويحمل ان يكون مصدر لاني العاقل
قد جئ بعض المصدر كالكاذب والعاقله فاعلم كافة يعني كذا وهو مصدر لفظي
محذوف وهو تكلف اي ما ارسلناك الا ان تكلف كذا ويتقدم اي الحال
غير الجور اي ذي الحال غير الجور واما نحو جاء زيدا فانه حال عن زيدا وقد
تقدم عليه وجوبا في مثل جاء زيدا صاحبها فان الادوم معقول كذا

هذا الكلام
الذي في
الكتاب
منه
في قوله
ما ارسلناك
كافة
شئ
مله
لجميع
الناس
ويحمل
ان يكون
صفا
لمصدر
محذوف
اي
الارسلناك
كافة
شئ
مله
لجميع
الناس

على الحركة وكذا قولهم مررت بهم الجاء النعم فعل زيادة اللام فهو حال موقوفة
 ايضا مع جاتين غاوين والهاء من الجاء النعم اذا اجتمع والنعم صفة وهو من
 غمر النعم السبك اذا غطى بها وبها في رأسه الفاعل كأنهم غطوا الارض لكم بهم
 قوله فعل زيادة اللام فعل معناه انه مع نكرة كما ان الجاء مع موصولة وكان
 الاولى ان يقول ما ولي مع نكرة كما ان العاقل مع نكرة كما ان العاقل مع
 مع نكرة ووجهه مع موقوفة وصاحبها لا يكون الموقوفة لو جئنا احد ما مع نكرة
 عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون موقوفة والثاني ان لو كان نكرة
 لا تنس بالصفة في بعض المواضع كما اذا قلت رأيت رجلا وكلمة استثنى من النكرة
 فقال الام موقوفة او موقوفة هنا الموقوفة لا يستغنى عنها او واقف في الاستغناء
 او بعد الانقضاء للنعني او موقوفة عليها الحال نحو جاني رجل من بين يميني فاسمها
 مثال لما كان في الحال فيه نكرة موقوفة وكذا قوله تعالى فيها يعرف كل ام حليم ام
 من هذا هذا مثال لما كان في الحال فيه نكرة موقوفة لا يستغنى عنها ان
 جعلت ام احالا من كلامه وقوله لا تتركين احد ال الاحكام يوم الوعيد في الجاه
 قوله معز فاما مثال الحال في نكرة وهو واحد من هذا النوع لا تستغنى عنها ايضا
 في سياق النعم وبما انك رجل والباء مثال للحال عن نكرة واقف في الاستغناء
 وانما في لان الاستغناء في كل النعم لان الجملة الاستغناء معز واجبه في كل النعم
 معز قولهم معز واجبه انه ليس في نوني فيشارك النعم لانه ايضا ليس في نوني وما
 جاس رجل الا والباء مثال لما وقع الحال فيه بعد الانقضاء للنعم وقد بحث وهو ان
 مجرد هذا لا يمكن في كون في الحال نكرة وكان محتمل ان يقال وقد حجة كون في
 الحال نكرة كونه للعلوم ايضا لان هذه النكرة في سياق النعم فيكون عاقل
 انه ورد عليه استغناء فهو في المعنى حال عاقل عاقل كونه في سياق النعم فهو
 لا تتركين احد الاله ورد عليه تخصيص ولم يرد على احد تخصيص وتحمل ان يقال وجه
 الجواز انه حال من نكرة موقوفة بيا في عالم الاحوال لان الاستغناء معز فلهذا
 ما جاني رجل في حال من الاحوال لان حال الركوب فهو استغناء عن عالم الجاء
 وهو الاحوال فهو في الحقيقة ليس حالاً عن رجل وحده بل عن رجل موصوف

نعم
 الجاء
 تسمى
 الموقوفة

عالم الاحوال لانه معز او ما جاني رجل متصف بصفة الالهية الصفة و
 جاني راجعاً رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة وانما جاني لانه لو
 ما في الجاء لبعثاً سم بالصفة في بعض الصور فلما تقدمت امتنع ان يكون
 صفة فتعين للحال وقدر نظر لنا ذكرنا ان في الحال لا يكون نكرة لا من
 احدهما لا للقباس والثاني كون الثاني الحال محكوما عليه وحده ان يكون
 موقوفة وبما تقدم لا يرتفع كون في الحال محكوما عليه فتستغن في الاستغناء
 لهذه العلة تقدم الحال وتما في ان يقال تقدم الحكم بمرتبة تخصها
 ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف
 في ان في ضعف كون في الحال نكرة في في الصور المذكورة المستثناة
 لم يوجد معز واما في نفي عن ضعف قول الشاعر وما حل سقدي غرباً
 على انه محتمل ان يكون في البيت المعز الاستغناء وان كان سقدي على
 فلا استغناء فيه اصلاً ومن اس الحال في العام اس الغالب اس
 وقد سبق مصدر ما قوله اس بالحق نحو ائمة ركبنا اي راكبا وقدرته
 صم اس صابرا او مصبورا وانه قياس اس في لسان المصدر حالها
 الثاني قول قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو انا ناسعة ورجل فانها لقيت
 انواع الاثنين بخلاف انا ناسعة ورجل كالحال واما في كل ما فيها
 ليس من انواع الاثنين بخلاف السبعين حيث فقه على السماع الا ان
 على انها سماعية مطلقا وذمب اليه الى انها قياسية ان كان في الفعل دلالة
 عليها بان يكون من انواع الفعل ولغة المصنف مشعرا بختها ومذمومة
 والاكثرون على خلافه وقد يكون اس الحال اسما في غير مشتق ولما مصدر
 شيئا جامدا على ضرب من التأويل يجعله في معنى المشتق كما سياتي في حجاج اليه
 قتيبن يمين لم يجعله جاعل ان جاعل يمين صار فيكون قتيبن من جاعل الاحوال
 معناه لو كان حالاً انه جعل اليه في هذا الحال وهو كونه مقدر هذا المقدر
 ومنه اي واما اسما كذا للمتعيل نحو قتيبت جسيما بايايا اي جسيما
 منصلا ومنه كلمة فاه الى في وبابية يابيد وبعبت الشاشاة وورما

مذمور

والاصل فيها الجمل اذا تعدد كقوله الى قى وبرة يذوي اس منضبط بعد لا
وعت الشاشاة بزرهم وانما كان الاصل فيها الجمل ولم يجر ان يكون بهذا
المفردات احوال لان الهمزة اما لم يفتح منها اى من الجمل دون المفرد لا يفتح
كل واحد من تلك المفردات لا يستعمل بالذات على الهمزة المعجمة للجمل لا يفتح
فاه وحده لا يدل على المشقة الا بضميمة قوله الى قى اليه ففتح المشقة فيهم
تلك الجمل وهو قوله الى قى وكذا معنى التعدد لا يفتح من لفظ يذوا وحده وكذا
معنى المفردة لا يفتح من لفظ ساه ولا من لفظ درهما وحده بل يفتح من الجمل
وهي ساه مع درهما الا اهتم وضعوا اى وضعوا هذا الاسم المتى وفتح حال
موضع لوازمها اى لوازم الجمل المفردة لجارية اليوم اليها اى الى تلك اللواتي
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجابها يعنى ان فوه الى قى مثلاً فيهم جمة المشقة
من غير نظر الى مفصل اجابها حتى يفتح ذلك المعنى من غير نظر الى قيم المتكلم ولان
الخطاب ولا مدلول الجار فلا كان كذلك جعل كالمفردات فاجزوا العاقل منها
اى من تلك الاجزاء احوال وهو الاول فى الاولين اى اللفظ الاول
وهو فوه ويذوا فى اللاتين اى فى المشايخ الاولين وكلاهما وهو ساه بزرهم
الثالث اى فى المثال الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اجازات
وهي الباء لان الواو لا كان يفتح المعجمة كان يفتح بالاصحاح ومنه اى مما ولى
اسما جازا بهذا اسم الطبيب منه طبيا والعامل فى سيم اسم الاشارة على راس
والطبيب على راسى وفعل محذوف على راس اى بهذا اذا وجد سيم الطبيب منه
اى اذا وجد طبيا وتوجد فى بعض النسخ اذا وجد طبيا الا انهم حذفوا الط
وما اختلف هو اليه اى الفعل المضارع اليه سيم بالاحكام مسندة لما في
زيدا قايما ويعود الاختلاف السابق فى عامل الطرف يعنى اذا قدر الطرف
وهو اذا وجد جمل الاختلاف من كلمة موصوفة بجمع عام الاحوال لا يفتح
مفتوحه كالتقدم ما جاني جعل فجاء من الاحوال الا فى حال الركوب فهو
عن عام وهو الاحوال فهو فى الجنية نفس حاله عن رجل وحده بل
عن رجل موصوف بجمع عام الاحوال لانه مفترغ او ما جاني رجل مصنف

السابق فى عامل هذا الطرف حتى يكون العامل فى الطرف اسم الاشارة على راس
والطبيب على راسى والاصح اى الطبيب اى اللاحق ان العامل فى سيم الطبيب لا اسم
الاشارة لجملة والمسا والبرنج او رطب استغنى لا وحيت لا اسم الاشارة
ولما يلزم فى غيره من تفصيل الشئ على نفسه باعتبار حاله واحدة اذا لا
وهو سيم اى سيم بهذا اصح بوجه على ان العامل هو الطبيب لا اسم الاشارة
الاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يفتح الكلام اذا لم يكن المشا راس
سيم اكن يفتح والمشا راس يفتح او رطب سيم ان الملائمة ان العامل هو المفردة
بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لتعددت الاشارة بحال الشئ وانما
اشتق الشئ من فائبة بالاستعمال اذا يستعمل هذا الكلام فى غير الحال الشئ
الشئ اى انه لو كان الاسم الاشارة هو العامل لم يستعمل الكلام لواقف موقف
الاشارة اسم آخر لا يدل على الاشارة لكنه يستعمل اذ كان له ذكره على سيم المشا
منه طبيا فتعنى ان يكون الطبيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان العا
اسم الاشارة لكان شئ من شئ اسم الاشارة لاسم شئ طبيا فكانه قال
المشا راس فى حال الشئ ففتح الطبيب عامله فى رطب وحده لكن الاطبيعية
لا تعدد الا باعتبار راسه وحده يكون الاطبيعية باعتبار راس واحد وهو
حاله الرقبة فيلزم تفصيل الشئ على نفسه اذا لا يتعلق الطبيب باسم على هذا
التقدم لانه من شئ بهذا فان قلت مسلم ان الاطبيعية لا تفعل الا باعتبار
كس لا يفتح ان الاعتراف من شئ ما ان يكونا جولين له قلت ان الطبيب انما كان عاملا
لا شئ له على معنى التفضيل ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستعمل على نفس
ومنفصلا عليه فلا كان عاملا فى المفضل عليه فصح ان يكون عاملا فى المفضل ايضا
لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واحتجاج لزوم تعدد الواحد كالحالين مختلفين
بأختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفصل والثاني باعتبار الفصل
وعلى الاول على الفعل المفعول ولذا تقدم وفي الثاني على المعنى فامتنع التقدم
بهذا جواب عن سوال مقدم وهو ان القابل ان يتولد لا يفتح ان يكون اجيب
عاملا فى سيم اوقى طبيا معا لانها حالان مختلفان ولا يفتح ان يكون عامل واحد

يعمل في حالين مختلفين دفع واحدة نحو ضرب ركبنا ما شيا في حال واحدة لا
التفصيل بالحال يعني ما سواء فاذا قلت ضرب ركبنا معنى ان الضرب
الحال الركوب ولم يوجد في غيره وكذلك لو قلت ما شيا فمقتضى ذلك ان الركوب
فلو جمع بينهما يلزم ان يكون التفصيل بكل واحد ما نعا من التفصيل بالآم
فلزم ان يكون التفصيل بهذا الطيب بمرطبا وهو مستقيم كما في المثال
المذكور فاجاب بان ليس موازنا للتثنية الذي ذكرته وهو غير ان ليس له
جواز في خلاف الطيب فانه دل على الافضل وهو مستقيم يستدعي طرقتين
فاحتمل المقوم يستدعي حالين مختلفين باعتبار اصل الفضل وباعتبار
كونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتركا على اعتبار ان مختلفين فهو عاملا
كل حال باعتبار دفعه من الاعتبارين ثم تومر سوالا ام وهو ان الطيب
اعماله مقدم عليه وهو بمرطبا فاجاب بان عمله في بمرطبا باعتبار الفضل المذلل
عليه فلفظ الطيب فهو كالفعل لما تقدم معجول عليه وانما عمله في رطبا باعتبار
المفضولة وهو من لوازم الطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلفظ
امتنع مقدم رطبا عليه وقيل نظر لان الطيب من شبه الفعل وشبه الفعل
في حوازم تقدم الحال عليه ومردول هو اصل الفضل فاما الفاضل والمفضول
فيما خا وجان عن مدلوله لكون الفضل ضيقا يستدعي طرقتين فاضلا ومفضولا
فاما ان يكون الطرفان داخلين في مفهومه او خارجا اما جعل احد الطرفين
هو الفاضل من مدلول الفعل وجعل الآم وهو المفضولة من معنى الفعل
فهو مجموع وقوله فامتنع التقدم من لوازم جعل المفضولة من مدلول العمل
وهو محل البحث ثم التفتيح ان معنى اصل الفعل من غير الترجيح هو العامل
الحالين وبما نزل يقول قبل الترجيح طاب هذا الترتيب او طاب رطبا فالحال
في الحالين هو الفعل وهو طاب واذ اردت ترجيح طاب على طيب فيه جاز
مطلوب ونحتمل فالحال هو ان تقول طيب الترتيب والترجح من طيب رطبا
فاحتمل في الحالين هو اصل معنى الطيب والترجح لا يدخل في كونه عاملا
في الحال بل هو مجزئ وكذا العبرة بالحقمة وبن هذا الترتيب الطيب

رغبنا العامل في الحال اصل الطيب اذ الطيب في الموضوعين والترجح غيرهما
بعبارة واحدة وهو الطيب ولا شك ان معناه مطولا ونحتمل او احدى
ان اختلافنا في التعبير فعلى هذا يخرج الجواب عن السؤالين احدهما هو ان
عمل العامل في حالين مختلفين وجواب انه اعني الطيب عند التكليف يرجع الى العمل
وهو طيبه بمرطبا وطيبه رطبا والثاني انه لم عمل في الحال المعقولة مع الحال
افعل ضعيف اذ لا يعمل في غيره وجواب ان عمله باعتبار نفسه لاصل الطيب
باعتبار الترجيح على ما خصناه اذ الفرض ترجيح طيبه بمرطبا على طيبه رطبا فاصل
الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فالحكم لتفضيل فعله على فعله
لا يتم بحيث على اننا نقول الحال في المعنى طرف فجاز ان يعمل فيها مقتضى
متأخرة للملاحظة الفارقة المفضلة في الحال في لفظ الكتاب نظر اذ يقتضيان
عمل في موضع باعتبار الفعل وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ
العامل في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية الموضوع ويكون
ان الحال موطاة كحواثا انزلناه فربما معنى الموطاة ان تعاد ذكرا
في الحال ايضا في مثالنا لوقيل اننا انزلناه فربما معنى لكان جالامقيد
فلما اعاد قرأنا وكان الحال سميت موطاة لانه في ذكره من قبل في
انزلناه وذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ويطر طيب زيد اقاما فاقام
طفتت قيا ثم زيد اذ المظنون هو القيام فاذا زيد فزيد زيد على سبيل التمهيد
والتوطئة فكذا معناه اننا انزلناه في حال كونه عربيا وذكر العيان في الحال
على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سميت توطئة والافاجم الاول في الحال
وهو قرأنا عين في الحال وهو مفعول انزلناه ويكون في الحال جليح
فلا اسمية بالواو والضم نحو جاني زيد وابوه فاما لو بالواو وحذف نحو لقيت
والجحس فادام اسم الرباعي في الطرف يعني ان الحال اصل ان يكون مؤنثا
لانه من المضمومات وقد نعت جليح بمرطبا على قدر الميز والجزءا بجزءا
الانسان فانها لا يبعث حالها كما لا يبعث في اللبث والحكمة لما استعملت على مسند
ومسند اليه كانت مستعملة فاجتهد في ربط بينهما وبين في الحال والربا

اما الواو والضمير وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من
 الف وحده لان الواو تدل على التمسك على الربط والف لا يلزم ان يكون
 المتبادر في الواو المستعمل بالمال في اول الامر معلوم فلذلك قال او بالف
 على ضعف نحو ولو لا جنان الليل ما اتي عامر الى جعيزه باله لم يترق انه
 به باله لم يترق والواو للمحال وقوله اجماعها يجرى الطرف متعانه ان
 الحال في المعنى كالطرف لان معنى قوله جاء زيد وابوه قام جاء زيد زحال قيام
 اسم فلما جاء ان يكون الطرف عن الف جاء ان يكون الجمل الواو حال لا يجرى
 والمضارع المثنى بالف وحده نحو جاء زيد ضرب وانا لم يلزم الواو لان الفصل
 المضارع مقدرا باسم الفاعل وفي اسم الفاعل يشبه ما الف وحده اذا وقع
 حالا فلذا المضارع وقولهم دون وال وبين الجار ليس الجمل بل هو
 بل الكلام مستقل ان اذكر دون ذلك فان يفتق الجار بدون بكل الية اصل
 المثال ان انسانا اراد بيع حماره فقال للشئور انما جاري وكل جمل فلما
 به السوق قال له الشئور هذا حمارك الذي كنت تقفد الوحش عليه فقال
 دون ذلك وبين الجار ان الزم قوله دون الذي يقول فان الجار يفتق
 بدون هذا التفتق وما سواها ان ما سوي الجمل الاسمية والمضارع
 المثنى بالواو والف او باحدهما وما سواها هو المضارع المثنى او
 الماضي المثنى او الف وكل واحد منهما اقام الواو او ضم الف او ضم
 في شعبة امثلة ومن ظاهرة ولا يترى الماضي المثنى من ذلك ان الجمل
 بانها اذا وليت الماضي فترى من الحال فالرقت مع قوله او بعد الف
 رقت من الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الفرض من الاثنان بقدر
 مقارنه زمان الحال لزمان العامل فلما يحصل من الاثنان بقدر لانه جاء ان
 كثر العامل ماضيا والحال الذي اقرنت بقدر فترى من الحال فجاء ان لا
 كثر زمانه وزمان العامل واحدا لعل الاستعمال ورد كذلك والاشارة
 بهذا التعليل لانه في المطلوب وهو مقارنه الحال للعامل الا ان يترك
 الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن استناد الفعل الى الفاعل

قوله

والمضارع المثنى
 بالضمير وحده

يكون حالا لاجل ان يكون في الحال ماضيا في مقابلة من الحال بقدر الحال
 حالة الاسناد فمقتضى الحال لا يكون مقارنه بل قد يكون اسما قد فاك اذا
 قلت جاء زيد وقد ركب فالحق وان كان واقعا فقله لكن استناد الجمل
 حصل حالا لاجل ان يكون في الحال يفتق ان يكون ايضا واقعا حالة الاخر
 لتحصل التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم من المقارنة المطلوبة
 ونحو حذف لفظا خلا فالسبيبه وما وبلد جاء كم حصة صدره ثم يقول
 بقية عن ضعف لانه ان صفة اللطافة في جملها لا سيما والموصوف محدث
 استندل المجوزون لحذف قد يوقع في قوله تعالى او جاءكم حصة اي
 وقد حوت ويقول الشاعر كما انتقض العصفور بركة البقر اي وقد يلزم
 وسبيبه لم يجوز حذفه واذا قال الآية بان حصة استضعف حالا بل هو
 موصوف محدث والتقدير جاءكم حصة صدره مدورهم والمصنف
 هذا التأويل وقال اذا قلنا الموصوف يكون حالا موصوفة وصفه الموصوف
 من حكم الحال في اجاب صدره بقدر من كان الماضي المثنى يكون مع
 فصفة الموصوفة اذا كان ماضيا يلزم معه قد ايضا لاستناد الموصوف
 يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال فالآية بان بقدر يكون او
 وقد نظر لان سبيبه انه يفتق ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعا
 وما وقد المدة بالذات بل ما بعده يعني ان المدة ايضا لا يجوز حذف قد
 وما وقد الآية بان حصة ليس بحال بل هو مدور كما قال او جاءكم حصة
 صدره ومنه وصيغتها ومن قوله بطل ما بعده ان ما بعده وهو قوله او
 فومهم يدقم ذلك لان قوله او متاثلوا منصوب بان او وان متاثلوا
 هو معطوف على ان متاثلوا فلو كان الرفع لكان المعنى حقا لانه وصيغ
 صدره عن ان متاثلوا وهو معطوف على ان متاثلوا فومهم ونحن ندعوا
 بان متاثلوا فومهم اي ونقول لا يراى لولا متاثلين بعضهم بعضا ونادوا
 فليهم اللهم الق يا ستم بينهم بهذا التأويل فمستقيم وحل الاحسن زيادة
 الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن ياتى به تسميتها بالحال يعني ان

تلك

شدة وصحة

الاخص يجوز ان يدخل الواو في جناب كان يقول كان زيد وابوه قائم
فان الجمل كان وجوز معها دخول الواو وتشبيهها للجمل بالمال لان المعنى
كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كفت ومن ياتين آية كان من ياتين آية
جمله شرطية ولقد جازى كان فادخل الواو عليه على التشبيه بالمال ان كانت
على هذه الحال وقد نظر اذ يجوز ان يكون كان نامة والواو للحال على
ولا يلزم ان يكون ناقصة وادخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يلزم
ان الحال مستتلة لما فانه الحال وقولهم مرت رجل مع صفر صايد
غدا متناول معناه انه لا يجوز ان يكون العاقل ماضيا او حاضرا او
مستقبلا لانه حينئذ لا يكون مقيدا لذلك الفعل لانه لم يمت بعد والتقدير
يكون اذا كان زمان الحال وزمان العاقل واحدا واورد عليه قولهم مرت
رجل مع صفر صايد غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل بعينه ما
منه حاصل وهو كون الصفر مع اذ المقتضى حاصلا الآن واحدا متناولا
وتناولا وان المراد بالمال ان يكون مقدرا ومعناه مع صفر مقدر والصيد
به غدا والعقد سواقه لان فحصلت المقارنة كقول تعالى فادخلوه خالصين
فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجبت بان المراد بقدر الخلود ان يكون
مقدرا من خلوده فيها والتقدير حاصل زمان الدخول ففتح المقارنة ونحو
نحو قولك للمخل راشد امهديا اي سافر اوسا فرت راشد الخلف فلو
الحال ومنه اخذت برهم فضا عدا ان قد ثبت الثمن اذ لا يقع عطفه على
ما قبله ولا يلزم حاله هذا انما يستعمل في شئ ذي ارجاء كاشي في بعض
برهم وبعضها ما كثر من برهم وعلى هذا لا بد من ضمها وفعل اي اشترط
بعضه برهم فثبت الثمن في البعض الآخر صاعدا ولا يستعمل ان يكون
حالا عما قبل الوجود الثاني لنفسه والمخبر انما وجود الثاني فلا يمكن ان الحال
لا بد حله الثاني فضا اذا كان مفردا وانما فضا والمخبر فلا يمكن ان
اخذت برهم في حال كونه صاعدا ولا يستعمل ان يكون عطفها على ما قبله
المذكور بعده هو التعلق والمفعول والبرهم ولا يقع عطفه على شئ منها

الاحكام
في
الاحكام
في
الاحكام

اما عطفه على التعلق فلا يستعمل لفظا ولا معنى اما لفظا فلما دخل فيها في اللاحق واما
معنى فلان الصاع ليس اخرا حتى يعطف على الفاعل الذي هو آخر واما على المنع
فلا يستعمل معنى اذ ليس الغرض ان اخذت الثمن والصاع لان الصاع عدو الثمن
ولم يرد ان اخذت الثمن والثمن ولا يستعمل عطفه على برهم اما لفظا فلما دخل
في الثواب واما معنى فلان لم يرد ان اخذ الثمن برهم فضا عدل المراد اخذ
ما كثر ولو كان عطفها على البرهم لكان ما خروا بالبرهم والرايد جميعا والثاني ايضا
ما لم يرد ان يوزن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنيا اعتبار بعض
التقدير فثبت الثمن في البعض الآخر صاعدا ومنه المثل اعيانها وقسمتها
بين برامها حينئذ يعامل فيه بخلاف ايضا والتقدير يتحول في هذا الحال قوله
حين برامها حينئذ اشارة الى ان من حيث يصور ان انصافها على المصدر لا على
الحال والتقدير يتحول هذا التحول وليس المراد يتحول حال كونها ثمنيا وقسمتها
ومثله في الولام اولاد الواحدة وفي العباد اولاد العباد اي يتحولون
هذا التحول وهو كقولكم في الولام ممتنع وفي العباد ممتنع وكذا في السلم
اعيانا واجتبايا وعطفه في الجواب اسباب النساء العوازل اي التحقق من حيث
المرأة حاصلة اي يتحولون هذا التحول وهو كقولكم اقربا راف في حال التسليم واسماء
النساء التحقق في حال الحرب وكلمة يصور على المصدر اي في جميع الصور وليس
ذلك اي اشارة الى العاطلة الموكلة ومن الموكلة لمصون جملة اسمية بخلاف قول
عطفها اي اجتمعت عرفت الحال الموكلة بما يكون مقدره لمصون جملة اسمية لان
المقصود هو العبادات والوقام لا التمثل ولو كانت الجملة فعلية لكانت
التمثل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقدر
لمعنى الابوة وانما يلزم الاشارة الى الجملة الاسمية مهيئا لا لتصل مقيد بالحال
في المثال فان الابوة لا تتغير بالعطف معني انه اذا انفتحت الحال انفتحت كانه
ولا بد للحال من عامل ولذلك فذر له عامل ومع جملة اسمية ولا تصدر بالواو
مخاذا ما قبلها نحو هو الحق لا يتكلم فيه فان قوله لا يتكلم فيه جملة اسمية وقعت
حالا موكلة ومنه لم يصدر بالواو لان الحال الموكلة متحدة بما قبلها فلا يجاز

اي هذا الحال

جمعا عاقل

اما عطف

لتحلل الواو بينهما وبين الجمل الموكدة بها وذلك الكتاب لا ريب فيه على أحد الوجوه
يعني ان لا ريب في حال موكدة على أحد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه في غير ذلك
والجزم الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدأ والكتاب صفة ولا ريب فيه في ذلك
قيل لا محل له من الاعراب بل هي حكمة مستأنفة متقطعة عما قبلها ومن الاسياها
يلزم النصب على الحال كقولهم او مثله كاذبة وما عليه والاشبهين ايضا فهما بهذا الوجه
بالاستعمال وقد استعمل صاحب الفصل لفظا كاذبا مضافا فقال محطها كاذبة الآية
ومعها التميز

ومعها التميز اي ومن المنصوبات التميز وهو ما يرفع الابهام المستعق عن ذات العلم
او مقدرة المراد بالابهام المستعق ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين و
ثلاثين ونحوهما واحد من عن الابهام المستعق كالكثرة وان استعمل على الابهام للتمييز
ستعق في اصل الوضع اذ هو موضوع في الاصل لمن معنى ثم التمس على السامع
الاستعمال فالابهام عارض للاستعق في اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه
موضوع على الابهام وقوله عن ذات احد ارجح الحال فانه يرفع الابهام المستعق
عن معنى الذات لا عن الذات ويورد على هذه الصفات نحو ما رجل عالم وذكر
ان يجب عنه بان الذات لا الابهام في بل الابهام باعتبار الصفات فصفة
الذات مهمة دون الذات قوله مذكورة او مقدرة تشمل نوعي العلم المقود
والجمل فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن معرفة
تمام وقام بالتعويض لفظا نحو راقود خلا او عدرا فيما لا يرفع كسواء حسن
والمتن اي وفي المتن كالاعداد المركبة نحو مائة عشرة رجلا لان الاصل فيها ثمانية
وعشرة ففيها مائة من تقدير او كالاقتضا مائة على ما اشتمت ولذا لم
منصوب لا بينهما وبين مائة من وكذا في الجمل اذا افضل منها وبين مائة نحوكم
الاداء رجلا لغيت ونحوكم بالتي منهم فضلا على عدم اذ لا الا من الاقتران رجل
فانه حينئذ يقرر التعويض في كالاقتضا مائة ولا فاقيد الجمل يكون منصوب لا يثبت
ومن مائة لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مائة فلا يكون فيه تنوين
حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتعويض مقدور عليها لانها غير مضافة
فهو كالاقتضا مائة فانه في مضافه اصلا لكون مائة منصوبة دايما فتمت بانها

ومعها التميز

المتن

عذر عليها لانها لمن كثر وكذا عطف على كم الجمل اي تقديرها في لفظ كذا الوقت علة
كذا درهما فان التعويض ايضا مقدور على ذا وبنون التثنية والجمع عطف على قوله
التعويض وبنون التثنية والجمع نحو عنوان معنا وعشرون درهما والمراد بنون
الجمع ما يشترط الجمع وبنون الاعداد نحو عشرون درهما وانما لم يثبت في نون الجمع
التعويض نحو خستين وجوبا لان الكلام في تميز المفرد وذلك من تميز الجمل لان
الكثرة الجمل ما يكون الابهام فيه في سببه في الفعل او مضافا اليه الفعل
على كسائين والاضافة عطف على نون التثنية اي وقام بالتعويض وبالاضافة
نحو مائة الا ان عطفها والكثرة اي اكثر التميز عن المفرد فيما كان مقدارا وذكر اقسام
المقدار بقوله لفظا نحو قيم ان يراووزنا نحو عنوان معنا ومساحة نحو
في الساعات موضع ثوب سمايا او عددا بهذه اقسام المقدار ثم خصم العدد
فقال اما مائة نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عداه اي ما عدا احد
عشر الى تسعة وتسعين وهو مائة العشرة فادونها ومائة المائة والالف وما
يوجد منها يضاف الى مائة نحو عشرين رجلا ومائة درهم والالف ثوب
كناية عطف على مائة نحوكم درهما كل اي في كالاقتضا مائة نحوكم في الدار
رجلا في الجمل وكما الجمل اذا افضل بينهما وبين مائة لا يكون مقالا لا ينصب
التميز لانه لو لم يكن فصل لكان التميز مجزوا في الجمل نحوكم رجل في الدار فلما
كون من التميز المنصب وكما في رجلا في معنى كم الجمل تنصب ما بعد وان
كانه اذ حال من نحوكم من رجل لغيت اكثر من النصب واجود كذا في
الصالح وعندي كذا درهما بهذا ايضا مثال لما يكون كناية في العدد ودرهما
الجمل في كالاقتضا مائة منه مسلة الكتاب على كم جمع يثبت معنى اي على
ما يجمع او الف جمع وخلا لتحليل على افعال من دون الاضافة نحوكم
رجل لغيت اي كم رجل لغيت فحينئذ لا يكون كم مضافا بل تقدير التعويض
عليها كما اذا انصب قيمة او النصب اكثر اي النصب في معنى كالاقتضا
اكثر من الجمل او مضافا عطف على مقدارا اي اكثر الاول فيما كان مقدارا
او مضافا نحو على التمرة مثلها فاذ فان مثل التمرة ليس من المتأخرات

اي وقام بالتعويض

ما ينشأ من الشيء وليس مقدرا حقيقة وفي العدد يعود الى يعود مرة العدد
وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اى يعود الى يعود في العدد وهو من احدى
الاشياء وتسعين وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اى يعود الى يعود في العدد
لان الغرض من التمرين رفع الابهام واذا حصل تميز استغن عن فعل يعود
بحسب ايراد الاية في قوله فان الافراد لم يلزم هناك فقال كم غلام اشترى
وكم غلامان اشترى فاذا نصب بان يقع فصل بينه وبين غيره لا يلزم الاية
ايضا بل تعالى كم في الدار رجلا او رجلا لثقت وكذا ان عشرين اسبعا طحا
على البديل هذا ايراد وجواب فالاراد ان اسبعا طحا من للعدد وهو تسعون
فاجاب بان ليس فيه الريل هو عدل من اثنين عشرة والمتمم محذوف اى عشرين
عشرة فوفى او اتمم ويحكم كل غلاما فالتمم فيه محذوف وانصاف غلاما عشرة
الحال بهذا ايضا ايراد فان التيمم فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استوفى منه
وميمه ينبغي ان يكون مؤدرا منصوبا فاجاب بان غلاما ليس من اهل التيمم
محذوف اى كم كل نسبا او شخصيا وغلاما ينتصب على الحال من التيمم
الطرف العائد اليه كم معنى الكثير فذلك انتصب غلاما على الوجه كالمغايضة
الحال وذو الحال في الجملة معا صلة نظر الى معنى الكثير فكان اولى ان لا يكون
الغاي في قوله فالتمم لان محكوم كل غلاما في قوله التيمم محذوف خوه ولا موجب
لدخول الغاي ظاهر او لوقال واما محكوم كل كان الغاي في موقعه ولا يجوز الاضا
اى لا يجوز الاضا فيهما اذ كان التيمم يعود الى نحو احدى عشرة الى تسعة وتسعين
فان عيمه منصوب مغرد لان الاصل في التيمم ان يكون منصوبا مغردا
اما في العقود من عشرين الى تسعين فلما يجوز ايضا في العدد الى عيمه وانما
لم يجوز الاضا فيهما لانه ان حذف النون او لا يحدف ولا يجوز حذف الهمزة
ليس بنون الوجه حقيقة بل هو موجود من الكلمة ولا يجوز انما النون لانه
نون الوجه ونون الوجه لا يثبت مع الاضا في هكذا ما يشبهه هكذا قالوا ولا
يتعين التذكير والثاني في التيمم في العدد المركب نحو عشرين وتسعين
من العقود التي في او اتمم النون الى تسعين يقال عشرين رجلا وعشرين

ف

ل

ارادة وفي المركب ان كان نحو احدى عشرة الى تسعة وتسعين عشرة تذكرا
وحذف الثاني من الثاني تذكرا وان كان على نحو احدى عشرة وانما اولى
عشرة بتأنيث الاول وسكون شين عشرة في الحجاز ويسمى في غير تونس
في بيان التذكير والتأنيث في المركب ويتعلق في المركب بقوله تذكرا اى
تذكرا المركب ان كان نحو احدى عشرة الى تسعة عشرة فان تذكرا تذكرا المركب
وهو واحد وتسعة اما احدى تذكرا طامه واما تسعة فتذكرا بوجوه التاكيد
كاسماء في تسعة رجال وحذف الثاني من الثاني اى تذكرا تذكرا المركب
الاول وحذف الثاني من الجاهل وهو عشرين من احدى عشرة الى تسعة عشرة
فان تذكرا محذوف الثاني على ما هو قياس التذكير والتأنيث في الاصل لا
ما هو في العدد قوله وان كان على نحو احدى عشرة اى وتونس المركب ان
كان نحو احدى عشرة وانما اولى عشرة فان تأنيثه بتأنيث الجاهل الاول
وهو احدى وانما اولى عشرة ووجود الثاني في الجاهل الثاني وهو عشرة من
احدى عشرة الى تسعة عشرة وذكر ان سكون شين عشرة لغة الحجاز
الموت وكسرها لغة تميم اما في احدى عشرة واثنى عشرة واثنا عشرة
فانها جارية على القياس وهو وجود علامة التأنيث في الموت وعلى
في التذكير واما في ثلاثة عشرة الى تسعة عشرة فالجاء الاول في على حال قبل
في اثبات العلامة مع التذكير وحذفها مع الموت على ما سبقت تعليلها
الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في التذكير وأثبت في الموت ولم
يجز على القياس قبل التذكير كالجاء الاول لانه لو اثبت مع التذكير لافضل
الوجه بين علامتين تأنيث لو قبل ثلاثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذلك بواحدة
وكان الاول احق بذلك لانه قد ثبت له حكم سبق واما اثبات العلامة في
الجاء الثاني مع الموت فيما ذكر على القياس لاحتمال اللغاة الدال على التأنيث
ال علامة وانما حذف من الاسم الاول ما سبق من الفرق ولا اعتبار
حال الجاء الاول ايضا قبل التذكير فانك قبل التذكير تقول ثلاث عشرة
بغير علامة وانما جازع بين علامتين تأنيث في احدى عشرة واثنا عشرة ولم

ع

ول

كيب

حدة

في ثلاثة عشر رجلا لان العلامتين في احدى عشرة مختلفتان لفظا واما المنة
اتفاق لفظيهما والثاني اثبتين يدل من لام الكلمة فلم يتبين للثانيتين حتى
يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب لفظ لان يتبين من التبيين
ثلاثة وعشرون وتسعة وعشرون يتم فيه المذكور عن الموت يقال انسان و
عشرة وامرأة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاثة وعشرون امرأة التسعة
وتسعين رجلا وتسعين امرأة وتسعين امرأة ولم يذكر حكم في الكتاب لان هذا
داخل في المركب وهو قد حكم المركب في العشرة لانه لو قال ان كان
نحو احد عشر الى آخره وان اراد اذ خالف تحت قوله ولا يتبين التذكر والتا
فهو فاسد لاننا بينا ان ثابته يتم عن تذكره وقوله لا يتبين مقصور على
العقود من عشر من التسعين كما ذكرنا فيجب التذكر والثابت في ثبوت
العشر من التسعين وقد اجمعت في الكتاب وما يضاف من الاعداد مثلا
والالف وما يتضاف منها كالف الف درهم ومائة الف درهم بنودها
المضاف اليه العنة واما المائة فوج افراد عتده واذن فقة العتده اربعة
شبهها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشرة احاد ولانها
عقد قائم برأيه كالعشرة فاضيف اليه ما كاضافة العشرة اليه وقد اخذ
شبهها من التسعين اذ كانت العقد الذي يليها بمنزلة المزد كما في التسعة
بالمزد واما الالف فاضيف اليه المزد لانه بمنزلة العتده لانه يكون عقد العتده
ايضا ويكون عشر ميات كما ان المائة عشر عشرات فاعلى حكمها والالف
التذكر والتا ثبت في المائة والالف وما يتضاف منها بقوله
رجل وامرأة والالف رجل وامرأة وكومها والثلاثة الى العشرة جمع اخر
منها المضاف اليه بقوله ثلاثة رجال واما اضعف ال امر بان ما
بعده هو المقصود قلوا تصبوه صار ما ليس مقصودا كانه المقصود وا
فما كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول لانه الذي يوصف
في قوله تعالى اني ارسل سبع بقرات سنان ولم يخرج من في فصل محل على
الاول وهو المائة والالف مرة فغيره مائة المضاف اليه فيقال كعلم

وما يضاف من الاعداد

اشترت وعلى الشاس اى ويحل على الشاس وهو الثلاثة الى العشرة اخرى
فيجمع كجمع م الثلاثة فقال كم علان اسير بهم واما فقهه بقوله من في فصل
اذ اوجد الفصل لم يكن كم مضافا بل يكون مائة منصوب فلما يقع جاز على المضاف
وكجمله الى سبعة ليس بعباس لان م الثلاثة ذكرنا ان قياسا ان يكون
مجموعا ولفظ مائة مائة واما مائة اى انما القياس بحوليات ما عين للملك
بما اذ اخرج وجعل من وجوه الابل ثم قالوا قتل في مائة ثلاثة مملوك من العرب
وكانت ذبا تم ثلثا مائة يبر فر من رده بالذبا م الثلاثة وهو دليل شريعة
والابل م ينطق من فوق بنوا الابل سنن بن سنن واما سنى بذلك لانه
ثبته يوم الكتاب والهم كسر الضمان من اصلها ثم ان كانت بالذبا م
غير ما يثبت ان يحكم تذكره عند وجود الثا وما يثبه عند وجودها بين ان الثلاثة
الى العشرة جاء على خلاف القياس في المذكور لم يجمع الثا وفي الموت بخلاف
ورد في الاستعمال وعلته التخيرون بما هو واحد بان العدد موت لا يجاء
ومذكر اسبق من الموت فاخص العلامة به ولم يجمع بالموت للفرق ولان
ترك العلامة علامة والشاس ان الثا للبا لعة والمذكر اقوى فاخص به
ان نحو جاز وفيه ال من المذكور على اوجه واحدة وكومها في ذراع من
الموت يجمع على اقل بلان في هذا الحكم الى العدد لانه جمع فثبت التام
المذكور من الموت فمما على الجمع والرابع ان العدد وهو المعدود في الجمع
فاستعملوا ثابته المضاف اليه عن ثابته المضاف ليليا يجمع علامتا ثابته فلم
يدخل على الموت وادخل على المذكور للفرق وبهذه العلل لا يجمع وجه ضعيفا
بل الاول التحمل بالاستعمال في امثالها وقد نصبت على التسمية بحوليات اربا
ونحو اذ احاش النى ما بين عاكاة وافة فقهه مائة والذبا م ورو
حسن عاكاة ولا استدلال فيه حينئذ وقوله تعالى ثلثا يسعين ليعين فراجعا
محمول على البدل لا يلزم سدود ان جمع مائة ونصبة في الاضافة واحدا
على امرأة اضافة ثمانية الى تسعين يلزم سدود واحد وهو جمع المائة قال ابو اسحاق
ولوا نصبت على التسمية لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجد لكل مائة

انما هو
مائة مائة
مائة مائة

فهم من اللغة ان مائة واحدة من مائة اذا قلت مائة رجل فكذلك اذا قلت ستمائة
سنتين مثلا فتكون ستمائة واحدة من المائة واقل السنين ثلثة فيجب ان يكونوا
قد لمواضعها فيقول انه في لازم لان ذلك مخصوص بان يكون الميم مائة اما
اذا كان جمعا فيكون التقدير كما قصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب
فان الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان المراد ثلثة من اربع الميم لكان معنى ثلثة
اثواب تسعة اثواب وهو باطل بل المراد ثلثة الثلثة بالثوب واما في لفظ
المعدود فيكون للكلمة اما الواحد والثلاثان فالاستعمال ان يلفظا بذكر واحد
او مئتين فيقال رجل او رجلان فيحصل الدلالة ان الجنسية والمعدود يلفظ
واحد يعني يستغنى بلفظ التميز عن ذكر الوجود والاثنتين لان قولك رجل يدل على
الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس ولو قيل اثنا
رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو طريق جور فيمتاح على سائر
القياس فيحصلان واوله ان خصيصة من التبدل وفي غيره ان وفي العدد
يغرد بهذا عطف على قوله وفي العدد يغرد فرع من ذكر العدد فمصر في غيره
يغرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من جنس
حين المراد بالجنس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مقتضى في باب التميز
بأنفسها بام آء فيقع على القليل والكثير منه كما في العسل فان بعض الماي
ما فاذا قلت ثلثة اذ قال ما فيغرد لان الغرض الدلالة على بيان ذلك في
ويحصل بالتميز فيلحق مقتضى هذه الا ان يفسد الانواع نحو عدد اوطال حلول
لانواع من الخلق ثم ان كان بهن الشخصية والعنوين جازت الاضافة فيكون
رئيس ومناوين والافلا يقول موضع صحاب في قولك ما في السبا موضع كذا
سحا بالانه لو جازت المضاف اليه واضيف الى الميم لم يتم المعنى المقصود وقد
يتبع فيما ليس اياها بهذا معا بل لقول في اول الباب واكثره فيما كان معدودا
ذكر الاكثر ثم بين الاقل بقوله وقد يتبع فيما ليس اياها بهذا في الشئ بلفظ التميز
ولعله يريد به المعدود والقياس لانها مذكوران من قبل على القائل اما
لوجعل قوله او متعيا ساعطا على عدة ليكون داخل في انواع المقدار كان

جندون

واما الثاني

المقدار اما كميلا او وزنا او مساحة او عددا او متعيا ساعطا فينبغي ان كان
ان يكون اللفظ متعيا ليس اياها ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفضل او قال
وقد يتبع فيما ليس اياها ولعل تعريف من الناصح نحو كلام حذرا والاضافة اكثر لانها
الاصلي في المقدار واما الثاني وهو التميز عن الذات المعدودة فلما يكون الا
عن ميم في جملة او ماضيا في اولى ايضا في هذا هو المستحسن الالة العلامة تميز
بما الشئ ان يعرف كون التميز كما انتصب عنه وكونه متعلقا بغيره ايضا فانه
قلت طاب زيد ايا واددت ان زيدا اب لم يتبع اضافة الاب الى زيد لانه كالمقام
الشئ ال نفسه وان اردت ان لا يابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا يتبع في الصفة
المذكورة اضافة التميز الى ما انتصب عنه فيقال ابو زيد لارادة المتعلق واددت
وعلم زيد وسبب الراس واما ال اخبر من وان كانت اس وان كان التميز
انتم اسم كان تابعيا لغيره وهو لفظ صفة هو امثال قوله ان كان اسما ايا
وان كان صفة كانت لاسي ما انتصب عنه وطمع اى وكانت مطابقة لغيره
والشبهة والجمع نحو به ذرة فارسا ودرهما راسين ودرهم فوارس لانه
مؤخره تابعيا لانه فارسي لانا عبادا وان لافارسا واحصلت اى الصفة
اس جاز ان يقال ان فارسا منصوب على الحال من الفرف في ذرة والذرة
التيقن وقال في الذم لاذرة اى لا اكر ذرة واللام في لله للتعجب والمخ
ويكمل وجهين احدهما التعجب من جوه وجوده وافاضته للوقوف والتأني
التعجب من ليله الذي ارتفع من ثرى اتم اس العجب من ذلك اللين الذي تولد
وتربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والتميز اولى لان المقصود
بالفروسية لامتدح حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
وهو ظاهر ويكره اس ويلزم التميز التكميل اى لا يكون الاكثره على الاعرف
الذي هو مذهب العربين واحتمل عليه شيئا اورد احدا القياس على
الحال بجامع الاشارة الى وضع الابهام والثاني ان المقصود من التميز رفع
الابهام وهو حاصل بالتميز فيوضح التعريف والثالث ان التكرار يهو
الاصل والمعروفة فرع عليها ولا يبعد عن الاصل الى الفرع بلا عرض ولا

لو

ولا غرض في الغرض لما ذكرناه ونحوه لأنه في القول الآم وهو مذهب
الكوفيين بقوله تعالى الأمن سعة نفسه فحين قراء فان المراء الأمن سعة
نفسه أو سعة لا تقتضي مفعولا وفي الاول أي وفي القول الاول
هو الأعرف بأن أي الآية على نوع الحافض أي سعة في نفسه أو على نفسه
معنى الجميل أي جميل نفسه وقوله في الكتاب فيمن قراءة بعض ظاهره أن أي
الآية قراءة أي ولقد تبعيت كثيرا كثيرا معرفة في مشهور القراءة وقوله
وسالت المعربين في القراءة وماعز ت على نقل قراءة أي في الآية لا
مشهورة ولا شاذة ولعل المصنف وقف على ما لم تقف عليه ويحتمل أن
يكون غلطا من الناسخ وأن كان الأصل فيما قبل أي على أحد الأقوال إذا
يحمل الآية نوع الحافض والنفس والنفس أيضا فلا يقين لواحد وبعض
لفظ صاحب المعنى إذا قال جاء الكوفيين قوله تعالى سعة نفسه على أحد
الأقوال ولم يقبل فيه قراءة أي مع أنه يخرج واستأذني في القراءة سواء
والله أعلم بالحقيقة ولا يجوز سواء أي تقدم الغير على عالمه مطلقا أي
كان العامل فعلا أو معنى فعل هذه أدب مذهب سيبويه وجمهور العلمين وأجروا
عليه بوجود أحد أن التميز في المعنى فاعل على ما سيأتي أو معنى طاب
زيد نفسا طاب نفس زيد وحتى تصيب زيد عقرا تصيب عرق زيد والعامل
مشتق تقدير والتأني أن التميز النفسية والنفسية لا يتقدم على المعنى والتأني
أن العرض من التميز ذكر النفس جملا أو لا ومعنى آية ألم يكن أوقع في
النفس والد على ما سيأتي أف الكتاب فلو قدم فأت هذه الفرض خلافا
لما زنى والله دعيا كان العامل فعلا بحق قوله أهمج سلي بالقراءة وجبها
وما كان نفسا بالفراق نطيط فحين أتت الفرض في نطيط مذهب الكوفيين
والمأزني والله دعيا أو تقدم التميز على العامل إذا كان فعلا وأجروا بالقراءة
على الحال بما مع اللاشبه كل في رفع الابهام وجواب بالفراق وهو أن كل ال
فضيلة فما ز تقدم كالمفعول والتميز فاعل في المعنى فلا يتقدم وأجروا بالقراءة
بقوله أعشى محمد أن أشكر البيت على رواية تأنيث الغير في نطيط وأنا

مبني

مبني

مبني

مبني

مبني

مبني

مبني

فريق

تقدم هذه الرواية لأنه حينئذ في كادهم الشأن لتذكيره وفي نطيط في سطر
أي وما كان الشأن نطيط سلي نفسا بالفراق تقدم نفسا وأما على رواية الغير
في نطيط فلا يتعين الاستدلال إذا جاز أن يكون الغير في كاد للجيب نفسا
يتعقب على التميز من كاد وهو العامل فيه ونطيط في كاد أي ما كان نفسا
بالفراق من كاد نفسا نطيط بالفراق ويروى وما كان بالمنز ولا استدلال
لهم فيه يجوز أن يرجع في كان إلى الجيب أول سلي بنا ومن المعشوق و
الجيب ونفسا في كان ونطيط على التذكير أو على التأنيث صحة نفسا بنا و
بالنفس في التذكير أي ما كان نفسا طيط بالفراق ويروى نطيط بالفرض من
الآية ولا استدلال فيه أيضا يكون نفسا مفعولا له نطيط مقدما أي ما كان
نطيط نفسا بالفراق وحاز على رواية كاد وتأنيث نطيط بحق ز أيضا أن
يكون الغير في كاد للجيب أول سلي بنا ومن المذكور ونفسا في كاد نطيط
صحة نفسا أي نفسا طيط بالفراق ويكون استعمال كاد على الأصل المرفوع
نحو وما كانت آيتا والأرجح الأول والعرض أنه لا يتعين الاستدلال أيضا
على تأنيث الغير نطيط وذكر في التعليق أن دلالة البيت على رواية التأنيث
قاطعة وهذا الأحتمال نصف قطي الدلالة ثم التميز في الأصل مقصود بما هو
يتعقب في الأصل عند أي موصوف في المعنى بأن تصيب التميز عند الأصل
عند أي نفس تمت أو عسل بنا الآية وإبراهيم عشر ون وكذا في طاب نفسا
الأصل وصف النفس بالطيب فالتأنيث على في المعنى موصوف بالفعل وأما أثر
أي التميز عما هو أصل أو أثر أيضا بأن التميز لفظا بما انصب عنه نوحا أثر
ظننا لغز من المبالغة والتوكيد أما المبالغة فلأن يكون النفس جملا أو لا
ومفصلا ثانيا البلغ وأوقع في النفس من ذكره مفصلا أولا ونام مفرد
في علم المعاني والبيان وأما التوكيد فأما أن يراد بمفرد المبالغة و
توكيد وأما أن يراد بأنه لم يذكر النفس مفرد جملا ومفصلا فمفرد
زيد أو زيد نفسه ومعنى أي ومن المفصولات بما انصب من المستثنى و
هو المذكور بعد الآية الصفة وأخواته بجوازا وعدا وخطا وغير على ما سيأتي

جوز

وقتها ما انصب

وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الآية الصفة وكان في حاشية
 الآية ان المراد بقوله ما انتصفت ما زانتصاه والافق غير جائز انتصاف
 ما بعده ايضا يقول رايت رجلا لا زيدا وانما حقه بهذا القدر لانه اذا لم يكن
 من المنفصل والمنطوق واحدهما فخرج من متعدد والآية غير مخرجة فخرج من كلام
 فيه منفصل اي فالمتن منفصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او مقرا
 حاشي القوم لا زيدا بهذا المثال للمفرد لفظا اي لفظ موضوع للمفرد ولو
 مثل نحو الرجل كان اول ومرت زيدا لانه هذا مثال للمفرد بعد
 اذ لفظ زيدا في موضوع متشخص لا تعد فيه وليس في لفظ تعد اذ ليس في
 ولكن التعد قد تدبرى باعتبار الاسم لا باعتبار الحركات اذ اورد
 زيد متعده كالرأس واليد والرجل وسائر الاعضاء والآية وان لم
 يكن مخرجا من متعدد فمقطع نحو ما جاني احد الاجارا وهو اي المستثنى
 اي بحسب نصيب بعد الآية الصفة في كلام موجب وقد يقع الصفة لان
 اذ كان صفة فيخرج لا بحسب نصيب ما بعده والكلام فيما بحسب نصيب والموجب
 اخر اذ عن في الموجب كالتنفي والنفي والاستثناء فانه لا يحسب نصيب ما بعده
 على ما سياتي تفصيلا ومنقطع اي وهو منصوب اذ كان منقطع
 متصفا ابتداء موق الاسم الاول نحو لا عامر اليوم من ام الله الامن رحم
 ومطلقا في اللغة الجارية نحو ما جاني احد الاجارا وفي غير ذلك على البدل
 المنقطع هو ما لا يكون من جنس الاول وهو متصفا ان متصفا ابتداء موق
 الاول يعبر من التناول نحو ما جاني احد الاجارا اذ لا يقع الطلاق احد
 جري بالنا ويل ونحو قوله تعالى لا عامر اليوم من ام الله الامن رحم على ان
 بين رحم المرحوم فانه يقع ابتداء العامر على المرحوم بالنا ويل بحسب نصيب
 المذمومين بالاخلاق وتسمى لا متصفا ابتداء موق الاسم الاول وهو المرحوم
 في الكتاب ومطلقا اي ومنقطع مطلقا عن قيد ابتداء موق الاسم
 الاول اي يجوز ابتداء موق يعبر من التناول نحو ما جاني احد الاجارا فان
 الاجد قد يتناول الجار يعبر من التناول وهو ان يرد بالاجد النفس او

نحو

هذا هو المتن

يراد بالجار المتشخص وما يتعلق به من مركوب ونحوه فانه حينئذ غنا ول الجار عا
 فهذا التسمي بحسب نصيب عند اهل الجار يجوز رفعه على البدل عند من يسم ولو
 قال في الكتاب واما في المنطوق عن قيد الامتناع الى آخره لكان الظاهر اذ
 على المقصود ومثل في الكتاب في المنطوق الذي لا يقع ابتداء موق الاسم الاول
 بقوله لا عامر اليوم من ام الله الامن رحم اي الامن رحم الله من الامن رحم
 والرحوم يقع ابتداء موق العام لان المرحوم معصوم لا عامر بهذا
 احد الوجوه وقد قيل ان العامر يعني ذو العصية فيشمل العامر والمعصية
 فكون الاستثناء من جنس الاول وقيل العامر فاعل بمن مفعول كماء
 وافق بالمقدور لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل
 من رحم وهو المرحوم اي الامن رحم الخلق فيكون من جنس العامر ايضا
 اي لا عامر الا المرحوم ويروي قوله الا واري لا يا ما ايها المرحوم
 منصوبا اليك للاباء وآتم والنوي كالحوض بالظلمة الجحد وقيل
 فيها اميلا لا اسما لهما عيب جوابا وما بالرب من احد الثمان الطوبى وما زلف
 اي عرفت دارجية وتبينها بعد طوبى وتامل لانهما تيمت عن حالها لهما
 الا واري جمع آرى ومن التي تحبس بها الجمل من وند وجبل وجر والنوي
 جاز من تراب تجعل حول البيت او الخيمة لعل يصل اليها الماء والمطلوب
 الارض التي حفر فيها الحوض ومما لا مطلوب لانها لم تكن موضع حوض فجلوا
 موضع ووضع البيت في غير موضع ظلم والجحد الارض العظيمة الصلابة
 الا واري من الاهد وهي ليس من جنس الاستثناء منقطع مثل ما جاء احد
 الاجارا فان ذلك جاز الوجان الرفع والنصب عند قيم ومعدا عطف
 منقطع اي بحسب نصيب اذ كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاني الاعراب
 احد واما وجب نصيبه اذ اقدم لان رفعه كان على البدل فاذا تقدم
 البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو موق له التقدم
 عليه اي على المستثنى منه على راي والعمي انه لم يكثر بهذا اللفظ اما
 لا لابل به نحو ما جاني احد الا زيد مقل فتولد في صفة احد والا زيد تقدم

ومثل
 ومثله

المستثنى
 على المستثنى

على صفة المستثنى منه وقد وجب ان احدهما ان يقدم على الصفة كالنبتة
على الموضوع لان الصفة والموضوع كشيء واحد فكما يجب النصب قبل
على المستثنى منه يجب النصب ايضا عند قوله على صفة والحق ان الصفة
فضلة فالمستثنى واقع بصورة بعد المستثنى منه وهو واحد فيجوز فيه الوجود
النصب والرفع والصفة من حكم العلم فلا يقال بالتقدم عليها وبعد ما خلا
ما عدا عطف على قوله معذرا ان يجب النصب ايضا في المستثنى اذا كان واقعا
بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام ان موجب او منفى نحو جازي
القوم او ما جازي ما خلا زيد او ما عدا زيد وليس زيد ولا يكون زيد وهذه
اعمال معر ما عدا فلو يجب نصب الواقع بعد لان كل واحد منها فعل فلا بد
من فاعل اذ ليس المذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبل لفظ الرجال
او النساء قلت جاء الرجال ما عدا زيدا او النساء ما عدا مندا فاعلم
المرجع المذكور قلت هو على حرف مضاف والمقدر لا يكون الرجل
ان يعمم فذكر الفاعل عدا وحلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ التعريف المقار
ولولا له ليجب الفهم او انت في عدا وحلا وليس ولا يكون وجا زفرة النصب
والبدل هو العطف على قوله منصوب ان والمستثنى جازي فنه النصب والبدل
وهو ان البدل المحملا بعد الامتناع من كلام غير موجب ذكر المستثنى منه
قوله بعده حال من الفهم الجوز في قوله فنه ان جازي في المستثنى واقعا
بعد الا واجر ز بقوله غير موجب عن موجب فانه لا يجوز فيه البدل وانما
لم يجر في موجب البدل لان معنى البدل والاستثناء حيث جاز واحد
نحو جاء احد الا زيدا والا زيد ففهما واحد وهو ان زيدا مثبت لم
يكن لا او استثناء فلو قلت جاء احد الا زيدا ونصبته على الاستثناء
فكان الجوز محسوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فكيف
جاء في تكريرها بعد الا فمكون الجوز ثانيا لزيد فن البدل مثبت الجوز
وفي الاستثناء يقع الجوز عنه وهو مختلف الفاعل المستثناة المستثناة
من اتحاد مع البدل والاستثناء حيث جازي فانه قلت لا نسلم ان البدل

ومن

غير الموجب معناها واحد فاما اذا قلت ما جازي من احد الا زيدا فلو نصبت على
الاستثناء يكون الجوز ثانيا لزيد ولو رفعت على البدل فالبدل في حكم التكرير
ما جازي مقدرا بعد الا فمكون الجوز منفيا عن زيد فينصب المعتبر في قلت البدل
في حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جازي لان النفي لا
تأثير له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل مجزأ عن النفي فمكون في البدل
ثبت الجوز لزيد كما في الاستثناء فيجوز المعتبر وقوله ذكر المسمى من قبل
اخر از عن الموقوف فانه يوجب على حسب العواطف كاسيا كمن نصبه على اصل الاستثناء
ورفعه على البدل فانه يعذر البدل على اللفظ اذ على الموضوع نحو ما جازي من
احد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد يثبت الاستثناء لا يثبت ما زيد يثبت
الاستثناء بالرفع فانه لان الممتنع على الا في النفي لا يعمل في الاثبات قوله لان الممتنع
الى آخره علة لتفصيل الرفع على البدل في المحل في الصور المذكورة جميعا وهي
عبارة وجيزة ما عدا اما قوله ما جازي من احد الا زيدا فاما تعذر البدل فيه على
اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد والعامل في المبدل عامل في البدل فمكون من
عامل في تعذر الا وهو الاثبات لكن لفظ من لا يعمل في المثبت لانه لا يزداد
في النفي وكذا في قول لا احد فيها الا زيد لا يمكن الا بدال زيد من لفظ احد لانه
يلزم ان يكون لا الذي هو عامل في المبدل عامل في البدل الواقع بعد الا فمكون
لا عامل في المثبت وكذا ليس زيد يثبت الاستثناء لا يثبت ان لو ابدل على لفظ شيئا كان
شرا وهو محمول للباء لزم اعمال حرف الجر وهو الباء فيها بعد الا لكن الباء انما
في النفي وكذا ما زيد يثبت الاستثناء لو ابدل عن مني لزم انما والباء فيها بعد الا وهو
نراد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيئا الاستثناء لو ابدل على لفظ شيئا كان
العامل فيها بعد الا لفظ ما لكن لا يعمل الا في النفي فانه اذا انتقض النفي بطل
عنه فقد اشتركت الصور في هذه العلة وانما قد ليس زيد بالباء ومن يثبت و
ذكر في ما عدا الباء ويدونه لان ما ممتنع العمل فيها بعد الا والباء المربعة ايضا
ممتنع العمل فيها بعد الا وانما ليس وليس ممتنع العمل فيها بعد الا لان ليس يعمل
لتعليقه لا لتفنيه فاذ ابطال النفي بالباء اصل تعليله فيعمل له فهو القدر

فان تعذر البدل على
اللفظ او لفظ الجوز

في قوة ما كان فاذ اطلق منه من لفظ كان في فعل في المشتق ولفظ ليس وان
كان معزوا فهو في تقدير نفي وانبات كما ذكرنا ونقول اقل رجل يقول اقل
الازيد على البدل هذا ايراد اذ هو كلام موجب فكان حجة ان لفظ في البدل
واجاب لانهم اخرجوه من النفي اذ المعنى ما يقول رجل اقل الازيد فهو في حكم
النفي ولذا ايسر وكونه في معنى النفي الزموا الصلوات التي هي في اللفظ
لا يقال نول اقل رجل اقل الازيد وصدرية لتضمنه للنفي والرفق بالابدال
الجلد بعد ولفظه التعلية او الظرفية وقيل ان الجمل وصف والجمل مجزوف و
اعراب هذه الجمل وهو ان يرتفع اقل بالابتداء ووجه الجمل بعد وهو ان
ويلزم كون جمل قطعية او ظرفية لان النفي يقتضي الفعل او معناه كما ظرف
غالبية وقد ضمتهم بعضهم بان يقول الى آخره صفة رجل بدليل انه من اللفظ
لشبهة الموصوف نحو اقل رجلين يقولان اقل الازيدان وفي هذا الضميمة
نظر اذ شبهت اللفظ بما يشبه كمن كون الجمل وصفا وخالفنا ان اقل مضاف الى
المشتق فحكم المشتق فثبتت اللفظ في قولان اقل حقيقته لازمة سواء كان
او صفة وقيل الجمل وهو قوله يقول اقل وصف لرجل واللفظ هو اقل
او موجود وقيل هو مبتدأ للاح لانه في الفعل وفي معناه لانه في قول
يقول اقل ونظيره اقامة الزيدان في كون الفاعل سادة مستند الجمل على ما ذكرنا
لا يجوز طرح الوصف كما في رب لان المقتل هو الموصوف دون المزدوجين
المجرد عن الوصف بهذا اشارة الى سوال مقدر على تقدير كونه وصفا بان يقال
لو كان وصفا لما طرح لان الصفة خارجة عن الجمل فيجوز اللفظ ايضا
الموصوف وحده نحو جاز رجل عالم لكن لم يجر طرحه فدل على انه ليس بصفة فلو كان
فاجاب بانه انما لم يجر طرح الوصف فيه كالم يجر طرحه عن مجرد لان الوصف
والشئ موصوفان اقل منه في موصوف اذ الصفة خارجة فالنفس موصوفة بما اذ
فكل رب رجل طويل اقل على التامة من رب رجل ولا يجوز الجمل لان اللفظ
اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المزدوج لاجوز زيد في المثال المذكور على ابداء
من المضاف اليه وهو رجل لان الفاعل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره

اللفظ هو الجمل
والجمل هو الجمل
والجمل هو الجمل

في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستعمل تقديره في المضاف
نحو لوجه وقيل اقل الرجال او اكثر وقيل رجل جاز لانه في حكم المستثنى للنفي
لضميمة التامة اذ الضميمة الى مفرد مفرد فلما يجوز ولذا اذ قلت قل رجل
نقول اقل الازيد ايسر كما لم يجر ابدال زيد بل من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال
زيد بالوجه من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فلما لم يجر ان يقال اقل زيد لا يجوز
ان يقال قل زيد فان قلت فلما جاز اقل رجل يقول اقل الازيد ولم يجر لفظ رجل
نقول اقل الازيد على الابدال فيها قلنا الفرق ان تقول اقل رجل يقول اقل
جاز على تقدير ان يكون يقول في قوة قولك ما يقول رجل اقل الازيد
وابداله من لفظ رجل لانه في الفاعل في البدل في التقدير يقول واذا
على زيد في صفة خلف قولك قل رجل يقول اقل فان يقول يتبين ان يكون
وصفا لرجل والفاعل في المبدل حقيقة هو قل فلو ابدل فيه زيد من رجل لزم
اقباله قل واطلا على زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلائل الرجل
لانه معنى اقل رجل قوله لانه على قوله لا لا تقول ليس ولا كان قالما قال
يتبين ان يجوز ابدال زيد من رجل في قل رجل يقول لانه في معنى قل رجل يقول
اقل وقد جاز في ابدال فيلج في قل رجل ايضا لا بدال قال سيبويه لا لا بدال
لهذه العلة معني وهو اشارة الى السؤال الذي ذكرناه واختاره ونحو
ان يكون على قوله ليس بدلائل لانها لم تكن بدلائل الرجل على اللفظ لانه في
معنى اقل رجل يقول اقل الازيد وقد ذكرنا انه لا يجوز زيد على الابدال من
المضاف اليه فلما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال في اقل
نقول اقل الازيد بالوجه على الجمل لانه لفظ موجب على حسب العوالم
لم يذكر اى المشتق منه هذا اعطى على قوله وجاز فيه الضميمة والبدل الى
المشتق ان وفيه في كلامه غير موجب فان كان المشتق منه جاز الضميمة
البدل على ما ذكرنا وان لم يذكر المشتق منه وهو المعرفة فالمشتق منه
على حسب العوالم نحو ما جاز الازيد منسوب بالضميمة لان الفاعل
معقول لانه ومنه جاز احد الازيدج منه فابعد الا وصف كما قبل زيد مبتدأ

لان الفاعل مستثنى من
وكانت الازيد

وغير منه خبره والحكمة في المعنى منه لانه فهو مستثنى من اعم عام الصفا
 والتقدير ما كان احد موصوف بهذه الامة الجمله وانما مستثى عما قبله من ان
 استثنى منقوع ايضا الوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فية مفردة او
 بهما وقع ما بعد الاجمله من مبتدأ وخبر وهو يدخ منه والثاني ان ما قبله
 كان مستثنى من اعم عام الروايات اذ التقدير ما كان احد الا زيد وهذه الصفة
 من اعم عام الصفات فبهما ان في المستثنى المنقوع المستثنى عنه محذوف والمبتدأ
 مستثنى باسم مجازا يعني ان المستثنى المنقوع حكموا عليه بما هو على المعامل فهو
 فاعلى تارة ومنقول اخرى فبما على ان تسمية باسم التا على او المنقول
 مما زاد التا على والمنقول هو في الحقيقة هو احد فلما حذف واقر ما بعد
 الا مقابله من باسم مجازا لان ما وقع موقعه بدل على اعتبار ان على ان
 المستثنى منه المحذوف هو اذ ما قام الابدانهم اعتبارا قام بهذا ان لو كان
 الواقع بعد الا فاعلى في الحقيقة كما يجب ان لا يخلو بالتفصيل للهند العلامة
 الثانية لان فاعله موصوف حقيقة اذ فبما ان يقال قام بهذا الحكم على
 الثانية بالتفصيل فبما على ان ليس فاعله حقيقة وانما لم يخلو العلامة بالتفصيل
 لانه مستثنى الى احد المحذوف وهو مذكور وهذا ان المستثنى المنقوع لا يكون في
 الاثبات لا يقال كما لا يزيد ولا يبع تقدير اعم العام لمعنا على احد الا زيد
 ويستقيم في المعنى وما في معناه اذ يقع في الفعل الا مع واحد ولا يبع اثباته
 لكل واحد الا الواحد الا ان يسمي المستثنى كجملات الا يوم كذا اي مخرجات في
 جميع الايام يعني او وقعت اصل القراءة في جميع الايام كذا لا يبع مستثنى
 جميع احوال الا من هذا اليوم كذا فانه محقق انفسا ولهذا ان وكونه لا يكون
 في الاثبات لا يجوز ما زال زيد الا فاعلى لان تارة ال مثبت في المعنى فلما جاز
 كالم يجوز كان زيد الا فاعلى ويجوز ان الاستثنى المنقوع فيما هو جاز ان
 وان لم يكن هو متصلا بحكم ما قام منها فقام في تقديرنا فنطلق الا فاعلى هو اعم
 اذ يقال فيبغض ان لا يجوز لان فوكل فنطلق مثبت ولا يبع المنقوع المستثنى
 فاجاب بان قولك فبما بالنصب ان فيه معرفة والتقدير ما كان يسلط

مجلس

وهذا المصدر محفوظ على مصدر منقوع من الفعل الاول وهو قام اي
 يكون قيام فنطلق حكم النفي مستحب على القيام والفظن فالنطق في المعنى
 ينفي فيجب الاستثناء المنقوع منه ونظرة ما انما استثنى بالنصب ان ما قبله
 مثل انما ان فمحدث على من الملب اي لا يكون مثل انما ان كثر ولا محذوف
 عنيبه وحاسر منه الحرم والجم عطف على قوله معرب ان والمستثنى جاز في قوله
 والجم بعد لاسيما ورويت الوجه البلاء اي الرفق والنصب والجم في يوم
 في قوله ولا لاسيما يوم بذارة جليل واولا المازت يوم كل منهن صالح والنصب
 المثل يقال بما سببان ان مثلاً ان فالتعب لان لاسيما فانه لا الا ان الاثبات
 والرفق على ان في مبتدأ محذوف وما موصولة اي لاسيما الذي هو يوم
 في هذا ان يكون ما نكرة يعني من اي لاسيما من هو يوم واما جاز فبما في
 سببا مكره يعني من اي لاسيما من يوم على ابدال يوم من من ويجوز ان يكون
 ما زيادة اي لاسيما يوم ومن اسم لاسيما لان لاسيما يوم وقد اورد على تقدير النصب
 اشكالان احدهما دخول الواو على لاسيما فانه اذا كان لاسيما لاسيما
 عليه الواو اذ لا يقال جاز في القوم والا زيد والثاني ان الاستثنى لا
 يصح في البيت اذ المراد ان يفضل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة
 خطي فيها بل اقامة النساء والاستثناء لا يقع لانه يردى الى ان يكون المعنى
 انه كثر لا انفق لالاياام الصالحة الا يوم ذارة جليل فانه غير صالح والمراد
 بهذا اليوم على سائر الايام لا حظ عنها واجيب عن الثاني بان ما دام انه
 يردى من الاستثناء لانه لم يزل حقيقة وبيان من الاستثناء فانه انما
 اذا قلت اكثر من القوم لاسيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بان اثبت
 افضل ما اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكثر مني وان زيدا قد اكثرت
 لكن لما كثر اثمهم بل استندوا به فكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام لمعنا الاستثناء
 وهو اخرج السن عن حكم دخل فيه غير متحقق فيجب ان يقال لاسيما فعل عمل
 لمسا ذكره اياه في معناه وقال في المنقوع الاشكال الاول قام لان الواو
 لا يتوسط بين عامله ومفعوله ولكن ان يجب عنه بان معنى لاسيما خصوصاً

فكانه

قال خصوصاً هذا اليوم أي وأخص هذا اليوم من سائر الأيام خصوصاً ما
يبلغ في الخطورة منها فهو من المصير بقدر ينصفه وأما أطلق عليه لأنه في الم
نظر إلى النفس لأن الاستسنا أيضاً تخصيص وإنما دخل الواو نظراً إلى أن الخ
أنه مندرج تحت أي وأخص هذا اليوم لأنه ليس مثل الأيام الصالحة بل أخص على
ذكرنا في الجواب عن الاستسكال الثاني والنصب والوجه بعد ذلك وكذا بعد
حاشاً عند المدة للوهماء وفاترة وانعلا الإقوى أي وحاز فيه النصب والم
أما النصب بعد ذلك وحاشاً فلانها فعلان على الماكر اما بعد ففعل متعدي
نصب المفعول في غير الاستسنا نحو هذا الماكر بعد ذلك أي يحا ورك فكذا في
الاستسنا وأما خلا فهو لازم في الأصل من خلا المكان لكنه تعدي لتفصيل
المجازة والمعارفة يقال خلاكم أي يحا ورك فترفعوا كما في ليس ولا يكون
فمع جم القوم عدواً وحاشاً زيداً وركبهم زيداً وأما حاشاً فذهب سبب
الهم من أنه فوج وذهب المدة إلى أنه مستكمل فقد يكون فوجاً وقد يكون
فعلماً ينصب ما بعده حجة سببوه أنه ورد الجواب قال حاشاً أي ثوبان أن أبا
ثوبان ليس بعد نكر الغدنة التي الثقيل وأيضاً لو كان فعلاً ليج دخول
ما المصدرية عليه قياساً على خلا وعدا حجة المدة أنه ورد الجواب حاشاً كما ذكره
سببوه وورد النصب بها عن النصب نحو اللهم اغفر لي ولعن سبع حاشاً السجدة
وأما لا أصح جعله قرين الشيطان في تبعده من الغفران فدل على أن
بنيهاً ومجوراً أي والمشتن مجرور بعد فوج وسببوه وسببوه لأنها استأصفاً
أما غير فظاهراً وأما سببوه وسببوه فلهما تارة في على الماكر كما ذكرنا من قبل
جاء في القوم سوى أو سوا زيد عن بدل زيد لو كان زيداً عن أنهم جاء وأما
سببوه وهو من الاستسنا في أفواج وأعراب في الأعراب الاسم الواقع بعد
الأعلى التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب عند التعديل نحو جاء في القوم زيد
وجاء في غير الجمل أحد وكذا في المتعدي ومجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير
وذكر المشتن منه نحو جاء أحد في زيد بالنصب والرفع على البدل وكذا في
المعترض نحو جاء في غير زيد وما رأيت غير زيد وما حرت بغير زيد وأما أعراب

يكون

والمشتن مجرور
عند سوى وسببوه

وأيضاً في كلامه
الواقع بعد الاعط
التفصيل

وأعراب الأعراب الواقعة بعد الأعراب لأن كان حجة أن يعرب ما بعده الأعراب
بعد موازن ما بعده الأعراب لا حجة لأن قيل الأعراب فحلت إلى ما بعده
اسم فممكن قيل الأعراب فمن الأعراب عليه على الوجه المذكور والأصل
غير في الوصفية كما يحل عليها في الاستسنا وذلك إذا كانت تابعة لمذكور
محمود ومحمود تعالى لو كان فيها الهمزة الألف لفسد ما بعد الاستسنا حجة
لأنهم دخلوا فيه وفي الآية ما في آية أي أصل اللان يكون ففعل
وأصل غير أن يكون وصفاً يتبع ما قبله في الأعراب لأنه بمن المعبرة فهو أيضاً
وصف مثله ثم في بينهما تعارض فحل الأعراب في الوصفية وحل غير على الآتي
الاستسنا وإنما يحل الأعراب في الأصل لأن أصل الاستسنا وذلك
إذا كانت تابعة لمذكور غير محصور لأنه غير غير وصف تابع فهو أن يكون
غير إذا كان أيضاً تابعاً شيئاً به وأما اشتراط أن يكون المذكور لأنه إذا كان
المتبع غير تابع لم يجر الأعراب وإذا كان غير مذكور لم يجره ولا في الوقف للهم
فيمكن إخراج الأعراب من غير ما به وهو الاستسنا لأنه إخراج بالولاء لوجه
تحت الأول وفي الجمل كذلك لأنه للهمم بخلاف الجمل المذكور نحو رجال الأثر
فإنه ليس باستسنا إذ ليس يخرج بالولاء لوجه ودخوله تحت الأول والأكثر
الجمل المذكور للهمم وليس كذلك وأما اشتراط أن يكون غير محصور إخراجاً
المحصور نحو زيد عشر من الأدمي فإنه لا يجوز حمله على الوصف لغير حمله
الاستسنا والأصل على الاستسنا هكذا قالوا ولعل المراد بقولهم جمل الجمل
ما يشبه الجمل والألف عشر من ليس بجمل فحينئذ يكون خارجاً عن الضابط
بقولنا جمل ولم حجة إلى الأعراب بقوله غير محصور والآية مشتبهة على القوم
وقوله تعذر الاستسنا حيث لا يعلم دخول فدمعناه ما ذكرناه وهو أن لا
أما يكون فيها يجب دخول تحت الأول فما ذالم يجب تعذر الاستسنا فيجمل
غير في الوصفية فغير قوله لو كان فيها الهمزة الألف لو كان فيها الهمزة
لأنه تعذر الاستسنا لو كان الهمزة ليست للهمم وقوله في الآية ما في آية
اشارة إلى ما ذكره في التعليق وهو أنه لو حل على الاستسنا لكان المعنى

لأن في الأحوال
والأصل على غير
الوصف لما جعل
عليها في الاستسنا

استسنا

بوة

لو كان فيها الالهيته مستثنى عنهم الله لفسدنا لكن لم تفسد فتنقض الملزوم
والملزوم مركب ولا يلزم من استغناء المجموع استغناء كل واحد من اجزاءه
فان كان استغناء الملزوم بائنا صفة الاستغناء لا بائنا الالهيته فلا يحصل منه
المطلوب وهو الرد على المشركين الذين بان مع الله الهما آخو تعالى على
كبر او هذا الحق لا يتلخص الا بجعل الاله وصفا فان قلت يلزم على من يدعي
ايضا ان يكون معناه لو كان فيها الالهة هو صفة مغايرة الالهة التي استغنى
لكن لم تفسد فتنقض المجموع واستغناء المجموع قد يكون بائنا الوصف لا بائنا
الالهة قلت استغناء الملزوم اما بائنا الالهة او بائنا وصف المغايرة
فان كان بائنا الالهة بمت المطلوب وان كان بائنا الوصف المغايرة
فذلك لانه اذا استغنى وصف المغايرة وحقيقته لم تكن الالهة مغايرة للاله
الحق واذا انتفى ما يمت به المغايرة عنها كانت عين الاله الحق قبله لا ارتفاع
التعدد ايضا وهو المطلوب لان التعدد لا يكون عين الواحد وضعف
غيره اى وضعف كل الاله على غير في الضابط المذكور منه قوله وكل اى
اخوه كقولهم ايسل الالهون فلان فانه اخو اى ما بال الاستغناء اذ لو كان
على ما به لقول الاله الفرقين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفع حمله على
غيره كونه بائنا مستغرق وهو كل اى وقد ذكرنا انه اذا تعدد الاستغناء
بجمل على غير وجهين لم يتعدر فبجمل على غير ضعيف والبيت بجمل وجوبا من الاله
احدا ان يكون كل مبتدأ مفارقة جزء واخوه فاعل مفارقة والثاني ان يكون
كل مبتدأ ومفارقة مبتدأ ثان واخوه جزء والكلمة في المبتدأ الاول والثاني
ان يكون كل مبتدأ واخوه مبتدأ ثان ومفارقة جزء المقدم والكلمة في المبتدأ
الاول والراجح ان يكون كل مبتدأ ومفارقة بدل منه واخوه جزء كل اى مفارقة
كل اى اخوه والحكماس ان يكون مفارقة بدل عن كل واخوه مبتدأ وكل اى
مفارقة مقدم وسئل في التفتيش الاستغناء ما اكل احد الالهة الالهة
بنصب الاول على المنعولية والثاني على الاستغناء لان الكلام صا وموجبا
المعنى اكل الالهة كل واحد الالهة المثال مشتمل على استغنائين مفروق والتعدد

ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الالهة فهو معرب على حسب العواجل وعالم
تنقض القول فذلك ما له بنصب الاول اى الاله على المنعولية والاستغناء
هو قول الالهة واخوه هو الالهة اى على كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
وقد ذكرنا انه يجوز في مثل نصب المستثنى ورفعه على البدل فبين ان في المثال
ينبغي النصب في الاستغناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النصب
صا وموجبا بل بان ف الاستغناء عليه وهو الاله لان الاستغناء من الاله
ايات فالحق اكل كل احد الالهة فحينئذ يكون الالهة مستثنى من كلام موجب
ذكر المستثنى منه يجب نصبه على الاستغناء وهو ظاهر وسئل ما الثاني الالهة
الامر ان يرفع احدهما لا سيما والفعل الاله ونصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدل
ولا على الثاني عليه ما ولا كلام على تركن الثاني ورافد الامر بهذه المسئلة
تشترك المسئلة الاولى في تعدد الاستغناء لكن الاولى كان المستثنى من كلام
فيها وهذه لم يكن فيها المستثنى منه بل الاستغناء فيه مفروق وذكر فيها استغناء
فالمستثنى انما ان يرفعها او ينصبها او يرفع الاول وينصب الثاني او ينصب
مدا لا يجوز نصبها لانه يرفع الفعل بلا فاعل لان الاستغناء مفروق ولا يجوز
رفعها لان الاول يكون فاعلا فالثاني ارتفاعا اما ان يكون على الثانية
او على البدلية والقسمة من مفارقة اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد ولما
الثاني فلان الاستغناء الاول جعل الكلام في حكم الموحى لانه استغناء من
نفس والاستغناء من النفس اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وانما هو
لخرج من اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتغال
لان ذات عمومات زيد لا تعلق لاحدهما بالآخر ولا يصدران على ذات واحدة
وليس بعضا ولا يكون بدل العطف لان ذلك يكون في يد الكلام كما سبق لسا
الى شرا ثم تداركته وهذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبدأ
اما المستثنى منه المتعدد او المستثنى الاول وكلاهما مفتوحان اما الاول
فلان البدل لا يحذف لعطف وآما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى
في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فيفتين ان يرفع احدهما على الثانية كما سبق

التعريف وجيء بحجب نصب الآخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعها معاً فان قلت
ان لا يجوز نصب الثاني اصلاً او لا يجب لانه لو انتصب كان استثناءً والمستثنى
منه اما بعد الا الاول او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعده لان ما بعده زائد ولا
يجوز استثناء الآخر من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو احد المقدمين بحجب
نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه بقوله كان
حتى ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء والزعم على البديل قلت
تخالف الثاني وهو انه مستثنى عما قبل الاول وهو احد قولك انه يقتضي ان لا يجوز
النصب بل يجوز البديل منعوج لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق اليه تعقيل موجب
وهيما قد تطرق اليه يقتضي النصب بالاستثناء الاول فاقبض النصب سائلاً عن
المنافض وجواز الوجهين اما كان في كلام غير موجب مطلقاً فلذلك قال للمصنف
ما ولا كلامك على تركن الثاني وازيد الآخر اي عاد ذلك النصب الى موجب سابقاً
طرق الاستثناء الله والاستثناء من الموجب بحجب ان يكون منصوباً واما
قال ما ولا لاني ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني عما قبل الاول
الاول وهو منفي ظاهر افتقاره بالاثبات ما قبل على خلاف الكلام وقوله
ما ولا منصوب على الحالية من فاعل نصب وهو المخاطب اي نصب انت ما ولا
وتقول ما لاني لازيد الآخر احد منصوبين لان التعديل ما لاني الآخر
احد الآخر وعلى الابدال فاما قد مره نعتيه وجه مقابلة هذه المسئلة للمخالفين
السابقين ان السابقين كان الاستثناء فيها ما عتقاً وتزعم في احد الاستثناءين
وهذه لا تنطبق فيها لان المستثنى منه المذكور وهو احد لكن ذكره
استثنان مقدمان على المستثنى منه صورة فذكر ان الاستثناءين بحجب ان
يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناءات المتعددة تتخلف في اقسام خمسة لان
الاستثناءات اما ان يكون بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى
واحد والاول هو المسئلة المذكورة في آف الباب نحو قوله على عشرة الاستثناء
الاثمانية كما سبقت والثاني اما ان يكون بعضها عاطفاً ولا فان كان بينهما
عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لان ادراج تحت مسائل العطف لم يرد و

والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى معترفاً او لا فان كان احدهما مستثنى معترفاً
فان يكون المستثنى منه الآخر مذكوراً او لا فان كان مذكوراً فهو المسئلة الاولى
في الكتاب وهي ما اكل اخذ الاخر الا زيدا وان لم يكن مذكوراً فهو الثانية
لقوله ما لاني الا زيد الآخر فان الاول معترفاً والثاني غير معترفاً على ما ذكرنا
وان لم يكن احدهما معترفاً فهو مثل ما لاني الا زيد الآخر وقوله لا تقوم
واحد من نصب على الاستثناء والآخر رفع على البديلية اذ لا يجوز نصبهما معاً
على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مستثنى بالمفعول ولا يكون لفعل
واحد مفعولان لا تحذفها معنى ذلك الفعل الا بما عطف بهما كما في قوله
ان لا عطف فكان هذا القسم معين ان يكون احدهما استثناءً والآخر غير
استثناء بل بدلاً ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول بمعنى حيث
ان العاطف فيها يعمل بواسطة حرف كذا لا يتحدد المفعول نحو لا يتحدد المستثنى المنصوب
احد ان اذ انت هذا فهو كل ما لاني الا زيد الآخر احد لا يمكن ان يكونا منصوبين
ابتداءً على الاستثناء فلما يدس فرض تأخر احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون
احدهما معترفاً معترفاً منصوباً والآخر معترفاً على البديلية وهو من قول لا
العددية ما لاني الا زيد الآخر وعلى الابدال اي على ابدال غير واحد فاما
قوله نصبه لان البديل لا يتقدم على البديل فان قلت فيجوز ان يكونا مستثنيين
منصوبين وقد منعته جواز ذلك قلت المنع هو ان يكونا ابتداءً منصوبين
فاما اذا كان احدهما منصوباً والآخر بدلاً وقدم البديل وصار منصوباً لفروقه
ان البديل لا يتقدم فلما منع منه ونظر ان الصفة النكرة لا يتقدم عليها على ما
قالوا انه حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة المتقدمة فان قلت قد راجع
منصوبان مقدمان على المستثنى منه بل عطف نحو قول الكسبي ما لاني الا زيد
فم ك ناهي تنصب غير اذ التعديل الا انك قلت للفصل انه استثناء بغيره كان
منه لتامر والتعديل ما لاني الا زيد الآخر غير ك وصفه النكرة اذ اعترفت انصب على
الحال فهو حال مقدم لا استثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعدا بقرينه
فيه كان من النصب اثباتاً ومن الاثبات نفياً بهذا هو القسم الاول الذي

لا نسلم ان قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو قولهم
 وهو مرفوع منصوب مجمل على الجزئية لا على الحالية وانه على نحو ما مر من المنع
 ان في التسمية وشرايط واحكامه ان كلما جاز ان يكون خبر المبتدأ خبره او
 خبر كان كذلك وكما ينبغي ان يعود الخبر من الجملة الواقعة خبر الالف المبتدأ
 انما في خبر كان لكنه مقدم معرفة بهذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدأ اذا
 كان معرفة لا يتقدم على المبتدأ وسقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسم لانه لا
 يلحقه كون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا وسقدم عالمه فعلا لا يتقدم المبتدأ
 نحو الذي يقوم كان زيد بهذا استثناء آخر من الاحكام فان خبر المبتدأ اذا كان
 فعلا مستندا الى خبر المبتدأ يجوز ان يتقدم على المبتدأ لا سيما ان يلحقه
 ويجوز تقدم مثل هذا الفعل الواقع خبر الكان على كانه في المثال فان زيد
 خبر الذي وسدوره الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وقد تقدم عليه وقوله فعل
 حال من فاعل يتقدم واستقيم بعقبة لانه في الصورة فعل داخل على فعل
 ولا يكون حيث يفيد ان لا يكون خبر كان الا حيث يفيد فائدة زائدة لم
 يستغنى من نفس كان فلما قال كان زيد كانا ولا كان فاعل القوس صالحة
 قوله تعالى فان كانا اثنتين فاعا جاز لان الاول لا يفيد العدد مع واحد
 العنصر والكنه بهذا ايراد وجواب فالأيراد ان اسم كان في كانهما يدل على النسب
 فلا يفيد الاخرى وعند بقوله اثنتين فاجاب بان القوس الواقعة في الخبر على
 مجزأة العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة وكانه قال ان كانا واقعين
 على هذا العدد المجزأ فالاسم وان دل على العدد فليس مقصودا على العدد
 بل عدد مع ذات فهو قوله في قوله وشري شري يعني ان هذا ايضا مؤيد ان
 المبتدأ والخبر واحد والجواب ان شري الواقع خبر يدل على الوصفية كما
 شري البلع الكلي فهو مقارن لغير الاول وكذا في الآية فان لفظة
 وان واقعت الاسم من حيث التثنية فهو مقارن لما عتبا والواقعة
 مجزأة العدد كما ذكرنا بخلاف ان الذي يجب جازية صالحة حيث لا يفيد
 يستغنى من قوله جازية ان صالحة جازية وقوله علم من يكون ابواه

الذين همود انه روي ان الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه اول
 الحديث ان مولود يولد على الفطرة من يكون قباواه بها الذين همود انه وفيه اربعة
 اوجه من المانع ان يكون في يكون خبر المولود وابواه مرفوع بالابتداء وبما
 انضا مرفوع بالابتداء والذين مع صلة خبر المبتدأ الثاني والخبر اخى بها الذين
 همود انه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع النصب خبر المكون تارة يكون بها خبر
 الفصل لا محل له من المانع والذين خبر ابواه والخبر يكون ان يكون ابواه
 مرفوعا بانه اسم يكون وبما الذين جملته منصوبة المحل على الجزئية وان يكون ابواه
 اسما لم يكون وبما خبر فصل والذين خبره وعلى هذا لا يجوز في الذين الا النصب
 وللا زيادة على الرابع محال بان يقال كان ما قصة ابواه او زيادة او فيها خبر
 الثاني الا غير ذلك وحذف عالمه اس عاقل خبر كان في نحو الناس يحبون باعالي
 ان خبر الجاهل وان خبره وكوز في صلة اوجه اوجه رفعا ونصبها ونصبها
 ووجه الثاني وبالعكس الاحود ان نصب الاول على انه خبر كان ويرى ان
 على انه خبر مبتدأ محذوف على القياس في حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء ان كان
 خبره الجزاء خبره ولا ضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير عالم
 فيها وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدر التامة ضعيف لانها قليلة كما
 وما قبل استعماله قبل حذفه وتقدر الناقصة يستدعي حذف خبره فيلزم كشم التحذير
 واما نصب الثاني فاما ان تقدر الناقصة له كان ان كان جزاء خبره او
 خبره ان فيجوز خبر الاول ضعيف لانه حذف الفعل بعد فاء الجزاء الموجودة
 في اللغة ضعيف لان حذف الفعل بعد الفاء على غير قناس بخلاف حذف المبتدأ بعد
 الفاء واما الثاني وهو يتدرج فيجوز تضعيف الوجهين احدهما ما ذكرناه وهو حذف
 الفعل بعد فاء الجزاء والثاني ان الفعل المضارع اذا وقع جوابا لشيء ما لم يحذف
 الفاء كما سياتي والوجه الثالث رفعا واما رابع الثاني فيما الناس في حذف
 المبتدأ واما رابع الاول فبما ركان وهو ضعيف كما مضى والوجه الرابع
 نصبها واما نصب الاول فعلى الناس السابق واما نصب الثاني فضعيف كما سطر
 لهذا الوجهين اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان الاول قوس جوابية

ويحذف عالمه خبر
 كان

على القياس في الجزئين فلذلك كان اجدد والوجه الثاني وهو عكس ضعيف لم يرد
عن القياس في الجزئين وبهذه الارجحان متوسطان لان احد الجزئين منها جازم
على القياس والآخر غير جازم وعلى القياس ومما حذف عالمه قوله قد
قبل ذلك ان جازما وان كذا باء واخره لما اعترك من معنى اذا قبلنا البيت للنفاء
من منقذر وكجوزية اربوا وجوزية ونصبيها ووجه الاول ونصب الثاني فيشكل
وحذف الوتر فيهما ان وقع حق وان كذب او ان كان في قول الحق وان
كان فيه كذب ونصبيها على انها جازمة كان والتقدير ان كان المقول حقا وان كان
المقول كذبا واما وجه احدهما او نصب الآخر فيظهر من بيان نصبيها ووجهها واما
قال منه لان الوجه الاول كان في الشرط والجزء وهو ان جازم في وقت البيت
الوجه في الشرطين وبما ان جازما قبله من حذف العاطف في مثل اما
مطلقا اطلقت ان لان كانت مطلقا اطلقت تحذف اللام كما تحذف من ان وان
فما سطره حذف كان لانه حذف كبر كما في الامثال المذكورة السابقة
الغير المتصل بالوجه منفصلا تحذف ما يتصل به ثم يرد ما يكون واقعا موقعا
المحذوف وادغم التون في الميم فضا واما انت منطلقا واما لم يرد حرف العاطف
لوقوع ما موقعا وغير منفصلا في الازمة نعم اذا كان خبر كان محذوف فالأكثر
انه يكون منفصلا بخلاف كان اياه لند حال بعد ما عن العبد والانس ان لا يجمع
واما كان الانفصال ارجح لانه في المعنى خبر المبتدأ وجه المبتدأ احمد ان يكون منفصلا
مخوذا انت وندجاء الاتصال ان في خبر كان وجهه انه مشبه بالمفعول وفيه المفعول
يكون منفصلا مخوذا بانه فكذا في المشبه نحو تفضل تسبح ما حيث بها كل حق تكون ارجح
يكون بها كل وآخرة المردود نحو الحيوة موقعا والموت دورا وموقعا في المنفصل
ومما اى ومن المنصوبات المنصوب بها اللقن الجنس وهو المنفصل القياس
او المنصوب به نحو لا علم رجل ولا جازم من زيد غدا لما كان البيت في المنصوبات
قدم العرب من اسم لا وهو قسما ن مضاف ومضاف له ثم ذكر الميم بعد الجازم
والمراد مبني على ما ينصب به نحو لا رجل او لا رجلين او مسلمين او مسلمات
الدار المراد بالمراد ما لا يكون مضافا فيدخل تحت الواحد نحو لا رجل والثنى نحو لا

ومما المنصوبات
التي تنى الجنس

رجلين والجمع المذكور ان نحو لا مسلمات والاولا وجد بناء على الكثرة لانهما جازمة
نفسه ومنهم من يثبت القسوس لانه للتعاملية يميزه من مسلمين واللاجوزية
لانه وان دل على القياس فلا يخلوا من دالة على ممكن الاسم وذلك مبني في
البناء ومنهم من يثبت هذا المعنى على القياس لانه حمل النصب على الجازم ان كان في حال الازمة
فاذا ايقن وجه جازم بناء على الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا الوجه لا مسلمات
عن قوله مبني على ما ينصب به قالوا انما بين المراد لانه متضمن للموت اذ هو
لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون من لم يعلم لمحو اذ هو كل لا رجل في الازمة
بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لامن رجل ع واستغرق فتقولنا لا رجل ايا
ككون مستغرقا بيقض الحرف ومومن والاسم اذا تضمن الحرف بني والحق
ان لا رجل بالقسوس ولا رجل بالفتح كلاهما مستقران بحسب ما دل عليه اللفظ اما
المؤمن فهو للواحد فيجمع الاحاد واما المتفوق فبالا على الجنس فجمع جازم
الجنس مؤداه ومنه ويجوز انما في الاستغراق سواء قول ما ينصب به
وكذا القياس نحو لا رجل واما القسوس والجمع وكلمة مسلمات وحق المنع بها ان يكون
كثرة ليحقق بها نفي الجنس ومثل لا يبيد اللبلة للمطر متناول وآخرة ولا
الا ان خبر بها هذا البراد لان ههنا علم تكافؤ يبين ان لا يدخل عليه لا ولا
ان متناول والتقدير لا مثل ههنا كبره فان وقع بعد ما موقعا وجب رفعها
اي رفع المعرفة والتكرير اما وجب الرفع لانه في حق عن يار فلا يعمل فيه لانه
لأنه نفي الجنس فوجه الاصله وهو الرفع لكونه لامن داخل المبتدأ والخبر
اما وجب التكرير في المافات من الجنسية فيقوم التكليم المستغراق والتكرير
تمام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها نظرت بغير الرفع والتكرير
اما الرفع فلان لا ضعيف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فوجه الاصله وهو
الرفع واما وجب التكرير فتكون اذا ضعفت بسبب الفصل نحو لا زيد فيها
ولا ع وهذا المثال لما وقع بعد المعرفة وقد حصل الامان فيه وهو الرفع و
التكرير ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامان فيه
ايضا وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان تذكر كلمة اخرى او موقعا

واسم الرجل
الذي لا رجل

مسطوح على الاولى لان تكون الاسم الاولى مفعول وتكون المفعول محمول
على لا ينعني بهذا ايضا ايراد ان يقال لا توكل ان يفعل كذا واسم لا مفعول
ولا تكون فيه فاعلا بانه مفعول فعل والنفع اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرار
وانما كان ينعني لان النول هو العطاء لنعني لا توكل ان يفعل كذا اسم
اعطيت بهذا الفعل واذا لم ينط الفعل فلا ينعني له ذلك لما جعل يرفع على يد
ان الاصل في يد يرفع يرفع كسرة الال مخروفا للوال لان الواو اذا وقعت
ياء وكسرة تحذف كسرة الال الاصل يرفع يرفع العين فصار يد يرفع كسرة الال
من يد يرفع لا حلق ولا حلق وهو العين ولم يوجد في يرفع حلق يستحق ان
ينفع كسرة حلقه على يد يرفع لانها في المعنى ووجه المشابهة ان لا توكل اسم
في الصورة ولم يكرر لان ينعني فعل وهو لا ينعني وكذا من جعل على يد يرفع
وان لم يوجد في الال وحل لا رجل عندك بهذا مثالان الاول هو لا يرفع
الدار فان اسم لا معرفه ولا تكرر فيه ولا رجل عندك مثال تكون اسم لا تكرر
مفعول من غير تكرر وما على مذهب المذهب وفي اللفظ اللفظ اللفظ ان
يكون مثالا واحدا لما يكون فيه لا دخلا على المعرفة وقد وجد فيه اللفظ
التكرير وهو جازي بالانفاق وتوكل فيه ونحو لا رجل عندك كما هو في بعض
النسخ اذ في اللفظ واللفظ الاصل كذلك وسقط اللفظ نحو في بعض النسخ
والاولى اشياء وان كورت التكرير معها اسم لا من في فصل جازي معها
ورفع الثاني اسم في الاول ورفع الثاني ونصبه اسم في الاول ونصبه الثاني
ورفعها ورفع الاول ورفع الثاني والاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله وقوله ان
كورت التكرير معها من غير فصل في اللفظ لا حول ولا قوة الا بالله وقوله ان
لا اتق لنفي الجحش في الموضوعين وكما في الاول ورفع الثاني في الاول على ان
لا اتق الجحش والثاني مفعول عطفت على المحل نحو لا ام ل ان كان ذلك
لاب وانما في الاول ونصب الثاني في الاول على ان لا الثاني في الجحش
الثاني العطفت على اللفظ نحو لا اب وانما ولان هذين الوجهين مزيج للثاني

والثاني فعل الوجهين احدهما ان جواب تكون مفعول كما يقال انما اتق الله
وقوله فاجيب برفقها مطابقة للسؤال والثاني ان لو لم لا وهم ما ليس من
الفتح من مركب ما هو الا من كلمتين فالعدول الى الاصل برفقها اول من
ما فيه ايهام وان جازاه كل كما ذكرنا في الوجه الاول واما لرفع الاول
مفعول الاول على ان لا ينعني ليس او على مذهب اللفظ في يجوز رفع التكرير
ثم تكرر واما الثاني فعلى ان لا الثاني في الجحش ونصبه الثاني الاول مفعول
جازي في اسم في النعت المذكور الاعراب على لفظ ومجمل والبناء يجعل الموصوف
والصفة واحد واما الثاني ليس واما النعت الثاني فصار عدلا مجزوا لا لا لا
اعرض بنعت المبني عن نعت الموصوف لا غلام رجل فانه لا يجوز فيه البناء
اصلا لان مقبوع معرب والاول مفعول صفة للنعت اذ رغن النعت الثاني
فانه لا يجوز فيه الاعراب كما ان التكرير لم ينعني كسرة من كلمتين قوله مفعول اخر
النعت المضاف نحو لا رجل صاحب الغنم اذ لا يجوز في المضاف الاعراب قوله
عليه اسم النعت الذي يلي المبني ياتي لا ينعني بينهما فصل اذ لو وقع بينهما فصل لم
يكن بناء لانه انما كان لتزج الموصوف بغيره شأ واحد الفصل ياتي في كل
نعتين الاعراب ثم حيث اعراب جاز ان ينعني على اللفظ وان كان مبني لانه
بناء عارض فاستنبه موصوفه كذا الاعراب كافي يا زيد الطويل وجاز ان ينعني
على المحل فيقال لا رجل طرف بالرفق جازي على المحل لانه مفعول في الاصل ياتي
من داخل المبتدأ او نحو حيث من فعله بناء ان الموصوف والصفة مجزوا
وتنزه لانه لم ينعني واحد فكل من الموصوف بين الصفة وكذا المعطوف عليه تكرر
ان اذا عطفت تكرر على اسم لا ينعني في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ
وعلى المحل نحو لا اب وانما مفعول وانما وافر اذ هو ينعني اذ في
هذا مثال المعطوف على اللفظ ولا ام ل ان كان ذلك ولا ام ل هذا مثال المعطوف
المحل واول هذا التكرير الصغار ينعني وقيل فانه يكون كونه اذ في اللفظ واول
الجحش يدعي خذ اب واحر بغير تكرر فانه اذا كان المعطوف معرفة وهو قوله واما
المعرفة فلا يجوز فيه الا اللفظ نحو لا غلام كل ولا الغنم من اما ينعني في المعطوف عليه

ونصب المبني الاول
مفعول الجازي
الاول
فانه انظر
والبناء
جعل النعت
والصفة واحدا

عاصم
في النسخ

الموقر الوفي لانه ان جعل محققا وجعل الرفع ايضا لان النصب في قوله لا رجل
 ولا امرأه انما كان اجازة لمحرك البناء بحسب حركة الارب تحمل الموقوف كانا
 حرف النصب فاعلموا بان حرف النصب وهو موقر لم يكن الارب فوجعا فوجعا كان
 ما بعد اولى بان يكون حرفا واذا كرر اسم لاجاز في الثاني الارب والسا
 محو كما رجا بالمتوسمين على الارب كما في الضمة وان ضمة لم تعرف بان
 الاسم الثاني انما لانه تأكيد لفظي والتأكيد اللفظي حكم الموكد او يدل على ما قبله
 البديل حكم المبدل منه كما قبل يا زيدا يا زيدا بالضم لانه واذا دخلت الهمزة على لالم
 تغير العمل لان العامل لا يتغير عند دخول كلمة الاستفهام عليها كما قلت في فست زيدا
 اخرجت زيدا وكذا في سائر العوائل ومعناها اي ومن الهمزة الاستفهام نحو لا ادر
 في الاراد والتمنى نحو قول المتنبية الاسبيل الى خير فاسم هذا الاسبيل الى خير
 المتنبية اسم امرأة مدنية عشتت في من من سلم يبال له نعم في الحجاج وكان
 احسن اهل زمانه صورة فيصبت من حبه وهما ردة كره بينا في قوله من الخطاب ثم
 ليدي باب دارا فسمي تقول رافعة صوتها الاسبيل البيت فقال عزم من هذه
 المتنبية فوقف في ذراعه عزم وامر به بخله جهته ثم تاويله فقال انت مخلوقا ادم
 فقال واني ذنب ل في ذلك فقال صدقت الذنب ل ان تركتك في دار النجوة
 اركبته جلا وبينة الى البقرة او الرض اي معنى الرض نحو الانزول مثل نصب
 جراحه المصطفى به النزول على اليم كان يتردد ان ينزل به لاصار خيرا كما قوله لا
 رجلا جزاء الله ثم ابدل على محصلة ثبتت فعند التحليل الاحرف برؤس موضوع صغير
 والمعنى الاثرون رجلا وعند يوكس النجاء التمن ولكن من من ستم ورة هذا
 ابراه على قوله واذا دخلت التفت لم يتم العمل اذ لو تغير العمل لكان الارب
 من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليس لادخله عليها الهمزة بل
 الا بكمال حرف برؤس الالف التخصيص ورجلا منصوب على المفعول به الفعل مضى
 وهو تروى هذا قول التحليل والثاني قول يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة
 ومعناها التمن فكان ان لا يدخل على اسمها التمن ولكن ترون لغيره في
 وما لو اباكل ولا غلام كل ولا نام كل وكان القياس حذف الالف من

من اوردت
 من اوردت
 من اوردت

لا اباكل واشتات التمن في لا غلام ولا نام كلهم قصدوا الاضافة
 اجمعت اللام بكونها للاضافة وعصاة من حق المن في التكرار فاعلموا بان
 صورة الانفعال التماس ان يقال لا اباكل ولا غلامين كل ولا نام كل
 لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضاف له فانه ان يبين على ما يقصده به فالحق الاضافة
 في لا ابا وحذف التمن من لا غلام ولا نام كل شكل لانه ان يكون مضافا او
 غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يحذف الالف ولا حذف التمن وان كان مضافا
 اي الى المضاف بعد كان موقر فلا يتغير اسم لا من غير تكميل ولا رفع فاجاب عنه بان
 كان القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحذف الالف وحذف التمن
 واجمعت اللام بوجهين احدهما قصد بكونها للاضافة لان غلام زيدا يعني غلام
 زيدا فالام موكدة بمعنى الاضافة فلم تكن خاصة للاضافة والثاني انه لو لم
 تغير اللام كان مضافا الى الموقر فتكون موقر فلما اجمعت اللام صار الموقر
 كالشركة بصورة الانفعال الظاهرة بواسطة بواسطة اللام فكان المضاف
 موكدة وكان اولى ان تقول هو ليس مضاف بل هو مشبه بما ذا لم يكن مضافا
 حقيقة كان موكدة وانما دخلت اللام ليشابه المضاف فليشركه في اصل
 من الاضافة وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما هي الصورة
 الانفعال الظاهرة بالتمام اللام ولو فصلت بينهما اي بين اسم لا وعلى اللام
 لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا والاشات اي واشتات التمن
 في لا غلام ولا نام كل لا ابا فيها كل وانما جوز الفصل ما تمام اللام دون غيرها
 لان اللام فيها مقدرة لمن الاضافة بخلاف في وعلى وكو ما وعد حذف اي
 اسم لا نحو لا اكل اي لا ابا من ومنه اي ومن المضمومات ج ما ولا المتعنين
 ليس نحو ما زيدا في الدخول على الموقر وما دخل الفصل مثل في الدخول على
 التكرار ومن اللفظ الجازية اي افعال ما بهذه في اللفظ الجازية وانتهى باعتبار الج
 ومن اللفظ والجملة اي واللفظ التسمية فوجعا اي وفي الج من بالانتهاء وجمعت
 ان ما ولا غير مختصين بالاسم او بالفعل فلم يبق قياس على حرف العطف و
 الاستفهام واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتم

وهذا هو
 المستحسن

في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم كما ان ما الاستيعاب مستقيم كمن معان و
لا تدخل الالف في اللفظ وادخله وجه اهل الجواز الفاعل ليس على الجاه من حيث
الاول اشتراكهما في الفعل كالحال الثاني اشتراكهما في الدخول على المتبداً والحكم
الثالث اشتراكهما في دخول الباء في خبر ما لتكسر الفعل كجاء زيد بقاء ما اذا اردت
ان لا تعلم الحكم بطل العمل كجاء ان زيد ما لان عمله ضعيف فيبطل بغيره التام
وهو ان وكذا يبطل مقدم الحكم نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انقضى البيع
بالحكماء ليس فانها علمها للمعنى وهذا ينقض المعنى وليس ان علمها للمعنى
باجية ولا ما لم يرد قوله وكذا اذا انقضى المعنى عما قبله من مثلاً كذا في بطلان
العمل لوجهين احدهما ان الفاعلين الاولين لفظان والآخران لفظان في معنى
والثاني انه اراد ان يتركب من الاشتراك بالالف ولا وجه في ليس فلهذا
افترده وكذا اذا عطف عليه مقدم كسبهم ايجز في مذهب ابي حنيفة
ولكن نحو ما زيد ما بل ما عدا ولكن فاقول من انه لا يعمل ما ولا فيه بعد كسب وبل
لانها لما كانت بعد الفعل فيها فلهذا لان بعض الفعل فلهذا لانها لما كانت
لا يعمل فيها بعد كسب وبل ودخول الباء في الخبر انما يقع في لغة اهل الجواز لانها لم
زيد فينطلق من لا تدخل الباء اذا لم يكن ما ولا عاملاً كما هو مذهب من لم يرد
على الابتداء والخبر ولا تدخل الباء في خبر المتبداً وادخله الشيخ انما يحتاج منقوض
وهو انه انما لا يقال زيد فينطلق لفتوان النفس المعجم دخول الباء لانها لم
من احد فدخل من لاجل النسخ خاصة ولا يلزم ان يقال جاء من احد ولا الخسوف
بالنسخ الى المعنى بما جاء من كسعت فلانها اذا مرت بذكره يدرك او يصور فلهذا
ومن كسعت النسخ ثم ما لم يردت خلفها ملكاء الباء لئلا يستند اللفظ في علم
من المشبهة بليس لانهم انما يؤولون الى في حين نحو لانت حين مناهي ليس
حين حين مناهي اختلف في لانت فذهب الهميون الى انها مشبهة بليس ونحو
قوله تعالى ولانت حين مناهي ليس حين مناهي ابي مزة مذهب ابي حنيفة
انها النافية للجنس وذهب ابي عبيد الى ان الباء متصلة بحين وحين وحين
قال الشاعر العاطفون بحين ما من عاتف والمطعمون بحين ما من مطعم وذهب

ما خصص الى انها غير عاملة وال نصب بعد ما فاعل اي ولانت ابي حنيفة
مناهي وذهب بعضهم الى انها ليس فليت باء الف وادخلت من مناهي
والجرح مذهب الهميون لان باء النافية المتصلة من خواص الفعل فوجب
ان يكون في غير ليس ليقرب مناهي بالفعل لكنه اخص في الاستعمال يكون منصوب
بها حيناً ويدل على ان الباء ليست من جمل حين كما هو مذهب ابي عبيد الى
فليت بما يعني ليس كما هو مذهب الهميون قوله حين ولانت بمنت ابي حنيفة
وجاء الاستدلال ان النافية دخلت مع لا على بمنت فليس ج. من الجنس ومنت
من من من مناهي يعني حين مقروء لقب عبد شمس بن معد وقيل قول ما كسب
ما زني وفي بيانها ثبت العنبر في حين ولانت بمنت وهو مثل واصل ان النافية
ثبتت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن معد وكان يلقب بقروم فارد ان يعم
قبيل ببيانها وعلمت بذلك النافية فخرجت اياً فقال ما كسب ابي حنيفة
لانت بمنت ابي اشتباكت وليس وقت اشتباكت بما ثم رجع من الغيبة الى الخطا
فقال لها واني كل مقروء ابي من ابي نظيرين به ثم بكن بكن الى مطلوبه قبل
اوانه وقوله ويدل الى آية قد لا يوجد في بعض النسخ وقد يجر في بعضها فلتفسرها
على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المصارع الرابع بعد ان واخره انما
نحو اريد ان يخرج ومن ذهب وجبت كل عطية واذا ان كرم لما قرء من منصوب
الاسماء مخرج من منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لان الحرب من الافعال
الفاعل للنصب وانصب ابي ما يوجب ظاهراً او مفعولاً اول هو ان واخواته و
قد كرهوا منتهى وجد ان خاصة مفعول اذا كان قبله احد هذه الاشياء وحين
الجارية اذا كان الفعل متصلاً بالنسبة الى ما قبلها ابي الى ما قبل من للسببية خاصة
او لجد الغاية نحو سرت في اهلها من لا للسببية او في نصب الشمس مثلاً لا لجد
الغاية قوله خاصة معناه ان النافية المفعول لا يكون الا اني فاذا قلت سرت في اهلها
فالجارية لا تدخل الفعل فلما بد من تدوير الفعل مصدره ووجه المصدر من انما
مشتوح وان مفتوح مشدود وما المصدرية وكذا على قول ولا يمكن تدوير ان
لانها من عوامل الاسماء على ما سياتي ولا يمكن تدويرها لانها انتصب ظاهراً فليت

مفردة ولا يمكن تقدير ك على قولنا انها مصدرية لانها قد لا تكون الفعلية فمما اذا
نحو سرت حتى تعقيب الشمس فلا يمكن تقدير ك لغوات من التعجيل اذ السببية
للغيرية فيتعين اخبار ان واما اسطر احد هذه الاشياء وهي ك الحارة وكما
ليحتاج الى تقدير الفعل مصدر على ما ذكرنا واسم ما ان يكون الفعل مستقبلا
الي ما قبلها فالاستقبال احراز عن الحال على سبيل ما نخرج بحج الوقت فاستمر
الاستقبال يمكن تقدير ان منها واما ما بالضم الي ما قبلها فبنيها على انه لا
يشترط ان يكون زمانا متلفعا مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا كان السبب
الدخول ماضيا وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب لظن ان كان مستقبلا
ومررت حال السبب وجاز الفعل اي من حتى والفعل المستعمل على وجه نحو اسطر
من ان قسم بين ما هو اي حتى تاخذ شي من المال ووجه القيمة انه وجه القاض من
الحارة والحركة المقدرة وموان وما بعده بالنصب عند التعريف اي اذا وقع فعل
من حتى والمستعمل فيجوز على التبع ونصب ذلك الفعل عند الاخفش والجرم
يقضي في المثال الجرم تاخذ لتكون جوابا للشروط وموان قسم والسبب والوجه
عليها حتى وجه لا يكون حتى هي الحارة بل اللزوم بعد الكلام وحتى يكون عاطفة
وقد نظر لانه يحتم عن الغرض وهو كون حتى حارة فلعل مراده انه لا يحتمل
على حتى الحارة فتأخر الفصل الموجب للتعين بل ينبغي ان يحل على حتى العاطفة لظن
هذا الوجه فوجه الحاصل الى ان المجموع نصب تاخذ او ج. مد وتو قلت اي في المثال
المذكور بل توكل ان قسم ان قسم فجم ليس الا في الجرم حتى في ماخذ لان القسم
والجرم مضافان واذا كان مضافا لعين فوجب الجرم في الجواب على ما سألنا و
هذا فيه ايضا نظر لان ان ورد ماخذ بالنصب جاز تحمله على اخبار وان من الفعل
لكنون فيجوز ايضا والمقدور انظر حتى تاخذ ان يقسم من فذاخذ ليس جوابا للسبب
على هذا المقدور فوجب ج. مد وان كان حالا اي وان كان الفعل الواقعة بعد
حالا فجمعا باسرها فيه او حكاية بانه يكون متعينا ومتوكلن حالا ماضية كانت ان
من حرف ابتداء اي عاطفة لاحارة ويسمى حرف ابتداء لانه حرف يعبر به الكلام
وحج السببية ان كان الفعل حالا محو من حتى لا يجره الا ان واما حجب السببية

فانما
الاستقبال
الاستقبال
الاستقبال

ليلا ينقطع حتى ما قبله مطلقا فانه اذا كانت الحارة تعلقت بما قبله لظن
الحارة والحركة معا واما اذا كانت عاطفة اذ انقطع ذلك التعلق فاشبه بالبيانية
ليحصل التعلق المعنوي ان كانت تعلق اللغز والاداس وكذا ما عرف ابتداء
امتنع الزم في ما سبب حتى ادخلها ماضيا املاذا اريد كان في المثال
الماضي احتياج الى تعقيب الوقت فيما بعد حتى ادخلها ماضيا كان في عاطفة
ما ورة فلا يمكن كان ج. ممتنع وفي اسرته حتى تدخلها وفي عطية على ان كان اي
وكذا ما عرف ابتداء امتنع الوقت ايضا وفي اسرته حتى تدخلها لانه يكون حرف ابتداء
فيجب السببية فتكون سكا في السبب وهو السبب لانه اسبقه منه ج. م
بالسبب وهو ما بعد حتى وفيه الشكل في السبب مع الجرم بالسبب وجاز في تامة
وبعد الجرم وفي ايهما سار حتى تدخلها الوجهان اي اذا جعلها كان في المثال تامة
جاز في بعد حتى الوجهان بالنصب على ان يكون حتى حارة متعلقة بكان والوقت
لكنون حتى حرف ابتداء ويقع على هذا المقدور لعدم احتياج كان الى حرف كونه
تامة وكذا بعد الجرم فينزل لوجه كان ماضيا وقدرت له في المثال لو قلت كان
سببا متعينا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى بالنصب على ان يكون حتى حارة
متعلقة بما قبلها والوقت لتكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعده على ما قبلها
كذا في ايهما سار حتى تدخلها يجوز الوجهان اما بالنصب فلكون حتى حارة واما الجرم
فلكون حتى حرف ابتداء ولا يفتن منها لانه لم يقع الشكل في اصل السبب بل في
تعين السبب فالمستند محقق وكذا المستند بخلاف اسرته فان الشكل بمنزلة
اصل السبب ومقول سرت حتى ادخل بالزمن لان اللزوم كانه وحل الاخفش
جواز النصب في ادخل الواقعة بعد اكاذا لانه لم يقع بعد وليس بالكل امرئ المستند
المعبر لانه في كاد بين اما ذكرنا ان الفعل المستعمل اذا وقع بعد حتى فالنصب
ان يكون حتى حارة متعلقة بما قبلها والوقت لكون حتى حرف ابتداء عاطفة
بعدا على ما قبلها وكذا في ايهما سار حتى تدخلها يجوز الوجهان اما بالنصب فلكون
حتى حارة واما لزم فلكون حتى حرف ابتداء ولا يفتن منها لانه لم يقع الشكل في
اصل السبب فتكون الاخفش ان ادخل في كاد ادخل فعل مستعمل اذ لم يقع بعد

في كاد

الكاد

اجتمع
منه
الجماع

المتن في الدعاء فاعض لانهم يقولون باب الازياء وعلى شريطة التفسير على ان
الدعاء يتم له الامر والنهي فيقول اللهم زدنا قوا غفيرة وزيدنا قوا الله فاعلم ان
فقال الشارح وكما جازاه الله على ما فعل كما زادنا قوا الله فاعلم ان
تلك الازياء هي التي بالنصب فيها لاداء الدعاء وعلى متن الطلب فكان مقتضاها ان
يجوز والنصب بينهما ايضا بعد الدعاء وقبل ان الدعاء اذا كان مطلقا
فهو بمنزلة ان يقر الله الامر ونظر الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر لنا
فيلزم ان يكون اي لئلا يكون مثل غفران مذكور منه ونحو اللهم ارزقنا ما لنا نصرفه
به وقابل الظن ان قوله والدعاء ابتداء كلام وخبره في الامر كما نطقوا
في تنبيه التفسير ولانهم يقولون في غير من الكتب في هذا الباب ان الدعاء يتم
الامر ويثبوتوا فيه يقولون اللهم ارزقنا ما لنا نصرفه به ويعضد هذا ان
جدت نسخة من الكتاب فيها نسخة قويت على المصنف وقد وثقت في
على قوله والدعاء فيها على انه ابتداء كلام غير داخل فيها فلهذا على ما هو المعتاد
من العلماء ما يلحق في الكتب لئلا يفتقر المصنف على بعض وعلى هذا
ولا يكون اما مفعولا لاداء الكلام اي لا يكون مفعولا في الامر او كان كذا
في الاصل ما يستعملنا به في تصور التكرار وجعل قوله في الامر عيدا الى
الجمع كما تصورناه او لا ويجوز ان يكون في لا يكون فيه عيدا الى الجمع
يقول اسماء بالنصب لكونه في لا يكون اي ولا يكون يعني ان يكون
الدال على الطلب اسماء الامر ونحو الاسد الاسد ثم ابتداء فقال والدعاء
يتم له الامر والله اعلم بحقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قد مر
فلا بد من اعراب فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يعي عطفا على
ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي في محل الواو بعد الفاء من ان
الفعل المستعمل نحو اجعلني قيا فكل فتخرج اي فانخرج وهو معطوف على قيا كما
فلا اشكال ان يكون ما قبل المعطوف عليه رفعا ونصبا وجمارا والاي وان
لم يكن قبل اسم يعي عطفا ما بعد الفاء عليه فالقوله اي فيجب الزوم في محله اذا
كان الفعل الواو بعد الفاء فيمن من لا الاول اي لئلا يكون من لا الفعل الاول

بان يكون الفعل الاول لا يثبت والفعل الثاني الواو بعد الفاء للمكمل مثلاً نحو
ايقن فاكركم فيجب زوم ان والمضارع بعده لام تعدد مصدر معطوف على مصدر
مستتر من الفعل الاول على اخبار الحصول والكون من الافعال العارضة اي
ليكن فيمكن ان يكون في الامم من ولا يمكن تقدير النصب بان يقال فعل انسان اذا
لا سمي ان يقال فعل انسانا فاكرا ما من لان الفعل الثاني يرفع من الاول
فلا يمكن اخبار فعل انت فيه الا اذا كان في الفعل المعطوف فعل الفاعل
بليت غير داخل على ضم الثاني بالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك يا فاكركم
اذا التقدير ليت انسانا منك فاكرا ما من بهكذا قدره المصنف في التعليق ولم
يجوز فيه الزوم على تقدير ليتك يكون منك انسان فاكرا ما من لان المعطوف في
المعطوف عليه اي يقول ال فكل ليتك يكون كرام من وهو معطوف اذ لا
يروج من خبر ليت وهو جملته الى اسم يفتقر الى قال فيجب فيه النصب والنصب
ليت داخل على المصدر المتفرع وهو ليت انسانا ولم يدره بفعل ليت
داخل على اسم وهو في الخطاب اذ يكون التقدير ليتك تفعل انسانا ما
من وهو معطوف لئلا يكون الثاني لئلا يكون من لا الفعل الاول فلا يمكن اخبار الفعل
الاول فيه وفيه جازة لانه اخرج الاسم وهو الكاف عن الاعتبار وجعل ما هو
غير متدربا باسم وقواجه الكاف في ضم الزوم اذ لا يقال ليتك يكون منك انسان
فاكرا ما من ولو لا اعتبار الكاف لجاز ان يدر ايضا ليت الكاف انسانا منك
فاكرا ما من فيجب الزوم ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الزوم اذا كان معني ليت
داخل على ضم الثاني وما بعد الفاء لئلا يكون من لا الاول كجوليت تانيش فاكركم
يجب فيه الزوم اذ التقدير ليت اي ليت الثاني ان يكون منك انسان في الكلام
ولا يجوز النصب باخرا لتفعل اذ لا يثبت ليت الثاني لتفعل انت انسانا كما
من وفي عدا ما اي في عدا الضمين المذكور من احدهما ان يكون ما كان في الزوم
له الاول والثاني ان يكون معني ليت غير داخل على ضم الثاني فيسمى بليت
احدهما ان يكون ما بعد الثاني له الاول مطلقا سواء كان غير معني بليت او
معني بليت والثاني ان يكون معني بليت داخل على ضم الثاني وما بعد

الجماع

او الجحس احتلاف النقص اما النقص فعلى تقدير او مع الا ان كسرهما الى
استغناء منها وهو مفرغ من الواجب لانه يجمع خصا غير كذا الا بوجه كذا
وهو زمان ولرب النقص الى باب المضاف فلذلك انصب وانما الجحس
بعض الى ان ويظهر فاذا انقص الشئ من الكماله ومن زواله والى الثاني
قالا استغناء اول الاستغناء ان امكن بعض ذكرنا شرط النقص فيما بعدك والى
من معنى السببية في الشئ ومعنى الجحس في الواو وكوئها بعد الاستغناء السمة ومن
معنى الى ان اول الا ان في الواو ان النقص شرط من الشرط لم يكن النقص لغوات
فمعنى الرقم نحو ما تانيا فمقدونا اذ لم يجعل الاثنان سببا للجحس وروى يكون
على وجهين احدهما الاستغناء من ما تانيا فلما توفرتا وانما تجمل انما تانيا
كما تجملنا من لا يعرف احدا فمقدونا معطوف على جمل قوله ما تانيا عطفت
على معنى والثاني الاستغناء من ما تانيا فمقدونا في انصب حكم النقص عليها ان
ما تانيا فلما تجملنا فمقدونا معطوف على ما بعد النقص وهو تانيا وليس النقص
ذلك وقوله ان امكن ان امكن كل واحد منهما اعني الاستغناء والاستغناء
احد اذ عن نحو قوله لم تسال الزمى المتزلف فلفظك ومن غير ذلك اليوم بعد
ان لم تسال فمقدونا فلفظك ثابته ولو كان الاستغناء الاستغناء
لان الاول مجزوم والثاني مرفوع فلما يكن انصب حكم الجحس عليها ومعنى لا اريد
الى ان لم تسال فلما يلفظ وليس النقص فمعنى الاستغناء في البيت ومن
قوله تعالى ولا يوزن لهم عقوبتوهم لانه لا يمكن الاستغناء فيه بالمعطف
على جمل قوله ولا يوزن لهم لكون الاعتذار مقبلا بل يققن الاستغناء كل غيرة
من يوزن ليثبت النقص عليها ان لا يؤذون لهم فلما يفتقدون لان النقص على
مثلا لما يققن فيه الاستغناء وسالما لما لا يققن فيه الاستغناء وهو النقص
معطوف على او يعنى اذا كان قبل او اوجوف العطف ان كان المعطوف
عليه اسما او ينصب الفعل المضارع اذا كان فعل جوف العطف ان كان
المعطوف عليه اسما نحو اجنبت قياكل ونجرت او قياكل فمقدونا او قياكل او نجرت
قياكل من نخرج على ان من عاطفه وكذا غير من جوف العطف مع اذا عطف

الاستغناء

استغناء جوف من جوف العطف على اسم فمقدونا فمعنى تقديره بان لما كان
عطف الفعل على اسم وكذا نحو قوله من المصنوع ويعلم العبدان ويعلم عطف على
المصنوع فلما يد من مصدره مصدر بان تقديره ان اس وان يعلم بعض من المصنوع
ومن عطف العبدان والعبدان من قوله من الابل هو الكبر فمقدونا في جوف العطف
وجاز مجازي من جوف العطف الالها را الالها را ان فيجوز اجتناب
وان نخرج وكذا في ظاهر ما حاز الالها را ان من لا يملك كما سبق والواو
قوله اس في قول الشاعر وهو كعب القنوت وما انا للشئ الذي ليس بي
عنه صاحب يقول فيميل انه للعطف دون الجحس والاس وان كان الجحس لا يرد
لقوله دون الجحس ومن النقص اثباته ومقدوره وان كان الجحس نفسه للجحس المقصود
او يلزم تقدم المنع كما صارت وفي العطف ايضا نظر فالاول تقدير الشئ
والرقع اللم لا يد من تقدم مقدم قبل الشرع في اوجات البيت وذلك ان
لما لم ان يقول في الجحس اما ان يكون من المعطف او لا يكون لكان كان
للعطف فلم يجعل المعنى قسم العطف حيث قال فيميل انه للعطف دون الجحس وان
لم يكن للعطف فلم يجه الى تقدير مصدر مفرغ من الفعل السابق كما سبق
ان في الاصل للعطف لكنه خص بعض احواله وذلك ان المعطوف قد يكون
قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون متوجها زيدا
وعر وقيل او بعده او مع خفض والواو الجحس ما يكون مع فهو باعتبار اصل
معنى العطف اخص الى تقدير مصدر مفرغ من الاول وباعتبار اختصاصه
العارض بحال المحذو ما كان قسم للعطف المطبق الذي لا يفتقد فواو
الجحس عطف مقيد بالمعنى وواو العطف غير مقيد بها رجعا الى المقصود وهو
ان يخفى في البيت اما منصوب او مرفوع فان كان منصوبا فيكون
ان وان مع جوه اما ان يعطف على الشئ او على المصدر المنفرد في احد الاسماء
السمة وليس بمهما الا النقص فان عطف على الشئ لم يستغنى اذ يصير العطف
اما للشئ ولخصب صاحب يقول والخصب لا سال فمقدونا هو على الالها را
ليس ولقول الغضب فقال المعنى فمقدونا لان القول المقدرا اما ان يكون ايضا

ذكر ان ما في سستان
والاوله وادع خبث الى
الذين يفتل

الى الغضب من باب اضافته المصدر الى المفعول او من باب اضافته الشئ الى
الشئ للملابسة وما فاعل ان اما الاول فلانه يلزم منه وقوعها فيما هو متعارف
يلزم ان يكون الغضب مقولا وانما الثاني فلان لفظه تدفع اذا اضافته للملابسة
مقتضية عن ذكره ان قولك قول غضب صاحب من الملابس معناه قول يصدر
يقول عند غضب صاحب فلا حاجة الى ال ذكره كما تقول رايتك يوم فوجت فان
الاضافة معجزة تكون الكلام في اليوم فلا حاجة الى ان تقول يوم فوجت فاما اذا
عطف على المصدر المفعول من احد الاشياء الستة وهو النفع في البيت والشر
في الموضوعين احدهما قول ليس يا فني والآخر قوله وانا و لا يستقيم جعله
جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس يا فني على العطف على المصدر المفعول
وهو النفع ليعتد عليه النفع فلانه يلزم من النفع وتبين الغضب وهو مصدر
ان لا تقول ما لا ينفق ويغضب عنه صاحب لانه لا ينفق وهو ظاهر واجاب
في جواب النفع الآخر وهو قوله وانا فاعل ان ايضا لان منفعته هو قوله يقول
فيلزم تقدم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المفعول
من القبول ان لا يصدر من القول بما لا ينفق ولا سبب يغضب صاحب
قوله فالاولى مصدر التاج معناه ان جعله في سياق ليس يا فني فيفسد المعنى
فلا يحمل عليه بل الاول ان يحمل على النفع الآخر وهو وانا وسواء ان يقول
عن قولك اذا التذمر وانا يقول للشئ الذي لا ينفق ويغضب صاحب الغضب
فيغضب وان كان مقدرنا لفظا على قولك فهو متعارف مع لان يقول خ ما
فهو مقدم في التذمر وهذا اسهل من الوجه الآخر الذي يفسد المعنى المعطوف
والا ان جعل الجواب فاما ان يجعل في جواب ليس يا فني فيفسد المعنى المعطوف
او يجعل في جواب وانا فيلزم تقدم المعطوف وهو يغضب على النفع وهو قوله
وكما قررناه اولاً قال والرفق اطهر اي الوفاء يغضب ليكون معطوفا على النفع
وهو ليس يا فني اطهر من نضبه ويكون التذمر وانا للنفع الذي لا ينفق و
يغضب عنه صاحب يقول ولما اشكال فيه لا لفظ ولا معنى فكان اطهر
اطهر وانا والظاهر ان بدون حمله ان بدون الحروف المذكورة وما

فيكون مدح النفع
وفي العطف ايضا

حرف الواو والفاء ونحوها ضعيف منه الا بهذا الوجه احضر القوم
ليس نصب الجا من حيث ان احضر تحذف كما تحذف من ان وان قسما
مستتر ان حذف ان من غير واحد من الحروف المذكورة فكان ضعيفا وقوله
فحين نصب احراز عن الرواية الاولى وهو فيها يعود واما حذفها ورفق
وقدره والاشياء الستة اسبق للغضب باضمار ان من غير احد الحروف المذكورة
ولا حرفا بعد وهو قوله وان استشهد اللغات بين انه انا فاعل ان ايضا لان يتبين
وهو احد الحروف المذكورة والبيت وان خلا عن الحروف المذكورة ولكن قام
ولا حرفا بعده فهو ان استشهد اللغات مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على ذلك
ان واما حذفها اي حذف حرف الواو والفاء وهو احضر وقدره في اول الكلام
في بحث خواص الاسماء لما فرغ من مرقع الاسماء والافعال ومنصوبها
شرح في المحرور ولا يكون الا في الاسماء فقال المحرور وهو ما بالاضمار ونحو
غلام زيد او حرف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر كذا انشاء الله تعالى والافعال
على حرفين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف ثم قسم المعنى الى التوفيق و
التخصيص فقال ثم بما اذا كان المضاف معرفة الا بحرف ومثل وضمة لفظها
في الابهام هذا استثناء من المضاف اي معرف المضاف الى المعرفة الا
اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من الاشياء فقال الا بالاشياء الستة
فما يرة المضاف الرجوع المعصوب فان المنصوب ضد المعنى عليه فيعرف
بحرف حررت بالحق غير الساكن فانه يزول ذلك الابهام لان هذا الساكن هو
المعروف او بماثلة اي استثنى المضاف بماثلة المضاف الرجوع زيد مثل جازم
اذا استثنى انصافه بالكلم لان المماثلة اذا انفقت بالقومية الجهة معينة
من علم اكرم او نحوها زال ذلك الابهام واورد عليه قوله به فعل صالحا في
الذي كذا فعل فان ع واتق بين الضمير في المعنى اذا لم يقل صالحا في الذي
كنا فعل من اعمال السوء ثم واتق بين الضمير ولم نذكرنا اذ لو افاد
تقرنا لم نفع منه للكرة واجيب بان غير ليس بضمه متبلا بغيره واما
ابدال الحرف من التكرار وقد جعل قولهم فلان واحد ايم وعبد بطنه وسبح

المجسور وهو ما
بالاضمار
وقوله جازم على حرف
مضمون

فان نعام وبهيم اسمان لذات واحدة والثاني لقب وكان اضافته العلم اليقيني
اللقب وقد اجماع عليه وانما زيادة اي ومن طلب الاوطار حرا
عقير ومواشاة الى قصة قصير من الرثا ومن مشهوره او مصدرة على ان
مبتدأ مع خبره والحار والمجور ومن طلب حرمه مذكرا عليه اي حرم انما جعل
من جهة طلب الاوطار ونعام عطف بيان ليهتمس وهو محل الاستشهاد
قد مضى قصير يمشي ومحل كيف نصب على الحال والعامل يلبس والحمل
مع ما على فيه ساء وشد المفعول ليقين ولا يجوز ان يكون مفعولا لتبسيب
ليلا يبطل صدرية وان لا يكون اي المضاف عطف على ان قبله لا بد من ان
يكون المضاف وصفه اي وصفه المضاف اليه ولا موصوفه اي لا موصوف
المضاف اليه يعني ان لا يقع الاضافة الموصوف الى الصفة ولا الصفة الى
الموصوف اما اضافة الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجزوا
لكنه مضافا اليه ويجزى كونه صفة والصفة تتبع الموصوف في الجزاء
ولانها كالشيء الواحد واما اضافة الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة
تكون معقودة بالشيء من حيث انه مضاف وغير معقود بالشيء من
ان صفة ولانها كالشيء الواحد ايضا وقولهم سخي عالة وجره فليكن
هذا اي اذ فان فالسخي صفة للعالة والجود وهو البال المتجر ومن السخي
صفة للقطعة فقد اضيف الصفة الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه
ان السخي والجود بعد حذف موصوفهما صارا اي لا اسمين يعني فاضيفا الى
العالة والتعطية للبيان كما تم قصة وقولهم مسخي الحام وصلوة الاولى
وتعليق الحجة اي على حذف المضاف اليه هذا المذهب تذكرا على سبيل الارادة
على قولهم لا يضاف الموصوف الى الصفة لان المسمى هو الموصوف مكنونه
جائعا واصلوه بكونها اول والبقية بكونها جفا لانها تمت على جفا
السبيل فتعلقها فاجاب بقوله على حذف المضاف اليه فالمسخر مضاف
الى الوقت والوقت موصوف بالحام فالوقت الذي اضيف اليه المحذور
فالحام ليس صفة للمسخر وكذا الاول ليس صفة للصلوة بل للضاف اليه لها

هذا هو المذهب

وهو الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى وكذا بقية الحجة تقدر
بقلة الحجة الحجة وفي كل النص على حذف المضاف من غير لفظ اليه وهو
في مستقيم فام اذا المحذوف على ما قدرنا هو المضاف اليه لا المضاف ولو
قال على حذف الموصوف كان اسببه ومن اس الاضافة المحذوفة يكون
لازمة وغير لازمة فالاول ومن اللازم ظروف نحو فوق وحت وتام
وخلف ووراء وتلقا وتجا وجزاء وحدوة وعند ولدى ولون ومن
ووسطا بالسكون وسوى ومن ودون ومن هذه من الظروف اللازمة
للاضافة وغير الظروف نحو مثل وسبه وغيره ويذكر في وقال هو كالمثل
بيد انه تحيل وقيد وقيد مع قدر يقال بينهما قيد رجم وقيد رجم يسد
الف اي قدر رجم وقاب وقيس بين قدر ايضا يقال بينهما قيس
اي قدره اي وولا اي يضاف يعني ان الى الواحد المعزى ولكن الى اثنين
فصاعدا لانه واحد مضاف الى الرجلين وليس الرجل عندك لان اياها
بعض من كل فيستدعي تعدد في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد المعزى
مخلاف اي رجل اي رجلين يعني ان ايا اذ كان مضافا الى التكرار
اضافة الى المفرد والمثنى والحج لا ليس استثنى ما عن المضاف اليه
بل هو لاستثنى المضاف اليه وقية عن غيره اي ان رجل من الرجال
وقوله قيس ما واكل كان ثم اوضح فقيد الى المقامة لا يراد بها من كان
شرا من ومنك قيد الى موضع اقامة التأسيس وجعلهم في العوصات لا يراد
اي قيد اعني لا يراد المقامة بهذا اراد على قوله ان اي لا يضاف الى الواحد
المعزى فانه مضاف الى الواحد المعزى وهو المتكلم والمخاطب وما زائدة
اي اي واك فاجب عنه بقوله فاعني انما اي المضاف في الحجة الى متعذر
لان الخ اينا وانما كذا اي لا لفظي وهو انه لا يعطف على المفرد المجزى
باعدة الحار كما قال بيني وبينك التمدد بيننا ولم يكرهين الا لانه لفظي
وهو انه لا يمكن العطف على المفرد المجزى باعدة الحارة وبعض
كل وكلما هذه معقوفة على قوله اي لانها من غير الظروف اللازمة

فان

فلا يضاف اليها الا المثنى او ما هو في معناه ان الهمزة والفتحة في وكلا
ذلك وجه وقبل اي كلا الاخرين من الجوز والشم وجه يوجب اليه وتعمل عليه
وذا وعطف على بعض وكل ولا يضاف اليه الا الالف والاسماء كاجناس
الطاهرة عند سيبويه وعلى بان ذو صلة ال الوصف باسماء الاجناس
وكذا بان ذو صلة او سببا ذو صلة او سببا ذو صلة او سببا ذو صلة
الخروج من معاني والهاء في ذو صلة يوجب ال المضافات اي بان ذو
المضافات ذو صلة او من الخروج اي فتلوم قطعهم ويروي ابا ريدان
يقول امسك من البوار وهو الهلاك وادلو عند سيبويه عن اصحابه وذا
لازمة للاضافة وقد وصفت عطف على اولها ما يلزم اضافتها
ايضا والناحية عطف على الاول اي غير اللازمة بخروج ودار الجوز
يضاف في حاله دون حال والفتحة عطف على مفعول اي الاضافة على
مفعول كما ذكرنا في لفظية وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها
مفعولها رب زيد وجن الوجه ولا تعيد اي الاضافة لللفظة الاخيرة
اللفظ والمفعول كما هو قبل الاضافة اي لا تعيد الاضافة وتربط ولا تعيد
ومنه اي ومن اجل انه لا تعيد الاضافة في اللفظ قالوا حررت برجل
جن الوجه فوضعت بها النكرة والصاربا ريدا ومن اجل انه لا تعيد
الاضافة قالوا الضاربا ريدا والصاربا ريدا ولو كانت الاضافة تعيد
التعريف عند الاضافة الى المفعول لاجا راضاة ما فيه اللام ولا يجوز
الضاربا ريدا لاختلاف لان القومين سقطت باللام فلم تعد الاضافة
خبر لم يكن قبل الاضافة لان الضاربا ريدا على العمل والاضاربا
على الاضافة سواء في الحذف خلافا للفرق فانه يجوز بناء على ان الضاربا
ضاربا ريدا فاضيف فسطح القومين ثم ادخل اللهمزة بعد الاضافة
فلا يضاف فدا فادت ضفة ومورده وولان اللام داخل على الالف
الاول فلا يفتق لحد فها ثم ردا وها الوامب المارة الهجان وعبد
عزدا تزجي حلتها الفاعلها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز الواجب

والفتحة

الاضافة

عبد فادت ضفة ومورده وولان اللام داخل على الالف والاسماء كاجناس
الطاهرة عند سيبويه وعلى بان ذو صلة ال الوصف باسماء الاجناس
وكذا بان ذو صلة او سببا ذو صلة او سببا ذو صلة او سببا ذو صلة
الخروج من معاني والهاء في ذو صلة يوجب ال المضافات اي بان ذو
المضافات ذو صلة او من الخروج اي فتلوم قطعهم ويروي ابا ريدان
يقول امسك من البوار وهو الهلاك وادلو عند سيبويه عن اصحابه وذا
لازمة للاضافة وقد وصفت عطف على اولها ما يلزم اضافتها
ايضا والناحية عطف على الاول اي غير اللازمة بخروج ودار الجوز
يضاف في حاله دون حال والفتحة عطف على مفعول اي الاضافة على
مفعول كما ذكرنا في لفظية وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها
مفعولها رب زيد وجن الوجه ولا تعيد اي الاضافة لللفظة الاخيرة
اللفظ والمفعول كما هو قبل الاضافة اي لا تعيد الاضافة وتربط ولا تعيد
ومنه اي ومن اجل انه لا تعيد الاضافة في اللفظ قالوا حررت برجل
جن الوجه فوضعت بها النكرة والصاربا ريدا ومن اجل انه لا تعيد
الاضافة قالوا الضاربا ريدا والصاربا ريدا ولو كانت الاضافة تعيد
التعريف عند الاضافة الى المفعول لاجا راضاة ما فيه اللام ولا يجوز
الضاربا ريدا لاختلاف لان القومين سقطت باللام فلم تعد الاضافة
خبر لم يكن قبل الاضافة لان الضاربا ريدا على العمل والاضاربا
على الاضافة سواء في الحذف خلافا للفرق فانه يجوز بناء على ان الضاربا
ضاربا ريدا فاضيف فسطح القومين ثم ادخل اللهمزة بعد الاضافة
فلا يضاف فدا فادت ضفة ومورده وولان اللام داخل على الالف
الاول فلا يفتق لحد فها ثم ردا وها الوامب المارة الهجان وعبد
عزدا تزجي حلتها الفاعلها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز الواجب

عبد

نية

(الصورتين) وهما الواجب الماية اليه من وجه واحد والاضا رب الرجل وزيد
 فاما بان الضم في جملة الماية فكانه قيل عبد الماية فالعبد مضاف في الصورة
 الى المرفوع باللام والمضاف الى المرفوع باللام حكمه حكم المرفوع باللام فعبد
 الماية باللام كالمائة فكما يجوز الواجب الماية يجوز الواجب عبد الماية بخلاف
 العلم المعلق على المرفوع باللام لانه ليس حكم العلم حكم المرفوع باللام فلم يجر
 وانما جاز الضا رب الرجل مع ان الاضافة لم تعد صفة لم تكن قبل الاضافة
 اذ كان الاصل الضا رب الرجل بالنصب فسقط التنوين باللام فالاضافة
 لم تعد صفة فكان ينبغي ان لا يجوز الضا رب زيد فقال انما جاز سببها ان
 للضا رب الرجل بالحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورة
 وانما جاز الحسن الوجه مع ان الاضافة لم تعد لان الاصل الحسن وجهه
 الضا رب لانه اللام في الوجه لانه اخذ من الضم فسيب جواز الاضافة
 حذف الضم واقامة اللام مقامه والجزء الثاني فالحق به ما وجد اللام في الجزء
 الثاني وهو الضا رب الرجل دون الضا رب زيد وانما حكم الضا رب زيد
 الضا رب فيمن قال انه مضاف لمحمول في صفة الاضافة في علم ضا ربك اذا الاضافة
 فيه لازمة من غير نظر الى تخفيف او تشديد الجح بل في التنوين او النون والهم
 المتصل بهذا ايراد وجواب اما الابرار ومما ان نحو الضا ربك والاضافة
 كان صفة ان لا يجوز لانه اضافة لفظية لم تعد الاضافة حقة لان التنوين
 سقط باللام فهو مثل الضا رب زيد والجواب انه محمول على ضا ربك باللام
 لان اسماء الناعلين والمنعولين اذا اضممت الى المفعول المتصل لم ينظر
 فيها الى تخفيفه فان ضا ربك اجز من غير تخفيف اذ التخفيف يكون محذورا
 والتنوين مع الضم المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين يوزن تمام لتمام
 والضم المتصل بحكم تنوين الاول فتوزن ما في الاول غير تمام فلا يمكن
 بين التنوين وبين الضم المتصل وكذا بين النون والضم المتصل فلو كان
 فيه التخفيف لتدبر اجزاء التنوين او النون مع الضم المتصل في صيغة
 بالاضافة وقد عرفت انهما لا يجتمعان وقد جاز في نحو ضا ربك من غير نظر

في الماية

تخفيف فالحق به الضا ربك وشبهه لان الباب واحد اذ لا يجره التخفيف فهاجبا
 وقولنا قال ان مضاف اشارة الى الخلاف في ان ضا ربك مضاف والكا
 مجرد او غير مضاف والكا مضاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال يتوجه
 على من قال انه مضاف فيه به وكونه الامرون الجح والناعلة مما لا يعمل
 عليه هذا ايراد فانه قد جرح بين النون والضم المتصل فاجاب بان شاذ لا
 عليه ولذا لا يجوز في سعة الكلام فلما هم الضا ربك لما ذكرنا من اعتبار
 اجتماع النون والضم المتصل وآؤه اذا ما خضوا من محذوف اللام مفعلا و
 افعل التفصيل اذ اضميت الى المرفوع مراد به الزيادة على من اضميت اليه
 فالاضافة لم تعد صفة ان يكون لفظية على راس ولذا قيل مررت برجل افضل
 القوم لان الحق على ثبات من كان افضل من باقي القوم يؤتى به قوله تعالى
 ومن الذين استكروا والاعرف انه يعرف افعل التفصيل اما ان ايضا قال
 المرفوع اوال النكرة فان اضميت الى المرفوع فله معنيين احدهما ان يرايه
 الزيادة والتفصيل على المضاف اليه فاختل في ان اضافة لفظية او
 لفظية اضافة لفظية لانه مع صفة للنكرة ويجوز مررت برجل افضل القوم
 نحو قول الشاعر فلم ارفقوا مثلكا في قومهم اقل به منا على قومهم فحواه
 للنكرة وموقوما في معنى التفصيل ولما كانت الاضافة لفظية معقدة
 للتعريف لا وقع صفة للنكرة وانما وقع صفة للنكرة لان المعنى على ثبات
 من فخر مررت برجل افضل القوم افضل من قوم اس من باقي القوم وانما
 على ثبات من يقول تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة ومن الذين اتوا
 عطف قوله ومن الذين اذ التقدر احرص من الناس ومن الذين استكروا
 فيمن في التقدير ثابته وانما قال يؤتى به ارجح حصول الاستيعاب به لان الال
 غير متعينة اذ قيل التقدير احرص من الذين فيكون عطف احرص على المعتبر
 على احرص الملتزم فلما يلزم تقدير من في الاول لكل ما كان ظاهرا ذلك قال
 به والاعرف انه يعرف اذ اضميت الى المرفوع والاضافة معنوية لان
 انما يكون لفظية اذا كانت بتقدير الاتصال والعلة و افعل التفصيل لا يعمل

افضل التفصيل

والثاني ان قصد
 الزيادة لفظية كما
 سائر وان اردت
 الزيادة على المضاف
 اليه

في مظهره ومن شرطه اي ومن شرطه اقل التفضيل اذا اراد به الزيادة على
 المضاف اليه ان مضاف اليه ما هو مفضل لان الزيادة انما تكون بعد الاصل
 في اصل الحق اذا لا قال عبدك احسن الاجراء بل التفضيل على غير المحقق
 بل يجوز ان يقال عبدك احسن من الاجراء ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء
 فروع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوة لخرج عن جملتهم باضافته اليهم
 باضافته لافواه الائمة اي يوسف فاكمل اذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف
 داخلا في الاخوة واصلاح لزوم تفضيل الشخص على نفسه فيقول بان لا يفعل
 جميع اصل نبوت الحق والزيادة فيه فلو لم يكن من جملتهم باعتبار الاول دون
 الثانية هذا جواب وسؤال اما السؤال فهو ان فعل اذا اضيف اليه ما هو
 بعضه والتمس ان يراد به الزيادة على المضاف اليه فلزم تفضيل على نفسه
 قطعاً فاجاب بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المتبادر في اصل المعنى
 غير ان الترجيح هو اما باعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه ليلزم ترجيح الشخص
 على نفسه وهذا الكلام مجرد لا بد في السؤال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة
 على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه
 الجواب انه لا يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على سواء كما ثبت عليه
 بقوله من قبل كان افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجملة
 قولهم زيد قايما احسن منه قاعدا فان قايما من الحال المفضل بها وقاعدا من
 المفضل عليها والعامل فيها احسن فلو جعلت نسبة احسن اليها واحده لصاحبه
 القوم مفضلاً ومفضلاً عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنين و
 نسبة اصل احسن فقد ظهر اختلاف اعتبار الجملة وان قصد به زيادة مطلقة
 واضيف للتوضيح هذا قسم لقوله يراد به الزيادة على من اضيف اليه فان
 افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف الذي يضاف
 بل اضافة اليه لمجرد التوضيح فاذا قلت زيد احسن قريش فضاء احسن اليك
 مطلقاً وهو من جملة قريش فاضافة الى قريش ليس للتفضيل عليهم بل للتبويب
 فلما قال في سورة بالافاضة لانه ليس الحق على ثبات من من يكون الاضافة

المفضلة كما ذكرنا فيما اراد الزيادة على المضاف اليه فانه لا بد ان يكون ثمة
 الحق على ثبات من ليحقق التفضيل على المضاف اليه ولا يمنع من اضافته
 اليه ما ليس ببعض منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض المضاف
 اليه ولذلك يقع ان يقال عبدك احسن من الاجراء فيجوز على هذا يوسف احسن
 اخوة لانه المراد فيه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق
 وانما اضيف اليه باقي الاخوة للمناسبة ايهم وكذا لو قلت الناس على الاطلاق
 اعذ لا بن مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلم بل المراد انما
 اعدل الناس واضيف اليه مروان للتوضيح المجرد فكما قلت بما عايناه
 بين مروان وبكفي في الاضافة المطلقة بوجه ما اراد بالما قص محمد بن مروان
 وبالا شيعه عن بني عبد العزيز وعلى الاول وهو ما اراد به الزيادة على المضاف
 اليه جاز الافراد والمطابقة لمن هو له يقول الزيدان افضلنا فوكي وجاز افضل
 فوكي وانما جاز الوجهان لانه اشبه الذي من لزم المفضل عليه مع موجب
 مجاز في الافراد وانما جاز فيه المطابقة لانه دخل الاضافة التي من مجاز
 الاسماء بخروج سائر الاسماء فروعيت فيه المطابقة وعلى الثاني وهو ما
 اراد به الزيادة المطلقة المطابقة ليس الا ان ثبت فيه المطابقة لانه صفة محضة
 ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكوراً مع تشابه الذي من فلما
 يجوز فيه الافراد واذا اضيف اليه الذكره قسم لقوله اذا اضيف الى المعنى
 حكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والفتنة والجم نحو هو افضل رجل
 وبما افضل رجلين وبما افضل رجلاً اذا فصلوا رجلاً واحداً احسن اثنين
 وجاءت جماعة ترجع اذا قلت هو افضل رجل فلما فضل هو رجل في المعنى ان
 اذا فضل الرجال رجلاً فلما فضلوا رجلاً افضل من اولئك المفضلين وكذا
 قلت بما افضل رجلين فالأفضل في المعنى هما الرجلان من اذا فضل الرجل
 رجلين رجلين وهذا ان افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلت بما افضل
 رجال فالأفضل هم الرجال في المعنى من اذا فضل الرجال جماعة كقولنا
 افضل من اولئك المفضلين فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى

والمفضل عليه في مذكور بل المفضل عليه هم المفضلين كما ذكرنا ايضا في اسماء
الزمان الى الجملتين الى الاسمية والفعلية يقول جيتل اذا قام زيد وجيتل
اذ زيد قام وآية اي وتضاف آية وذو ال الفعلية نحو زمن الجمل امر
هذه امثال الاضافة في ظرف الزمان الى الجمل الاسمية ومثل الشاء لعلنا
لم الوليد بعد ما اتينا في راسل كالنظام المتخلص وليست كما كان في عن لهما
بل هي للاضافة الى الجمل ذكر البيت مثالا اخر لكون طرف الزمان مضافا
الى الجمل الاسمية وذكر بعضهم ان ما في البيت كاذبة وقال في التعليق ان ذلك
لا يجزئ فان بعد في البيت على معناه الاصل في اضافة الاضافة الى
شيء فهو في الجمل مضاف الى ما بعده كانه قبل بعد حصول راسل استلزام
الجمل فما ذكرت اقرب يعني جعل ما هيته للاضافة الى الجمل الى وجيتل
ما كاذبة لم يكن بعد مضافا الى الجمل على اضافة لكن ذكر وان لفظ ما لان
يكون اسما او حرفا وذكروا انقسام كل واحد منهما وفي اجزاء ما هيته
واحد من الانقسام تحت ومثل النعام بالفتح ثبت كونه في الجمل بضم
يكن يقال له بالنا رسيه در من سيند شته به الشيب خالف به الشاء
نفسه الجيب ام الوليد بعد الشيب وعلامة مصدر علفت المزة اي اجها
اخلس الثبات اختلط رطبه وبأيسه واخلس رسته اذا خلط اسواده
البياض وعلامة اي وما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل قولهم ما رايه
مدخل الشياء يعني يروي الاضافة الى فيمن يقول ان مضاف
الى ما بعده فاما من يقول ان ما بعده تقدير في زمان مضاف وهو مبتدأ
وهذه اي اول مدة اعتناء الزوارة او جميع مدة اعتناء الزوارة فان
دخول الشياء فليس من هذا الباب لان مدخله في داخله على الجمل
وحواليه يبدون الجمل شيئا ~~في~~ كان على سنا كها فدا ج واهيب
بدي متبهم بهذا معناه لان يكون آية مضافا الى الجمل الفعلية وكونه في
الى الفعلية وقدم في ظرفها في الظروف واما اضيفت آية الى الفعل
معناها من معنى الوقت لان الوقت علامة لآتياته والمكان لا يضاف اليها

جيتل

سبها

اي الى الجملتين المتكلمة منه اي الظروف المتكلمة من المكان لا يضاف الى الجملتين
واحرز بالمتكلمة عن تجرئة فان يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد
قام على ما مضى والعالم نصف ظروف المكان الى الجمل لان طرفا الزمان اكثر
استعمالا فالتسوية فيه عالم يتسب في المكان لانه استعمله ولان ظروف المكان
في الجملات اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافا الى مضمون الجمل فيضم
مضافا الى المعنى ولا يستقيم اذا لا يقال خلق علك وقدم علك بخلاف الزمان
فانه يجمع اضافة الى المعنى ولا يستقيم ولا يجوز اضافة المضاف الى المضاف
لا يضاف الى الشئ معناه في محل علقه نحو غلام زيد عمر وعلى الاضافة اليها
ولا تقدم المضاف اليه اي على المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف
او بوجه سبعة اس سعة في الكلام ويوم الطرف اي لا يجوز الفصل بين الطرفين
مروءة اي في ضرورة الشعر ويوم من هذا انه يجوز الفصل بالطرف في ضرورة
الشعر نحو قول قريش بن لاكوس ومدح كنانة يومها حجة بتسليم الشيب
بالعين المملة بكنيسة العطاء الذي يحج بها العطر اي لا يفيض ان كونس في
مدح كنانة تحت الضجة بكنيسة المكنسة اي لا يحصل لرسا ولا يمكن له ذلك
رسني اي اصلح فصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وهو جائز في
ضرورة الشعر نحو قوله اليوم من لاهما اما اضافة المضاف فاما لا يجوز
لوجبه احدهما ان قام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لم يكن
المضاف تاما بالاضافة الى الاول في تام يكون مضافا الى الثاني ايضا
والثاني اما ان يضاف الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة
اخرى لكونه كتمت المعرفة او كتمت المعرفة ان اضيف الى نكرة وان اضيف
اول الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لم يحصل الحاصل لوجود التحقير
بالاضافة الاولى وان اضيف الى معرفة لفظ الاضافة قبلها بالنكرة والاول
المضاف اليه على المضاف فاما لا يجوز لان المضاف اليه متعاقب التثنية
وعال محله فكما لا تقدم التثنية لا تقدم المضاف اليه ولان المضاف اليه
لا يجوز من المضاف لا متزاجهما فكما لا تقدم جزء من الكلمة عليها لا تقدم المضاف

نحو

انما

ايها ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز في السمت لالتقاء المضاف والمضاف
 اليه واعتراجهما فلا يتصل اجنب بينهما كما لا يتصل بين الحرفين من كلمة وكما لا يتصل
 بين الاسم ونونيه وانما جاز الفصل في هذه الشعر بالظرف لالتصافهما
 الظرف بما لا يتبعه في غير ما قد سبق له نظايره ويجوز في ذراع وحجبه
 الاسد على حذف المضاف اليه من الاول وقيل من سببه سببه انما المضاف
 المحذوف من الثاني واما الاول فيكون كالعرض بهذا المراد وهو ان
 فضل بين ذراع والاسد باليس نظر وهو قول وجهه فاجاب عنه بكون
 احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير ذراع الاسد وجهه
 الاسد فالتعريف بهما والاعلى الالف لان اللفظين واحد والثاني وهو
 سببه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور في الاول
 المضاف اليه الاول وانما لا يكون كالعرض عن المضاف اليه الثاني اذ
 لو قدم وقيل بين ذراع الاسد وجهه لم يكن للثاني مضاف اليه لفظا ولا
 يقوم مقامه فاما الاول فيكون كالتام منتهى من سببه سببه
 زيد وعرفا على العكس بين ان يكلم عن الثاني وجز الاول محذوف
 استارته الى ان سببه خالف بين الموردين اذ كان قياسه ان يكون
 جزءا من الاول وحذف الجزء من الثاني كما ذكره في قول بين ذراع وحجبه
 الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغاية الفرق انه لو جعل الجزء
 لكان جزء الاول محذوفا والجزء كثر بالترتبة بخلاف الاضافه فانه لو جعل
 المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه الاول المذكور لفظا ولا يقوم
 مقامه متصلا بخلاف العكس فانه لو حذف من الثاني كما ذكرنا
 مضافا اليه الاول وكانا كالعرض عن المضاف اليه في الثاني متصلا
 فكان المضاف اليه لهما المذكور وقراءة محذوف اولادهم ثم كايهم ثم كايهم
 ونصيب اولادهم ليست بتلك القية للزوم الفصل بين الطرفين في السمت
 الام ايضا ويجوز حذف المضاف واما وجهه ان المضاف اليه عند الامن لا ينفك
 اجزائه عما يليه فلا تقول رأيت زيدا ان غلام زيدا لانه يلبس لامة

في المضاف اليه

به عما يليه فلا تقول رأيت زيدا ان غلام زيدا ان يجوز حذف المضاف
 مرة ان مضافا واحدا نحو واسئل القوية اذ المعلوم ان المسئول اهلها
 لانه قلنا الناس لو قرئ ان يجوز ان يتعذر المضاف المحذوف نحو قوله
 ايه ان اسأل الجواز فانه يفتي للفتي ان سفتا سفتا براس سفتا براس سفتا
 تحذف المضاف الالف وهو سفتا فاعرب القير الجوز وبارعاب المضاف
 وهو سفتا فالتعريف المحذوف فاعربا سفتا في الفعل وهو اسأل محذوفا
 ذكره وتو قيل ان اسأل فيه جرح الى ان في على الاستناد الجازي وهو
 ارتكاب حذف المضاف لم يكن بعيدا بل ارتكاب مجازي من تكلمه الاغفار
 واما البتة فانه يفتي للفتي والحقن موضع فانه يفتي ان يفتي والجارح
 موضع وكان في الاصل جرحه يقال هذه جرحنا ان اسألنا ان اسألنا
 هذه المواضع فتصعد العقيق واولاها من يركب ذان يركب سرجا
 فكان قاب قوسين ان مقدار مسافة قربة وقال هو من فرسخا في مقدار
 مسافة قربة فرسخان او ميلان او قد رجم وليس عند سببه سببه
 ليس بعد حذف المضاف بقاس وانكر هو من غداة الفرس ايجوز
 السهم ان مقدار مسافة قربة من غداة الفرس اذ لم يسم ولم يسم
 عنده فلذلك انكره وقد ترك المضاف اليه على اعرابه اذ لفظ المضاف
 المحذوف المذكور سابقا مضافا الى سأل او كذا من قرأ والله يدرك
 جزء الآخرة ان يرد عرض الآخرة فانه يفتي المضاف اليه على اعرابه بعد
 المضاف لانه سبق مضافا الى سأل او وهو قول يردون عرض الدنيا
 ومعه ان وما ترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سورة او مرة ولا يفتي
 سببه ان ولا يفتي بعد حذف المضاف وسوكل وترك ايضا على اعرابه
 ولولوع ايضا باعراب المضاف لفظا ولا يفتي بالقرية فمن لا يجوز لفظ
 على فاعلين فاما من يجوز العطف على عاملين فيقيم بعد الواو على ما كان وهو
 ما لينصت سببه فكل يجر ايضا ومعه ان وما ترك المضاف اليه على
 اعرابه ما ممل عند الله يقول ذلك ولا احيه والتقدير ولا مثل احيه محذوف

انما قد
 اسم موضع

بوجه
 اوله ان يجوز
 حذف المضاف
 من

المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الجزء وقد يتوهم
 ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليهما ولا يتصور
 الثاني مضافا ثم مجرور فترفع بقوله ولا يجوز العطف ان عطف اخيه
 عبد الله حيث كان الخبيث عن كل من المتكلمين لاعتقائهم انهما
 لا المؤكدة للنفى ثم عطف على المنفى والنفي انهما لا يلزم من الفصل بين
 المعطوفين الجور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجتناب
 بقول ذلك ثم ذكر النون بقوله ولا يجوز العطف عليه بثلاثة اوجه
 انه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المنفى مماثلا للشخصين وليس المراد
 ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا ارا
 شخصيا واحدا مماثلا لهما لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه على عبد الله
 لا المؤكدة للنفى في المعطوف ولم توجد في المعطوف عليه وهو عبد الله
 فلا يقال جاني زيد ولا غير الثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل
 بينهما باجتناب وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه ما فهو اجنبي عن
 المعطوفين اذ ليس جازعيا وقيد المعطوف بالجرور اذ عن نحو ما
 الضارب اخره يقول ذلك وعن نحو ما زيد الضارب اياه يقول
 ذلك وعن فاني قولك يقول كما وهو اجنبي ومن بين المعطوفين الجور
 في المثال الاول والمعطوفين المنصوبين في المثال الثاني واللام
 في ذلك والفرق شدة اتصال الجور بجوار المعطوف على الجور
 حكم الجور والحار فكما لا يتصل الفصل بين الحار والجور لا يتصل الفصل بين
 الجور وبين ما هو في حكم من المعطوف الجور وجهه ما فعل ابيك ولا
 اجعل يقولان ذلك فانه حذف المثل من الثاني وترك المضاف اليه
 اعرابه ولا يجر العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه
 لو عطف اجعل على ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمثا
 اللفظ عن كل واحد من المتكلمين كما ذكرنا الفصل بالاخر لانه اثم قوله
 يقولان ذلك عن المعطوفين فلا يلزم فيه الفصل ولكن ههنا وجه ثالث

في المثال الاول
 في المثال الثاني
 في المثال الثالث

لم يكن في المثال الاول فانه يقول وللزوم الافراد يقولان ان لو كان
 معطوفا على ابيك لكان المنفى مماثلا لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون اثم
 ايضا مفردا ان يقال يقول ذلك والاخذ اربا بالتمام المثل ضعيف لان
 المقام لفظا مع المنفى يشبهه امة امتناع من اجل هذا جازع عن سوال
 مقدور ومما ان يقال انما ثبني الجزم لان لفظ المثل مع لانه يقال متكلم لا يقول
 ان انت لا تقول فالتقدير ما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا
 الاعتبار ضعيف لان لفظ المثل وان كان من حيث المنفى فهو مع لفظ
 ولذلك امتنع مثلا فعلى بل يجب ان يقال مثلا يفعل ولو كان المنفى مع مطلقا
 ليقبل الفعل كما يقال انما فعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قيل ذلك
 حذف المضاف اليه ويجوز حذف المضاف اليه كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه
 في اذ وجنبه وعربت بكل قايما اذ التقدير اذ كان كذا وجنبه اذ كان كذا او
 بكل واحد واتم النون مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان لها النون
 نونا التثنية والجر من المضاف وانما حذف لان العلامات الثلاث تدل على
 تمام الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير تام وانما تضاف بالاضافة فيفسر
 مع الاضافة فيكون المضاف تاما وغير تام وكما هو عطف على ان حذف ابي
 وحكم الاضافة كغيره الاسم ان كان صحيحا او جارا مجزا وهو ما كان آفة ما
 او او اما قبلها ما كان عند الاضافة الى ما المتكلمين اذا اضيف الاسم الى
 المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جارا مجزا او لا يكون كذلك فان كان كسرا
 كدارس ونوس ودلوس وطبوس لان الكسرة اخت الياء وان لم يكن صحيحا ولا
 جارا مجزا فليكون آفة لما العا او يا او واو او امثلا كما قبلها فتعوض لهما بقوله
 وان كان الاثم التام فليحذف عصى ورحا وغلاما من الاثم لانه يمدل بقلب
 لغير التثنية ياء ويخرج ان كان آفة التام فليمدل بقلب الالف ياء وان لم يكن
 التثنية فليمدل بقلب الالف ياء وانما يمدل بقلب الالف التثنية ليلامع بالقلب
 ليس بخلاف عصى ورحا فانه لم يلزم سبب القلب لشيء بل اللبس حاصل قلب
 او لم يقلب ولما التثنية فانه لم يقلب فلا يلبس وان قلبت التثنية لرفع بالضم

حذف المضاف الى
 اذ وجنبه

حذف

ثم مستند محذور ليس جله اسما والمقدور ان اكرهت فانا اكرهك وان اكره
 فانا لا اميلك وانما قال من غير سين اوسوف لانه ان كان مضارعا فمقتضى السين
 اوسوف فانه يتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه بخلاف ان اكرهت فمقتضى السين اوسوف
 اكرهك على امار المبتدأ اي فانا ساكرهك لو فانا سوسوف اكرهك وانما يجوز
 الجزم فيه لانه لو لم يقدح حرف الشرط داخل عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارى
 استتقال على فعل واحد واحد وتقول معنى بلما عن المنع لم يخوان قلت لم
 فانا قد ذكرنا انه لا محذور في الفاء في الامكان تأييد في الشرط مع لم يتدخل الفاء
 فلم يكن فيه وجها ان لا فانا فانا اي ان لم يكن له احد المذكورات فتعين الفاء
 كما اذا كانت الجراء جملة اسما او امرية او نهيية او فعلا غير متصرف نحو ان
 قامت مكرم او ان خضت فاكرمي او فلا تفهمي ونحو قوله تعالى فان كرمتم
 نفس ان تكونوا شيئا الا ان كان الجراء مضيا محققا مع قد خوان ان اكره
 اليوم فقد اكرهتكم امس وكذا في السين او موقوف بخوان زدتني فمقتضى السين
 او تسوف اكرهك اما الجملة الاسمية فلانها لا تفعل الجزم فلا بد من الفاء ليكون
 رابطا واما الجملة الامرية فلانها لا تفعل الجزم ايضا لكونه معنى الاصل فلا تفعل
 الجزم لفظا وهو ظاهر ولا مع لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع مؤخر
 ومفعول الامر لا يقع موقعا المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل هو او الطلب
 لا يقع موقعا الجزم واما الجملة النهيية فلانها لا تفعل تأييد في الشرط في والاشياء
 عليه جائز ان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للشيء فتعين الفاء لكون
 رابطا ونحو من يفعل الحسنات الله يستكرها لم يستوف الا بالقرينة من ان
 الجراء وهو قوله الله يستكرها جملته اسمية فكانت حقا ان يكون فيه الفاء و
 ليس فيه فانا جاز لفرورة الشرع وآخرة والشو بالشرع عند الله تعالى و
يخرج من المضارع بان موقعا مع فعل الشرط بعد الاستياء التي تحاسبها
الا التي اذا قصد السببية اذا لا يكون الا لنفرض خارج بخلاف الاحاديث اللهم
الا اذا استعمل في من الطلب قوله اذا قصد السببية شرط لقوله مجرم اي
 انما يجرم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد نجب الزرع فما لا

استشعار

او وصفا او استعينا فانا ما سببا في عقبيه وقوله لفظها الغرض ان قصد
 السببية فيكون المضارع مثبتا فيقضي ذلك من ذكره في الشرط والسبب لان
 الطلب المستند من الحصة يتيقن السببية فينتقض ان يكون للطلب سبب
 حامل عليه وذلك الحامل هو الذي جعل مستببا لان العلة الثانية سبب جامل
 في الزمن وسبب في الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدور وقوله اذا
 لا يكون اي الطلب الا لنفرض خارج عن مقصود الطلب على لتعين الطلب السببية
 قوله بخلاف الاجزاء ومقتضى ان الجزم لا يتغير سببا خارجا عن الجزم على الا
 بل الغرض في الاجزاء وهو اطلاع الحافظ على ان الجزم قوله اللهم استندركم
 قوله بخلاف الاجزاء اي الجزم لا يتغير الجزم الا اذا استعمل في من الطلب
 نحو ان الله اكرم او فعل فيه ايثبت عليه اي يتيقن وليفعل ونحو حشركم انما
 اي اكتف واستك عن الكلام عن الناس فيسببكم في من الطلب فيه الجزم عليه
 وان لم يقصد السببية فيتم لقوله اذا قصد السببية اي ان لم يقصد السببية
 في المضارع فالحال او الوصف او الاستعانة اي ان لم يقصد نجب الزرع
 ما لا لا تقول تعالى ثم ذرهم في حوضهم يلعبون اي ذرهم على هذه الحال التي هم عليها
 او وصفا نحو قوله تعالى فبما من لذك وليا يرشدنا في الغي اي وليا
 وارثا مني او استعينا فانحو لا يذهب به تغلب عليه فانه لا يقع الجزم والا كان
 المقدور ان لا يذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم لان المعنى انك تغلب عليه
 بعد الذهاب به ولا يجوز ان يكون حالا اذ ليس المعنى انك تغلب به في حال كونه
 مغلوبا عليه فينتقض الاستعانة اي انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز
 الجزم في لاندن من الاسد بالكل لان النفي لا يدل على الايجاب انما لم يجزم الجزم
 لان الجزم انما يكون بان موقعا والمضارع يكون من جنس المظهر فاذ كان المظهر
 كان المظهر مغنيا مقدورا بان وان كان مثبتا قد مر مثبتا مع ان ولا يندرس
 اذا كان المظهر مغنيا فيكون المقدور ان لم تدن من الاسد بالكل فيمتنع
 خلافا للكماس فانه اجاز مثل ذلك اعتقادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة
 ان المقدور ان تدن من الاسد بالكل والجزم في قوله تعالى فاصرفي وان

شات
 لان المظهر مغني
 فليست كذلك

لان الاول لا يكون مجزوما ولا فاعا فانه مجزوم بهذا السؤال وجواب السؤال
ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه هو اصدق منصوب باخبارنا
ولا يصح عطف الجزوم على المنصوب احاط بان الاول مجزوم على تقدير
عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اقمتم الى اجل قريب اصدق بجزوم واكن كان
محتما لان الفعل مجزوم في جواب المحض لتفقد من الطلب كالاشياء الخ
كما اظهر في قوله تعالى اني لست مدرك ما مضى ولا ساسي شيئا اذا كان جاسيا
وقوله متشابها ليسوا بمصاحبين فخره ولا يجب الاستنباط عندنا لان الاول
قد دخله الفاء ذكر البعدين على وجه التبيين وذلك ان قوله ولا ساسي مجزوم
المعطوف عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا انما يجب مجزوم عطف الجزوم
وهو مصاحبين فكل لا يجوز عطف الجزوم على المنصوب لا يجوز عطف الجزوم
المنصوب فاجاب بان الاول قد دخله الفاء فكانها ثابتة فيه اذ بين ان مدرك
لست مدرك ما مضى وليسوا بمصاحبين فعطف الجزوم على ذلك المصدر كما عطف
المجزوم في الآية على الاول بتقدير الجرم فيه واذا اجتمع الشرط والقسمة فان
الكلام بالقسمة فاجاب بان القسمة بشرط المضى فعل الشرط اي بشرط ان يكون
فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان يفتن لايتنك او حلالا نحو والله ان لايتنك
لايتنك مذكورا او مقدر املفوقا بانه لايتنك عليه او مملوفا بجوهر اخره الا
معهم هذا احتمال لما يكون القسمة فيه مقدر او قد تلفظ بما دل عليه وهو اللام
ليكن فان اللام مؤنث تدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان
اطعمتهم انكم لستم بكون مثال لما يكون القسمة مقدر فيه وان لم يلفظ بما يدل
عليه والتقدير والله ان اطعمتهم انكم لستم بكون وانما تقدير القسمة لكون انكم لستم
جوابا له وان لم تذكر كان جوابا للشرط ولم يجز جنيذا الفاء لانه حلالا
جاء الشرط فالفاء لا ترفع في السعة اذ لا يقال في السعة ان اخرجني اخرجني
بل الواجب ان يقال فان اخرجك كما ذكرنا من اذا اخرج القسمة والشرط فانما ان
القسمة في صدر الكلام وانما ان يكون الشرط في صدر الكلام وانما ان لا يكون في
الصدر بل يكونان متتاليين فان صدر الكلام بالقسمة كان اجواب للقسمة لا الشرط

عربها

سكان القسمة

حذف

لان تقديره لعل تنصرف الاعتناء به فلا ينفق واستطاع المضى في فعل الشرط لانه لم يعمل
في الجواب فلا يعمل به الشرط ايضا لعل لا ينفق وعلم من استطاع المضى ان لا يعمل
في الجواب لان الشرط لما انما استبحر ان يعمل فاما لفظا في جواب لانه لما لم ينفق
عرف الشرط في الجواب الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل في الجواب الذي يليه
عنه ولا يليه بهذا اذ انصدر القسم وان صدر اس الكلام بالشرط بين وقع الشرط
في صدر الكلام وتاخر القسم عنه مجازا اعتبارا من ان اعتبار القسم والشرط
والفاء القسم اس وجاز الفاء القسم نحو ان تاتين والله لا اكل او فوائده
لا ايتك ولا وجه لحذف الفاء لما قد سلف ان اذ انصدر الكلام بالشرط فاجاز اعتبار
القسم والشرط معا بانه ذكرهما الجواب كما في المثال السابق وهو قوله فوائده
لا ايتك اي ان تاتين فوائده لا ايتك فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده
فجاء بالفاء داخل في القسم لكون قوله لا ايتك جوابا للقسم وقوله فوائده
تخلطه جوابا للشرط ولذلك دخل الفاء على القسم وجاء الفاء القسم وحده
اعتبار الشرط كما في المثال الاول وهو قوله ان تاتين والله لا اكل الجرم فان
المجزوم في الشرط وقد انقض القسم لكونه واقعا في الوسط والتقدير ان تاتين
لا اكل والله لحذف جواب القسم الدال على قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما
قبل والا فالفاء من الجمل القسمية اذا وقعت جوابا للشرط فيجوز فيه الفاء لانه
ليس من مواضع الجرم فيجب فيه الفاء لربط الجواب بالشرط كما قد سبق من قسم
وهو ان يتوسط القسم والشرط فقال بهذا الحكم ان يتوسطا وتقدم الشرط
بعن اذا توسطتا فانما ان يتقدم الشرط القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما
نحو انما ان تاتين والله لا ايتك يجوز ان يجر الشرط والقسم بان يجعل الفعل
الآتي جوابا للقسمة ويجعل القسم مجزوما جوابا للشرط ويجز جنيذا فقول الفاء
نحو انما ان تاتين فوائده لا ايتك جاز الفاء القسم بان يجعل الجواب للشرط
نحو انما ان تاتين والله لا ايتك فالتقسيم ملحق والفعل الآتي في الشرط فذلك
الجرم وهو المراد بقوله وهكذا اي وهكذا يجوز اعتبارهما في الفاء القسم
وان تأخر اس الشرط عن القسم فالفاء احدهما من الشرط او القسم فالفاء الشرط

جواب

ايتك

جواب الشرط

ممكن

الا الحجة نحو جاني الرجلان كلناهما وكل واحد منهما واجب اي لا
 يترك كل واحد واجب الا بالاجماع اي لا يجمع افعالا حتميا وكل واحد منهما
 ايضا قد يكون كونهما واجبا في العدم كقولهم هذا مثال لما يكون للمؤكد او
 يجمع افعالا حتميا واستغنى عن الجدة بهذا المثال لما يجمع افعالا حتميا فان
 المشتبه قد يكون نصف الجدة وتلك ووجه يجمع افعالا حتميا هذه الاجزاء في
 الحكم اذ جاز ان يشتمل على دون ج. فلا يقول جاني ذلك لان اجزاء
 لا يجمع افعالا حتميا في نسبة الجاني اليه لاحتمال الحكم وقوله ما هو مرفوع
 بين شرط المؤكد بالاكيد الغوي ان يكون مرفوعا مذهب السمعين ووجه
 الكوفيين بالكلية اذا كانت محدودة في الهم من ان الفكرة شائعة
 فتعبر بالاكيد لان تالكيد لا يعرف لافادة فيه والثاني ان التاكيد يدل
 على التخصيص والعين والفكرة يدل على التعميم والعموم فكل واحد منهما
 ما يخص صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصاحبة على المطلوب و
 اما الثاني فلان ان التاكيد يدل على التبيين لئلا في التعميم بل يدل
 على تقرر النسبة او الشمول وكما يعرف النسبة او الشمول في الكم فجاز
 ان يقرر ايضا في الفكرة فالاول المتمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد
 كلام النسخة التاكيد الغوي في غير المرفوع واما في الكوفيين وهو قول
 الشافعي قد مر في الفكرة يوما اجما قد رده الدمون بان البتة محمول
 لا يعلم انه من النسخة او لا وبعد تكميل هو شاذ في عدم اطراذه والمحل
 لا يترك بل هو لوجهين احدهما ان المحل مستقل بالذات على الخ والمفرد
 بنفسه فيحتاج الى سابق يعود اليه كغير الغائب والفرق من التاكيد الثاني
 والقوي فالتاكيد ما هو ارجح في البان وهو المحل او ما من التاكيد
 غيره فاما متغويا من التاكيد بل هو رعا لهذه الالوة والثاني ان التاكيد
 فضل والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمفرد توكيدها اي بالظن والمفرد لا
 المانع من التاكيد ووجود القادة ومن جهة اي ومن جهة المفرد اذا لم يلق
 من الغاي لا بالمتصل المرفوع نحو راي ان كان المؤكد مفر منصوبا

لا يترك بل هو لوجهين
 احدهما ان المحل مستقل
 بالذات على الخ والمفرد
 بنفسه فيحتاج الى سابق
 يعود اليه كغير الغائب
 والفرق من التاكيد الثاني
 والقوي فالتاكيد ما هو
 ارجح في البان وهو المحل
 او ما من التاكيد غيره
 فاما متغويا من التاكيد
 بل هو رعا لهذه الالوة
 والثاني ان التاكيد فضل
 والمؤكد هو المقصود
 بالنسبة والمفرد توكيدها
 اي بالظن والمفرد لا
 المانع من التاكيد ووجود
 القادة ومن جهة اي ومن
 جهة المفرد اذا لم يلق
 من الغاي لا بالمتصل
 المرفوع نحو راي ان كان
 المؤكد مفر منصوبا

منفصل مرفوع ومرت بك انت الاول متصل مجرور والثاني منفصل
 لئلا يلحق بالبدل اي نحو تالكيد المحل بالنسبة وقيل رايين اما
 التبعين بالبدل اذ لا يعلم ان اياي بدل او تالكيد بخلاف المرفوع المنفصل فانه
 لا يجمع ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا
 يشترط ان التاكيد كل المحال ان المحل ان يكونا منفصلين فيجوز الثاني
 فيما رفق ونصبا نحو قام الاله هو مرفوعا التاكيد اياك واما المحل ومرت
 لم منفصل وان كانا متصلين او الثاني متصلا فلا يمكن لانه اذا انقل احد
 تعذر اتصال الآخر فبقي ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا فقال لا
 يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا اذ لو كان متصلا منصوبا لا للتيسر
 بالبدل من اذ كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما اذا كان الاول
 متصلا مجرورا فمرت بك فلا توكيد ايضا الا بالمرفوع المنفصل اذ لو قيل
 مرت بك اياك لتوهم ايضا ان يكون بدلا على محل الجار والمجرور بخلاف ما اذا
 كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لانظا ولا نظا واذا كان اي المرفوع
 المؤكد متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظ النفس والعين فالواجب ان يوسيط
 بينهما اي بين المؤكد والمؤكد فم منفصل مرفوع نحو ارب انت نفسك وكذا
 انت نفسك كراية تالكيد ما هو كالجو بالمستعمل بين لوجوز ان توكيد المتصل
 بغير توسيط في منفصل مرفوع والغير المتصل كالج. من الفعل والنفس والعين
 مستقلة لزم تالكيد الج. بالمستعمل وهو النفس والعين فاستلزم هو الذي
 تالكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالج. من الفعل ونسبة هذه العلة
 هو كراية تالكيد ما هو كالج. بالمستعمل على اعتبار القود المذكورة اذ لو لم
 الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه هذه الكراية اذ لا يكون تالكيد
 هو كالج. اذ الغير المنفصل لا يكون كالمستعمل في الكراية وكذا لم يكن مرفوعا نحو
 انفسهم او مرت بهم انفسهم فوجاز اذ ليس فيه كراية تالكيد ما هو كالج.
 اذ المنصوب والمجرور ليسا كالج. لكونهما فضيلة وكذا اذ لم يكن التاكيد
 النفس والعين بل كان بلفظ كل واخوانه نحو جاءوا كلهم فان الاول كالج. لا

مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلام يوجد في سعة الكلام مستقلا
اليد الفعل بالاستقلال فلا يقال في الصفة جاء كلهم وحررت كلهم فلم يكن الثاني
مستقلا وكان التوكيد تأكيدا هو كالجاء بالمستقل ولم يوجد بهما ملك الكواكب
اذ الاول غير مستقل كونه جاءا والثاني ايضا غير مستقل في السعة فكانا مشتركا
في عدم الاستقلال فنجاء اصل ان المؤكدا والمؤكد ان يكونا مستقلين فخرم
انفسهم وبنوعها يز لان الاول مستقل اذ ليس كالجاء والثاني ايضا مستقل اذ
يتبع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنعهم عن مجرورين في السعة فكانا مشتركا
في الاستقلال وانما ان يكونا في مستقلين نحو جاءوا كلهم وبنوعها يز ايضا مشتركا
في عدم الاستقلال اذ الاول كالجاء والثاني لا يستقل بنفسه السيد كذا كونا وانما
ان يكون الاول مستقلا والثاني غير مستقل فخرم بنوعهم كلهم وبنوعها يز ايضا لان
الاول مستقل كونه منصوبا والثاني غير مستقل كذا كونا وانما ان يكون الاول
غير مستقل والثاني مستقل فخرم بنوعهم كلهم وبنوعها يز ايضا لان الاول
بالمستقل والتاكيد فصله فخرم بنوعهم ان يكون الفصل مستقلا وبما هو المقصود
مستقل والثاني من التوابع الصفة ومن تابعه يدل على معنى في متبوعه مطلقا فخرم
كالجائس واخر يقول يدل على معنى في متبوعه عن غلظ البيان وكذا البذل
كذا التاكيد وفيه نظر لان دل الاستقلال نحو الجبين زرع على دخل في الصفة اذ
يصدق عليه انه تابع يدل على معنى في متبوعه ولو قيل ان الصفة ما يدل على ذات
ومعنى في متبوعه خرج عنه البذل لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا الاسم يرد
عنه التاكيد المعنوي نحو جاني القوم كلهم فان التابع يدل على معنى وهو المستعمل
والاحاطة بالخاصة بالمتبوع وقوله مطلقا اخر عن الحال نحو رايت زيدا را
فانه يدل على معنى في متبوعه ولكن لا مطلقا لان الحال يدل على تقدير العالم بها كالمكان
الصفة فانه لا تقتيد بها وهذا التبع كانه مستحق عند لان الحال ليست من
التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون ما وراءه سابقة ولانه ليس على جهة واحدة
ولذلك قالوا انما ذكره فعلا لئلا يمتنع ان يدخل في التوابع تخصيصا لانه
المتبوع في الشركات ان اذ كان المتبوع نكرة وتوضيح في المعارف ان اذ

الصفة

المتبوع مرفوع نحو زيد العالم فان زيدا على لا اجمال في حسب الوضع فيكون الصفة
نوضيحا محضا وكذا اذ كان مرفوعا باللام نحو الرجل العالم فانه حسب الوضع ايضا
محض وان طر اعليه اجمال حسب الاستقلال فالمتوضيح باقتضاها اصل التوضيح
ولا يحسن تخصيصها ان يخصص الصفة بالاسم ان الوصف من خواص الاسماء لانها
الفعل نكرة لا تعقل التخصيص ولا التوضيح وقد يحسن ان الصفة لوجه الثاني لا تعقل
كالصفات الجارية على العبادي تعالى نحو الله الرحمن الرحيم ولما ايضا جازع الدم
والجسم نحو زيد الفاسق الخبيث اذ كان مستقلا بذلك وللتاكيد نحو امس الزمان
فان امس يدل على الزمان والمضى فهو تأكيد واسم الجنس الجاري على الجنس
وصف له على المعارف لان ما تقدم ان المبدء ال على الذات تعين ذلك لانه
ولال اسم الجنس على المعنى وهو ان المعنى تعين حقيقة الذات بهذا السؤال
جواب فالسؤال ان اسم الجنس يقع صفة للجنس نحو هذا الرجل والرجل يدل
على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول لا عرف اذ
صفة وقيل انه يدل فلا يورد السموال حقيقة فاجاب بان المبدء يدل على ذات ما
ما لا ياتي لاندل على الذات بل على تعين تلك الذات والتعيين معنى في الذات فيصدق
ان الرجل صفة لانه على معنى في متبوعه وهو التعيين ولذا ان يكون اسم
الجنس لا يدخل تعين الذات لا يوصف بالجنس الا انها اس باسماء الاجناس
لذلك اسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اسم مع ان المصدر صفة نحو رجل
عدل لانه يدل على معنى في الذات وانما قيل هو مما وكل بنا وبذلك احد اذ
يعني الفاعل والثاني انه معنى في عدل والثالث انه مجاز للبيان كانه
نفس العدل لان من الصفة ان يكون دال على ذات ومعنى والمصدر هو
لا دال على ذات وهذا اقتضى على ما ذكرنا وهو انه لو ذكر في حد الصفة انه تابع
دال على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد عليه سؤال البذل والفكرة توصف بغير
الجنس اسم كما يقع الصفة مفردة ايضا جله وشرفه الجمله التي توصف بها ان
تكون جرة لانه في المع كالجمله عن الموصوف فلما يقع بغير الانشاء وانما يفر
موصوفها نكرة لان الجمله نكرة فلما يقع صفة للموصوف نحو جاءوا واعدت يمل رايها

والنكرة تصف بالجنس
الخاصة

الائتلاف نحو الرجل العالم لكون وصفا بالمساوي او بالاضافة الى متدرج في كل
صاحب القوم لكون وصفا بما هو اخف من الوصف اذ تترتب الموصوف
باللام وتترتب الوصف بالاضافة الى ما فيه اللام فلو موصوف اخف وانما
لم يوصف بهما لكون الثاني وهو العلم والمجهول اخف منه اي من الموصوف
فلو وصفت بهما لزم كون الوصف اخف واعرف من الموصوف ومن حق الوصف
ان يصح الموصوف اي مذكر موصوفه مع الا اذا علم ان اسم ام الموصوف
واسمته بحيث يعلم من اللذان الصنف موصوفها فمجرد انما جازا القول وعليها
مسروقاتان فصلا ما و آخره او اوصفت السورانية بها اذ التدرج عليها
ورعان مسروقاتان ولو ذكر الموصوف كما زانيتها به اسم رجل وهو عطف
بيان بعضه يقال رجل صنفه ارجا ذق وقولك انك من جال بن اقيس يعني
رجل بن اقيس اي كما انك رجل من جال بن اقيس فخر الموصوف ولو ذكر جاز
الفتحة تحرك الشئ الثاني الصلح الصوت والشن القرية البائرة
ومحركاتها اذا اراد واحد الا يدل على الصنف ليعرفه رجال بن اقيس
وحشيت لا كما تنفتح لشدة الفاء او وجوب عطف على جواز اي ويجوز
الموصوف وجوب بحيث لا يذكر معها كالتا رس والصاحب فلا يقال جاز
التا رس او الصاحب لظهوره والاورق والاطلس الا ورك البوم
لون الرما و والاطلس الذهب الا غير فلا يقال البوم الا ورك والاطلس
الاطلس الثالث من التوابع البدل وهو المقصود دون مضموعه
المقصود بالاكيد والصنف وعطف البيان ومنقولون متبوع العطف
فانطبق الكلام البدل ولا يخفى الاسم بدليل قوله من كانتا غلبتا في ديار
واخره مجر حيا من لا ونا رانها فان قوله نكر بدل من ثبات بدل الكلا
انما قال بانها وكان القياس بانها رجعت لعوده الى النار لوجه آخره ان
النار ما ولد بالذكر لانها في الحظ الشباب والثاني انه من راجع الى الحظ
النار فغلبت الذكر والثالث ان الاصل يحتاج لحذف التاء والحذف يكون
الاكيد تخفيفه ثم ان غلبت النون الفاء في الوقف وهو ان البدل ابا

البدل

البدل

الكل ان كان البدل اي ان صدق على ما صدق عليه الاول لان مدلوله غير مدلول
محمود بن زيد انا كل فان مدلول انا كل ليس مدلول زيد لانه لكتها صدق فان
على ذات واحدة وبدل البعض ان كان بعضه محمود بن زيد او انه وبدل
الاستعمال ان كان جميعا ملا بمس من صا اي من الكل والبعضية نحو سلب بدو
والا اي وان لم يكن بينهما ملا بمس اصلا فهو بدل الغلط نحو حررت برجل
جار ولا يكون اي بدل الغلط في تصحيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسائر بان
بريد ان يقول حررت جار فسبق لسائر وقال برجل وسبق بدل الغلط لان
محمود غلط وقوله ان في حكم سلب البدل ليس على ظاهره اذ لا يقع طرح في نحو
زيد لغيت غلامه رجلا صالحا يعني لا يجدها لا موطئة قال بعضهم البدل في
حكم الطرح اذ قولك سلب زيد ثوبه حناء سلب ثوب فقال المصنف لا يقع
البدل في حكم الطرح مطلقا لم يستقم زيد لغيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا
بدل من غلامه فلو كان البدل في حكم الطرح كان التدرج زيد لغيت رجلا صالحا
ومعنى محقق لعدم الراجح من الجمل الى المبتدأ بل غرضهم الايدان بان البدل
هو المقصود بالقبض وقوله فيمن لا يجعل بين لوجعل رجلا صالحا لا موطئة
من الغرض المجزور في غلامه فحينئذ يخرج عن تحت البدل وهو جاز وعلى هذا ان
على انه ليس البدل في حكم الطرح لانفتح ان يجعل في المضموع عليهم بدل من الغرض
المجزور جعل في قوله انعت عليهم اذ لو جعل بدل من المجزور في عليهم الاول و
جعل البدل في حكم الطرح لم يستقم اذ يكون التدرج اما الذين انعت عليهم
المضموع عليهم فمحمود الصلة عن العايد الى الموصول لان العايد المذكور اقام
راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المضموع وكونها اي البدل و
البدل معرفين كما ذكرنا من الامة وتكرير نحو رايته رجلا صالحا وتكرير
رايت زيدا انا كل ورايت انا كل زيدا ولا يخفى ابدال النكرة من المعرفة الا
نحو نستعمل بالنا صفة ثابتة كاذبة وانما شرط الوصف لان الثاني هو المضموع
فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود مطلقا فلو وصفت
من المعرفة ولا يشترط ان يكون على لفظ البدل على العييج يعني اذ ابدال للنكر

البدل

موصوفه

من المعرفة لا يجب ان يكون على لفظ البديل على الصحيح وهو ان شاء الله
الكونيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان تكون على لفظ
المبدل نحو قوله تعالى بالثا صبية فاصبح كاذبة وهذا المثال مجزى لا يدل على
وكونه ان اس البديل والبديل طام من كاذبنا ومنه يجوز ان ياتي بالثا
مختلطين كما سبقت والظاهر لا يدل من المضمحل الكل الا من الغائب فلا
ضيق احوال ولا من يتك زيدا المثال يكون المقصود بالنسبة اقل دلاله من في المقصود
لان الحكم والمخاطب اقوى في التعرف من الظاهر والظاهر الغائب فلا يمكن
القبول كذلك الاحتمال ثوبه في الغائب فجاز في قوله تعالى فاحملوا
ان في التوم جازا على وجوده لفظ بالثا جازا على ان يكون على ان يكون
المجوز في وجوده لانه بدل الكل والاس وان لم يكن بدل الكل فيكون ان يكون
فيه الظاهر من المضمحل ان الثاني لان ما سواه من الابدال مختلفان في
مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال ان الاول اقوى دلاله فيجب ان
الثاني مغاير الاول لان البعض مغاير للكل وكذا يدل الاستعمال ليس البديل
هو المبدل وبدل الغلط ظاهرا فلما اختلف مدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمحل
مطلقا فيقولوا انهم يتك تفصيلك واشترى يتقن نصيب وانما يتك على
ومررتك كما روي عن الجار وممنه قول الشاعر وما الفتيت جلي مضاعفان
جلي بدل من الغير المفعول في الفتيت وهو بدل الاستعمال وفي العبارة نظر
اذا كان حقه ان يقولوا لا فمختلفان معنى وان لم يكن بدل الكل فيكون ان
مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما انقص دلاله من الآخر لان ذلك
يعتق حيث يكون المفهوم واحد واحد ما انقص من الآخر ولعل العارضا
حذف التاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرحا مضاعفا وتعدوا
اذا كان الشرحا مضاعفا جاز في الرفع نحو وان انا خليل موت مستعمل
لا غائب مالى ولا جرم اس لا جرم ان ايضا منه عيبه وخطا او كما كان في الكلام
اس ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال الظاهر من المضمحل في العبارة نحو اشترى
وفي الخطاب نحو اشترى يتك تفصيلك وفي الحكم نحو اشترى يتقن نصيب وقوله

كما يزوج

ان لا يجتاج

فصل في بيان

بمن ياباه من بدل البعض على سائر منكم الظاهر لمن كان يرجو الله واليوم
الآخر في سورة المتحة وهو لو كان كمن قيم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر وكما في سورة الاحزاب لئلا كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر بهذا السوال وجواب بالسؤال انه انزل
من كان من المضمحل المخاطب في كل ما في الآيتين مع انه لا يجوز ابدال الظاهر
المضمحل بدل الكل الا من الغائب فاجاب بما ليس بدل الكل بل بدل البعض
اذا التقدير لمن كان يرجو الله متكم ومن بعض المخاطبين وقوله في قوله
فمن يطع الله وما النبيين جلي مضاعفان من بدل الاستعمال اس اما جاز ابدال الظاهر
وهو جلي من المضمحل المتكلم وهو مفعول النبيين لانه ليس بدل الكل بل هو بدل
الاستعمال وجاز في بدل الاستعمال وبدل البعض الابدال من المضمحل مطلقا كما
ذكرنا والعامل اس في البديل اذا كان هو في جاز تكرره كقولنا استغفر
لمن آمن منهم فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول وهو الجار في البديل
وانما اختص الجوز دون الفعل لان حرف الجر يخص فلا يستعمل ان يتكرر
كذلك الفعل بكذا ذكره وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور مجتهد لم يتكرر العامل فيه لفظ الرابع من التوليد عطف البيان و
هو ما يوجه ام المتبوع من الدال عليه لا على من فيه نحو اقسام الله اوصى
مخرج بقوله يوجه العطف بالجوز والبدل والتاكيد بن الصفة لان في الجاز
لا من المتبوع على الجاز فاجاز بقوله من الدال عليه لا على من فيه كانه قال عطف
البيان تابع يوجه لام المتبوع دال على المتبوع لا على من في المتبوع فخرج العطف
لان بدل على من في المتبوع مختلف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع
لا على من فيه ومن في قوله من الدال للبيان اس الموضع الدال على المتبوع
يصل من البديل لفظا في قوله انما ليس السار بل المبكرو بسم الله فعمل عطف البيان
من البديل من حيث المعنى تدقيق من الجاز المذكور وانما قصد العطف فممن هذا
البيت فان قوله بسم الله فعمل عطف بيان المبكرو جاز وان جعل بدلا منه لم يجر
البديل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير ان ابن السار ك بسم وهو جاز كما

عطف البيان

مكرر

وذكرنا في المقارب زهد لعدم التخصيص واكثر عليه الترتيب وتوقفا والوقوف
جميع وان كركه وكركه ترتبه اي تنتظره بين منتظر مودة وتوقفا نصب على الحالة
من الضم الفاعل في ترتبه اي تنتظر مودة واقتر عليه الحاسن من التواب العطف
بحرف وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو والفاء
ولم يبق ولا ويا وائم ولا ويل ولكن وجعل اي مبالا من حروف العطف
وخرج بقوله متوسطا سائر التواب والواو للوج المطلق من غير ريب ولهذا
جاز المال بن زيد وهو واصطلي بزيده واستدل بالمبالين على ان الواو
التي المطلق من غير ريب اما المال الاول وهو قوله المال بن زيد وهو قوله
كان الواو فيه لا ريب لان بين ادخالها في متعدد وهو غير جائز واما المال
الثاني فكلما لان اضطرار من تصالح فلو كان الواو فيه لا ريب لكان اسما
ادخالها في متعدد والافعال مع التفاعل معن تعدد اتي التفاعل والفاء
لا اي للجمع والتعقيب وقوله من الدخول في حيزها وسط الدخول فوسيلة
ولم تلت من التورق في السوس لم يخرج هذا البراء على قوله ان الفاء للتعقيب
اذ لو كان للتعقيب الدخول من على في متعدد فاجاب بان المراد من ادراك
او وسط الدخول فوسيلة جرت لان الدخول وحولها اسم موضعين متضمنين
واحد منهما ادراك في الدخول من على باعتبار كل الاما والافادتها اذ
من في ملة استعملوا اي الفاء للسببية و رابط للبر بالشر حيث لم يكن وسطا
براية قدم العلة وهو قوله لا فادتها على المعلق وهو استعملوا اي انا جاز
استعمال الفاء للسببية لانها تفيد الترتيب من في ملة لان السببية مرتبة على
السببية لوجوب تقدم السبب على السبب وليس بينهما ملة لعدم جواز تخلل
السببية وكذا يجوز استعمالها رابط للبر بالشر ايضا سبب لبر او فاعلا
مرتبة على الشرط من في ملة وقدمه بقوله حيث لم يكن آخر اذا جاز اذ وجد
الحزم في الجراء كوان تاتي اكرم فان الجراء بزيادة مرتبة بالشرط فاعلا جاز
رابط آخر من الفاء بخلاف ما اذا كان الجراء جملة اسمية فان حرف الشرط لا يؤثر

وتنشد

في الجاء الا سببه بذاته بل اجتمع الى رابطا اجتنق وهو الفاء وقوله تعالى
ربك فكم ومما يكن من سنك ربك والاس وان لم تعد الشرط لما جازع
الواو اس ان لم تعد الشرط يلزم ان يكون الواو ادخالا على الفاء فلا يجوز
الواو والفاء وكذا لا على سبيل الاء اض وهو ان الفاء لو كانت مقبولة
لزم تيب لاجتماع الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ريب لكنها جازع
تعدرا ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كره لوقوع التعدد متناه فيكون
التعدس مكره ربك فالواو والفاء لا يتلقيا فاجاب بان الشرط مقدور
الواو والتعدس ومما يكن من سنك ربك وربك مفعول كره والفاء للبر
يتلاق الواو والفاء لتخلل الحرف الشرطي وهو مما يكن من سنك فيها وكذا
اي الفاء في قوله واذا مملكت فعدت كل ما جرت وكان الشا من ارجع على
فان لا ينفك عن الفاء ان ينفك عن الفاء ان وانا كره الفاء لتعد التاء
الاولى كما كره الفاء لذل ان ينفك العبد في قوله العبد اي اليانون اي
اد اقلت اما بعد اي خطيبا وكان الشا من اذ اقلت انما بعد خطيبا برون
لمكون خطيبا في اتي المذكور اولا وانما عدي اتي ليعد العبد بان الشا من
وق قوله اي وكما كره في قوله تعالى فلا تحسبنهم ملاقاة وما قبل قوله ولا تحسبن
منجرون باثوا ويحسبون ان يحذروا بما لم يفعلوا فلا تحسبنه فاعيد لا تحسبن
ليعد العبد بلا تحسبن ولحق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة هي على
في منع التحسين بان كان القياس ان لا يبعد فلا تحسبن كالفاء بالمذكور اولا
لواعد لا بعد بلا فاء فذكر كره الفاء فقال انما انهي الفاء للتعقيب وهو
الاشعار بان افعالهم المذكورة وهو الفهم وحيث الجذب من العلة في منع
التحسين وان لم يأتى للجمع مع الزايف ولذا قيل ان المروء في نحو مرت رجل
م امرأه مروان لم يأتى اجد المروء من الامم بخلافه من الفاء انما
المروء فانها مروء واحد اذ لم يتخلل بين المروءين تراخ يقطع الشا من الفاء
وقد للفاية والمعطوف بها ج من المعطوف عليه لان ما بعدا غاية لما قبلها
وغاية الشا من طرفه ومنها فيكون بعينه ثم قسم الجراء فقال انما افضلها جوار

الثاني من الالفاظ او اذ ورد نحو استنت اللفظ من القرص وسو مثل
 نبح بلسن بكم من لا ينبغي ان يكل من ليل ليل طرد استنت القرص اذ
 رقع طرد وطرد معا والقرص من القرص كرم من ربيع وهو من القرص
 وسو مثل انفس بجج باللفظ ودوافع اللفظ وما قبلوا اللفظ فاد اكل
 اللفظ ثمنه الا زمانه ونحوه جلد بالما ثم جره على السجى واو اذ لا جدي
 الشين او الاشياء ميمها وقال انها للشيء في الجرحاء ورواوه ويؤيد من
 في الجرح والاشياء في الام اس اذ كان مستقلا في الامر لمكون للشيء والشيء
 اما ان يكون من الشين لا يجوز ان يكون شيئا او لينا ان يكون شيئا
 شيئا ولا يجوز ان يكون شيئا وقد يكون من الشين كذا في الجرحاء فلو كان
 وحال الشين او ان يجرى كذا في الجرحاء فلو كان شيئا فلو كان شيئا
 بجج فيها وسو الا بالما في الجرحاء كذا في الجرحاء فلو كان شيئا
 من الالفاظ فلا يجعل شيئا ويؤيد منها في الشين في قوله تعالى ولا تظنوا
 او كذا من الواو اذ الالف لا تحصل بالانتهاء عن احدهما وسو على احدهما
 وانما جاء التعيين من جهة التي المنقصة من الشين وقد سوس في الآية ان ليس
 على وضو بل هو معنى الواو في كون شيئا عن طاء الالف والكسور ولو اجري
 طاء لم يكن شيئا الا عن احدهما فزال التعيين بان على احدهما والفاء التي في
 ولكن التي من احد الارض لا على التعيين اما تحصل بالانتهاء عن احدهما وسو مثل
 انما جاء التعيين من جهة التي المنقصة للشيء ونسب احد الارض يكون بغير شيئا
 في العمارة عن احد الارض ولكن يلزم ان يكون شيئا فلو كان على وضو وان
 لو لم من حيث الحق التي عن كلا الارض فالدلالة على احدهما شيئا وكذا مستلزما
 للشيء منها شيئا آخر يلزم الاول ولكن ان كان شيئا او شيئا او شيئا
 نحو قوله تعالى ان الشكارة بوزة شيئا يكون على نحو او غدا في على المثل ان ادخلنا
 جميعا لشيئا شيئا واشتد في وفي الفصح كذا في واحد ان وعفاق اسم رجل
 اكلته البيا بوزة في شيئا اسمهم يعني ان او من الواو اذ المثل يكون عليها لا على
 احدهما ولذلك قال في المثلين والالاف وانما لم يكن من الواو بل كان او على وجه

آية ٢

في الالفاظ
 قد بينا من ليس
 غلبان

قبل على الحاء لا على المثلين وكذا قوله ان ما الشين او ردا ما خور من يفتقد ان الشين
 وتبدا على المثلين واجتنب انما ما دام موضع الكتل ووزام اسم الشين و
 خور من يفتقد خور من يفتقد خور وهو ايضا اللين وقال الالف هو سارق
 الشين او خاصة والشين كسر الهاء وانما كان او في البيت يعني الواو حيث
 خور ما بل فاخو من ولو كان على وضو قبل خور ما على التوحيد وعند الخليل
 انما ب خور من على الشين يعني اذ خور من فلا استبدال في جينها وانما
 لان الاستبدال حيث انما ب خور من جالا فلما كان او على وضو يعني
 انما ب الشين من احدهما ولم تعد الفارس انما من ووف العطف لهما بما العطف
 عليه ودخل العطف عليها واجيب بان المقدمة ليست منها ان من العاطف
 ويشهد لكون الثانية منها ان من العاطف صحيح قيام او منها والواو اذ
 ب منها او لعطفها على المقدمة وفيه نظر استبدال او على الفارس على ان اما
 ليست من طرف العاطف بوجوه احدهما بجج قبل المعطوف عليه شيئا فليما
 نحو جاء ما زيد او عرو ووف العطف لا يعمل بالفعل فلا يقال جاء ورو وقال
 انه دخل العاطف عليها فيقال وانما عرو ولو كانت عاطفة ما دخل عليها ووف العطف
 فلا يقال جاء زيد او عرو واجب عن الاول بان اما المقدمة على المعطوف
 ليست من طرف العاطف فانما في الكلام في الثانية ويشهد لكون الثاني
 من العاطف ان لا يقع ان يتقدم مقامها او عاطفة قطعا وحديث لا بد من
 الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجوه احدهما ان الواو والفاء
 ليست عاطفة بل اما مع الواو وكلاهما عاطفة لان كل واحد منهما عاطفة والثاني
 ان الواو والعطف اما الثانية على اما المقدمة فقال فيه نظر لانه حينئذ لا يكون
 اما عاطفة كما ذهب اليه الفارس وانما ب خور من العطف لا يدخل على كذا وعلى
 صدر صحيح انما ب الثانية على الاول والاول ليست للعطف لا يكون الثانية
 ايضا للعطف لانه اسم الثانية في حكم الاول والاول ليست عاطفة فلا يكون
 الثانية ايضا عاطفة وسو عين مذهب الشيخ ابن علي في العمل بها ان من
 او يد انا انما ب آية في اول كلامي لا بما راعى الشكل للزوم شيئا ان سيقا

في العطف كسر الهاء
 تارك سر

فان قيل انما يقال هذا
لانه لو كان في الكلام
التي هي في الكلام
فان قيل انما يقال هذا
لانه لو كان في الكلام
التي هي في الكلام

او بانه محتمل لا يرب ان لا يلزم ان يكون او مسبوقة بما لا يخلو المشكل من اول
الام بل جاز ان يقال جاء زيد او غير ذلك فليعلم بناء الكلام على المشكل وجاز
ان لا يذكر انما اول انما في البيت على المشكل ولكن انما غير مكررة اذ كان في
الكلام عوض من تكرير انما ان تكلمت جديلا والانا سكنت لا ينعكس ان المعنى
انما ان تكلمت جديلا وانما ان لا تكلمت لم يخل ان لا تكلمت جديلا فاسكتت قال
الاستشهاد على انما قد يحتمل مكررة اذ كان في الكلام عوض من تكرير انما
ان الشاهد انما ان يكون احد بصدق فاعرف منك من من صديق والانا قد يحتمل
احد من عدوا السكوت وعين ورمق الفراء انما جاءت بغير او مسبوقة بالاول
واشبهه لم يدار قد تقدم عندنا وانما بمواضع الخيال انما او بمواضع
قد استعمل انما من غير سبق انما عليها كما في الشعر ولا يقع في البيت معقول
على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او وانما بان انما لا يقع في البيت فلا
يقال لا مغرب انما زيدا او انما قال لا تغرب زيدا او انما كان في الالة
من لا يقع منه انما او كنورا وانما للاستفهام عليها متصلة انما في حال توحيها
احد المستويين والالة الهمة مع ان او ويل المستوي الالة الهمة لفظ
بعد ميمت احدهما نحو زيد عندك ام عرو ولذا انما ولو كانا عليهما احد المستويين
والالة الهمة كانت انما المتصلة مختصة بلفظ الاسم يمكن ان عليهما احد المستويين
والالة الهمة فلم يجر اراست زيدا ام عرو لان المستويين زيد وعرو ولم يل الاول
الاستفهام وكان جوابا انما جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالمعنيين و
لا او مع فاك اذا قلت ازيد عندك ام عرو ومعناه ان المطلوب تعين احدهما
فقد ذكر في الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عرو ولو قيل لا او مع لم يزل
لا يتحقق عند التعيين فكيف لو قلنا لو قلت ازيد عندك او عرو فاستسأل عن
بقوت اصل النسبة فيجب الجواب بلا او مع لولا انهما على بقوت النسبة او انهما قوله
ولذا كانت مختصة بلفظ الاسم فلهذا لان شيخ الجواب قال وانما المتصلة قد
يكون ما قبلها ونحوها جملتان فعلمت ان الفاعل فيها واحد فتكون متصلة ايضا
كقولك اقام زيد ام قد وكل ذلك ذكره صاحب المنهاج فام المتصلة لا تختص بالانتم

احد

ولو قلت الحسن او الحسنين افضل ام ابن الجنية فالحسن احدهما افضل ام
ابن الجنية فاجواب على ما مضى من اجل لكن احدهما افضل من ابن الجنية وعلمنا
من حيث الكيسانية ان ابن الجنية لما قدمه افضل ولو قلت الحسن او الحسنين
افضل ام ابن الجنية فكيف الجواب حينئذ احدهما ان السؤال ما وعرا احدهم
على الابهام فاجواب فيجب ان يكون مطابقا للسؤال في الابهام ولو قال الحسن
ام الحسين افضل ام ابن الجنية فكيف الجواب تعين احدهم لاجل ان هذا المثال
ايضا ما حرق به من او وام بحسب اطلاق الجواب كما ذكرنا ومنه قوله ان قوله
صديق بنت عبد المطلب وقد جاء احسن يطلب الزينة لصا ومنه قوله عرا احدهم
فما كنت صديقا كيف رايت وترى لفظا قول او قرشيا صا وما يميز لوانا فقلت
او من والتم لانه لم يرد ان يحمل التميز على الالاف مع انها ولكن ما جعلها كاسم وا
وعدت فيها وجن قرش ابن احد مدني رايت ام قرشيا ووزركم الزبير
او متقول من مصدر وبرت الكتاب ان كلفه وبرت الرجل اذا اتمهت
زهرته او برت العين اذا طوت هكذا وقر في نسخة الكتاب وهو صواب والبر
يكره بل الصواب ما ذكره شيخنا من كتاب سيبويه وهو لاقط ام عرا ام
ضم حيازة الخ في اليق المخلوب من حموت اي او حدة خلوا الوتر او عرا
هذا مستقيم اللفظ والمعنى ان ام متقطعة اي في حال كونها متقطعة ومنه
لقول متصلة اي ام المتقطعة لعل الجمل ويكون معنى بل والهزة ويلزم لفظ الجمل
بعد في الاستفهام حينئذ اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عرو ولم يذكر لفظ
الجمل بل قال ام عرو لئلا يلتبس بام المتصلة ولا يلزم ذلك ان لفظ الجمل في الخبر
حيث لا لابس ان لانه لا لابس نحو انما لابس ام شارة والتقدير بل انما شارة
انما كن فيه اللبس لان شرط المتصلة ان يتقدما استفهاما وشعلا ام والخبر
للتسوية بجملة من من الاستفهام في نحو سواء على اوقت ام عذرت لاس
سواء على فباي وكيفية وقوله ك وقام بغيره مذكور في التقريب والاحسن
وضع الجملة الاسمية معناه انما حيث امتنعوا لغيره التسوية لانه متقدر بالضم
كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية كان تقديره بقصد انما نحو ان يكون

انما هو الذي
الزهر الزهر والتم
والزهر اميت السهل
ولم الزهر بالجملة
انما هو الذي

الحال الاستغناء محله على الجاهل من تقدير المصداق في زيادة كلفه
تعتد بالعلية اول والا ستقر كلفه ايضا نحو قوله تعالى سواكم علمهم
الانذرتهم ام لم تنذروهم وعلابره وفيه سوا في الدلالة على التيقن قوله لا
ايال ولا ادرى وليت سموي نحو ليت سموي انما زلزالهم فقد ولا ابال ولا
ادري انما ام قد والحال من معطوف على الجاهل على الاخرى ما وفي موضع الحال
نحو لا ضديته قام او قد اذ العذر لا م منه قايما او قاعدا ولا يصح ان
لا يصح ان يقال لا ضرر به قام ام قد لغوات شرط وهو من الاستغناء ولذا
قال سيمويه ان قوله لا ابال انبت بكون نفس ام لاني مظهر فيمن من مرام
ام من ان ام ورد في البيت في موقف لقدم الاستغناء على قوله انبت
اي وقال سيمويه ان قوله ولست ابال بعد موت مظهر في خوف المصداق
او اقلت وقوله اذا انتهى على شئ غيبته عنه اقال قال في اوتاه من قام
من موافقه او اي قال سيمويه ان اوفى اليقين الاخر من موافقه موافقه
جاء وضعه وذلك ان انبت بكون نفس وقته معطوف لا بال موجب ان يكون
ام على موقعه لا من الحال فيه وانما المراد بهما الحال لا ان لا يقال في موقفي
الحالين بل لا يقال بعد من ولان انبت لاف فيه يعود الى ذي الحال وهو مظهر في
في ابال فلا يكون حالا وانما البيت الثاني في خوف المصداق معطوف لا بال فيكون كالم
او اقلت حالا يكون كل واحد من العليين مستقلا عما فيه ذي الحال وهو المحذور
وكذا البيت الثالث يصح ان يجعل فيه قوله لقال الى آخره حالا لا مستقلا على غيره
الراجع الى العلم الذي هو ذو الحال فقد ظهر ان ام في البيت الاول ولان في قوله
ولذلك لم يكن الجمله بعده حالا وانما من اليقين الاخر من وانه في موقعه فيه ان
يكون حالا لانه النفس يتبها صاج ولام ان عيب استعمل في غير له صياح النفس
يصح عند النش وولاني اي لاني ويصح وقوله اذا لانني علمي ان اذكر بل علمي على
موضع بلخيت اليه ولم اجد وزه اي لا انك بما لا علم سواك ان علمي فليكن
مقتضا معيا فيكون اقال بوزن الفعل وقيل انبت للاستغناء والتعليل بهما
ولا ينافي في الاستغناء كون الجمله حالا كما ذكرنا من ان النصف والوجود تان

فانما
الاستغناء
محله على
الجاهل من
تقدير
المصداق
في زيادة
كلفه

من غير اعتناء والاستغناء فيه كما قلت في سواه على اقله ام قدت والحق
تأسيه عند ما في حال طول فاعلم وفي حال تمامه فقمه واولي اي لعل
الرجاء من الملاءمة ايا اذا امتد على حيث طويلا يسم وان تناسي ولا تناسي
ولم ينكلم ولا تناسي كما وجب للاول نحو حاتم زيد لا عرو وجب بالاسم اي لا يذكر بعد
الفعل فاعلم قام زيد لا قام عرو ولا ينكلم بالحق نحو لا بارك الله وقد
جعلت ليس مراد قالها اي لكلمه لاف قوله انما يخرج النش ليس الجمل اي لا الجمل
يعضده ما روي انما يخرج النش في الجمل وقيل واذا جازيت قرضا فاجزه و
النش للبعد من تعبدية والصحيح انه على اهله فيكون الجمل اسم ليس بالجمل
اي ليس الجمل جاريا او يكون في ليس غير راجع الى اسم التاعيل المستغناء من
اي ليس الجمل ان الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس وبل لا م اسم عن الاول
مقتضا كان اي الاول او مقتضا ومن بعد الانبات للفظ نحو جاز زيد بل عرو
اللام راجع الى الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني اي الاول كان غلطا و
بعد النش يحتمل الخطا ويحتمل انبات الثاني نحو ما جاني زيد بل عرو فيحتمل ان تعد
حرف النش بعد بل والقدر بل ما جاني عرو فيكون فيه اللام راجع عن معنى النش
آخر فحتمل الاول كان غلطا ويحتمل ان لا تعد بعد بل حرف النش فيكون الفعل
ثابتا للثاني اي بل جاني عرو وكذا يتسكين النون في عطف المزدوجين مقتضا لانا
انما لا يتبع الابد النش بخلاف لانها لا يتبع الابد الاحباب كما ذكرنا وسبق
عطف الجملتين مظهرا بل في وقوعها بعد النش والانيات نحو جاني زيد لكن عروم جاني
فتكون عروم على جمل مقتضا استندركت بها الجمل الموحدة قبل لكن فقد عطف بها
جمله على جمله وكذا اذا وية بعد النش نحو ما جاني زيد لكن عرو قد جاء وما جاني
بل حاله قد جاء قوله بل حاله كان حقه ان يذكر بدل بل لكن ليكون ذكر المثل كونه
لكن واقعا بعد الاحباب وبعد النش ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها مظهرا بل قد
المثال في بل ليعلم ان لكن كذلك وكان الاول ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع
في النسخ واما للنش نحو جاني اخوك اي زيد كذلك النصف والجزء راجع الى
اي زيدا وعروت با خيل اي زيد عدا الاكرم وان من عرو في التعميم دون العطف

وبل لانه

وكذا

واي

وهو ظاهر وقد عده بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يشترك
 ما قبله في الاعراب ويختلف باختلاف اعراب الثاني بسبب اختلاف
 اعراب المفعول اذا كان براس حروف تكون عطفًا وحمل العطف على
 على المفعول المفعول ولا تفصل الا بالمتصل نحو اذ عطفنا واما ان
 بالمتصل لئلا يكون في الصورة عطف الاسم على الفعل لان المتصل المفعول
 لا يجوز من الفعل خلاف ما اذا كان المفعول عليه في مفعول متصل نحو عطفنا
 فانه جائز بلا تأخير لان المفعول فاعله وليس كالجاء من الفعل خلاف ما اذا كان
 مفعولا منفصلا نحو ما ضرب الاسباب وزيد لان المتصل مستقل بنفسه وقوله
 اذا قلت ونحوهما في المفعول عطف زعم على المفعول المتصل في الفعل
 تأخير فاعله عن ما به المفعول في المفعول وكان العطف اذا قلت هو وزعم
 وانه كمنه الملاءمة تستلزم تعلقا ولا يصح العطف على المفعول بدون اعادة
 الجاء فلا يقال مرتبكم وزيد لان المفعول كالجاء من الجاء ولا يصح عطف الاسم
 الجاء من الكلمة ولان الجاء في شدة اتصاله بالجاء كالتقوية وكما لا يصح العطف
 على التقوية لا يصح على المفعول الجاء والفاء مع عدم استقلال كل واحد منهما وقوله
 جئت والارحام بجر ليست بثلث القوة لانه عطف على المفعول الجاء في شأنه
 من غير اعادة الجاء وانما قال ليست بثلث القوة لانه قيل الواو القسم للعطف
 والحق وجوب الارحام فلا يعين هذه القراءة في العطف على المفعول الجاء
 يجوز الفصل بين المفعول الجاء والمفعول عليه فلا يقال ان غلام زيد عطف
 وعمر وعطفنا على زيد لان المفعول على الجاء في حكم الجاء ولا يصح
 الجاء والجاء لا يفصل بين الجاء والمفعول عليه الجاء ولا اعتداد بقرينة
 من قراء وهذا النبي عطف على ابراهيم فيما قبله وهو ان اول الناس ابراهيم
 للذين اتبعوه لوجود الفاصل الاجنبي عن المفعولين فيهما وحمل المفعول على
 المفعول عليه فيما قبله وعطفنا فاذ وجد في المفعول عليه ان الجاء
 الغير في المفعول ولذا ان يكون حكمه حكمه في ما زيد بناءا وقائما ولا
 ذامبت عن المفعول في ذامبت اما اذا قلت ما زيد قائم ولا ذامبت عن

في قوله
 عطفنا على
 المفعول الجاء

في قوله
 عطفنا على
 المفعول الجاء

في ذامبت لا ذامبت ونعني انما ان يكون على عطف ذامبتا على ما في قوله
 عن المفعول الجاء واما على انما ان يكون ذامبتا جاء وعمر واسم المفعول ايضا
 لان ما جاز العطف لا يستقيم منصوب على مفعول فكيف يستقيم مع انما
 رقع عطف الجاء على الجاء ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قائما ولا ذامبتا
 جاز على ان يقدّر ليس تكون المنصوب جاء مقدما على مفعول وهو جائز
 لان فعل بخلاف ما فاذ حرف واما على يقدّر عطف المفعول وهو ذامبتا على فاعله
 فهو ليس ايضا نحو المفعول عن الغير كما ذكرناه وجاز الذي لم يفتقد زيد
 للمعنى الباء للتبعية هذا السؤال وجواب اما السؤال انما هو ان يفتقد
 على لم وفي لم جزم مرجع ال الذي فيص في يفتقد زيد لم يكون العطف الذي
 زيد الجاء فاجاب بان الفاعل ليس للعطف بل للتبعية فلا يرد بمكة المفعول
 بجزمه فاك اذا قلت فاذ في زيد فاعله الفاعل فيه للتبعية وتبعية التبعية لا
 شأن العطف في السؤال ايضا بل التحقيق انما يلزم ونحوه انما جاز لانه يفتقد
 الفاعل اذ العطف فيفتقد زيد سببه او عطفه فكان الفاعل هذا الالف
 في ذلك وجاز عطف فعل اسم عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وشأن
 العكس اذا جاز وموضع هذا موهوم كذا في ان الفعل المضارع واسم الفاعل
 في الاعراب وفي الالف على الحال والاسم على الفاعل فاجاب احداهما فاعله
 عطف احداهما على الآخر بقول زيد قائم ويقتد زيد يفتقد قائم لكن ان لم يفتقد
 من وقوله احداهما موقوفا على ما في من خارج فلا يجوز سببه زيد وصاحبه
 اما ان عطف فاعله على محدث من سببه وهو عطفه للسمع او دخول السمع
 اسم الفاعل وهو عطفه واما ان عطف على حمله قوله سببه وهو عطفه ايضا لان
 المفعول وهو فاعله لا يستقيم اول الكلام فاعله على ابتداء من غير تقدير مبتدأ
 فلا خيبة في ان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام
 او شبه ذلك لا اعتداد بكونه منصوبا او حاليا لان حال اوجه المبتدأ يشأ
 ما يتبين في ما به فان قلت جاز ان سال فاعله زيد بان يكون زيد مبتدأ
 فاعله جزمه مبتدأ قلت لا يصح ذلك لان المفعول في مفعول سببه وسببه

شأنا
 كان

ثم اعتدما فلا يكون معواذيا ثم اعتدما بل يكون عاذا فبا بعده كما يقول سيجد
 محتبة لغوات ثم على اسم الفاعل ولا مرت بصاحك ويجوز ان لا يجوز عطف
 ويجوز على صاحبك لا يستلزم دخول اليها في الفعل بخلاف مرت بوجه صاحبك
 ويجوز ان لا يجوز وتوحيث موحى على لانه يكون صفا ايضا لرجل ويصح ان يقال
 بوجه صاحبك ولا يجوز عطف ان عطف يفعل او فاعل على الماض لعدم اشترائها
 شتر كما بها اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قربت ان الماض من الكمال لغير
 ام صبي فزجبا وادرج فانه قد عطف ولا يرج على جبا لكونه متوقفا من الحال بقوله
 ففعل حال عطف عليه اسم فاعل وقيل بالبين قد قربت فارجح ان ام صبي العت
 جارج بها والراء المحلة بن ام من الجرح وهو الاسم ان بالبين قد قربت فارجح
 ام صبي جبا وادرج ام صبي صبي محو على استند ام بوجه ويؤيد في صبي
 من ذرج العين فارت من خطا لكونه جفلا لم يستحك قوته بعد فلا يقد على
 العدو والعش و ام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطف على الماض نظر
 ان لا يجوز عطف يفعل او فاعل على ما سواهم الكلام لورود ذكر في التثنية
 ان الذين كفروا وصدقون وخوالده الذي ارسل الزباج فبقية قالوا لان
 يقال ان لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماض وان كان على خلاف الظاهر
 ليلما يقتض ما ورد في الآخرة من قرب الماض بعد مفعول ان لم يمت وجب
 ان لا يجوز عطف محسن على تم ان لم تحسن لصلا جنة للكرم ويجوز على
 على لم تم ايضا على تقدير ان تحسن لان لم تم صارا مع المحسنين لانه ان كان
 عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت كما لان الاول كان ماضيا
 وان عاد لم يحول ان الى معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا مرفوعا
 عليه وسئل ان لا تم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو جئت بالماض ولم
 الاستيناف وقلت واحسنت لم يجوز لانه عطف ماض على مضى لفظا وفي
 خلافا للكونيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تم لان احسنت ليست كم التتم
 عليه والتقدير ان احسنت فيغير من المستقبل كما قال ان لا تم وتحسن و
 هو ضعيف لان احسنت حكم التتم فصح عطف العطف وكما في نحو العطف فاما

فاعل
 الماض
 على
 الماض

والعطف على
 العاطلين

لم يجر عطف لا يكون مستقبلا وان لم يكن مستقبلا لا يجر عطفه وقوله ولم يجر
 معناه انك ان جعلت احسنت استقبلا فالكون جزمه من ضمير من الشرط والراء
 لما فيه منه لانه في الحقيقة عطف على جزم الشرط والبراء ولما في منه والعطف على
 العاطلين ان على تقدير العاطلين او على محمول عالمين لا يجر مطلقا عند سببه
 ويصح عند العاطلين ان مطلقا واذا تقدم الجور وانما المرفوع او المنصوب
 فيهما في عند الاكبر من حق الدار زيد والحجرة عرواما وجه لينة على الاطلاق
 وهو مذنب البعير ان عطف ضعيف لا يجوز ان يتقدم مقام عالمين
 مختلفين فانك اذا قلت ان في الدار زيدا والحجرة عرواما فقد قام الواو مقام
 ان لتصب عرواما مقام في الحجرة ووجه واحد لا يتقدم مقام عالمين
 ووجه الجواز مطلقا التمسك بقوام الامثال الواردة نحو ما كسر واء مرة
 ولا ينفى وصحة التيام الواو مقام بالتصريح ومقام كل في جيبا ووجه
 الفرق ان العامل ان عطفه لما ذكره اما نون فانما يجوز حيث ورد كما
 من المثال والتحقيق انه انما لم يجر حيث تقدم المنصوب او المرفوع على الجور
 نحو ان زيدا في الدار وعرواما في الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام
 فقد وقع بين في وبين مجرور فاصح اجبت اذا التقدير وفي غير الحجة خلاف
 ما اذا تقدم المجرور وقلت والحجة لان الجور وحيد بل في الواو المتدبر في
 ويبيد ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور في المعطوف اما في المعطوف عليه
 يشترط لانه ليس فيه هذا الجور ولكن التماسب بين المعطوف والمعطوف
 عليه كان مما مطلوبنا عند تقدم قلنا وجه تقدم المجرور في المعطوف تقدم في المعطوف
 عليه ايضا رعاية للتأسي بينهما بهذه الكلمة الفرق وقوله تعالى واللعل اذا
 يحش والنهار اذا تحل لا يمتنع محموله اذ اجب بعضهم بهذه الالة على جواز
 العطف على عالمين مختلفين فان الواو في النهار قام مقام انفسه لتصب اذا
 مقام الجور النهار ولست الواو في النهار واو قس مستقبلا في لفظه للكل
 وسببه على ان توالي التسمين على متصرف عليه واحد مرفوع فيكون الواو
 فقال المصنف هذا لا يمتنع حتى لهم لما ان اذا بدل او مقرر لينة في المعطوف

العاطلين

ان لا يمتنع

العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا بالحق في ذلك فانه قد قيل
 اشبه الكما في من الجمل في الواو ويحصل التاني في ثم ويجوز ان يكون
 بجمل الامر ان يحذف الفعل بدون مجول على الفعل بدون مجول ويجوز
 الفعل مع مجول على الفعل مع مجول فعلى الواو لا يكون عطف المزدوج على المجرور
 وعلى الثاني يكون عطف جمل على جمل وكذا زيد قائم وقرى فاعلم ان عطف جمل
 على جمل وان يعلف مفعول على مفعول وهو عطف ثم وعلى زيد وقار على قائم وكذا
 اول الكتاب ان تحت العرب يعجز في اقسام اربعة وقرى من قسمين قسمين
 في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن العواطف فقال القسم
 الثالث في العاقل وهو انما لفظي او معنوي فاللفظي انما فعل او حرف او اسم
 اما الفعل فيعمل الرقبة والنصب اما الرقبة فقام لان كل فعل يوفى رقبة واما
 النصب فقد يكون عاما كما عدا المنعول به من الفعل على اختلاف في المنعول
 مع والجمال وقد يكون خاصا كالمنعول به والجم المنعوب والرقبة فان الاولى
 لا يكون الا للتعدي يرمز بالعام ان يكون الا نتم وللتعدي فان ما عدا المنعول
 به يكون لكل واحد منها اذ الفعل لا نتم له منعول مطلق ومنعول قيد ومنعول
 له ومنعول مع وكذا التعدي مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد منها منصوب
 معنوي المنعول به لكن اختلف في المنعول مع فذكر البهم عن علي ان الناصب
 له الفعل المتقدم بقوة الواو التي تعني مع والكوفيين على انه منصوب على
 الخلف لان هذه الواو لا تنقض المشاكة في الفعل فتقول استوى الماء
 والخشب ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشب لانما لم تكن مقرونة
 تسعرون فقد خالف الاول الثاني الاول فان نصب على الخلف وقال الاخير
 ان الواو ليست مقربة للفعل قبلها واما هي مفعول لان نصب الامر بعد
 انصباء الطرف من غير واسطة لتيانها مقام مع كما ان ينصب مع من ثم واذا
 ولكن ان يكون اشار الى ان المنعول مع فبا من عند بعضهم وعند الامم
 منصوب على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه
 المنعول واما الحال فقام انه من المنعوب العام اذ الحال قد ينصب بعد النظر

القسم الثالث في
 العواطف وهو
 انما لفظي او
 معنوي

المنعول وبعد الفعل لا نتم ولقد خرج في المنعول بقوله ومن ان الحال
 ايضا من المنعوبات العامة والافعال في نصبها مستوية الاقدام وفي
 لغة الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المنعول مع وليس كذلك واما اجرة
 لانه لم يرد ان تقدم الحال على المنعولات لكونها من ملحقات المنعول قوله
 الحال ملحوظ على ما من قوله ما عدا المنعول به اى والحال ولو قال والحال
 سلب عن ذلك الابهام وقد يكون خاصا اى لا يكون لكل فعل كالمنعول به والجم
 المنعوب والقيمة فان الاول بين المنعول به لا يكون الا للتعدي والجم المنعوب
 اما عده من المنعوب الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الجم بل لبعضها
 كالفعال الناقصة ونحوها والقيمة ايضا من المنعوب الخاص اذ ليس لكل فعل
 قيمة بل لكل فعل منهم وسواء في التعدي ما عدا وزا على اليه اى الى المنعول
 والقيمة اخرج من معناه واحد كعرب والى اعين اما متعديا وان لم يكن
 المنعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الاخر كما عرفت زيد اورد ما وقرى
 معا يرس بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الاخر وهو سبيل
 ضمن افعال القلوب ومن زعمت وحسبت وخلصت وخلصت يعني ما اى يشع
 حسبت وخلصت احرار عن ظننت يعني اتهمت كما سياتى وعلمت ورائت
 ووجدت اذا تعلقت بسبب على صفة احرار عما اذا تعلقت بذات شئ كما
 سياتى ويدخل على الجمل من المنداء والجم فينصب على المفعولية هذا اذا
 تعلقت بسبب على صفة فان كانا ظننت يعني اتهمت وعلمت يعني عرفت ورائت
 يعني ابرئت ووجدت يعني اصبت لم تنصب الثاني اى لم تنصب المنعول للمدح
 ومنه ما عدا وخصص اى الافعال القلوب بجواز الالغاء متوسط نحو زعمت وعلمت
 قائم او متاخر نحو زعمت علمت لا يستغنى عن الجم كما ان المنعولين في
 الاصل مبتدأ وقرى خلاف باب اعطيت فاذ ليس بين مفعولين شيئا
 انشأ فينقلان كلاما وقد نقل الالغاء عند المتقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم
 وعليه قول الشاعر ارجو ذاك ان يذنب مودة ثما وما احوال الدنيا مكن تورا
 وكذا قوله ان وجدت ممالك الشيرة الادب والجهنم على انه لا يجوز الالغاء

فمنها ما هو
مذكور في
الكتاب

في المقدم واعترضوا عن اليقين بخلافه في السان للضرورة والاصل
احاد وان وجدته والتعليق عطف على الالفاء اس وتضمن افعال القول
بجواز التعليق مع لام الالفاء نحو علمت لزبد مطلق وجوز الالفاء نحو علمت
فان ومنه الاستنباط نحو علمت ازبد عندك ام عز ولما ان لها في الكلام
جوز الالف ومنه الاستنباط صدر الكلام فلذلك لم تكن افعال تلك الافعال فيما
بعد ما والعرف بين الالفاء والتعليق مع كون الافعال في الحالين في عالمية
ان في التعليق لا تكن افعالها لفظا لما في لفظها في الصور المذكورة وانما في
الالفاء فيمكن ان يغيب الجوانب على المنعوت في التوسعة والتمام وحقيقة
الالفاء وانما في التعليق فلا يمكن ان يغيب الجوانب لالفاظها ولا معنيها
صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالفاء وفي قول
ازبد عندك ام عز وعلمت جواب هذا الاستنباط وانما في الالفاء فلا يمكن
الافعال مع الالف ولا معن وفي جواز وقوعه بل بعد ان يبدى افعال القول
اختلاف فمن اجاز نظر الصورة الجمل في الموضوعين بين معنى والهيئة ولام
ومن منه نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستنباط بل بجوابه والذي يقال في
جواب الاستنباط بام والهيئة احد الموضوعين فكانه قيل علمت احد الموضوعين
خلافه بل فان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا ونحوه
بان لا ونحوه في مقدمه جملته اني نعم قام زيد ولا ما قام زيد ولو لا ذلك لم يكن
كونا كذا فليجوابه جملته من محكوم عليه ومحكوم به وهو المعنى للتعليق وانما
الاقتضاء على احد الموضوعين عطف على جواز الالفاء اس وتضمن افعال القول
باقتضاء الاقتضاء على احد الموضوعين الالف نحو علمت ان زيد قام يست
ان ان وما بعده بتقدير مصدر فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقم
احد الموضوعين وانما جواز لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه
المفعولين المذكوران اذ من علمت ان زيد قام وعلمت زيدا قاما واحدا
وان اختلاف في الصورة وانما كلاهما اس كلا الموضوعين فقد شككت فيهما نحو
من يسمع كل اس على المسموع صحيحا ولا يصح ان ذلك الالف فيزيه يكونا

المفعولان معا اس في التوسعة في حكم المذكور فلا يجوز عندنا استنباط علمت مع
المفعولين لما في قوله علمت ذلك فلا ان اشار الى الالف بهذا السؤال
وجواب اما السؤال فيكون ان ذلك احد مفعولي علمت فليدقق على احد الموضوعين
وانما الجواب من هو ان لا ان ذلك مفعول به بل هو اشارة الى الالف المذكور
عليه فليفتن في قول من حكم المفعول المطلق كانه قال علمت فلما فالمفعولان محذوران
فلا يقتضيان رفعه على احدهما وقد يسمونه اشارة الى الجمل كما في كل علمت ذلك
والعرف ان الجمل في اس في علمت ذلك من القول بعينه وجازت الجمل من
ضرورة الموضوع فما اذا عدل عنه جاز المصدر محذورا ولا كذلك مفعول علمت
التوسعة اشارة الى مذهب النزاهة فانه قال ذلك اشارة الى الموضوعين فما اذا
قيل علمت زيدا فاما علمت علمت ذلك فهو اشارة الى الموضوعين لا يجوز ان
يشارة الى الالف من واحد كقولنا تعالى عز ان بين ذلك اس بين الشئين فلما في
انبات زيدا ذلك وقلت ذلك اشارة فيها الى الجمل وهو منصرف اما الا
فلان من يفتن متعبا وانهم ان يشارة الى المفعول والالف في الالف
الى الجمل لا الى المفعول وانما الثاني هو ان الجمل الواقد بعد انبات وقلت عباد
عن نفس النبوة وفي نفس القول كذا عدل عن المصدر الى الموضوعين لا راد
النبوة والقول للجمل بين المصدر والانباء وقوله فما ان يشارة الى
المصدر فكيف علمت فلا يتعلق بذات وعنده ولا يوجه الاشارة الى الالف
وان في الاشارة بها الى المصدر هذا خطأ مع كلام الشيخ ابن الجواب فيظهر
فان لا ان الجمل قول ونبأ ختمته بل من قوله لا قول ومنبأ بها لانباء
ان ارد انما قول مما زعم ان يقال المفعولان لظن انهما بين المفعول لاني
الجمل لظن بغير مفعول فالقول والنبأ والالف لا يصدق حقيقة على الجمل
مجازا من المفعول عليها فلا فرق ويقال علمت به اذا جعلته موضع تذكرا
ليس المذكور احد الموضوعين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوران والالف
في فتا كل علمت فليد وجه التوسعة انه في مفعول علمت به جزم انهم ان
احد الموضوعين والالف فما اذا حذف احدهما جزم انه اقم في المثال على احد

المفعول من وهو مفعول به لا ان يكون ثم يصدر ان قلنا او المفعول كان
مفعولا وان وبه طرف فلما استدلنا ان المفعول كان فقلت انما مراد
لمجرد الاستدلال عليه بل يجب ان يقال فقلت به قايما او غيره ان فقلت قايما
اي عطف على امتناع الاستدلال اي يفتقر افعال القلوب اليه من غير التاخر
والمفعول الواحد ان يكون غير الفاعل والمفعول كالمفعول او المفعول
يكون عطفين متطابقين في المتكلمين وراعى فقلت كذا في الفاعلين وراعى فقلت
الفاعلين وقد ارجى بحرانا ان يجر افعال القلوب في الجمع من الغرض لو اريد
وغيره من متواليات فعدمت وقد عرفت ايضا قال الشاعر لقد كان لي من مرقى عذرا
وما انا في منها مخرج ان كان لي بعد وسوء عن تكلم الفريتين وعا قاسي منها
من الشدايد وقوله عذمت اعدا من مخرج اسم كان ولي ج. وانما جريتها
لانها تنفيها وجرت. وقد جعل التقييد على التقييد والفاعل في مبدئي ولكن
نفس واما اختص افعال القلوب بالجمع من الغرض لانها في الحقيقة بالغة
من المفعول لا بالاول لكان الاول في موجوده لا في اقله فقلت رايها
قايما فان المفعول هو العلم لا زيد بخلاف فمبدئي فان تعلية في الحقيقة في
احد في مبدئي كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا في مبدئي الابدان ولي لان
تعلق علم الانسان ولقد حال نفسه اكثر من تعليتها بغيره والما في في مبدئي
تعليتها بغيره فلو جعوا بينهما في مبدئي لسبق الوهم الى تعلوها فلا بد ان لا
الاغلب فابدلوا المفعول بالنفس فلم يتولوا في مبدئي ولكن عرفت نفس امارا
بالعدول عن الآخر ولتزلزلها من جهة الا جفت من حيث انه اسم ظاهر ويحتمل
مفعولان باب قلت اجمع في الاستدلال مثل فقلت مذهب من سلب امر القوم
جري الفتن مطلقا ماضيا او مضارفا مطلقا او محالفا او غايها من غير مرقا
من قوله اجمع فيقولون قلت زيدا مطلقا شبهة بالفتن لكون القول مطلقا
الى العلم كالفتن ولما حوله على المبتداء والجر واخر يقول اجمع من مذهب
آخر مفعول من العرب وهو ان القول جري جري الفتن باربع شرايط
والحجاب والاستقبال وان لا يفصل بين الاستدلال والفعل باجتناب

شملت

فان كان
الفاعل
في الجمع
من الغرض
لو اريد

لظروف وقد اجمعت الشرايط في قول الشاعر اما الرجل فدون بعد
فمن يقول الاربعين ونقول الامم علم يقول الراجح يقتل ساعد
اذ انما نطقن اذ الخيل كرت والمفعول ان مذهب من سلب امر القوم
جري الفتن في الاستدلال وفي غيره وفي لفظ الكتاب حصة بالاستدلال
سقط من علم الشارع وكان الاصل اي اصل من المصنف المكتوب فقلت
في الاستدلال وفي غيره وفي لفظ المصنف بدل على ان من سلب يجعلون باب قلت
اي في الاستدلال وفي غيره مثل فقلت اذ لم يخص بالاستدلال بل ذكر في
بالاستدلال فيما قبل ذكره مذهب الجمهور وما جرى مجرا ان جري افعال
القلوب في الدخول على المبتداء والجر الحديث وصيرت وما يفصل عنها اي
التعريف جعلت وتركت في مثل قوله فقد ترك كل ذاملي وذا شيب وقيل
اي في فعل ما جرت به وجعلت في الفعل فيها اي ما جرى مجري افعال القلوب
في الدخول على المبتداء والجر في مبدئي كذا معلما بين جعلته والحديث معلما
ال بيان عطف على قوله ان اثنين اي ومبدئي ان قلت نحو اعلمت اولي زيد
فاصله وعدا من انباء ونسب واجرت وجرت جري اعلمت في
اختصاصها كمنه ماضيا عيل ويتبع في اللام الى واحد والمفعول الى واحد الى
اثنين بالنقل الى الفعل او فعل او فاعل او استعمل وجرى الجري من ان الفعل
اللام قد خدش الى واحد بالنقل وجرى الجري والنقل المفعول الى الواحد
الى اثنين بالنقل وجرى الجري ايضا نحو اذ يمتد هذا مثال للام الذي قد
بالهبة الى واحد واخر بمراسل لما كان يتعدى الى واحد والاصل جري
في احدى بالهبة الى اثنين ووجهه ووجهه زيدا مثالان للتعدي بالنقل
الى مبدئي فعلى فالاول في اللام والثاني في المفعول في مبدئي كمنه وكما
ونا رعت الشئ مثالان للتعدي بالنقل الى مبدئي فاعل فالاول في اللام والثاني
في المفعول واستعملت في المثالان في النقل ايضا بسبق
الطلب ووجهه بوجهه زيدا مثالان ايضا على التبع في النقل جري
اي في المفعول الى اثنين بغيره والتمت بالهبة وعدا نحو اعلمت وارتيت واما

واما الثاني

الماضي اجلت واذهت واحسنت واظننت ليكون معتقدا ان لماضي لم يكن
 كما علمت واما الثاني وهو المصروف فبعضا خاصا فان يكون للماضي انما
 ومن كان وجار واجبه واحسني واحسني واصل واصل وبات وما زال وما يوج وما
 من وما انقل وما دام وليس والحي بها آمن وعاد وعاد وادع وكذا جاز و
 فعاد فاصبحت فاصبحت لوجمين احدهما انها لما نزل الى على الزمان دون الحدث
 فانك اذا قلت كان زيد فاما لم يرد به كون زيد في الزمان الماضي ولو كان فعلا
 لكان على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول عليه من الافعال هو متساو
 كما في قام وكوه بل المراد كون مصادره اجبا واحدا صلا في الزمان الماضي لما
 مصدره انفسها فبعض هذا لا يكون فعلا اصلا لعدم دلالة على الحدث و
 هو مصدره لكي لكن انما سبق فعلا لوجوده في الالاف والافعال وفواضيلها فيكون
 قدوة السمين وكونه على معنى الماضي والمضارع واللام والحقن الضار وكون
 ما في الثاني الساكنة بها فعملت فعلا لا يندرج في الخواص وسبقت ما قصد لعدم
 استقلالها بحدتها والثاني انها لا تستعمل برفوعها كمالا بل تحتاج الى جزم
 به كمالا فكلما شئت فقل من زال في اللز ولا تستعمل الا مع التثنية وفي
 لغتان فثبتت وفتايت بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والضم في ثبوت
 بالفتح والهمزة فيهما جمعا واما الحي بها ما الحي لا تنفصا معناها ايضا فرفعت
 كما في كان نحو عاد زيد فاما وكذا عاد وادع واحس وكذا عاد في ما جازت
 حاجتك اي اي من كان حاجتك او ما جازت على حاجتك استعينا بها ونفعا و
 كذا فعلا كما يقال اذ خفت شمرته من قدوت كانهما في نه دخل ودخل فعلا للمع
 على المبتدأ والجز في الاول وحسب الثاني لانها مشبهة للافعال كما ذكرنا
 فاعلمت علمها ورفوعها مشبهة بالفاعل والمصروف بالمتصرف ونفعا بها ان نفعا
 هذه الافعال انها لا تنفصا مع المرفوع بدون المصروف وقد ذكرنا فيهما امر
 والمصروف على شريطة في باب الابداء يعني شريطة ان يكون المبتدأ معرفة
 والجز مذكورة في الغالب واذا كان الجز جملة فيكون مشبهة على الغير الراجع الى
 اسمها والجز الواقد اخبارا يكون اسمية وفعلية وشريطة وشرعية و

قد مضي
صار

مرفوعا

وزعم

بعض الماثلين الى هذه المصنوعة ان بناء الكلام على بعضها من غير مدح
 ودول على المبتدأ والجز في الاول وحسب الثاني لانها مشبهة للافعال كما ذكرنا
 والجز في الجزان بدليل قولنا ولاك موقف مثل قولنا ولاك موقف قبل الموقوف
 وليس يجوز ان وزعم بعض المتأخرين ان ليس يجوز قولنا ولاك موقف بل جاز ان يكون
 على هذه الوجه الذي اردوه وهو كون النكرة اسما والمرفوع كالماف في هذا الخبر
 ان لا يقع المصروف الا مذكرا اذ لو عرفها لم يرد ان لم يرفع ان يكون
 مسمى ذلك من المواقف وداعا ولو لم يكن مسمى في الوداع مذكورة المرفوع
 صار نصبه عيبا ولو عرف الاول وكثر الثاني لم يكن بين السامعين من السامعين
 وبيانه ان المرفوع والمصروف في البيت اما ان يكونا مرفوعين او موقوفين او لا
 مرفوعا والثاني متقرا او بالعكس ومدعى هذا الثاني ان العكس هو الذي ينبغي
 المعنى المقصود دون الاقسام الباقية اما لو عرفها فلا يرد في المعنى المقصود
 لان اللام يكون للموقف في الموقف فيكون المعنى فلا يكون هذا الموقف المعهود
 داعا ان موقف وداعا فخر من ان يكون هذا الموقف بالمقصود موقف وداعا
 ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف موقوف وداعا بل فيه ترخيص ان يكون
 ما سواه من المواقف موقوف وداعا وبسوطا في المعنى المقصود لان المقصود
 الا يكون له موقف وداعا اصلا لان لا يكون هذا الموقف بعينه موقف وداعا
 واما لو لم يكن فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه ينفرد به فائدة تعريف الوداع
 لانه لو عرف الوداع انما ان نصبه عيبا ولو لم يكن فاته هذا المعنى واما لو عرف الوداع
 وكثر الثاني لم يكن السامعين احدهما ترخيصا كون ما سواه من المواقف الموقوف
 وداعا والثانية فوات النكته المستفادة من تعريف الوداع والجز بعد
 تسليم جميع ما ذكره ان لو ارد ان يرد هذا المعنى بطريق الفصح وان الذي لا يرد
 يقول ما موقف مثل الوداع اعيا عيبا ما ذكره يعني اننا لا نسلم ان اللام للموقف
 يجوز ان يكون للموقف فيودعي ما يودعي المنكر اي لا يمكن جنس الموقف كل موقف
 وداعا وهو من المنكر لان من الجنس في فرة نفي المنكر باعتبار العموم وايضا
 لان ان تعريف الوداع عند المقصود منكم لانه عيبا ايضا على ان اللام في الوداع

صفا
اسم اداة

فصل في معرفة الوجود

للمفهوم الذي من الممكن عنده بل جاز ان يكون ايضا للشيء ان يكون موقفا
واحد اصلها كما ذكرنا واذا ارتفع الوجود الثالث من حيث الوجود
صحيحا لا ينفك لم يبق بعد تسليم صحة ما ذكرناه لا نسلم ان ذلك الحق المتصور
من ايراد كان موقفا بل اذا لم يوجد كان اصله واراد الحق على موقفا
بان معاني ما موقفا معك الوجود على ان يكون مبتدأ وهو الحق ان يكون
المبتدأ مكررة والجزء موقفا معك ما ذكرته من الدليل من ان هذا القول يخص
بعد دخول متبديا على اسم مكررة وجزء موقفا من قوله ان ذكر المبتدأ
والجزء بعد التفسير على خلاف وصفتها بان جعل المبتدأ مكررة والجزء موقفا
بمعنى ان المتصور ان لا يكون الوجود موقفا متبديا فكون من باب العلية
جواب آخر ان المتصور في البنية ان لا يكون الوجود موقفا متبديا فكون
الوجود اسما والموقف من المكنة فلهذا جعل الاسم جزءا والجزء اسما مثل ما في قوله
الماضي يكون مزاجها عسل وما اذا الاصل ربع مزاجها عسل ان يكون اسما
نصب عسلا وما فكون جزءا فعل والغرض الاستشهاد على وجه العلية في
الكلام عند آتني اللبس وجعل سبب قوله ان قول الشاعر اقول ان لا اقول
منه ان من العلية لان الاصل ان اقول لبيبا او جارا لكون الموقفا اسما
الذكر جزءا الماخذ قلب من جهة الحق فقط والافاق الاسم والجزء موقفا من جهة
تعلق على الحقيقة كما في البنية السابقة لان الاسم موقفا وهو الغير المستلزم
والجزء اقول وما موقفا بخلاف البنية الاولى فان مزاجها موقفا وعسل موقفا
وكلمة من حيث الحق مقولوب لان الحق الاصل ان اقول لبيبا ام جارا وقولهم
بعض الناس ان اسم مثل البنية الاولى بان الغير الى التكررة مكررة فالاسم مكررة
الجزء موقفا كالبنية الاولى وزاد بان الغير موقفا سواء عاد الى موقفا مكررة
بل لعل انك اذا قلت جارا ورجل وموقرة فبصل ان يكون مبتدأ وان عاد
الى مكررة وكذلك يصلح ان يكون ذا الحال وقد رت العلية ايضا بوجه آخر وهو
ان الاستغناء لم يخلل الفعل فانه انما يتصور ان كان لبيبا انك وكان الخلق
مستقيم المبتدأ وفي على هذا المتصور فالاسم مكررة والجزء موقفا وورد بان لو كان

ان

ان كان لبيبا لم يكن ام متصلا لان شرط المتصلة ان يكون احدهما المستويين التفسير
والآخر ام فان قولك انما يتبديا ام غير البنية لم يبق متصلا واذا فركا
لم يبق احدهما المستويين التفسير والآخر ام واحد بان المبتدأ شرط التفسير
مكرر المضاف فهو في حكم المبتدأ فبقية كون ام متصلا كما هو الظاهر وقيل
ان بن وادم ومن تمثيل يتولون فان كان غير الله وعلى هذا فهو على ما
ان هذا المظهر الاول يعني ان قام اسم كان وقد عظم عليه في قوله هو لا اذ
لا يصح ان يكون مبتدأ لعدم التعلق فلما كان اسما كان مقبلا عليه في قوله هو لا
فالاسم مكررة والجزء موقفا كالبنية قوله والاسم وان لم يكن قلبا من جهة الحق
فقط بل كان قلبا من جهة الصورة فيستقيم لان الاسم والجزء موقفا وانما
كون قلبا في الصورة حيث كان الاسم مكررة والجزء موقفا فقولنا فالاسم والجزء موقفا
ليس جارا على الحقيقة للشرط المذكور في الالافان الجارية في الحقيقة هو قوله اسم
والذكر على الجارية على الجارية مقام مقام الجارية وعلى قوله تعالى من كان عدوا
للمؤمن فانه نزل على قلبك للتدبر من كان عدوا للجارية لم يكن محضا لانه نزل الكناية
على قلبك وهو محذوف لان يكون مجزوا لان كان يكون عدوا لغير الجارية واقترن
سبب مقادير في هذا المظهر في التفسير بل وفي قوله ان معانيها ان معانيها كالفعل
التي قد جعلت فكان لا يمتنع بانها صيغة اياها نحو كان الله على او متصلا
نحو كان زيد صا ربا والكا بعد اجزا حدث يعني كان الساتر والزائدة في قوله على
المستوية العراب والحق على المستوية العراب لبيبا من هذا الباب ان البنية
النامية والزائدة من باب افعال الناقصة والتي فيها غير الساتر من الناقصة
بعينها فانك اذا قلت كان زيد قام اي كان الساتر فيها بعينه كان الناقصة فان
اسم غير الساتر والجزء ما بعد كنهه حتى يكون الاسم غير الساتر وكون الجزاء
فهو احد قسمي الناقصة اذا الناقصة قد يكون جزءا جزوا وقد يكون جزوا
انها اي ان كان في قوله كانت فرائضا يتوضعا يعني جارا ولولايتها تغير والمثل كما انها قد يكون
فراكتا والبقية الناقصة التي لا يمتنع فيها فعلا من البنية والفتور التي
الحال يصنف الحق بغيره الشبهة فانها فرائضا قد تركت يتوضعا جارا فرائضا

فكان

قبيل يسير الى فراجه وقبيل يظلم الحزن لبلا يسير فيه الا ان لم يكن
 راحة ومن كانت صارت لان اليربوس صارت فراجا لا انما كانت فراجا
 ومعنى قوله قيل ان النجاة قالوا هذا لا از قول بعضهم خاصة وصاروا لافها
 صار زيد غيبا او الالف بين حرفه قد يكون اسما وقد يكون جارا ويجوز ان
 واعصر واجي وظل وبات لانه ان الجذر بالاوليات الحاصلة التي هي الصياح و
 الغمر والمسا والظلال والبيوت او يعني صارا كما قال ابنه وانفس يوم
 بين صار والفتنة الاول في افاذتها الدخول في الاوليات ليست من الصياح
 فاك اذا قلت اصيبت واضعيت واخسيت اي دخلت في الصياح والفتنة والسياسة
 من غير غمر الدخول على صفة لم يكن من الافعال الناقصة وكذا الامر ان في نحو
 ظلمت مكان كذا وبنت خبيثا حيث اس على وبات بهذا المعنى الذي لا يفتن منور
 على صفة لا يكونان من باب الافعال الناقصة وما في اولها الحرف الثاني وهو
 ما زال وما برح وما في وما انكل هو متوجه للاستمرار الفعل معا على زمانه
 زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فاك اذا قلت ما زال زيد ايمر الغناء انه استمر
 اما من الوقت الذي قبلها والدخول الفين فيها على التفرع في جري الاوقات
 اي من الفين اشياء ومن ثم اي ومن اجل جري الاشياء لم يزل ما زال زيد
 الا فاعا لانه استغناء عن متفرع فلا يكون في الحقيقة فهو كقولك كان زيد الا فاعا و
 هو متفرع وحقق في الروم في قوله اخرج لا يفتن الا مناخة واقره على شخص
 او يرمي بها لكذا فتر انما ظاهرا استعمال المتفرع في الاشياء والاختلاف
 جالا اي يجعل مناخة جالا وعلى الخسيف اصديف يعني ان بعضهم اعندوا للشيا
 واجد عن الخطاء بان قال القدر لا يفتن على الخسيف في حال من الاموال الا ان
 حال كونها مناخة يعني جري على الجراح الخسيف والكم والاف حال كونها مناخة
 فقال المصنف بهذا الاختلاف من حيث ان الاستغناء المتفرع فلا يفتن في الاشياء
 ويذكر المستثنى منه بعده معناه ان الاستغناء المتفرع في الاشياء قليل وبعد
 تسليم انما يفتن اذا قدر الخسيف منه قبله لفظا وهذا مندر بعده لان قوله لا
 مناخة مستثنى عن الاجمال للغير المستثنى في على الخسيف اي لا يفتن بما يملو

وصار
 والفتنة

في جري الاشياء
 في جري الاشياء

يعني

لا يفتن

في جميع الاحوال الا في حال الناخة وذكر في ميمود في الاستغناء المتفرع فاعا
 اجم العام في الاستغناء المتفرع مندر قبله لاجله فاعا اذا قلت ما فرحت الا
 وكذا فالعند ما فرحت في حال من الاحوال الا في حال الركوب وكذا جيب
 حاذ في الاشياء نحو قرات الا يوم كذا القدر قرات في جميع الايام الا يوم كذا
 فاعففت منه يندر قبل الاستغناء لاجله ومندر الايام في هذا احسن من
 من هذا الاعتداء ومن تمام ان من يمكن تفصيل اي ما ينفصل عن انما كانت
 الامتياز على الخسيف مجازة عليه وسئل على هذا ليس من الافعال الناقصة
 فيكون معناه تمام وسلم السائر عن التخلية لان التخلية انما كانت لان يمكن
 في البيت من الافعال الناقصة وما دام لم يفتن الا بالمرحلة بنوعه
 لاسمها ومن ثم افتقر الى ان يفتن بكلام لانه طرف نحو اجلس ما دام زيد
 ار اجلس مدة دوام جلوسه وروي كونه ظرفا في ما في ما دام مصدرته و
 القدر اجلس دوام جلوسه ومندر زمان مخوف من هذا المصدر كذا
 طلوع الشمس اي زمان طلوعها فاعا اجلس مدة دوام جلوس زيد فكل
 ظرفا فلا بد من متعلق فلا يقال ابتداء ما دام زيد جالس بل شرط ان يفتن
 ومترون بكلام يتعلق بهذا الطرف به وانما ذكر هذا لانه قد يتوهم انه قبل ما زال
 وما برح في محو الابتداء بها فتفرق بينهما بان ما قبلها للفن في هذا الابتداء بها
 وما في ما دام يندر بالطرف فلا يفتن به الا بعد متعلقه وليس للفن مضمون الجرح
 في الحال على الاعراف وقيل مطلقا اخلف في ليس انه لفن الحال او للفن المطلق
 فن خصه بين الحال قال لانه يقال ليس زيد غايما ويردون بنفي القدام
 في زمان الاختلاف فقط ومنهم من قال هو للفن مطلقا فمن خصه بالحال
 محتجا بقوله تعالى الا يوم يا يفتنهم ليس معهم ونا عنهم فانه لم يفتنهم من العذاب
 في الحال فقط اذ العذاب في معهم ونا عنهم بعد انما في ايام ادا ولا يقال
 زيد فاعا الا ان اوغدا فيعلم انه للفن المطلق والبواقي وهو انما يفتنهم من الجرح
 وعاد الى آية ما ذكرنا ولا معنى صار يقال غدا زيد ام اس صار وقال قد ار
 رجاء من ناسهم فاعا وكان لم يكونوا يفتنهم اي صاروا ريبا كان لم يوجد

التام

تمام

ليس

لسا
 وندره

مصدره

وقال حدثت من عليه مجد ثم لم يزل يفعل وعن بعض مبتداه محقق ان اسم
 النقطه من نوره فهو محسوس بوقت دون وقت فكانت ما اذا استعملت
 من معنى صار فانه محقق بوقت الغذاء يقول هذا زيد ما يا اس ذببت الخفا
 فمن حدثت صارت اذ لا تريد انهم فت وانتقلت في وقت الغذاء والكم
 العامل الاول ما خلا فالان كيسان في يوم ما دام محسوس في وقت تقدم
 احيا راعا اسمها وعليها انفسها فقال كمال ليس في اول ما من الاعمال
 الثانية يتقدم اليك على نفس العامل يقول قايما كان زيد لانه حشد بالمتحول
 والمتحول يتقدم الفعل واستثنى بالاول ما فانه لا يتقدم اليك العامل الاول
 اوله لان ما اما ان يكون للنفس كما زال وما يورج وما في اول المصدر كما
 دام فاما اذا كانت للنفخ فلا يتقدم عليها لان النفس مصدر الكلام واما المصدر
 فلا يتقدم ايضا عليها لان محول المصدر لا يتقدم على المصدر فكذا ما في
 المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدر وقال يجوز ان يتقدم اليك
 ما في اولها الثانية لانه نفس النفس ونفس النفس اشياء فان زال يعني كان
 في تقدم عليه كما يتقدم على كان وجواب ان صورة النفس ايضا موزون ولا
 لا يقال الطعام ما اتي زيدا وان كان ما اتي يعني ترك احراما لصورة النفس
 ووافق في ما دام لان محول المصدر لا يتقدم عنده ايضا على المصدر
 في ليس خلاف فقال بعضهم لا يتقدم في عليه ايضا لانه ليس بفعل متقدم فلا
 يكون قوة الافعال المتعمدة ولا ملحق بها في اعتناء تقدم اليك عليه و
 جوزه بعضهم محقق يقول تعالى الا يوم يا تيمم ليس معهم ولا عنهم فيقوم يقول
 معهم واما المحول يتي حيث يقع العامل فلا جاز تقدم محول اليك جاز تقدم
 اليك ايضا وفوقها بينه وبين ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم اليك
 ويتقدم اليك الاسم اليك اليك اذ لم يقع ما في قوله تعالى لم يكن فمستم الا ان
 قالوا بقرائة نصب فمستم وكذا قوله تعالى ليس اليك ان تولوا انفسكم اليك
 وموكلهم اذا مضى ما في اليك التقدم كما اذا انتفى الاعراب في الاسم وتقدم
 وانتفى القويمة بان يكون اعرابها تدبر او كانا مبنيين نحو كان هذا اذا

فيما

الاعمال

ونحو كان موصوفين ونظيره كما ذكرنا في الفاعل والمفعول والاسم
 تقدم الطرف مستقرا وناخه لغوا يريد المستقر ما كان في الجاهل اليك
 باللفظ ما كان مضطرا وسن لغوا لانه لو حذف لم يحل الكلام كونه ووجه الجحسان
 ذلك ان المستقر محال فكان في مقدم استعار من الابداء ما في في لا
 فضل واما اللغو فهو استحقاق ناخه الامدان بان لغوا في ومثال المستقر
 ما كان في الاراء اذ في مثل ومثال اللغو ما كان اذ في مثل في الاراء
 نحو كنوا اذ في الاسم استحقاق على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق بمقدم
 النظر بل يتعلق بما قبله وهو تقدم اليك على الاسم فانه يزود في الابداء
 المثال محسن وهو الانباء على رعاية الفواصل وهو اللغو في العراء المصدر
 بها للاستعانة بشيء حيث كان معصيا لما حقيق له الا ان هذا احوال في سائر
 متقدروا وهو ان لا تعرف لغوا لانه فضل فكان في قوله كان في عليه مستقر
 فاجاب باننا تقدم مع كونه لغوا للاستعانة بشيء اذ الاراء استعانت
 المتكافئة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من هذا الطرف فكان
 تقدم اليك ومضطر هذه الافعال اس بالافعال التي قصة افعال القارة
 وهي عيسى وكاد وكرب واوبيل وجعل واجز وطبق لانها لا تبي بالقرآن
 كما هذا على كونها متعطل ومستمدة للافعال التي قصة اس كما انها لا تبي
 بالقرآن بل يتوقف على الجبر الا ان في وهو المنسوب فكذا هذه الافعال وانما
 لم تزل لاسم اكهما في الدخول على المبتداه واليكم لان عيسى في استغناء ليد في دا
 على المبتداه واليكم لانه قال عيسى ان يخرج زيدا من قريه فوجد وكذا كل عيسى
 ان يخرج فليس دا خلا على المبتداه واليكم وكذا ما استعمل من اليواني واستعمل
 عيسى بلو غلا سلك في طرد في الجمع بل المستقر من الجمع ما ذكره وهو ان
 لا تبي بالقرآن وقيد لانه عيسى في احد استغناء ليد يتي بالقرآن نحو عيسى ان يخرج
 زيدا في اليك لهما اس من افعال القارة ساوت اذ قد يستعمل مع بعضها
 دون البعض في عيسى ما في فعلا معا راعا ان الذي هو على الاستعمال
 لتوهم لفتضا وراجا يقوم السبب منها اس مقام ان لاسم اكهما في الالاء

انما

افعال القارة

نحو عيسى زيدا ان يخرج لان عيسى
 كما ان للقرآن في المستقبل
 الزم ان

شرح
الاسماء
التي
في
الكتاب

المراد والكوايد ان معنى هذا وفي قوله وحصول الفرق بعد ان يكون
منه في الفرق لا اسمها ولم يوجد من لفظها كما هو بل من لفظها
جاء به عن القائلين المذكورين بان لا يتم ان الشيء الداخل على كذا
لا يتم في الماضي ولا في المستقبل بل هو ما يقع عليه وهو من المتعدي
ليس ما يستكمل ابرهين اما في الآتي فمعناه ان اسم السائل ما كان
بدا ان يفعلوا للماضي في الاسماء والاسماء من تعديهم في قولهم اتخذ
منزوا وهذا التعيين دليل على انهم كانوا لا يرون فعله فضلا عن
وغير المعاني قد تم عليه الفعل وقد لا يتم وهو من قولهم وحصول
الذي بعد لا ياتي فيها والماضي الذي في الماضي وهو قوله قد يكون
واما البيت فكذا كان معناه ان حيث لم يرد ان يزول ففعلها في ان
يزول وهو ما لم يرد في من الزوال فانك اذا قلت ما كذا زيد شيئا
ابلق من شيئا فزيد ان لم شيئا في ولم تعرف من ان شيئا في انك
مستقيم ولا وجه لخصيص السواء اياها ولما كلف فيقول الرب والنصب
واعلم ان الحروف في من عامله وفاعله والفاعل اما عامله في الاسماء
او في الافعال والفاعل في الاسماء اما عامله فاعله واحدا او عاملا
الاول ان العامل فاعله واحدا اياها او اوجبه والناحية ان العامل فاعله
اما اوجبه لم رافعة او على العكس والفاعل في الفعل اما اوجبه
فمعه سبب اوجبه احدا ما يكون في عامله والثاني ما يكون عامله في الاسماء
عاملا واحدا وهو نحو والثالث ما يكون عامله فاعله وهو النصب
ما يكون عامله في الاسماء رافعة لم يفتيها ونحوها حسن ما يكون عامله في الاسماء
نصب لم رافعة والثاني ما يكون عامله في الفعل نصب والاسماء ما يكون
عامله في الفعل في الاول كجاءة واما قد تم هذا لان الماضي ان يكون
الحرف عاملا واحدا وان يكون الحرف اسماء وقد وضعت اسم الجاءة
ان يفتي معاني الافعال الى الاسماء ان ان يوصل معنى في الافعال
الاسماء فانك اذا قلت حررت بزيد لا يصل من المروء الى زيد الا بوجه

واما الحروف

الاولى العامة

فهي

التي هي للتعدي فبها ان في الحروف والكوايد من الاسماء العامة في المكان
نحو سرت من البصرة ونحو وان حدثا منك لو تعديت عن الفعل في البنية
مطابق ونحو من اول يوم صحتا را اهل وضع من ان يكون للماضي
المكان وقد ورد في البيت وفي الآية على خلاف الاصل اما البيت فلانه قال
منك وادخل من على الخاطبة فقد استعملت من في غير المكان وكذا في الآتي
وهو قوله تعالى لمشيهد استعمل على التعدي من اول يوم احم ان يقوم
فيه فظاهر ان من استعمل من المكان لغيره للشهادة في كون الشيء مبتدئا
فهو مجاز على الاستعارة في قوله ونحو وان حدثا مبتدئا وفي قوله
وكونها للتعدي مبتدئا في قوله يرحم اليه ان كونها للتعدي في قوله
من الدوام ان بعض الدوام وعنده من غير ان منها اي من الدوام
التي هي نحوها في قوله اذا تعدى بها من فعله وللعدل في اصبح بالحيوة
من الآخرة اي ارضى بالحيوة الدنيا بدل الآخرة وللجهد في البيت من
استداس لفت زيدا وهو اسد كان في من الصفات والآخرة والاصح
الاصح الاستداس وللماضي في ما كان من رجل ومزلة في ما كان من
احد يرحم اليه اي الى الاستداس اما التعيين فلانك اذا قلت اخذت من
الدوام معناه اخذت بعضها فلما ينك عن من الاستداس لانه يدل على انه
الدوام مبتدئا في وجك وكذا التبيين فكلوا فقال فاجتنبوا الرخص من الاكل
يدل ايضا على ان مبتدئا الاحياء هو الايمان وكذا المزلة والاستداس
راجعا الى الاستداس فانك اذا قلت ما كان من احد معناه من واحد
اقصا رفق على ذلك السير في ولا تراه الا في الغنى وما جرى مجرى قوله
سجدوا من رجل عند سبب جلاله للاختصاص في سبب ان زيدا في الشيء
وما جرى مجراه عند من التاكيد على ما ذكر من التأويل وهو ان معناه
من واحد الاقصا واما في الواجب فلانك قد ذكر ان لا يجب ان يقال جاز
من رجل وساد من واحد الى الاسماء لان الاثبات لواحد لا يوجب كائنا
لكل خلاف الشيء عن الواحد فانما يستلزم الشيء عن الكل جاز الاخص قوله

بجاء

تارة

يعجزكم من ذنوبكم اذ المراد يعجزكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يعجز الزنوب
جميعها وقولهم قد كان من مطر اس قد كان مطر وجواب ان من في الآية للتصغير
لانها وردت في قوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ان الله يعجز الزنوب جميعها
قد وردت في هذه الآية فيجوز ان يعجز عنهم نوح بعض الذنوب ولهذا
جاءت سلكا ورووا في انه واحدة لكن جاز ان يعجز ان البعض يعجز عن
من كان متعلقا بمطامير العباد فانها لا يعجز الا برضاهم وغرض ان الجحيم من
ال من تشره عن المطامير فاما قولهم قد كان من مطر فيحمل الوجهين احدهما
انه على الحكاية كما ان قايلا قال بل كان من مطر فاجاب بقوله قد كان من
مطر والآخر وهو الاكبر انه على معنى التبعيض ان قد كان من من مطر
الموصوف واقامت الصفة مقابلة وقد يكون ان من القسم حكسور الموصوف
مضمونها نحو من ليس لا يعلق بين لم يجعلها متعوضين من بين وايقن وحسن
انها في متعوضين اذ لو كانتا متعوضتين لم يكن من كما قال ابن ابي
وعين الله بترك الترتيب ومن جعلها متعوضتين فلما سجد ان يكون للكسور
من بين والمضموم من بين وال لا يهايمها ان لانها في الغاية كخروج الز
الستوق في الغاية المحسنة وعلى ذلك ان ما يلزك والمخاطبة كانت منه اليه
باعتبار الستوق والميل اليه وكونها للصاحبة في ولا ياكلوا اموالهم سلا
اموالكم راجع اليها ان انتهت الغاية ان ذكر جميع ان ال يعجز في الا
والحقيق انها بين الغاية باعقبا والتضمن ان لا تقصوا الا اموالهم سلا
اموالكم قال في قوله موضع وجن في معناه اي من ال الا ان حوروا
آخ ج. من الستوق او بلا في آخره هو الكنت الشكك من رايها مثال لما يكثر
المجور آخ ج. من الستوق اذ الزاوي كقولك الشكك ولت اليه ردة في الصبا
مثال لما يكون المجور ملحقا بغيره وليس ج. ده فان القليل ليس ج.
من انها ردة وهذا بخلاف ال فان لا يشترط ان يكون مجورا آخ ج. من الستوق
اذ يقال الكنت الشكك ال تضمنها اي انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس
آخ الشكك ولا ملحق آخ ج. وان ما بعد اي وال ان ما بعد اي ما بعد

شرح

والج

معرضة

ج. من الستوق

يدخل فيها قبله اي في حكم ما قبله فمن سلك الشكك والبارحة قد اكل الزاوي
وبين الصباغ ولا يلزم ذلك في ال كقوله تعالى واخروا الصباغ الى الفصل
فان الليل ليس داخل في حكم ما قبله ولا يدخل اس وال ان من لا يدخل المظلمة
مثال حيا وحياك وحياك كذا في ال فانها تدخل المظلمة والحظ فلا شك في
نحو ال زيد واليه واليك وال لا يستعمل على الاستعارة الا في نحو كان بين
من ادخلها بين ان نحو ان لا يكون مستقرا فلما خرج المبتدأ بخلاف ال فانها
مستقرة نحو السهم ال بعد ان يمتد اليه فلا شك ان السهم من بعد ان ال ان نحو كان
سهم من ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب بالحل في مكان في
من ادخل المبتدأ والجزء فكان الاصل سيم من ادخلها ثم دخل كان عليه
قوة آخ ج. من في ال ويكون عاطفة اي وال ان من يكون عاطفة رايته التي
من ادخلها في ال فانها لا تكون عاطفة ويبتدأ بعد الكلام بهذا فرق آخ
بين من وال فان من يبتدأ بعد الكلام نحو من الجحيم وما بعد ان يارسان
والاولا سيم يتبعهم من كل مطيع اي من كل الجحيم من قبل السهم وضعفها
لا يمكن ان يعاد بالتحال ايضا بخلاف ال فان لا يبتدأ بعد الكلام فان قلت
من التي يبتدأ بعد الكلام عاطفة ايضا والعاطفة قد يعطف مفردا على مفرد
كما ذكرنا وقد يعطف جملة على جملة كما في البيت فليست صفة للعاطفة بل صفة
منها قلت ليست عاطفة اذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها واو العطف في
والباء لالفاظ اما فيجعل الفعل في حوزة برزخ من المورود وهو الجحيم
بعض متعلقا فالبا وبكامل لذلك ليعين بخلاف التقدير فانما سببان نحو ج.
برزخان من الخروج لا ينفي متعلقا بل متصل اقصد به وهو المتعلق بخوف الجحيم
فكل من المحدث فان الخرج يفتقر لا ينفي متعلقا والمورود مع المجرورة
بعض متعلقا وبدا اي العضم به واد اوجاهة هذا مثال لما كان الفصل
فيه مقذرا ومرت برزخا لما كان الفعل فيه مملوفا ومما اصبحت بالله و
محمولك اخ من نفسا واستغنى فالاول قسم والثاني استغنى فالاخ
حيث يكون ما بعد القسم امر ولا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام في اخ

وزة والباء

هذا الكلام على ما هو المقام ان الباء الالفاظية هي التي لا يكون مستقرا
 على التثنية المذكور قبل وهو ان يكون متعلقا بالجار والمجرور من الافعال
 العامة لا يحصل ولا يكون ولا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام في الهم
 عن الانشاء يعني ان يكون مستقرا حيث يكون الكلام في الانشاء وفيه
 نظر لانه اذا جازى داء والظرف مستقرا لا يظفر في حد المستقر عليه فلما كان
 الكلام انشاء يان يقال بلى به ولا يكون مستقرا الا اذا كان في الالف
 آت عن لان قوله الا ان يكون الكلام في الالف بلى ذلك ولعل تطبيق الكلام في
 غير ذلك البتة في قوله بلى بلى بالكتاب مفيد ان شئت الله والفقهاء في
 التثنية او للتثنية ولعل اوله يكون نفسا لقوله اما ملكه ولا يكون ايضا
 على ما ذكر من انهم ذكروا ان الباء المستقرة لا يكون مستقرا فان قولك ذهبت
 بزيد لا تقدر فيه من الاستقرا والحصول بل معناه اذ ذهبت زيدا وهو
 ذلك ان يكون الباء المستقرة قوله داء والى كذا وكذا من كل بنا لولها
 الروايات اي يتعين الباء المستقرة في البيت لكونها المستقرة من غير ان
 والحسن اذا المتى كذا وتخلصا لانها تلي ملقصة بنا كما جاز في وجبت بزيد ان
 يكون للملازمة اي وجبت ملقصة بزيد وان يكون للمستقرة من اوجبت بزيد
 المذكور في البيت يتعين ان يكون للمستقرة والمبدل والجار مذكورا اعترض بهذا الجواب
 جوازا عند هذا اذ ان اعترض ببل هذا التوب وهذا بدل ذلك ولتثبت
 محال اي لتثبت محال وهو زيد وهو قوله من من التثنية والمصاحبة كجرح من
 جرحين وسبق الحال وهو من قبل واحد يقال ابو عبيد وهو ان حذفا كان اسما
 من اصل الجرح فسا ومن اعراض بخصف من اعضبه فاد غنما الاعراب فلما اكل
 الاعراب اخذ جرحين احد جرحين وطرح في الطريق في التي الاخر في موضع ام فلما
 الاعراب يا حذفا قال ما لسبب هذا الجرح جرحين ولو كان مع الاخر لاجدث
 ومض فلما انتهى الى الاخر لم يترك الاول وقد كسرح من فلما مضى الاخر
 في طلب الاول وغر جرحين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل للاعراب
 مع الاخر فان فقال له قوم ما ذا جئت به من منسرك فقال جئت بخش جرحين

في

للتثنية

والله
والله
والله

مصر

هذا الكلام على ما هو المقام ان الباء الالفاظية هي التي لا يكون مستقرا

مثلا في ب هذا الياء من الجاء والرجوع بالحقبة وقوله ويسمى الحال اي
 بالانصافية بال الحال لان من خرج بسلامة في منسبها فهو المستقر حال
 ولا يكون الا مستقرا اي بالانصافية يكون مستقرا ابد الالف مستقرا
 والحال حال فمن المثل معناه رجوع وهو جرح جرحين اي كلفس بها واذا كان
 ولم يذكر معقولة مع كان مستقرا ولا صا ومن الالف عند اي لانها من
 الالف عند اي كما في بام الاستعانة فاذا قلت استمر الغرس سر حرجا زان يكون
 الباء متعلقا بسترى على جهة المصاحبة كما في كفتت بالقلم فان وجوه التعلق في
 مذكرا وذكره في التثنية وجع عن كرسالت به اي عنه قال الشافعي فان نسألك
 بالنساء فانتي بعير باد واد النساء طيب وفي الزيل الرحمن فاسال بغير اي
 عند ومن في قوله بالليل اي في الليل وكذا قوله وبلا سحر لم يستقر
 اي فيها وتكون مذكورة في الوفاء كمن يابده اي كمن الله والنصب اي في النصب
 نحو لم يسر بديع اي قايما وكذا عند بعضهم نحو فاحصين لانها كمن يابده
 عاثة وآخرة اعتد في غير التثنية ان تصوبه حال معد في الجمل تصديرا وصديرا
 التثنية صغوة او التصوب التثنية ولا احره اي الباء في الله لافعل اي بانه
 وفي قول روية ج لمن قال لكيف اصبحت اي بغير جبر من الباء ولا دخل الياء
 حلاله من رتبة اصله وهو الباء والياء بدل منها اي من الواو وكشف بانه
 اي بلفظ الله فقال تالله لا فعل ولا يقال بالرجوع وبالرجوع وفركه كجرح
 ترب الكعبة ولا نظير الفعل معها اي مع الواو والواو فبما افضت بانه ولا
 فقال افضت وانه وتالله واليم في الله مكنسورة فمن لم يحلها منقوصة
 من او عين فمضيد يكون مستقرا من التثنية فاما من جعلها منقوصة من من
 او من عين فلا يكون مستقرا بل يكون فوعيا وحكيها اي وحكم الواو وحكم التاء
 في الاضمة من بلفظ وفي كونها بدلا عن الباء الا انها اي الا ان الواو لا
 مستعمل في التثنية بخلاف التاء في بانه يتبين على الايام مبتدل واخره جرح
 السراة رباعية فخره في الظاهر فهو غر من التثنية وهو التصوية انزل
 الجاز على البتة ويكون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل من ظلمه في

والواو للتثنية

باج الله

لزم

نظم

شرح كتاب

والان عندى هذا وهو منهم فيه بقوله وربما وليس بذلك هذا وادى
 الى ما ينعين على الزمان بل يجوز ان يراد عندى مثل هذا فترى
 وربما يكون والاشارة الى شئ من عندى مثل هذا الشئ وقد يكون اسما
 نحو نفعك من كالم والمهم ان نفعك من شئ مثل الرز الذي يدور في
 والهم الداس ولا يدخل الى الكاف المحر حقا فاما المهم ويجوز ان او قال
 فربما شاذ وقيل وهو للحاج فافهم من سبنا او هو ما يحق الزمان
 كذا وان او قال كذا او اقربا الى العيين فاما ان يجلب نصف حارا قد
 يرب بانته من صايد ربا والسنة للذات على طرية واحدة للذات
 جبال صفا وان او قال المحار وجعل في ناحية منه والكشف القرب وان
 او قال بغيره ومن عطف على الذات ان جعل المحار للذات او اقربا
 انفسه ان يفرق في تلك تلك ان يخرج من ان يخرج عنها ويجعل
 الاستسقاء وقوله كذا او دخل الكاف على المحر وجعل بها الى الكاف ما
 كانه كقولهم اجعل لنا اهلها كالم آلهة وعلى للاستعلاء نحو اشرف عليه
 اطلع عليه ومن الاول مثال للاستعلاء الحسنة والى للاستعلاء
 المقشورة ويكون اسما نحو عدت من عليه من فورة وقد مضى البيت
 وعن البعد والمجاورة نحو ربيت عن القوس وهذا الحديث عن فلان ولذا
 ويكون عن البعد فترى في طبعا عن طبى الى طبعا بعد طبى الى شدة بعد شدة
 ويكون اسما في نحو من عين الحكا او حكا مع حال الاصحى سابع من
 البر وقيل يا ارسلى من دارات العوج جرت عليها الى سبوح الى
 شدة وموجا جات من جبال باخرج من عن عين الحكا او سابع من
 موضع بحر فيسبب اليها الرياح الخطية والبروج التي تعلو البيوت وقد
 لا يتداهى الغاية في الزمان ولا يدخل المحر وقد ليس فيها وعندى معناه الى
 ان المدة تدخلك على المحر لعل توجه قول المدة ان منذ لا يتداهى الغاية في الزمان
 فدخل المحر فيها ساعلى من فانية لا يتداهى الغاية في المكان ووجه المدحيم المشهور
 انه لم يوجد ايضا فية الى المحر في كلام النصارى ووجه النياس لا يكون فاما يعقد

والان او قال
 كذا او قال
 كذا او قال

وعلى

ومن

ومن

ومن

استقال النصارى وطاعة اللطائف المدة يقول في منذ دون من فيكون ان
 نفرد بغيره فان مراد على في الاصحى يتم فيه فيكون النون لان اصلا
 ولذلك تصور من على متبدا ومنذهما لم يتم فيه بل على جوده فكان اسم
 يجوز ومنه فلذلك حكم بان منذ الى المحر دون من هذا ان ما يعقد
 في تقدير قول المدة ويكون ان منذ ومن اسمين من اول المدة فيكون المدة
 الحرة لتعذر وقوعه في جواب من لانه يقال من فحة فتقول منذ يوم
 الى اول مدة الخرج يوم السبت فاذا لم يكن من هذا اوله لم يكن مع ذلك
 الجنداء مع انه المطلوب في جواب من ومن جميعا ان جميع المدة فيكون المدة
 الدالة المدة لتعذر وقوعه في جواب من فانه اذا قيل كم مدة لم يلق زيدا ليوم
 في جواب من يوم ان جميع المدة التي انقضت فيها الزمان يومان والمقصود
 هنا هو العدد فلا ينسب فيه التعريف فمن قوله فيكون الى ان يلحقها
 النكرة ويلحقها المصدر نحو ما رايت منذ سنة او منذ سنة والى نحو ما
 منذ سنة فزوان كومنذ سنة سابقا فترى ان مضى على راس اشارة
 الى قول بعيد ومنه ان ما بعد من ومنذ فاعل فعل محذوف ومعناه من اذا
 ذا قلت ما رايت منذ سنة فترى ان من اذا سافر واذا قلت ما رايت
 منذ يوم الحجوة او يومان تقديره من اذ مضى يوم الحجوة او من اذ مضى يومان
 هذا لا حاجة الى تقدير زمان مضى لان اذ والى على الزمان ويكونان مبنيين
 ما بعدهما ثم بما اس اذ تقدير زمان مضى فيكونان جيند مبنيين ما بعدهما
 ثم بما وكلم تقدير زمان لم يصح كونها مبنيين اذ لو لم يدر لكان السبب
 في ان نفس الزمان لو قلت ما رايت منذ سنة فاذا لا يستقيم قولك اول المدة
 بسفرو بل لابد من تقدير زمان مضى ان زمان سفرو وقد اختلف في ان
 في تقدير الهم بين على انها مبنيان ما بعدهما ثم بما فترى ما رايت منذ يوم الحجوة
 اول المدة يوم الحجوة وكذا تقدير زمان من معناه جميع المدة يومان ووجه بعض
 السمعين ومنه الزجاج الى ان ما بعدهما هو الجنداء وهو ما ان منذ لان
 المعن بنى وبنى انقطاع الزمنية يومان وزيت هذا يكون الجنداء نكرة من

شرح كتاب

سورة

وجاء

وعدا وحالا

فخرج لان هذا ومنذ اسمان للزمان لانه فان لم يكون قد تفرقتا فذلك
لا يتعلقان بحدوث ولا بقاء بل هما في الوجود هذا ومنذ ما قبلهما في الوجود
العاطف بخلاف ما يفهم ان به هذا اشارة الى السؤال وجواب اما السؤال
وسواء من هذا ومنذ على هذا من اليمين من هذا ما بعده ج ه وحينئذ يكون
ج ه مستقلة واذ امانته ج ه مستقلة كان منطوقه هو ان عطفها على الجملة قبلها و
هي ما رايته فيقال ما رايته وهذا هو ان كانا يخلل العاطف من قولك ما رايته
وعين الجملة التي هي تنقسم لجزء ومنذ وهو اول المدة يوم ان اوجبه المدة يوم
فيقال ما رايته واول المدة يوم الجهر اوجبه المدة يوم ان فاجاب بان شرط
ودخل العاطف ان لا يكون للجملة من غير من حيث المعنى فان الجملة وما قبلها
العاطف ومنذ ومنذ من ما هم ج ه ان ما قبلها اذ لا يقال ابتداء من زمان الى
بعد مقدم ج ه عليه ولما قال من لان هذا ومنذ ليسا طرفين متعلقين بما قبلهما في
كوتان من غير ان لفظا ومن قبل من جملة مستقلة وكلتاهما متحدة بما قبلها من هذا
هذا اللفظ وفيه اذ هي ج ه اشارة لان تنقسم بها اما ان ينته في مقدم فعل يكون هذا
مبدأ له ولا ينته فان استمر لم يكن التفسير ايضا مستطفا وان لم ينته لم يكن الفعل
الذي جعل بهذا مبدأ له معلوما اذ هو كل اول المدة لا يعلل منه مقدم وكان
المدة لا ينفك العزب او لا ينته الرؤية او لم يها وحاشا للتفسير ويكون فعلا
عند الجهد من هذا من اليمين من ان ج ه لان روي الجهد قال الشاعر حاشا
ان شوبان ان ابنا شوبان ليس بكلمة تقدم ولانها لو كان فعلا لدخل عليه المصدر
فيا ساء على خلا وعدا وذهب المدة الى انها قد يكون ج ه كما قال اليميني
وقد يكون فعلا تعصب ما بعده كما قال الكوفون انها متصرف فيها قال وما لعل
من الاقوام من احد ولان لام التعلق به كقول تعالى ج ه من الله ووجود
لا يتعلق بغيره ولان تعصب بها كما جاء اللهم اغفر لي ولكن سمع ج ه الشيطان بالنصب
قوله ويكون فعلا لانه قد يكون فعلا ومنذ يكون ج ه في اقبيا ومنه من
المدة وعدا وحالا للاسكتان وما بعدا اس ما بعده ج ه وعدا وحالا منصوب اذا
كانت اس التكنة افغالا وقد مر اس في الاسكتان انه اذا قيل ج ه التوم عددا و

حالا وحاشا زيدا لانهما جانب بعض زيدا وما روي ج ه في جميع ان وان
قياسا لانها مستقلة في بعضها فكانا منطوقا للتعصب وكلها اس محال ان وان
من ج ه بها التعصب عند سبويه لانه اذا اخرج الحاقض تعصب ما بعده كما سبق
هو واخرا من مؤمن قوله اس من قوله ج ه اس وكلها ج ه عند كليل كما في قول
رويه في الجملين قال كيف اصحت اس من قوله ج ه اس وكلها ج ه عند كليل كما في قول
من انواع العواطف التي تعصب للاسم منها ج ه في النداء فمن جعل الفعل لها كان
ج ه في النداء تعصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان ج ه في النداء اسما افتقر
تعصب ما بعده كليل زيدا ورويه زيدا والمحققون على ان النداء من منصوب بفعل
لازم اخراؤه والدليل عليه وجهان احدهما انها لو كانت اسما افعال لكان لها
مرفوع كما في رويته ونحوه وليس مرفوع مطلقا بل من ج ه وحينئذ امان ان يكون
ذلك الغير لمعكم او مخاطب او فاعل لا يجوز ان يكون لفاعله اذ لم تقدم عليه ذكر
ولان المعنى ليس على ان الالهي غائب ولا حاجب ان يكون لمعكم لان ضم المتكلم
لم يوه مستتر في اسما والافعال ولا حاجب ان يكون لمخاطب ان ليس المعنى ان
المخاطب هو الداعي هكذا ذكره وقيد لانه بعض اسما والافعال فيه من المرفوع
للمتكلم كما في ج ه اتبع او تعصون واوه ليعن اتبع او توجت والثاني ان
اسما والافعال ليس فيها اقل من ج ه في اليمين من ج ه في النداء وهو ج ه
واحد واذا بطل كون اليمين اسم فعل بطل كون البواقي ايضا اسما افعال اذ
لا قابل بالفرق وهي اس ج ه في النداء يا ويا ويا اس ج ه في النداء البعيد
كما في الكاف الخاف فان في حكم البعيد لانه ان مخاطب بها فيعيا على منزلة لفظه
منه في الغالب البعيد ويحتمل ان يرد بما ج ه ج ه قولهم يا الله فانه اقرب من كل
قريب لكن النداء في الواجبات لما راي نفسه بعيدة عن حصر ته ناداه نداء البعيد
بمعنا لفظه واستغناء اليا والي واليمين للتعصب ووالله لانه حاشا ج ه عبد
الله ان النداء لانه عبد الله ومعنا اس ومن الناصية للاسم الا من جعل
التعصب لها في الاسكتان فان تعصبه قال اذا قلنا ج ه بالقوم الا زيدا لانه
ج ه الاسكتان لانه يعن استغناء والحق انه اس ان التعصب للفعل او لما يعن

سبعين

الثاني الناصية
لاسم منه
ج ه في النداء

نداء البعيد

عبد

كتاب
المنطق
كتاب
المنطق

ما
هو
المتوسط
في
المنطق

ومنه الواو

الاشياء
التي
تسمى
بالتوسط
هي
ان

المتوسط

متوسطا من الشيء كانه الذي وسائر المشتقات قبلها اي قبل
الاشياء بغيره اي متوسطا من الاشياء وبعضها اي
اشياء عاقله بغيره من الاشياء كذا اي حيث لم يمتد فعله ولما
معناه يكون العاقل هو ما يذكر في المسائل الستة التي من كون
الاول والاعمال الاشياء اي كذا لستة مستندة من ان هذه الصور
لم يوجد قبل الاشياء فعل ولا يجوز ان يكون عاقلها بعد الاشياء
العاقل والاول ان يمتد فعله بالاشياء لخطاب اي شيء يتفهم منه
كما قلت من معنى منه واحدا وبين بالمسائل الستة الاصول الستة في علم
والمتوسط وهو جزو يعول عدد اجزائه وعدة يعول بالاحوال وعدة يعول
والعكس الاول يسمى مفردة والآخر يسمى مقولة وكذا في المنطق اي كذا العا
ق من الاشياء في المنطق كذا في احد الاحوال اي في علم جازا هذا
والاكثر من على اي على ان الاشياء في المنطق في من لتي ولا
يعبر اليه بالمتوسط في المثال كذا راجعا ومنها اي ومن الحروف العاقل
لن من في اي العاقل لهما اي اللوا ومع من وقد ذكر الاحوال في اول
العوامل وجمهور العلم من على ان الناصب له الفعل المتقدم بوسط اللوا
من انواع العوامل الناصبة للفعل المضارع ومن ان لا يستعمل في
تخبر وانما علمت الناصبة لشيء منها ان المفهوم المشددة لفظا ولان الجملة التي
من بعد مفردة كقولك تجبت من ان من زنا اي تجبت من من زنا كذا ما بعد
المشددة في ما قبل المفردة وايضا لهما فقد علمت عليهما في العلم لهما للاستعمال
التي يتبع بعد العلم المتقدمة من المتكلمة قبل علمت ان سمعتم وان لا يتقدم والفقير
انه سمعتم وان لا يتقدم لانه يمكن ان يكون ناصبة لانه لا يجتري على الفعل
الاستعمال فيصير ان يكون مخففة من التثنية وكذا التي تدخل للماض بغير
من ان قام زيد مفردة من انه قام زيدا لا يمكن ان يكون ناصبة لان الفعل
ليس مضارعا والتي يتبع بعد الفعل كقولنا ان يقوم بها الوجوه ان
يكون ناصبة والتي ان يكون مخففة من التثنية والفعل بعده مرفوع حينئذ

والمتوسط علمت انه يقوم وكذا ان الناصبة والمخففة مصدرية لان
واحد منهما مفردة مصدرية والتي يتبع بعد العلم والظن كذا ان يكون ناصبة
ازيد ان يقوم ويجازي ان التي بعد العلم كذا ان يكون مخففة من المتكلمة
المخففة من سببه للعلم والتي يتبع بعد العلم والظن كذا ان يكون ناصبة لانه
لان يتبع لفعلها بغير المخففة وانما الظن فلا كان لا يعتد راجعا بغيره
الوجه ان شاء العلم يجوز ان يكون ان بعد مخففة ومن حيث احتمال التثنية
العلم فيصير بغيره بالافعال التي يتبع بعد الناصبة من يظن كذا جاز بعد العلم
الوجه ان يكون مخففة من العلم لانه لا يكون الا راجعا الى ان وهو
للتاكيد ولا يستعمل ان يكون للناصب لانه لا يكون الا راجعا الى ان وهو
يدل على ان اصل الفعل نحو لا اقدم فاذا اردت المبالغة والتاكيد في العلم
ان اقدم وهو امر متناه من استعمله كلام العرب ولين عند التثنية لانه
مخففة الهمزة وسقطت الالف للبناء مع النون الساكنة فصارت وعنده
حرف متقدمة براسه وضعت قول الخليل بانهم يقولون زيدا ان افرح ولو كان
الاصل فيه لان لم يجر مقدم من في حرة عليه فلو كان لا يقولون زيدا ان افرح
خير من واجب عنه بان قد يكون حكم التكيد معا ترا ما قبله وقيل ان النون في
مبدل عن الالف والاصل لا وهو ضعيف ايضا لغوات من التوكيد فيه واذن
جواب وجا بهذا وضعه قال ابن ابي ابي بكر اذن اكره ان يكون جوابا لتقول وجا
على فعله وانما فعل الناصبة اذ كان ما بعدا مفعولا لها ومفعولا لاجاز ان
لن قال ابن ابي بكر لم يزل انما اذن اكره ان يكون ما قبله وانما اذن اكره ان يكون
كذا ما لم يزل قالوا لانه انما في انما اذن اكره ان يكون ما بعدا اذن ليس مفعولا
بمفعول المفعول وانما اذن اكره ان يكون كذا لانه ما بعدا اذن
غير مفعولها ايضا بل هو جواب للشيء الثاني ولذلك وجب الجزم وانما اذن
كذا ما لم يزل لانه لغوات الاستعمال فيما بعد اذن لان المعنى المثل لان كذا
لا ما لم يزل كذا قوله مفعولا معناه من قوله لا يكون ما بعد اذن مفعولا
ما قبلها وجا رده اذ كان على العدة اذ لو كان غير مفعول لم يزل مفعولا
لعل اتم لتقوم علما ان محمول واحد وهو مفعول لاسيما اذا انصافا عليهما

فلا
يكون

واذا

العلم

والثاني ان حذفت الفعل مع ما تارة اذا قبل اقام زيد قلت قلت ولما
يقيم زيد خلفا فم فكان طول لفظ لما عوض عن حذوف كذا في الكلام لا يخلو
على لم اى لام اللاحقة ايضا بحكم الفعل المضاف وجاز انما راء اى اخيرا الكلام
في حذوف الهمزة نحو قوله تعالى فليس اى لئلا واخره اذا حذفت من
سلا ولا للمنى من الجواز ايضا نحو لا تقرب واى للشرط والجواز من الجواز
قد حكمها اى حكم لا وان في باب الفعل ومن شأنها اى ومن شأن ان
ان يلزم الفعل لفظا او قدرا فاللفظ يجوز ان يتردى الى الكسر والعقد كقولهم
وان احد من المؤمنين استجاب ركن اى ان استجاب ركن احد وعلمنا بحذوفها
مع ان الفعل من غير شرط للضم وكذا ان الفعل من غير شرط للفتح
وان لم يفتقر للضم ليس بغير شرط اذ لم يذكر بعد الفعل لفظا ولا قدرا
اذا لفظا فقام وما قدروا فلازم لزام ولا مضمر لم يكن على تعيين الفعل بل
والفعل الذي قال اللاحق انما سميت بذلك لان اللاحق لو كانت تعقل
بمعناه ولان المتعقل لم يكن استحقاقا لهذا الحرف من قالوا اعتقت المتعقل اذا
اعطيت دية ردم او دية نير يقال اعتقت باللام خراعا اذ لم يفتقر ولم يعط
واصل الذرع انما هو بسيط اليد كالتكثير ان يقول مددت يدي اليه فقلت
قلت فلان لم اى جنس على الفعل حتى قيل ومع البيت ان ان طوي كذا والقيل
ومسألة لا تفتق عنه خراعا اى تفتق اذا وادان حيث الفعل ايضا
اى بحسب انفسنا لذلك الصبر اى لذلك الحسب للفعل او نصير الفعل وينتهي
ذكر البيت على انه حذوف الفعل بعد ان من غير شرط للضم وكان محلها
في احوالنا فم يفتق الفعل اى ثبت في احوالنا فكانه قال ان ثبت الفعل
في احوالنا فتكون الفعل المقتدر في الطرف ومثبت مضمم للفعل المقتدر
فتكون من باب ان زيد قام ولعله انما عدل عنه لان حرف الشرط يفتق فلا
مرحالا ايضا نحو زيد ان في الدار على قدروا ان ثبت في الدار فقلت وان
نصت الفعل لكن الفعل عليه غير مرجح واللفظ الفعل شرط مرجح وان شئت ايضا
علقت على قوله ان يلزم اى ومن شأنها ان يلزم الفعل ومن شأنها ايضا
ان الشئ مما في حذوفها لا يستقيم فلا يستقيم فلا تعلق زيدا ان تقرب اى كذا

قوله
قوله
قوله

قوله

قوله

لا يقال ان اقرب اى اقرب زيدا لان لهما حذوف الكلام ولا اى ولا ضمير مقدم
في حذوف الشرط عليه بل في اى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
على سبيل الاخبار والمال وان لم يكن اقربا بل كان جازما بغير الجزم لان
فعل الشرط والجزم مضارعان فاما ان للجزم اللفظ او دخول عطف على قوله
يلزم اى وان لم يكن اقربا بل كان جازما بغير الجزم ويلزم دخول الشرط
في الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيها الشرط اذا وقعت في حذوفه ان لا يجوز
في انت طالب ان دخلت الدار كذا لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالب
من غير فاء وجواز عطف على دخول اى ان لم يكن المقدم جازما بل كان الجزم
الجزم ودخل الشرط ويلزم جواز ان تقرب زيدا اقرب على ان غير المتعقل
اقرب مقدم لان القول مع حيث التعلق والمفروض جواز مقدم نفس الجواز
فكذا في حذوفه وهو متعق وجواز اى ويلزم جواز اقرب علامه ان تقرب
لان الضمير في علامه راجع الى زيد وهو وان كان موقفا لفظا مقدم معنى لان
الشرط مقدم في الرتبة والجزم موقفا فهو نحو قرب علامه زيد وان كان في حكم
التعلق في الاحكام بهذا كما في جواب سؤال حذوف وموان لعل ان سؤل ان
كان المقدم كلاما واراد على سبيل الاخبار وليس اخبارا للشرط بل الجزم موقفا
بعد الشرط فاذا قلت انت طالب ان دخلت الدار فكان ينبغي ان يحكم بما يوافق
الطلاق لانه ذكره جازما من غير تعليل فانه قال ابتداء على سبيل الاخبار
والجزم انت طالب ثم قال بعده ان دخلت الدار فانت طالب ولو قرأ به هكذا
لكان حكمه ان يواخذ بالجزم الاول وبالتعليق الثاني ان كانت المرأة رجعت فاجاب
عنه بان متعق التماس ذلك لكن العلماء اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع
الطلاق عليه جازما لانه من استقر ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا
مستقلا بنفسه بل هو والى على الجواز المقتدر فكانه جازما في الحكم وان لم يكن
جازما في اللفظ والتمسك في غاية القوة والتخلص عنه صبر ولو قلت زيد اى
تقرب اقرب لم يحكم بالانفصال في غاية القوة والتخلص عنه صبر ولو قلت زيد اى
نكح لا مقدم نفس فعل الشرط والجزم عليه لا مقدم محمولها عليه ايضا لان المحم

قوله

قوله

المفتوح

قوله
قوله
قوله

شرح

تبع حيث وقع العامل والكسائي في غير فعله بالاول وهو الشرط كما هو في مقدم
محول الناصبة عليها على ما تحوز زيدا ان تفرج ويجوز ان الكسائي في
تبعه بالفعل الثاني وهو فعل الجاء نعم في الرفع والتقدم اي معزول كان فعل
الجزاء مقدم مرفوع كان فعل افرج زيدا ان تفرج وهذا تقدم فاسد لا لئلا
لا ياتي فيه والكلام فيما اذا كان موقوفا ولو فتح هذا الباب لحاز مقدم خبره في
الكلام عليه فيقال زيدا ان تفرج لان التقدم افرج زيدا ونسأوه واضع
لو قلنا ان زيدا تفرج انك فلا يقال في جوارحه اذ لم تقدم على حرف الشرط
على فعل الشرط الا ان السبب غير عند الصواب وما بعده عند الكسائي
ان جوارحه متعلق عليه ولكن عند البعض من منصف زيدا بفعل مفرغ من
اي ان تفرج زيدا ان حرف الشرط شرط ان يلي الفعل لئلا لو تقدم ولم
يل لفظا فليقدر الفعل بحسب بليده واما عند الكوفيين فيجوزون نصبه بالفعل
بعده لانه لم يتصل عنه بغيره فيما زعمه به نحو زيدا تفرج والفعل وان تأخر
لفظا مقدم معزول انما هو حرف الشرط من حيث التقدم وكذا اذا قلت ان
زيد افرج بيجزم عند الصواب لان زيدا متعول افرج مقدم عليه فافترج هو
الجزاء وهو مضارع فيجب الجزم والكوفيين ابراهيم الثاني لان الجزاء بعد
عن حرف الشرط يحل اسم بهما وهو زيدا واذا تعد عن حرف الشرط لم يترفع
وجوابه ان زيدا محمول افرج بالفعل مقدم وتبعه واذا تقدم بحسب جزم ولو
كان هذا البعد ما نفا من تأخير حرف الشرط لم يجوز ان زيد افرج وقوله في الكسائي
ان تفرج بجزم وان تحل منه وعن حرف الشرط حاصل وهو زيدا والكسائي
يجوز اذا افرق بينهما نظرا لكون الثاني تاتى في الكسائي قصد يعني ان الكسائي
يقول ان وقع الفصل بين فعل الشرط والجزاء نظر فالعوا متعلقا بالثاني وهو
الجزاء فيجوز ان يكون لان الطرف اللغوي كالمعزوم كما قيل به فان الكسائي معتبر
بالقصد وهو ظرف لغوي بخلاف ما اذا تحل بينهما اسم نحو زيدا فانه لا يجوز
ان تاتى زيدا افرج وان كان الفصل من سبب الاول نظر فان افرج في
وقفا مع ان وقع الفصل بين فعل الشرط والجزاء بما هو متعلق بالاول
او اتعاقبا

وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتى يوم الجمعة انك او ظرفا نحو ان تفرج
زيدا افرج فيجزم واجب بالاتفاق من الجزم لانه اذا كان متعلقا بالشرط
فلم يكن متعلقا بالان الشرط الثاني مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الكسائي
اي النوع الكسائي من الحواشي ما نصبت ثم يفرج ومن سبب سبب تفرج
بالفعل ووجه شبهه بالفعل انما مفتوحة الاخرى بالفعل الحاضر وانما يفتح
الاسم ويلزمه كما ان الفعل مقضى الاسم واتصال عن الوقاية بها كما حصل
بالفعل الحاضر ومن ان المكسورة لم تكن معنونة بالحركة وان بالفتح والفتح
يتم من قلب الهمزة عينيا وقوله ان بالفتح معتد ووجه مثلها ان مثل ان يفتح
تؤكد معنونة الحركة من قلب معنونة الحركة الى حرف ما هو في حكم المعزوم وهو الحاصل
من اضافته مصدر منتهج من معنى جزم الحركة او وصفا اذا كان متعلقا بالاسم
انما قال الى حرف ما هو في حكم المعزوم ولم يفتح مع قلب معنونة الحركة المعزول
المعنونة وهو المعنونة الى حرف ما الى اللفظ وقوله وهو ان من ما هو
في حكم المعزوم انما يحصل من مصدر منتهج من معنى جزم الحركة مضاف الى اسم الجزم
وهو زيدا في نحو الجزم ان زيدا افرج اي الجزم حرف زيدا فمعه هو الحاصل
من اضافته المصدر الحاضر من معنى تفرج الذي هو جزم الحركة الى اسم الجزم
قد حصل من اضافته مصدر منتهج من معنى وصف جزم الحركة نحو ذلك كما تقدم
لا يفتنون ان بانفعال فتهتم لان تقوم حرف معنونة والمقصود هو وصفا فافترج
الفتنة مصدر منتهج من معنى تقوم مضاف الى اسم الجزم وقوله الى اسمها
بالاضافة والغير المضاف اليه يرجع الى الجزم اي الى اسم الجزم يعني الى الاسم
الحاصل في الجزم ولهذا ان وكلف المكسورة متبعية لمعنونة الجزم والمفتحة
متبعية لمعنونة الجزم في مطلق الجزم كالباء نحو قوله ان الله وعلمانية يقتل
على الفتح وما بعد القول اي في جميع مضافه فعله نحو قلت انك تاتى او اسم فاعل
نحو انما تاتى انك تاتى او اسم معنونة نحو زيد معنونة لانه كرم ومن مطلق الجزم
كونها صلة الموصول وجواب القسم ويجوز ان يتأخر في وقع في مطلق الفتح
او بجزم جزم اي جزم المعزومات وان كان مما يتعلق به الجزم لفظا جاز

وات

قوله

اولا وما اى منع حيث كان موضع المفعول كانه على نحو الجنب انك منطلق او
بحر جري المفعول نحو فليت ان زيد اقام لانه لا يمكن ان يكون في موضع المفعول
قوله وان كان اى منع في موضع المفعول وان كان ما يستعمل فيه الجمله
لما جوازها نحو حيث من وقت ان زيدا خرج فانه موضع المفعول لانه مضاف اليه
اى من وقت خرج وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجمله ايضا فيقال حيث
من وقت خرج زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى الجمله ولو ما نحو جلي
حيث ان زيدا جلي فانه موضع المفعول لانه مضاف الى اية اية كذا وقد
الجمله فانه لا حيث لا يضاف الى الجمله لفظا فليما يصل انه انا منع لان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفعولا وان وقع في الاستعمال الجمله كما هو اذا
وجوب مكانه انما على مثال مكان المفعول انك منطلق والمفعول
اى وكما للمفعول خارج باب قلت نحو كرميت انك منطلق والمفعول اى وكما للمفعول
نحو عديس انك منطلق والجري وراى وكما الجري ونحو حيث من انك منطلق اى من
اطلاقك ونحو في باب علمت بل ولى اللام على حذف تاء المفعول من هذا
مذهب الاخص فانه يحمل ان و ما في جري في موضع المفعول الثاني يجوز
والعقد من طنت ان زيدا اقام طنت قيام زيد حاصلا فلا بد من فعلها
لانه في موضع المفعول وهو المفعول الاول وتكسر اى ان معناى اللام
تعليل نحو علمت ان زيدا اقام اذ اللام لا يكون الا في خبر المكسورة وهي
مفعول علمت لفظا فيقال جري جري المفعول وهو ممنوع عن العمل فيه لفظا
لانها جملته فحقا تكسر على ما مر في افعال العلوب ويجوز النفي والتكسر في
الجمله والمفعول لا نوع من مواضع وجوب كسر ان ومواضع وجوب فتحها
فيما يجوز فيه النفي والتكسر لانه يجوز فيه تعدد الجمله وتعدو المفعول كما بعد
المضافه نحو قول الفزوني وكنت ارى زيدا لما قيل سيدا اذا زيدا
الفتا زيدا فم يجوز ان يكون مفتوح بان تعدد ما بعد اذ مفعولا
المبتدأ فقط اى فاذا العبودية وتعدو الجمله بعده مجزوا اى حاصلا
يجوز ان يكون مكسورة بان تعدد ما بعد اذ الجمله وقد وقع موقع الجمله

فالمعنى ما ذاهو معد وكان قولهم اول ما اول اى اجد الله على من اول
مقول جذا الله فليكون مفتوح لانها واقعه موقع الجمله وهو جذا الله اول قول
اى اجد الله على ان اول مبتدأ وجه جمله وهو اى اجد الله كما يقول زيدا
لانه في موقع الجمله وهو منطلق لانه على حرف الجمله مع التكسر لسانه والى هذا
اشارة الى الاخر اى الذى ذكر الشيخ ابن الحاجب على ما ذهب اليه ابو علي
ان الجمل مخوف وان مع جريه مفعول القول اى اول قول اى اجد الله ثابت و
اخرى عليه الشيخ فقال ما معناه ان الحكم بعد القول هو عين المفعول فلو علمت
ان جري قول زيدا ان عرا منطلق فالجمله انك منطلق هو نفس القول الذى هو ان
منطلق واول من باب افعال التفضيل وانما يضاف الى ما هو مفعول فليقتضوا
ان اجد الله ثابت واول هذا القول با عتبار الحروف الهجاء واعتبار الكفا
ان والا حرا بالموجود عن الهجاء او عن ان قاسم غير مقصود بل المقصود ان
اول مضاف الى القول المتعددة منها اى اجد الله ومنها غيره ثم اخبر بالثبوت على
هو اول احواله وهو اى اجد الله ولا حاجة الى جري مخوف اى اول الجمله
تكلت بها هذه الجمله ونظم ما ذكره وتولد عليه السلام افضل ما قلت انا والفتن
من قبل لا اله الا الله وفي المسئلة قول ما لت حكى عن الملك عضد الدولة سلام
عن الاخر اى وهو ان العبد اول ما اقول قول اى اجد الله فيكون اى
الجمله وهو قول مخوف الجمله وقد بين محوله قايما معناه ولكون المكسورة للاسناد
حاذر في المعطوف على اسمها بعد مفعول الجمله ولذا في الصفة عند الزجاج الرفوع على
على الموضع ولا يجوز قبله اى قبل مفعول الجمله خلافا للبدء والتكسر كما ذكر ان
المكسورة مقصورة لعضون الجمله ومن المبتدأ والجمله وهو من قوله لانا ابتداء
على مسكتين احدهما انه يجوز الرفوع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مفعول الجمله
نحو ان زيدا اقام وعرف بالرفوع لان المكسورة ظاهرا تنمى من الابتداء كانت الجمله
الاولى كلها مبتدأ وجه فيجوز عطف الرفوع على اسم المكسورة ولا يجوز على حال
الاسم في البيت وتعلل وكان لانها تنمى من الابتداء وتحمل الكلام فيها وترجى
وتنقل من الابتداء الذى كان قبل دخولها بخلاف المكسورة فانها تقرر الابتداء

في الجواب

الطريق

وذكره قوله بعد مضى اليك اشارة الى مذهب البعيتين وسواء انما يجوز العطف
 على اسم المكسورة بعد مضى اليك والى الكوفيين فيجوزون العطف عليه فيجب
 اول مضى اليك من انه لو عطف قبل مضى اليك وقيل ان زيدا وادعيا
 ادى الى ان يحل عطفان فحملنا في معول واحد لان في معول لان وارضا
 عروضا انه معطوف على اسم ان على تقدير الخلو من ان او على جعلها مع معولها
 كالمتداء الجوز وفيه يجب ان يرتفع بالارتقاء وهو الارتفاع فاذا قلنا
 وجعلته فيهما ادى الى ان يكون معولا لان ومعولا للمتداء وهو باطل وفيه
 صاحب المعنى على هذا الدليل ومحال هو عطف في الرد لان الكوفيين لا يقولون بان
 الارتفاع عامل في اليك فلا يقولون ان ان محل في اليك فكيف يلزمهم ان لا يقولون به
 في هذا التعطيل ثم وذكر ان البعيتين يقولون انما يثبت بالدليل ان الارتفاع هو
 العامل في اليك معولا لان ومعولا للمتداء وهو في سبيل سد صاحب المعنى انما ان
 مسلم ذلك الدليل او يظن فيه فان سلم لزم ما ذكرنا وان لم يكن فيه كان
 مذكورا المعنى او لا حاشية التعطيل ومذهب البعيتين ان مذهب الكوفيين باطل
 لما يلزم من محال الدليل وليس مذهبنا انهم يقولون ما خالف مذهبهم فيقال
 بهذا لا يلزمهم والله اعلم والمسئلة الثانية المرفوعة على بقاء معنى الارتفاع ان
 منه اسم المكسورة يجوز فيها الرفع عند الرجاء بعد مضى اليك وعن الكوفيين
 جواز ذلك في سائر التواريخ في الجواز قوله لم قل ان زيدا نقذف بيمينه علفا
 الخيوب بالرفع منه محل اسم ان والتمس على العطف وعلى اسم لا فانه يجوز
 الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضى اليك خلافا للبعيتين والكسائي والجواب عن آلا
 انه لا يتعين الوصف بل يجوز ان يكون في بعدهم اوجه مبتدأ مخزوف ان
 علام الخيوب ان يكون بدلا من الغير في نقذف او يكون فاعلا نقذف وفيه
 بر عن العاد الى اسم ان لان علام الخيوب معناه والجواب عن التماس عطف
 بالرفع وهو ان المعطوف في المعطوف عليه فلا يستلزم تقيدهما في الارتفاع
 والصفة عبارة عن الموصوف فيبعد تقيدهما وهو ضعيف لان هذا التماس
 لوجوده اقل من الاعراب لما وجب في المعطوفين التوافق في الاعراب والجواب

عن التماس على اسم لا ان الزكبي حرمه في بعض الكمية فضعف وقوى في
 الاسم بعد لا فذلك قوي منها المحل على المحل مطلقا وقوله والصائبون على
اليك مذكورا لان معناه على المعطوف تقدير او على انه ضم للصائبون وجم ان
محدود بتقدير مبتدأ كما في قوله نحن ما عندنا وانت يا عندك راضي والراي
مستكمل بعضهم على جواز العطف قبل مضى اليك بقوله ان الذين آمنوا والذين
والصائبون الا انه فانه عطف الصائبون على محل اسم ان وهو الذين قبل مضى
اليك واجاب عنه بجوابين احدهما ان الصائبون ليس عطف على اسم ان بل مبتدأ
وخبر محدود بـ ل عليه في ان اس والصائبون كذلك والثاني ان المذكور
ضم صائبون وفيه ان مخزوف ل عليه في الصائبون وعليه ان وعلى الوجه
الثاني قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمن قراءه فروعنا
برفع ملائكة فان الله محمل على ان يصلون في ملائكة وفي الاول مخزوف
ل لا يصلون عليه ان الله تعالى وملائكته يصلون ولم يكن في الآية محمل
على ان المذكور في الاول لان يصلون اليه فذلك قال وعليه ان يقيس المحل
على الوجه الثاني ومذهبنا ان المفتوح في باب عطفها حكم المكسورة في
معنى العطف على المحل لقوله والافا عليهم انا وانتم حساه ما يقتضي في سياق
بمعنى ان يحل لاحمال ان يكون العطف باعتبار المحل لا باعتبار التثنية في
العامل وانما جاز في الجميع ان في المكسورة وفي المفتوح وفي غيره وفيه ما
من سائر العواطف نقل عن سيبور جواز العطف على محل اسم المفتوح في باب
عطف كقوله م والافا عليهم فانه عطف انت على محل اسم ان المفتوح ولما
عنه ما ليس يحل لانه يلزم ان يكون عطف قبل مضى اليك وهو معتق عند
على ما قبل محله ان لا يكون معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار
تثنية كلهما في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة على الجملة ما ان يكون في ان هو
قوله في سياق اس اعلم ان في سياق معكم ما يقتضي وانتم بقاء وليس المراد
انما بقاء بل يقتضي ان لا يكون بقاء في انما بل خبره قوله في سياق ان لا يثبت
البعض الى انفسهم بل الى الخاطئين خاصة فانه عطف باعتبار المحل لا باعتبار

فخرج الجارح

اشتمك والعطف باعتبار الجارح من الجرح كما ذكرنا في البيت اشتمك
 جازم وقيل اذا جرت خواص ال بزر فاذ و لا واسم في الوثاق واصلي
 انه جازم ومن اصل بزر الفزار من بن لام من بن فخر بنوام نواصبهم
 فا قد مثنا عليكم ولم تفنكم فعض بنو فزادة لذلك فسول اذ قد جازم نواصبهم
 فاجلوا البنا واجلوا الاسارى ليطلقوا والافا علموا انا وانتم محادون
 ابرا وسول ان المصطلح هو واخوه وعرفا محضين ولو لم يأت بالمعطوف الثاني
 اي عا لم يستد كما اية شملت لما لا يكون عن فساد او كذا بيا زاما ان يفسد
 حينئذ اخوه او سرفه وعلى التقديرين اما يثنى الجرح او يؤخذ به اربع صور
 يصح شئ منها اما نصب اخاه مع ثنية الجرح وهو محققان فسادا لان نصب اخاه
 اما ان يكون للعطف على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول فسادا لان
 فاعلى المصطلح يكون حينئذ واحدا ولا يثبت لان افعلى افعلى معنى فاعلى على
 بمن تشاؤك فبعض شئني واما الثاني فلان فاعلى المصطلح يكون واحدا مع
 اقتضاه معتقدا وانما ثنية الجرح يكون فسادا اخر من المصطلح وليس عليه
 على اسم ان من يكون الاسم مثنى فيصير ثنية الجرح واما نصب اخاه مع توجيها
 نحو ان المصطلح هو واخوه محتم فسادا لان اخاه اما ان يثني عطف على الكلام
 فيفسد لتوحيد الجرح اذا لا يقال ان زيدا وعرفا قام ويلزم ايضا توحيد فاعلى
 المصطلح والجمع ايضا واما ان يثني على المفعول مع ثنية توحيد فاعلى
 المختص دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه هكذا ذكر وفيه
 لان الظاهر بهذا الكلام انه المعصاة فيقتض ان يكون فاعلى متعددا لفظا
 كما ان مفعولا معه لا فسادا لا توحيد فاعلى المختص وهو ممنوع لان المصطلح
 لم يقدح الفاعل من حيث اللفظ اذا لا يقال تصاحي زيدا مع عرف ولما هو ايضا
 زيدا وعرفا فاعلى فاعلى فاعلى فسادا احاد فاعلى المصطلح والمختص ايضا
 لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعلى متعددا لفظا فهو الواجب في آت
 فاعلى واما رفع اخوه فاعلى ان يكون مع ثنية الجرح او مع توحيد وكلاهما فاعلى
 اما ثنية الجرح نحو ان المصطلح هو واخوه محتملان فلان اخوه اما ان يعطف على

محل اسم ان فاعلى الفاعل من وجوه ثنية العطف قبل مثنى الجرح وتوحيد فاعلى
 المصطلح وتوحيد فاعلى المختص وقوله اية شملت معناه اية شملت جميعه
 من الوجوه المذكورة ولم يجامع لانه الا اية عطف على قوله جازم في المعطوف
 على اسم بعد مثنى الجرح اي وكون المسورة للاستدراك لم يجامع لانه اي لم
 الاستدراك الا اية اي الا المسورة لان لام الاستدراك وانما عطف على المختص
 فلما دخل ان لم يكن مقترنا في مقترنا ليلما يتحقق عرفا ابتداء اللام وان قامت
 داخله على الجرح ان زيدا قائم او على الاسم منصوبا بعينه اي من ان وطيلة
 اي ومن الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسبيل او على ما يتعلق بالجرح
 اذا مد منه اي اذا سلم المتعلق الجرح نحو ان زيدا الطاعني اكمل اذ لو تأمل المتعلق
 الذي دخله اللام بطلت صدرية اللام ولكن للاستدراك اي ومن اخوان
 لكن وهو للاستدراك بتوسط بين كلامين معناه من معنى اي بنين والجارح
 فالضم والتعريف المعنوي لا اللفظي فالتعريف اللفظي والمعنوي نحو ما جازم زيد
 لكن عرفا جازم والتعريف المعنوي دون اللفظي كقوله لكن الله سبيل بعد قوله
 ولو اراكم كرمتم الضلالة لان سلم مقيد كالفعل فعله ولكن التعريف المعنوي حاصل
 اذ المحن ولكن الله اراكم كرمتم او سلمكم اذ لو اراكم كرمتم الا انه فتم ومثل
 فجزت سبيل الضلع وهو انما ارادتم كرمتم واقره المقيد وهو التمام
 وتسايع اي يوافق ان في المسكتين المذكورتين في مجز العطف على الجرح
 جازم كرمتم جازم وبكوالعطف على محل اسم لكن ودخل اللام اي ودخل اللام
 في الجرح لكنه معيب وهو من باب الكونين وان كان كلام المصنف يوم اريد
 البهم من وان كان ضعيقا ونحوه ولكن من جهة التقدرا ولولا وانما
 الاصل ولكن انش ففعلت كره الهمزة الى النون ففعلت الهمزة وادخلت النون
 في النون بعد حرف نون لفظا في النونات ونحوه لولا وان لكن المشددة
 للاستدراك فلما مانع من دخول العطف عليها بخلاف المنفذة فانه للعطف فلما
 ينبغي ان يدخل عليها العاطفة فلو دخلت قبل افعلى من العطف الى الواو و
 تجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست معاطفة فخرج من الواو

ان لام الاستدراك

ولكن

وكان التشبيه من اخوات ان كان التشبيه نحو كما ان زيدا اسد ووجه
 اعماله ما ذكر في ان ووجه الاربعين ان وان وكلين وكلين محض ام
 ممكن نونها بعد حذف احد نوسين قبيل عكها لزال التشبيه اللطيف فيها و
 بين الفعل كقولهم وان كل ما جمع ونظايره وكقولهم وآدم دعواهم ان اتخذ
 لله رب العالمين وكقولهم الشاعر كما ان ثوبا حفا وحوار الاعمال ان اعمال
 المذكورات نظر الى ان الحذف لا موجب ابطال العمل نحو لم يكن زيدا قايما لان
 الحذف في حكم المنقوص الذي كان فانها اذا خفت بطل عليها مطلقا لانها
 لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم يعل منها قال الشاعر لقد ناليت متعنى ام ليل
 ولكن ام ليل لانها وحالت فيه يونس فاعلمها كالمشدة وليست عندهم
 عطف وموضعت لان لم تعلم لها على اصلا في موضع من الاستقبال ولم يمسح
 اي الخفة اللامحى اذا خفت المكسورة ولم يعل فيلزم اللام في آخرها وان
 زيدا قايما فزاد فيها ومن التي في كذا ما اذا علمت نحو ان زيدا قايما
 لا يحتاج الى اللام لانها لا يتعنى بالثابت في ظهور العمل الفارق عنها ورجل
 المكسورة الخفة الفعل ويلزم في المكسورة اي بعد الخفيف ان يكون اي
 الفعل الذي دخلت عليه من افعال المبتدأ والخلاف للكولين في العزم
 اي بحرف ون دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وعليه في متعنى
 بقول الشاعر يا به ركل ان قلت مسلما وجبت عليك عقوبة المعذوبين
 عند البع بين ان لا تدخل بعد الخفيف اللاحق فعل من الافعال الداخلة على المبتدأ
 والخبر لان الاصل دخولها على المبتدأ والخبر فانما ذلك اشبه بان لا يفتقر
 الدخول على ما يقتضيه المبتدأ والخبر غاية الاصل بحسب الامكان كقولهم
 وان كانت كثيرة وان كانوا يفتنوك وفي المعجزة اي ويلزم في المعجزة الخفة
 اذا دخلت على الفعل ان يكون مع فعلها فزاد السين او سوف او هم والسر
 ويقدرا على ان في غير الختان مقدروا ما اشبه ان يكون مع فعلها احد هذه
 الحروف لئلا يلتبس بالثابت كقولهم ان قد فرح وان سرح وان سرحا
 وان لا يخرج وكان متعنى القياس ان شئت به حرف السين ما يدل على انها

سكن

شرح
 في
 باب
 في
 باب
 في
 باب

غير ناصية اذ حرف قد يكون مع الناصية نحو ازيد ان لا يخرج ومع الخفية فلو علمت
 ان لا تقوم زيد لكن لم يكلم الاثنيان معا بعد لاثبات فلا يخرج مع حرف الفعل
 ولا بالسين او سوف اذ لا يخرج حرفا استقبالا فاستغوا بحرف الفعل عنها
 نظر الى الاصل وهو ان لا في الاصل موضوع للفعل المستقبلي وهذا العذر انما
 يقع لو لم يخرج ان الناصية مع لا في الفعل كلها قد جاءها فالاعتذار بمسألة قوله
 ويقدرا على ان من اخذ دخلت المفتوحة مع فعلها قد اوجبه من الحروف المذكورة
 فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعل لان المكسورة الخفة قد علمت وشبه
 المفتوحة بالفعل اقوى ولا بد من اعل في غير شأن مقدور لئلا يخرج
 المفتوحة عن المكسورة وليست للثمن وحوار ليت ان زيدا قايما على حرفيكم
 اي ليت قيام زيد حاصل هذا على مذموب من زعم ان المفعول الثاني نحو
 في طنت ان زيدا قايما اي طنت قيام زيدا قايما فاما من يجعل ان وما بعد
 ساد امتداد المفعولين وهو مذموب البع من كذا يقول في ليت وهو ان
 ان مع ما في حرف ما يستمد اسمها وخبره لعل يقول ام وجوه نحو جيتك
 لعل تكر من او خوف نحو جيت لعل يميني وقد يستعمل اي لعل معي القتي
 فينصب الفعل المضارع بعد اذا وقعت بعد الفاء كقولهم لعل اي لعل
 اسباب السبب ان فاعله من قراءة بالنصب وحوار دخولها اي دخول
 لعل على ان عند المبتدأ نحو لعل ان زيدا قايما قايما على بيت تحويلت ان زيدا
 قايما على ما ذكرنا وموضعت اما اول فلان اللز لا يتبع قايما ساد اما ثانيا
 فلا سلازم حوازل لكن ان زيدا قايما وهو محتج عنه ولحق الجنب اي ان و
 اخواتها ما كانت او ملغاة اي عن الكلف بين دخول وحمل وجهين احدهما
 تكلفا عن العمل والثاني ان لا تكلفا بل تكون ما ملغاة عن الكلف الا ان الالف
 اي الغاء عن الكلف مع التلغاة اللاحقة ومن ليت ولعل وكان اكثر من كلفها
 لقوة قربها اي قرب التلغاة من معنى العمل لان معناها تقتض وتزجيت و
 شملت خلافا ان وان مكسورة ومفتوحة فانها لا تكلف مع الجمل كلفها
 العمل بعد من البوائق ومنها اي ومن العوايل الناصية ثم الراجعة لا

بوايدون

سبب

ومع

كتاب في معرفة الحروف

السادس

والسابع

التي تقع الجنس على ما مر هذا هو السابغ ما ينصب ثم يرفع فانه قال اولاً
وسبغ وسبغ وقد ذكر الستة منها ومن المشتبه بالنقل ومن السابغ ومن لا
لنفس الجنس فذكرها اولاً اما للسبعة السابغ ومن الحوامل ما يرفع ثم
وسبغ ولا المشبهتان بل ليس ووجه التسمية اسمها في النون وفي الهمزة
على المبتدأ والجزء في زيادة الباء في مائة كما في ليس وكذا ان التاء في
الهمزة والسامع نحو ان هو مستول على احد الا عاجز به الملائع ولا يجوز
اعاينها على ليس عند سبغ على ما تنكر صاحب المفصل السابغ في العالم
من الحروف وذكرها استطراد لان البحث في الحوامل فذكر في الحوامل كطوال
وتصل انها وطينة اللؤلؤ لانه بيان لخص منادات العاطفة لبا عتد والعمل والا
انهم فيها ان من غير العالم حرف العطف ومنها حرف النون على منها
في الاسم نحو ولا المشبهتين بل ليس ولا التي لنفس الجنس او الفعل ان
الفعل نحو لم يرفع ولم يرفع ولم يرفع ولا يرفع في النون ومن الفعل الحلال
نحو ما يفعل وما زيد منطلق في غير ان على عدم افعال ما ولنفس الماضي المرفوع
من الحال نحو ما فعل ولا يبعد منها من مائة كما في فلان فلان فلان فلان فلان
خلافا لكونه في الكوفيين بان ما يرفع لم ولن ولا لانها تافه مثلهما
وهذه الحروف يجوز تقدم ما بعدها عليها نحو زيدا لم يرفع وزيد ان اكرم ومنه
لا اخرج فكذا في ما واما الهمزة فاجوز بان ما معناها النون ويليها الاسم
والفعل فاشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فما فعله
ما والجواب عاجز به الكوفيين ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانه
لا يليها الا الفعل فكذا في ما قبلها واما لا فانه عاجز بالمعروف منها وان
كانت يليها الاسم والفعل لانها حرف منصرف يعمل ما قبله فيما بعده يقال حيث بلا
شيء فيعمل الباء فيما بعد النون فكذا يعمل ما بعده فيما قبله بخلاف ما فانه لا يعمل
ما قبله فيما بعده فلا يعمل ما بعده انما فيما قبله هكذا ذكره نحو قوله اذ انما
جاءت من مشجرك حيث الفؤاد راسها ما يقع به شدة هذه بحملها على
يعن ان طام هذا البيت في لكونه في لكونه لان راسها مفعول تقع وقد تقدم

واجاب اولاً بان شدة راسها بان حصل لها ومن ومن ان راسها ينصب
سبعة النفس كانه فعل ما ذكره في الاستعمال غير سبغ آخر فكون النون
ما يقع راسها ما يقع والنون الاستقبال عطف على قوله لنفس الحال نحو
لا تفعل وقد حذف الفعل بحت بحسب السابغ في توليد هذا اما لارادة
وسدس الزم ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذلك فتقدم الفعل لانه اهم في حروف
هذه الجملة والكتف با يرفع وهو لا عنها ولهذا ان يكون الحرف وهو لا يابا
من باب الجمل املوا اهلها وكانها فعل لبا يهابها به ويحرف اس لاس جواب
الشمس فاجوز قاعدا ان لا يرفع قاعدا وتتمت فقلت عيين الله ارفع قاعدا
وان تطعوا راسي لذلك وواصل ومن اخوات كان ان ويجوز لاس
اخوات كان نحو ترال جبال مائة اعدت اس لالزال واخواتها ما
يونا على حدة حل وقد بين بها ان ما الماضي مكررا نحو فلان صدق ولما كان
في مع المكرر نحو فلان اقيم العينة لنفسه الا فاجب بالنفس ان لا يكرر
لا اقيم تمام وقد لا يكرر لقول الشاعر واني اكرم شاة لافعله وقوله وانا
عند كل لا الا واول ان تعجز اللهم تعجز جها والدعاء وجواب القسم
يعن المستقبل يجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا عذر ان لا يكرر
بالدعاء في المستقبل وفي جواب القسم ايضا يجوز ان لا يكرر نحو وانه
لا فرت والله لا افرح لان القسم انما يعلق بلا مع المستقبل بخلاف ما فانه
قد يتحقق ما مع الماضي كقولك والله ما ضربت واني ان لا تضرب لعمري
لشدة من منقول اعلت كذا انما اني نعم فعلت وتكذب لاس ما فعلت ولا
يكره ما في من الحال قال الله تعالى ان تبعون الا الطين وقال ان الحكم الا
الله ومنها ان من غير العالم حرف التسمية ومنه اوالا واما محققين و
قد حذف التاء اي الت اما يقولون ام والله وتبدل به انا عينا فيما
عما والله وعي والله ومنها ان ومن غير العالم من الحروف حرف النون
والاجاب ومن لم يمتددة لما مشبهة من نون الواجب في الاستفهام
فتقدم الحرف في الاجاب كما اذا قيل قام زيد فقلت نعم اني قام زيد وفي النون

والعدد السام

التي

منها

اذا قال لم يزد قلت نعم معناه نعم لم يزد وكذا في جواب الاستفهام
 اجابا نحو اقام زيدا ونحو اقام زيدا فاذ قيل نعم فهو الجواب لما بعد
 ففتح في جواب اقام زيدا معناه نعم ففتح في جواب لم يزد معناه نعم ففتح
 قلت لو قال ليس لي عليك الف فقال نعم معناه نعم ففتح في جواب لم يزد معناه نعم ففتح
 على الف مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار بزيادة المالف قلت لا يمكن ان
 مقتضى اللغز ان لا يلزم ولكن الفقهاء اخرجوه على العرف فانه في العرف نعم
 مع بل وهو الجواب بعد النفي وقما من اللغز ان لا يلزم شيء وبلى الجواب
 لما بعد النفي هو الاستفهام فلو قال لم يزد ففتح بل اي بل قام زيدا
 لذلك ذكرنا في قوله نعم استسما بربكم قالوا بل لو قيل نعم كان قولهم لغزا
 يكون معناه نعم استسما ربنا ومعنى بل هو الجواب ان بل انت ربنا واحل
 وخير وان تصديق للرب هذا على مذهبي اليهود وهو انه لا يستعمل بهذه
 الثالث الاجابة والفتحة في جواب الاستفهام الا عند بعضهم ونحو ذلك لا
 يخفى ذهب بعضهم الى انهم قد يكون اسما بغير حقاير حقاير لا ففتح في جواب
 بفتح الهمزة اثبات بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع النفي لقوله لم يزد
 احسن هو قل ان وربتي وعند بعضهم انها لتصدق في الجواب ومثل ام ومن كذا
 التي العاملة للواقع بما نحو اياك اياك اياك وان ان اللواحق بان من
 انت وانتي وانتم وانتم وكذا الكاف في ذلك وجهك والهاجك في العلم
 من نحو نجا تو بالمر اذا سمعت وصيبت ذرونيك وارانيك وقد صحت
 الاختلاف في اللواحق ما مال وانها لا يجهل لها من الاعراب كما هو من صيا
 تحليل ومنها اي ومن الحروف التي العاملة حروف الصلوة سموي ما نحو
 منها نحو ما جاء من احد فان من صليته وان كانت جارة وانما اخرج لان
 الجيت في الحروف التي العاملة ومن اي حروف الصلوة ان من نحو ان
 رايت طائفا للفرار يعني ان تزد بعد ما التا فيه لتاكيد النفي فمن ما
 ان رايت ما رايت وقال الفرار انها حرفان سواء فاكتراد في حرفي
 التاكيد في ان زيد القام وهو ضعيف وانما جاء راجع من حرفي التاكيد

في جواب الاستفهام

وتم فعل بينهما وانما اجتمعا من غير فاصل فتم جهدا واستقرى ما ان جلس
 التا في اجتماع اي تراءى بعد ما المصدرية بالاجتماع اي استقرى مدة جلوس
 التا في المصدرية وتقرر مع زمان وان اي ومن حرف الزمان وان
 بالفتح نحو لما ان جاء مع ما جاء وما فيها وجه اي فوجه واذا انزلت سورة
 اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر شئت ما ومثله عشر ما عايل ما وعالما
 البينقور البيت لامية بن اي الصلوة وقد زاد ما في ملته مواضع من البيت
 ومعناه عا ما ذكرناه قال في نسخة جوب وكانوا في سنن التخطي يحسون ما
 يتدرون عليه من البقر لم يعدون في اذابها السبل والعشر ومما يار
 من السبع لم يعلواها في جبل وعرو شعلون فيه النار ويضجون بالوعاء
 والتفزع وكانوا يرون ذلك من اسباب القناعات اي الصلة الحجة اي
 حلت البقر من السبل والعشر ما انكثها والبيقور اسم جم للبقر ونحو ذلك
 لقوله انما مجلس اجلس وقوله عا قليل وانما الاجلس لم يصب ولا اي
 ومن حرف الصلة لافي ليا يعلم اي ليعلم ولا اقليم على الاخر اذ المع
 اقسام ومعنى من قال انها غير زائدة بل من رد الكلام معذرا كأنهم قالوا انت
 معشرا الله في ذلك فقال لا في قال اقسام لمواقع النجوم وقيل انها في النجوم
 وما جاء في زرو ولاع وولت مع مذكرة للفتح بعد سبق قبلها نفي فمما ذكر ذلك
 النفي وبيانه انه لم يذكر لافي الثانية لاضل نفي الجي عنها وعن كل واحد
 منها قلما اعيدوا وذكر ذلك الشيخ علم ان الجي مختلف عن الثاني ايضا بالاختلاف
 وقد يورد عليه بانه اذا افاد فائدة زائدة لا يكون زائدة وجوابه انه
 قد يكون زائدة مؤكدة وبالتاكيد نفي التتبعين على نفي الجي عن كل واحد
 منهما وانما التاكيد لانه في كونها زائدة ومعنى الحرفان المصدرية زمان
 وسما ما نحو ما رجيت اي برجتها والاختلاف سطر لهما عايل اي سطر ان
 مرجع اليعا عايل ما وقعت صلته في اي ما عايله اسم مكني برعني المصدر
 وعنده فاعوا قوله بليزوم استحراق العذاب بتكذيب التلاذ من قوله ما كذا
 يذبحون ولا يلزمه لان المفوز مفعول مطلق لا مفعول به اي رد بعضهم قوله

في جواب الاستفهام

ظاهر كونه زائدا

كتاب في المنطق

الاختصاص بان ما لو كانت اسما مكلفا به عن المصدر كان قوله ولم غدا لم
بما كانوا مكلفون في صدر تكليفهم التكذيب وكذب التكذيب لا موجب
العذاب لان كذب التكذيب حق فاجاب المصنف وقال لا يلزم لان العذر
عند الاختصاص بما كانوا مكلفون به والضم للمصدر المكلف عنه وهو مفقود
بمعنى كذبها اي لم عذاب اليهم مكلفا بما كانوا مكلفون به وهو راجع الى المصدر
فالكذب مصدر لا متحول به ليلزم تكذب التكذيب وان سمى بالذ
المضارع للاستقبال لان الذي يدخل المضارع للاستقبال عامل وكذا
في الحروف التي العامل وقد لا يعمل فيها اي قد لا يعمل في الفعل المضارع
شبهها ما ابي شبهها لان ما في كونها مصدرية لانا جيتة نحو ان يقول
على اسماء وحكامي و آخر السلام وان لا تستمع احدنا ان الا و اسما
العبث مصدرية لانا صيغة لوجوه اللون وقيل ما صا جي يذت تنبع
وحين كنه لا قيتا رشتا ان تقفيا عاجل خت حكاها تسترجعا منه
عندي بها ويذ ان تقول ان العبث وقوله ان تقول انما نصب بدل
عاجل او رفع على ج مبداء محذوف اي من ان تقول ان من السلام على هذه
المادة وبعضهم اماروا في الذي ان يكون مع الفعل غير المصدر
انت فيها الذي ترغيبين فالذي ترغيبين في المصدر اي عينا رغبنا
ولا يصح موصولا بعد والاي يلزم العائث والعائد وينبغي تقدم
في ج الصلة اي لا يمكن ان يقال الذي في المثال موصول ما بعده صلة
والاي وان صلح موصولا يلزم امورا احدا ان يكون الذي موصولا
في انت وتقال انت التي ترغيبين ولا يجوز ان انت الذي ترغيبين والاي
انه يلزم عايد من العمل الى الذي وليس فيها عايد والثالث انه لو كان
موصولا لا متنع تقدم ما في ج الصلة عليها لكن قوله فيها متعلق به
فهو من ج الصلة فيمتنع تقدم على الموصول وعلى صدر المصدرية لا
يلزم تقدم ما في الميم عليه لان فيها حينئذ مستأنف لا يتعلق به
الذي ترغيبين مبداء ثانيا في ج رغبنا وفيما في اي انت رغبنا

ويجوز ان هو المحل في المبداء الاول وجعلوا على اي على كونه الذي لم
المصدر قوله به كالمذي خاصوا لان المع وختم خوصا كخوصهم والظاهر فيه انه
موصول والمصدر ختم خوصا كخوص الذي خاصوه والضم للمصدر وهو
الذي يقر زيدا فاما في ان الذي مصدرية والمصدرم بل زيدا فاما وجعلوا
باجعلوا الذي من ج وفي المصدرية بل اسما مكلفا به عن المصدر مقدرا ان حكم
فيه كما يمكن من مذهب الاختصاص بان لا يلزم من كون المصدر مضموما
منه ان يكون الذي ج فا مصدرية بل ج ان يكون موصولا او اذ المصدر
بان يقدّر موصوفه مصدرا وفي صلتها غير راجع الى الموصول المكلف به عن
المصدر كما قلت ضربت الضرب الذي تعذر فان الذي في المع عبارة عن المصدر
وهو الضرب مع انه اسم موصول متعطف صدى عا يد كما ذكرنا الاختصاص
ذلك في ما في الذي يقر زيدا الضرب الذي يقر زيدا وحكي ان يكون انت
فيها الذي ترغيبين بهذه المسألة وهو ان الذي موصول حذف موصوفه
وهو الرغبة والطلب اي انت طلبك ورغبنا الذي ترغيبنا كاي فيها
فالذي موصول كمن به عن المصدر موصوف فلا يكون الذي ج فا مصدرية
والذين احازوا الغاية اي الغاية الموصول في محورها بالذي العام
اخوه بل في اي ج العام على زيدا الذي اذ المصدر مررت بالقائه فيكون
الذي زيادة متعكفين بقوله من الشر الى اي الذي اذا هم فيها بالليام
جملته الباب ففعلوا على زيادة الذين اي تشكوا بالبدت على زيادة الذين
لان المصدر من الشر الى اي اذا ففعلوا هم ففعلوا على ان ففعلوا هم
للفعل المحذوف اي الليام اذا ففعلوا هم وجملته الباب خاف الليام
فلا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه ج فا قوله فلا يبعد في المبداء وهو الذي
اجازوا اي الميمون الظاهر الذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه ج فا
لاموصولا ومسا ووف المحض وهو الا و ملأ ولولا ولولا قيل ان
هذه مركبة من ملأ والواو كمن ان ولا ولولا ولولا من لومف
الشيء ثم تعربا بكم كيب والواو داتها ج وف مفردة موضوعه لعمد

شرح الجواهر

لان التركيب على خلاف الاصل ولها صفة الكلام على ما ذكرنا لان التركيب على قسمين
 من اقسام الكلام كالنظم والنثر والفعول والافعال والاشارة والافتقار اليها من
 حيث ان التحفيز والنحو انما يكون على فعل ما عدا كقولهم هذا فعل
 ومضارع التوبيخ على ترك القرب في الزمان الماضي ومضارعها نحو هذا فعل
 زيدا ومضارع التحفيز والتحفيز على القرب في المستقبل والآخر ان
 وما لولا ولولا يكونان ايضا لامتناع الثاني لوجود الاول ويندأ بعد
 الكلام على ما مر اي يقع بعدها المبداء والخبر ومبدأ قد وهن لتقريب الخبر
 من الحال كقولنا قدمت الصلوة ان قرب قياها وللتنزيل اذا دخلت
 على المضارع فلهذا يكون الكذب قد صدق اي يقع منه الصدق
 ويجوز الفصل بينه وبين قد ومن الفعل بالفتح كقولهم قد والله استغفر
 وقد لغز كرمك وعليه قول ابن الجلب قد لغز افرات عليك وللولة
 ازدهام وللعليا ازدهام لان القسم كثر الاستعمال فتوسعت اقسامه كما
 توسعت بين المبداء والخبر نحو زيدا والله قام وكذا بين الفعل والفاعل
 نحو قام والله زيدا وجاز السكون عليه اي على قد مثله اي مثل السكون
 في المثال الشاعري ان زيدا لما تزول برجائنا وكان قد
 اس وكان قد زالت الخلة لولا ان تقدم عليه كما بسكت على ان فترك قام
 زيدا ولما اس وقام في موضع فاما الاستفهام وما الهمة وهل ولها
 صدر الكلام للدلالة من اول الامر على ان الكلام استغنى للاخر والهمة
 اي نعم فان من مل على ما حسنت ولذا اس ولكون اعم تقا يقول ازدهام
 ام عروها ام المتصديقاتها تكون معا ولا يهتف الاستفهام دون مل
 وازدهام بيت اس ولذا يقول ازدهام بيت باقاع اسم بعد الهمة تقدير
 فعل ويصنف مل زيدا ضربت لان مل معنى قدر في الاصل ومن لا يلها
 الاسم فكذلك ما كان بعدا وان كان على بينة او كما اي يقع بعد الهمة
 الفاء والواو وكذا في لقوله اثم اذا ما وقع اذني ولا يقع مل في هذه
 المواضع ويخوف اس ويخوف الهمة الاستفهام عند الدلالة نحو يسبح ربنا

اي
مكون

الجزء اتم لان والبيت ليرى اي ويؤيد واو لا فوالله ما ادرى واسية
 لها حسنة وروس وان كنت داريا واما حدث الهمة للدلالة على
 عليها وتدخل دون مل في الامر اي فيما مراد به الامر نحو اسلمت لان
 المراد الامر بالاسلام والاستبطاء نحو اتم ما يكون الا ان آمنوا ان يخش
 قلوبهم فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع والتحفيز الا ان يكون
 لان الخشوع لم يكن والعبد نحو الم يزول انا جعلنا حر ما آمننا والشيء
 نحو انزاعهم ام لم تدرهم والتعجب نحو لم تزول وكيف مد الفل ويجوز
 كالقضية نحو لم يحرك بيتا والتوبيخ نحو اكد منهم بايائي والوعد نحو لم يملك
 الاولين ولعن النبي نحو اتعبدون ما يحبون اي لا تعبدوا ومنها التبر
 وصوت للاستقبال وفي صوت ريادة تقيس اس تعبدونما ومنها
 للشرط في الماضي ولو جازي لذكر منه على ان الثاني وهو الجواب عن بيت
 استغنى الاول لانه يلزم من استغناء الثاني الملزوم هذا اصلها و
 قد سئل عما كان الثاني مثبتا لقوله علم نعم العبد ضمنت لولم كنت الله
 لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد الدلالة وذكر ابعاد التبدل
 اي لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف
 لو فرض الخوف فالجواب المخرج بعدم العصيان على كل سطر ولطيفه الفعل
 امتنع في ج ان الواقع بعد ان يكون اسما مستغنى لا مكان الفعل
 فقال لو ان زيدا قام لا مكان الانسان بالفعل وهو لو ان زيدا قام
 بخلاف ما اذا كان اس الجواب مدافع مستثنى نحو ولو ان ما في الارض من
 اقسام فان ج ان اسمها مد فلا يمكن ان يوتي بدله بفعل والآية ايضا
 احلث المذكور وهو لولم كنت الله لم يعصه كون الجواب في مقتضى الوجود
 الحق انها تعدت كلمات الله بل المراد تعليل عدم الشك ما بعد التبدل
 وهو كون سبب ان الارض انما جاء بها الجواب فاما اذا لم ينفذ الكلام
 مع كثرة الاقسام والمدا في قلنا اولى ان لا ينفذ ويجز اس لو في
 التبع نحو لو ما بين فخذ شي اس ليكن تائين فخذ شي واستغنى الاستقبال

فتب السيرة

عند الضرر كان بين ان لو اذ دخلت على المستقبل لم ينقل المستقبل
 من الماضي كما ان اذا دخلت على المستقبل لم ينقل الى الماضي وفور
 في الغرض بل كقولنا لو بشئ الله الحجة ولا يرد به الماضي لان المعنى ان بشئ
 يظهر وضعف بانه لو اورد به الاستقبال لوجب ان يعمل فيه لانه مستقبل
 قابل للاعراب واما عند الجمهور فما كان بين الماضي لم يعمل فيه ومنها اما
 وفيها معنى الشرط ومن ثم ان ومن اجل تضمن المعنى الشرط لم يتقيا الفاعل
 كما زعم فمطلق لان المعنى مما يمكن من شئ فزعم مطلقا والزم توسيع
 مما لم يجز لا يجيب ان بين اما والفاء عوضا من الفعل ولها خاصية في شئ
 المتعدي لما تضمنه عند سبويه من ان اما بعد مقدم ما يتبع مقدمه
 فاجاز اما بعد فان عر اضارب احارة فعه اما اليوم فاني خارج وكذا
 ما يتبع نصبه من الفعل نحو اما اليوم فانا خارج بدون ان فان عر سبويه
 بجه نصبه من الفعل لعدم المانع ومما ان نحو مفعول عطف على قوله
 اما اليوم اي كما يجز فعه هذا في قوله اما هذا مفعول ضارب او العذر
 مما يمكن من شئ فان عر اضارب بهذا وقدم لعلنا نتلاقى في الشرط والجر
 وكذا اليوم في المثال الثاني معول لما روي مما يمكن من شئ فاني خارج
 اليوم فقدم الطرف للعرض المذكور اختلكت في المتوسط بين اما والفاء انه
 من معول الجواب او من معول الشرط المقدّر فقال بعضهم في اما يوم الجواب
 فزعم مطلق ان الطرف متعلق بالشرط المقدّر اي مما يذكر يوم الجواب فزعم
 مطلقا وليس بشئ فانه يوجب جواز الزعم بتقدّمهما حصل او ولو لم
 الجواب وهو منتصب بالاتفاق وايضا الغرض الاضمار عن زيد بالانطلاق
 في يوم الجواب على تقدير ان المعنى مما يمكن من شئ فزعم مطلق يوم الجواب
 وقال قوم ان كان المتقدم جازا المتقدم كالطرف فهو معول الجواب والا
 فهو معول الشرط نحو اما يوم الجواب فان زعم مطلق فان معول ما في جزم ان
 لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشئ لان الفاء عطف مقدم ما بعده عليها
 مطلقا كما يتضح المتقدم على ان بل العذر انه اما تقدم ما في جزم الجواب على ان

هذا هو المعنى
 ان الفاء عطف
 مقدم ما بعده
 عليها

هذا هو المعنى
 ان الفاء عطف
 مقدم ما بعده
 عليها

او على الفاء عطفًا للغرض المتعدي ومما ان لاتفاق حرف الشرط في
 الجواب فله فرق بين ما وجد ان اولم يوجد قوله اجاز فعه عطف ان يكون
 الصورة جازية عند غير سبويه وليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة
 محتملة لان ما في جزم ان يفتح مقدمه عليها وايضا قوله فاجاز اما هذا المعنى
 بان سبويه بجه تقدم ما ليس طرف نحو هذا على ان وليس كذلك فانه يخرج بين
 الخشخاش في شئ وبما جرح المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهدا
 جرحا من عند جميع النحويين الا ابا العباس المردفانه احاز نصب زيد
 جرحا للتفسير وبما ان نحو وتر مبيت بالطرف اي انت مذب وآخوه وتولين
 لكن اياك لا اقل فان قوله اي انت مذب نفسك وتر مبيت بالطرف وان
 عطف على اي ان وكفى اي ان ما في شئ القول دون مخرج قوله تعالى وانا
 ديناه ان يا ابراهيم فاما حربه القول فاجاز بعضهم وقوع ان تفسير بعده
 والجمهور على المعنى لان حربه القول لا يحتاج الى تفسير لان الجمله تقع مفعول
 القول بخلاف ما ليس مخرج القول كذا في الواو ولا فان الجمله لا تقع
 مفعول لا لفظا فاجز ان تفسيره بالقول ليقع الجمله مفعول لا لفظا والقول ان
 تقع الجمله مفعول لا لفظا واما اخفى ما في مع القول لان ما بعد ان المنصبة
 لا تقع الا ما يقع ان يكون مفعول لا لفظا كالتداء في ان يا ابراهيم وكلام
 في امرته ان ام وميث كذا للشيخ والرد كما اذا قيل فلان ففصل فليست
 كذا ففصله زجر التاويل وروعه عن ذلك القول وميث لام التعريف وميث
 لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امر امصباح في امسفر ولما جواب
 القسم نحو والله لا رج ويذكر مع الضارب النون المؤكدة للفرق بين المستقبل
 والحال لان الغرض تأكيد ما يقع ومع الماضي فلا يولد مع الماضي الا لتمام
 قد اما التام فللمرط بالتشديد واما قد فليكون مقربا له من الحال نحو والله لا رج
 وجازعده ام حذف قد نحو لما وما ان من حديث والاصالي واو الجمله
 لها ما به خلفه فاجاز ام لتمامها والمؤكدة اي ومن الجرح وفي التام
 المؤكدة للتشديد ومن التي يتقدمها القسم لفظا وتعدى اما اللفظ نحو والله

ع

ع

سورة الاحقاف

ليس قلت واما السند فمكمله تعالى ليس انما جوا لا يخرجون اذ السند هو
الله ليس انما جوا وانما جوا باللام ليؤمن بان الجواب المذكور جواب له انما
يخرجون في الآية لا في القسم المذموم والمقصود بالقسمة وليس جوا
للقسم انما وليست اللام المؤكدة جوابا للقسم واللام وان كان جوابا للقسم
ليس انما معن الكرم بل كرم ليكون جوابا للقسمة والقسمة وان كان جوابا للقسم
يجب ان يرفع كرم فيكون جوابا للقسم المذموم والقسمة وان كان جوابا للقسم
لو كان اللام في لئلا اخر جوا فمؤكدة بل جوا للقسم لكان يجب ان لا يخرجوا
ليكون جوابا للقسمة والقسمة وان كان جوابا للقسم لكان يجب ان لا يخرجوا
النون فليس جوابا للقسمة بل هو جواب للقسم لفظا ويشهد مستجاب الشك
تقديره ولا جواب لو ولو لا ان ومن الحروف التي العالم للام جواب لو ولو لا
تخرجوا ان زيدا لم يولد ولو لا زيدا لم يولد ولو لا ان باللام يؤكده لا ريبا
احدى الجملتين وهو الجواب باللام في هذه الجملة الشريفة ويجوز فيها ان حذف
اللام نحو لو جاز ان كرمته وحذف الجواب اصلا كقوله تعالى ولو ان قرانا نزل
به الجبال لانه ان كان هذا القرآن في حذف جواب لو وكذا حذف جواب لو
كقوله تعالى ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولا يلام
ان ومن الحروف ايضا لام الابتداء نحو لم يولد منطلق ومن محل الاحتمال كما ذكرنا
والفعل المضارع تنبيهه به ان ما لا سمحوا ان اريدوا ليعتق كما جاز ان زيدا
فهم جاز ان زيدا لتتوفى بفعل حلقا للكونيين وانما جاز عند العلم من
لان اللام تجزئت عن الدلالة على الحال الى الدلالة الى التوكيد المجردة ولذلك حذف
مع يمتد ولو كانت لام الحال لم يمتد ولم يجزه الكوفون لان اللام الدخيلة
في ضم انما على المضارع تحقق الحال عند ضم فتمتنح دخولها على سبيل لان
الفعل الواحد لا يمكن حاله مستغنى والاصل ان يدخل ان للام لا ابتداء القسم
ولكن دخلت الى الجرح كون زيدا قائما لاول صليته مع ان ان الى صلة الجرح
نحو ان زيدا ليس الدارق قام وانما دخلت كراية الجرح فيها ان بين ان ولام
الابتداء ونحو ان اخلص جرحهم به على توهم دخول ان كان التقدير

زيد

معا

ان اخلص وهو اي دخر لربما يخرج من غير ان قيل واقره يرضى من العلم مع ان
والشبهة في الجرح البنية كاشفة واللام الثانية ان ومن اللامات اللام الثانية
ان بين ان التخصيص الثانية في كون كل نفس لما عليها حافظ ان ان والقسمة
وما زادة او موصولة ومن صلتها مفعول حافظ ان ان الثاني كل نفس لا
حافظ ومنه تا الثانية السكينة ومن اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على ان
الفاعل ومنها العموم ومن نون ساكنة يلحق اللاحقة لان كيد الفعل وقد
ذكرنا انما وصفا للسكينة كما هو الفاس بنى لاصح الجرح والافان ملكا فيها
ساكنة فليسكينة او يولم اما الكسرة فلان اصل حركة القاء الساكنين الكسرة نحو زيد
ضربت اليوم بكسر العين واما انهم نحو غراب اركض مع النون لانه صفة
الكاف وحرف بكسر النون على ما هو اصل حركة القاء الساكنين وقد حذف
ان النون من عند ملأ قاة الساكنين كواحدة الله الصديقين قوله ان يحذف
النون فانه قد قرى ايضا بكسر العين من احد ومنها النون المولدة ولا
سبق منه وهذا هو السكينة يلحق الحرك بحركة اعرابية للوقف نحو زيد
كيفية اذ لم يمتد على الفتح فالحق به ان السكينة لبيان الحركة وكذا ان ليد وانما انتشر
الحاقة بالحرك لانها ساكنة فلما تلحق الا الحرك لبيان ملأ في ساكنان وانما الجرح
بالعين دون الحرف لوجه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والحرف
معرفته بالعلم وان حذف واما العين فلو حذفته فكم في الوقف
لم يكن عليها دليل والثاني انما في الحرب يخلص من بعض المواضع بالاضافة
اليه فانه لو قيل في جاني غلام غلام لم يعلم ان الهاء للسكينة او بالرفع
المضارع اليه بخلاف الجرح فانه لم يمتد من جهة الى المفرد لانه ملأ كمالا
ومنهم وكذا وان فلا يخلص والثلث ان حركة القاء لا يمكن ساكنها لانها
ثابتة واما حركة الارب فانهما ممتلئ ولا تثبت على حال واحدة حتى يمكن ساكنها
والا لان اتوى لان امكان نزعها لافسها ساكنها قوله الجرح بحركة
اعرابية يحتاج الى قلة فانه لا يلحق به السكينة كل حرك فان نحو جرح و
ما زيدا ولا رجل لا يلحق به السكينة مع ان حركة غير اعرابية فلو قال الجرح

وهي تاء الساكنة

كتاب الجواهر

بحركة اصلية او غير عارضة لحرف العتور وقيل لم يله لعتور الحركة كما سلف
 الثاني في جعل العتور سلكين اللام بهذا الشارة الى سوال وجواب اما السوال
 فهو ان لم يكن اصله انا ل قد خلى الحاذم وكان النسا لم انا ل خذف
 الياء نحو لم ترم ثم لما كان آخره متحركا اسكنوا ما نسا فقل انا ل سكون
 اللام فاليوم ساكنان اللام والالف فسقط الالف فبقى لم انا ل على السكون
 فكان حتما ان لا يمحوا ما السكت لانه انا ل يمحى الحذف كما يجب بان اصل
 الحركة اذ الاصل لم انا ل وسكون اللام على خلاف النسا في الحركة في الاصل
 مقدرة على اللام فكانها متحركة فذكر مثالاً للعقد في الحركة المقدرة معية
 كما ان السكون المقدرة معية فان لم يزل اصله لم كذا فان اردنا فسقط النسا
 وقد سكون اللام فان اصله لم كذا فان اردنا فسقط النسا
 نظر الى سكون اللام من الم فكله التفت ساكنان العا واللام والم اذا
 التفت ساكنان والواو لمدة خذف الالف فسقط الالف من فاعلم ان
 قد سكت اللام من لم اذ اصله لم فقل حركة الميم الى اللام واذا لم
 في الميم فبقى هلم وهذا ان كان على خلاف مذمب الميم من اذ لم يفر من
 عندهم فانما ذكرنا المصنف استيقنا سا لان الحركة المقدرة فزعموا بالسكون
 المقدرة عندهم يعني هلم ومن ان ولاء السكت ساكنة لانها انا ل يمحى الوقت
 فلا يمحى الا ساكنة ويحركها المحي ونحو ما خرجنا به بحار عن انا ل يمحى
 يا مخرجنا بحارنا جية مما لا يعذب وروى في الهاء وكس ما من ما مخرجنا
 في البعيتين والناحية اسم معشوقة مما لا يعذب وعفراء اسم امرأة و
 آخره اذا التي قريبة لما شاء من السمع والحنين والهاء اجبت حاردا
 بجهها وآم البيت الثاني اذا التي قريبة للسانية والسانية النافذة التي
 بها الماء من الميم ومنها التفتين او التفتين التي تلي بكات الموت ومما لم
 اكر متكس وحررت بكس بالشين المعجمة اكر متكس وحررت بك على خطاب
 الموت ونحو اكر متكس وحررت بكس بالفتين في المعجمة والاولى ان لا
 بالفتين المعجمة الكسكسة اي يسمى الكسكسة ومن لم يسم اي ومن لم يسم

سواء خذك

والثاني اي التي بالسهم في المعجمة الكسكسة اي يسمى الكسكسة ومن لم يسم
 اي في لغة من يكون وايضا اللفظة التي تلي ما في الكلمة انما ان يكون
 اللام على ما ذكره المحامي او على خلاف ما ذكره اي ومنها جوف الانكار و
 موزيادة يمحى آخر الكلمة في الاستفهام ومن على معنيين احدهما انكار
 ان يكون اللام على ما ذكره المحامي كما اذا قال قدوم زيد فمقول ازيد
 لعقود والمخ الثاني ان يكون انكارا على خلاف ما ذكره كما اذا قال في المثال
 المذكور ازيد نية على انكارا على خلاف قدوم اي يجب ان يكون التذم حقا
 او تذمرا عطف على انكارا اي ومنها جوف التذم وهو اللفظة التي تلي ما
 الكلمة تذمرا كما يقول الرجل من قوله ونقول ومن العام قالا فمقد في
 اللام ويغنون قدوم اللام ومن العام في كسمة الميم اذ تذكر شيئا ولم
 يرد ان يظن كسما ويبيح اي كل واحدة من مدة الانكار ومدة التذم فاعلم
 في كسمة بعد كسمة التفتين فالحرف الذي يقع قبل المدتين اما ان يكون
 او ساكنان فان كان متحركا لا يتبعه في كسمة فيكون المدة بعد النسخة الثانية
 بعد الضمة واوا وبعد كسمة ياء فمقول في جوف الانكار في نحو هذا امر اغزو
 وفي رايته عثمان اعني ما وفي مرتب حذام احذامه وان كان الاول
 ساكنا فتحرك بالكسمة ثم يتبعه المدة كما قال قدوم زيد فتحرك نون القنوص
 بالكسمة ثم يمحى السام فمقول ازيد نية وكذا جوف التذم في اتباع ما قبلها
 متحركا وساكنة كما ذكرنا ويزاد ان مع الاول اي مع مدة الانكار فيقول
 لمن قال قدوم زيد ازيد نية بالحاء ان بعد تاء القنوص في زيد ولا يكون
 اس المدة المذكورة مع ان الاء لانه يمحى كسما نون ان والمدة
 واصل حركة التاء الساكنين الكسمة واذ كسمة القنوص لزم ان يكون المدة
 الملحقة بها ياء وتحذف اس الاول وهي مدة الانكار بالوقف والسانية
 من مدة التذم بالرفع لانها يقع لتذكر شيئا من هذه الكلام ففتح في الراء
 لا محالة ولما فرغ من الافعال العامة والحروف العامة شرع في الاسماء
 العامة وانما قدحها لان اصل العمل للافعال والحروف انما تعمل بشيئين

بسم
 انما ان كان سكون
 على انكار المحامي او
 على خلاف ما ذكر
 وذكر اوجه

كتاب في النحو

الاسم
فصل في
الاسم الجند
المتعلق
بالفعل
الاول
بما دون
٢

الافعال فذكرت فعيها والعلم في الاسم لما كان مختلفا في الاصل او في الالف
الاسم فاعل الترخي والتعريف والجم كذا في قوله هذا المصدر وهو اسم الجند المتعلق
بفعل التعليل هذا في حذفت البقم من واما الكوفون فيجعلون الفعل متع
منه والمسل مشهوره مذكورة في الخلاف مع استعجاب الالف من الكوفون
فلا تقول الكتاب بباراد وهو اسم المصدر من جود التلاشي بباراد
ذكره سيبويه منها الى اثنين وتلقين بناء وامثلة مذكورة في الفصل في
فيه اس في التلاشي المجرى قياسا اس في كمن ضبط بضبطا اخر اخر اخر
استجابه واقتدر اقتدارا اخر ما هو مصداق في التلاشي المجرى من المجرى
فيه ثلاثة ورابع والرابع مجرعا ما هو مستغنى في التعريف والتعريف
عمل فعله ما ضيا كان او غيره لانه في مدلول الفعل فكان اقوى من سائر الاسماء
المتعلقة بالافعال اذ لم يكن متفعولا مطلقا اس في افعال اذ لم يكن متفعولا
مطلقا فاما اذا كان متفعولا تحويفت ضربا زوا فان العمل للفعل لا المصدر
لوجبه ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل يقول اعجبني ضرب
زاد على اعجبني ان ضرب زاد على ولا يمكن اذا وقع متفعولا مطلقا ان
مقدرا بان والفعل اذ لا يقال ضربت ان ضرب زاد على اذ لا يوكد الفعل
بان والفعل بل بالمصدر محضا وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لانه
الاسم حتم ان لا يعمل واصل العمل للفعل مقدرا بان والفعل تصوي العمل
وانما لم يقدّر اسم الفاعل بالفعل للعمل لانه مشابهة بالمضارع لفظا
باعتماد الحركات والسكنات فاعنت تلك المشابهة اللفظية عن تقدير
بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار الحركات و
السكنات فاحتمل ان يقدّر به بالفعل لتفصي العمل الالف لانه لا يقدّر به
بجمل ان يكون متفعلا كما قال يعمل على فعله لكنه لا افعال فيه ويجعل ان يكون
متصلا او من يعمل على فعله انه كالفعل في العمل والفعل يعمل في الظاهر
المضمر فاستشعر عنه المظهر اس عليه كالفعل الالف لانه لا افعال فيه فانه ليس كالفعل

ولا في علمه فانه لو اضر منه لوجب اذا شئ الوجه المصدر باعتبار الالف
ان يكون له فعلية فوجعا له افعال باعتبار الفاعل لانه انما شئ ويج
باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كما سم الفاعل لانه افعال
ويج باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل فاعتبه افعال
عن غنية الالف ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له في المصدر اذ لو لم ذكر
الفاعل لكان حيث لم يذكر لم فيه الالف ولكننا علمنا ان لا افعال في المصدر
فلا يلزم ذكر الفاعل قوله وان كان له ان لا يلزم ذكر الفاعل وان كان له
فاعل في نفس الامر اذ المصدر لا ينقل عن من مصدر منه لكن لا يلزم ذكره مظهر
او مظهر وانما اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريا في موصوف
لفظا او مقدرا فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا في موصوف
يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فانه لم يذكر له الفاعل لاظهاره ولا مظهر او جودا فاعته اس افعال في المصدر
الى الفاعل نحو اعجبني في التعريف والتعريف والى المفعول نحو اعجبني في التعريف
التعريف منضموبا كان في الخ او مفعولا بهذا تفصيل المصدر المضارب
المفعول اس المفعول قد يكون منصوبا في المن كالمثال المذكور فان التوب
مذكور وقد كمن في الخ مفعولا كقولهم من بعد عليهم اس من بعد كونهم
منضموبا في المصدر المضارب في الخ مفعولا كونه مفعولا في سائر ما علم
لغالب ويصح عطف المعلوم والعطف على المجرى كونه في الالف و
البيان فان البيان مصدر موقوف على محل الالف واصل وهو التعريف لانه
منقول به لانه في اس الخ في الالف والبيان واوله قد كنت وانك
بها حسنا اس بيا رة دانيت اس عا ملت حسنا بيا رة وبعده
بمع الاصل والبيان والبيان عطف على محل الالف ايضا وهو منصوب
وتحطت المعقب حقه المعلوم برفع المعلوم واوله حقه برفع المعلوم واما
يصف جاريا وانما اس ايج اجم لاننا ان طلب المارة عقب في الالف و
في طلبه والمعقب هو المارة في طلب حقه المفاض المعلوم حقه ومن ثم

جليل

هذا هو المصدر
الاول
بما دون
٢

كتاب المنهج

ابن علي ان المعجب الماثل في العقيق حتى ان مطلق المعلوم على حد
 فاعلى الطلب والمعجب مفعول ان كان مطلق المعلوم مماثلة فاعلى
 البعد عن هذا اذا المعلوم فاعلى المصدر لاصفة المعجب قوله ولحق جمل المعلوم
 والصفة على المحل ليس لمعجب الجواز بها بل سائر التوابع في معناها بل قد
 لمثل لا ينفرد وحده انما قد يراها في ما ورد في كلامهم في العطف و
 الصفة كالبيتين واعماله مع اللام قليل بل ان المصدر قد يتبع مضافا
 اللام اما في صورة التثنية فيعمل كالفعل لان تنكره مقوس بشبهه بالفعل و
 اما المضاف فهو في تقدير التثنية ايضا لان قولك ان المعجب ضرب زيدا في قوله
التثنية ايضا لان المعجب ضرب زيد فيكون المعجب كالمفعول واما المضاف
 باللام فيبعد عن شبهه الفعل لان التثنية لا تكسر في الفعل ولذلك جعلت
 عمله ولم توجد اعماله الا قليلا نحو قول الشاعر ضعيف التكملة اعداءه حال
القول في تراخي الاصل ولا يبعه عدم سن مما جزمه ان في جزم المصدر عليه
 في ما وعل ان مع الفعل لان من المعجب ضرب زيد ان ضرب زيد فكلما لا ينفرد
 مما جزمه ان عليه لا ينفرد مما جزمه معناه عليه ايضا وقايم اللفظ ان ينفرد
 قوله لانه في ما وعل ان عليه لعله اعماله مع اللام ايضا ان انما فعل مع اللام
 وضعف لانه في ما وعل ان واللام لا يدخل ان والاول اظهر لان اللام
 لا يدخل ان وكذا التثنية والاضافه لا يدخل ان فوجب ان لا يعمل المصدر
 في الاعمال على الحالة المذكورة ولا الفصل فيه ان ولا يبعه الفصل فيه ان
 من المصدر ومن صلته ان من ما يتعلق به باجتناب فلا يجوز في المعجب
زيد في اليوم فيكون ان جعل اليوم مفعلا بالمعجب وعند من صله المصدر
 لان اليوم حينئذ يكون اجنبيا عن المصدر ومفعوله وهو عند لانه يتعلق
 بالمعجب والفصل بينهما باجتناب لا يجوز ولا ينفرد منصوبه ان ولا يبعه
نقدم منصوب المصدر على المرفوع مقدم نحو عجبت من فعلك او مرفوعا
 وهو المضاف مؤله مقدمه يتعلق بالمرفوع ان عا ما مرفوع مقدمه لانه
 فانك لو قلت من فعلك زيدا زيدا مقدمه المنصوب على المرفوع لكان لا تقدرا

واما الباء في المثالين فهو مرفوع مع لانه فاعلى المصدر فلا ينفرد المنصوب
 وهو الكاف عليها فلا مثال عجبت من فعلك ان لا يمكن الا بالباء بل بالضم
 مقدما على المنصوب فلا يوسى به مؤخره عن المنصوب منفصلا لانه لا يوسى
 الانفصال مع القدرة على الاتصال وقوله وهو المضاف لانه ان
 اذا اجتمعت غير ان واحدا يعرف وقدمه لكل الخيارات في الثاني ان يجوز لكل
 يأتي بالثاني منفصلا كالمثال الاول وهو مرفوع بتك ومنفصلا كالمثال الثاني
 وهو مرفوع بالياء وهو ان المضاف وهو الانفصال وعلى التقديرين فلا يجوز تقدم
 هذا المنصوب منفصلا او منفصلا على المفعول الذي هو مرفوع تقديره وان
 كان مفعولا مطلقا مقابل لقوله من قبل ان لم يكن مفعولا مطلقا ان اذا
 لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فاعلى المصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما
 ان يكون بدلا عن الفعل او بدلا عن لم يكن بدلا عن الفعل ان لا يكون اما
الفعل نحو ضرب زيد فاعلى الفعل لان الفعل في حكم المذكور وان كان بدلا
 فالوجه ان كسفا زيدا ونحوه من المصادر الذي التزم حذف اضافها
 فعلى يقول الفعل المنفصل ايضا لانه الاصل وان التزم حذف وقابل بقول
 لما حذف واخرج والتزم حذفه وهو المصدر بدلا عنه فالاعتبار بها
 وجد ذكره على الاطراد وهو المصدر فاعلى المصدر ومنه ان ومن لا تتم
 العامل اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمن اكدت قوله
 اسم مشتق جنس يدخل تحت المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قامهم
 به خرج اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وخرج اسم الزمان والمكان ايضا
 لانها ليست باجتناب زائدين قام بهما الفعل قوله بمن اكدت بحرف الصفة
 المشبهة فان معناها التثنية لا اكدت فكان الاول ان يذكر قيد المخرج
 اسم التثنية فان قوله اعلم بعددك عليه انه اسم مشتق وهو لمن قام به
 الفعل بمن اكدت ولكنه للتثنية فلو قال للتثنية خرج عنه وحده
 اكتبته بنحوه لمن قام به فان اسم التثنية لم يوضع لجزء من قام به اصل
 الفعل بل لمن قام به التثنية وصيغة اسم الفاعل على المثال

وهو اسم الفاعل
 اسم مشتق لمن قام
 الفعل على المثال

بشرح الباب

33

كأنه من قراء من قرأوا الخواص بالفتح مما لا يخفى عليه
 لا محول عليه فانه حذف من الفعل من افتاد ومن غرقه صمد اللام و
 حكم ما جاء بعده من اسم التا على التماثل كفعال وفعل ومفعال حكمه
 اختلف في بناء التا لانه هل يعمل على الفعل ام لا فذهب بعضهم الى تحليل
 واكثر النحويين انها يعمل على فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا يعمل فيجب
 السماع وهو قول ابن طالق يترشح انما اتمية من المنة فرب ينقض السين
 متوقفا سيما اذا اعزوا زادوا فاعلى عاقر وتول اللام اذا لم يجر لها
 اليها جليا وليس تولج نحو اليها فعلا ونحو اليها حاله ومن غرقه من
 اعمدة البيت وللعلل اصطلاح الكوفيين ان اذا حرف الحاء لم يمتد
 لا لعقل المضطرب اجلاء الخوف او فرغ وكما حكى العرب وانه لم يجر
 بايكم ومن السنان والافتاد من الابل ومعه ان ومن الاسم التا على اسم
 المفعول ومعهما استحقق له وفيه عليه الفعل قوله ما استحق في محل حجة المشتبه
 قوله لن وفيه عليه الفعل يخرج ما يسمى المفعول ان من الفعل وصيغة
 وصيغة اسم المفعول من التا على مفعول كغروب ومن غرقه على التا على
 ارم على صيغة اسم التا على مفتوح ما قبل اللام كدفع ومضرب ومضارب
 ومكرم مفتوح ما قبل اللام فرق بينه وبين اسم التا على وحكمه حكم اسم التا على
 في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والافتاد على ما ذكرنا لا ان يعمل على
 المفعول كغروب يعمل على غروب المفعول ومعه ان ومن الاسم التا على
 الصفة المشتبهة وهي ما استحق من فعل لازم اخر زبر عن المنعدي في النحويين
 اخر زبر عن اسم التا على اللازم فانه يعني حدوث وصيغة ان وصيغة الصفة
 المشتبهة والغير مرجع الى ما لا ينفي قوله ما استحق فالتا على لصيغة التا على على حسب
 السماع محروم وحذر وجن وصوب ونظائرها وصيغت به اسم التا على
 من جهة انها تنفي ويجوز انما علت لشمسها باسم التا على لانها خارجة عن العمل
 في الحركات والمضمرات والدلالة على احد الزمانين فلهذا لم يخطت رتبة عن رتبة
 اسم التا على الجار على الفعل فاعلى تسميتها باسم التا على من جهة التثنية والجمع

وهذا اسم المفعول
 وهو مشتق من
 عليه الفعل

والنكرة والتا على بعد مشا ركة في كونه مشتقا من فعل واما
 موصوفا بحرف على كاسم التا على وعلى على فعلها فحسن جعل على
 وكذا في الصنوع ومن اسم الصفة المشتبهة انما ان يكون باللام كالحسن
 مجرورة ان عن اللام ومفعولها اما مضاف فحسن وجهه او باللام حسن الوجه
 او مجرورة انما كحسن وجهه مرفوعة ان ذلك المحول بالما على للصفة او
 منصوبا على الصفة في النكرة كحسن وجهه وعلى التثنية بالمفعول في المجرور
 كحسن الوجه بنصب الوجه فمن لا يري مرفوعة ان توفى التثنية واما من
 كون التثنية مرفوعة فنصب المرفوعة مضافا على التثنية او مجرورا بالضم في
 كحسن الوجه بهذه التا في مفعولها لانها في محل لا الصفة المشتبهة من كونها
 باللام او مجرورة وبها مفعولان في مفعول احوال للمفعول وهي كونه مفعولا
 او باللام او مجرورة وانما ان في المنة لم يمتد الستة مفعولا
 مفعول احوال للمفعول وهي كونه مرفوعة او منصوبا او مجرورا والصفة
 المفعولة في مفعول كمن فانية عشر ومفعولها هذه كمن الوجه بالحركات الثلاث
 وجهه بالحركات الثلاث وجهه بالحركات الثلاث كمن الوجه بالحركات الثلاث وجهه
 بالحركات الثلاث وجهه بالحركات الثلاث وامتنع من التثنية على ذات
 اللام نحو الحسن الى المضاف ان وجهه فلما قال الحسن وجهه لعدم الحذف
 لم يحصل بالاضافة فانه لم يكن حاله العمل والجرور عنهما ان ومنتج اضاف
 ذات اللام الى المجرور عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن وجهه لاستبعاد
 اضاف المرفوعة الى النكرة فانه عكس المجرور وان كانت لفظية جواب عن
 سؤال مفتر وهو ان قال انا لا يجوز اضاف المرفوعة الى النكرة كذا
 الاضافة للمفعول لان الرض من الاضافة استفاضة المضاف تروا
 او تحصى من المضاف اليه فلهذا لم يمتنع اضاف المرفوعة الى النكرة وانما
 الاضافة لللفظة فلهذا لم يكن مفيدة لتعريف المضاف او لتحصيلها فان
 صحتها واجب بانها مستبعد لانها في الصورة يشبه عكس المجرور من الاضافة
 قوله على التثنية بالمفعول سانه ان اسم التا على لاضافة الى مرفوعة

ف

ف

المراد باللام

فالتفضيل للتفاضل وقد يجوز ان يقال ان المراد باللام هو ان يكون
لا استثناء فيه فاما التفضيل باعتبار التفاضل لفظا ومعنا واما انما
عن الرجل فهو مستوفى كما قال زهير فهو منزه والبيسوس حاله
من مرة فاما كليب وكان البيسوس حار من جرم فقال له سعل وكان
له ناقة فقال لها يداب وكان كليب قد حيا ايضا من اراضى العالمة فلم يكن
يرعاها احد الا بالحبس من لصامة بينهما فخرجت ناقة الحرس في اكل حبس
تزع في حبس كليب فربما يستعمل فاعل خرجها فلما رأت البيسوس نازحت واد
فما احسن لتفعل عدا جمل اعظم من ناقة حارك ولم يزل يتوقع غرة كليب
حتى تلت من قلته ثم شرب العنبر تغلب وكثر اربعين سنة وقد جاءه افضل
التفضيل ولا فعل له نحو اكل الشاة اي اشدهما اكل قالوا انما
احكم قال الجوهري هو شاة لان الكلمة لا قال فيها افعلا وانما من حيث
الجناس اي اشدهما ناقة رعية الابل واعلم بها وقد عدنا لا فعل له
الصحاح انه قال ابل ما على ابل كما قال شكس يستكس شكسا فهو ابل
وابل اي على ما على وفعل وهو كاذب لمصلحة الابل فعل هذا لا يمكن من
هذا الباب وحيث انما رجل من بين قيم اللهات كان له جدي في رعيته
الابل ومنه اول على الاعرف اذ اختلف في لفظ اول انه افعلا او فاعلا
والارجح انه افعلا بشبهة الاول والاول كالافضل والفضيل لان افعلا
التفضيل مؤنثه فعلا وحيث فعل ولفظه التثنية من اقدم اسباب التعريف
ونحو ولست بالاك منهم حصي ليست من قد نالت من بعده هذا جواب عن
سوال معذر وهو انه لو كان افعلا المقرون عن نكرة فاجاب مع اللام وقد
اجتمع في البيت فاجاب بان من ليس باعتبار التفضيل من من فيه اللام
بل المقدر لست منهم اي من بينهم بالاك حصي ولين والارجح التفضيل
ومن بالاك منهم حصي ان عدوا واخوه وانما عزة الكثرة ونحو ورثت ثمنها
والج منه زهير انما في قوله قليل يعني ان منه في البيت مرة في انة
باعتبار التفضيل فاجاب بانه قليل تارة والتعريف باللام والاضافة عند

معارفها ان عند من رة من لحن اذ لم يوجد من يكون معروفا او باللام
نحو رة الفضل او بالاضافة نحو زيد افضل القوم فان قلت لا انه
يخرج من من رة من ان يكون معروفا وان يكون معروفا الى كثره
زيد افضل الرجل قلت اذ لا يريد التفضيل على المضافة اليه لا يكون افضل
الامر منه عند من رة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل
على المضافة اليه بل المراد ان الرجل مفضل والرجل لو فضل ارجح
رجلا لكان هو افضل رجل من بين المفضلين فاذا اريد التفضيل على
المضافة اليه ونادى من فلان ان كان معروفا باللام او مضافة الى
معروفا ويسمى فيه الذكر والانثى والاسنان والحي معجونا من حلال
معروفا باللام وسواء منه اللام ان مضافة يعني ان افعلا التفضيل اذ
من يجب فيه ترك المطابقة لانه اذا تعلق به من شابه الفعل فلا يثنى ولا
يجمع كالفعل واما الموقوف باللام فيجب فيه المطابقة لانه بخلافه شبه الفعل
لوجود اللام التي من خواص الاسماء فحق وجوب المطابقة كسائر الصفات
واما المضافة فيجب فيه الوجوه لانه اشبه الذي من لذكر المفضل عليه
مع في مجاز في ترك المطابقة وقد دخله الاضافة اليه من خواص
الاسماء فيبعد عن مشابهة الذي من مجزى المعرف باللام فهو في
المطابقة وقد يحذف من لفظا ويراد تقدير نحو انه اكبر من كل كبر وتكون
الشاعر ان الذي سئل السقاء بن لبايقا وعائده اعز واطول والزم
ان حذف من في ام فلم يستوفيه ما استوفى في قيمه لما كان آخر افعلا
الاصل يعني من كان حقه ان يستوفى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع
يعني ان لا يراعى فيه المطابقة كما فعل من كثره روعي في آخر المطابقة قال
رجل آخر ورجلان آخران ونساء اتم فقد خالف باب افعلا ووجه
المخالفة انه استعمل ملته ما هو حذف من مجزى ما لا تفضيل فيه
الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة ونحو ذلك وجعل غلب فاختلفت
اشارة الى سوال وجواب اما السؤال فهو ان دينا افعلا تفضيل

سماء

جند ان يذكر مع من او اللام او الالفه وكذا جلي تايعة الماثل الكثر
 هو الفعل التفضيل فقد جردت عن التثنية فاجاب عنه بانها جازية
 الاسماء التي لا تفضيل فيها فذلك كجردت عنها ولا يعمل على الفعل ان
 لا يعمل في مظهر فلا ينعيب منعولا به اصلا ان لا يظهر او لا يظهر خلاف
 الفاعل فانه يعمل فيه مفعولا وانما لم يعمل على الفعل لان الاسماء العامة
 انما يعمل باعتبار ان لها فعلا بعينها وليس لاسم التفضيل فعل بعينه
 في الزيادة فلم يعمل وكما جردت عن التثنية والقوانين منعوبت بفعل
 مقدور مدلول عليه به ان يافز واستدل بعضهم على انه منصوب بالاسم
 لان القوانين منصوب باقرب فاجاب بان لا لام انه منصوب باسم التفضيل
 بل هو منصوب بفعل مقدور ان يفر القوانين ويدل على الفعل القدر
 لفظ اقرب والقوانين من الغرض مما منه واو كذا واجه للخصم
 منهم وقيل ولم اؤثروا مثلما في قويم ولا مثلهم لما التفتوا فوارسا
 وكذا قوله تعالى ان ركبوا علم من فضل عن سبيله استشهد بعضهم
 ان اسم التفضيل على في المظهر لان من منصوب باقرب واجب عنه بان
 من منصوب بفعل مقدور ان يفر من فضل تحذف الالف لا اعلم عليه لا
 سرف المظهر على الاعراف ان لا يعمل رقا في فاعل مظهر فلا يقول حررت برجل
 اكرم من ابوه بنصب اكرم ليكون ابوه فاعل اكرم بل ترفع على الاسماء
 وورقة اكرم على انه في المقدم ان حررت برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون
 استثناء من قوله لا يورق المظهر ان لا يورق اسم التفضيل المظهر الا ان يفر
 المتعلق ما جري عليه منفصلا باعتبار متعلقة على نفسه باعتبار رغبه متعلقا
 الضا بها مستخرج من الالف الورد فاجري عليه اسم التفضيل وهو
 منفصل هو رجا ومتعلقة هو الكيل قوله منفصلا جال من المتعلق وهو
 ان هذا المتعلق منفصل ومنفصل عليه لقوله منه ان الكيل احسن من
 الكيل لكن باعتبار ان اكونه منفصلا فبا عتبا وتعلقه باجري عليه اسم
 التفضيل واما كونه منفصلا عليه فبا عتبا وكونه في عين ما جري عليه وهو

جند ان يذكر مع من او اللام او الالفه

يورق

كونه في عين زيد وقوله في عين زيد الجازية ونصب على الحال من الجوز
 في منه ان احسن من الكيل كاي في عين زيد وقوله في عينه الجازية والورد
 على الحال من الكيل مفعلا عليه ان ما رايته رجا الكيل احسن كاي في عينه
 من الكيل كاي في عين زيد ويسمى كون الكلام منصوبا حكما رايته رجا احسن
 في عينه الكيل منه في عين زيد بل يجرى الفعل على نحو ارفع في المظهر الذي
 عليه قوله الا ان يكون انما يعمل في المظهر لجرى اسم التفضيل وهو
 يجرى الفعل وهو جرح لان المفعول رايته رجا احسن في عينه الكيل احسن
 في عين زيد وهذا يدل على ان المفعول قد يكون الاول واجبا وقد يكون
 يكون مرفوعا لكن سيقا الكلام والاستقلال يدلان على ان المراد ان يكون
 في عين الرجل ليس مفعولا كونه في عين الرجل فهذا التفضيل استغنى
 من نفي اصل الماثل في الحسن وانضمام القرينة انه في الاستقلال فاسم
 التفضيل من الواجب بعد اليق انما على كونه من اصل الفعل من غير اعتبار
 التفضيل ولما في الرق من الفصل بين الفعل وصلته باجتناب هذا القول
 لجواز عمله في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر لم يعمل المظهر مبتدأ وفعل التفضيل
 مرفوعا يكونه ثم انه مقدما لم يستغنى لما يلزم من الفصل عطفه على احسن
 وبين صلته وهو قوله منه باجتناب وهو الكيل او المقدرا منه مبتدأ و
 المبتدأ احسن عن اسم التفضيل وصلته ولكن ان يقول احسن في عينه
 الكيل من عين زيد ان كان في هذا الجمع عبارة اخرى ومن ان يقول ما را
 رجلا احسن في عينه الكيل من عين زيد وكان ان ذلك المتعلق المذكور و
 هو الكيل فية ان في ذلك المثال مصداقا لغير زيد محذورا والقدر من
 كيل عين زيد تحذف المضاد وهو الكيل واتفق المضاد اليه متعلقا
 ان ذلك عبارة اخرى ومن ان يقول ما رايته رجا احسن في عينه
 فبا على التفضيل عليه وهو عين زيد قبل ذكر الفعل فيستغنى عنه ان يجرى
 التفضيل عليه وهو عينه من بعد احسن وعليه قوله يحرم حررت على رجا
 كوا دى السباع حين يلطم واذا يال على به ركب انوة تايعة واخوف لا

لان في التثنية لا من تفضيل
 اسم على اسم فاعل المفعول
 بالمفعول

السباع ولا اري
 ما وفي الله ساريا

كتاب الحروف

وتكونها من البصر من انما هي من الحروف والكلمات والجوهر وال
مقدم عليها من انما هي من الحروف والكلمات والجوهر وال
الى اسم الفعل ولذا ليس للفعل لا خطأ من جهة عن جهة الفعل الكون
السماع والقياس اما السماع فقولهم كتاب الله عليكم ان الزموا كتاب
الله وقول الشاعرها الماهي دلويا وكونا واخوه ان وجدت الناس محمد
قدم دلويا وكونا مع انه اسم الفعل واما القياس بوجود الناق و
هو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهة به فخطا ومن خلاف اسم
الفعل واما جواب السماع فهو ذكره حيث قال وانما كتاب الله
عليكم ليس عليكم واما من باب المصدر المولود لنفسه وكذا قولها يا ايها
الماهي دلويا وكونا فقولهم ما به من مبتدأ محذوف او منصوب
بفعل محذوف وما به ان كتاب الله في الآية مصدر موكد من معنى قولهم قد
عليكم انما هي لان قولهم قد يدل على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك
عليكم كتابا فليس منصوبا بعلكم واما البت فتعجب وجبت احدهما ان يكون
منصوب بفعل محذوف وهو محذوف لكونه دلويا عليه والثاني ان يكون دلويا
به مبتدأ محذوف اي هذه دلويا ويجوز ان يكون دلويا مبتدأ ودلويا
خبره اي دلويا محذوف فيكون من باب زداخر على التأويل المشهور وهو
زدا محذوف في حقه اخبر به والماء ينقطع من تحت الذي ينزل اليه فيلج
الدلويا وكل اذا مل ما واما ومن الاسم الفاعل الاسم المضاف
نحو غلام زدا لانه لنيابة عن حرف الجر المضاف اليه لان الملح غلام زيد
فمن سري العمل لاي المضاف واما من سري العمل للجر المحذوف فليس من
هذا الباب ولا في الاسم العام اما بالنون نحو رلقو حلا او بنون النشبة
نحو منوان سحنا والبنون الذي سجد نون الحج نحو عثمون وربما اوبى لانها
نحو مل الاناء غسلنا لانه منصوب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المحصورة
لكن ان لانها بحرف المضارع وهي اس الاسماء المنعقدة كما نحو ما تقع الحرف
وتشمل بها اس ما في الحرفة فينقلب اليها ليل يتلقى لفظا من جنس

واحد نحو ما على الراجح من النون وهو من باب الحذف والقول الثاني ان
من اسم للفعل وما من للمعية وقد سئل ايها الماهي لفظ نحو ما منصوب
من ما رجاء سيم والاولى او من ما رجاء سيم من ما رجاء سيم
بمعنى جعلت ما في كل ما وكونها في صاوية ان عطف بها سبب ما رجاء
افق في حبه وناحية من الكلمات ستم ذلك البارق من سميت البرق ان طرقت
السماء به ان يطر والبارق السحاب ذو البرق وتمام في البيت طرف لان
الفعل بعده معطوف على مفعول فلا يتسلط عليه تسليط على المفعول بل انه
لا يتقدم الا الى واحد فهو طرف اي في اي حبه نصب وفي انصاف انصافا
ومن نحو من غير نعم وان كان فانه اسم منبغض بالمضاف اليه فقد
يضاف الى الانصاف نحو اي رجل ما من اكرمه والى المكان نحو اي مكان
تجلس فيه اجلس فيه والى الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمه كقولهم
رجل ما من اكرمه الا انه اذا اضيف الى الطرف انتصبت على الطرفية لا كناية
الطرف من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين واما قال اضيف الى الطرف
ليشمل ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المالكين وادو حيث ملقوس
بما عن الاضافة والاول وهو اذ الزمان والثاني وهو حيث للمكان و
يلزمهما النصب يعني ان اذا وحيث لا يكونان الا منصبتين على الطرفية
ان تضمنتا معنى التمام اما اذا ما للمها زادة فهو قول الشاعر اذا ما اوتيت على
الرسول فعل لاحقا عليكم اذا الجاهل المحلس ومن غلب سببه حرف
موضوع للدلالة على التمام في المستقبل وليست اذ الزمانية وقيل انما اذ
الزمانية لانها لا دخلت عليها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتجزئت
واللهما على الماضي الى المستقبل واما كان حرفا لم يكن لها موضع من كلام
ومع ان اسم ودخول ما عليها لا يخرجها عن الاسمية كعنها وحيثما في الجاهل زادة
نحو حيثما كان وفي التمام وحيثما كنتم قولوا وحيثما كنتم فدخل الفاء
في جوابها دليل على الحكم عند عدها ومنه وان مثلها اس مثل اذ ما و
حيثما ولا يلزمها ما نحو لئن تا تائم بنا في ديارنا تجد خطا ح لاونا وانا جحا

في الزمانية

وهو ان شرطنا العوارض بحرف الفصل بعد الفاء وانما اذا فعل
 بها ما قلنا فقام بقوله ايضا بقرينة قوله الله وكقول الشارع من يات
 فوجدها زوانا في التلخيص وسقطا وان كانا جميعا انما هما يتلخص
 بها وآخرة كلامهما تحت رجلين شامان من شرطهما ثابتا في كل واحد منهما
 فما فعله وشبهه بين وقت في فعله وذا من شرطه بعض المتعلقين
 بقول كيف انت هذه المصطلح من قدام او خلف يلتبس بها ولا يتلخص
 ان كلاما من كس المصطلح من قدام او خلف وبينه البيت بعده وهو ان
 مقدم تنسب منها مقدما كبريا وان اخرت فالكل كساء موضع على ظنه
 البع ثم ترك متوقفا عن العروق فاجاب ان مقدم ومكمل وانما
 تنازع على الكل وسقط عن ظنه تشبيها للمصطلح بشي من اذركها الزا
 استقلته ومجمله انما محل ان النصب على الحال كوكف وقيل على الطرف ك
 ابن ومن قد جاز كلف بعض اصنعه بجرم وهو صعب وبراء اللوحيون
 قضا ما كيف عند البع من لا يجازي بها لانه لم يثبت سماعها في كلام
 واجازة الكوفيين بها لما ورد من قولهم كيف جففت اصنعه بجرم وقد
 سبوه والحليل ولا يجوز الجرم باذا الا في ضرورة الشعر لما قيل من
 التعيين المتاني للاهتام اللازم للشعر ما بين ان الشرط يلزم الاهتام نحو
 اصنعه ومن تعرب اقرب وانما تجلس اجلس واذا وضع لنا قيت الكوفة
 والباقيت ناتي الاهتام فاذا المتعلق لازم الشرط وهو الاهتام المتعلق
 والشعر الذي اشبهه باليه هو قول الشاعر استغن بما اعتاك ركب بالفرق
 اذا نصبتك خصا منه فتجلى وقول الفرزدق بدفع لي خذف واندرهم
 لانا را اذا احزنت نراهم تبت والبيت لم يوجد مذكورا في نسخة مقابلة
 بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله للاهتام اللازم للشرط
 وهو قوله لي خذف والله في لانا را اذا احزنت نراهم تبت كليل والظاهر
 انه ايقا والصور اذا حدثت لان اذا بدون ما هو المبحث والظاهر ما
 فيجوز الجرم به وقد لا يكون مستبعدا لان اذهن ما جوز الجرم بها فاذن ما

والبيت للبصير

ابن شمر

شرح المصنف

اهدر وقد نقل عن بعضهم انه يجوز الجرم باذا مكنون ما واشهد البيت
 للفرزدق وكان اذا ما يسكن للسيف يعرب ومن منه قال الروادس
 ما يسكن لما فرغ من العوارض للفتحة شره ان العوارض المحسوسة فقال ولما
 العوارض المحسوسة فانما صنفنا ان احدهما من فعل ما جوز من جهة اخرى
 غير الفعل الدالة عليه فانه يربط اذا كان الماخوذ منه ظرفا بشرط الاعتماد
 على ما يشتمل اعما والعمدة عليه والموصول عند سبويه اذا لم يكن الواجب
 بعدها حدثا لفظا او عدليا ومطلقا عند الحليل ومن غير اسمها الاعتماد
 مطلقا عند الاخشى قسم العوارض لما صنفين احدهما ان يكون العاقل
 فعل لدلالة عليه من ان من الفعل اما ان يكون ماخوذا من طرف او
 فربما ان كان الماخوذ منه ظرفا ففعله مذهب احدا مذهب سبويه
 وهو انه ان كان الواجب يحذف فالفعل نحو اليوم الحزب او حدثا متقدما
 نحو قوله ومن آياته ان تقوم السماء والارض باجرة اذ هو متقدرا
 حدث ان ومن آياته قيام السماء والارض باجرة او لا يكون الواجب
 بعده حدثا نحو عذبي مال وان لم يكن الواجب بعده حدثا فاما فعل الطرف
 في الواجب بعده بشرط الاعتماد على ما يشتمل اعتماد العمدة عليه من كونه
 في البيت نحو زيد في الدار ابوه او صفة لموصوف نحو جاني رجل في الدار
 ابوه او حالا نحو جاني زيد في الدار ابوه او بعد منه الاستثناء نحو ان
 الدار زيد او بعد حرف النفي نحو ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد على
 الموصول نحو الذي في الدار ابوه وانما اذا لم يكن معتدلا والمقدور
 الواجب بعده ليس حدثا فاما فعل الطرف في الواجب بعده عند سبويه ان
 كان الواجب بعده حدثا لفظا نحو اليوم الحزب او عدليا نحو قوله ومن
 آياته ان تقوم ففعله مذهب الحليل ان الطرف يعمل بشرط الاعتماد والمذهب
 الثاني وهو مذهب الحليل ان الطرف يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكور
 لكن مطلقا ان لا فرق بين ان يكون الواجب حدثا او غير حدث وهو من
 قوله مطلقا عند الحليل والمذهب الثالث مذهب الاخشى وهو ان

ولما العوارض المحسوسة
 لا تشتمل على
 علم الزمان

كتاب في النحو

انظر فعل من غير شرط الاعتقاد مطلقا لان الواقي بعده حدثا او غير
حدث هذا اجل اللغة وانما يجب فيه سببه انه اذا لم يوجد
مع الطرف لا يكون عالما بالحوادث وانه زائد ولو لم يكن خبر ابل يكون الذي
عالما لزم الاضمار قبل الذكر فان قلت فاذ وجد الاعتقاد نحو اني وان
زيد ينبغي ان لا يجوز ايضا لاداء اللاحق قبل الذكر مع انه متفق على
جوازها قلت ذلك مشترك في الالتزام فانه اذا وجد الاعتقاد جعل الطرف مطلقا
على هذا بسبب اختلاف ما اذا لم يوجد الاعتقاد فانه لا يعمل عند سببه فلما
يلزم الاضمار قبل الذكر ولزم الاضمار من كل الطرف عندهم عالما والحق في غير
ما اذا كان الواقي بعد الطرف حدثا او غير حدث مشترك وفيه تفرق انه
اذا وقع حدثا كان ادل على اضرار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث
يكون في الفعل بخلاف ما اذا كان الواقي استباحا فانه لا يدل على الفعل
والاقرب الى الناس مذهب الحكماء فانه اذا لم يوجد الاعتقاد لا يعمل
الصفات واذا وجد على كسائر الصفات ولا فرق بين ان يكون الواقي
بعد الطرف حدثا او غير حدث وانما يجب اخفض فهو ان الطرف لم يمتنع
الفعل فلما شرط فيه الاعتقاد كالفعل وجوابه الخطا بترتيب الطرف عن
الفعل لانه مشبه بما يكون مسببا لان المتأخر سبب الخطا بترتيب الطرف
عن الاصل وان لم يكن طرفا في ان لم يكن المتأخر منه معنى الفعل طرفا في
هذا وكان وليت ولعل بما ذكر من الفعل لم يعمل الا في الحال نحو هذا ايضا
ونظيره او الطرف ان لو كانت الطرف نحو هذا في الدار زيد على ان الطرف
يتعلق بمعنى اسم الماشية اليه في الواو زيد او المفعول معه
نحو حسبك وزيد درهم فمن لم يجعل الواو عالما فانه اذا جعل الواو
عالما يكون العامل لفظيا وهو المحرف لا معنويا وكذا المفعول المطلق اسم
وكذا انصب معنى المحرف الفعل المفعول المطلق فمن لا يرى الحدث في مثل
عليك الف درهم عرفنا ان العامل في عرفنا معنى الفعل المتأخر من له على الف
درهم فاما من قال العامل محذوف وهو اعترف فلما يكون من الباب وكذا في

فانه ان صوت صوت جاز ان العامل مع الفعل المتأخر من له صوت فاما
من جعل العامل الفعل المحذوف وهو صوت فلا يكون من هذا الباب ايضا
والصنف الثاني من العوالم المحذوف ما ليس بين الفعل واللاحق
سببه ولعله عند الاخفش احدا لا ابتداء الواقي للبتداء والحق في غير
هذا جمهور اليم من ان التجرد عن العوالم اللفظية للاستناد بهو العامل
في المبتداء والحق لانه من مضافا له مضافا ولا واحدا الا الاستناد والاستناد
المستند والمستند اليه ان من التشبيه في كان ما اقتضى ان من مشبها
ومشبه به كان عالما فيهما وقبل انهما اسم افعان لان كل واحد منهما يقتضي
الآدم وقد اقول ان لا طاعا بل كذا بل الحق من سبب اليم من والنا
ما ليس بين الفعل واخر الفعل المضاف وهو وقوعه بحيث يقع وقوع الاسم
عند ما في عند سببه والاخفش نحو زيد كذا فانه يقع وقوع الاسم موقع
وهو كذا وانما قل بهذا المعنى الوقف لان وقوعه موقع الاسم لما كان عالما
اشبهه بالابتداء والابتداء يعمل كذا ما يشبهه ولان الفعل لفظا مضافا
فقد وقع في احوال احوال احوال كذا وهو الوقف ومن وقوعه موقع
الاسم ان يقع موقع جنس الاسم لان يقع موقعه وقوع اسم العامل موقع
لانك تقول زيد الزيدان ولا يقع وقوع اسم العامل بهذا نحو رب الزيد
لكنه غير محتمل وانما ارتفع بهما لوقوع ابتداء والابتداء من مكان محتمل
وقوع الاسماء وارتفاعه ان وارتفاع الفعل المضاف عند اكم الكوفيين
يعتبر من المواضع والجوارم وعند الكسائي ان وارتفاعه عند الكسائي
بالزمان في قوله ان حرف المضارعة لانه كان قبل فاد المضارعة بفتحة
بعد دخوله صرحا بمرور فاعلم يوجد كذا لانه لا يارب الا حرف المضارعة
والثالث من العوالم المحذوف وهو عند الاخفش خاصة عامل الضمة فاما
يرتفع عند الاخفش يكونها صفة ظرفية نحو جاء زيد الطرف ونقصه وبطل
ذلك او يكونها صفة منصوبة او مجرورة والعامل فيها ان في الضمة عند سببه
وهو العامل في الموصوف وكذا الاول وهو مذهب الاخفش بجواز جعل الضمة

فعل الفعل المعنى من الماده من نحو ما زلزل الطرف والمضارع نحو لا زلزل طرفه اذا زلزل
الموتور فيها ان في التانيخ والمقتبوع واحدا لما اختلف حكمهما لكن اختلف لانهما
المقتبوع من المعنى وحكم المقتبوع التانيخ وحكم تانيخها الاغراب فلو كان الموتور واحدا
لكن وجد مع احد المعنويين ما يقتضي بناءه ولم يوجد مع التانيخ فلهذا اختلف
حكم الموتور باعتبار اختلاف الشرح وما به ان الماده انما هي لوقوعه مع
المضارع والمضارع انما هي لتفصيده الحرف من الاستغرافية ولم يوجد واحد منهما
ما بهما فلهذا لم يبين التانيخ وبين المقتبوع مع ان العامل واحد كما فرغ من الاقسام
العلمية التي بين عليها بحث العرب شرع في القسم الرابع فقال القسم الرابع ان
المقتضى للاغراب وهو متوارد المعاني المختلفة على الحكم بسبب التركيب فانها
اسما فان المعاني يستدعي ما ينصب دليلا على ثبوتها اس ان المعاني المختلفة
ومن انما علمت والمفعولة والاضافة تستدعي دليلا على ثبوتها وهو اللاحق
لغيره ليس التبيين الناشئ من التوارد فالرغم دليل على الفاعلية والنصب على المفعولة
والجواب لاضافة قوله بسبب متعلق بالتوارد اس ان متواردة المعاني بسبب
اذا قبل التركيب لا يتوارد المعاني اذ لا يتحقق الفاعلية والمفعولة ولا
الاضافة والجواب عن معزلها اس من تلك المعاني اذ لا يقع ما علم ولا مفعولة
ولا مضاعفة والرد وكذا الافعال لدلالة صيغها على معانيها اس لافعال لا تحتوي
المعاني الحقيقية ومن الفاعلية والمفعولة والاضافة فمن ان يقال الفعل
ايضا يتوارد عليها معان مختلفة كقولها حال او اسقطا لا او ما ضيا او ام
ففي افعال كمال ال ما يتم بعض تلك المعاني عن بعض فاجاب ان صيغها تدل
على تلك المعاني المعنوية فان صيغة المضارع تدل على الحال والاسم
وصيغة الماضي تدل على الزمان الماضي وصيغة اللام تدل على الطلب فلهذا
تلك المعاني بنفس الصيغة لم تكن اجبياح الاغراب ثم بعض تلك المعاني عن
بعض فلهذا قال لدلالة صيغها على معانيها وانما يحل المعاني الحقيقية للام
هو الاسم لما جتيح ال غير بعضها عن بعض والصيغة لا تختلف بحسب تلك المعاني
ليلا يودي الى اكثره فبين الصيغة مفردة ووضع الاغراب للدلالة على قيمه بغير

القسم الرابع
 المعنوي للاغراب

شرح الاغراب

تلك المعاني عن بعض ومن اجل احتياج المعاني المعنوية على
 الاسماء الى ما يدل على قيمه كما في اسم الماسم يا صا لا العرب وبكل المعاني لم تكن
 في الحروف ولان الافعال فلم يجر الى قيمه بعضها عن بعض فان قلت التعليل
 ايضا تدل عليها معان مختلفة لانه بعضها عن بعض بنفس المعاني نحو لاكل السمك
 وتشمب اللبن فان جرد ال على التني عن الشرب ونصبه ال على تني اكله
 ورفعه ال على انشاء الشرب بل قد يكون حاله لا ياكل السمك وان شرب
 اللبن فلهذا المعاني لا تدل عليها بنفس الصيغة بل احتج الى قيمه بعضها عن بعض
 بحركات او آتم الفعل قلت لانه ان القيمة هو حركات الاواخر بل حركات الجرم وال
 على تقدير جازم وهو لا في التني والنصب ال على تقدير ناصب وهو ان ال صيغة
 ومن الدال على المعنى المستفاد من النصب فالحركات من حيث هي غير حرة بل
 والاعلى عرواى مقدرة تلك العرواى من الحقيقة لتغير تلك المعاني بعضها عن بعض
 فلم تكن كالمعاني المعنوية على الاسماء فان الاغراب هو القيمة من تلك المعاني
 ومن الافعال لم تكن كذلك بل الحركات والاعلى العرواى التي هي القيمة من تلك المعاني
 فالقسم بالعرواى كالقيمة بالقيمة بخلاف الاسماء فان القيمة فيها بنفس الاغراب
 واصول تلك المعاني اس المعاني الحقيقية للاغراب حكم الاستغناء عنه التام
 ومن الحقيقية للرفع والمفعولة ومن الحقيقية للنصب والاضافة ومن الحقيقية
 للجر وانما قال حكم الاستغناء لانه لا يدل دليل عقلي على الخصا والمقتضية
 العلمية بل علم الانحصار بالاستغناء وذلك اس وتعين جعل كل واحد من
 علمه لنوع من الاغراب اما يحل التناصب لقوة الاول وهو الرفع فجعل علامته
 للفاعلية التي هي اقوى من المفعولة والاضافة لان الفاعلية هي اقوى
 والمفعولة والجر ورفعه لهما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون الرفع ويتم
 بدون النصب والجر ورفعه لا يتم الكلام الا باقوى ما يتم الكلام بدون
 فلهذا سبب ان يكون الدليل القوي وهو الرفع للدليل القوي وهو الفاعلية
 وضعف الثاني وهو النصب كونه يتم الكلام بدون جعله دليلا على ما يتم الكلام
 ايضا بدون وهو المفعولة لانه سببها ايضا يكون الثالث وهو الجر من بين

انظر

شرح الجواهر

ان هذا الرفع والنصب لكونه اقل من المفعول لتعدد المتاعل على الخمسة
وكون المفعول متصفا الى قسمين مجزوا باسم وجو ورفوف فهو اكرم من
الفاعل الذي لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط بينهما فلذلك
جعل دلالة على الاضافة التي هي متوسطة ايضا في القوة والكثرة من الفاعلة
والمفعولة على ما ذكرنا رعاية للنسب ليكون المتوسط للتوسط كما كان
التقوى للثبوت والضعف للضعف وعما هذا الرفع على هذا اعتبارا من النسب
شأنه لا بل الاعراب في الاصل وهو الرفع والنصب والرفع بالجرات او
الحروف ان كان الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من الجر كما يكون
التعادل عطف على قولكم النسب لا خصا بالاول وهو المتاعل بالاف
وهو الرفع والاكمل وهو المفعول بالاضعف وهو النصب وبما ان التعادل
ان التا على من حيث هو اقل عرض لضعف في بقوة الرفع والمفعول من
حيث انه اكرم كان له قوة قبيل النصب الموجه للتحفة ليستدل القوة والضعف
اولا ان التا على من حيث انه قليل فيه فخره فاعطى الرفع الدال على التعلل لضعف
ولان المفعول من حيث انه اكرم فغلبه فعل الكثرة فاعطى النصب الدال على
التحفة ليعتدل التعلل والتحفة وانما يذكر في الجر التعادل لكون الجر متوسطا
وكون الاضافة ايضا متوسطا كما ذكرنا وكانا متساويين والتعادل انما
يكون بحسب قوة وضعف لاقى التقوى ولا في الضعفين ولا في المتساويين
فلذلك ذكر الجر في النسب ولم يذكره في التعادل وبهذا ان ما ذكرنا ان
التا على من الحقيقة للرفع والمفعولة من الحقيقة للنصب والاضافة
من الحقيقة للرفعين ان الاصل في المفعول الفاعل لتحقيق المقصود بالحقيقة
وهو التا عليه وما سواه ان وما سوى الفاعل من المفعولات تحقيقه انما
بالثا على الحاق الفروع بالاصول وفي المصوب ان وتبين ان الاصل المصوب
المفعول لتحقيق المقصود وهو المفعولة فيه وما عداها من المصوبات متفرقة
عليه ان المفعول وفي الجر وادى وان الاصل في الجر والمضاف اليه انما
بصرف الجر نحو المال لزيد او فعاء اس من اكرم نحو ان زيد عليه نص

واضح الصنع ومعلوم المواقف على من ان طلبت كرم الله وجهه ربه
ما ذكر ان اسم لابس الاسود الزوال قال يا ابا الحسن المستأجر يرفع
اجسنت لما رايته الاستقام فقال يا ابا الحسن المستأجر فقال يا ابا الحسن
اذن نفوس يا اجسنت النصارى بالنصب ثم خدا الى امر المؤمنين رضي الله
عنه وقال يا ابا المؤمنين حدثني في الاولاد ما لم تعرف واخره بالنصب فقال
هذا المخالط العجم ثم امره فاشهدني صحتا بدرهم وانما علمه فقال اقتسام الكلام
لشئ اسم وفعل وعرف وقال يا ابا هذا ولذا كل سمي هذا العلم نحو قولنا
يا ابا الاسود الواقف لهذا العلم شئ ذات يوم عاربا بقوا ان الله يربنا
من المشركين ورسوله بكسر اللام فقال يا ابا المؤمنين رضي الله عنه فقال
يا ابا المؤمنين استنبط قانون مقوم به العرب كما فيها فقال يا ابا المؤمنين
نحوه واشتد الى الرفع والنصب والجر وكل ان واحدا من الزلالة كشيء
الخليل بن احمد رحمه الله عليه ان يحج جميع اصول النحو في كلمات معدودة فليقل
اليه التحليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه مرفوع عليه وان المفعول
منصوب وما سواه مرفوع عليه وان المضاف اليه مجزوا وما سواه مرفوع
عليه والسلام فبح في هذه الحكايم مشعر بان المراد من واقعة الضيق
هو التحليل فان رتاع المبتدأ لانه مستد اليه اسبه الفاعل وبالحق الثاني
ان اذا كان المبتدأ مستد وهو القسم الثاني من المبتدأ يعني به كونه
صفة واقعة بعد وف النعت او الف الاستفهام رافعة لظاهر نحو انما
فلا شبه الفاعل لكونه مستد اليه اذ المبتدأ هنا مستد فاسم الفاعل
لكونه احد ج في الجملة مثل ان مثل الفاعل والجر ان وارتفع خبر ان واخرها
كون عالمه ان عالم خبر ان في لزوم الاسماء لا يدخل ان الا على الاسم وور
ثا ثانيا لكونه ج ثانيا من الجملة كما ان الفاعل ج ثانيا من الجملة والجر كما ان
هو الفعل وخبر ان واورثا ان ارتفع خبر ان ان وان وليت فصاعدا
نحو كان ولكن ولعل وينتد على النقة ولتفقيه من الفعل كتحقق ليت وليك
يجمع التثنية والجر وتضمن كان لغير التشبيه اشبه عالمه ان يكون عالمه خبر

لكونه مستد اليه

شرح المسألة

انما يسمى عامل الفاعل وهو الفعل الماضي مثله ماكن به اي باقيا على وجه
ان والزم تأخير اي تأخر المرفوع وهو مخير ان عن المنصوب في التزم
تأخره بين في ثم الطرف اذا يقال ان زيدا قام والتزم تأخير المرفوع فيمن
المنصوب انما عا للخالفة بينهما اي بين الفعل العامل وبين المفعول او عن
مجهول جهة الفعل وبين مجهول المالحق بالفعل والاول اقرب الى اللفظ لانه
ذكر العالمين واجبه تقدم الطرف لما فيه من التوسيع مع ان الخالفة مودولة
بدون المتقدم اي بدون تقدم المنصوب على المرفوع اذا الطرف المستقر
لا يتبع فاعلا اصلا بهذا جواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال لما كان على
ان واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز تقدم المرفوع فيه على المنصوب
لكن يجوز في نحو ان في الدار زيدا فان الطرف في مرفوع وقد قدم على المنصوب
فكان في صورة النسب واة الفروع للافضل فاجاب ما قرى من احدهما ان الطرف
معتسبه فيها فلم يتسعه في غير ما ذكر في مواضع والسام ان الفرض من
تقدم المنصوب في غير ان انما الخالفة بين مجهول الفعل وبين مجهول
المالحق بالفعل وهذه الخالفة انما يتحقق في غير الطرف متأخر المرفوع كما في
الطرف فتتحقق الخالفة بدون تأخير المرفوع فان قوله ان زيدا قام يوقم
فنه المرفوع لشابه الفعل والفاعل لان قام على الجمل من حيث انه اسم على
ان يرتفع بانما عليه موضع ما كما يقال ضرب قائم زيدا بخلاف الطرف فانه كما
قدح وقيل ان في الدار زيدا لا شبه صورة الفاعل اذا الطرف المستقر لا
لكن ان يرتفع على الفاعلية حتى يقال شبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيدا وانما قبله بالمتنق احرار عن الطرف اللغو فانه قد مقام
مقام الفاعل بالمستقيم فاعله مخوف في الدار على المجهول كان في الدار قام
مقام الفاعل فصوره الطرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على
كونه مفعول بالمستقيم فاعله فانه فاعل عند بعضهم انما الطرف المستقر و
هو المتعلق بالمجهول وهو فاعل فاعلا اصلا لانه اذا خلق بالبحر
كون منصوبا فلا يتبع فاعلا محال ولم يجر اس تقدم المرفوع مع الفعل حيث

كروه ودولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل بهذا انما اشارت
الى سوال وجواب على الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الطرف انما السوال
فبول ان يقال اذا جاز تقدم الطرف نحو ان في الدار زيدا لتحقيق الخالفة فيه
بين مجهول الفعل والمالحق به فيجوز ايضا تقدم الفعل وان كان مرفوعا بغير
الحاجة لتحقيق الخالفة ايضا فانه فيجوز في ان زيدا ضرب ان يقال ان ضرب زيدا
كما يجوز ان في الدار زيدا فاجاب بان المانع في الفعل كراهية دخول ان فياصو
الفعل بخلاف الطرف فانه على الجمل مجهول فلا يكره دخول الفاعل عليه بخلاف
الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على وجه لا السلفين الجمل كقولنا
وهو لا محذور به وان لا ينعكس من العامل لاقتسامها اي لاقتسام لا بان
الفعل والاثبات على سبيل التوكيد اي لان لا يكره كونه للاستمرار و
كون ان اثباتا موكدا لان اصل الاثبات مسند من الجمل التي دخلت عليها
ان واما ما كيد الاثبات فمسند من ان والوض من قوله على سبيل التوكيد
ان مشابهة لا وان ليست مجرد التعايل حتى يقال حل الغنيص على الغنيص
بل هما نظران ومثلان لا شتر لهما في التاكيد فهو اقرب الى التحقيق اذ جمل
الغنيص على الغنيص قد مرر عليه بان الغنيصين جنسهما ان يكونا متماثلين
في الحكم لا متماثلين في الجملة الى جواب وهو ان الغنيصين طرمان فكانا نظرا
فقول المصنف على سبيل التوكيد اشارة الى كونها متماثلين في التوكيد
فهما متماثلان فالحاصل ان في لا مشابة للمشابه للفاعل وهو مخير ان والمشا
للمشابه مشابه ولا تقدم هناك كمال جلال عن رتبة ان اي جري ان
تقدم المرفوع اذا كان طرما ولم يجوز في غير لا يقدح على اسم سواء كان الج
غير طرف نحو لارجل مطلق او طرفا نحو لارجل في الدار اذ لم يجوز فيه ايضا
المرفوع لساوي لان كلف التماس جهة الفروع عن الاصول وكلمة لا فروع
على ان لما ذكرنا من التعايل الموكدا واسم ما ولا اي وارتقاء اسم ما ولا
اي بين ليس لما بينهما اسمين ما ولا وبين ليس من التماس في الفعل و
هو نفس المطلق فنه ومن اكمال فاعلا لدخول على البتداء والجز ولو لم

المذكور

كتاب التواضع

الاسماء ونحوها والزموا ان يقدروا مرفوعا منصوبا لعدم انصافها
اس لعدم انصافها ما ولا وقوع كل المخالفة لضعف شبهتها اس شبه ما واجت
انصافا المنصوب دون اللفظ ووقوع كل المخالفة وقوله وقوع منصوب
على انه منقول لا قضا اس لا انصافا ووقوع كل المخالفة المذكورة من
الاصل والفرع معناه انه قد تم في ان المنصوب على المرفوع اذ لو عكس
الفرع وهو ان الاصل وهو الفعل وانما جاز مقدم المرفوع في ما ولا عكس
المنصوب لان مقدمه لا ينقض وقوعه ككل المخالفة لان ابتداء المخالفة انما اخرج
البد حيث كان الشبه قويا لكونه مشبها في اللفظ من كونه ثانيا مبنيا على
الفرع وفي الخ كونه مضيفا لمع الفعل وانما ولا انصافا بليس من وجه واحد
وهو المنصوب كونه باللفظ الكمال وكونه لا اللفظ مثله فلما كان الشبهين
كان درجتهما منقطع عن الاصل بنفسهما من احتياج الى وجه آخر يحقق المخالفة
فالشبه القوي يقتضيه مخالفة قوته والشبه الضعيف يكتفي بمخالفتها بوجه من
الوجوه وانما انصاف الكمال فلانها لكونها فضيلة بين الكلام بدونها ولما انما
اس ولما ان الكمال منقول فيه اذ في كل ضربت ركبنا معناه ضربت في حال الركوب
فهو في الخ طرف فلذلك اس شبه المنقول لاسمها الطرف مكن مقدر هذا الكلام
بوجهين احدهما ان كون الكمال منقول لا فيها موجب الى مطلق المنقول من
حيث ان المنقول فيه منقول ايضا لاسمها الطرف فان الكمال اشتد شبهتها به
لقسا وبها في كونها منقول فيها اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع
في الكمال ايضا والثاني ان مراد لاسمها اذ كان الكمال طرفا فانه حينئذ اشتد
شبهتها بالمنقول فيه لكونه طرفا صورة ايضا والتمييز اس وانتصاب التمييز ايضا لشيء
المنقول لما وقع في امثلة اس في امثلة التمييز موقعا بالمنقول من نحو ضرب زيد
عمر او زيدا رب عمر وبها ربان حاله او عمرها ربون بكرا وعجب من ضرب
زيد عمر انما ان لهاب زيد نفسيا نحو ضرب زيد عمر ورطل زيدا نحو زيدا رب عمر
حيث انه منصوب بفعل منون ومنون سينا نحو ضرب زيد حاله وعنه ون
درهما نحوهم ضار ربون بكرا وما في السماء موضع راحة سحابا نحو عجب من ضرب

زيد عمر والمشتق اس وانتصاب المشتق المنصوب لشيء منه المنقول ايضا
لكونه فضله ولكون العاقل فيه يتوسط في وهو في الاستثناء كالا ونحو
كالمنقول معه فان الفعل ايضا ينصبه يتوسط حرف وهو التواضع وكما سمع
والجزم في بابي كان وان اس وانتصاب الاسم في باب ان والجزم في باب كان لما
ان عالمها وهو ان وكان لا قضا به شيئين معنى وبها المسند والمستند اليه المسند
من الفعل لا قضا به فاعلا ومنعولا فان زيدا تام فطر ضرب زيدا وكان زيد
قاما فطر ضرب زيدا والمنصوب اس وانتصاب المنصوب بما التي ليع الجزم نحو
لا علم رجل ولا خرا من زيدا عندنا اس شبه المنقول لما انما اس لما ان لا علم
على ان لما ذكرنا ولا فروع وفي نسخ ولا فروع المضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا
بالاضافه وبين انه كان للمرفوع اصل وفروع وكذا المنصوب ليس بالجر ونحو
به لان كل جروحه بالاضافه لا بالالحاق لان كل جروحه بالاضافه فلا فروع
له وهو ظاهر وانما التواضع في داخل تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب
بل اعراب التابع داخل تحت اعراب المتبوع والعاقل فيه هو العاقل في التابع فخر
ان على العاقل الاول ينصب على التابع والمتبوع انصباء واحدة بهذا
المذهب اللاحق وهو ان العاقل في التابع والمتبوع واحد وفيها مذمعة
تختلف العاقل فيها على ما ذكر وهو مشهورة وانما بين من الاسماء ما بين يقران
الاصل في الاسماء الاعراب على ما ذكرنا وانما بين ما بين منها اما لغة المنصوب و
هو التركيب كالمفردات المعقدة من غير اسناد فانها مبنية لعدم المطلق اذ
الاعراب انما تسحق بعد التركيب لحدوث التركيب فلا اعراب وانما لوجوه المالكين
وهو منها بسبب غير المتكسر وهو الماضي وفعل الامر والحرف على ما اولى اليرس
بيان المبني من قبل وانما المنصوب لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو
مضارع لاسم التاقل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارع
في اللفظ فليولاه اس فليولاه المضارع اياه اس لاسم التاقل في الحركة و
والسكون اذ ضار بغير حركة وسكون وكما ان فكذا يقرب وانما الثاني
وهو المضارع في المعنى فليقبل كل واحد منهما اس من الفعل المضارع ولم

ولما التواضع

تفسير

البناء على التسمية لا يخص ومنه ضرورة الوجود في كل واحد منهما عند
البحر من القرائن الى الحال بانه ان الاسم ان لم يكن مع الاسم شيئا
وتحقيق اذا دخل الاسم نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو ضرب فانه شاع
الحال والاسم يستعمل ويختص بدخول حرف كالمسند وسوء الاستقبال
بدخول الاسم للحال نحو لم يزل يمشي المضارع واسم الفاعل اذا اخرج من القرائن
المحبة لاحد الزمان فيقال في الحال هذا مذهب بعضهم والحال انما
مستعمل في الحال ولا يستعمل فعل هذا لانه بغير الوجود الذي عنده
الوجود من التسمية الى الحال اذ من شأن المشترك ان لا يجمع بين اثنين
عند التسمية عن التسمية وانما التسمية وهو المضارع في الاستعمال فلو وقع
اسم فلو وقع المضارع معه نحو فاني ضرب كما يقع اسم الفاعل معه نحو فاني
ضارب ولا دخول الاسم لا يستعمل عليه اسم على المضارع نحو ان زيدا يمشي كما
يقال ان زيدا يمشي وبوقوله عندنا اشارة الى الاختلاف اذ في التسمية
الى ان الفعل المضارع انما اعرب لمشابهة اسم الفاعل كما بينا وقد بينا
الى ان الاعراب لازالة اللبس كما في الاسم اذ يقال ما باله خاصة فذلكم فانه
يلتبس اذ يعقل من تعذيب نفي الظلم ومن رفع اثبات الظلم فالاعراب يرفع
اللبس كما في الاسماء ونظم لا يرفع انه زيدا يمشي على الجرح به بدل
الاعراب فيجب الاعراب لازالة اللبس وجواب ما ذكرناه من قبل ثم شرع في
بيان سبب استحقاق الرفع والتعذيب والجرح والجرح فعال ثم ان وقوع الرفع
المضارع في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير ضرورة
تقدير الاسم نحو زيد يمشي فافترض له ان المضارع استحقاق اقوى وضرورة
الاعراب وهو الرفع اس عنا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه موقعا
فاذا كان وقوعه موقعا بنفسه من غير احتياج الى حرف جعله في مدرك الاسم كان اقوى
ما توقع وقوعه موقعا الاسم الى حرف ولما كان السبب اقوى استحقاق الاثر
وهو الرفع لما بينا ووقوعه اس وان وقوع المضارع موقعا لا يصح للاسم
اصلا نحو لم يمشي فافترض له ان المضارع اعرابا لا يكون في الاسم راشدا وهو

الجرح اس لما ثبت ان المضارع موب لمشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى ولا
ولم يكن واقعا موقعا يصح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع الاعراب للاسم
انواع الاعراب منبهة في الرفع والتعذيب والجرح فلما لم يقع موقعا للاسم لم
يستحق اعراب الاسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة انصت
تكون له اعرابا ما فاذل بل هو مكانه ان اعرابا ما ينظر الى اصل
المشابهة ولا يكون له خصوص انواع لغير الاسم لعدم وقوعه موقعا
واصح في هذا الى بيان ان الجرح لا يصح ان يكون في الاسم فقال في بيان
لما انه اس ان الجرح لا يناسب الاسم حيث يقع بمكان اس في الاسم
اس وجود الجرح الى عدمه عالميا معناه انه لو جرح الاسم والغالب ان يكون
فيه تنوين وآخرة الاسم التثنية فيحتاج الى حركة للبيان ساكن في قوله
اثبات التثنية الى عدمه وما يودي الى اثباته الى عدمه كان مختلفا وانما كان
غالب احرازه عن الاسم الذي لا تنوين فيه فانه لا مانع فيه من هذا التقدير
وقوعه اس وان وقوع المضارع موقعا لا يصح للاسم الا بان يقع
الى تقدير الاسم لوما استنبه بعض له اس المضارع وجه من الاعراب بين الاول
وهو الرفع والثاني وهو الجرح وهو اس هذا المتوسط الواقع بين انما التعذيب
او الجرح وانما كان التعذيب متوسطا بين الرفع والجرح لان الجرح خفيف مطلق
لعدم الحركة والرفع ثقل مطلق لوجود الحركة والقوة والتعذيب بينهما خفيف
لكونه تعذيبا ثقل لكونه حركة وانما كان الجرح متوسطا ايضا بينهما لان الجرح خفيف
مطلق والرفع ثقل كثير والجرح ثقل قليل فهو فوق الخفيف لثقله ودون الرفع لثقله
فكان متوسطا لذلك فافترض التعذيب فلهذا ان عوامل اس عوامل المضارع كالتعذيب
نراصب للاسم اس حق المضارع بالتعذيب لوجوب احدهما فله التعذيب الثاني ان
هو الاصل في عوامل التعذيب هو ان من مشابهة لتعذيب الاسم وهو ان المندرج
المشتدة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشتدة قد تحذف في لفظ لفظ ان الناصبة
واما معنى فلانها يحلان الجمل بتقدير المصدر فان قولك اربا انك خارج في شئ
ان يدخركل وهذا الشبه تحذف باث من نواصب الفعل واما البوائق وما

وقول العبد الضعيف محمد بن مسعود بن محمود بن البنا الفتي السيرافي الخالي
احسن الله خاتمه شكر الله تعالى سعي مصنفه فيما افاد في الآخرة
باحتسابه واراد فليق استغفنا من كلامه فوالله كثيرة والتقسطا
فرايد غريبة وقد انفق الفراغ من هذا الشرح بحسب ما ينبغي القاصر
والما مول من علماء الزمان والكارهين حرس الله اياهم
اعلامهم ان ينظروا فيه بحسين الانصاف منتهين على الخطا والزلل
عليه من اجلل واعين لمن املاه بالغفران وحسبنا الله وعليه
التكلان والحمد لله تعالى حق حمده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده
محمد وآله وصحبه المختارين في الخمس الرابع عشر من
ربيع الاول سنة اثنى عشر وسبع مائة بحمد الله
من فارس حرسها الله تعالى من الآفاق
عليه بقاءه
في
تاريخ سنة تسع وسبعين وسبع مائة على يد العبد الضعيف محمود



وكذا واذن فلم يكن مشبه لان المشددة المتوحد في الوجودين المذكورين وانما
اختص بان الناصبة لانهما في مع الاستقبال كما ان الناصبة للاستقبال
وانما ذكر لغة العواويل جميع ان تحقق بواحد منها وبهوان الناصبة لان العوا
فانما فعل انه ايا حق الناصبة بالنعيب لوجود عواويل الناصبة فدون عواويل
الجر قوله وما اشبهه على انما يعقل الالبا نظام ما ينقل الفعل الى تعذر
لان الناصبة لوبا نظام اسم الناصبة كل العاقل وهو كون وك واذن لان الناصبة
غير ان لا تنقل الفعل الى الناصبة ولكننا اشبهت ان لانهما في من يستقبل فعلها
وانما كان سيبوب وسوف يرب ما يحكى فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع الرفع او
سوف واقع موق اسم الفاعل فتقولنا قد سيبوب من زمان فذلك وجه
الرفع فان قلت الفعل المضاف اذا وقع فعله للذي يحتاج الى الرفع
مع ان الرفع واقع موق اسم الفاعل اعلم قلت الجواب عنه من وجهين احدهما
ان اسم الفاعل يقع فعله للموصول ايضا وهو اللام نحو الفاعل رب الفعل المضاف
واقع موق اسم الفاعل لفتح وقع اسم الفاعل فعله للموصول في الجمل والثاني انهم قالوا
الموصول جزمه لكان وصل الى وصف المعارف بجملة فاجمل التي وقعت فعلها
ان يكون صفة لكن الجملة لانه صفة للموصول فجملة فاجمل اما لو وقع فعله للموصول
المضاف فعله في الاصل والعند فمكون اسم فاعل اذا كان الموصوف مكررا نحو جازل
صارب وقد يكون فعلا مقادرا نحو جازل رجل ضرب فلذا اذا وقع فعله بعد موق
ان الاصل كون الفعل صفة فمضاف ووقع موق العند فمكون الاصل وهذا
وقع اس وبما ذكرنا من ان الفعل المضاف حق بالنعيب ولم يدخل الجرم لان عواويل
لا يدخل ومن ان الجرم لا يدخل الاسم لامتناع وجوده فلهذا وجب ان يضاف
الجرم بالاسم والجرم بالفعل اي يبين اختصاص الجرم بالاسم لكون عواويل الجرم لان
الفعل فتقول بهذا يشمل الامر من المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجرم بالاسم
والجرم بالفعل والله اعلم قال المصنف رحمه الله في اوام الكتاب واذ قد وصفا
وعدا من تفرق الاقسام الاربعون فليج الكتاب ما مدح الله ومصلين على
محمد وآله الطاهرين وهو حسبي ونعم الوكيل وقيل الله على محمد وآله
المعبرين

هذا هو الكتاب الذي كتبه
محمد بن مسعود بن محمود بن البنا
الفتي السيرافي الخالي

| | | |
|---|---|---|
| 3 | 5 | 4 |
| 2 | 9 | 1 |
| 3 | 3 | 3 |

هذا هو الكتاب الذي كتبه
محمد بن مسعود بن محمود بن البنا
الفتي السيرافي الخالي

شرح الحساب